

فهرست الجزء السابع من شرح البهرارائق على كنز الدقائق  
للعلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٧٥	باب الاستثناء وما في معناه	٢	باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٢٧٧	باب اقرار المريض	٢٦	باب التحكيم
٢٧٨	(كتاب الصلح)	٣١	مسائل شتى من كتاب القضاء
٢٨٠	فصل الصلح حائز	٦٠	(كتاب الشهادات)
٢٨٢	باب الصلح في الدين	٨٤	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
٢٨٣	فصل في الدين المشترك	١١٢	باب الاختلاف في الشهادة
٢٨٤	فصل في صلح الورثة	١٢١	باب الشهادة على الشهادة
٢٨٧	(كتاب المضاربة)	١٣٨	باب الرجوع عن الشهادة
٢٩٠	باب المضارب يضارب	١٥٢	(كتاب الوكالة)
٢٩٣	فصل ولائته سد المضاربة يدفع الخ	١٦٧	باب الوكالة بالبيع والشراء
٢٩٨	(كتاب المضاربة)	١٨١	فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد الخ
٣٠٤	(كتاب العارية)	١٩٤	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٣٠٩	(كتاب الهبة)	٢٠٤	باب عزل الوكيل
٣١٦	باب الرجوع في الهبة	٢٠٩	(كتاب الدعوى)
٣٢٢	فصل بمغزلة مسائل شتى	٢٣٨	باب التحالف
٣٢٣	(كتاب الاجارة)	٢٤٨	فصل في دفع الدعوى
٣٣٠	باب ما يجوز من الاجارة وما يـكون حلالا فيها	٢٥٥	باب دعوى ارجلين
٣٣٩	باب الاجارة الفاسدة	٢٧٢	باب ثبوت النسب
		٢٧٢	(كتاب الاقرار)
	﴿تمت﴾		







﴿الجزء السابع﴾  
من البحر الرائق شرح كثر الدقائق للامام  
العلامة والتحرير الفهامة فقيه عصره  
ووحيد دهره مقرر المذهب النعماني  
وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين  
الدين الشهير بابن نجيم  
رحمه الله تعالى  
آمين

وبهامشه الحواشي المسماة بمنحة الخالق على البحر الرائق لمخاتمة المحققين ونخبة العلماء  
العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه  
الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد  
الشهير بالطوري ولتجام الانتفاع جعل المتن مع الحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما  
بفاصل من جدولى الطبع المستطاب

---

﴿الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره

هذا ايضا من أحكام القضاء غير أنه لا يتحقق في الوجود الا بقاضين فهو كالمركب بالنسبة لما قبله  
كذا في فتح القدير وهو أولى مما ذكر الشارح من أن هذا الباب ليس من كتاب القضاء لانه اما  
نقل شهادة أو نقل حكم وكل ذلك ليس منه وإنما أورده فيه لانه من عمل القضاة فكان ذكره فيه  
أنسب اهـ وحيث كان من عملهم فهو منه فكيف ينفيه والمراد بغيره ما ذكره في هذا الباب من  
قوله وتقتضى المرأة الى آخره (قوله يكتب القاضى الى القاضى في غير حدود وقود) أى استحسانا  
والقياس أن لا يجوز لان كتابته لا تكون أقوى من عبارته وهو لو أخبر القاضى الآخر في محله لم يعمل  
بغيره فكاتبته أولى لانه قد يزور وإنما جوزه لانه لا شرع على رضى الله عنه وللحاجة ولا يستغنى عنه بالشهادة  
على الشهادة لان القاضى يحتاج فيها الى تعديل الاصول وقد يتعذر ذلك ولم يحز في الحدود  
والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويدخل تحت قوله في غير حدود وقود كل شئ من الدين  
والنكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والايصال والموت والوراثة والقتل اذا كان موجبه  
المال والنسب من المحمي والميت والغصب والامانة المجعولة من ودعيه ومضاربة وطارية والاعيان  
مقولا أو عقارا وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يبقى للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز  
في المنقول للحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة ومن الامام الثاني تجويزه في العبد لغلبة  
الاباق فيه لافى الامه وعنه تجويزه في الكل وفي البرازية والمتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني

باب كتاب القاضى الى

القاضى وغيره

يكتب القاضى الى

القاضى في غير حدود وقود

باب كتاب القاضى الى

القاضى وغيره

(قوله غير انه) أى كتاب

القاضى الى القاضى (قوله)

وهو أولى مما ذكره

الشارح) قال في النهر

وعندي انه لا تنافي

بينهما بوجه اذا المنفى في

كلام الشارح كونه قضاء

والثبت في الفصح كونه

من أحكام القضاء ولا

يلزم منه أن يكون قضاء

نعم كونه من أحكامه

أدخل في كتاب القضاء

وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل للحاجة قال الامام الاسدي جاني وعليه الفتوى ولو جاء المدعي من القاضي برسول ثقة مأمون عدل الى قاض آخر لا يقبل لانه لا يز يدعي أن باقي القاضي بنفسه ويخبر وهو في غير ولايته كواحد من الرعايا بخلاف كتابه لانه كالحطاب من مجلس قضائه دلت التفرقة على مسئلتين الاولى بلدة فيها قاضيان حضرا أحدهما مجلس القاضي الآخر وأخير بجاذنة لا يجوز له أن يعمل بخبره وحده ولو كتب اليه بشرطه له العمل به وكذا لو حضر قاضيان في مصر ليس فيه مجلس قاض أو أحدهما قاض فيه والاخر ليس بقاض فيه لا يعمل بخبر من ليس بقاض فيه لعدم الولاية كقاض يخاري التقي مع قاض بخوارزم وأخبره بجاذنة حكم فيها يخاري لا يعمل باخباره قاضي خوارزم اهـ وقد بذكر قاضيهما في فتاواه مسائل الاولى طلب من القاضي ان يسمع شهوده على البراءة أو إبقاء الدين ويكتب له كتابا بذلك خوفا من رب الدين أن يدعي عليه اذا ذهب اليه لم يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول محمد الثانية ولو كان صاحب الدين حاضرا وطلب من القاضي أن يسأله فاذا أنكر برهن لم يكتب له لم يسأله اجماعا وهذه حجة على محمد في السابقة الثالثة امرأة جاءت الى القاضي وقالت طلقني زوجي فلان ثلاثا وتزوجت بأخو بعد العدة وأخاف انكاره فأسأله وان أنكر برهنت سأله القاضي اجماعا وهي حجة على أبي يوسف الرابعة ادعى انه مشترك دار الهاشمية سلمها وهي في بلد كذا وطلب أن يسمع شهوده ويكتب لا يكتب وقال محمد يكتب في هذه المسائل كلها احتياطا احتراز عن تضديع الحقوق وأجمعوا على أن المديون أو المشتري أو المرأة لو قال ان صاحب الدين والشفيع والزوج قد تعرض لي فيما ادعى فاسمع شهودي فان القاضي يسمع ويكتب اهـ أطلق القاضي فافاد ان قاضي مصر يكتب الى قاضي مصر آخر وإلى قاضي السواد والرساق ولا يكتب قاضي الرساق الى قاضي مصر كذا في السراج الوهاج معزيا الى الينا يبيع ثم قال وانما يقبل اذا كان بينهما مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا أما اذا كان أقل من ذلك لا يقبل وفي نوادر ابن هشام اذا كان في المصر قاضيهما جاز كتابهما الى بعضهما في الاحكام ثم قال واذا كان الكتاب الذي ورد عليه لمن لا تقبل شهادته له كالوالدين والزوجة جاز القضاء به بخلاف ما اذا ترفعوا اليه من غير كتاب اهـ (قوله فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة) لوجود الحجة وشرط الحكم وهو حضور الخصم والمراد بالخصم الحاضر من كان وكيلاً من جهة المدعي عليه أو مسخرا وهو من نصبه القاضي وكيلاً عن الغائب ليسمع الدعوى عليه والاولو أراد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة الى الكتاب الى القاضي الا آخر لان الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه واذا حكم كتب بحكمه الى قاضي البلد التي فيها الموكل ليعتض من الحق كذا في فتح القدير (قوله وكتب بحكمه وهو المدعو سجلا) لئلا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم محضه والخصم بنفسه أو من يقوم مقامه الا اذا قدر أنه غاب بعد الحكم عليه وجده فحينئذ يكتب له ليدل عليه حق أو لينفذ حكمه وفي المصباح المبجل كتاب القاضي والجمع سجلات وأسجلات للرجل اسجلا كتبت له كتابا وسجل القاضي بالتشديد قضي وحكم وأثبت حكمه في السجل اهـ فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وفي عرفنا المبجل كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه (قوله واللام بحكم) أي وان لم يكن الخصم حاضر الا يحكم لان الحكم على الغائب لا يجوز لما عرفت ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نغذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ بخلاف مذهبه لان الاول محكوم به فلزمه

فان شهدا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعو سجلا واللام بحكم

(قوله ليس فيه مجلس قاض) قال الرميلى أى ليسا قاضيهما فيه (قوله ولا يكتب قاضي الرساق الى قاضي مصر) قال في منح الغفار بعد نقله الخلاف في المسئلة أقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ان المصر هل هو شرط لنفاذ القضاء أم لا فيكون ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس بشرط وبه يفنى كافي البرازية فعلى هذا يفتي بقبوله من قاضي رساق الى قاضي مصر اهـ وذكر بعض الفضلاء انه في البرازية قد صرح بانتهاء الخلاف في هذه المسئلة على الخلاف في اشتراط المصر (قوله والاولو أراد بالخصم المدعي عليه لم يبق حاجة الخ) قال في النهر وأقول في الشرح انما يكتب السجل حتى لا ينسى الواقعة على طول الزمان

وكتب الشهادة ليحكم  
المكتوب اليه بها وهو  
الكتاب المحكمى وهو  
نقل الشهادة في الحقيقة  
وقرأ عليهم وختم عندهم  
وسلم اليهم فان وصل الى  
المكتوب اليه نظر الى  
ختمه ولم يقبله بالاخصم  
وشهود وان شهدوا انه  
كتاب فلان القاضي سلمه  
اليها في مجلس حكمه  
وقرأ عليها وختمه فتحه  
القاضي وقرأه على الخصم  
وألزمه ما فيه

وليكون الكتاب مذكرا  
لها ولا فلا يحتاج الى كتابة  
الحكم لانه قد تم بحضور  
الخصم نفسه أو من يقوم  
مقامه الا اذا قدر انه غاب  
بعد الحكم عليه ووجد  
الحكم فحينئذ يكتب له  
لسلم اليه حقه أو لينفذ  
حكمه اهـ وهذا كما  
ترى صريح في ان المراد  
بالخصم اما المدعى عليه  
أو وكيله وانه لو أريد  
بالخصم المدعى عليه كان  
للكتاب الى الآخر ما قد  
علمت من الفوائد وأما  
القضاء على المسخر  
فالمقول عن الذخيرة  
ان فيه روايتين قال  
والاعتماد على ان القاضي  
ان علم انه مسخر لا ينفذ  
قضاؤه ولا ينفذ

والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذا ذكر الشارح وهو يدل على أن الحاكم على الغائب اذا كان حنفيا  
فان حكمه لا ينفذ لقوله يرى ذلك وهو مفيد لان معنى قولهم ان القضاء على الغائب ينفذ في أظهر  
الروايتين اذا كان القاضي شافعيا (قوله وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب  
المحكمى) منسوب الى الحكم باعتبار ما يؤل اليه (وهو نقل الشهادة في الحقيقة) لان الكاتب لم يحكم بها  
وانما نقلها للمكتوب اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه برأيه وان كان مخالفا لراى الكاتب  
بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه وينقض حكمه وفي منية المفتي ورد كتاب قاض الى قاض آخر  
في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهي مختلف فيها لا ينفذه وان ورد فيها سجل نفعه لان السجل  
محكوم به دون الكتاب ولهذا أنه لا يقبل الكتاب دون السجل اهـ فقد أورد عدم وجوب قبول  
الكتاب على المكتوب اليه وفي كتاب المحاضر والسجلات من الظهيرية قال القاضي الامام نقية  
الدين محمد بن علي الحلواني صحبت كثير من القضاة الكبار فآرايتهم أجابوا الى شيء من المحوادث  
المختصة فيها في الكتابة الى القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك  
واضحة وبراهينهم فيها لا تحصى والشبان يتحسرون الى هذه اليمين ثم يحتاجون الى التزوج فيضطرون الى  
ذلك فلم يجبهم القاضي الى ذلك ربما يقعون في الفتنة اهـ (قوله وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم)  
أى القاضي الكاتب يفعل ذلك ليعلموا ما فيه وليشهدوا عند الثاني ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا  
قبل ينبغي أن يكون معهم نسخة أخرى مفتوحة فيستعينوا منها على المحفظ فانه لا بد من التذكر من  
وقت الشهادة الى وقت الادعاء عندهما ولم يذكر العنوان وهو من شرائطه وهو أن يكتب فيه اسمه  
واسم أبيه وجده وكذا المكتوب اليه ويكتبه من داخل فلو كان على الظاهر لم يقبل وفي عرفنا  
العنوان يكون على الظاهر فيكتب به ويكتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه يقع التمييز  
بذكر جدهما ويذكر الحى فيه ويذكر الشهود وان شاء وان شاء اكتب في يد كرسهاتهم وعن أبي  
يوسف أنه لا يشترط على الشهود الانقل الكتاب والشهادة على أنه كتاب فلان ولا على القاضي سوى  
كتابة الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره شمس الأئمة لكونه أسهل (قوله فان وصل الى المكتوب  
اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بالاخصم وشهود) لانه للحكم به فلا يقبله الا بحضور الخصم كالشهادة  
ولا بد من اسلام الشهود ولو كان الكتاب لمدعى على ذم لانهم شهدون على فعل المسلم وانما يحتاج  
اليهم اذا أنكر الخصم كونه كتاب القاضي أما اذا أقر فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان الى أهل  
الحرب حيث يعمل به بلاينة لانه ليس يلزم ومعه اذا جاء الكتاب من ملكهم لم يطلب الامان كما في  
العناية وقد كتبنا في الفوائد الفقهية انه لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان وفي دفتر البيع  
والصراف والسمسار فانه حجة والمراد بعدم قبوله بالاخصم عدم قراءته لا مجرد قبوله فانه لا يتعلق به  
حكم كذا في فتح القدير وجوز أبو يوسف قبوله بلاينة ولكن لا يعمل به الا بلاينة وفي السراجية يقبل  
كتاب القاضي الى القاضي مع كسر الختم كذا عن شمس الأئمة الحلواني (قوله فان شهدوا ان كتاب فلان  
القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأ عليها وختمه فتحه القاضي وقرأه على الخصم وألزمه ما فيه)  
يعنى اذا ثبتت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالة أو وجد في الكتاب عدالتهم أو سال من  
يعرفهم من الثقات فزكوا واما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم وذكرا الحصاص انه  
لا يفتح الا بعد ظهور العدالة وصححه في السراج الوهاج قيد بقوله سلمه اليها الى آخره لانهم اذا  
قالوا لم سلمه اليها ولم يقرأ عليها ولم يختمه بحضور تنالهم يعمل به وقال أبو يوسف اذا شهدوا ان هذا

كتاب فلان القاضي قبل وان لم يقولوا قراءه علينا وشرط في الذخيرة حضور الخصم لقبول البيعة بانه  
 كتاب فلان لا لقبول الكتاب حتى لو قبله مع غيبة الخصم جاز ولا شبه أن يكون هـ هذا قول أبي يوسف  
 ولم يشترط المؤلف مسافة بين القاضيين للاختلاف فيها فظاهر الرواية أنه لا بد من مسيرة ثلاثة  
 أيام كالشهادة على الشهادة وجوزهما أحمد وإن كانا في مصر واحد وعن أبي يوسف إن كان في مكان  
 لوعدا لاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صحح الاشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه  
 الفتوى (قوله ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله) يعني قبل وصول الكتاب الى الثاني أو  
 بعد وصوله قبل القراءة لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة وقال أبو يوسف لا يبطل وأما بعدهما  
 فلا يبطل في ظاهر الرواية وجنون المكاتب وردته وحده لقذف وعماه كعزله ذكره الشارح وإذا  
 قبله المكتوب اليه فيما إذا بطل وحكم به ثم رفع الى آخره فامضاء جاز لمصادفته الاجتهاد وإذا كان  
 الاختلاف في نفس القضاء وأنه ينفذ بالتفسيق من قاض آخر ولو فسق الكاتب أخرج عن أهلية  
 الشهادة وإن المكتوب اليه لا يقضى به سواء كان قبل قراءته أو بعدها كذا في الحاشية وهو ما طلاقه  
 مخالف لما قدمناه عن الشارح وفي السراج الوهاج ولو شهد شاهدان ثم مات القاضي المشهود  
 عنده وولى قاض آخر لم ينفذ تلك الشهادة حتى تعاد اه وقد ذكرنا هنا أن مما يبطل كتابه فسقه  
 وهو محمول على ما إذا كان عدلا ففسق عند البعض (قوله وبموت المكتوب اليه إذا كتب بعد  
 اسمه وإلى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين) أي يبطل الكتاب لأن الكاتب اعتمده الأذاع  
 لا اعتماده الكل قيد بقوله بعد اسمه لانه لو عمم ابتداء لم يجز أن يحكم به أحد وأجازه أبو يوسف حين  
 ابتلى بالقضاء واختاره كثير من المشايخ تسهيلات الأمر وفي الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم (قوله  
 لا بموت الخصم) أي لا يبطل الكتاب بموت الخصم لأن واريه يقوم مقامه أطلقه فشمع المدعى  
 والمدعى عليه وشمع ما إذا كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب أو قبله لأن وارث المطلوب والوصي  
 قائم مقامه كذا في الحاشية قيد بموت الخصم لأن عدم حضرته عند القاضي الكتاب تبطل كتابته  
 فلا يحكم عليه بشهادة أولئك حتى يشهدوا عنده بحضور الخصم كذا في السراجية ولورد بين قاضيين  
 كتب الى فلان أو فلان صح وشرحه في شرح أدب الخصاص وسيأتي بعد (فروع) يجوز على  
 كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كما جاز فيه شهادة النساء لانه يثبت مع الشبهات ولو كتب  
 القاضي الى الأمير الذي ولاه أصلح الله أمر الأمير ثم قص القصة وهو معه في مصر فجاء به ثقة يعرفه  
 الأمير والاستحسان أن للأمير امضاء لانه متعارف ولا يليق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الأمير  
 ليخبره وشرطنا فيه شرط كتاب القاضي الى القاضي كذا في فتح القدير ولو سمع الخصم بوصول كتاب  
 القاضي البلدة فهرب الى بلدة أخرى كان للقاضي المكتوب اليه أن يكتب الى قاضي تلك البلدة بما  
 يثبت عنده من كتاب القاضي فكما جوزنا للاول الكتابة جوزنا للثاني والثالث وهم جبر الحاجة ولو  
 كتب فلم يخرج من يده حتى رجع الخصم لم يحكم عليه بتلك الشهادة التي سمعها من شهود الكتاب  
 بل يعيد المدعى شهادتهم ويكتب القاضي بعلمه كالقضاء بعلمه والتفاوت هنا ان القاضي يكتب  
 بالعلم المحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال بعضهم وإذا أقام شاهدان عند القاضي وسأل القاضي  
 أن يكتب بذلك كتابا الى قاض آخر فعل فانه قد يكون له شاهد في محل المكتوب اليه كذا في فتح  
 القدير والأصح ان الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه كذا في شرح أدب الخصاص (قوله وتقضى المرأة في غير  
 حد وقود) لأنها أهل للشهادة في غيرهما فكانت أهلا للقضاء لكن ياتى المولى لها للمحديث لن يغفل

ويبطل الكتاب بموت  
 الكاتب وعزله وبموت  
 المكتوب اليه الا اذا  
 كتب بعد امضاءه الى كل  
 من يصل اليه من قضاة  
 المسلمين لا بموت الخصم  
 وتقضى المرأة في غير حد  
 وقود

(قوله وشرطنا فيه شرطا  
 كتاب القاضي الى  
 القاضي) فيه اختصار  
 محمل فان عبارة الفتح  
 هكذا ولم يجز الرسم في  
 شمله من مصر الى مصر  
 فشرطنا هناك كتاب  
 القاضي الى القاضي اه  
 فقد ظهر ان هذا الشرط  
 اذا كان الأمير في مصر  
 غير مصر القاضي



(قوله وقد أفتيت فيمن شرط الشهادة الخ) قال في النهر كانه علق في الفتح قوله في الاوقاف بشاهدة وعندي فيه نظر لان صاحب الفتح انما استظهر بهذا على عدم سلب ولا يمتاع نقصان عقلها ولا شك ان صلاحيتها شاهدة في الاموال انما قافيه اثبات ولايتها والقضاء اهله اهل الشهادة ولوعلى في الاوقاف بشاهدة لتقصير عن اعادة هذا المعنى والمقصود هو الاول لمن تأمل وبتقدير التسليم فعرف الواقفين مراعي ولم يتفق تقرير رائتي شاهدة في وقف في زمن ما فبما علمنا فوجب صرف الفاظه الى ما تعارفوه واذا كان هذا المعنى لم يختر ببال واقف ولم يسر ذهنه اليه وانما اراد من الشاهد الكامل فكيف يصرف لفظه الى غير مراده وقد قال شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية ينبغي ترجيح رواية دخول اولاد البنات فيما لو وقف على ذريته لان عرفهم عليه لا يعرفون غيره ولا يسرى الى اذهانهم غالباً سواء واعتبر عرفهم وقال فيما لو وقف على ولده وولدوله ينبغي ان تجمع رواية دخول اولاد البنات ايضا قطعاً لان فيها نص محمد عن اصحابنا وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم اه وهذا برهان بين لما ادعينا فوجب المحكم بمقتضاه واذا عرف هذا فقرر برها في شهادة وقف ابتداء غير صحيح والله تعالى الموفق اه وذكر ٦ المحمى عن المقدسى موافقة ما في النهر ثم نقل عن بعض الفضلاء مانصه بل الظاهر

ان في الاوقاف متعلق بهما لا بناطرة فقط وأما قول المقدسى فالمتعارف في الاوقاف خلاف هذا فلا يمنع كونها أهلاً للشهادة وقول الاصحاب ولا يختلف قاض الآن يفوض اليه ذلك

بان شهادتها في غير حد وقود جائزة فكذا قضاؤها صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه كذا في حاشية ابى السعود قلت كلام

قوم ولوا أمرهم امرأة رواء البخاري وفي فتح القدير الاترى أنها تصلح شاهدة وناطرة في الاوقاف ووصية على اليتامى اه فظاهره صحة تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم يكن بشرط الواقف وقد أفتيت فيمن شرط الشهادة في وقعه لفلان ثم من بعده ولده فبات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة واستغنى به بعض القضاء ولا عبرة به بعد ما ذكرنا وما سلطنتها فصححة وقدولى مصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح بن أيوب وفي الخلاصة لو قضت في الحدود والقصاص فرفع الى قاض آخر وامضاه لیس لغيره أن يبطله اه وأشار المؤلف الى صلاحيتها للنظر على الوقف والوصاية على اليتامى بالاولى كما في فتح القدير وأما قضاء الخنثى فيصح بالاولى وينبغي أن لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة الانوثة اه (قوله ولا يختلف قاض الآن يفوض اليه ذلك) لانه فوض اليه القضاء دون التقليد به فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالموكل لا يوكل بدون اذن الموكل أطلقه فشمع ما اذا كان بعدراً ولا كما في العناية فلو استخلف بلا اذن فحكم الخليفة وأجازة القاضي جاز حيث كان الخليفة أهلاً للقضاء وان كان رقيقاً أو محدوداً في قذف أو كافر لم يجوز كذا اذا قضى بمحضرة القاضي كما في الوكالة لان المقصود حضور رأيه وفي آخر جامع الفصولين القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء واذا جاءت نوبته أجاز ما قضى جازت اه فدخل الفصولي في القضاء وهو

اصحاب يفيد صحة تقريرها شاهدة ابتداء خلافا لما ذكره في النهر وأما اودته لدخولها اعم في الواقعة المستفتى عنها فغير ظاهر وهذا هو الانصاف لمن تأمل والله تعالى أعلم (قول المصنف ولا يختلف قاض الآن يفوض اليه) قال الرملي وفي التتارخانية نقل عن شرح الطحاوى وليس للقاضي أن يولى القضاء غيره الا اذا كان مكتوباً في منشوره ذلك أو قيل له ما صنعت من شئ فهو جائز وان ولى غيره من غير هذا يكون قضاؤه موقوفاً على اجازة الاول (م) ولو أن الخليفة لم ياذن له في الاستخلاف فامر رجلاً من اثنين لم يجوز حكمه ثم ان القاضي لو أجاز ذلك المحكم ينظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضياً جاز امضاء القاضي حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضياً ينظر ان كان مما يختلف فيه الفقهاء كالمحدود في القذف جاز امضاءه ذلك وان كان عبداً أو صبيماً لم يجوز وان كان الخليفة أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف غيره جاز فهذا القاضي الثاني يصير قاضياً من جهة الخليفة لا من جهة القاضي الاول حتى لو اراد القاضي الاول أن يعزل الثاني لم يكن له ذلك الا اذا قال الخليفة لا اول تستبدل من شئت اه (قوله فدخل الفصولي في القضاء) المصرح به ان القضاء عقد من العقود وان كل عقد لا يجوز له حال صدوره من الفصولي لا يتوقف فكذا يجب أن يكون قضاء الفصولي ان كان له مجزئ حال صدوره يتوقف وما لا فلا كدار الحرب حيث لا سلطان ولا قاضي ولو قضى بعينه منه ينبغي أن يكون موقوفاً وقتوى من أفتى بعدم الصحة محمولة على عدم

النفاذ حتى يجاز وبعدم صحة اجازته محمول على الاجازة الاجالية فتأمل والله تعالى الموفق كذا بخط بعض الفضلاء (قوله وظاهر كلامهم الخ) قال الرمي بل هو داخل في قولهم كلام صحيح التوكيل اذا باشره الفضولي ٧ يتوقف وفي قولهم كل عقد صدر وله مجيز

حال وقوعه انه مقدم وقوا على اجازته والقضاء عقد من العقود الشرعية يصح التوكيل فيه بشرطه تأمل وتقدم الكلام في ذلك في بيع الفضولي (قوله القاضي اذا قضى للامام الذي قلده الخ) قال الرمي وجهه ان القاضي نائب عن العامة كما في المخط واذ كان كذلك فلم يكن فيه له منسوب اليه ومن قال بان القاضي نائب عن السلطان فلهل وجهه عنده انحصار الطريق فيه اذ الحكم من الامام بمنزلة القاضي المولى فلا طريق الى التحكيم فجاز ذلك فتحال الباب للقضاء له وسيأتي ان الحكم من الامام بمنزلة القاضي ولم أر من حر ذلك تأمل (قوله وفي البرازية كما في السراجية) قال الرمي ثبت ان في المسئلة قولين وجه ما في السراجية ان الخليفة ليس نائباً عنه وانما هو نائب عن السلطان او العامة فانقطعت النسبة لكن في الاشياء والنظائر انهم نواب القاضي في زماننا

أعم من القاضي وظاهر كلامهم ان اجازة قضاء الفضولي لا تتوقف على كون الفضولي خليفة من قاض ليس له ولاية الاستخلاف بل لو قضى فضولي بلا استخلاف أصلاً فاجازة القاضي جاز ثم اعلم ان قولهم كما في الو كالة معناه الوكالة بالبيع والنكاح ونحوهما أما لو كيز بالطلاق والعناق اذا أجاز أو حضر لم يصح لان المقصود عبارته كما في المنية وشمل التفويض اليه ما اذا كان صريحاً بان قال له ول من شئت أو دلالة كجعلتك قاضي القضاة والدلالة هنا أقوى لان في الصريح المذكور عليك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة على كماله كقوله ول من شئت واستبدل من شئت فان قاضي القضاة هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً تقليداً أو عزلاً وإذا قال له ول من شئت واستخلف كان نائباً عن الامام في التولية فلا عليك عزله كالموكيل اذا وكل بالذن ولا ينزل بموته وينزل بموت الموكل بخلاف الوصي حيث عليك الایصال الى غيره وبعك التوكيل والعزل في حياته رضى الموصى بذلك دلالة لبحرته بخلاف الامام والموكل وبخلاف المستعير وان له الاعارة بشرطه لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وفي المنقط القاضي اذا استخلف خليفة فقضى للقاضي لا يجوز والطريق فيه ان يتحا كما أو ينصب الامام قاضياً آخر لهذه الحادثة اه وفي السراجية القاضي اذا وقع له حادثة أو ولده فاناب غيره وكان من أهل الانابة تخصم ما عنده وقضى له أو ولده جاز القاضي اذا قضى للامام الذي قلده القضاء أو ولده الامام جاز اه وفي البرازية كما في السراجية وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلاً وأذن له في الاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم اه وفيها وان أرادوا أن يشترطوا قضاء الخليفة عند القاضي الاصلى فهو كالموكيل أو ثبتوا قضاء قاض آخر عنده هذا القاضي وفي أدب القاضي للصدر الشهيد النائب يقضى بما شهد واعند الأصل وكذا الأصل يقضى بما شهد واعند النائب اه وفي البرازية جرى الخلع بين الزوجين عند القاضي مرتين فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره اه ثم قال في نوع في الامضاء والنائب يقضى بما شهد واعند الأصل وكذا القاضي يقضى بما شهد واعند النائب أمر القاضي الخليفة أن يسمع القضية والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع الحكم بفعل ما أمره القاضي وليس له أن يحكم ليس للقاضي أن يحكم بأخبار خليفته بشهادة الشهود عنده لانه ليس بقاض وكذا لو أخبره باقرار رجل الا أن يشهد مع آخر وقد تناطقت أجوبة أئمتنا بخوارزم ان شهادة مسخرة القاضي وشهادة الو كلاء المقفلة ببايه لا تقبل بخلاف نوابهم الأهل العدل وقد رأيت بنواحي خوارزم وبها جماعة ممن فوض اليهم القضاء وكذا ببعض نواحي دشت لا يصح القضاء بشهادتهم فكيف قضاؤهم وسئلت عن شهادة بعضهم انه تقبل فقلت نعم تقبل مع عدلين وكل ذلك من تهاون أمر الدشت بالشرع وقد رأيت من العجائب ان واحداً من أمراءه الذي يدعى انه لم يحض مثله ديناً قلد قضاء مدينة الى شاب جاهل لا يعرف قرآناً ولا خطاً حتى يقضى باربعة مذاهب فقلت له فيه فقال أنا أعلم بالمصلحة والله يعلم المفسد من المصلح اه فالحاصل ان القاضي اذا ولي الخليفة القضاء عمل بقوله وان ولاه سماع الدعوى والشهادة فقط لا يعمل بقوله فلا تناقض كما لا يخفى وفائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود

من كل وجه وعليه ينبغي ترجيح ما في الملتقط لما في قضائه له من التهمة اذ فعل النائب كفعله فصار كانه قضى لنفسه ولم أر من رج أحد القولين والله تعالى اعلم (قوله أمر القاضي الخليفة) أي خليفة القاضي (قوله اه) أي كلام البرازية



(قوله لئكنه ذكر في الباب السادس الخ) قال في النهر ومقتضى الاول انه لا يستخلف والثاني انه يستخلف فيحمل على ارسال النائب باذن الخليفة أو ان ذلك معروف بينهم اه وفي حاشية أبي السعود وأقول جواز ارساله ليعرف أحوال الناس لا يستغاض منه جواز حكمه قبل وصول المرسل ثم رأيت بخط السيد المحمدي عن بعض الفضلاء مانعه ليس المراد محض الارسال انما المراد الارسال على أن يحكم وهو ممنوع الخ وحينئذ ٨ فلا يعول على ما أفى به صاحب البحر من جواز استخلافه قبل وصوله الى محل قضائه

اه ما في الحاشية وأقول لا يخفى ان الكلام في صحة الاستخلاف ولا شك ان قوله نائبه يفيد ذلك واما ان له أن يحكم أولا فبعض آخر لا ذكر له في كلام صاحب البحر لاسيما وقد انضم اليه انه الواقع الآن وقد ذكر أوائل

بخلاف المأمور في الجمعة

كتاب القضاء واذا عزله السلطان لا ينعزل مالم يصل اليه الخبر كالوكيل وعن الثاني مالم يات قاض آخر صيانة للمسلمين من تعطيل قضاياهم اه فما مشى عليه الصدر الشهيد أو لامبني على هذه الرواية وحيث كانت العلة ما ذكر فلا مانع من أن يقال وصول نائبه كوصوله ففقدان نائبه المحكم تأمل (قوله وفي فروق الكرايس الخ) قال الرمي قلت كلام صاحب الفروق انما يفيد جواز

أو يكذب فلعل له شهودا الا انهم غير عدول وقد لا تتفق ألقاطهم فيفوض القاضي النظر الى الخليفة كذا في الحاشية وقد سئلت عن صحة تولية القاضي ابنه قاضيا حيث كان ماذناله بالاستخلاف فاجبت بنعم والله أعلم أطلق في الاستخلاف فتأمل ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهب القاضي أو مخالفا وفي البرازية ولو فوض الى غيره ليعضى على وفق مذهبه نفذ اجابا اه وظاهر اطلاقهم ان المأذون له بالاستخلاف صريحاً ودلالة عليه قبل الوصول الى محل قضائه كما يملكه بعده وقد جرت عادتهم اذا ولو ابيلد السلطان قضاء بلدة بعيدة بارسال خليفة يقوم مقامهم الى حضورهم وقد سئلت عنها في سنة تسع وتسعين وتسعمائة فاجبت بذلك والله الموفق ثم رأيت الاجل الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف قال في الباب السادس عشر القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الموضع الذي قلده فيه القضاء ألا ترى أن الاول لا ينعزل مالم يبلغ هو البلد الذي قلده فيه القضاء فكان هو في ذلك المكان بمنزلة واحد من الرعايا اه وهو يفيد أن القاضي لا يملك الاستخلاف قبل وصوله الى محل عمله لئكنه ذكر في الباب السادس أنه ينبغي للقاضي أن يقدم نائبه قبل وصوله حتى يتعرف عن أحوال الناس اه الآن يقال ان قاضي القضاة مأذون بالاستخلاف قبل الوصول من السلطان فلا كلام وهذا هو الواقع الآن وقيد باستخلافه قاضياً لا ن له التوكيل والايضاء بلا اذن السلطان وأورد هذا الشكالا على منعه من توليد القضاء فان التعليل المذكور يجري فيها وأجاب عنه في العناية بان المقلد يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في القضاء أكثر اه (قوله بخلاف المأمور في الجمعة) يعني فان له الاستخلاف وان لم يفوض اليه ذلك لان الامام الاعظم لما فوضها اليه مع علمه أن العوارض المانعة من اقامته من المرض والحديث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيره ما تعثر به ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تختمل التأخير عن الوقت فكان اذنا له بالاستخلاف دلالة وتأخير سمع المحصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم ممكن لانه غير موقت بوقت كذا في المعراج فظاهره ان الاستخلاف جائز وان لم يكن لسبق الحديث في الصلاة كما اذا مرض الخطيب أو سافر أو حصل له مانع فاستناب خطيباً مكانه وفي فروق الكرايس ما يفيد أيضاً فانه قال فرق بين القاضي والامامة فان القاضي لا يملك الاستخلاف الا باذن والامام للجامع بملك بدونه والفرق ان الضرورة متحققة ههنا لجواز ان يسبقه الحديث قبل الصلاة فلو توقف على الاذن تغوت الجمعة ولا كذلك في القضاء اه وبهذا علم ان ما ذكره في شرح الدرر والغرر من أن الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن لأصله فانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد صرح العلامة محب الدين بن جرباش شيخنا في النجعة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول

الاستخلاف في الصلاة عند الحديث لكونها على شرف القوات فلا ينهض حجة على من لا خسرو القائل بعدم مرة جواز الاستنابة في الخطبة بدون اذن الامام فليتأمل اه ذكره الغزالي أقول وقد ردد عليه ابن كمال باشا في رسالة له رد ايليغا فقال بقي هنادقيقة أخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني وتماه فيه (قوله بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباشي الخ) وهكذا أجاب به العلامة أجدونس الشلبي حيث سئل عن نفي فيه جوامع ولها خطبها ولم يكن لاحد منهم اذن صريح من السلطان فاجاب بان أمور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة

بأن من أنشأ جامعاً وأراد إقامة الجمعة استأذن الإمام وإذا وجد الأذان أول أقامتها حصل الغرض والأذن بعده ولو تطاولت المدة وتغيرت البلاد ليس بمفترض اه ملخصاً (قوله واعترض بمن أفسد صلواته الخ) أي بما لو استخلف شخصاً لم يشهد الخطبة ثم أفسد صلواته ثم افتتح بهم الجمعة (قوله أطلقه فشمع ما إذا كان موافقاً لرأيه) أي رأى القاضي المرفوع إليه حكم القاضي الأول (قوله ليكون لفظ المحكم نكرة في سياق الشرط فتعم) فيه نظراً لأن ذلك إذا كان الشرط عيناً مثبته مثل أن قلت رجلاً فلا تنكح فإن المعنى لا كالم رجلاً فتكون النكرة في سياق النفي معنى فتعم بخلاف قولك اليمين المنقبة مثل أن لم أكل رجلاً فلا تنكح لأنه في

معنى لا تكن رجلاً فهي نكرة في سياق الإثبات وبخلاف الشرط الواقع غير عين مثل أن جاءك رجل فأكرمه فإنه أيضاً غير نص في العموم لأنه في سياق الإثبات وما في المتن من هذا القيل كمالاً يخفى (قوله والتحقيق المعتمدان علمه الخ) قال

وإذا رفع إليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع

ابن السكال وههنا شرط آخر وهو أن يكون القاضي عالماً بأن ما حكم فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علمه بأن المسئلة مجتهد فيها كما إذا قضى ببيع أم الولد غير عالماً بأنها أم ولد فإنه لا يجوز أن كان عالماً بأن مسئلة أم الولد اجتهادية ذكره في منية المفتي اه (قوله وشمل قوله حكم قاض ما إذا كان

مرة فيكون الأذن منسحباً لتولية النظر الخطباء وإقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الأذن لكل خطيب وقد أوضحناه في الجمعة ثم إن أحدث الخطيب بعدما خطب قبل الشروع في الصلاة لم يجزله أن يستخلف الأمن شهد الخطبة لأنها شرط فيها فلا تنعقد بدونها وإن كان شرع فيها جاز أن يستخلف من لم يدركها لانعقادها بالأصل فكان الثاني نائباً وفي العناية واعترض بمن أفسد صلواته ثم افتتح بهم الجمعة فإنه جائز وهو مقتضى هذه الحالة لم يشهد الخطبة وأوجب بانه لما صح شروعه في الجمعة وصار خليفة للأول التحق بمن شهد الخطبة وأرى أن الحاقه بالباقي لتقدم شروعه في تلك الصلاة الأولى فتأمل اه (قوله وإذا رفع إليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع) لترجح الاجتهاد الأول بالقضاء فلا ينقضه إطلاقه فشمع ما إذا كان موافقاً لرأيه أو مخالفاً ليكون لفظ المحكم نكرة في سياق الشرط فتعم فليس في كلامه ما يوهم أنه انما يعضيه إذا كان موافقاً لرأيه كما زعم الشارح وفي المعراج وانما ذكر لفظ الجامع بهذا اللفظ المذكور لأن فيه فائدتين أحدهما أنه قيد بالفقهاء لأن القاضي إذا كان غير عالم بموضع الاجتهاد فاتفق قضاؤه في موضع الاجتهاد فعلى قول عامة المشايخ لا يجب على الثاني تنفيذه كذا ذكره في فصول الاستروشنى محالاً إلى المحيط والذخيرة فقال لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك قيل ينفذ قضاؤه وعامتهم لا ينفذ وانما ينفذ إذا علم بكونه مجتهداً فيه قال شمس الأئمة هذا هو ظاهر المذهب والثاني أنه قيد بقوله يرى غير ذلك وفي رواية القدوري لم يتعرض لذلك فيحتمل أن قوله أمضاه فيما إذا كان موافقاً اه وفي الخلاصة أن هذا الشرط يعني كونه عالماً بالاختلاف وإن كان ظاهر المذهب لكن يبقى بخلافه والتحقيق المعتمد أن علمه بكون ما حكم فيه مجتهداً فيه شرط وأما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا ويدل عليه ما في الفتاوى الصغرى وشمل قوله حكم قاض ما إذا كان المحكم موافقاً لرأيه أو مخالفاً وما إذا كان القاضي باقياً على قضائه أو مات أو عزل كما في خزائنه الاكمل فلو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه ناسياً للمذهب نفذ عند أبي حنيفة وفي العامد روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح ففي الحاشية أظهر الروايتين عن أبي حنيفة نفاذ قضائه وعليه الفتوى اه وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المعراج معزياً إلى المحيط الفتوى على قولهما وهكذا في الهداية وفي فتاوى ظهير الدين استحق للسلطان أن ينقضه اه وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان أن

٢ - بحر سابع المحكم موافقاً لرأيه) أي رأى القاضي الأول الذي رفع حكمه إلى القاضي الثاني ثم إن هذه المسئلة غير ما قبلها فإن ما قبلها واشترط كون القاضي الأول عالماً بالاختلاف لينفذ حكمه وهذه في اشتراط كونه حكم على وفق مذهبه إلا إذا كان ناسياً وحكم على مذهب غيره (قوله وفي العامد روايتان) كأنه اقتصر في معين المحكم على رواية عدم النفاذ في الإجماع حيث قال كما نقله الرملي عند ذكر القاضي أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى الخلاف فيما إذا قضى بخلاف مذهبه وقد نسبته وأما إذا قضى بخلاف مذهبه حال ذكر مذهبه لا يجوز حكمه بالاجماع اه لكن في الشريعة لالية نقل عن شرح الجامع الكبير أنه في العامد لا خلاف بين أصحابنا قال والخلاف ثابت على الصحيح (قوله والوجه في هذا الزمان الخ) قال في الشريعة لالية نقل هذا

في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا صريح الحق الذي بعض عليه بالنوح (قوله ثم اعلم ان عبارات المشايخ قد اختلفت الخ)  
قال في النهر بعد ما رآ بغا عن الفتح وهو ظاهر في ان كونه عالما بالخلاف انما هو في القاضي المجتهد وفي القنية القاضي المقلد اذا  
قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ وادعى ١٠ في البحران المقلد اذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول ضعيف نفذ وأقوى

ما تمسك به ما في البرازية  
اذالم يكن القاضي مجتهدا  
وقضى بالفتوى الخ وما  
في الفتح يجب أن يعول  
عليه في المذهب وما  
في البرازية محمول على  
رواية عنهما اذ قصارى  
الامر ان هذا منزل منزلة  
الناس لمذهبه وقدر  
عنهما في المجتهد انه لا ينفذ  
فالمقلد أولى (قوله يعني  
الامام الذي يقلده)  
كان عليه أن يقول الذي  
يقلده هو بزيادة الضمير  
العائد الى القاضي  
والحاصل ان المراد به  
مذهب المجتهد كالذي حنيفة  
والشافعي مثلا لا السلطان  
المقلد بكسر اللام (قوله  
ومن العجب ان صاحب  
البدائع قيد الخلاف  
الخ) حاصله ان صاحب  
البدائع جعل الخلاف في  
نفاذ قضائه بخلاف  
مذهبه وعدم نفاذه في  
القاضي غير المجتهد عكس  
ما صرح به في الفتح بقوله  
هذا كله في القاضي  
المجتهد وقول الرمي ما  
تقدم من قوله وفي فتح

يعني بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا قصد جليل وأما الناسي فلان المقلد  
ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد وما المقلد فاما ولاءه ليحكم بمذهب  
أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه ثم اعلم ان عبارات المشايخ  
قد اختلفت في هذه المسئلة أعني ما اذا قضى المقلد بخلاف مذهبه موافقا لمذهب مجتهد ففي البرازية  
معزيا الى شرح الطحاوي اذالم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين انه على خلاف مذهبه  
نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضا اه وهكذا  
ذكر العماد في الفصول ثم قال القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو يرى خلاف ذلك في بعض  
المواضع انه لا ينفذ وفي بعضها انه ينفذ ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ان فيه خلافا بين أبي حنيفة  
وصاحبيه وذكر في المحيط اختلاف الرواية في بعضها في نفاذ القضاء وفي بعضها في حل الاقدام على  
القضاء اه وفي عمدة الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا لو قضى في فصل مجتهد  
فيه اه وكذا في السراجية وفي ما لفتاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مختلف فيه قال أبو حنيفة  
ينفذ وقال أبو يوسف لا ينفذ اه فقد تحرران القاضي المقلد اذا قضى بمذهب غيره فانه ينفذ وكذا  
اذا قضى برواية ضعيفة أو بقول ضعيف لا طلاق قولهم ان القول الضعيف يتقوى بقضاء القاضي  
وما قيده به في فتح القدير من أن هذا انما هو في المجتهد ثابت في بعض عبارات ولذا قال في القنية  
القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ اه وبخلافه ما أفتى به شيخنا الشيخ عمر قارئ الهداية  
حين سئل عن وقف لم يحكم به رجوع الواقف عنه ووقفه على جهة أخرى وحكم به قاض حنفى فهل  
يصح الثاني أم الاول أجاب بان الثاني هو الصحيح وان كان الفتوى على خلاف قول أبي حنيفة لكنه  
نايد بحكم الحاكم وفي شرح منظومة ابن وهبان له صورة المسئلة لو حكم الحاكم في واقعة بحكم بخلاف  
مذهب مقلده بفتح اللام يعني الامام الذي يقلده وهذا اذا كان القاضي مقلدا وليس هو من أهل  
الاجتهاد كالقضاة الحنفية في زماننا مثل أهل يصح قضاؤه أولا والجواب انه ان كان ذا كرم المذهب  
لا يجوز والا جاز عنده خلافا لهما اه ومن العجب ان صاحب البدائع قيد الخلاف بعكس ما في  
فتح القدير فقال ما نقل ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه عمدا وقع باطلا وان كان ناسيا عنده  
يصح وعندهما لا يصح وهذا اذا كان القاضي لبس من أهل الاجتهاد فاما اذا كان من أهل  
الاجتهاد فينبغي أن يصح قضاؤه في الحكم بالاجماع ولا يكون لقاض آخر أن يبطله لانه لا يصدق  
على النسيان بل يحمل على انه اجتهد وادى اجتهاده الى مذهب خصمه فقضى به فيكون قضاؤه  
باجتهاده فيصح اه بلفظه والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف مذهبه فان كان  
متوهما انه على وقفه وانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان معتمدا مذهب غيره فانه  
لا ينقض وهذا التفصيل متعين في حكام زماننا فانهم لا يعتمدون في أحكامهم على الاجتهاد لا مطلقا ولا  
مقيدا لكونهم مقلدين فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو مقطوع بكونه منه خطأ فينقض

القدير لا يظهر منه انه عكسه وكذا قوله وما قيده به في فتح القدير  
فتأمل اه غير ظاهر ثم ان ما ذكره في البدائع وجهه فان المجتهد اذا اختلف مذهبه عمدا كان ذلك رجوعا عن مذهبه الاول لتغير  
اجتهاده ووجوب اتباع ما ظهر له ناي وان لم يعلم انه خالفه عمدا يحمل عليه لا على انه نسي مذهبه وحكم بخلافه اذا اصل انه فعل

وقولهم

ذلك عهداوه هذا معنى قول البدائع لانه لا يصدق على النسيان الخ (قوله وقولهم لا ينقض الحكم في المجتهدات الخ) قال الرمي  
يجب أن يقيد ذلك بما اذا لم يقبده السلطان بمذهب أما اذا قيله بمذهب كما اذا قال اه ١١ أو كتب في منشوره وليتلك لتحكم بين

الناس بما صح أو بالصحيح  
من مذهب أبي حنيفة  
مثلا فلا ينفذ قضاؤه  
بغيره لما تقرر ان القضاء  
يتخصص بالزمان والمكان  
والاشخاص والحوادث  
فتنبه لذلك (قوله وكتبنا  
في الفوائد الفقهية ان  
القاضي الخ) نقله في  
النهر عن المؤلف ثم قال  
ولم أجده لغيره (قوله  
التنافذ الواقعة الخ) قال  
الرمي لسياتي أيضا في شرح  
قوله وأمضى القاضي  
حكمه اه قلت وتقدم  
أيضا في البحث السادس  
أول كتاب القضاء (قوله  
فقضى بالنكاح) أي الثاني  
(قوله أن يتزوج امرأة  
بعد فسخ) أي بعد فسخ  
اليمين نامل (قوله فاذا  
قضى شافعي الخ) قال  
المؤلف في بعض رسائله  
وفي القاسمية أما كون  
الحكم حادثة فاحتراز  
عماله يحدث بعد كل حكم  
بموجب اجارة لا يكون  
حكما بالفسخ بموت أحد  
المتواجرين وكل لو حكم  
بموجب بيع عقار لا يكون  
حكما باستحقاق شفعة

وقولهم لا ينقض الحكم في المجتهدات معلل بان الاجتهاد لا ينقض بمثله لا مطلقا فاذا كان القاضي  
متوهما أنه مذهب فاختلافه لم يكن مجتهدا فيه ومعنى قوله امضاه حكم بمقتضاه وفي السراج الوهاج  
المراد من الحاكم القاضي والمراد من الامضاء الزام الحكم اه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم  
ولذا قال في البرازية وان أرادوا أن يثبتوا حكم الحليفة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على  
خصم حاضر واقامة البيئة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد  
أن يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى فالأوهما  
شرط لتنفيذ القضاء في المجتهدات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى  
لوفات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى اه فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت  
اليه ويحكم بمقتضى مذهب ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضا كما سمعت ولا يستترط  
احضار شهود الاصل بل يكفي على قضاء القاضي قال في البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بحال  
وسجل ثم مات القاضي وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول أحضره  
الثاني على أداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهدوا أن قاضيا من قضاة البلد قضى بهذا  
المال لا يحكم به وفي كل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبه فان قال الشهود ان القاضي الاول غير  
عدل لا يمضى القاضي الثاني قضاءه اه وكتبنا في الفوائد الفقهية أن القاضي اذا رتاب في حكم  
الاول له أن يطالب شهود الاصل واذا علمت ذلك ظهر لك أن التمافيذ الواقعة في زماننا غير معتبرة  
لصدورها بلا دعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان  
ليكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول ونفذه فان قلت القاضي اذا قضى بشئ في حادثة بعد  
دعوى هل يكون قضاء فيما هو من لوازمه وان لم يعلم به القاضي قلت لا ماضى قضاء البرازية في فصل  
فسخ اليمين المضافة وان زوجه رجل امرأة بلا أمره وأجاز بالفعل ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بنفسه  
ثم ترفعها الى القاضي فان أعلمه بتقديم نكاح الفضولى فقضى بالنكاح صحيح ويكون قد قضى ببطلان  
اليمين وببطلان نكاح الفضولى وببطلان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقديم النكاح بعلمه حتى يقضى  
في موضع الاجتهاد ويقصد بالقضاء اليمين المضافة ونكاح الفضولى اه ثم قال وروى عن الامام  
الثاني فبين قال كل امرأة تزوجه ففسخ طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الوقوع فرفعه امرأته الى  
قاض لا يرى الوقوع فقضى بهمة النكاح ثم تحول رأى الرجل الى الوقوع فتزوج امرأة أخرى بعدها  
فانه يسلك الاولى ويعمل برأيه الحادثة في الحادثة فيفارقه لان القاضي انما قضى بابطال الطلاق  
في الاولى بالاجتهاد فنفذ قضاؤه فيه بذلك بتحول رأيه لا يملك نقض رأيه ذلك وأما الحادثة فيثبت  
عليها الحل الاثن ولم يجبر عليها حكم القاضي فيعمل برأيه والحيلة فيه أن يتزوج امرأة بعد فسخ ويدعى  
عند القاضي انها زوجته بحكم الفسخ على امرأة أخرى وترغم المرأة انها عليه حرام أخذ بمذهب الثاني  
فترافعان الى القاضي الحنفى فيحكم القاضي الحنفى بانها زوجته بمذهب محمد اه فقد علمت من ذلك  
كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعي بهمة بيع عقار وموجبه لا يكون حكما منه بان لاشفعة للجار لعدم

الجوار لانه لم توجد فيه خصوصية وأما الخصوصية الصحيحة فهي الدعوى المشتملة على شرائط الصحة اه وذكر فيها أيضا ان اشتراط  
تقدم الدعوى والحادثة مجمع عليه ثم قال فيها وقال الشيخ محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى قاضى قضاء الحنابلة في رسالة  
له وأما الحكم بالموجب بفتح الجيم فعنايه الخ كم بموجب



الدعوى الثابتة بالبينة أو غيرهما - ذاهو معنى الموجب ولا معنى له غيره فينظر في الدعوى فإن كانت مشتملة على ما يقتضى صحة العقد المدعى به كان الحكم بموجبها حكما بالصحة وإن لم تشتمل على ما يقتضى صحة العقد المدعى به لم يكن الحكم حكما بصحة العقد والحكم بالموجب حكم على العاقد بما ثبت عليه من العقد لا حكم بالعقد اهـ وتعام ذلك في رسالة المؤلف ورأيت في كلام بعض المحققين من الشافعية أن الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو ما يقتضى مختلفان - خلافا لمن زعم اتحادهما - إذا مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك والأول كأنه نقال المالك للشئ بمثل يوم البيع والثاني كالرد بالعيب والموجب أعم أى لانه الأثر اللازم سواء كان ينفك أو لا وذكرا أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة لانه لو لا صحة العقد ما ترتبت عليه تلك الآثار وإذا لا يصح الشئ مع تخلف آثاره عنه ١٢ وكذا الحكم بالصحة يتضمن الحكم بالموجب وإذا حكم بصحة الشئ فقد حكم بترتب آثاره عليه

ثم ذكر أن التحقيق أن الحكم بالموجب وارد على الآثار نصا ومنها الصحة بخلاف الحكم بالصحة فإنه يتناول الآثار ضمنا لا صريحا فيكون الحكم بالموجب أعلى لتناوله جميع الآثار لانه مفرد مضاف فيعم كل موجب لكنه خلاف المشهور (قوله لانه لا خلاف عندنا في عدم الحمل) علة لقوله ومن الغريب والظاهر انه علة لقوله لانه يفيد الحمل الخ وفيه نظر فإن عدم الخلاف عندنا في عدم الحمل قبل حكم حاكم بحمله أم بعد حكم حاكم براه ففيه خلاف وهو ما نقله في الخلاصة وهذا مراد صاحب الفتح بإفاده

حادثها وكذا إذا قضى حنفى لا يكون حكما بان الشفعة للجار وإن كانت الشفعة من مواجبه لان حادثها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها وكذا إذا قضى مالكي بصحة التعليق في اليمين المضافة لا يكون حكما بانه لا يصح نكاح الفضولى الجاز بالفعل لعدم وقته فافهم وإن أكثر أهل الزمان عنه غافلون وشروط أن لا يخالف الكتاب والسنة والاجماع فإن خالف واحدا منها لم يحضه وإنما ينقضه لكونه ليس في محل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف لا اختلاف ومثال ما خالف الكتاب القضاء بحمل متروك التسمية عامدا لقوله تعالى ولانا كلوا مما يذ كر اسم الله عليه بناء على أنه شامل لذبايح المسلمين كالشركيين بناء على أن الواو في قوله تعالى وانه لفسق للعطف وأما إذا كانت للحال كانت مقبذة بما أهل به لغير الله لان الفسق فسر به كذلك في قوله أو فسقا أهل به لغير الله ولذا قال في التحرير أن الواو تحتل أن تكون حالاً فتكون قيد للنهي عن كل ما لم يذ كر اسم الله عليه ويحتمل أن يراد بما لم يذ كر اسم الله عليه الميتة أو ما ذ كر عليه اسم غير الله تعالى وإن الفسق هو ما أهل به لغير الله تعالى ومثال ما خالف السنة أى المشهورة القضاء بشاهد ويمين وانه مخالف للحديث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من أنكر ومثال القضاء المخالف للاجماع القضاء ببيع أمهات الأولاد والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعى ومن الغريب ما فى الخلاصة وأما القضاء بحمل متروك التسمية عامدا بخلاف عندنا وعند أبي يوسف لا يجوز اهـ وهو يدل على أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لانه يفيد الحمل كما فهمه ابن الهمام لانه لا خلاف عندنا في عدم الحمل والمحق أنه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لنقل الفقهاء والاصوليين بحيث شدوا النكير على الشافعى في القول بحمله حتى قال الاصوليون انه جهل لا يصلح عذر الخالفة الدليل القطعى وقد ألفت فيها رسالة مشتملة على بيان الدلائل من المجانبين وفي الهداية المعبر الاختلاف في الصدر الاول وهم الصابغة والتابعون وعليه فرع الخصاص أن للقاضى أن ينقض القضاء ببيع أم الولد لمخالفته لاجماع التابعين وقد حكى فيه الخلاف عندنا فقل هذا قول محمد أعالى قوله ما

فيجوز

الحمل فإن ما فى الخلاصة دل على انه مما يسوغ فيه الاجتهاد فإذا كان كذلك

أفاد القضاء به الحمل كما لا يخفى (قوله والمحق انه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا) ذكر ابن أمير حاج في شرحه على التحرير من بحث الجهل آخر الكتاب بحثا في هذا الحمل جيد حيث قال قلت ثم لقائل أن يقول المجتهد فيه المعارض لمبدول هذه الاصول الثلاثة المحكوم بعدم اعتباره حتى ان القضاء به لا ينفذ ما أن يكون معارض لما كان من الكتاب قطعى الدلالة غير منسوخ أو ما كان من السنة كذلك متواتر الثبوت أو ما كان من الاجماع قطعى الثبوت والدلالة وهذا لا شك فيه لكن في صدور هذا من المجتهد بعد عظيم لان استحلال مخالفة كل من كفر فلا ينبغي أن يكون المراد أو ما أن يكون معارض لما كان من الكتاب أو السنة ظنى الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت أو لا ومن الاجماع ما كان ظنى الثبوت أو الدلالة وهذا في عدم نفاذ الحكم بما يرضه مطلقا نظرا بظاهر الى أن قال والذي يظهر أن القضاء بحمل متروك التسمية عمدا أو بشاهد ويمين المدعى بانه من

غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع أمهات الاولاد لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر (قوله والحاصل ان كلامهم قد اضطرب الخ)  
قال الرملي قال في جامع الفصولين بعد نقل ما يقتضى الاضطراب فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا (قوله ثم اعلم الخ) مكررم مع ما قبله  
نعم في هذا بسوطة على ما مر (قوله وانما مآذنه ان ما اختلف فيه الفقهاء الخ) ما الموصولة اسم ان واختلف صلة الموصولة وقوله  
فقضى معطوف عليه وقوله فانه أعم الخ لتعليل التعميم بقوله عالما أولا وقوله ثم جاء ١٣ معطوف على قضى والاشارة بقوله هذا

بقاضى الاول وقوله أمضاء  
خير ان والضمير فيه عائد  
للقاضى الاخر هذا وقد  
نقل في النهر كلام الفتح  
ملخصا ثم قال وأقره في  
الحواشى السعدية  
وعندى فيه نظرو ذلك  
ان الداعي تحمل المشايخ  
كلام محمد على ما مر ان  
شرطه أن يكون المحاكم  
عالميا باختلاف حتى لو  
قضى في فصل مجتهد فيه  
وهو لا يعلم بذلك لا يجوز  
قضاؤه عند عامتهم ولا  
يخصه يعنى الثانى كفاي  
الشرح وغيره وجزم به في  
منية المفتى حيث قال  
قضى في مجتهد فيه ولا يعلم  
بذلك لا ينفذ فانه ذكر في  
السير الكبير لم يدبرون  
عتقوا بموته فثبت رجل  
ديناعليه فباعهم القاضى  
على ظن انهم عبيد وقضى  
بجوازه ثم ظهر انهم  
مدبرون بطل قضاؤه لعدم  
علمه بذلك حتى لو علم  
فاجتهد وأبطل التدبير  
جاز اه فقوله وما

فيجوز قضاؤه وهو مبنى على أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فعندهما لا يرفع وعند  
يرفع وفي التقويم لا يري أن محمد اروي عنهم أن القضاء يبيع أم الولد لا يجوز وتفرع على كون  
الخلاف في الصدر الاول شرط ليكون المحل اجتهاديا ما قال بعضهم أن للقاضى أن يبطل ما قضى به  
المالكى والشافعى برأيه وفي الاقضية وأصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعى وفي فتح القدير  
وعندى أن هذا لا يعمل عليه فان صح أن مالك والشافعى وأبا حنيفة مجتهدون فلا شك في كون  
المحل اجتهاديا والأفلا ولا شك أنهم أهل اجتهاد وورقة ولقد نرى في اثناء المسائل جعل المسئلة  
اجتهادية بخلاف بين المشايخ حتى ينفذ القضاء باحد القولين فكيف لا يكون كذلك اذا لم يعرف  
الخلاف الا بين هؤلاء الائمة يؤيده ما في الذخيرة عن الحلواني أن الاب اذا خالع الصغيرة على صداقها  
ورآه خير الهايان كانت لا تحسن العشرة مع زوجها وان على قول مالك يصح وبزول الصداق عن  
ملكها ويرأى الزوج عنه فاذا قضى به قاض نفذ وفي حيز منهاج الشريعة عن مالك فيمن طلقها  
قضى عليها ستة أشهر لم ترد ما فاتها تعد بعده بثلاثة أشهر فاد ا قضى بذلك قاض ينبغي أن ينفذ لانه  
مجتهد فيه الا أنه نقل مثله عن ابن عمر قال وهذه المسئلة يجب حفظها وانها كثيرة الوقوع اه  
ويؤيده أيضا ما في الخلاصة لقضى في المأذون في نوع أنه لا يكون مأذونا في الانواع كلها نفذ اه  
وهو مذهب الشافعى والحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا خلافتهم وأخرى  
لم يعتبروه ويمكن أن يقال انهم انما قالوا بالنفاذ في هذه المسائل لاجل خلاف سابق على مالك  
والشافعى لا بخلافهما خاصة ثم اعلم أن صاحب الهداية نقل أولا عبارة القدير وهى واذا رفع  
اليه حكم حاكم أمضاء الا أن مخالف الكتاب أو السنة أو الاجماع أو يكون قول لا دليل عليه وثانيا  
ما في الجامع الصغير قال وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك  
أمضاء اه فقال الشارحون انما ذكر عبارة الجامع بعد القدير لفائدة تبليست في القدير  
احداهما تقيده بالفقهاء فاذا أنه لو لم يكن عالميا بالخلاف لا ينفذ والثانية التقييد بكون القاضى  
يرى غير ذلك فإن القدير لم يتعرض لذلك فيحتمل أن يكون مراده أنه اذا كان رأيه في ذلك موافقا  
الحكم الاول أمضاء وان كان مخالفا له لا يرضيه فابانت رواية الجامع أن الامضاء عام فيما سوى  
المستثنيات سواء كان ذلك موافقا رأيه أولا وتعتقبهم في فتح القدير بانه لا دلالة في عبارة الجامع على  
كونه عالميا بالخلاف وانما مآذنه ان ما اختلف فيه الفقهاء في نفس الامر فقضى القاضى بذلك الذى  
اختلف فيه عالميا بانه مختلف فيه أولا فانه أعم من كونه عالميا ثم جاء قاض آخر يرى خلاف ذلك  
الذى حكم به هذا أمضاء فر بما يفيد أن الثانى عالم بالخلاف وليس الكلام فيه وان هذا والمنفذ  
والكلام في القاضى الاول الذى ينفذه هذا حكمه وليس فيه دليل على أنه كان عالميا بالخلاف

اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى أى بما اختلف فيه الفقهاء يعنى عالميا باختلافهم ليصح قوله أمضاء اذ قد علمت انه مع  
غير العلم لا يرضيه فان قلت في الخلاصة هذا الشرط وان كان ظاهر المذهب لكن يبقى بخلافه قلت كلام محمد انما هو مبنى على  
ظاهر المذهب اه أقول لا يخفى ان حاصل كلامه ان الذى أودا شترط العلم بالخلاف هو قوله أمضاء وذلك لا يدفع رد ابن  
الهـام على الشارحين في دعواهم انه مستند من التقييد بالفقهاء نعم يدفع تعميمه بقوله عالميا أو غير عالم بعد تسليم ان كلام

عنه مدني على ظاهر المذهب لا على المفتي به تأمل (قوله وأقول لم يفهموا مراد صاحب الهداية الخ) نقله في النهر وأقره وعبارة  
الواقعات أدل دليل عليه بفراءه الله تعالى خير احيث حقق المقام وأبان المرام (قوله أو بسقوط المهر) صورته ان المرأة متى لم  
تخاصم زوجها في المفروض حتى مضت مدة طويلة ثم خاصمته يبطل حقها في الصداق والقاضي لا يلتفت الى خصوصيتها شرح أدب  
القضاء (قوله أو بعدم وقوع ١٤ الثلاث على غير المدخولة) قال في المنع بعد هذا أو بعدم وقوع طلاق الحائض أو بعدم

وقوع الزائد على الواحد  
أو بعدم وقوع الثلاث  
بكلمة أو بعدم وقوع  
الطلاق في طهر رائج  
والظاهر ان هذا سقط  
من الناسخ وعبارة شرح  
أدب القضاء أو وضع وهي  
قوله قال وكذلك رجل  
طلق زوجته ثلاثا وهي  
حبل أو حائض أو قبل  
أن يدخل بها ففضي  
قاض باطل ذلك أو  
أبطل بعضه فرفع الى  
قاض آخر لا يرى ذلك  
فانه يبطل قضاء القاضي  
بذلك وينفذ على الزوج  
ما كان منه لان على قول  
أهل الزينغ اذا وقع  
الثلاث وهي حبل أو في  
حالة الحيض أو في طهر  
جامعها فيه لا يقع أصلا  
وعلى قول الحسن البصري  
اذا وقع الثلاث تقع  
واحدة لكن كلا القولين  
باطل لانه مخالف للكتاب  
قال الله تعالى وان طلقها  
فلا تحل له من بعد الآية

بطريق من طرق الدلالة نعم في الجامع الصغير التنصيص على أنه ينفذه وان كان خلاف رأيه وكللام  
القدوري يفيد به أيضا فانه قال اذا رفع اليه حكم حاكم وهو أعم يفتنم ما اذا كان مخالفا لرأيه أو موافقا  
له وأقول لم يفهموا مراد صاحب الهداية انما ذكر عبارة الجامع بعد القدوري ليفيد أن ما في  
الجامع لا استثناء فيه بل كل مسألة اختلفت فيها الفقهاء وانما تصير محل اجتihad فان قضى قاض بقول  
ارتفع الخلاف وأما عبارة القدوري فاستثناء كما علمت واذا علمت ذلك فما ذكره من باب الفتاوى من  
المسائل الى لا ينفذ فيها قضاء القاضي لمخالفة كتاب أو سنة مشهورة أو إجماع انما هو على عبارة  
القدوري وأما على ما في الجامع فلا علمت من هنا أن من قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد  
قول القدوري ومن قال باعتبار خلافهما اعتمد ما في الجامع وهذا الم أسبق اليه وانما رأيت في  
الواقعات الحسامية ما يفيد به قال قال الفقيه أبو الليث رواية محمد بن كل شيء اختلف فيه الفقهاء  
فقضى القاضي بذلك جاز قضاؤه ولم يكن لقاض آخر أن يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه نأخذ  
ولت هذا خلاف ما ذكره في شرح أدب القاضي المنسوب الى الخصاص أن القضاء في موضع  
الاختلاف يجوز في موضع الخلاف لا يجوز أراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر كالخلاف بين  
السلف وأراد بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر بخلاف الشافعي قال اسنادنا الفتوى على  
تفاصيل أدب القاضي اه فهذه العبارة أزال اللبس وأوضح كل تخمين وحس والحاصل  
أن الفتوى على عبارة القدوري وتفاصيل الخصاص فلهذا المرأورد صاحب الهداية ما في الجامع  
بعد القدوري والا نذكر المواضع التي نص أهل المذهب على مسائل لا ينفذ القضاء فيها أخذ من  
كلام الخصاص وقد ذكرنا في الفوائد الفقهية ولا بأس بسردها تكملا للفائدة هنا قضى ببطلان  
الدعوى بغير سنين أو فرق بين الزوجين لغيره عن النفقة حال غيبته أو حكم بفسخ نكاح مزنية أبيه  
أو ابنه أو بفسخ نكاح أم مزنية أو بنتها أو بفسخ نكاح المتعة أو بسقوط المهر بلاينة أو اقرارا أخذ  
بقول البعض ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر أو بعدم تاجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة  
بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على الحامل أو بعدم وقوع الثلاث على غير المدخولة أو بعدم  
وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه أو بنصف الجهازلن طلق امرأته قبل الدخول بها بعد قبض المهر  
والتهجير أو بالشهادة على خط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل أو امرأتين  
أو بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه  
أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حدود ودود بقضاء عبده

من غير فصل والمراد منه الطلقة الثالثة فمن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة فقد أثبت الحل للزوج الاول بدون  
الزوج الثاني وهو مخالف للكتاب والقاضي لا ينفذ اذا رفع الى قاض آخر كان له أن يبطله اه أقول وبهذا يعلم ان  
ما ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال باشا من وقوع طلقة واحدة وطلقات ثلاثا وهي حائض أو حبل أو غير مدخول بها باطل  
لا يعمل عليه فتنبه (قوله أو بالشهادة على خط أبيه) صورته ان الرجل اذا مات فوجد ابنه خط أبيه في صلح علم بيقينانه خط أبيه  
يشهد بذلك الصلح لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء شرح أدب القضاء

(قوله أو في قسامة بقتل) قال الرمي أي قضي بما فيه القسامة بالقتل اه (قوله أو حكم بالحجر على مفسد) قال في شرح أدب القضاء ولأن قاضيا حجر على رجل فأسد يستحق الحجر فجاء قاض آخر وأطلق حجره وأجاز ما صنع كان إطلاقه جائزا وما صنع في ماله من شراء أو بيع قبل إطلاقه وبعد إطلاقه عنه جاز لوجهين أحدهما أن الأول ليس بقضاء لعدم المقضي له والمقضي عليه بل فتوى منه فكان للثاني أن لا يعمل به فيطلق والثاني أن كان قضاء فنفس القضاء مجتهد فيه فلا يكون حجر منه بل يتوقف على امضاء قاض آخر ان أمضاه نفذ وصار قول القاضي الثاني بيانا في محل مجتهد والبيان ١٥ من الثاني في محل مجتهد

يكون بمنزلة القضاء في محل مجتهد ولو قضى في محل مجتهد - فنفذ قضاؤه ولا يكون للثاني أن يردده فكذا إذا بين الثاني لا يكون للثالث أن يردده وإذا رد القاضي الثاني القضاء الأول بطل فلا يكون للثالث أن ينفذه وصار هذا نظير انقاضي اذا قضى في حادثة وهو محدود في قذف وان هذا القضاء لا يكون حجة حتى ينصل به الامضاء من القاضي الثاني اه وأنت خير بان كلامنا فيما لا ينفذ القضاء فيه والقضاء بالحجر لا ينفذ كما علمت من انه فتوى لكن لو نفذ قاض آخر نفذ (قوله أو بجهة ضمان الخلاص) يريد به ان الانسان يبيع داره من انسان ويضمن له الخلاص أو غير البائع يضمن له

أوصي أو نصراني أو في قسامة بقتل أو فرق بين الزوجين بشهادة واحدة على الرضاع أو قضى لولده بشهادة الا جانب أو حكم بالحجر على مفسد مستحق له أو بجهة بيع نصيب الساكت من قن حرة أحد الشر يكتن معسرا ويجوز بيع متروك التسمية عام - دأ أو يجوز بيع أم الولد أو ييطان عفو المرأة عن القود بناء على قول البعض أنه لا حق لهن فيه أو بجهة ضمان الخلاص وألزمه تسليم الدار عند الاستحقاق أو بالزيادة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو محل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الحمل بلا دخول عمل بقول سعيد أو بعدم تملك الكفار مال المسلم المحرز بدارهم أو يجوز بيع درهم بدرهمين أخذ من قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أو بجهة صلاة المحدث أو بالقسامة على أهل الحلة بتلف المال قياسا على النفس أو بمحذ القذف بحكم التعريض أو بقرعة في رقيق أعتق الميت منهم واحدا أو بعدم جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها وهذه المسائل منقولة من البرازية وجامع القصولين والخانية والقنية والصرفية وفي الاشباه والنظائر للاسيوطي معزيا الى فتاوى السبكي ان قضاء القاضي ينقض عند الخنفة اذا كان حكما لا دليل عليه قال وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيره - شرط الواقف كنص الشارع فيجب اتباعه كما صرح به في شرح المجمع للمصنف وهذا كله اذا كان الاختلاف في المقضي به اما اذا كان في نفس القضاء ففيه روايتان في رواية لا ينفذ كره الخصاف وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء واذا قضى فحينئذ يوجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يبرج أحدهما وذلك مثل القضاء على الغائب وللغائب وقضاء المحدود في القذف وشهادته بعد التوبة كذا ذكر الشارح وفي فتح القدير من باب المفقود اذا رأى القاضي المصلحة في القضاء على الغائب أوله فحكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه فان قيل ينبغي أن لا ينفذ حتى يمضيه قاض آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه كما لو كان القاضي محدودا في قذف فان نفاذ قضاؤه موقوف على أن يمضيه قاض آخر أجب بجمع أنه من ذلك بل المجتهد سببه وهو هذه البيئة هل تكون حجة للقضاء من غير خصم حاضر أم لا فاذا قضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف وفي الخلاصة الفتوى على هذا اه فقد اختلف الترجيح وفي فتح القدير في شرح قوله ولا يقضى على غائب والذي يقتضيه النظر أن نفاذ القضاء على الغائب موقوف على تنفيذ قاض آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه اه وسيأتي ايضا حقه قريبا وفي الاصلاح وبعضى حكم قاض قال في الايضاح لم يقل حاكم احتراز عن الحكم لان الحكم فيه غير هذا ولم يقيده بقوله آخر

الخلاص وتفسيره انه لو جاء مستحق واستحقها فهو ضامن للخلاص يستخلص الدار من يد المستحق اما شراء أو هبة أو بوجه من الوجوه فاذا ضمن كذلك ثم ظهر الاستحقاق فرفع الى قاض آخر يرى ذلك الضمان صححها فقضى عليه بتسليم الدار ثم رفع الى آخر لبراءه فانه يبطله لانه شرط لا يتقدر على الوفاء به وهذا التفسير قول أبي حنيفة واختيار الخصاف وأما عندهما فهو والعهد والعدالة واحد وهو الرجوع بالثمن على البائع عند الاستحقاق وتسامه في شرح أدب القضاء (قوله أو بمحذ بحكم التعريض) كقوله لا آخر أما أنا فلست بزان



وينفذ القضاء بشهادة  
الزور في العقود والفسوخ  
ظاهراً وباطناً في  
الاملاك والمرسلة

(قوله لسمع حكم نفسه  
قبل ذلك) أي المحكم  
الصادر منه قبل ذلك الحكم  
وفي الفواكه السدريه  
خلافه حيث قال وان قبل  
هل يجوز للقاضي الاول  
أن يحكم بحجة المحكم  
الصادر منه المختلف فيه  
او الطريق الواقعة عنده  
المختلف فيها ويكون هذا  
رافعاً للخلاف في ذلك  
ولا يحتاج في نفوذه على  
المخالف الى قاض آخر  
موافق للقاضي الاول في  
المذهب أم ليس له ذلك  
والجواب انه لا يجوز لانه  
غير ممكن شرعاً اذا القاضي  
لا يقضى لنفسه بالاجماع  
فلا بد في نفوذه على  
المخالف من امضاء قاض  
آخر موافق لمذهبه الى  
آخر باقره فتأمل (قول  
المصنف وينفذ القضاء)  
انتهت الى هنا كتابة النهر  
ولا حول ولا قوة الا بالله  
المستعان على كل أمر  
ونسأله التيسير لكل عسير

ليسمع حكم نفسه قبل ذلك اه (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهراً وباطناً  
لا في الاملاك المرسلة) أي المطلقة وهي التي لم يذ كر لها سبب معين وهو هذا عند أبي حنيفة وقالوا  
لا ينفذ الا ظاهراً لان شهادة الزور حجة ظاهر اقصار كمالو كان غير أهل لها وله قول على رضي الله عنه  
لتلك المرأة شاهدك زوجك ولان القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطناً كان  
تهميداً لها وفي فتح القدير وأما الاستشهاد بتفريق المتلاعنين فليس بشئ اه يعني باعتبار أن  
الكذب ليس هو في الاخبار بالفرقة وانما هو في الرمي بالزنا وبنى الولد وقال الفقيه أبو الليث  
الفتوى على قولهما وفي فتح القدير من النكاح وقول أبي حنيفة هو الوجه ومن فروع المسئلة  
ادعى على امرأة نكاحاً وهي جاحدة وأقام بينة زور فقضى بالنكاح بينهم ما حل للمدعى وطؤها ولها  
التمكين عنده وكذا اذا ادعت نكاحاً على رجل وهو يحسد منها قضى ببيع أمة بشهادة زور رجل  
للمسكرو طؤها وكذا في الفسوخ بالبيع والاقالة ومنها ادعت أنه طلقها ثلاثاً وهو ينكر واقامت بينة  
زور فقضى بالفرقة فتزوجت بأخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال  
وحل لاحد الشاهدين أن يتزوجها وبطأها ولا يحل للاول وطؤها ولا يحل لها تمكينه ومن صور  
التحريم صبي وصبيته سيديا فكبوا وعقبا ثم تزوج أحدهما بالآخر فباع حربي مسلماً وأقام بينة  
انهما ولداه قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجع الشهود أو تبين أنهم شهود زور لا يحل للزوج  
وطؤها عنده لان القضاء بالحرمة ينفذ باطناً وظاهر او محمد في هذا الفرع مع أبي حنيفة لانه لا يعلم  
حقيقة كذب الشهود كذا في فتح القدير وفي الولوالجية وأثم الشاهدان انما عظماء ولا ينفذ باطناً  
عنده شرطان الاول عدم علم القاضي بكذبهم فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ كره في فتح  
القدير من النكاح الثاني كون المحل قابلاً فاداً كانت المرأة تحت زوج أو كانت معتدة أو مرتدة  
أو محرمة بمصاهرة أو برضاع لم ينفذ لانه لا يقبل الاشياء وانما يشترط حضور الشهود للنكاح  
على قول بعض المشايخ وفي شرح الجامع لقاضيخان ولم يشترط محمد حضور الشهود ودود كرازغفراني  
أنه شرط وبه أحد عامة المشايخ اه فالتمس الاشرط واذا فلنابع دمه وهو أوجه كما في فتح  
القدير من النكاح فوجهنا ان يجعل حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن صحة القضاء والثابت اقتضاء  
لاتراعى فيه شرائطه وكذا لا يشترط قبض رأس المال وبديل الصرف قبل الافتراق كما في الفنية  
قيد بشهادة الزور لان القاضي لو قضى بشهادتهم فظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في قذف لم  
ينفذ اجماعاً لانها ليست بحجة أصلاً لا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن  
شهادتهم حجة وقيد بالشهادة لان القضاء باليمين السكابة لا ينفذ قالوا لادعت أن زوجها أبانها  
ثلاثاً فانكر فقامه القاضي فخاف المرأة تعلم أن الامر كما قالت لا يسعها الاقامة معه ولا أن تأخذ  
من ميراثه شيئاً وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثاً بالطلاق المحلصة للأنشاء قبل زوج آخر وفيما دون  
الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء وأجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهنالم يقض به  
لاعترافهما به وانما ادعت الفرقة كذا ذكر الشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعاً وفي  
البرازية قبيح الايمان سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثاً ولا تقدر على منعها الا بقتله ان علمت أنه  
يقربها تقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الازج سدي انها ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة  
تحلفه وان حلف فالأثم عليه وان قتلته فلا شيء عليها والبائن كالثلاث اه وأطلق في العقود فشمع  
عقود التبرعات قالوا في الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ

باطنا لان القاضي لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بالاقبل تبرع من وجهه واطلاق  
الكتاب يقتضي أن المعتمد النفاذ فيه باطنا أيضا لان النفاذ في ضمن صحة القضاء فلا يشترط فيه  
شرايطه ولا يختص بمحل والبيع بالاقبل يملكه من لا يملك التبرع كالمكاتب والعبد المأذون وفي  
ايضاح الاصلاح أراد بالفسخ ابطال العقد وبأي وجهه كان فبم الطلاق اه وليس بفسخ لان  
الطلاق لا يبطل النكاح وانما يرفع القيد الثابت بالنكاح فالاولى أن يقال أراد بالفسخ ما يرفع  
حكم العقد فيشمل الطلاق كما لا يخفى وفي القنينة ادعى عليه جارية أنه اشتراها بكذا فأنكر فخلف  
فنكل فقضى عليه بالنكول تحل الجارية للمدعي ديانة وقضاء كافى شهادة الزور اه فعلى هذا  
القضاء بالنكول كالقضاء بشهادة الزور وظاهر اقتصاره على نفي الاملاك المرسله أنه لا ينفذ  
باطنا في النسب وقدمنا أنه ينفذ فيه وصرح به الولوالجي فقال اذا شهدوا زورا أنه أقران أمته بنت  
له فجعلها القاضي بنتا له ثبت جميع أحكام البنتية عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول ولا يحل  
له أن يطأها وترث منه وهـ ذابنا على أن القضاء بالنسب بشهادة الزور هل ينفذ باطنا فهو على  
الاختلاف اه وفي المحيط ومن مشايخنا من قال القضاء بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطنا  
بالاجماع ونص المحقق على أنه ينفذ عند أبي حنيفة وفي النسب والهيبة عن أبي حنيفة روايتان  
وكان هذا حيلة لمن لا وارث له أن يثبت النسب من نفسه بان يدعى شخصا مجهول النسب أنه ابنه  
أو ابنته ويقيم على ذلك شاهد يدعي زور فبقضى القاضي بالنسب له اه مافي المحيط وفيه والشهادة  
بعتق الامه كالشهادة بطلاق المرأة اه قلت وينبغي أن يكون الشهادة بالوقف كالعتق ولم أر نقلا  
في الشهادة بان الوقف ملك أو بتزوير شرائط الوقف أو بان الواقف أخرج فلانا وأدخل فلانا زورا  
اذا اتصل به القضاء وظاهر مافي الهداية أن ما عدا الاملاك المرسله فانه ينفذ باطنا حيث قال وكل  
شيء قضى به القاضي الى آخره بناء على أن التحريم يشمل القصدي والضمني خصوصا اذا قلنا بأن  
الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق فعلى هذا فاللقب ليس بعام لمخرج النسب عن  
العقود والفسوخ مع أن في دخول الطلاق والعناق تحت الفسخ اشكال لان الطلاق مقابل الفسخ  
لان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وقد منا مافي الايضاح وقولهم ان المسئلة ملقبة بالقضاء  
بالعقود والفسوخ يقتضي أن لا ينظر فيه الى المعنى لكونه علمافيه ولو حذف الاملاك لكان أولى  
لشمل ما اذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ واذا لم ينفذ باطنا في الاملاك المرسله لم يحل  
للقضى له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضى عليه لكن يفعل ذلك سرا لانه لو فعله جهرا ففسقه  
الناس أو عزروه كذا في الولوالجية واعلم أن الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلا ينفذ القضاء  
بالشهود وزرافيه باطنا اتفاقا وان كان ملكا بسبب وسيا في الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين  
في أن الارث مطلق أو بسبب والمشهور أنه مطلق واختار في الكثر أنه بسبب ولذا قال في البدائع في  
المجواب عن حديث البخاري مرفوعا انما أنا بشر فمن قضيت له بشي من حق أخيه فائما قطع اه  
قطعة من النار أنه قاله عليه الصلاة والسلام في موارد يث درست والميراث ومطلق الملك سواء في  
الدعوى وبه نقول اه ثم اعلم أنهم لما قالوا بعدم النفاذ باطنا اختلفا فقال محمد لا يحل للزوج الاول  
وقال أبو يوسف يحل للزوج الاول وطؤها في الظاهر وأما في الباطن فلا يحل لان قول أبي حنيفة  
بوقوع الفرقة باطنا صار شبهة له فيحرم الوطء احتياطا وصار كما اذا تزوج امرأة ثم طلقها ثلاثا ثم  
تزوجها بعد ذلك كره محمد له أن يطأها قبل المحلل بقول أبي حنيفة كذا في الولوالجية وفيها ولو

(قوله حيث قال وكل شيء  
قضى به القاضي الخ)  
عبارة الهداية وكل شيء  
قضى به القاضي في  
الظاهر بتحريمه فهو في  
الباطن كذلك (قوله  
فقال محمد لا يحل وقال أبو  
يوسف يحل للزوج الاول  
وطؤها) كذا في بعض  
النسخ وفي أغلب النسخ  
فقال محمد يحل للزوج  
الاول وطؤها وقال أبو  
يوسف لا يحل وهو الصواب  
وقوله في الظاهر صوابه  
في الباطن وقوله وأما في  
الباطن فلا يحل الصواب  
اسقاطه والاقتصار على  
التعليل وعبارة الولوالجية  
هكذا وأما الزوج الاول  
عند أبي حنيفة لا يحل له  
وطؤها في الظاهر وأما في  
الباطن عند محمد يحل  
وعند أبي يوسف لا يحل  
لان قول أبي حنيفة الخ  
اه لمخصا وقوله وصار كما

إذا تزوج امرأة الخ هكذا رأيت في الولوالجية كما هنا فقام له وأعمل معنى قوله ثم طلقها ثلاثاً أي شهد أن زوجها باطلاً ثلاثاً ثم رأيت المسئلة في شرح أدب القضاء حيث ١٨ قال إذا تزوج امرأة بغير ولي ثم طلقها ثلاثاً الخ فسقط من عبارة الولوالجية قوله بلا ولي

تزوجها الثاني ودخل بها ووارقها وانقضت عدتها فلا بأس أن يتزوجها الأول أما عندهما فلا نكاح الأول قائم لكنهما يجددان النكاح حتى لا يتهما وأما عند أبي حنيفة فإن الفرقة بالثلاث واقعة فيكون الزوج الثاني مثبلاً للحل هذا إذا فارقها الزوج الثاني بطلاق باختياره فاما إذا شهد عليه زوراً بالثلاث وقضى القاضي بالفرقة حل لها أن تتزوج من شاءت من الزوج الأول والشاهدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف الأول وعند أبي يوسف الآخر وهو قول محمد لا يحل لأنها كانت منكوبة الأول فلا تتزوج إلا من الأول اهـ وأشار المصنف إلى أن قضاء القاضي يحل ما كان حراماً في معتقد القاضي اهـ ولذا قال في الولوالجية ولو قال لها أنت طالق ألبتة فخاصصها إلى قاضٍ براه رجعية بعد الدخول فقضى بكونها رجعية والزوج يرى أنها بائنة أو ثلاثاً فإنه يتبع رأى القاضي عند محمد فحل له المقام معها وقبل أنه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا يسعه المقام معها وإن ترافعا إلى قاضٍ آخر بعد القضاء الأول فإنه لا ينقضه وإن كان على خلاف رأيه وهذا إذا قضى له فإن قضى عليه بالبينونة أو الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي إجماعاً وهذا كله إذا كان الزوج عالماً به رأى واجتهاداً فإن كان عامياً اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه وهذا إذا قضى له أما إن أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق المجاهر بغيره رأيه واجتهاده كذا في الولوالجية وفي آخر المتن اعلم أن القضاء لا يهدم القضاء والرأي لا يهدم الرأي والقضاء يهدم الرأي والرأي لا يهدم القضاء مثال الأول ظاهر وأما مثال الثاني فإن يعتقد الثلاث في قوله أنت طالق ألبتة فإنها تحرم عليه فإن تحول رأيه إلى أنها رجعية لم تحل ومثال الثالث أن يحكم القاضي بكونها رجعية فإن هذا القضاء يهدم رأيه من أنها ثلاث ومثال الرابع إذا قضى قاضٍ ثم تحول رأيه فإنه لا ينقض ماضى لأن الرأي لا يهدم القضاء وإنما يعمل برأيه في المستقبل اهـ مختصراً (قوله ولا يقضى على غائب) أي لا يصبح القضاء على غير خصم حاضر لقوله عليه الصلاة والسلام لعلى لا نقض لاحد الخصم حتى تسمع كلامه لا تخبر فأنك إذا سمعت كلامه لا تخبر عمت كلف نقضى رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولأن القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هذا لعدم الإنكار فلا يصح كذا ذكره الشارح وصرح في فتح القدير بأن حضرة الخصم ليتحقق إنكاره شرط لصحة الحكم وفي البرازية من القضاء قضى للغائب أو عليه لا يصح إلا أن يكون عنه خصم حاضر اهـ فلذا فسرنا كلام المصنف بعدم الصحة لعدم الحل والأولى أن يفسر بعدم النفاذ لقولهم إذا نفذ قاضٍ آخر يراه فإنه ينفذ وقد منّا خلاف التصحيح في نفاذ القضاء على الغائب فصح الشارح عدمه وفي الخلاصة والبرازية الفتوى على النفاذ ورجح الأول في فتح القدير وأنه لا بد من امضاء قاضٍ آخر لان الاختلاف في نفس القضاء وفي البرازية من القضاء قال الامام طهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نقضي بعدم النفاذ كما لا يتطرق إلى إبطال المذهب أصحابنا اهـ والقائل بأن الفتوى على النفاذ خواهر زاده وفي منية المفتي القضاء على الغائب بلا خصم فيه روايتان ويقتضي بعدم النفاذ وقيل إن رآه قاضٍ فقضى به ينفذ اهـ لكن أشقبه على كثيران قولهم

فوقع الخلل (قوله من الزوج الأول والشاهدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف الأول) كذا في الولوالجية وفي بعض النسخ من الزوج الأول والثاني عند أبي يوسف الأول (قوله فإنه يتبع رأى القاضي عند محمد الخ) قال في الفتح والوجه عندي قول محمد لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجع على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح متعين وكونه لا يراه حالاً لا يمنع من القران قبل القضاء أما

ولا يقضى على غائب

بعده وبعد نفاذه باطنا كما فرضت المسئلة فلا اهـ (قوله فإن كان عامياً) ظاهر المقابلة إن المراد بالعامي غير المجتهد سواء كان عالماً أو جاهلاً (قوله فلذا فسرنا كلام المصنف بعدم الصحة) قال الرملي هذا لا يتأتى على القول بان الخلاف في حل الاقدام لا في حل النفاذ فتنبه (قوله كلاً

يتطرق إلى إبطال مذهب أصحابنا) قال الرملي فإن قلت ما وجه التطرق إلى إبطال المذهب في هذه المسئلة الفتوى دون غيرها من الخلافات قلت لم أر من ذكر وجهه ويمكن أن يقال لان القضاء لا يخلو ما على حاضر أو على غائب فاذا فتح باب القضاء على الغائب فقد ترك منه النصف بخلاف غيرها من المسائل الخلافية والله تعالى أعلم

(قوله) والظاهر انه في حق من براه الخ لم يذكروا لو كان من لبراءه الخفى ولا شك انه يجري فيه الكلام المار فيما لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرايه من كونه ناسيا أو عامدا وما فيه من الخلاف بين الامام وصاحبه واختلاف الترجيح وان هذا في غير قضاء زماننا قال الرمي في جامع الفصولين قنية مج ليس للقاضي أن يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة وأجاب هو مراراً فيمن غاب عن امراته وتركها بالنفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما فرقت بين الجوابين اذا الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله تعالى في حل الاقدام على القضاء فعنده يحل وعندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ والجواب الاول جواب عن الاقدام والثاني عن النفاذ مع حومة الاقدام ولا يشترط أن يكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء اهـ فهو كما ترى مريح في انه أعم وقوله فيما يأتي بعد اوراق ثلاث وفرقه هم بين سبب ويبين ١٩ السبب والشرط أدل دليل على ان قولهم

بنفاذ القضاء على الغائب في أظهر الروايتين انما هو في قضاء الشافعي وأما الخفى فلا لانه حينئذ لا معنى للفرق المذكور برده ما تقدم من الخلاف في حل الاقدام فتأمل (قوله وان دعوى الاجماع ليست بصحجة) أي لما مر من ان الفتوى على عدم النفاذ لكن مرأى ان الفتوى على النفاذ وعليه مشى السبزاوي فيما مر فكلامه هنا مبني عليه تأمل (قوله والظاهر عندي أن يتأمل الخ) تمام عبارته مثلاً لولم يلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يعجز عن احضاره أو عن أن

الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا براه أو حنفيًا لبراءه وهو وانما هو فيمن براه والظاهر انه في حق من براه لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ولو كان أعم لازم هدم مذهب أصحابنا والعجب من البرازي حيث قال في الفتاوى من المفقود وهل ينصب القاضي وكيف على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أما لو فعل بان حكم على الغائب نفاذاً جامعاً لان المجتهد سبب القضاء وهو أن البيئة هل تكون حجة بلا خصم حاضر للقضاء أم لا فإذا رأها حجة وحكم نفاذاً كلو حكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى اهـ فان دعوى الاجماع ليست بصحجة وهو مسبوق بها عن خواهر زاده وفي قوله فاذا رآها حجة إشارة الى انه ممن يرى القضاء على الغائب فخرج الخفى المقلد ولقد صدق العلامة محمود حيث قال في جامع الفصولين قد اضطرب أراؤهم وبيانهم في مسائل المحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال والظاهر عندي أن يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ المخرج والضرورات فقضى بحسبها جوازاً أو فساداً اهـ والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضي الذي براه ان قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات بعض المشايخ ثم ظهر لي بحمد الله ما يجب المصير اليه وهو انهم انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى على مفقود لا في مطلق الغائب ويدل على الفرق بين المفقود وغيره ما في فتاوى قاضيان من باب فصل القضاء في المجتهدات رجل قدم رجلاً الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل ألف درهم وأبي غائب وانى أحاف أن يتواري هذا الرجل فجعله القاضي وكيف لا يبيعه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني لا يجوز قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون القضاء على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود اذا أقام القاضي ابنه وكيف لا في طلب حقوقه لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي التصرف في ماله اهـ أطلق في عدم القضاء عليه وهو مقيّد بما اذا

تسافر اليه هي أو وكيلها بعده أو لمائع آخر بان كان لا يرضى أحد مالو كالة وكذا المديون لو غاب عن البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وعلم ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وللغائب وكذا المفتي أن يفتي بجوازه دفعاً للمخرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب الى جوازه الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وفيه روايتان عن أصحابنا والا حوط أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف اهـ برأى جانب الغائب ولا يفرط في حقه فنصب الاولى ثم الاولى والله تعالى أعلم وأقره في نور العين اصلاح جامع الفصولين (قوله ثم ظهر لي الخ) قال الرمي لا يظهر التخصيص بالمفقود في كلامهم بل الظاهر التعميم ثم اذا لوحظ المخرج والضرورة يجب اعتبار عدم مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة وفرع قاضيان لا يدل على المدعى تأمل (قوله لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي تصرف في ماله) قال الرمي وقد كثرت في كلامهم للقاضي بسوطة يد في مال المفقود ما ليس في

ثبت الحق بينة سواء كان غائباً وقت الشهادة أو غاب بعدها قبل التزكية وسواء كان غائباً عن  
المجلس حاضر في البلد أو غائباً عن البلد وأما إذا أقر عند القاضي فغاب قبل أن يقضى عليه قضى  
عليه وهو غائب لأن له أن يطعن في البينة دون الإقرار ولأن القضاء بالإقرار قضاء تاماً وإذا نفذ  
القاضي إقراره سلم إلى المدعي حقه عيناً كان أو ديناً أو عقاراً لأن في الدين يسلم إليه جنس حقه إذا  
وجد في يده من يكون مقراً بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العروض والعقار لأن البيع قضاء  
على الغائب فلا يجوز كسده في شرح الزبادات للعتابي والأخبار بالقضاء منه كالإنشاء لا بدله من  
المحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهوداً في حكمته لفلان على فلان بكذا فهو شاهد  
باطل والمحذور شرط وقال قبله خرج المحاكم عن المحكمة ثم أشهد على حكمه يصح إشهاده اه وفي  
تهذيب القلائس إذا قال القاضي حكمته على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق اه وقلنا على غير  
خصم حاضر لا يخرج ما لو قضى على حاضر ليس بخصم وعلى خصم غائب فالخصم من تسمع الدعوى  
عليه باقراده شرطاً فخرج ما لو قضى على راهن في غيبة مرتبه وعكسه وكذا في المؤجر مع المستأجر  
والمعبر مع المستعير والموصى له ليس بخصم إلا في اثبات الوصاية أو الوكالة وغيره الميت ليس بخصم  
لمدعي الدين على الميت إنما الخصم وارث أو وصي أو أحد الورثة خصم عن الباقي فيما للميت وما عليه  
والخصم في دعوى السعاية المأمور لا إلا حرمان كان إلا أحرساناً والأفلاخر والمستأجر ليس بخصم  
لمدعي اجارة أو رهن أو شراء كالمستعير والمشتري خصم لكل وكذا الموهوب له والخصم في دعوى  
المبيع قبل القبض العاقدان وفي المبيع الفاسد قبل القبض البائع وحده وبعده المشتري وحده  
وسأقي مقامه في كتاب الدعوى (قوله الآن يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي) ذكر المثاليين  
ليبين أن القائم مقامه قد يكون بانيته أو بانيته الشرع والوصي إن كان من قبل الميت فهو بانيته  
وإن كان منصوب القاضي فهو بانيته الشرع وظاهر الاستثناء أن الوكيل أو الوصي إذا حضر فإن  
القاضي إنما يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل أنه حكم  
على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه كذا في جامع الفصولين وفي البرازية من  
اليمين ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العيين أن برهن على الوكالة والمال قبلت وإن أقر  
بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل البينة على المال لأنه لم يثبت كونه خصماً بإقرار  
المطلوب لأنه ليس بمحجبة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة  
لأن التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاص أنه يحلف على  
الوكالة والاول أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها ولو أقام البينة على المال والوكالة  
تقبل عند الامام لأن الوكيل بقبض الدين خصم وفصل الوصاية في المال كفصل الوكالة إلا في فصل  
وهو أنه إذا ادعى أن فلاناً الميت أوصى إليه بحفظ ماله وقبضه وله كذا عنده هذا المحاضر فافر المحاضر  
بالكل يؤثر بتسليم الدين والعين بخلاف الوكالة وإن أقر بالوصاية والموت وأنكر المال يحلف وإن  
أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية ينصب القاضي وصياً ولا يحلفه لما ذكرنا من دعوى الوصاية  
ليست بلازمة وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت يحلفه على علمه كما في الوارث وإن أقام بينة على  
كل ذلك تقبل في الكل اه وفيه من التاسع في نصب الوصي الخصم في اثبات الوصاية الوارث  
البائع أو مديون الميت أو الموصى له واختلفوا في ابن الميت فهو خصم على ما ذكره الخصاص وخالفه  
بعض المشايخ ولا تثبت باقرار مديون الميت أو مودعه وإذا ثبت الوصاية بالبينة لمدعي الدين ثم

الآن يحضر من يقوم  
مقامه كالوكيل والوصي  
مال الغائب (قوله وقال  
قبله نخرج المحاكم عن  
المحكمة الخ) قال الرمي  
لا يخفى أن هذا لا يلائم  
مذهب المتأخرين القائلين  
بأن علم القاضي غير معتبر  
فتمام



حضر غريم آخر أو وصى له آخر لا يقضى للثاني بيمينه الأول وعند الثاني يقضى وفي الوصية ما أنواع البريكتفي بتلك اليمينه بالاجماع اه وأطلق في الوكيل تشمل ما إذا كان وكيلًا في الخصومة والدعوى وما إذا كان وكيلًا للقضاء كما إذا أقيمت اليمينه عليه فوكل ليقضى عليه ثم غاب كما في القيمه وفيها من باب القضاء على الغائب استعمل المدعى عليه بعد اليمينه العادلة القاضى مدة معينة وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تغيبه فله القضاء حال غيبته ومثله عن المحمدي قال رضى الله عنه واشترطهما التغيب للقضاء عليه اختيار حسن قامت اليمينه على الوكيل فغاب فحضر موكله أو على العكس أو قامت اليمينه على المورث فغاب وحضر وارثه أو قامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر ففي هذه الصورة يقضى على الذى حضر بتلك اليمينه اه وفيها من كتاب الو كالة لا تقبل من الوكيل بالخصومة بيمينه على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى عليه صح لانه قضاء في المختلف اه وفي جامع الفصولين من الخامس أراد وكيل المبيع اثبات وكالته بحيث لو أنكره موكله لا يسمع انكاره فله وجهان أحدهما أن يعلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل بقبضه وبيعته فسلمه الى فيقول ذواليد لا أعلم وكالته فيبرهن قيام القاضى بتسليمه اليه فيدعيه والثاني أن يقول هذا فلان فابيعه منك فاذا باعه وقبض ثمنه يقول المشتري لا أقبض المبيع لاني أخاف أن ينكر المالك وكالتك وربما يملك المبيع في يدى أو ينقص فيضمننى فيبرهن الوكيل أنه وكيل له بذلك ويجبره على القبض ويثبت باليمينه ولاية الجبر على القبض وهنا وجه آخر وهو أن يدعى فيقول انى فضولى فلا سلم المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل فلان بالمبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالمبيع اه وفيه أيضا وكالهما بقبض دينه فغاب الموكل وأحد الوكيلين فادعى الوكيل الآخر فاقرا الغريم بدينه ويجحد وكالته فيبرهن الوكيل أن الدائن وكله وفلا الغائب يقبض دينه بحكم بوكالته ما حتى لو حضر الغائب لا يكف إعادة اليمينه وكذا لو جحد الغريم الدين والتوكيل فبرهن عليه ما المحاضر يحكم بالدين وبوكالتهما اه وأطلق في الوكيل أيضا فشملى ما إذا نصبه القاضى عن الغائب وهو المسمى بالمسخر وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب ديننا بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فاقرا المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى ديننا على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت وأقر المدعى عليه بالوصاية كذا في آخر فصل الدعوى ثم رقم لا آخر القاضى لوعلم أن الحضر ليس بخصم لا تسمع الخصومة والحكم على المسخر لم يجوز وتفسير المسخر أن ينصب القاضى وكيلًا عن الغائب لسمع الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختفى في يمينه بعد ما نادى أمين القاضى على باب داره أيا ما ثم رقم لا آخر المحكم على المسخر لا يجوز وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على الروايتين اذ حاصله المحكم على الغائب وفيه روايتان عن أصحابنا وكان ظهير الدين يفتى بان المحكم على الغائب لا ينفذ كسلاية طرقوا الى هدم مذهب أصحابنا اه ثم اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضى لما في الخزانة القاضى اذ جعل نائبًا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر فاذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الالافه وليس لهذا طريق عند علمائنا اه والمعتمد أن القضاء على المسخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه أفتى بنفاذ القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب الا لضرورة وهى في مسائل الاولى علق المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاؤه اليوم ثم تغيب الطالب وخاف الحالف الحنث فان القاضى ينصب

(قوله الاولى علق المديون العتق أو الطلاق الخ) ذكر الشيخ شرف الدين الغزى انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضى برقى يمينه على المختار المفتى به كما في كثير من كتب المذهب المعتمدة حتى لو لم يكن ثمة قاض حنث على المفتى به اه أبو السعود

وكيل عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يحتج المحالف وعليه الفتوى كما في الحاشية الثانية المشتري  
 بخيار أراد الرد في المدة فاخفى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرده  
 عليه قيل ينصب نظر إلى المشتري وقيل لا لأنه لما اشترى ولم يأخذ منه وكيل مع احتمال غيبته  
 فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وإذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعتذار فعن محمد فيه  
 روايتان يعضد في رواية فيبعث منادياً نادى على باب البائع أن القاضي يقول إن خصمك فلا يبريد  
 الرد عليك وإن حضرت ولا تنقض البيع فلا ينقضه القاضي بلا اعتذار وفي رواية لا يعتذر القاضي  
 كذا في جامع الفصولين الثالثة كفل بنفسه على أنه لو لم يوافق به غداً فدينه على الكفيل فغاب  
 الطالب في الغد فلم يجد الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولورفع الكفيل الأمر إلى القاضي  
 فنصب القاضي وكيل عن الطالب وسلم إليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية إنما هو في  
 بعض الروايات عن أبي يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة إذا توارى الخصم والقاضي يرسل  
 أميناً نادى على باب ثلاث أيام ثم ينصب عنه وكيل للدعوى وهو قول أبي يوسف استحسنة وعمل به  
 ثم قال الخصم شرط لقبول البيعة لو أراد المدعي أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً أمالو أراد أن يأخذ  
 حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يشترط حضور الخصم ولا يحتاج القاضي إلى نصب الوكيل  
 واشتره غائب وقد مناه في متفرقات البيوع وإنما أدخل كلف التشبيه في قوله كالوكيل والوصى  
 للإشارة إلى عدم المحصر والمتولى على الوقف كذلك وأحد الورثة عن الباقي في المالكات وعليه لكن  
 إن كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عيناً من التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي  
 دعوى الدين ينتصب أحدهم خصماً وإن لم يكن في يده شيء وفي جامع الفصولين من الرابع  
 والحاصل أن أحد شرى بكى الدين خصم عن الآخر خرف الارث وفاقا وفي غيره عند أبي يوسف لا عند أبي  
 حنيفة وقال محمد قول أبي حنيفة قياس وقول أبي يوسف استحسان ومحمد مع أبي يوسف اه ومن  
 ذلك من بيده مال الميت وإن لم يكن وصياً ولا وارثاً وفيه اختلاف المشايخ ومن ذلك بعض الموقوف  
 عليهم لما في الفقيه من باب الدعوى والبيئات في الوقف وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحي  
 وأولاد الميت ثم الحي أقام بينة على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب  
 والوقف واحد تقبل وينتصب خصماً عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة فلو أحدهم منهم أولو كبله  
 أو على واحد منهم أو على وكيله تصح الدعوى إذا كان الوقف واحداً ثم رقم لا تصح الدعوى على  
 بعضهم إذا كان المحدود في أيدي جميعهم ولا يصح القضاء إلا بقدر ما في يد الحاضر ين اه (قوله أو  
 يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر) بالنصب عطف على محضرو في الحقيقة الحاضر  
 قائم مقام الغائب حكماً أطلقه فشمع ما إذا كان المدعي عليه ما شيئاً واحداً وما يدعى على الغائب سبب  
 لما يدعى على الحاضر لا محالة فيمنع يقضى عليهم ما حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره  
 وشمع ما إذا كان المدعي شيئاً مختلفين وما يدعى على الغائب سبب لما يدعى على الحاضر بكل حال  
 لا ينفك عنه فيكون خصماً ويقضى عليهم أما الأول ففي مسائل الأولى ادعى داراً في يد رجل  
 أنها ملكه اشتراها من فلان الغائب وأنكر ذواليد فبرهن على الشراء من فلان الغائب المالك  
 قضى له بها وكان قضاء على الغائب لأن الشراء من المالك سبب لا محالة الثانية ادعى على آخر أنه  
 كفل عن فلان بما يذوب له عليه فافتر بها وأنكر الحق فبرهن أنه ذاب له على فلان كذا بعد  
 الكفالة قضى عليهم ما وكذا إذا ادعى عليه أنه كفل له بجميع ماله على فلان ثم برهن على قدر معلوم

أو يكون ما يدعى على  
 الغائب سبباً لما يدعى  
 على الحاضر

(قوله الرابعة إذا توارى  
 الخصم الخ) قال أبو السعود  
 لا يخفى أن هذه الصورة  
 تصدق بما قبلها من  
 الصور وبغيرها أيضاً  
 وحينئذ فلامعنى محصر  
 نصب المدعى في عدد  
 مخصوص اه قلت وفيه  
 نظر فإن الصور الثلاثة  
 التي قبلها موقفة بوقت  
 خاص يغتوب إرسال  
 المنادى لينادى على باب  
 ثلاثة أيام

كان له قبل الكفالة يقضى عليهما سواء قال انه كفيل بامر اولاً وما اذا ادعى أنه كفيل له بقدر معلوم  
 فلا بد أن تكون الكفالة بامر والكفالة المطلقة هي الجسلة في اثبات الدين على الغائب ثم يبرئ  
 المدعى الكفيل عنها ويبقى ماله على الغائب وكذا اذا ادعى الكفيل بالامر الاداء وأنكر المدكفول  
 عنه الاداء والطالب غائب فبرهن عليه يقضى عليهما كما في الثانية والحوالة كالـ كفالة بل أولى  
 لتضمنها براءة المحيل الثالثة ادعى شفعة فأنكر ذواليد الشراء فبرهن المدعى على الشراء من الغائب  
 يقضى عليهما وأما الثاني ففي مسائل الاولى قذف محصنة فقال القاذف أنا عبد وقال المقذوف  
 أعتقك مولاً وبرهن عليه يقضى عليهما الثانية ادعى المشهود عليه أن الشاهد عبد لفلان فبرهن  
 المدعى أن المالك الغائب أعتقه تقبل ويقضى عليهما وهي جيلة اثبات العتق على الغائب  
 الثالثة قتل محمد اوله وليان أحدهما غائب فادعى المحاضر أن الغائب عفا عن نصيبه وانقلب  
 نصيبه مالا وبرهن يقضى عليهما وأورد عليه ما اذا كان عديدين حاضر وغائب ادعى العبد أن  
 الغائب أعتق حصته وصار عند الامام مكاتباً فوجب على المحاضر قصر المدعى عنه لا تقبل وان  
 تحققت السببية وأجيب بان عدم القبول عند الامام لا لعدم الخصم بل لجهالة المقضى له بالسكابة  
 لانه اذا اختار الساكت التضمن يكون مكاتباً للعتق وان اختار السعاية يكون مكاتباً للساكت  
 ومن هذا النوع مثلتان في تلخيص الجامع الاولى قال لغيره يا ابن الزانية وأمه ميتة وادعى انها  
 كانت أمة لفلان فاقام ابنها بينة ان فلاناً أعتقها وأقام بينة انها فلانة بنت فلان القرشية فانه يقضى  
 بعتقها في الاولى وينسبها في الثانية وان كان المعتق والمنسوب اليه غائبين ويقضى بالحد على القاذف  
 الثانية أقام البينة ان نسبه يلتقي مع نسب الميت الى جد الميت وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فانه  
 يقضى له ميراثه وان لم يحضر أبائهم ولا أولادهم وفيه قضاء على الغائب اهـ قيدنا بان يكون سبباً  
 لا محالة للاحتراز عما يكون سبباً في حال ولا يكون سبباً في حال فانه لا يكون قضاء على الغائب وذلك  
 في مسئلتين الاولى الوكيل ينقل العبد الى مولاه اذ برهن العبد على أنه حوره يقبل في حق قصر يد  
 المحاضر لا في حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر لا بد من اعادة البينة الثانية  
 الوكيل ينقل المرأة اذ برهن أنها طلقها ثلاثاً تقبل في حق قصر يد الوكيل لا في اثبات الطلاق  
 وقد أنكر بشر المريسي القضاء على الغائب في هذه المسائل قال في التحرير وقد كان بعض العلماء  
 يابى انتصاب المحاضر خصماً عن الغائب في هذه المسائل ولا يقضى على المحاضر بشئ ما لم يحضر الغائب  
 وهو القياس الظاهر الا اننا نقول بان عامة الخصومات يتصل طرف منها بالغائب فلو لم يجعل المحاضر  
 خصماً لادى الى ابطال حقوق الناس كذا في شرح التلخيص للقارسي وبه اندفع ما اعترض به  
 بعض الحنابلة من أن الحنفية منعوا القضاء على الغائب ثم قيل لواله بما اذا كان سبباً وهو عين  
 القضاء على الغائب اهـ وقيد بكونه سبباً ما يدعى على المحاضر للاحتراز عما اذا كانت السببية  
 باعتبار البقاء فانه لا يقبل مطلقاً وذلك في مسائل الاولى اشترى جارية وادعى ان البائع كان زوجها  
 من فلان الغائب واشتراها بلا علم بذلك وانكر البائع فبرهن لم يقبل في حق المحاضر والغائب لانه  
 سبب في البقاء تجاوز الطلاق بعده فلو تعرض الشهود للبقاء لم تقبل أيضاً بان قالوا انها امراته للحال  
 لان البقاء تبع للابتداء الثانية برهن المشتري فاسداً على البيع من غائب حين رام البائع فسخ  
 البيع للفساد لا يقبل مطلقاً وان تعرضوا للبقاء الثالثة في يده دار فبيعت دار بجنبها فاردأ أخذها  
 بالشفعة فزعم المشتري ان ما في يد الشفيع لغائب فبرهن الشفيع على شرائها من الغائب لا تقبل



(قوله وفرقهم بين سبب وسبب الخ) نقدم جوابه قبل نحو أربعة أوراق (قوله ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين علق طلاقها الخ) أي معزيا إلى فتاوى رشيد الدين وفيه ثم قال أي رشيد الدين والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعى على الحاضر ينظر لولم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصماً عنه لا لودائره ينفع وضرر (قوله يحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب) عبارة جامع الفصولين يحكم لها بالمهر على الحاضر وبوقوع الثلاث على الغائب والمدعى به شيئاً بينهما ٢٤ سببية قال (صد) فيه نظر لأن المدعى على الغائب وهو بالفرقة شرط المدعى على الحاضر

لا سبب وفي مثله لا ينصب الحاضر خصماً عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي أن يقضى بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب (صح) فعلى قياس ما قال (صد) ينبغي أن يقضى في مسألة (فش) يعني فتاوى رشيد الدين بطلاق المدعومة لا بنكاح الغائب والحاصل أن المدعى على الغائب إذا كان شرطاً للمدعى على الحاضر قيل ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب مطلقاً وهو قول بعض المشايخ وقيل لا مطلقاً وهو قول عامة المشايخ وقيل ينتصب فيما لا يتضرر به الغائب لا فيما يتضرر وقيل فيما يتضرر ويقضى على الحاضر لا على الغائب ثم قال أقول هذا بعد أن كان المحكم على الحاضر

في حقهما وقيد بالسبب للاحتراز عن الشرط في الجامع الأصغر قال إن طلق فلان امرأته فانت طالق فادعت أنه طلقها وفلان غائب وبرهن لا يصح وقيل يصح وبه أخذ شمس الأئمة الاوزجندی والاول أصح لأن فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلاف ما إذا قامت البيينة أن زوجها قال لها إن دخل فلان الدار فانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت حيث يقبل اتفاقاً والذي يفعله الناس فيما إذا أرادوا إقامة البيينة على الغائب أنه وكله في قبض حقوقه على الناس يدعى واحد عند القاضي أن الغائب علق تلك الوكالة ببيع هذا الحاضر داره من فلان بكذا وقد باع هذا داره من فلان وتحقق الشرط وصار هو وكيله لا عن الغائب في القبض ولو وكله على هذا المحضر كذا فيقول المدعى عليه نعم وكله كذا كذا لأنه لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البيينة على وجود الشرط فيقضى القاضي عليه بالبيع والوكالة لا تصح إلا على اختيار الامام الاوزجندی لما فيه من ابطال حق الغائب كذا في البرازية وفرقهم بين سبب وسبب وبين السبب والشرط على الصحيح أدل دليل على أن قولهم بنفاد القضاء على الغائب في أظهر الروايتين انما هو في قضاء الشافعي وأما المخنف فلا لأنه حينئذ لا معنى للفرق المذكور ومن مسائل الشرط ما في جامع الفصولين علق طلاقها بتزوجه عليها فبرهنت أنه تزوج عليها فلا تعلق الغائبة عن المجلس هل تسمع حال غيبة فلانة فيه روايتان والأصح أنها لا تقبل في حق المحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح ومن فروعه ادعت عليه أنه كفل بعهرها عن زوجها لو طلقها ثلاثاً وأنه طلقها ثلاثاً ما فاقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت أنه طلقها ثلاثاً يحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب اهـ وقد علمت حملة اثبات العتق كما قدمناه وفي شرح التلخيص رجل له على عبد ما دون دين أقام البيينة على رجل أنك كفلت لي عنه بكذا ان أعنته مولاه وقد أعنته وأنه يقضى بالعتق والمال وإن كان المولى والعبد غائبين لأن الاعتناء بسبب ضمان المولى قيمة العبد المدين لغريمه فكان شرطاً ملائماً لتعليق محضاً فصح الالتزام به وناب الحاضر في الخصومة عن الغائب اهـ وهو من قبيل الشرط فليست أملاً وأما حملة اثبات طلاق الغائب فكذلك على الضعف من أن الشرط كالسبب فنها حيلة الكفالة بعهرها معلقة بطلاقه ومنها ادعواها كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لاختلاف المشايخ اهـ وفي البرازية من فصل دعوى النكاح ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب وأنكرت طلاقه فبرهن

عليها

فرع المحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع بدون الأصل فالاولى أن ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر إلا باثبات ذلك على الغائب سواء كان سبباً أو شرطاً إذا حكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي أن يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للمقوق ورعاية للأصول اهـ قال في نور العين يقول المحقير في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله هذا بعد غير سديد لان جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله والاولى مخالف لما مر آتفا عن رشيد الدين من قوله الصحيح من الجواب الخ اهـ ثم استشهد لانتظير بكلام الحامية وفتح القدر فراجع

فلاولى أن ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر إلا باثبات ذلك على الغائب سواء كان سبباً أو شرطاً إذا حكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي أن يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للمقوق ورعاية للأصول اهـ قال في نور العين يقول المحقير في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله هذا بعد غير سديد لان جوابه ظاهر لكل متأمل رشيد الثاني ان قوله والاولى مخالف لما مر آتفا عن رشيد الدين من قوله الصحيح من الجواب الخ اهـ ثم استشهد لانتظير بكلام الحامية وفتح القدر فراجع

ويقرض القاضى مال  
اليتم ويكتب الصك  
لا الوصى والاب

(قوله ولا يحتاج الى اعادة  
البيينة اذا حضر الغائب)  
قال الرملى وفي جامع  
الفصولين خلافه (قوله  
هذا ما طهر الى الآن)  
أقول ما طهر له غير ظاهر  
لقول الفخ الاصل ان ما  
كان شرطا لثبوت الحق  
للحاضر من غير ابطال حق  
الغائب قبلت البيينة فيه  
اذ ليس فيه قضاء على  
الغائب وما تضمن ابطالا  
عليه لا تقبل اه ولا  
شك ان دخول رمضان  
ليس فيه ابطال حق على  
الغائب فلذا قبل بخلاف  
ثبوت المالك للغائب أو  
طلاق زوجته ونحو ذلك  
ان فيه حكما على الغائب  
ابتداء بلفرق بين  
كون التعليق بصيغة ان  
طلق أو ان كانت مطلقة  
لان المناط لمحق الضرر  
فقياس هذه المسائل على  
ما في الخلاصة قياس مع  
الفارق هذا ما طهر الى  
فتدبره (قوله أما اذا وجد  
فلا يملكه) قال الرملى كما اذا  
وجد ما يشترطه له يكون  
له ربح أو وجد من يضارب  
فيه كما سينقله عن جامع  
الفصولين

عليها بالطلاق يقضى عليها بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى اعادة البيينة اذا حضر الغائب اه  
وقد مناخيلتين لاثبات الدين على غائب الكفالة والمحوالة وأما حيلة اثبات الرهن على الغائب  
قال في جامع الفصولين معزو والمرتم لو أراد أن يحكم به القاضى بغير رجلا يدعى رقبته الرهن  
فيبرهن ذواليد أنه رهن عنده فيحكم به القاضى وفيه روايتان في رواية لا تقبل اذ فيه حكم على  
غائب وتقبل في رواية لأنه لما رهن عنده فقد استحققه فصار خصما في اثبات الملك للراهن اه  
وأما حيلة المحكم بسقوط النفقة والكسوة الماضيتين والقضاء الا أن يجعل لونه ابصورة ان كانت  
لها نفقة وكسوة على فهي طالما بائن فمدعى عليه ودوسبة عند حنفى بوقوعه لكونها لازمة عليه  
ويطالبه بالتفريق فيجب بانها ليست لازمة لعدم التقرير والرضا فيحلفه القاضى على ذلك فيحكم بعدم  
الوقوع وبعدم اللزوم ولا شك الا أن في صحته لكن المرأة اذا حضرت وبرهنت على التقرير بطل الحكم  
كما لا يخفى وقيد بكون السبب ما يدعى على الغائب لأنه لو كان على عكسه بان كان ما يدعى على  
الحاضر سببا لما يدعى على الغائب فانه لا يقضى على الغائب كما اذا كان المحاضر هو الاصيل  
والكفيل غائب لمحوال أن يكون المال على الاصيل لا الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف عكسه لا يجوز  
أن يكون المال على الكفيل دون الاصيل وخزم في جامع الفصولين بان القضاء على الاصيل لا يكون  
قضاء على الكفيل وتردد في البرازية وأورد على قولهم لا يجوز أن يكون على الكفيل دون الاصيل  
ما اذا قالت كفلت بمالك على زيد فاقر الكفيل بان له على زيد كذا وأنكره زيد ولا بيينة وجب المال  
على الكفيل دون الاصيل ثم نقل عن محمدان القضاء على المكفول عنه قضاء على الكفيل وعن  
ابن سماعة أنه لا يكون قضاء عليه ففيه روايتان والموافق لمفهوم المتون عدمه فهو المعتمد والحواب  
عما أورد أنه لا يكون الاقرار حجة قاصرة كما لا يخفى وفي الخلاصة الطريق الى اثبات الرضائية أن  
يعلق وكالة بدخوله فيتميزا عن في دخوله فيتميزا عن في دخوله بالوكالة وبدخوله اه وعلى  
هذا اذا اريد اثبات طلاق معلى بدخول شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان الزوج غائبا وليس هذا  
من قبيل الشرط لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وعلى هذا اذا اريد اثبات شيء من ملك ووقف  
ونكاح وطلاق فيعلق وكالة بملك فلان ذلك الشيء ويدعى الوكيل فيقول المحسم وكالة معلقة  
بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة لانها معلقة بمركاثن ويبرهن على الملك وكذا في الوقف  
يعلقها بالوقفية وفي النكاح يكون فلانة زوجة فلان وفي الطلاق يكونها محرمة عليه ولا يعافها  
بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما طهر الى الآن والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا  
التقرير في هذا المحل كغيره من خواص هذا الشرح ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله  
ويقرض القاضى مال اليتم ويكتب الصك لا الوصى والاب) لان القاضى يقدر على تحصيله من  
المستقرض والوصى والاب لا يقدران على ذلك فيضمنان بالاقرار لكونه تبرعا ابتداء والمراد  
ويستحب للقاضى الاقرار ولا يجوز للاب والوصى وانما استحب منه لان القاضى لاكثر اشتغاله  
لا يمكن أن يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع لغيره والدفع بالقرض أنظر لليتيم لكونه مضمونا  
والوديعة أمانة ولا يقرض الامن يعرفه بالامانة والديانة ويكتب عليه ذلك ليحفظه خوف النسيان  
لاكثر اشتغاله وفي البناية معز الى تاج الشريعة يقرض القاضى الى الثقات والثقة للملح المحسن  
المعاملة وفي الاقضية انما يملك القاضى الاقرار اذ المحصل غلة لليتيم أما اذا وجد فلا يملكه هكذا  
روى عن محمد اه وفي المصباح رجل ملى على قيسل غنى مقتدر ويجوز الابدال والادغام اه

### باب التحكيم

(قوله وينبغي أن يشترط) الخ قال الرملي اطلاق المتون يدل على خلافه وهذا وان كان من التصرف في ماله لكنه تصرف لا يملكه الوصي وهو أحسن تصرفا في مال اليتيم وأنظر فاذا قلنا لم يجوز منه والوصي ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم في ذلك ولا قائل به تأمل اه وفيه نظران المقصود حفظ ماله وانما يقرضه القاضي لكثرة اشتغاله وقدرته على التحصيل كما عرف كان المسوغ له ضرورة الحفظ واذا كان له وصي فوضعه عنده اقرب لحفظه من الاقراض فكان فيه نظر لليتيم تأمل لكن هذا اذا تجر فيه لليتيم يظهر النفع اما مجرد وضعه عنده فالاقراض أنفع منه لانه مضمون على المستقرض اما لو هلك عند الوصي فانه يهلك امانة

### باب التحكيم

وينبغي أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصي لليتيم فان كان له وصي ولو منصوب القاضي لم يجوز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية وسوى المصنف بين الاب والوصي مع ان في الاب روايتين ولكن أظهرهما انه كالوصي وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وفي خزائنا الفتاوى الصحيح أن الاب كالقاضي فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما في المتون وأطلق في منع اقراض الاب فشمس ما اذا أخذ مال ولده الصغير قرضا لنفسه وهو مروي عن الامام وقيل له ذلك وينبغي للقاضي أن يتفقد أحوال الذين أقرضهم مال اليتيم حتى اذا اختل أحد منهم أخذ منه المال لان القاضي وان قدر على استخلاصه انما يقدر من الغنى لامن الفقير ولهذا لا يملك قرضه من المعسر ابتداء فكذا لا يتركه عنده انتهاء وأشار المؤلف الى أن للقاضي ولاية اقراض مال الوقف كما في جامع الفصولين وله اقراض اللقطة من الملتقط واقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بيعه الى الغائب اذا خاف التلف قالوا وله أن يأخذ المال من الاب اذا كان مسرفا مبدرا ويضعه على يد عدل كذا في القنية وفي جامع الفصولين انما يملك القاضي اقراضه اذا لم يجد ما يشتريه له يكون غلة لليتيم لا لوجوده أو وجود من يضارب لانه أنفع وكذا انما يقرضه من ماله اه وقيد بالاقراض لان الوصي يملك البيع نسبة كما ذكره في الوصايا وفي جامع الفصولين ولو اقترض الوصي لا يعد خيانة فلا يعزل به اه وأطلق في الوصي فشمس وصي القاضي كما في جامع الفصولين وأشار بالوصي الى أن متولى الوقف ليس له اقراض مال المسجد فلو أقرضه ضمن وكذا يضمن المستقرض كذا في الخزانة وليس له ايداعه الا من هو في عياله كذا في جامع الفصولين ثم قال بعده القيم لو اقترض من المسجد لياخذ عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه وقدمنا في كتاب الوقف حكم ما اذا اقترض المتولى مال الوقف بامر القاضي من الامام فبات مفسدا وفي جامع الفصولين لو استقرض الوصي مال اليتيم ورجع به ثم أنفق عليه مدة يكون متبرعا اذا صار ضامنا فلا يتخلص مالم يرفع أمره الى المحاكم والاصح أن الوصي لا يملك أن يستقرض ماله وقيل يملكه لو لم يمسأه وفي تهذيب القلانسي ويصدق القاضي فيما قاله من التصرف في الاوقاف وأموال اليتيم والغائبين من أداء وقبض اه وفي شرح أدب القضاء اقراض القاضي أنفع للهي وأحوط لماله لكونه مضمونا ولم يمكنه من الاسترداد وقالوا الوصي يملك الايداع لا القرض ولم أر حكما للمجدى جواز اقراضه على رواية جوازه للاب والظاهر انه كالاب لقولهم المجدى اب كالأب الا في مسائل ويجب أن يستثنى من عدم جواز اقراض الاب والوصي المعتمد اقراضه للضرورة كحرق ونهب فيجوز انغاها واختلاف في اعارة الاب مال ولده الصغير وفي الصحيح لا وفي الخزانة اذا أجاز الاب والوصي أو المجدى أو القاضي الصغير في عمل من الاعمال التي تليق به فالصحيح جوازها وان كانت باقل من أجرة المثل وقدمنا في أول كتاب انقضاء ما يستفيده القاضي بالتولية والله تعالى اعلم

### باب التحكيم

لما كان من فروع القضاء وكان أحط رتبة من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط وضافته الى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحا من وجه وله معنيان لغوي واصطلاحي أما الاول يقال حكمت الرجل فتحكيما اذا منعته مما أراد ويقال أيضا حكمته في مالي اذا جعلت اليه

المحكم فيه فاحتكم على في ذلك واحتكموا الى المحاكم وتحاكموا بمعنى والمحاكمة الخاصة الى المحاكم  
 كذا في الصحاح والمراد الثاني فهو في اللغة جعل المحكم في مالك الى غيرك وفي المحيط تفسير التحكيم  
 تصير غيره حاكما وما في الاصطلاح فهو قولية المخصمين حاكما يحكم بينهما وركبه اللفظ الدال عليه  
 مع قبول الاثر فلو حاكم رجلان لم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم كذا في المحيط وشرطه من  
 جهة المحكم بالسكسر العقل لا الحرية فتحكيم المكاتب والعبد الماذون صحيح ولا يشترط الاسلام  
 فيه فتحكيم الذي ذميا صحيح وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل المرتد أو لحق بطل المحكم  
 وان أسلم نفذ وعندهما جائز بكل حال كذا في المحيط ومن جهة المحكم بالفتح صلاحية للقضاء بكونه  
 أهلا للشهادة فلو حاكم عبد أو صبي أو ذميا أو محدودا في قذف لم يصح وتشترط الأهلية وقته ووقت  
 المحكم جميعا فلو حاكم عبد افترق أو صبيا فبلغ أو ذميا فاسلم ثم حكم لم ينفذ كما في المقلد ولو حاكم حرا  
 أو عبد المحكم الحر وحده لم يجوز كذا اذا حاكم كما في المحيط وكذا لو كان مسلما وقت التحكيم ثم ارتد لم  
 ينفذ ولو حكم ذمي بين مسلمين فاجاز لم يجوز كحكمه ابتداء كما في المحيط ويصح أن يكون كافرا  
 في حق كافر فلو أسلم أحد المخصمين قبل المحكم لم ينفذ حكم الكافر على المسلم وينفذ للمسلم على الذمي  
 وقيل لا يجوز للمسلم أيضا كذا في المحيط ولهذا قالوا الوصل المحكم قاضيا ولم يقولوا الوصل شاهد  
 لان الشاهد لا يشترط صلاحية وقت التحمل وانما اشترط وقت الاداء فقط وأما القاضي والمحكم  
 فتشترط وقت التقليد والقضاء كما علمته وزاد المحكم اشتراطها فيما بينهما كما سيأتي في المسائل  
 المخالفة ومن جهة المحكوم به أن لا يكون في حدود وقود وصفته قبل الحكم الجواز وبعد الزوم وجوازه  
 بالكتاب فابعثوا حكام من أهله وحكام من أهلها وفيه نظر كذا في فتح القدير من غير بيان ووجهه  
 ان كلام المحكمين لم يترأضيا عليه خصوصا أن الضمير في قوله فابعثوا عائد الى المحكم العائد اليهم  
 ضمير فان خفتم ولان المحكم عندنا انما يصلح فقط وليس له ايقاع الطلاق فهو وكيل فلم يكن من هذا  
 القبيل وبالسنة كما رواه النسائي قال أبو شريح يارسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شيء فاتوني  
 فحكمت بينهم فرضي عني الفريقان فقال عليه الصلاة والسلام ما أحسن هذا وأجمع على أنه صلى  
 الله عليه وسلم عمل بمحكم سعد بن معاذ في بني قريظة لما انفتحت اليهود على الرضا بحكمه فيهم مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أنه كان بين عمرو أبي بن كعب منازعة في نخل فحكما بينهما زيد  
 ابن ثابت فاتباه فخرج زيد فقال لعمره لا تبعث الى فاتيتك بأمر المؤمنين فقال عمر في بيته يؤقي  
 المحكم قد خلا بيته فألقى لعمر وسادة فقال عمر هذا أول جورك وكانت اليمينية على عمر فقال زيد لابي  
 لو أعفيت أمير المؤمنين فقال عمر عيين لزممتي فقال أبي نعتي أمير المؤمنين وأصدقته ولبع لم أنه لا يظن  
 بأحد منهما في هذه الخصومة التلبس وانما هي لاشتباه الحادثة عليهم ما فتدما الى المحكم للتبيين  
 لا للتلبس وفيه جواز التحكيم وان زيدا كان معروفا بالفقهاء وظاهر ما ذكره الصدر الشهيد في شرح  
 أدب القضاء أن المحكم من الامام بمنزلة القاضي المولى اه فعلى هذا اذا رفع حكمه الى قاض لا يراه  
 امضاء فليحفظ وفي المحيط الامام الذي استعمل القاضي أمر رجلا من تجوز شهادته أن يحكم بين  
 رجلين جاز وهو بمنزلة القاضي المولى ولو أمر القاضي رجلا أن يحكم بين رجلين لم يجز اذا لم يكن ماذونا  
 بالاستتلاف الا أن يجيزه القاضي بعد المحكم أو يترأض عليه المخصمان كذا في المحيط وروى أن  
 ابن عباس رضي الله عنهما كان يختلف اليه وياخذ بركا به عند ركوبه وقال هكذا أمرنا أن نصنع  
 بفقهاءنا فقبل زيد بيده وقال هكذا أمرنا أن نصنع بأشراقنا وفيه أن الامام لا يكون قاضيا في حق

(قوله كما في المقلد) بفتح  
 اللام مشددة أى من  
 قلده السلطان القضاء  
 (قوله كان يختلف اليه)  
 أى الى زيد رضي الله  
 تعالى عنه ورأيت بخط  
 شيخ مشايخنا من لا على  
 التركاني أمين الفتوى  
 بدمشق على هامش  
 نسخته البحر التي بخطه  
 انشدني اخونا الفاضل  
 الحديث الشيخ عبد  
 الكريم الشراياني قال  
 انشدني الشيخ على الدباغ  
 الحلبي باموي حلب  
 خدمة أهل العلم مسنونة  
 قدسها آل النبي النجباء  
 هذا ابن عباس على فضله  
 امسك من بغلة زيد  
 الركاب

نفسه وأنه ينبغي أن من احتاج إلى العلم ياتي في بيته ولا يبعث إليه لياتيه وإن كان أوجه الناس  
وأما القاء زيد الوسادة فاجتهاد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أنا كم كريم قوم فأكرموه وبسط النبي  
صلى الله عليه وسلم رداء لعدي بن حاتم وأن الخليفة ليس كغيره واجتهاد عمر على تخصيص هذه الحالة  
من عموم الأول وأنه لا يأس بالخلف صداقا وامتناع عثمان حين لزمته كان لامر آخر وإن العبد حق  
المدعى على المدعى عليه أنه أن يستوفيه وتسقط بأسه قاطبة كذا في فتح القدير تبعاً لما في النهاية وفي  
البرزازية وبعض علمائنا كانوا يقولون أكثر قضاة عهدنا في بلادنا أكثرهم مصالحوون لأنهم تقلدوا  
القضاء بالرشوة ويجوز أن يجعل حكماً بترافع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بأن الرفع ليس  
على وجه التحكيم بل على اعتقاد أنه قاض ماعن الحكم ورفع المدعى عليه قد يكون بالاشخاص  
والجبر فلا يكون حكماً لا ترى أن البيع ينفع بالتعاطي ابتداءً لكن إذا تقدم بيع باطل أو فاسد  
وترتب عليه التعاطي لا ينفع قد البيع لكونه على سبب آخر كذا هنا ولهذا قال السلف القاضي  
النافذ حكمه أعزم من الكبريت الأحمر وذكر الشيخ عبد القادر في الطبقات أن الامام أحمد  
الدامغاني تليد الطحاوي والكرخي لما تولى القضاء بواسط كان يقول للخصم من أنظر بينكما فان قال  
نعم نظر ونارة يقول أحكم بينكما اه (قوله حكماً رجلاً ليحكم بينهما فما حكمكم بينة أو اقراراً أو  
نكول في غير حدود ودية على العاقلة صح لو صلح المحكم قاضياً) لما قدمناه من الدلائل وشرط  
أن يكون حكمه بحجة من الثلاث ليوافق حكم الشرع ولا يقع ماطلا وظاهره أنه لا يحكم بعلمه ولم أره  
صريحاً ولم يصح حكمه في الحدود والقصاص لأن تحكيمهما بمنزلة صلحهما ولا يمكن أن يكونا دمههما ولذا  
لا يباح بالاباحة وكذا الأول لا يباح له ما على العاقلة فلا ينفذ حكمه عليها ولا على القاتل بالدية وحده  
لخالف النص فكان باطلاً ولم أر حكم التحكيم في اللعان مع أنه قائم مقام الحدود ولهذا قالوا لا تقبل فيه  
الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا التوكيل وقيل بدونها على العاقلة لأنها لو  
كانت على القاتل بأن ثبت القتل باقراره أو ثبتت جراحة بينة وارشها أقل مما تتحمله العاقلة خطأ  
كانت الجراحة أو عمداً أو كانت قدر ما تتحمله ولكن الجراحة كانت عمداً لا توجب القصاص نفذ  
حكمه وما في الكتاب من منعه في القصاص هو قول الخصاف وهو الصحيح كما في فتح القدير وما في  
الهيوط من جواز فيه باعتبار أنه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لأن القصاص لم يمتنع حق  
العبد بل هو من قبل ما اجتمع فيه الحقان وإن كان الغالب حق العبد بدليل منع شهادة النساء فيه  
وكتاب القاضي إلى القاضي وقد كتبنا في الفوائد أنه كالحودود لا في مسائل منها أن للقاضي أن يقضي  
به بعلمه كما في الخلاصة وأفاد بقوله لو صلح قاضياً جواز تحكيم المرأة والفاسق لصلاحيتهما للقضاء  
والأولى أن لا يحكما فاسقاً ولو حكما رجلين فحكم أحدهما لم يحز ولا بد من اتفاقهما على المحكوم به فلو  
اختلف لم يحز كما في الولوالجية وفي أدب القضاء للخصاف لو قال لامرأته أنت على حرام ونوى الطلاق  
دون الثلاث فحكم رجلين فحكم أحدهما بانها بائنة وحكم الآخر بانها بائنة بالثلاث لم يحز لأنهم لم  
يجمعوا على أمر واحد اه فقوله رجلاً مثال والمراد إنساناً معلوماً فلو حكما أول من يدخل المسجد  
لم يحزاً جامعاً لمجالة الصلح عليه كذا في الهيوط وأشار بصلاحيته للقضاء أن أحدهما ولو كل المحكم في  
الخصومة وقبل خروج عن المحكومة لثبته خصمه في هذه المادة فخرج عن الشهادة فيها ولو وكل  
أحدهما ابن المحكم أو من لم تقبل شهادته لم يحز كذا في الهيوط وقدمنا شرائطه وكذا ما اختاره  
السرخسي من جوازه في حد القذف ضد عفيف الأول لأن الغالب فيه حق الله تعالى على الأصح

حكماً رجلاً ليحكم بينهما  
فحكم بينة أو اقراراً أو  
نكول في غير حدود وقود  
ودية على العاقلة صح لو  
صلح المحكم قاضياً

(قوله واجتهاد عمر) أي  
حيث جعل القاء الوسادة  
جوراً والمراد بالحالة  
حالة المحكومة والمراد  
بالأول الحديث السابق  
(قوله ولم أر التحكيم في  
اللعان) قال أبو السعود  
نقل المحوى عن البرجندی  
أن المحكم ليس له أن  
يلاعن بين الزوجين



والحكم قال في الولو الجمية الاصح أنه لا يجوز في المحذور كلها وشمل قوله في غير حد الخ سائر الجتهادات من النكاح والطلاق واليمين المضافة كما سياتي (قوله ولكل واحد من الحكمين أن يرجع قبل حكمه) لانه تقلد من جهنهما فكان لكل منهما عزله وهو من الامور الجائرة فينفرد أحدهما بنقضه كالضاربة والشركة والوكالة (قوله فان حكم لزمهما) لصددوره عن ولاية سرعية فلا يبطل حكمه بعزلهما وأشار بقوله لزمهما الى أنه لا يتعدى الى غيرهما فلو حكمه في عيب مبيع ففقدى برده ليس للبائع أن يردّه على بائعه الا أن يرضى البائع الاول والثاني والمشترى على تحكيمه كذا في فتح القدير وفي الولو الجمية حكم المحكم في فسخ اليمين المضافة الصحيح أنه ينفذ لانه فيما بينهما بمنزلة القاضى المولى وان كانا يفتراقان في شئ آخر لكن هـ ذاشئ يعلم ولا يفتى به اه وفي السراج الوهاج الا أن أصحابنا امتنعوا من هذه الفتوى وقالوا لا بد فيها من حكم المولى كالحذودكى لا يتجاسر ابعوام اه واعلم أن معنى قوله لم لا يفتى به لا يكتب على الفتوى ولا يحجب باللسان بالحمل وانما يسكت المفتى كما أفاده في الفتاوى الصغرى بقوله نسكت هذا الفصل ولا نفتى به وظاهر الهداية أن معناه أن المفتى يجب بقوله لا يحل فليتامل فيه وفي القنية ليس للمحكم أن يحكم بشئ فيه ضرر على الصغير يعنى اذا ادعى على وصيه ثم رقم لا تحراه لا يحكم وقال جـ البرى ان كان في حكم المحكم نظر للصبي ينبغي أن يجوز وينفذ حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصى ولا يجوز استخلاف المحكم غرماء الصبي مس صهرته بشهـ وة فانتشر لها حكم الزوجان رجلا يحكم بينهما بالحمل على مذهب الشافعى يصير حكما بينهما لكن الصحيح ان حكم المحكم في مثل هذه المواضع لا ينفذ قال رضى الله عنه بفاذ قضائه صحيح لكن حكم المحكم في أمثال هذا كالحكم في الطلاق المضاف مختلف نقاذ قضائه وان كان الاصح هو النفاذ اذا حكمه ليحكم بينهما بما يرى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه المحكم كان الصحيح عدم نفاذ قضائه تزوج بامرأة زنى بها ابنته ثم ادعت المرأة عليه نفقة وسكنى فحكم بالحل بينهما احكم أو حكم نحل ولكن لا يكتب أى لا يفتى به اه والفرع الاخير ضعيف وقد منأ أنه من المواضع الى لا ينفذ فيها قضاء القاضى فعلى هذا المحكم يستخلف الا في مسئلة ما اذا كان المحكم وصيا والمدعى عليه غريم الميت (قواه وأمضى القاضى حكمه ان وافق مذهبـه) يعنى اذا رفع حكمه الى القاضى وتداعيا عنده عمل القاضى بموجبه ان وافق مذهبـه لانه لا فائدة في نقضه ثم ابرامه وفائدة هذا الامضاء أن لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذا رفع اليه لان امضاءه بمنزلة قضائه ابتداء واستفيد من كلامهم هنا وفي مواضع أن التنافيذ الواقعة في زماننا لا اعتبار بها اذا كانت بغیر دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر وفي البرازية المحكم اذا حلف لا يملك المدعى أن يحلف ثانيا عند القاضى لانه استوفى حقه على التمام اه وفي المحيط حكم رجلا فاجاز القاضى حكومته قبل أن يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضى لم يجز لان القاضى أجاز المعلوم واجازة الشئ قبل وجوده باطل فصار كانه لم يجز اه (قوله والا بطله) أى ان لم يوافق مذهبـه لم يعضه وهو المراد باطله لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف رأيه فظاهر كلامهم أنه يجب ابطاله أى عدم العمل بعقضاءه واعلم أن حكمه لو رفع الى حكم آخر حكمه بعد حكم الاول فان الثانى كالقاضى يعضيه ان كان يوافق رأيه والا بطله كما في المحيط وفيه لو رجـع المحكم عن حكمه فقضى للآخر لم يصح لانها تمت الحكومة بالقضاء الاول واعلم أن قولهم هنا أن حكم المحكم لا يتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضى يغيبه أن دعوى القتل خطأ على القاتل واثباته بغيبة العاقلة صحيح وهو مصرح به في

ولكل واحد من  
الحكمين أن يرجع قبل  
حكمه فان حكم لزمهما  
أمضى القاضى حكمه  
ان وافق مذهبـه والا  
أبطاله

(قوله قال رضى الله عنه  
نفاذ قضائه صحيح) الذى  
في القنية قال أستاذنا رحمه  
الله تعالى قوله به لم  
نفاذ قضائه صحيح الخ

مخزاة ثم اعلم أن حكم المحكم يخالف حكم القاضي في مسائل الاولى هذه الثانية أنه لا بد من  
 نراضيهما على كونه حكما بينهما بخلاف القاضي الثالثة لا يجوز تعليقه واضافته عند أبي يوسف  
 بخلاف القضاء كما قدمناه وفي المحيط بعده ولو حكمه على أن يستغنى فلانا ثم يقضى بينهما بما قال جاز  
 كالقضاء ولو حكمه على أن يحكم بينهما ما في يومه أو في مجلسه توقت به الرابعة لا يجوز التحكيم في  
 الحدود والقصاص والدية على العاقلة بخلاف القضاء كما قدمناه الخامسة لا يقضى بجوازه في فسخ  
 اليمين المضافة بخلاف القضاء به كما قدمناه السادسة أن حكمه لا يتعدى إلى الغائب لو كان ما يدعى  
 عليه سببا ما يدعى على المحاضر وكذا قال في التلخيص وشرحه لا يتعدى حكمه بعق الشهود ومن  
 التعديل إلى المولى المالك وصورته رجلان شهدا عند محكم على حق من المحقوق فقال المشهود عليه  
 هما عبدان فقالا كما عيدين لفلان الغائب لأنه اعتقنا وبرهنا على ذلك فحكم بشهادتهما الشبوت  
 عدالتهما عنده جاز ولا يتعدى حكمه بالعق من التعديل الثابت عنده إلى حق المولى الغائب  
 لو حضر وأنكر الاعتاق لعدم رضاه بالتحكيم اه وقال في الوولو الجمية ولو أن رجلا ادعى على رجل  
 ألف درهم ونازعه في ذلك فادعى أن فلانا الغائب ضمنها له عن هذا الرجل فحكم بينهما ما رجلا  
 والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين على المسال وعلى الكفالة بامر أو بغير امر فحكم المحكم  
 بالمسال على المدعى عليه وبالكفالة عنه فحكمه جاز على المدعى عليه دون الكفالة لأن المدعى عليه  
 رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حكمه مادون الكفيل وكذلك أن حضر الكفيل  
 والمكفول عنه غائب فتراضيا الطالب والكفيل على رجل ليعلم بينهما ما فاقام الطالب شاهدين  
 بالمسال على المطلوب وعلى كفالة الكفيل له بذلك بامر المطلوب أو بغير امر فحكم المحكم بذلك كان  
 حكمه حائزا على الكفيل دون المكفول عنه اه السابعة كتاب المحكم إلى القاضي لا يجوز كما  
 لا يجوز كتاب القاضي إليه الثامنة لا يحكم المحكم بكتاب فاض الا اذا رضى الخصمان كذا في البناية  
 وفتح القدير التاسعة المحكم اذا ارتد ان عزل فاذا أسلم فلا بد من تحكيم جديد بخلاف القاضي كما في  
 الوولو الجمية العاشرة لو رد المحكم الشهادة بتهمة ثم اختصم إلى آخر أو قاض فزكيت البينة يقضى  
 لأن المحكم لم يكن قاضيا في حق غير الخصمين ولم يتصل بهذه الشهادة رد قاض من قضاة المسلمين  
 انما اتصل بهارد واحد من الرعايا فكان للقاضي ابطال هذا الرد بخلاف ما لو رد قاض شهادته  
 للتهمة لا يقبلها قاض آخر لأن القضاء بالرد نفذ على الكافة كذا في المحيط الحادية عشر ما في شرح  
 التلخيص أنه لا يتعدى حكمه من وارث إلى الباقي والميت حتى لو ادعى عند المحكم رجل على وارث  
 بدين على الميت واقام بينة فحكم له بما ادعاه على ذلك الوارث لم يكن حكما على بقية الورثة ولا على الميت  
 لعدم رضاهم بتحكيمه بخلاف حكم القاضي الثانية عشر لا يتعدى حكمه بالعيب من المشتري على  
 بائعه الا برضا بائع بائعه كما في المحيط الثالثة عشر لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع إلى موكله  
 وهما في فتح القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر عليه لما في النزاية  
 واذا حكم الوصي على الصغير ومن يدعى عليه الوصي مال الصغير فحكم بما هو ضرر على الصغير  
 لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع للصغير يصح حكمه اه ثم اعلم أن حكم  
 المحكم لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه الا في مسألة مذكورة في التلخيص وشرحه ولو حكم أحد  
 الشريكين وغريم له رجلا فحكم بينهما ما أو أزم الشريك شيئا من المال المشترك نفذ حكمه على  
 الشريك وتعدى إلى الغائب لأن حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك الغائب والصلح من صنيع

(قوله الخامسة لا يقضى  
 بجوازه في فسخ اليمين  
 المضافة) يعني لا يقضى  
 المفتي به اذا شل عنه أما  
 حكم المحكم به فنافذ على  
 الصحيح كما مر عن الوولو الجمية  
 وصرح به في شرح أدب  
 القضاء وزاد انه الظاهر  
 عند أصحابنا

(قوله وينبغي أن لا يلي المحكم المحبس) قدمنا أول فصل المحبس ان صدر الشريعة صرح بأنه يابيه ووجد في بعض النسخ قبل قوله ولم أره مانعه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال واثابة الزام الخصم ان ٣١ المتبايعين ان حكما حكما بالمحكم يحجر المشتري

على تسليم الثمن والبائع  
على تسليم المبيع ومن  
امتنع يحبس اه فهذا  
صرح في ان المحكم يحبس  
اه وكأنه وجد بعد او  
المراد ولم أره لغيره فامل  
(قوله السادس عشر الى  
آخر القولة) وجد في بعض  
النسخ كما في هذه النسخة  
بعد الخامس عشر ووجد  
في بعضها في آخر القولة  
الاثنية والاولى أصوب  
(قوله والفرق في شرحه  
لصدر الشهيد) وهو  
ان الوكيل بالخصومة الى  
وبطل حكمه لاوبه وولده  
وزوجه كحكم القاضي  
بخلاف حكمه عليهم  
(مسائل شتى)

قاضي الكوفة يكون  
وكيلا بها الى قاضي  
البصرة وكذلك العكس  
لان المطلوب نفس القضاء  
ولا يختلف والتقيد انما  
براعى اذا كان مفيدا  
وحكم المحكم توسط  
والمستوطنون يختلفون  
في ذلك لاختلاف الذكاء  
والذهن فالرضا يكون  
أحدهما حكما لكونه  
عالمًا بحقيقة الحال لا يكون  
رضا بالآخر فقد فرد

التجارب كان كل واحد من الشرعيين راضيا بالصلح وما في معناه اه ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء  
يتعدى الى الكافة في أربع الحرية والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهما من المحكم ويجب  
أن لا يتعدى فتسمع دعوى الملك في المحكوم بعقده من المحكم بخلاف القاضي وينبغي أن لا يلي  
المحكم المحبس ولم أره وكذلك أرحكم قبوله الهدية واجابة الدعوى وينبغي أن يجوز له لانهاء  
التحكيم بالفرغ الا أن يهدى اليه وقته من أحدهما فينبغي أن لا يجوز الخامسة عشر لا يتقيد ببلد  
التحكيم وله المحكم في البسلامة كما في المحيط السادس عشر مما خالف فيه المحكم القاضي  
لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما انه وكله بخصومة فلان الى قاضي الكوفة والاخر الى قاضي  
البصرة تقبل ولو شهد أحدهما بذلك الى الفقيه فلان فقهه الى الفقيه فلان آخر لم تقبل  
كما في أدب القضاء للخصاف من باب الشهادة على الوكالة والفرق في شرحه لصدر الشهيد السابع  
عشر الصحيح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كما في النزاية وفائدة أنه لو رفع الى موافق فانه  
يحكم ابتداء بلزومه لأنه يعضيه (قوله وبطل حكمه لاوبه وولده وزوجه كحكم القاضي بخلاف  
حكمه عليهم) كالشهادة قسدا بالاصول والفرع لان المحكم للاخوة وأولادهم والاعمام  
حائزان شهادته لهم جائزة وكذلك الابي امرأته وزوج ابنته اذا كان حيا لان كان ميتا وأفاد يجوز  
حكمه بالتحجج الشرعية كما سبق أنه يملك الاخبار فلو أخبر باقرار أحد الخصمين أو بعدالة  
الشهود وهما على حالهما يقبل قوله وان أخبر بالمحكم لم يقبل كذا في الهداية وفي المحيط حكما  
رجلا مادام في مجلسه وقال لا يحكم بيننا وقال المحكم حكمت فالحكم مصدق مادام في مجلسه ولا  
يصدق بعده اعتبارا بالانشاء وقال انه يخرج عن الحكومة باحد أسباب ثلاثة بالعزل أو بانتهاء  
الحكومة نهايتها بان كان موقتا فضى الوقت أو بخروجه من أن يكون أهلا للشهادة بان عى أو ارتد  
وان لم يلحق بدار الحرب ولو غاب أو أغنى عليه وبرئ منه أو قدم من سفره أو حبس كان على حكمه  
وكذا والولى القضاء ثم عزل عنه فهو على حكمه لان العزل لم يوجد منهما وانما وجد من السلطان  
وكذا لو حكم بينهما في بلد آخر لا طلاق التحكيم وفي الولو الجمية حكما رجلاين فشهد عندهما رجلاين  
فحكما أولم يحكما ثم مات الشاهدان أو غابا ليس للمعلمين أن يشهدا على شهادتهما وان شهدا وفسرا  
للقاضي لم يقبلهما لعدم اشهاد الاصول على شهادتهما وهو شرط اه وفي البنائية لو حكما رجلا  
فاخرجه القاضي من الحكومة فحكم بعده جاز وليس للمحكم أن يفوض التحكيم الى غيره ولو  
فوض وحكم الثاني بغير رضاها فجاز الاول لم يجز الا ان يجيز بعد المحكم وقيل ينبغي أن يجوز  
كالوكيل الاول اذا أجاز بيع الوكيل الثاني ولو حكما واحدا فحكم لاحدهما ثم حكما آخر نفذ  
حكم الاول ان كان جائزا عنده والا بطله واعلم أن قولهم هنا ان حكم المحكم لا يتعدى الى العاقلة  
بخلاف حكم القاضي يفيد أن دعوى القتل خطأ على العاقلة واثباته بغيبة العاقلة صحيح وهو موضح  
به في الخزانة والله سبحانه وتعالى أعلم

(مسائل شتى) أي متفرقات من كتاب القضاء جريا على عادة المؤلفين جمع شئت كرضي جمع

كل واحد من الشاهدين بما شهد به (قوله وكذلك الابي امرأته وزوج ابنته) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية ٧ (قوله واعلم ان  
قولهم هنا ان حكم المحكم لا يتعدى الى العاقلة) كذا وجد في بعض النسخ مكتوبا قبيل مسائل شتى وسقط من بعضها وهو أحسن  
فانه قد مر قبيل المسائل التي خالف فيها حكم القاضي (مسائل شتى) ٧ كذا وجد بخط الشيخ ولم ينقل ما قاله الشرنبلالي



(قوله وأشار المصنف الى منعه) أى منع ٣٢ صاحب السفلى (قوله وان هدمه أوجب على بنائه الخ) قيد بدمه له لانه لو انهدم لا يجبر

بدليل ما سيذكره قريبا  
من انه لو انهدم السفلى بغير  
صنع صاحبه لا يجبر على  
البناء لعدم التعدي الخ  
وفي فتح القدير وعلمت  
انه ليس لصاحب السفلى  
هدمه فلو هدمه يجبر على  
بنائه لانه تعدى على  
صاحب العلو وهذا أصل  
كل من أوجب على أن  
يفعل مع شريكه واداء  
فعل أحدهما بغير أمر  
شريكه فهو متطوع لان  
له طريقا وهو المطالبة  
لا يتعد ذوسفلى ولا  
يثقب فيه كوة بالارضا  
ذى العلو

بالمشاركة في الفعل كنه  
بينهما امتنع أحدهما  
عن كرية وكري الآخر  
الى آخر ما ياتي في آخر  
القوانين الثانية ثم قال وان  
كان لا يجبر لم يكن متطوعا  
كعلول رجل وسفلى آخر  
سقط السفلى فبناه الآخر  
لا يكون متطوعا لانه  
لا يجبر صاحب السفلى  
على بنائه فكان في بنائه  
اياء مضطر اليصل الى  
حق الخ فثبت الفرق بين  
الهدم والانهدام فثبت  
(قوله فسقف السفلى

مريض من أمرت أى متفرق وشت الامر شتا وشتانا تفرق واشتت مثله والشتيت المتفرق  
وقوم شتى وأشياء شتى وحاو الاشياء أى متفرقين وأنكر الاصمعي أن تقول شتان ما بينهما وما ورد  
منه فلو دعتاه في الصحاح ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى أى ان عملكم لمختلف أى في الجزاء  
وفي الرازي الكبير انها أنزلت في أبي بكر وأبي سفيان وفي الدر المنثور في صاحب نخلة كان غصن  
منها متسدليا في بيت فقير فكان اذا جاء لينثر ثمره وسقط شيء من اتي بيت حارة ياخذ هذه الصبيان  
فكان ينزل اليهم ياخذهم منهم حتى كان ياخذ النمرة من قم الصبي فسكى الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فدعا صاحب النخلة وقال له اعطني نخلتك المائلة ولك نخلة في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ثمرة  
أطيب منها فذهب وكان عندهما رجل يسمع كلامهما فذهب اليه واشترى منه النخلة بآربعين نخلة  
على ساق واحد وأشهد له ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه النخلة وارسل النبي صلى الله  
عليه وسلم خاتم الفقير وأعطاه النخلة (قوله لا يتعد ذوسفلى ولا يثقب فيه كوة بالارضا ذى العلو)  
أى عند أبي حنيفة وقال لا يفعل مالا يضر بالعلو وقيل ما حكى عنهما تفسير لقوله فلا خلاف وقيل بل  
فيه خلاف فعندهما الأصل الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضى الاطلاق والأصل عنده  
الخطر لانه تعلق به حق محترم للغير فصارت كحق المرتين والمستاجر في منع المالك عن التصرف فيه  
والاطلاق يعارضه الرضا فاذا أشكل لا نزول بالمنع على أنه لا يعرى عن نوع ضرر بالعلوم من توهين  
البناء أو نقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب السفلى أن يهدم كل الجدار أو السفلى وكذا بعضه وقول  
أبي حنيفة قياس كما ذكره فخر الاسلام وفي المغرب وتداولت بغيره بالمتددة وثبتته وفي البناء أنه  
كأنحازوق وهو القطعة من الحشب أو الحديد يندق في الحائط ليعلق عليه شيء أو يربط به شيء اه  
والكوة بفتح الكاف ثقب البيت والجمع كوى وقد تنم الكاف في المفرد والجمع وبستهعار لما تبيح  
الماء الى المزارع والمجدول كذا في المغرب وفي الصحاح أن الجمع عدو يقصر وأشار المصنف الى منعه  
من فتح الباب ووضع الجنود وهدم سفله وفي فتح القدير ان فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وان وضع  
مسما را صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا ولم يذكر المصنف منع صاحب العلوم التصرف في العلو  
لاختلاف المشايخ قال اللؤلؤ المحي في كتاب السمعة علول رجل وسفلى لا تخراختان المشايخ على قول  
أبي حنيفة قال بعضهم لصاحب العلو ان يبنى ما بدا له مالم يضر بالسفلى وذكري بعض المواضع  
ليس له ذلك اضر بالسفلى أو لم يضر هكذا ذكر في الجامع الصغير والختار للفتوى اه اذا أشكل أنه  
يضر أم لا لا يملك واذا علم أنه لا يضر يملك اه وجعله في الهداية على الخلاف السابق وقيد المصنف  
بالتصرف في الجدار بضر بالتدفع الطاق احترازا عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضيخان  
لو حفر صاحب السفلى في ساحة بئرا وما أشبه ذلك له ذلك عند أبي حنيفة وان تضر به صاحب العلو  
وعندهما المحكم معلول بعلة الضرر اه واتفقوا على منع هدم صاحب السفلى الجدار الحامل للعلو  
كما قدمناه وان هدمه أوجب على بنائه لانه تعدى على صاحب العلو بدم ما هو قرار العلو كالراهن  
اذا قتل المرهون والمولى اذا قتل عبدا المديون فرق بين حق التعلو وبين حق التسييل حيث لو هدم  
في الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر وفي الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلولا آخر  
فسقف السفلى وجذوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن صاحب العلوم مسكنه في

بجذوعه وهراديه الخ) قال من لا على التركى في مجموعته والفقيه وتطمينه لا يجب على  
واحد منهما أما ذو العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه  
ذلك

بتعدي الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفنى العلامة الخبير الرمي رحمه الله تعالى كما هو مصرح في فتاويه في كتاب الدعوى مولانا حامد افندي وفيها أيضا وأجاب الشيخ اللطفي في فتاويه في مثل هـ - هذه المسئلة ٣٣ بقوله سقف السفلى لصاحب السفلى غير

ان لصاحب العلوق  
السكنى والمقام عليه ومرومة  
ذلك السقف من نظمين  
وغیره تلزمه غير انه لا يجبر  
على ذلك والله سبحانه أعلم  
(قوله والظاهر الثاني) أراد  
به ما في جامع الفصولين  
لذكره بعد كلام الفتح  
السابق وقوله ويجمل  
الاول على ما اذا بني الخ أراد  
بالاول ما في الفتح من  
قوله لو هدماه وامتنع  
أحدهما يجبر ويخالف  
هذا الجمل ما قدمه عن

زائفة مستطيلة يتشعب  
عنها مثلها غير نافذة لا يفتح  
أهل الاولى فيها بابا  
بخلاف المستديرة

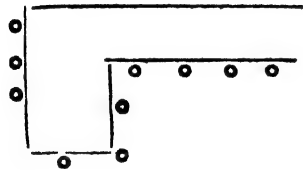
الذخيرة من ان سقف  
السفل وجذوعه وهراديه  
وبوابيه وطينه لصاحب  
السفل وعليه فلا يجبر  
صاحب العلوق على البناء  
فيه لانه لا ضرر لصاحب  
السفل في تركه بل فيه  
نفع التخفيف عن سقفه  
تأمل ثم ظهر لي عدم  
المخالفة بين ما في الفتح  
وبين ما في جامع الفصولين  
وذلك ان ما في الفتح في  
الحائط المشترك وما في  
الجامع في السفلى والعلو

ذلك اه وذ كر الطرسوسى أن الهرادى ما يوضع فوق السقف اما من قصب أو من عريش وذ كر  
ابن وهبان أنه المدكعب وفي جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلوق في ملك الا آخر  
لذى العلوق قراره ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى فالملك مطلق والحق مانع  
وقد اجتمعا فجمعنا بينهما واما فيه وفي الحائط بين اثنين لو كان لهما عليه خشب فبني أحدهما  
للأباني أن يمنع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا وفي الاقضية حائط مشترك  
أراد أحدهما نقضه وأبى الشريك ان كان بحال لا يخاف سقوطه لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن  
الامام أبى بكر محمد بن الفضل يجبر وان هدماه وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر ان كان أساس  
الحائط غريبضا يملكه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا  
عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الخبر أنه ان لم يوافق الشريك أنفق على  
العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات الفضلى لو هدماه وامتنع أحدهما يجبر  
ولو انهدم لا يجبر ولو لكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقضاء  
القاضى وان كان بلا قضاء فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير وفي جامع الفصولين لو هدم  
ذو السفلى سفله وذو العلوق علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله أذفوت عليه حقا للحق بالملك فيضمن كما  
لوفوت عليه ملكا اه وظاهره أنه لا يجبر على ذى العلوق ظاهر ما في فتح القدير خلافه والظاهر  
الثاني ويجمل الاول على ما اذا بني صاحب السفلى سفله وطلب من ذى العلوق بناء علوه فانه يجبر ولو  
انهدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولصاحب العلوان يبني ان شاء ويبني  
عليه علوه ثم يرجع ويمتنع من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا كستعير الزهن اذا قضى الدين  
بغير اذن الراهن لا يكون متبرعا ولو انهدم العلوق والسفل فكذلك ثم الرجوع بقيمة البناء أو بما أنفق  
قبل ان كان صاحب العلوق مضطرا يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيا بما أنفق وقيل  
ان بني بامر القاضى يرجع بما أنفق والارجح بقيمة البناء وبه يقتضى كذا في قسمة الولوالجية واذا  
الشريك كاذن القاضى فيرجع بما أنفق كما حرره العلامة ابن الشحنة في شرح المنظومة واذا قلنا  
يرجع بقيمة البناء عند عدم الاذن فهل المعتبر قيمته يوم البناء أو وقت الرجوع قولان والصحيح  
وقت البناء وهو مبني على أن المبني يبني على ملك الشريك أو على ملك الباني ثم ينتقل منه أيضا وفي  
جامع الفصولين جدار بينهما وكل منهما جولة فهو الحائط فاراد أحدهما رفعه ليصلحه وأبى  
الآخر ينبغي أن يقول مریدا الاصلاح للآخر ارفع جولتك باسط وانات وعمدو يعلم أنه يريد  
رفعه في وقت كذا وأشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقط جولته لم يضمن اه (قوله  
زائفة مستطيلة يتشعب عنها مثلها غير نافذة لا يفتح أهل الاولى فيها بابا بخلاف المستديرة) أى سكة  
كما في المعراج وفسر هاتج الشريعة بالسكة غير النافذة سميت بذلك لانها عن الطريق الاعظم  
وفسر ما في غاية البيان باللهمة سميت بها الملهام من طرف الى طرف من زاغت الشمس اذا مالت وفي  
التنذيب الزائفة الطريق الذى حادغن الطريق الاعظم والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى  
طال ولم يقيد المؤلف الاولى صريحا بكونها غير نافذة تبع ما في أكثر الكتب وقيد ما في الهداية

(٥ - بحر سابع) والفرق أظهر من أن يخفى (قوله ولم يقيد المؤلف الاولى صريحا بكونها غير نافذة الخ) قال الرملى  
الظاهر ان الحكم فيها واحد اذا عبرة بكون الاولى نافذة أو غير نافذة لا متناع مرور أهلها في الثانية مطلقا فاطلقه المؤلف فتشمل

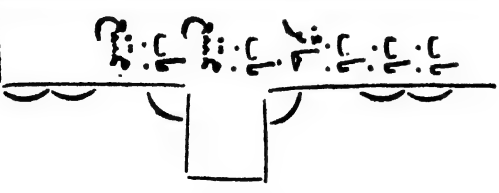
النافذة وغير النافذة وقيد المتشعبة بكونها غير نافذة لانها لو كانت نافذة لساخ للعامة المرور فيها فلا يمنع فتح باب لاهل الاولى بها ونقيض صاحب الهداية تبع الفقهاء وقع اتفاقا ولذا صورها كثير من اهل التحرير نافذة وكثير غير نافذة وأما المتشعبة عنها فاجمعوا على تصويرها غير نافذة فتأمل ذلك تفهمه اه وسياق ما فيه (قوله فالذي يمكنه أن يفتح بابا في الزائفة القصوى الخ) المراد بالامكان التصور لا الجواز يعني ان الذي يتصور له فتح باب في الزائفة المتشعبة هو صاحب الدار التي في ركن المتشعبة لان جداره فيها امامن قبله فلا يمكنه ذلك لان جداره في الاولى وانما افسرناه بذلك لانه لا يجوز له فتح الباب فيها كما ذكره المؤلف (قوله وانما قلنا ليس له ذلك لان فتحه للمرور الخ) قال الرملي وذكري جامع الفصولين عن شيخ الاسلام ان له الفتح والمرور ثم قال في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختار شيخ الاسلام ان له ذلك مطلقا وبه يقتضى ثم رمز (لض) وجعله خلاف ظاهر الرواية وأقول وعلى ظاهر الرواية مشتمل المتون والله تعالى أعلم ونقل في التتارخانية عن الفتاوى الغياثية عن الصدر الشهيد حسام الدين أن الفتوى على المنع فتح دران في المسئلة اختلافا فراجع الى ظاهر الرواية تأمل رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك اه ذكره قاضيان أقول وإطلاق قول قاضيان كان له ذلك يقتضى ان ذلك له ولولم يسد الاول ورايت في كتب الشافعية انه يتعين عليه أن يسده وليس له أن يبقى الاول مع الثاني لما فيه من التميز على بقيتهم ولتضررهم بزيادة الزحمة بانضمامه الى الاول ووقوف الدواب في الدرب ولا يبعد أن يكون الحكم عندنا كذلك فتأمل وذكر قاضيان في الشرب ولو أن من له طريق في سكة غير نافذة أراد أن يجعل بابه في أسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد طريقه ومروءة في السكة وفي السكاب قال له ذلك وسوى بين الفصيلين وبه أخذت من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اه قلت والظاهر ان اختلاف المشايخ ٣٤ هنا مبني على اختلاف الرواية كما ذكره المحشي عن جامع الفصولين أولا وعليه فظاهر

تبع الفقهاء أي الليث والتمرنأشي ويمكن أن يفهم كلام المؤلف عليه لقوله مثلها غير نافذة فجعل الثانية كالأولى بقيد عدم النفاذ وصورة الطويلة هكذا فالذي يمكنه أن يفتح بابا في الزائفة القصوى هو صاحب الدار التي في ركن الزائفة الثانية وانما قلنا ليس له ذلك لان فتحه للمرور ولا حق لاهل الزائفة الاولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لاهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة بخلاف اهل القصوى فان لاحدهم أن يفتح بابا



الرواية المنع اذا العلة المنع من المرور وهي موجودة في هذه المسئلة كما في مسئلة الزائفة تأمل هذا وذكر الزيلعي في أثناء تعليل منع فتح الباب لاهل الاولى في الثانية مانعه ويخاف أن يسد بابه

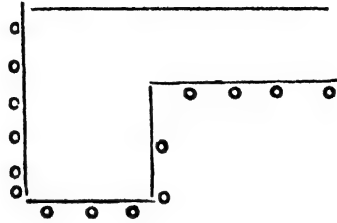
الاصلي ويكتفى بالباب المفتوح ويجعل داره من تلك السكة الخ فتأمله تراه يفيد عدم وجوب سد الباب الاول في المسئلة المسارة والامسار هنا بالخوف بل كان يعبر بالضرورة (قوله بخلاف اهل القصوى الخ) الذي يقتضيه التعليل ان هذا فيما اذا كانت الدار التي في القصوى في ركن الاولى الطويلة في ناحية العبور اذ لو كانت في ركن الاولى الطويلة في الناحية الثانية لا يكون له حق المرور في الطويلة من تلك الناحية فلا يكون له فتح باب فيها وهذا يتصور فيما اذا كانت المتشعبة في وسط الاولى الطويلة لا في آخرها كالصورة التي رسمت هنا ولنصورها بهذه الصورة



ففي هذه الصورة لو كانت الدار التي في ركن المتشعبة من جهة العبور بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس لصاحبها فتح باب من الزائفة المتشعبة ولو كان بابها من الزائفة المتشعبة فلصاحبها فتح باب من الاولى المستطيلة وأما الدار التي في الجهة الثانية المتصلة بركن المتشعبة

اذا كان بابها من الزائفة الاولى المستطيلة فليس له فتح باب في المتشعبة لانه لاحق له في المرور فيها وكذا اذا كان بابها في المتشعبة ليس له فتح باب في الاولى المستطيلة اذ لاحق له في المرور أيضا لكن هذا مبني على ما ذكره المؤلف من ان الاولى المستطيلة غير نافذة أيضا اذ لو كانت نافذة فالذي باب داره في المتشعبة يكون له المرور من الجهتين فله فتح باب في المستطيلة ثم رأيت منقولاً عن شرح المقدسي عند قوله بخلاف اهل القصوى الخ هذا اذا فتح في جانب يدخل منه اليها أما في الجانب الاخر غير النافذ فلا اه وهذا عيني

في الاولى لان له حق المرور فيها وبخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف ان له أن يفتح وقال البعض انه لا يمنع من الفتح بل من المرور لان فتح الباب رفع جداره وله رفعه كله فله رفع بعضه والاصح المنع من الفتح نص عليه محمد في الجامع ولان المنع بعد الفتح لا يمكن لعسر المراقبة ورسم على طول الزمان يدعى حق المرور ومستدلا بفتح الباب ويكون القول له للظاهر الذي معه وهو فتح الباب وقوله بخلاف المستديرة معناه لو كانت المتشعبة مستديرة فله أن يفتحها لان لكل منهم حق المرور في كلها اذ هي ساحة مشتركة غاية الامر ان فيها عوجا جالسا ولد الشكل يشتركون في الشفعة اذ ابيعت دار فيها وهذه صورتها



وهنا فصول الاول في تصرف أهل المحلة فيها الثاني في تصرف الجيران فيما بينهم الثالث في تعمير المشترك اذا خرب وما يتعلق بالمشترك اما الاول ففي فتح القدير زقاق غير نافذ اراد انسان من أهله أن يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريعا

ويفعل في الا حايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد أن يبني آريا أو دكانا وهو المصطبة اه وفي الخلاصة لرجل دار ظهرها الى سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد أن يفتح بابا المختار انه ليس له ذلك اه وزاد في البرازية وان جعلها مسجدا ان كان المحدار الى الطريق الاعظم حاز والا فهو مسجد ضرار ثم قال وفي الفتاوى سكة غير نافذة مشتركة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحمال داره التي في هذه غير أن حائطها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيها من أعلاها الى أسفلها اه وفي التتمة زقاق غير نافذ قد اشترى رجل في القصى دارا فاراد أن يهدمها ويجعلها طريقا فاذا ليس له ذلك اه زاد في البرازية وان اراد أن يجعلها مسجدا له ذلك ولمن شاء أن يدخله وبصلى فيه وليس لهم أن يتخذوه طريقا غير أن فيه وفي العمادية جعل الخان لتزول الناس فيه كالمسجد ولو اراد أن يجعلها طريقا خاصا له قال الفقيه أبو القاسم يرفع أهل السكة الامر الى القاضي فيوجهه عدلين يصوران له الامر على كاعدة فان كان ضررا فاحشاً منعه والا لا كذا في الذخيرة ولو كانت له دار في محلة عامرة فاراد أن يخربها فانقياس ان له ذلك وأفتى السكرخي بالمنع استحسانا وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس واذا تضرع الجيران من ذلك هل لهم جبره على البناء في غصب فتاوى سمرقند لهم ذلك وقال الصدر الشهيد المختار أنهم ليس لهم ذلك اه وفي التتمة قال أبو خنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها بيعها ولا قسمتها بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم الدخول للزحام الثاني في تصرف الجيران ان اراد الجار أن يعلو حيطانه في هواه مشترك لم يمكن للجار منعه وقال السعدى بالمنع وهو مروى عن محمد ولذا كان الزاجح وله صورتان أيضا منها حائط بين رجلين قد رقما فاراد أحدهما أن يزيد في طوله وأى الآخر فله منعه ومنها نقض الشريك المجدار الذي بينهما فاراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ففي التتمة ليس له منعه الا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم بما كان أكثر من ذراعين كافي البرازية وفي شرح المنظومة وينبغي أن يكون هذا والمعتد وفي الخلاصة وغيرها اراد أن يتخذ داره بستانا ليس لجاره منعه اذا كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر المساء الى جاره وان كانت رخوة فله منعه وعلى هذا

ما قلنا وبه ظهر الفرق بين كون الاولى نافذة أو غير نافذة خلافا لما يفهمه ما قدمناه عن الرملى واعتنم هذه الفائدة (قوله وكذا لو اراد أن يبني آريا) بفتح الهمزة وكسر الراء وتشديد الباء آخر المحروف وهو المعلق عند العامة وهو المراد عند الفقهاء والا ترى في اللغة محسوس الدابة وهو في التقدير فاعول والجمع الاواري مخفف ومشدد نقل عن هبة شرح الهداية للعيني

إذا جعلها طاحونة أو للقسارة أو أراد أن يبنها حماماً أو اصطبلًا اهـ وذكر الرازي في كتاب  
الاستحسان أن الدار إذا كانت مجاورة للدور أو دار صاحبها أن يبنى فيها تنورا للخبز الدائم كما يكون  
في الدكاكين أو رحي للطحين أو مداخل للقصارين لم يجز لأن ذلك يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً لا يمكن  
التحرز عنه وأنه ياتي منه الدخان الكثير الشديد ورحى الطحن ودق القصارين يوهن البناء بخلاف  
الحمام لأنه لا يضر إلا بالنسب وادوة يمكن التحرز عنه بأن يبنى حائطاً بينه وبين جاره وبخلاف التنور  
الصغير المعتاد في البيوت قال الحسام الشهيد وكان أبو عبد الله الصمري نازة يفتي بمنع بناء التنور  
في ملكه للخبز الدائم في وسط البرازين ونازة يفتي بأن له ذلك والقياس أن له ذلك في الكل لكن  
ترك القياس وأخذ بالاستحسان لأجل المصلحة واختلاف أصحابنا فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل  
على حسب الحال قال وكان الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة يفتي بأنه إن كان الضرر بينا يمنع وبه  
يفتي هكذا ذكر في كتاب الحيطان للحسام والظاهر أن برهان الأئمة هو والده فقد نقل عنه ذلك  
البرازي وإن والده كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية بعدم المنع  
ثم قال أصابه ساحة في القسمة وأراد أن يبنى عليها ويرفع له البناء ومنعه الآخر فقال يسد على الريح  
والشمس له الرفع وله أن يتخذ حماماً أو تنوراً فإن كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاء في  
الحديث أن من أذى جاره ورثه الله تعالى داره وقد جرب فوجد كذلك وقال نصير والصغار له المنع  
ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه باباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يستتر  
جهته ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بالوعة تنال حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجز عليه ولا يصح عليه  
إذا أهدم من النروا الإمام ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية وفيها وعن استاذنا أنه يفتي بقول  
الإمام وصحح النسفي في الحمام أن الضرر إن كان فاحشاً يمنع والأقلا والمحصّل أن الذي عليه غالب  
المشايخ من المتأخرين الاستحسان في أجnas هذه المسائل وأفتى طائفة بجواب القياس المروي  
واختار في العمادية المنع إذا كان الضرر بينا وظاهر الرواية خلافه وذكر العلامة ابن الأشعث أن في  
حفظه أن المنقول عن أئمتنا المحمديين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد أنه لا يمنع من  
التصرف في ملكه وإن أضر بجاره قال وهو الذي أميل إليه واعتمده وأفتي به تبعاً للشيخ  
الاسلام رحمه الله تعالى اهـ ورجع في فتح القدير أيضاً جواب الرواية وقال أنه ظاهر المذهب قال  
وحكى عن أبي حنيفة أن رجلاً شكى إليه من بئر حفها جاره في داره فقال احفر في دارك بقرب تلك  
البئر بالوعة ففعل فتجست البئر فكبسها صاحبها ولم يفته بمنع الحافر بل هداه إلى هذه الخيلة ثم قال  
وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا شك أنه عام مخصوص للقطع بعدم امتناع كثير من  
الضرر كالتعازير والتحدود إلى آخر ما ذكره وفي غصب البرازية هدم بيته وألقى تراباً كثيراً لزيق  
جدار جاره ووضع فوقه لبناً كثيراً حتى انهدم جدار جاره أن دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن  
هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن وأما الثالث وهو ما يتعلق بالمشترك وفيه نوعان الأول  
فيما لا أحدهما فعلة والثاني في تعميده إذا خرب أما الأول ففي وقف النوازل دار مشتركة بين قوم  
لبعضهم أن يربطوا الدابة فيها وأن يضعوا الخشبة على وجهه لا يضر بصاحبه وإن يتوضأ بحيث  
لا تضيق عليهم الطريق لم يروهم ولو عطب بها أحداً لا يضمن ولو حفر الأرض يؤمر أن يسويها فإن  
نقص الحفر يضمن النقصان وكذلك كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ غير أن في الطريق لا يضمن  
نقصان الحفر اهـ ولو أن لرجل حائطاً ووجهه في دار رجل فآراد أن يطحن حائطه ولا يسيل إليه

(قوله ولو فتح صاحب  
البناء في علو بناءه باباً أو  
كوة الخ) قال الرملي أقول  
قال الغزالي وقد أفتى شيخ  
الاسلام قارئ الهداية  
لماسئل هل يمنع الجار  
أن يفتح كوة يشرف منها  
على جاره وعياله فأجاب  
بأنه يمنع من ذلك اهـ وفي  
المضمرات قال إذا كانت  
الكوة للنظر وكانت  
الساحة محل الجلوس  
للنساء يمنع وعليه الفتوى  
اهـ أقول لكون الضرر  
بيناً وأقول لا فرق بين  
القديم والحادث حيث  
كانت العلة الضرر البين  
لوجودها فيها تامل اهـ  
كلام الرملي (قوله  
والمحصل أن الذي عليه  
غالب المشايخ من  
المتأخرين الاستحسان)  
قال الرملي وهو المنع إذا  
كان الضرر بيناً



الابدخوله دارالرجل أو انهدم الحائط فوقه نقضه في داره وأراد أن يدخل لبشيل الطين وغيره فنعته صاحب الدار أنه مجرى ماء في داره فأراد حفره واصلاحه ولا يمكن الابدخول دارالرجل وهو ينعته يقال له أمان تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك كذا روى عن محمود بنه أخذ الفقيه أبو الليث كذا في فتح القدير وفي جامع الفصولين من فصل الحيطان لولا حدهم ما عليه خشبة فلا تخروضع مثله أن كان الحائط يحتمل ولا يؤمر شر بكم برفع بعض الخشبة إلى آخره وأما الثاني فلا يجبر على الآتي لأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه سواء كانت داراً أو حائطاً هكذا في أكثر الكتب وفي خزانة الأكل من كتاب الشركة حرام يدين ما انهدم فامتنع أحدهم من المرممة لا يجبر أحدهم على البناء مع شر بكم ولكن لشر بكم أن يبنى ثم يؤجره ويأخذ من غلته نفقته فكذا في تحويل آبار القناة أو أنهار آبارها أوالاحتاجت القناة إلى مرممة من رفع طين وفتح سدود وعيون فإنه يجبر على مساعدة شر بكم اه فلا جبر إلا في هذه المسئلة ونحوها وفي تهذيب القلانسي من كتاب الدعوى وفي البئر المشترك والدولاب ونحوه يجبر الشر بكم على العمارة وفي حائط ساتر لا بناء عليه أن ظهر تفتته يفتى بالجبر لأنه ليس له منفعة تمنعه عنها دون السترو وهو يحصل بالبناء اه هذا إذا لم يكن مال يتيم أو وقف فإن كان مال اليتيم فقال في وصايا الخانية جدار بين دارين صغيرين عليه جولة يخاف عليه السقوط وله كل صغير وصى فطالب أحدهما الوصيين مرممة الجدار فإلى الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يبعث القاضي أميناً ينظر فيه أن علم أن في تركه ضرراً عليهم ما يجبر الآتي أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كإباء أحد المالكين لأن ثم الآتي رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر أياهما فأراد الوصي ادخال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرم مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم وإذا كانت الدار مشتركة بين وقفين احتاجت إلى المرممة فأراد أحدهما الناظرين وأبى الآخر يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى وإذا علم أنه لا جبر على الشر بكم فطالب المرممة الانفاق والتعمير ويرجع أن كان مضطراً بأن كان المشترك لا يمكن قسمته بأن كانت داراً صغيرة لا يمكن قسمتها أو حائطاً غير عريض فإن لم يكن مضطراً كالدار الكبيرة التي يمكن قسمة عرصتها والبناء في نصيبه فلا رجوع وذكر المحلواني ضابطاً فقال كل من أجبر أن يفعل مع شر بكم وإذا فعل أحدهم ما بغير أمر الآخر لم يرجع لأنه متطوع أن كان يمكنه أن يجبره مثل كرى الأنهار وإصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وإن لم يجبر لا يكون متطوعاً كمسئلة انهدم العلو والسفل اه ومن ذلك لو أنفق الشر بكم على الدابة بغير إذن شر بكم لم يرجع لتمكنه من رفعه إلى القاضي لجبره بخلاف الزرع المشترك إذا أنفق عليه بلا إذن فإنه يرجع لأنه لا يجبر شر بكم إلا في الحائط فكان مضطراً وقدمنا كيفية الرجوع وسيأتي أن شاء الله تعالى تمام مسائل الحيطان في الدعوى والقسمة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وفي دعوى الملتقط حائط بين اثنين انهدم فبنى أحدهم ما بغير إذن صاحبه كان متطوعاً إذا لم يكن لصاحبه عليها جذوع ولا له وإن كان له عليها جذوع ممنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار اه (قوله ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت فسئل البينة فقال جحدنها فاشترى ما وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبعده تقبل) لوجود التناقض في الوجه الأول لأنه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق ومرادهم التناقض بين الدعوى والبينة والألمدعى لا تناقض منه لأنه

ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت فسئل البينة فقال جحدنها فاشترى بها وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبعده تقبل

(قوله ويأخذ من غلته الخ) أي وبه يندفع الضرر (قوله وذكر المحلواني ضابطاً الخ) قال شيخنا مشايخنا من أعلامنا على التركاني حاصله أن كان مضطراً فاما أن يجبره الحاكم أولاً فإن كان يجبره الحاكم فانفق بلا إذن شر بكم لا يرجع وإن كان مما لا يجبره الحاكم فانفق بدون أمر الآخر يرجع اه والمفهوم من ضابط الإمام المحلواني رحمه الله تعالى (قوله كمسئلة انهدم العلو والسفل) لأنه لا يتوصل إلى حقه أصلاً ولم يمكنه الانتفاع بنصيبه إلا بالإصلاح فصار مضطراً

(قوله أقوال أربعة) الاول كفاية الا مكانه مطلقا أى من المدعى أو المدعى عليه تهذوجه التوفيق أو اتخذه الثاني لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان الثالث ما ذكره عن المجتهدى الرابع كفاية الامكان ان اتخذه تهذوجه التوفيق لان تعددت وجوهه فانه بعض الفضلاء (قوله وذ كر بكر الخ) قال الرملى وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفتى (قوله وبرجوع المتناقض عن الاول الخ) ظاهر كلامه انه من كلام البرازية ولم أره فيها والذي رأيته فيها أوائل كتاب الدعوى في نوع في التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبتكذيب المحاكم أيضا وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق انه بحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذ كر القاضي ادعى بسبب وشهدا بالمطلق لا يسمع ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد يسمع كما برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاء مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى أدعيه ٣٨ الا أن بذلك السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع اه ما في البرازية قال

الرملى ربما يشكل عليه ما في البرازية وغيرها ادعى على زيد أنه دفع له مالا ليدفعه الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد اه ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره الغزالي وأقول قد كتبت فسر قافي حاشيتي على جامع الفصولين بين فروع البرازي وفرع ذكره فراجعوه ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي امتنع ارتفاع

ما ادعى الشراء سابقا على الهبة وفي الوجه الثاني أمكن التوفيق بينهما اذا الشراء وجد بعد وقت الهبة وفي قوله مجتهدى الهبة إشارة الى أنه لا بد من توفيقه وختم الشارح بعدم اشتراطه للامكان وعدمه ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه فهل يكفي امكان التوفيق لدفعه أو لا بد منه أو فيه تفصيل أقوال أربعة قال في البرازية اختار شيخ الاسلام أن امكان التوفيق يكفي وذ كر بكر وفي شرح الجامع الكبير أيضا أن التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الا كتفاء بامكانه قال بكر ومحمد ذ كر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيجمل السكوت على المذكور وذ كر المجتهدى واختار أن التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبرجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا وتكذيب المحاكم أيضا كمن ادعى أنه كفل عن مديونه بالف فانكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به المحاكم وأخذ المسبق له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون أنه كفل عنه بامر وبرهن على ذلك تقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالمحكم برجع على البائع بالثمن وان كان كل مشرق مقر بالملك لبايعه لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكذبا شرعا باتصال القضاء به اه ثم اعلم أنهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فذهب من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجح وينبغي ترجيح الثاني ومن التناقض ما اذا ادعاه مطلقا ثم بسبب فاذا

التناقض لتعلقه باثنين فلا يصح الدعوى لما ذكره من امتناع محاسبة الاثنين في حق واحد وهذا منتف برهن في الواحد وهو محل ما في هذا الشرح فتدبر (قوله وينبغي ترجيح الثاني) قال في منح الغفار بعد نقضه ولم يذكر وجه ترجيحه ولمس له لانه الذي يتحقق به التناقض اه وقد مدنا عن النهر في باب الاستحقاق انه قال والوجه عندى اشتراطهما عند المحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه ونقل بعض الفضلاء عن العلامة المقدسى ينبغي أن يكفي أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد أن يثبت عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكانهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقي والمحكمى في السابق واللاحق اه قلت وسيأتي في الوكالة ان الوكيل بالخصوصية يصح اقراره لو أقر عند القاضي لا عند غيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان الشيء انما يختص بمجلس القضاء اذا لم يكن موجبا الا بانضمام القضاء اليه كالبينة والنكول

برهن على السبب لم تقبل ولو ادعاه بالشراء ثم مطلقا ثم ادعى الشراء ثالثا مع كذا في البرازية وهذا يدل على أن المتناقض إذا ترك الكلام الأول وأعاد دعوى الثاني تقبل ثم اعلم أن التناقض كما يكون من متكلم واحد يدرك من متكلمين كتكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والأولى في البرازية ولم أر إلا أن الثانية صريحة وهي ظاهرة من الأولى ثم اعلم أن دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض ولهذا صور المسئلة شرح الهداية بأنه ادعى أنه وهبها له وسلمها ثم غصبها منه وذكر العمدى اختلاف في الإقرار بالهبة أي يكون إقرارا بالقبض قبل نعم لأنه كقبول فهم والأصح لا وأشار المؤلف إلى أنه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على الهبة أو الصدقة فإن وفق فقال جدي الشراء ثم وهبها مني أو تصدق قبل والافلا كما في خزنة الأكل وفي منية المفتي ادعاهما أرنا ثم قال جدي واشتريتها وبرهن تقبل اه وقيد بذكر التاريخ لهما لأنه لو لم يذكر له ما تاريخ أو ذكر لاحدهما فقط يقبل لا مكان التوفيق بأن يجعل الشراء متاخرا وأشار المؤلف إلى مسائل من التناقض أحدها لو ادعى الشراء من أبيه في حياته وصحته فانكر ولا ينفذ خلف ذواليد فبرهن المدعي أنه ورثها من أبيه تقبل لا مكان التوفيق ولو ادعى الإرث أولا ثم الشراء لا تقبل لعدمه ومنه برهن على أنه له بالإرث ثم قال لم يكن لي قط أولم يزد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء ومنها ادعى أولا أنها وقف عليه ثم ادعاه لنفسه لا تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لنفسه ولو ادعى الملك أولا ثم الوقف تقبل كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره كذا في البرازية وسياق أن شاء الله تعالى بقيتها في هذا الباب وفي كتاب الدعوى وقدمنا شيئا منها في باب الاستحقاق من البيوع وقد أسقط المؤلف من مسائل الهداية هنا مسئلة قبل هذه للاكتفاء بذكرها في باب الاستحقاق وكررها في الهداية لاختلاف المقصود في كل موضع يعرف ذلك من نظر في الموضوعين (قوله ومن قال لا اشتريت مني هذه الامة فانكر للبائع أن يطأها أن ترك الخصومة) لأن المشتري لما جحد كان فسحما من جهته اذ الفسخ يثبت به كما إذا تجاحد فاذا عزم البائع على ترك الخصومة تم الفسخ بمجرد العزم وإن كان لا يثبت الفسخ فقد اقترن بالفعل وهو ما سلكه المحاربة ونقلها وما يضاهاه ولأنه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فات رضا البائع فيستقل بنفسه وفي إقرار منية المفتي رجل أقر أن هذه الدار لذى اليد أنا بعتا بالف درهم ووصل الكلام وأنه كرزو اليد الشراء فقام المقر البيعة أن الدار له تقبل بيئته ولو سكت بعد الإقرار أن الدار لذى اليد ثم أقام البيعة أن الدار له لم تقبل ولو أقام البيعة على البيع منه في المسئلة تقبل بيئته لأنه كذلك ادعاه اه وبه علم أن الإقرار إذا ذكر له سبب ولم يثبت ذلك السبب فانه يبطل الإقرار إن كان موصولا ولا لا أشار بحمل وطه البائع إلى فسخ البيع فدل على أن للبائع أن يرد ما على بائعه بعيب قديم لا يفسخ البيع وقيدته في النهاية بأن يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المدعي عليه واعتبر بيعا جديا في حق ثالث وقيدته الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقا لكونه فسحا من كل وجه في غير العقار لا بعد حلف فيجب تقييد الكتاب ودل على أن المشتري لو برهن على الشراء منه لم يقبل واختلف في معنى ترك الخصومة والعزم عليها فقبل يكتفي بالقلب وقيل يشهد بلسانه على ما في قلبه ولا يكتفي بالقلب ذكرهما في المحيط وفي الهداية لا بد من الإقراران بالفعل بما سلكها ونقلها واستخدمها فان من له خيار الشرط إذا فسخ بقلبه لا يفسخ وفي الاختيار أنكر البيع ثم ادعاه لا يقبل وفي النكاح يقبل لأن البيع يفسخ بالانكار

ومن قال لا اشتريت مني هذه الامة فانكر للبائع أن يطأها أن ترك الخصومة

وله ما ان المراد بالخصومة الجواب مجازا والجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا أقر في غيره لا يعتبر لكونه أجنبيا فلا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لأن إقراره يتضمن أنه ليس له ولاية الخصومة اه والحاصل أن اختصاصه بمجلس القاضي لكون لفظ الخصومة بتقييده وهنا ليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي

ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زئوف صدق

والنكاح لا الأتري انه لو ادعى تزويجا على ألف فأنكرت ثم أقامت البينة على ألف بن قببات ولا يكون انكارها تكديبا للشهود وفي البيع لا تقبل ويكون تكديبا للشهود اه ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لا يحل لها التزوج به لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده أن يقول فرقت بينكما أو يقول المحصن ان كانت زوجته فمضى طالق بائن وقيد بالبيع لانه لو حصد الزوج النكاح وحلف وعزمت الزوجة على ترك المحصنة لم يكن لها أن تتزوج والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب كذا في فتح القدير وقدمنا في النكاح من خيار البلوغ انه يحتمل في صور بعد التمام وفي الخلاصة امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقامت البينة تقبل بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بمجهودهما ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعى ميراثه لها الميراث كعهده عندهما وعند أي حنيفة لا ميراث له لانه لا عدة عليه ولذا له أن يتزوج باختها وأربع سواها اه واعلم أن انكار النكاح كما لا يكون فسخا لا يقع به الطلاق وان نوى بخلاف لست لي بأمرأة فانه يقع به ان نوى عنده خلافا لهما كما في طلاق البرازية وفي البرازية ادعت الطلاق فانكرت ثم ماتت لتمام مطالبة الميراث اه فجعد الطلاق لا يبرفعه وفيه ادعى عليه البيع فانكر فبرهن على البيع فادعى المدعى عليه فسخه تسمع ولا يكون متناقضا لان جحود ما عدا النكاح فسخ اه (قوله ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زئوف صدق) لان اسم الدراهم يقع على الزئوف كما يقع على الجياد والنهرجة كالزئوف أطلقه فشمع ما اذا بين موصولا أو مفصولا ولكن عبر بتم ليفيد أن البيان مفصول ليعلم حكم الموصول بالاولى وقيد بالزئوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوقه فانه لا يصدق لان اسم الدراهم لا يقع عليها ولذا لو تجوز بالزئوف والنهرجة في الصرف والسلم حاز وفي الستوقه لا ان كان مفصولا وان كان موصولا صدق كما في النهاية والحاصل أنه موصولا صحيح في الكل والتفصيل في المفصول وقيد بأقراره بقبض عشرة لانه لو أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو استوفى لم يصدق للتناقض وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فالقول لباثعه لان المبيع متعين فاذا قبضه فقد أقر بانه استوفى عين حقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضا وقيد بأقتضاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جيا لم يصدق في دعواه الزئوف موصولا ومفصولا وفيها اذا أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو استوفى ثم ادعى انه كان زئوفا فان كان مفصولا لم يصدق والا صدق وهو المراد بما قدمناه والفرق ان في هذه المسائل الثلاث أقر بقبض القدر والجودة لفظ واحد فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقوله له على ألف المائة اما اذا أقر بقبض عشرة جيا فقد أقر بكل منهما بلفظ على حدة فاذا قال الا انها زئوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وهو باطل كقوله له على مائة درهم ودينار الا دينار كان باطلا وان كان موصولا كذا في النهاية والاقرار بقبض رأس المال كالأقرار بقبض حقه كما في البرازية ولم يدكر المؤلف حكم وزنها عند الاطلاق والدعوى وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على النقصان اذا لم يبين موصولا وكذا الدينانير وان كان في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه والزئوف ما زيفه بيت المال والنهرجة ما برده التجار والستوقه بفتح السين ما غلب غشها فليست دراهم الاجاز لان العبرة للغالب وأطلق في الدراهم المقر بها فاعمل ما اذا كانت دينارا

(قوله فلا يطلق عليه مطلقه على الجهد) عبارة البرازية فلا يحمل مطلقه على الجهد (قوله ثم قال هي كاسدة صدق المسلم اليه) كذا في البرازية أقول المسئلة السابقة عند قوله صدق وقوله المسلم اليه ابتداء مسألة أخرى ذكرها البرازي (قوله فلا بد من المحجة) قال في المحواشي السعدية كيف تقبل حجته وهو متناقض في دعواه تام في جوابه اه واستشكاه المؤلف أيضا فيما يأتي في هذه السوادة (قوله وأجاب عنه في العناية الخ) وفي المحواشي اليعقوبية ٤١ قال صاحب السكافية لا تناقض

بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ فيما اذا كان الآخر على العقد معترفا به كما اذا قال أحدهما اشتريت وأنكر الآخر لا يكون انكاره فسحا للعقد اذا لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشتريت مني هذه التجارية وأنكر

ومن قال لا تخلك على ألف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه

فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد فيستبد بنفسه أيضا وفيه كلام وهو ان الظاهر من قوله فيما سبق ولانه لما تعذر الخ كون مجرد استقلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا محل الوطاء بدون اعتبار كون انكار المشتري فسحا من جانبه

من قرض أو ثمن مبيع أو غصبا أو ودیعة كما في فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازية وقيد بدعوى المقر لانه لو أقر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعى وارثه انها زيوف لم تقبل وكذا اذا أقر بالودیعة والمضاربة أو الغصب ثم زعم الوارث انها زيوف لم يصدق الوارث لانه صار دينا في مال الميت كذا في البرازية وفيها من الرهن قضى دينه وبعضه زيوف وستوفى فله شيا بالسقوة والزيوف وقال خذ رهنا بما فيه من زيوف وستوفى صح في حق السقوة لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزيوف لانها من الجنس فلا بد من اه وقيد بالقرار بالقبض لانه لو أقر بالف ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولا انها زيوف لم يقض عليه واختلف المشايخ قيل أيضا على الخلاف وقيل يصدق بالاجماع لان الجودة تجب في بعض الوجوه لا على البعض فلا تجب بالاحتمال ولو قال غصبت ألفا وأدعنى ألفا لأنها زيوف صدق وان فصل وعن الامام أن القرض كالغصب ولو قال في الغصب والودیعة إلا أنها رصاص أو ستوفى صدق اذا وصل ولو قال على كرحنطة من ثمن مبيع أو قرض إلا أنه ردى فالقول له وليس هذا كدعوى الرداء لان الرداء في الحنطة ليست بعيب لان العيب ما يخلو عنه أصل الفطرة والحنطة قد تكون رديئة باصل الحلقة فلا يطلق عليه مطلقه على الجهد ولذا لم يحز شراء البر بدون ذكر الصفة أقر بقرض عشرة أفلس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أما في البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق في البيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوفى من قرض أو ثمن المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس أو أدعنى عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق المسلم اليه كذا في البرازية وذكر في القنية مسألة ما اذا أقر بدين ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في الطبقات من الالقاء عن علاء الدين (قوله ومن قال لا تخلك على ألف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه) لان اقراره هو الاول وقد ارتد براد المقر له والثاني دعوى فلا بد من المحجة أو تصديق الخصم بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنكر له ان يصدقه لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقه ما في العقد فعمل التصديق اما المقر له فينفرد بالقرار فافترقا كذا في الهداية وناقضه في الكافي بانه ذكره ان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ وفيما تقدم يعني في مسألة التباحث قال ولانه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فات رضا البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب اه واقره عليه في فتح القدير بقوله بعده وهو صحيح و يقتضى انه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا بينه ان له ان يفسخ ويستمتع بالتجارية والوجه ما قدمه أولا اه وأجاب عنه في العناية بان لا مناقضة لانه انما حكم أولا بكونه فسحا من جهته لا مطلقا ولان كلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثاني

(٦ - بحر سابع) حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ ايضا ويدل على هذا قول صدر الشريعة في تعريفه حل الوطاء لاسيما اذا اجمد المشتري الخ كما لا يخفى بل غاية ما يمكن في التوفيق أن يقال ان مراده فيما سبق استبداد البائع بالفسخ لضرورة تعذر استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستبد به فراده من قوله ههنا لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ عدم الانفراد عند عدم الضرورة فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتامل اه



(قوله وسياقي رده في البرازية) أي رد قوله أما إن برهن المقر له وهو ما قدمناه عن السعدية (قوله والحاصل إن كل شيء الخ) وجد في بعض النسخ مقدما على قوله ٤٢ وقوله فلا شيء عليه (قوله قيد يكون التصديق بعد الرد الخ) قال الرملي وفي البرازية

الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لا لكل أحد ولاية على نفسه وليس لغيره أن يمنعها ولكن للمقر له أن لا يقبل صيانة لنفسه عن المنة وفي التتارخانية نقلا عن الكافي والمالك ثبت للمقر له بالتصديق وقبوله ولكن يبطل برده اهـ قلت ويستثنى البراء عن بدل الصرف والسلم كما سيذكره المؤلف قريبا (قوله وإن كان بينهما منافاة الخ) عبارة المنية هكذا وإن كان بينهما منافاة بأن قال المدعي عليه ثمن عبدا عنه الا اني لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فان لم يكن العبد في يد المدعي بأن أقر المدعي عليه ببيع عبدا بعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقه المدعي في الجهالة أو كذبه ولا يصديق في قوله لم أقبضه وإن وصل وإن كان في يد المدعي بأن كان المقر عين عبدا فان صدقه المدعي يؤمر باخذه وتسليم العبد الى المقر كما

فيما إذا لم يتر كها وقوله فلا شيء عليه أي بسبب الاقرار اما اذا برهن المقر له او صدقه خصمه فانه يلزم المقر كما في الهداية وسياقي رده في البرازية والحاصل ان كل شيء يكون الحق لهما جميعا اذا رجح المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاره فهو جاز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كذا في القنية وقيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل الاقرار أولا ثم رده لم يرتد وكذا البراء عن الدين وهبته لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد كما في الاسعاف ثم اعلم ان البراء يرتد بالرد فيما اذا قال المدينون أبرأني وأبرأه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا البراء الكفيل لا يرتد بالرد فاستثنى مسئلتان كما أن قولهم ان البراء لا يتوقف على القبول يخرج عنه البراء عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ليبطلا كما قدمناه في باب السلم ثم اعلم أنه اذا ادعى أنه أقر بالمال الذي أبرأه منه ان قال أبرأني وقبلته لم يصح الاقرار لعدم صحة الرد بعد القبول وان لم يقبل وقبلته صح الاقرار لجواز رد البراء فيبطل فيصح الاقرار وتعمامه في جامع الفصولين وأطلق في الرد فشمع ما اذا قال ليس لي عليه شيء أو قال هي لك أو قال هي لفلان كما في فتح القدير والآخر محمول على ما إذا لم يصدقه فلان والاف وهو نحو ويل وأشار باتحاد الاقرار الى أنه لو أقر نائبا بعد الرد فصدقه الثاني ثبت استحسانا لاقباصا كما في فتح القدير وفي القنية لو أنكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له وأقام بينة لا تسمع ولا تحلف للتناقض بين هذه ورد الاقرار وعدم علم القاضي بما يدفع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استاذنا ينبغي القبول وهو الاشبه بالصواب الى آخر ما فهم من الاقرار وقيد برده المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان أقر بقبض المبيع أو الثمن ثم قال لم أقبض وأراد تحليف الاخر أنه أقبضه أو قال هذا لفلان ثم قال هو لي وأراد تحليف فلان أو أقر بدين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في المسائل كلها عنه أي حنيفة لانه متناقض كقوله ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة وسياقي في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اختياره أئمة خوارج لم يكن اختلافوا فيما اذا ادعاه وارث للمقر على قولين ولم يرجح في البرازية منهما شيئا وقال الصمد الشهد الرأى في التحليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع وإن غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف له الخصم ومن لم يغلب على ظنه فيه ذلك لا يحلفه وهذا النمط في المتفرس في الاختصاص اهـ ولا خصوصية للالف والعين كالدين وقيد بالرد لانه لو أقر بمال من جهة وكذبه المقر له فيها وادعى أخرى ان لم يكن بين الجهتين منافاة وجب المال كما اذا قال له ألف بدل قرض فقال بدل غصب وان كان بينهما منافاة كان قال ثمن عبدا لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الالف صدقه في الجهة أو كذبه عند الامام وإن كان في يد المدعي فالقول للمقر في يده وسياقي في الاقرار وتعمامه في اقرار منية الغني وقيد بالرد من غير نحو ويل الى غيره لانه لو حوله كمال أو قرضوا اليه بدين الدار لفلان فقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصدقه فلان فهي للثاني بخلاف المقضى له بالدار اذا قال بعد القضاء ما كان لي فيها حق قط لكنها لفلان وتعمامه في المنية وفي التخصيص قال أودعتني هذه الالف فقال لا بل لي ألف

اذا قال العبد له ولكن هذه الالف عليه من غير ثمن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فالقول للمقر مع عينه بالله مالهذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد اهـ

قرض فقد رد لان العين غير الدين الا أن يتصادق الا ان المصر كالمبتدئ ولو قال أقرضته كها أخذ  
 الالف لان التكاذب في الزوال ولو قال غصبته أخذ الف لان موجب الضمان فاتفق على الدين  
 واختلغا في الجهة فلفت وكذا أقر بالقرض وهو ادعى الثمن لا يلزم زوجته بكذا لابل بعثني لان  
 السبب مقصود لتباين الحين ولذا لم يصح الاقرار بطلقه بخلاف المال اه ولم يذ كر حكم وزنها عند  
 الاطلاق والدعوى وفي كافي المحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أوسنة وكان  
 الاقرار منه بالسكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على النقصان ادالم بين موصولا وكذا  
 الدنيا نروان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وفي البرازية في  
 يده عبد فقال لرجل هو عبدك فردده المقر له ثم قال بل هو عبدي وقال المقر هو عبدي فهو لذى اليد  
 المقر ولو قال ذوا اليد لا خير هو عبدك فقال لابل هو عبدك ثم قال لا خير بل هو عبدي وبرهن  
 لا يقبل للتناقض اه وهذا بخلاف ما في الهداية من أنه لا بد من الجهة فانه يقتضى سماع الدعوى  
 وهو مشكل وقيد بالاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء  
 فانها لا ترتد بالرد أما الثلاثة الاول ففي البرازية قال لا خير أنا عبدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه  
 فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما يبطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث  
 يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده اه وأما الاقرار  
 بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا أن وحاصل  
 مسائل رد الاقرار بالمال أنه لا يخلو ما أن يرد مطلقا أو يرد بالجهة التي عينها المقر وحولها الى أخرى  
 أو يرد لنفسه ويحوله الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب  
 والابطال وان كان الثالث فان صدقه فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلاق أو عتاق أو ولاء  
 أو نكاح أو وقف أو نسب أو ورق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بقره المقر له الا في هذه المسائل  
 (قوله ومن ادعى على آخر ما لاقى ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وهو برهن على  
 القضاء أو البراءة قبل) لا يمكن التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه ولا فرق بين أن يؤكد  
 النفي بكلمة قط أولا وأطلقه فشمع ما اذا قضى بالمال ثم ادعى الابقاء كافي الملتقط والدفع بعد القضاء  
 صحيح الا في مسألة الخمسة كما سياتي وأشار المؤلف الى أنه لو ادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن  
 المدعى عليه وأقام البينة على العفو أو على الصلح عنه على مال تقبل وكذا في دعوى الرق وقيد بكون  
 المدعى عليه لم يصالح لسكوته عنه والاصل العدم أما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء  
 أو البراءة لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الابقاء ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه  
 على الابقاء كافي الخزانة والى أنه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى ما لا بالشركة ثم ادعاه  
 ديناء عليه تسمع وعلى القاب لان مال الشركة ينقلب ديناء بالمحود والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة  
 كذا في البرازية وفي مجموع النوازل ادعى عليه شيئا فأجاب قائلا اني أتى بالدفع فقبل أعلى الابقاء  
 أو البراءة فقال على كلمهما سمع قوله ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأني عن البعض أو قال  
 أبرأني عن الكل لكن لما أنكر البراءة أوفيته اه ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع  
 مطلقا ومن مسائل دعوى الابقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر ما أتى درهم وأنه  
 استوفى مائة وخمسين وبقى عليه خمسون وأثبتها بالبينة ثم برهن المدعى عليه أنه أوفاه الخمسين لا تسمع  
 حتى يقولوا هذه الخمسون التي تدعى لان في مائة وخمسين خمسين اه وفي دعوى الملتقط لو أقام

ومن ادعى على آخر ما لا  
 فقال ما كان لك على شيء  
 قط فبرهن المدعى على  
 ألف وهو برهن على  
 القضاء أو البراءة قبل

البينة أن له على فلان أربعمائة درهم ثم أقر المدعى أن للسكر عليه ثلثمائة سقط عن المنكر  
 ثلثمائة عند أبي القاسم الصفار وعند أبي أحمد بن عيسى بن النضر أنها لا تسقط وعليه الفتوى اه  
 وليتأمل في وجه عدم السقوط وقيد بدعوى الإبقاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فإن  
 كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على  
 الإبقاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وإن ادعى الإبقاء قبل الاقرار لا تقبل كذا في خزنة المفتين  
 (قوله وإن زاد ولا أعرفك لا) أي زاد قوله ولا أعرفك على قوله ما كان لك على شيء قط لم يقبل برهانه  
 والمراد هذه الكلمة وما كان معناها نحو ولا رأيتك أو ولا جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة  
 أو ولا أخذ ولا أعطاه أو ما اجتمعت معك في مكان كما في فتح القدير وإنما لم تقبل لتعذر التوفيق بين  
 كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وذكر عن أصحابنا القدوري أنه يقبل لا مكان  
 التوفيق لأن المحتجب من الرجال والمخدرة قد يؤدي بالشغب على بابه فيأمر بعض وكلائه بارضاء  
 الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه وفرع عليه في النهاية تبع القاضيان بأن المدعى عليه لو كان ممن يتولى  
 الاعمال بنفسه لا يقبل اه والمحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل أحد لعظمته  
 وفي القاموس الشغب ويحرقه وقيل لا تهيب الشروفي اصلاح الايضاح وفيه نظر لان مبنى امكان  
 التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه بخصوصه  
 ونصير القدوري امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك اه ودفعه ظاهر لان الكلام كله في  
 تناقض المدعى عليه لا المدعى وأشار المؤلف رحمه الله الى أنه اذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض  
 فمن ذلك ما في المعراج معزيا الى الشافعي لو قال لم أدفع اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لانه يستحيل أن  
 يقول لم أدفع اليه شيئا وقد دفعت اما لو ادعى اقراره بالدفع اليه أو القضاء ينبغي أن يسمع لان التناقض  
 هو الذي يجمع بين كلامين وههنا لم يجمع ولهذا الوصف المدعى عيانا لم يكن مناقضا ذكره  
 التمرناشي ومن هنا أجبت عن حادثة أذن له في دفع المال لاختيه ثم ادعى عليه أنه ما دفع فقال دفعت  
 ثم قال لم أدفع فحكم عليه بخفاء الاخ واقراءه دفع له فانه يبرأ لان تصديق الاخ المأذون في الدفع اليه  
 كتصديق المدعى وقد علمت ما اذا صدق المدعى وقيل تقبل البينة على الإبراء في هذا الفصل  
 باتفاق الروايات لان الإبراء يتحقق بلا معرفة وفي البرازية ادعى عليه ما كما مطلقا ثم ادعى عليه عند  
 ذلك الحماكم بسبب يقبل ويسمع برهانه بخلاف العكس لأن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني  
 المقيد الاول لكون المطلق أز يد من المقيد وعليه الفتوى نص عليه شمس الأئمة ادعى النتائج أولا ثم  
 الملك المقيد فقياس ما ذكره أنه اذا ادعى النتائج وشهدا بالمقيد لا يقبل ينبغي أن لا يصح اه وفي  
 اقرار البرازية أقر ببيع عبده من فلان ثم جده صحح لان الاقرار بالبيع بلائمن اقرار باطل اه  
 وفي جامع الفصولين كفل بثمن أو مهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع والنكاح لا تقبل لان  
 اقدمه على التزام المال اقرار منه بهمة سبب وجوب المال فلا تسمع منه بعده دعوى الفساد  
 ولو برهن على ابقاء الاصيل أو على ابرائه تقبل لانه تقرير للوجوب السابق كفل عنه بالف لرجل  
 يدعيه فبرهن الكفيل أن الالف المدعاة ثمن خمر لا تقبل ولو قال الكفيل الالف المدعاة قسارا وثمن  
 خمر أو نحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على اقرار المكفول له وهو يجحد لا يقبل قوله وليس له  
 أن يحلف الطالب ولو أقر به الطالب عند القاضي برئ الاصيل والكفيل جميعا اه أقول لا يقال  
 لما برئ باقراره ينبغي أن تقبل بينة اقراره لان البينة تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا

وإن زاد ولا أعرفك لا

(قوله وليتأمل في وجه عدم السقوط) قال في المنع والظاهر أن وجهه أن المدعى عليه لما كان جاحدا فدفعت غير مشغولة بشيء في زعمه فإني تقع المقاصدة والله تعالى أعلم اه ويقله عنه الرمل مع زيادة وهي قوله أو نقول يجعل تصحيحه على الانكار ردائما أقرب به المدعى وهو مما يرتد بالرد اه (قوله وقيل تقبل البينة على الإبراء في هذا الفصل) قاله صاحب الكافي كما ذكره العيني وقوله في هذا الفصل أي فصل المحتجب والمخدرة أبو السعود

(قوله لكون المطلق أزيد من المقيد) لان المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق به الزوائد ٥٠ والمقيد بسبب يقتصر على وقت

وجوب السبب (قوله من العدة) لفظ العدة رمز كتاب وما بعده نقل عنه (قوله وقد أجنبنا عنه في حاشيتنا عليه) قال الرملي وعلمك أن تتأمل في هذا الجواب اه أي فان القضاء بالشراء قضاء بالبيع فامعنى قوله لم يقض القاضي بالبيع وأقول الجواب النافع ان شاء الله ما يستفاد من

ومن ادعى على آخرائه باعه أمته فقال لم أبعها منك قط فبرهن على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل

كتاب نور العين في غير هذا المحل وفي غير هذه المسئلة وهو ان التكفيل لما التحق زعمه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كفلا لم يسع في اعادته زعمه ولم يرد نقض البيينة بل رضى بموجها حتى جعله مبنى لدعواه الرجوع على الاصيل وأما البائع في مسئلتنا فقد سعى في اعادته ما ل زعمه وهو براءة ذمته بعد التحافه بالعدم بثبوت خلافه وأراد نقض

للتناقض لان كفايته اقرار ببعثها اه وفي الاختيار كل قولين متناقضين صدر من المدعى عند الحاكم فان أمكن التوفيق قبل والام يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما أثر في قدح الشهادة أثر في منع استماع الدعوى اه (قوله ومن ادعى على آخرائه باعه أمته فقال لم أبعها منك قط فبرهن على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل) للتناقض لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد وقد أنكره بخلاف ما تقدم من مسئلة الدين لان الباطل قد يقضى ويرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وما في الكتاب هو ظاهر الرواية عن الكل وحكى المحصاف رواية عن أبي يوسف أنها تقبل لامكان التوفيق بان باعها وكيله وأبرأه من العيب ونظيره ما ذكره أبو يوسف أنه لو ادعى الشراء من شخص وهو منكر وقام المدعى بينة على الشراء منه فقام المنكر البيينة أنه قد رد المبيع على تقبل لما ذكرناه من امكان التوفيق هكذا عزا هذا الفرع الشارح اليه وحزم به في الخلاصة على انه نقل المذهب فقال ادعى على آخرائه اشترى منه هذه الدار وانكر الشراء فلما أقام المدعى البيينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردها عليه يعني أقالها يسمع هذا الدفع ولولم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الأبراء تختلف المتأخرون ومن هذا الجنس صارت واقعة بسم قد صورتها ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر وأنكر الزوج النكاح أصلا فلما أقامت المرأة البيينة على النكاح ادعى الزوج أنه خالعه على المهر تسمع لانه يحتمل أنه زوجها منه أبوه وهو وصغير وهو لا يعلم ومن هذا الجنس رحل ادعى على آخرائه اذ بدعته فانكر فلما أقام البيينة على الايداع ادعى المدعى عليه الرد أو الهلاك ان قال أو ليس لك على شيء يسمع وان قال ما أودعتني أصلا لا يسمع اه واستشكل مسئلة الكتاب في جامع الفصولين بانه ينبغي أن تقبل البيينة فيها واقاخلا لا زفر لانه صار مكذبا شرعا بينة المدعى فلحق انكاره بالعدم فصار كما في الكفالة من أن رجلا لو برهن ان له على الغائب ألفا وهذا كفيله بامر يرجع التكفيل على الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان المحكم بإدائه ثمة حكم بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البيينة ثانيا على كفايته لثبوتها أو لا وهما المحكم بالشراء ليس بحكم بالبراءة ولا ابقاء فلا يدمن الدعوى فيعطيه التناقض فافتروا ويمكن أن يرد بان انكاره لما تحق بالعدم لما لا يتحقق التناقض لعدم انكاره البيع والشراء فينبغي أن تصح الدعوى على أصل من العدة أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالة يسمع هذا الدفع ولولم يدع الاقالة ولكن ادعى ابقاء الثمن أو الأبراء تختلف المتأخرون اه وقد أجنبنا عنه في حاشيتنا عليه بما حاصله أن المقر انما يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلتنا لم يقض القاضي بالبيع حتى تناقض الخصم فلم يكن مكذبا شرعا كما لا يخفى وبما قرناه ظهر أن تقييد المؤلف مسئلة الكتاب بدعوى الرد بالعيب بعد الانكار لا يصل البيع للاحتراز عن دعوى الاقالة ويحتاج الى الفرق بينهما كما يحتاج اليه فيما في البرازية ادعى عليه شراء عبده فانكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب تسمع لانه صار مكذبا في انكار البيع فارتفع التناقض بتكذيب الشرع كما ارتفع بتصديق الخصم اه وفي جامع الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته

ما أثبتته البيينة وهو عدم براءة ذمته فهذا فرق واضح حق وكذا يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعقد الذي أثبتته الخصم بالبيينة فقيه تقرر لموجها ومثله يقال في مسئلة البرازية الاخيرة واحفظه فانه ينفك في كثير من أمثال هذه المسائل

ويبطل الصك بان شاء  
الله تعالى

(قوله لا بد أن يكون عند  
القاضي) قدمنا الكلام  
عليه عند قوله ادعى دارا  
في يد رجل فراجع (قوله  
ثم اعلم ان المتناقض اذا  
قال تركت الكلام  
الاول الخ) قدم المسئلة في  
شرح قوله ادعى دارا في  
يد رجل الخ والاولى ما عبر  
به في فصل الاستحقاق  
حيث قال ثم اعلم ان  
المتناقض الذي لا تسمع  
دعواه اذا قال تركت أحد  
الكلامين فانه يقبل منه  
اه لان قوله هنا اذا قال  
تركت الكلام الاول  
الخ لا يوافق كلام البرازية  
ثم ان كلام السرازية لا  
يدل على ان هذا قاعدة  
كلية كما يقتضيه كلام  
المؤلف بل في هذه الصورة  
الجزئية وفي الحقيقة  
رجوعه عن الاطلاق الى  
التقييد من قبيل  
التوفيق يدل عليه قول  
الحاجية حن لوقال أردت  
بهذا الملك المطلق الملك  
بذلك السبب تسمع دعواه  
وتقبل يثبت فليتامل

ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله ينبغي أن يكون هذا ومسئلة العيب  
سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب اقرار بالبيع  
فكذا الخلع يقتضي سابقة النكاح فيتحقق التناقض اه ثم اعلم ان التناقض بين الدعوتين لا بد  
أن يكون عند القاضي يدل عليه ما في الاجناس والصغرى ادعى محدودا بشراء أو ارث ثم ادعاه ملكا  
مطلقا لاسمع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي فهذا والاول سواء  
قال البرازي وهذا على الرواية التي ذكرها وان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي  
فاما من اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند الحاكم ثم  
قال في فصل الدفع وفي المحيط ادعى على آخره عند غير الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند الحاكم  
مطلقا ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان ادعاه من مجهول ثم المطلق عند الحاكم تقبل  
دلت المسئلة انه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس الحكم بل يكفي بكون الثاني في  
مجلس الحكم اه وقدمنا انه المعتمد ثم اعلم ان المتناقض اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على  
الثاني يقبل منه قال في البرازية وفي الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيت قبل  
هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الا ان بهذا السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع  
اه ثم اعلم ان التناقض المانع اما ان يسمع الحاكم الكلامين أو يسمع الثاني فيدفع المدعى عليه  
انه قال أولا كذا بريد دفعه فيمنكر فيبرهن المدعى عليه على قوله الاول فيثبت التناقض وهذا هو  
طريق دفع الدعوى وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الخمسة من الدعوى وفي الظهيرية ادعى عليه  
ان أباك أو صلي بثلاث ماله فانكر المدعى عليه الوصية فبرهن المدعى فقال المدعى عليه ان أبي رجع  
عن هذه الوصية قيل لا يصح هذا الدفع والصحيح انه صحيح وكذا البرهن على جود أبيه بناء على ان  
الجود رجوع اه وفيما ادعت امرأة على ورثة زوجها المهر فانكر وانكاحها فبرهنت فدفعوا بانها  
كانت أبرأت ابانا في حياته ان قالوا أبرأته عن المهر لا يصح التناقض وان قالوا أبرأته عن دعوى المهر  
صح اه وفي البرازية ادعى عليه ألف درهم ثم جارية بشرائط وعجز عن اثباتها فقال كانت  
الألف وديعة عنده لا تقبل ولو ادعى كونها وديعة فبحر فادعى كونها قرضا تقبل اه (قوله ويبطل  
الصك بان شاء الله تعالى) أي يبطل مكتوب الشراء أو الاقرار ونحوهما اذا كتب في آخره ان شاء  
الله تعالى فيبطل البيع ونحوه لكون الاستثناء مبطلا وفي الصحاح الصك كتاب فارسي معرب  
والجمع أصل وصكك وصكوك اه أطلقه فشم على شيء واحد وأشياء وفي الثاني  
الاختلاف قال الامام اذا كتب بيع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى  
بطل الكل قياسا لان الكل كشيء واحد يحكم العطف وبطل الاخير عندهما فقط استحسانا لانصراف  
الاستثناء الى ما يليه لان الصك للاستثناء وكذا الاصل في الكلام الاستثناء وأشار الى ان  
الكتابة كالنطق فلا بد فيها من اتصال المشيئة فلوترك فرجة وان الاستثناء ينصرف الى ما يليه اتفاقا  
كالسكوت والحاصل انهم اتفقوا على ان المشيئة اذا ذكرت بعد سجل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر  
وامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فيبطل الكل فحسب  
أبو حنيفة على حكمه وهما أخرجا صورة كتب الصك من عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك  
من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قوله ما استحسانا  
راجعا على قوله كذا في فتح القدير فظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة وفي



وكالة البراز بيقوع الثاني قال امرأة يزيد طالق وعنده حرو عليه المشى الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال اه وأما الاستثناء بالا واحدى أخواتها فينصرف الى الاخير عندنا كما علم في آية رد شهادة المحدود في القذف وعليه فرع في خزانة المفتين من الاقرار والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها فانه للكل وأما الاستثناء بالا فالى الاخير فلو أقر لاثنين بمالين واستثنى شيئا كان من الاخير ولو أقر بمالين كإثابة درهم وخمسين دينار الا درهما انصرف الى الاول استحسانا وأما الاستثناء بان شاء الله تعالى بعد جملتين ايقاعيتين فالهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين أو طلاق معلق وعق معلق والمهما عند محمد وعند أبي يوسف الى الاخير واتفقوا على انصرفه الى الاخير في غير العطف وفي المعطوف بعد السكوت كما في ايضاح الكرماني وفيه من الايمان اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لم يصح كالاستثناء وان كان فيه تشديد على نفسه صح فلو قال ان دخلت الدار وانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في اليمين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا في العتق اه وفي الهداية ذكر حق كتب في أسفله ومن قام بهذا الذكرا الحق فهو وكيلي بما فيه ان شاء الله يبطل الذكركله عنده وعندهما بطل التوكيل والمراد بذكر الحق الصك كما في القاموس والمراد بمن قام به ان من أخرجه كان له ولاية المطالبة بما فيه من الحق وأورد عليه لزوم صحة توكيل المجهول وأجيب بان الغرض من كتابته اثبات رضا المدعى عليه بتوكيل من يوكله المدعى فلا يمنع المديون عن سماع خصومته عند أبي خنيفة ودفع بانه لا يقيده على قوله لان الرضا بتوكيل مجهول باطل فلا يفيد على قوله أيضا والظاهر عندى ان محمد انما ذكره ليفيد انه ينصرف الاستثناء الى السكوت عنده وان كان فاسدا فكيف اذا كان صحيحا بدليل مسألة ضمان الخلاص مع فساد عنده وقيل بل فائدته التحرز عن قول ابن أبي ليلى فانه لا يصح التوكيل بالخصوصية بلارضا الخصم الا اوجده الرضا بتوكيل وكيل مجهول فحينئذ يجوز لكن المذكور في كتب المذاهب الاربعة ان عند ابن أبي ليلى يجوز التوكيل بالخصوصية بغير رضا الخصم مطلقا اه كذا في فتح القدير وفي وكالة البراز بيقوع قال رجلي أبى بكبا ع هذا فهو حاضر فابى ما باع جاز قال وكلت هذا وهذا ببيعته فهو باطل اه (قوله وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقال الورثة أسلمت قبل موته فالتقول لهم) وقال زفر القول لها لان الاسلام حادث فيضاف الى أقرب الاوقات ولنا ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال كما في جريان ماء الطاحونة وهذا ظاهر نعتبه للدفع وما ذكره هو يعتبره للاستحقاق وأشار بكون الزوج ذميا الى انه لو مات مسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالتقول قولهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم الدافعون ويظهر لهم ظهر الحدوث أيضا كما في الهداية والتعبير بالاستصحاب أحسن من التعبير بالظاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهرا كاخبار الاحاد كثيرا ما توجب استحقاقا كذا في فتح القدير وفي التحرير بالاستصحاب المحكم ببقاء أمر محقق لم يظن عدمه وكتبنا تفاريعه في الاشياء والنظائر في قاعدة البقن لا يزول بالشك وسيأتى في آخر باب التحالف مسائل من الظاهر وفي خزانة الاكل مات ذمي وله ابنان أحدهما مسلم فبرهن على ان أباه مات مسلما والا سحر على انه مات كافرا أقضى بالميراث للمسلم منهما وان كان شهوده من الذمة وشهود الكافر من المسلمين وكذا لو قال أحدهما كنت مسلما

وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقال الورثة أسلمت قبل موته فالتقول لهم (قوله والحاصل ان الشرط اذا تعقب جلا الخ) قال في المحاشي السعدية لا يقال كيف حالف أبو خنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخرى على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله ان شاء الله شرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله ويظهر لهم) لعله ويشهد لهم الخ (قوله كاخبار الاحاد كثيرا) كذا في كاشف الاستحسان ونحوها

وان قال المودع هذا ابن  
مودعي لا وارث له غيره  
دفع المال اليه

(قوله ان كان شهود الذي  
مسلمين) الظاهر ان  
المسئلة مصورة بما اذا  
كان أحد الخارجين  
ذميا فيظهر معنى هذا والا  
فهو غير ظاهر تأمل (قوله  
فعلى هذا لا يحتاج الى  
تصديق الاخ الخ) أقول  
الذي يظهر ان تصديق  
الاخ شرط لارثه مشاركا  
للرأة لانه لو أكتذبا  
يكون معترفان ولده  
وارثه فيجب الاخ به  
فلا يرث وكان المؤلف  
فهم انه شرط لارث المرأة  
أيضا وليس كذلك فيما  
يظهر فلا منافاة تأمل  
(قوله وتماه مع بيان  
مدة الثاني في فتح  
القدير) حيث قال غير انه  
احتمل مشاركة غيره وهو  
موهوم واذا تأنى ان  
حضر وارث آخر دفع  
المال اليه لانه خلف عن  
الميت وان لم يحضر أعطى

وكان أبي مسلما فصدقه أخوه وقال وأنا كنت مسلما في حياته فكذبه أخوه وقال أسلمت بعد موته  
فالميراث للذي اجتمع على اسلامه قبل موت أبيه وكذا لو اختلفا في الرق والعتيق فالميراث لمن اجتمعا  
على عتقه في حياة أبيه اه وفيها ادعى خارجا ان يذمى وادعى الميراث وبرهنا قضى به بينهما  
وان كان شهود الذي مسلمين والا قضى به للمسلم وان كان شهوده كفارا اه وقيد المؤلف بما ذكر  
من المسئلة لان امرأة الميت المسلمة لو قالت مات زوجي وهو مسلم وهذه داره ميراثي وقال ولده وهم كفار  
مات كافر او صدق أخو الميت المرأة وهو مسلم قال في الخزانة قضيت للمرأة وللاخ دون الولد وفيها  
لومات رجل وأبواه ذميان فقال لومات ابنا كافرا وقال ولده المسلمون مات مسلما غير انه للولد دون  
الابوين اه وحاصله أنهم اذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام أو الكفر فالقول لمن يدعى أنه  
مات على الاسلام فعلى هذا لا يحتاج الى تصديق الاخ في المسئلة السابقة وتكفي دعوى المرأة أنه مات  
مسلم كالأخفى والافا الفرق (قوله وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المال  
اليه) أى وجوب الاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت قيد باقراره بالبنوة لانه لو قال  
هذا أخوه شقيقته ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ  
بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وتماه مع بيان مدة الثاني في فتح القدير  
وقيد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه شيء لا قبل التلوم  
ولا بعده حتى يقيم المدعى بينة تقول لا نعلم له وارثا غيره وأشار بالوديعة الى أن المدينون اذا قال هذا  
ابن دائي فانه يؤمر بالدفع اليه بالاولى وقيد بالوارث احترازا عما اذا أقر أنه وصيه أو وكيله  
أو المشتري منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال حق المودع في العين باز التها عن يده لان يد المودع  
كيد المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف ما اذا أقر أنه وكيل الطالب بقض  
دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقرار بخالص حقه اذ الدينون تقضى بامثالها فلودفع الى الوكيل  
في الوديعة قبل لا يسترد مال كونه ساعيا في نقض ما أوجبه وكان ينبغي أن يستردها لطلان اقراره  
في حق المالك والتحفظ واجب عليه فكان بالدفع متعديا ولذا ضمن اذا أنكر المالك التوكيل ولولم  
يسلمها الى الوكيل حتى ضاعت فقبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن عملا بما في زعمه وقيد بالوديعة  
للاحتراز من الملتقط اذا أقرب به الرجل ففقيه اختلاف كما ذكره الشارح والعارية والعين المغصوبة  
كالوديعة ومراده من الابن من يرث بكل حال فالبنات والاب والام كالابن وكل من يرث في حال دون  
حال فهو وكالاخ وفي فتح القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى  
انه ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها ميتة أو خالته أو بنت أخيه وقال  
لا وارث له غيري وادعى آخر انه زوج أو زوجة لميت أو ان الميت أوصى به بجميع ماله أو ثلثه  
وصدقهما ذواليد وقال لا أدري لميت وارث غيرهما أو لا لم يكن لمدعى الوصية شيء بهذا الاقرار  
ويدفع القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقة أو العمة أو الخالة أو بنت الاخ اذا انفرد  
أما عند الاجتماع فلا يراهم مدعى البنوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا زاحمه  
مدعى الزوجة أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا باقرار ذي اليد مدعى الاخوة أو البنوة أولى بعد  
ما يستلزم الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن بينة على الزوجة والوصية فان أقام  
أحدهما اه وأشار المؤلف الى أن ذاليد لو أقر أن الميت أقربان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه  
أو أوصى له بالكل أو ثلثه أو ان هذه زوجته والمال للابن والمولى كالأول عايناه أقر بخلاف النكاح

وولاء الموالاة والوصية لان ذا اليد اقر بسبب ينتقض كذا في فتح القدير ومن دعوى المجمع وان كانت في يدز يد فجاء احد الزوجين فصدقه زيد يثمر باعطاء اقل النصيبين لا أكثرهما اه قيد بتصديقه لانه لو برهن وقال لا نعلم له وارثا آخر فله أكثر النصيبين اتفاقا كذا في شرحه لابن الملك (قوله وان قال لا آخر هذا ابنه أيضا وكذبه الاول قضى للاول) أي قال المودع هذا ابنه بعد اقراره للاول بانه ابنه وكذبه المقر له قضى بالنسبة للمقر له الاول لان الثاني اقرار على الغير لصفة الاقرار للاول لعدم من يكذبه ولم يذكر المصنف ضمن المودع الثاني لاختلاف الشارحين فيه ففي غاية البيان أنه لا يغرم المودع لابن الثاني شيئا باقراره لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف وهذا لانه لا يلزم من مجرد ثبوت البنوة ثبوت الارث فلا يكون الاقرار بالبنوة اقرارا بالمال اه وفي البناءة فان قيل ينبغي أن يضمن المودع هنا للمقر له الثاني كما قلنا في مودع القاضى المعزول اذا بدأ بالاقرار بما في يده لانه ان كان المقر بان القاضى المعزول سلمه فانه يضمن للقاضى على ما مر من قبل قلنا هذا أيضا يضمن نصيبه اذا دفع الى المقر له الاول بغير قضاء القاضى اه وهذا هو الصواب كما في فتح القدير وقيد باقراره بالولد لانه لو اقر المودع به الرجل ثم قال لا بل وديعة فلان أو قال غصبت هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضى به للاول ويضمن للثاني قيمته وكذا في الاقرار بالدين فلو قال هذا الغلان الانصفة فلفلان فكما قال ولو قال هذان لغلان الاه هذان فلفلان كان مصدقا فلو قال هذا لغلان وهذا الغلان المقر له الاول فانه لم يصدق وهما للاول ولو قال هذا الغلان وهذا الغلان المقر له الانصفة الاول فانه لغلان كان حائرا ولو قال هذه الحنطة والشعير لغلان الاكر من هذه الحنطة اذا كانت الحنطة أكثر من البكر كذا في الاصل لمولانا محمد من الدعوى (قوله ميراث قسم بين الغرما لا يكفل منهم ولا من وارث) وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظلم وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يأخذ الكفيل منهم أطلقه فشمى ما اذا ثبت الدين والارث بالبيعة أو بالاقرار والخلاف في الاول ولا خلاف في أخذه في الثاني وهي واردة على اطلاقه وشمى ما اذا قال الشهود لا نعلم له وارثا غيره وهنا لا يؤخذ الكفيل اتفاقا وجه قولهما أن في التكفيل نظرا للغائب على تقدير وجوده ولان وجود آخر موهوم فلا يؤخر الثابت قطعه وأشار الى عدم التكفيل في دعوى الشراء على ذى اليد وفي بيع العبد المأذون للدين وقيد بالميراث لانه لا يأخذ كفيلا اذا دفع النفقة لامرأة الغائب أو للاقطة أو لابي صاحبها وأطلق في الوارث فشمى ما اذا كان ممن يجب أو لا وقيد بعدم التكفيل لان القاضى يتلوم ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث له غيره ولا غريم له آخر اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه من زيادة علم بانتفاء الشريك المستحق معه بقدر الامكان وقدر مدته مفوض الى رأى القاضى وقدره الطحاوى بحول والمراد بالتأني تأخير القضاء الى المدة المذكورة كما في غاية البيان لا تأخير الدفع بعد القضاء وحاصل ما ذكره الصدر الشهيد أن المدعى لو برهن على انه مات وتر كها ميراثا لو رثته ولم يذكر واعدد الوارثه ولا قالوا لا نعلم له وارثا غيره فانه لا يقضى له وان بينوا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا غيره وكان ذلك الوارث مما لا يجب بحال فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بحال ثاني ثم يقضى وان شهد وأنه ابنه ووارثه وأنه مات وتر كها ميراثا له ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره تلوم القاضى زمانا ثم قضى ولا يأخذ منه كفيلا عنده خلافا لما ويدفع لاحد الزوجين أو فر النصيبين عند محمد وعند أبي يوسف أقلهما وقوله وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظلم كلام أبي حنيفة وعنى به ابن أبي ليلى فانه كان يفعله بالكوفة

وان قال لا آخر هذا ابنه  
أيضا وكذبه الاول قضى  
للاول ميراث قسم بين  
الغرما لا يكفل منهم ولا  
من وارث

كل مدع ما أقربه لسكن  
بكفيل ثقة وان لم يجد  
كفيل أعطاه المال  
وضمنه ان كان ثقة حتى  
لا يهلك أمانة وان كان  
غير ثقة تلوم القاضى  
حتى يظهر أن لا وارث  
للميت أو أكبر رأيه ذلك  
ثم يعطيه المال ويضمنه  
ولم يقدر مدة التلوم بشئ  
بل موكول الى رأى  
القاضى وهذا أشبه بابي  
حنيفة وعندهما مقدر  
بحول هكذا حكى الخلاف  
في الخلاصة عن الاقضية  
قال وعن أبي يوسف مقدر  
بشهر

والمراد بالظلم الميل عن سواء السبيل وفيه دليل على أن المجتهد يخطئ ويصيب وعلى أن أبا حنيفة يرى من الاعتزال لا كما ظنه البعض بسبب ما نقله يوسف بن خالد السجني عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد وتاويله أن كل مجتهد مصيب بالاجتهاد وإن أخطأ ما عند الله والدليل على صحة هذا التأويل أنه لو حل على ظاهره لكان متناقضا لقوله الحق عند الله واحد يفيد أن ليس كل مجتهد أصاب الحق والالكان الحق متعدد فلزم أن معنى قوله كل مجتهد مصيب أي مصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كما في فتح القدير وفي البرازية من الدعوى بعد نقل عبارة الكتاب عن الامام الأعظم قالوا هذا كشف عن مذهبه بأن المجتهد يخطئ أيضا قيل إذا قولهما يجوز التكفيل كشف عن الاعتزال وأنت خير بان هذا البراد باطل فانهما جوازا بالاجتهاد أخذ التكفيل قياسا على رد الابق واللقطة فإني يلزم منه كون كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف الامام بالظلم بناء على ملازمة عادية كانت في تلك العصر من عدم تقلد القضاء الامن المجتهد فكان التكفيل الصادر من القاضي تكفيل من القاضي المجتهد ويكون المراد من بعض القضاة القاضي المعهود وزيف أيضا بان المجتهد اذا أخطأ فله أجر بلا خلاف وغايته أنه بالتكفيل أخطأ فلا يكون ظلما فلا يصح الاستدلال وأجيب عنه بان الامام قال وهو ظلم وميل فالوصف بالميل دل على أن المراد بالظلم وضع الشيء في غير موضعه والاطلاق ولو بالمجاز دل أنه يخطئ اذ لو لا ما صح ذلك لفصل الكشف بالوصف الواقع من الامام بالتصاف في الواقع اه وحاصله أن وصفه بان فعله ظلم لا يقتضي أنه في الواقع ظالم بمعنى مرتكب للجرم وان صح ان يقال انه ظالم أي واضع لآخذ التكفيل في غير موضعه والمقصود تأويل العبارة بحيث لا تقيد ان القاضي يأخذ التكفيل آثم لان ثبوت الاجراء في ذلك ينافي الاثم وفي الاصل قال أبو حنيفة رأيت لولم يجد كفيلأ كنت أمنعه حقه بشئ أخاف ولم يستين بعد ولم يجب عليه بعد اه والاولى في الجواب عن قول الامام في حق ابن أبي ليلى مع كونه مجتهدا ما قاله في التلويح وعبارة والخطي في الاجتهاد لا يعاقب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما جورا اذ ليس عليه الا بذل الوسع وقد فعل فلم ينل الحق لحفاء دليله الا ان يكون الدليل الموصل الى الصواب بينا فخطا المجتهد لتقصير منه وترك مبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان طريق الصواب بين في زعم الطاعن اه وفي مناقب الكردي ما زال أبو حنيفة يخطئ ابن أبي ليلى وهو قاضي الكوفة حتى عزله الخليفة واعلم اننا كتبنا في باب النفقة ما يفيد ان المراد بالتكفيل التكفيل بالمال لقوله في الذخيرة فاذا حضر الزوج وأثبت انه كان دفعها لها فان شاء رجع عليها وان شاء رجع على التكفيل الى آخره ولم أر حكم الكفالة على قولهما في مسألة الكتاب هل هي بالمال أو بالنفس (قوله ولو ادعى دارا رثا لنفسه ولا خ له غائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعى فقط) أي أخذ نصيب نفسه وترك نصيب أخيه الغائب في يد ذي اليد وهذا عند الامام مطلقا وفصل الشحان بين جود ذي اليد فيؤخذ منه ويجعل في يدا من والترك في يده لحياته بجوده فلا نظر في تركه في يده وله أن الحاضر ليس بخضم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بلا خصم كما اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه لغيره لا ينتزع منه بلا خصم وقد ارتفع جوده بقضاء القاضي بالكل قيد بعدم أخذ نصيب الغائب لان القاضي يقضي بالكل ارضا بخضومة الحاضر لا انتصاب أحد الورثة خصما لليت فلذا انقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولا تعاد البيضة اذا حضر الغائب

ولو ادعى دارا رثا لنفسه ولا خ غائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعى فقط (قوله هل هي بالمال أو بالنفس) في حاشية أي السعد قال شيخنا في الدرر أي لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس عند الامام وقال يؤخذ بهذا اظهر في انه على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة (قوله وهذا عند الامام مطلقا الخ) مثله في الهداية وغيرها وفيه ان هذا الاطلاق لا يظهر بعد تقييد المسئلة بقوله وبرهن عليه فكان ينبغي عدم التقييد به تأمل

(قوله كما صرح به في الجامع الكبير) حيث قال انما يكون قضاء على جميع الورثة اذا كان المدعى في يد الوارث المحاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوى العين لا تتوجه الا على ذي اليد فلا يكون ٥١ خصما عنهم الا في قدر ما في يده بخلاف

ما اذا كان المدعى على الميت ديناً حيث ينتصب فيه بعض الورثة خصماً عن الكل مطلقاً كذا في الزيلعي وقوله مطلقاً أي سواء كان في يد الوارث عين تركه أم لا ووجه الفرق بين الدين والعين ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف

ومن قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ولو أوصى بثلاث ماله فهو على كل شيء

مدعى العين أبو السعود (قوله بخلاف الاجنبي) أي غير الوارث تكون العين في يده فدعى عليه فلا يتعدى القضاء عليه الى غيره بان تكون شركة

بينه وبين غيره فلا يكون الشريك للغائب مقضياً عليه أبو السعود

عن شيخه (قوله فلو قضى عليه) أي على ذي اليد

(قوله وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بختم)

قال الرمي يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه

وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى عليه أيضا

تسمع دعواه والدعوى

ولا القضاء ولم يذكر الشارح فيه اختلافاً وذكره في جامع الفصولين وصحح انه لا يحتاج وكذا ينتصب أحدهم فيمالياً عليه مطلقاً ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضاً وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره وهو في قوله أخذ نصف المدعى فقط اشارتان الاولى انه لا يؤخذ من ذي اليد كفضل لان القاضي نصب لقطع المحصومات لا لانسانها الثانية ان المحاضر يأخذ النصف مشاعاً غير مقسوم كما صرح به العمادى في الفصول وقيد بالعقار لان المنقول يوضع عند عدل الى حضور صاحبه وقيل هو كالعقار لا يؤخذ منه ولا شك انه على قولهما يؤخذ منه ويوضع على يد عدل وأجمعوا على انه لا يؤخذ لمقرراً كذا في جامع الفصولين في تنبيهات في الاول انما ينتصب المحاضر الذي في يده العين خصماً عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين المحاضر والغائب وان قسمت وأودع الغائب نصيبه عند المحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينتصب المحاضر خصماً عنه ذكر العناية عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين ولو أودع نصيبه من عين عند وارث آخر وادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصماً اذ ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقي لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اهـ الثاني انما لا تسمع دعوى الغائب احضر بشرط ان يصدق ان العين مبررات بينه وبين المحاضر اما لو أنكر الارث وادعى انه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على المحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينته كما في الفصولين والحاصل انه انما ينتصب خصماً عن الباقي بشلأنة شرط كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب على انها ارث عن الميت المعين الثالث انما يكفي ثبوت بعض الورثة ان لو ادعى الجميع وقضى به اما لو ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين الرابع ادعى بيتاً فقال ذوالبيدانه ماسكي ورثته من أبي فلو قضى عليه يظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعيه بجهة الارث اذ صار مورثهم مقضياً عليه فلو ادعاه أحدهم ملكاً مطلقاً قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذوالبيدانه ملكاً مطلقاً لا ارثاً لا تصير الورثة مقضياً عليهم فلهم أخذه بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذ قضى عليه اهـ الخامس اذا كانت الورثة كباراً غيباً وصغيراً نصب القاضي وكيلاً عن الصغير لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة السادس اذا اثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد المحاضر ثم يرجع المحاضر على الغائب بحصته وهما في خزنة المفتين السابع يحلف الوارث على الدين اذا أنكره وان لم يكن للميت تركه وهما في البرازية الثامن يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركه وهما في البرازية التاسع لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى للدين على الميت نصب القاضي وكيلاً للدعوى كما في أدب القضاء للخفاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بختم (قوله ومن قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ولو أوصى بثلاث ماله فهو على كل شيء) والقياس اسنواؤه ما فيه تصدق

عليه ويملك في ذلك ما يملكه السلطان لانه فوض اليه ما يملكه وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصماً عن يدعي الملك في الارض وكذلك المقاطع المسمى بانهم تيمار ياتامل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه المسئلة فاجاب



بما ذكره الشيخ زين هـنا (قوله ولكنا ٥٢ فرقنا بينهما) أي بين الصدقة وبين الوصية وقوله بخلافها أي الوصية (قوله وقيد

بالتخصيص لانه لو قال الخ) ظاهره انه بدون التخصيص لا يشمل الحادث بعد الموت وهذا بخلاف الوصية لما في وصايا الخانية ولو قال أوصيت بثلاث مالى لفلان وليس له مال ثم استفاد مالا ومات كان للموصي له ثلث ماترك ثم قال بعده ولو قال عبيدى لفلان أو برادى لفلان ولم يصف الى شيء ولم يذهبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت اهـ لكن قد يقال الوصية في معنى المعلق وفي حاشية أبى السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكن ذكر الأبيارى مانصه لوعلقه بشرط دخل المال الموجود عند اليمين والحادث بعده الى وجود الشرط اهـ (قوله ثم يفعل ذلك) أي المخلوف عليه وقوله فلا يلزمه شيء يعلم منه كأنقل عن المقدسى ان المعتبر الملك حين المنح لا حين الخلف اهـ ويؤخذ منه أيضا ان مانصه خيار الرؤية لا يملكه المشتري حتى يراه ويرضى به (قوله وقد

بالكل وبه قال زفر ولكافر قنا بينهما استحسانا باعتبار ان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى بخلافها لانها أخت الميراث تجري في كل مال الزكاة أطلقه في مال الزكاة فتشمل جميع الانحسان كالسواثم والنقدين وعروض التجارة بلغت نصاباً ولا سواء كان عليه دين مستغرق لها أو لالان المعتبر جنس ما تجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها فان قضى دينه لم مان يتصدق بعده بقدره وشمل الارض العشرية عند الثاني لكونها مصرفها مصرف الزكاة ومنعه محمد بن ابيها من معنى المؤنة ولذا وجب العشر في أرض الصبي والمكاتب والاقواق وضم ابا حنيفة اليه في النهاية معزيا الى التمر ثائى ولا تدخل الحراجية لشمسها للمؤنة وخرج رقيق الخدمة ودور السكنى وأثاث المنازل وما كان من الحوائج الاصلية وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين قوله ما أملك هو الصحيح لانهما يستعملان استعمالاً واحداً فكان فيهما القياس والاستحسان خلافاً للبعض واختاره في الجمع وما صح عنه تبعاً للشارح هو مختار صاحب الهداية وذكر القاضي الاسيماي ان الفرق بين المال والملك انما هو قول أبى يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى في مختصره وقيد بالتخصيص لانه لو كان معلقاً بالشرط نحو قوله مالى صدقة في المساكين ان فعلت كذا دخل المال القائم عند اليمين والحادث بعده وقيد بقوله فهو صدقة لانه لو قال الله على ان اهدى جميع مالى ان فعلت كذا أو جميع ملكي فانه يدخل فيه جميع ما يملكه وقت الخلف بالاجماع فيجب ان يهدى ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد شيئاً آخر تصدق بئله كذا ذكر الاسيماي وفي حيل الوالوجية من آخرها رجل قال ان فعلت كذا اجمع ما أملك صدقة في المساكين فاذا اراد ان يفعل ولا يحنث يبيع جميع ما يملكه من رجل بثوب في منديل يقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم ينظر الى الثوب ويرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء اهـ وأشار بقوله فهو على مال الزكاة دون أن يقول يتصدق بمال الزكاة الى انه اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يملك من ذلك قدر قوته فاذا اصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بئله ما أمسك لان حاجته مقدمة ولم يبين في المبسوط قدر ما يملك لان ذلك يختلف باختلاف العيال وباعتبار ما يتجدد له من التحصيل فيملك أهل كل صنعة قدر ما يكفيه الى ان يتجدد له شيء وقيد بالمال والملك من غير تعيين شيء للاخترازا فقال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو لا يملك الا مائة لا يلزمه الا بقدر ما يملك رواه ابن سماعة عن محمد وكذا عن نصر وبه أخذ الفقهاء وان لم يكن له شيء لا يجب عليه شيء كذا في مآل الفتاوى من الايمان والضمير في قوله فهو عائد الى المال وكذا الوأوصى بماله ولا وارث له أو كان له وأجازها وان الموصى له يستحق جميع ماله ثم اعلم انه وقع في الهداية هنا ان الوصية خلافة كالورثة وهو مشكل وان المصريح به ان ملك الموصى له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ان الموصى له ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصى ولو أوصى له بعبد اشتراه فوجده الموصى له عيباً فانه لا يرده بخلاف الوارث ويصير الوارث مغروراً واستحققت المجارية بعد الولادة كالمورث بخلاف الموصى له اهـ ولم أر أحداً من الشارحين بينه وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى انه قائم مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التخصيص

(قوله وهل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون) أقول في وصايا المنظومة الوهبانية إشارة إلى أن في المسئلة خلافا  
ورجح الدخول حيث قال وفي ثلث ما لي يدخل الدين أجدد قال شارحها العلامة ابن الشحنة المسئلة في القنية رمز لبرهان صاحب  
الحيطة وقال لأوصي بثلث ماله لا يدخل الدين ثم رمز للأصل وقال يدخل قال المصنف وفي حفظي من فتاوى قاضخان رواية دخول  
الدين في الوصية بثلث المال والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط ٥٣ ف يجعل كأنها لم تكن اه وفي وصايا

السكر من أوصي له بالف  
وله عين ودين فإن خرج  
الالف من ثلث العين  
دفع اليه والاف ثلث العين  
وكما خرج شيء من الدين  
له ثلثه حتى يستوفي  
الالف وهذه غير مسئلتنا  
وما نقله عن حفظ ابن  
وهبان يخالفه ما ذكره  
المؤلف هنا عن الحامية  
ورأيت في وصايا الظهيرية  
إذا كان مائة درهم عين  
ومن أوصي اليه ولم يعلم  
بالوصية فهو وصي  
بخلاف الوكيل

ومائة درهم على أجنبي  
دين فأوصي لرجل بثلث  
ماله فانه يأخذ ثلث  
العين دون الدين ألا ترى  
ان حلف أن لا مال له وله  
ديون على الناس لم يحتسب  
ثم ما خرج من الدين أخذ  
منه ثلثه حتى يخرج الدين  
كله لانه لما تعين الخارج  
مالا التحق بما كان عينا  
في الابتداء ولا يقال لمالم  
يثبت حقه في الدين قبل  
أن يتعين كيف يثبت

بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف  
الوارث وقدمنا تعريف المال أول كتاب البيوع ولا فرق في مسئلة الكتاب بين ان يقول ثلث  
ما لي للفقراء أوله لان وكذا لو قال ثلثي لفلان أو سدسي فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه  
لو قال ثلث ما لي وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان ماله دراهم أو دينار فقوله باطل وان  
ضيا عاصار ووقفا على الفقراء ولو قال ثلث ما لي لله تعالى والوصية باطلة عندهما وعند محمد ينصرف  
إلى وجوه البر ولو قال ثلث ما لي في سبيل الله فهو للغزو وأن أعطوه حاحا مقطعا جاز وفي النوازل  
لو صرف إلى سراج المذهب يجوز اه وسيأتي تمامه في الوصايا ان شاء الله تعالى وهل يدخل  
تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون قالوا ان الدين ليس بمال حتى لو حلف ان لا مال له وله  
دين على الناس لم يحتسب ولا شك ان الدين يجب الزكاة فيه بشرط القبض فينبغي ان يدخل تحت  
النذر بالمال ولكن في الحامية ولا تدخل الديون وفي كلام الشارح في الوصايا ما يفيد دخول  
الدين في الوصية بالمال لانه بصير مالا بالاستيفاء فتناولته الوصية خصوصا قالوا انها تحت الميراث  
وهو يجري فيها وفي الجامع للصمدان اشترت بهذه الدراهم فهي صدقة واشترى بها تحت  
قال ان بعث عبد إلى فتمنه صدقة صح نذره وقبضه شرط فان مات عنده أو استهلكه قبل قبضه سقط  
وكذا بعده فيما يتعين رده دون غيره كالزكاة قال ان بعث هذا السكر وهذه المائة فهما صدقة وباع  
يتصدق بالسكر دون الدراهم للتعين وعدمه وبثناها لا نظيره ان نكحتهما وأحدهما محرمة  
أو اشترى بهما وأحدهما حر قالت ان تزوجت فخرى صدقة صح فان ارتدت أو قبلت سقط قبل قبضه  
وكذا بعده فيما يتعين رده وعلى هذا الطلاق وفيما يتخير تصدق بما قبضه اه (قوله ومن أوصي  
اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل) حتى لو باع الوصي شيئا من التركة قبل العلم بالوصية  
جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يجز والفرق ان الوصية خلافة فلا تتوقف على العلم كتصرف  
الوارث ملكا ولاية حتى لو باع الجسد مال ابن ابنه بعد موت الاب من غير علم بموته حاز وأما الوكالة  
فائبات ولاية التصرف في ماله لا استخلاف لبقاء ولاية الموكل والادن للعبد والصبي في التجارة  
كالوكالة فلا تثبت الا بعد العلم ولا يجوز تصرف المأذون قبله هكذا أطلقه الشارح وفي شرح المجموع  
لابن فرشته من المأذون ان كان الاذن خاصا بان قال أذن لعمدي فلان ولم يشهد بين الناس فعلم  
العبد به شرط لصيرورته ماذونا وان كان عاما كما اذا قال المولى لاهل السوق باعوا عمدي فلانا بصير  
ماذونا قبل العلم اه ومثل الوكالة الامر بالبدل للمرأة حتى لو جعل أمرها بدلا بصير أمرها بدلا  
مالم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع كذا في الحامية من فصل الامر بالبدن الطلاق وفي وكالة  
البرازية وفي الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكبلا وعن الثاني خلافة اما اذا علم

حقه فيه اذا تعين لانا نقول مثل هذا غير ممتنع ألا ترى ان الموصي له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص ومنى انقلب مالا يثبت  
حقه فيه اه ويمكن أن يوفق بين القولين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم (قوله ولا شك ان الدين يجب فيه الزكاة بشرط القبض)  
أي فاذا قبض يصير مالا فينبغي أن يدخل ومقتضى ما قالوا ان الدين ليس بمال أن لا يدخل (قوله ولو باع الوكيل قبل العلم به لم  
يجز) أي لم يلزم لانه يبيع الفضولي فيتوقف على اجازته به بعد العلم أو على اجازة الموكل

(قوله ليكون ذلك قبولا) حاصله ان يبيعه ونحوه قبل العلم قبولا قال في نور العين من الفصل ٢٣ عاز يامات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته حاز استحسانا ويصير ذلك قبولا منسه للوصاية ولا يملك عزل نفسه (قوله وفي ان الوصاية لا تقبل التخصيص) قال الرمي ليس على اطلاقه لان ٤٤ ايضاء القاضي يقبل التخصيص قال في كتاب الدعوى من فتاوى قاضيخان ولو قال القاضي

لرجل جعلتك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا او قال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايضاء الميت اه وهكذا ذكر هذا السارح في فوائده (قوله وصححوه انه وكيل الخ) في حاشية أبي السعود قال شيخنا ومقتضاه ان ومن أعلمه بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين كاخبار السيد بجناية عبده وللشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر

تقر بره في النظر بلا علمه لا يصح ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزي محشى الاشياء انهم لم يجعلوه وصيا من كل وجه ولا وكلا كذلك بل اه شبه بالوصى حتى صح تفويضه في مرض مسونه وشبهه بالوصي حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد فهو وكيل عن الموقوف عليهم كما

المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكلا ما يبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدى الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو ومنه والمذكور في الوكالة انه يجوز وحمل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدى فبايعوه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزيادات انه لا يجوز الى آخره وهو حسن وأشار بقوله فهو وصى الى انه لا يتمكّن من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف من يبيع أو غيره ليكون ذلك قبولا والا فله اخراج نفسه قبل القبول وعلى هذا فقد ترك المصنف قيد الابد منه وهو ان يقول ومن أوصى اليه ولم يعلم فتصرف فهو وصى كما في الهداية وان لم يتصرف فليس بوصى لعدم القبول وفي الحاشية أودعه الفاعم قال في غيبة المودع أمرت فلانا ان يقبض الالف التى هي عند فلان ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض ومع ذلك قبضه بدفع المأمور له وتلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء القابض والدافع وان سلم الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف عند القابض لا ضمان على واحد منهما لان المستودع دفع بالاذن ولم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها الى صاحبها وقال ادفعها الى تسكون عندي لفلان فدفع فضاغت فلرب الوديعة تضمين أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد اه ثم اعلم ان الوصاية والوكالة يجتمعان ويفترقان فيفترقان في مسألة الكتاب وفي أن الوصاية لا تقبل التخصيص والوكالة تقبلها وفي انه يشترط في الوصى ان يكون مسلما حرا بالغ اقل بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب القاضي غيره ولو مات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للحفظ وفي ان القاضي يعزل الوصى بجناية أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وتمامه في الاشياء والنظائر في فن الفروق ثم اعلم ان صاحب الهداية ذكر هناك الوصاية خلافا لنيابة كالورثة وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد منما في الثانى وأما الاول والمراد انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لاني الملك بخلاف الخلاف في الوصية فانها في الملك لا في التصرف ومما يدل على ان الوصى خليفة الميت ما في خزانة المفتين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير حاز الا اذا نهاه ثم اعلم انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسألة الوصى بعنق عبد ملك الوارث اعتاقه تجيز وتعليقا وتديرا وكاتبه ولا يملك الوصى الا التجيز وهي في التخصيص ثم اعلم انه صرح في التخصيص بان وصى القاضى نائب عن الميت لاعن القاضي ولم أر نقلا في حكم وصايتيه قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي أن يكون على الخلاف فن جعل الناظر وصيا قال تثبت قبل العلم ومن جعله وكلا قال لا وصححوه انه وكيل حتى ملك الواقف عزله بلا شرط (قوله ومن أعلمه بالوكالة صح تصرفه) لانه معاملة لا الزام فيه وانما هو اطلاق أطلقه فشمل ما اذا كان المخبر عدلا أو غير عدل كبيرا أو صغيرا فلا يشترط فيه الا التميز (قوله ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين كاخبار السيد بجناية عبده وللشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يشترط

ذكره في الاشياء قلت وقول محمد مشكل اذ مقتضى كونه وكلا عنهم ان لهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لو عزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب الواقف الابحانة اه قلت ولا بعد كما قال شيخنا حفظه الله تعالى انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعد وفاته والظاهر أن مراد محمد انه نظير الوكيل في سعيه لهم لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منهم

في الخبر بهذا الالتميز لكونها معاملة وله أن فيها الزام من وجه دون وجه فيشترط أحد شرطى الشهادة أما العدد أو العدالة أو المصلحة وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان واسقا اتفاقا صدقه أو كذبه كما ذكرنا لا سيما في وكذا لو كان الرسول صغيرا وظاهر ما في العمادية أنه لا بد أن يقول له انى رسول بعزلك ويثبت العزل بكتاب الموكل أيضا ومقيد أيضا بما اذا لم يصدقه أما اذا صدقه قبل ولو كان واسقا ذكره أيضا ومقيد أيضا بما اذا بلغه العزل ان كان العزل قصديا أما اذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت ويغزل قبل العلم ولم يذكر المصنف اشتراط سائر الشروط في الشاهد وجزم في تنقيح الاصول باشتراط سائر الشروط مع العدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدالة وقل من نبه على هذا ثم اعلم ان الامام محمد بن الحسن نص على خمسة منها ولم يذكر مسألة البكر وانما قاسها المشايخ وذكروا خمسة المحرر على المأذون ولم يذكر المؤلف المحقق العزل الوكيل ففى ست وزدت عليها ثلاثا احداها في الظهيرية من كتاب النكاح قال البيهقي على الخلاف يريد به اذا قال رجل عدل هذه العين معيبة فاقدم على شرائه كان ذلك رضا بالعيب ان كان الخبر عدلا وان كان واسقا فلا اه الثانية في التنقيح فسخ الشركة الثالثة عزل المتولى على الوقف على القول بفسخه عزله بلا شرط أو على قول الكل ان كان شرطه الواقف ولم أرها ولكن صرحوا بانه وكييل الواقف فيستفاد من مسألة عزل الوكيل وينبغي أن يزاد أيضا عزل القاضى ولم أره وقد جعل المصنف من هذه المسائل مسألة المسلم الذى لم يهاجر وهو نص محمد بن النوار واختار السرخسى قبول خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بخبره لان الخبر له رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة لا تشترط في الرسول كما قدمناه وصححه الشارح ورده في فتح القدير والتحرير بان عدم اشتراط العدالة انما هو في الرسول الخاص بالارسال والافيلزم على قوله أن لا تشترط العدالة في رواية الحديث وظاهر قوله أو مستورين انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف والصحيح قبوله وثبتت هذه الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة فاسقين ينفذ وقوله لا بعدل أى بخبر عدل ولا يشترط فيه لفظ الشهادة كذا في فتح القدير (قوله ولو باع القاضى أو أمينه عبد الغرماء وأخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن) أى البائع الثمن للمشتري لان القاضى قائم مقام الخليفة ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى وأمين القاضى كالقاضى وهو من يقول له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا العبد أما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا تلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في شرح التلخيص للفارسي وأشار المؤلف رحمه الله الى ان العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح والى ان أمينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا عين وعهدة المحاقب بالقاضى كذا في شرح التلخيص أيضا وفي البدائع من خيار العيب ان العيب اذا كان ظاهرا يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه اه وفي قضاء الملتقط اذا وجب عين على مخدرة وجه القاضى لها ثلاثة من العدول يستخلفها واحد وان يشهدان على يمينها أو نكولها اه فعلى هذا المستخلف ليس بأمينه والا قبل قوله في اليمين والنكول وحده ثم اعلم ان القاضى وأمينه لا ترجع حقوق عقد باسرها لليتيم اليهما بخلاف الوكيل والاب والوصى فلو ضمن القاضى أو أمينه ثمن ما باعاه

ولو باع القاضى أو أمينه  
عبد الغرماء وأخذ المال  
فضاع واستحق العبد لم  
يضمن

تأمل (قوله وينبغي أن  
يزاد عزل القاضى) قال  
الرملى وهو ظاهر لانهم  
صرحوا في كتاب القضاء  
بانه ملحق بالوكيل كما  
قدمه هذا الشارح فيه  
(قوله وفي البدائع من  
خيار العيب الخ) الغرض  
من هذا ان أمين القاضى  
ملحق به والا فلا دخل  
لهذا الفرع هنا

ورجع المشتري على  
الغرماء

(قوله كما تجعل العهدة  
على الموكل عند تعذر  
جعلها على الوكيل في  
المحجور عليه) الاولى  
حذف لفظة في ليصير  
المحجور عليه صفة للوكيل  
والمراد ما اذا كان العاقد  
عبدا او صبييا يعقل  
البيع وكاه رجل يبيع  
ماله فانه لا تتعلق الحقوق  
بهما بل بموكلهما لان  
التزام العهدة لا يصح  
منهما لقصور الاهلية في  
الصبي وحق السيد في  
العبد والاصل انه اذا  
تعذر تعلق الحقوق  
بالعاقد تتعلق باقرب  
الناس الى العاقد واقرب  
الناس في مسئلتنا من  
ينفع به هذا العقد وهو  
الغريم كذا في فتح القدير

لليقيم بعد بلوغه صح بخلافهم وتسامه في قضاء العتابة (قوله ورجع المشتري على الغرماء) لان  
البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل  
عند تعذر جعلها على الوكيل في المحجور عليه فيدبر رجوع المشتري لانه لو ظهر للمبتغى غير آخ  
لا يشارك الاول في الثمن وان صار مقرا بقبض الامين لان حق المشاركة انما ثبت بقبض الدين ولم  
يوجد قبض الدين حقيقة ولا حكما أقصى ما في الباب انه اقر بقبض الامين ثمن ما باعه من التركة  
وأمين القاضى ليس بنائب عنه لافي البيع ولا في القبض ليكون اقراره بقبضه اقرارا بقبض نفسه  
حكما بل هو نائب عن الميت في البيع لان المقبوض بدل ملك الميت ولهذا القوي المقبوض في يد  
الامين لا يسقط بتوابعه من دين الغريم كذا في شرح التلخيص من الو كالة وأشار المؤلف رحمه الله  
الى ان الغريم خصم للمشتري في الرد ببيع ولكن في التلخيص منها فان قال أمينه الذي أمره بالبيع  
فيه بعت وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلايين وعهدة الحاقا بالقاضى ثم الغريم ان أنكر  
الايفاء دون القبض كان خصما للمشتري في العيب فيغرم الثمن لا للغريم آخ فلا يشاركه اذ العهدة  
بالعقد وهو له نفع كما في توكيل المحجور والمكره والشركة بالقبض وهو وليت حتى لم يسقط التوى  
شيئا وان أنكرهما كان الخصم من يأمره القاضى لانتهاء الاول بلا حقوق ويبيع فيما للمشتري هنا  
أو غرم الغريم في الاولى نظر الله في نظر السلطة كما مره مدر للنقص صار والفضل الى دين الغريم  
قديما واء بقصور السلطة كما لو ظهر رمال آخ اه وتوضيحه في شرحه للفسارسي ثم اعلم انهم جعلوا  
النائب كالاصيل في نائب القاضى وهو الامين وفي الوكيل فينفي أن يجعل نائب الامام أو نائبه  
كهما بدليل ما قدمناه من ان القاضى انما قبل قوله بلايين لكونه نائباً عن الامام فعلى هذا يقبل  
قول أمين بيت المال بلايين فلحق هذا خصوصاً انهم جعلوا أمين القاضى كهو فأمين الامام كهو  
بالاولى وسبب ما في نقله عن شرح التلخيص نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف  
أو نفق يقه على المستحقين وأنكروا فالقول له كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضى فانه  
لا يمين عليه كالقاضى وأشار المؤلف أيضاً الى ان الوكيل لو ادعى ذلك لم يضمن أيضاً وفي التلخيص ان  
قال الوكيل بعت وقبضت الثمن وسلمته الى الآخر أو ضاع صدق وبرئ المشتري للتسليم قصد أو  
ضمنا ويخلف على التسليم والضياع اذ نكوله على نفسه دون المشتري ولا يخلف على البيع والقبض  
للعكس الا في دعوى العرم لعكس العكس ألا ترى ان ذا اليد اذا أقر بالمدعى لصغير خلف على العرم  
دون العين ويسلم المبيع ان كان في يده للتسليم يدا لان كان في يده لا أثر لعدم بل يفصح المشتري  
أو ينقدرا جعابه على الوكيل لغوت رضا أو سلامة ويسترد المغيب راداً ثمنه وفاء بالعهد والمحقق  
وبرجع به على الآخر ان صدقه في القبض اذ يده يده بدليل التلف ويبيعه القاضى فيه ان كذبه  
الى آخر ما ذكره في باب ما يصدق فيه الوكيل والوصى والقاضى منها قيد بعدم ضمانه عند الاستحقاق  
لانه لو أخطأ في قضائه ضمن لما في المحيط البرهاني من الحدود ولو شهد أربعة من الرجال على محصن  
بالزنا فرجه الامام ثم وجد أحدهم عبداً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضى ورجع القاضى  
بذلك في بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان القاضى متى ظهر خطاؤه فيما قضى  
يقين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالمودع والوكيل وان كان الخطأ في المال  
فان كان قائماً بيد المقضى له أخذه القاضى وردده على المقضى عليه وان كان مستهلكا ضمن قيمته  
ورجع بذلك على المقضى له وان كان في رجم أو قطع يدي في سرقة ضمن القاضى ورجع بما ضمن في



بيت المال وان ظهر ان الشهود فسقة لم يضمن القاضى لانه لم يظهر خطؤه يمين لان خطأ القاضى انما يظهر اذا ظهر انه قضى بغير شهادة ولم يظهر لان الفاسق اهل للشهادة عندنا اهـ والمنقول في الخلاصة والبرازية والمحيط المذكور من كتاب القضاء عدم ضمان القاضى اذا اخطأ وهو مخالف لما في المحيط من المحدود (قوله وان أمر القاضى الوصى ببيعهم فاستحق أومات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء) لانه عاقبة نية عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته أطلقه فشهد له وصى الميت ووصى القاضى لانه كوصى الميت في الاحكام كلها الا في مسائل ذكرناها في الفوائد فهو نائب الميت لا القاضى بدليل ان القاضى لا يملك الشراء لنفسه من مال البتيم ولو نصب وصيا واشترى منه صح كذا ذكره الامام المحصري وشراء القاضى من أمينه لا يجوز ايضا والتقييد بأمر القاضى اتفقا وليعلم حكمه بغير أمره بالاولى ولهذا قال الامام المحصري وأمر القاضى وعدم أمره سواء وانما يرجع الوصى على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر للميت بعد ذلك مال رجع الغريم فيه بدينه لان دينه لم يصل اليه ويرجع بما ضمن للوصى أو للمشتري في المثلتين وقيل لا يرجع به في الثانية والاول اصح وصحح مجد الأئمة السرخسكى عدم الرجوع في الاولى فقد اختلف التصحيح كذا في فتح القدير والسرخسكى بضم السين فسكون الزاه وفتح الخاء المجمة والكاف وفي آخرها التاء ثالث الحروف نسبة الى سرخسكى قرية بشعر حسان سمرقند ينسب اليها محمد بن عبد الله بن واصل ذكره عبد القادر في الطبقات وافساد ذكر المؤلف رحمه الله البيع للغرماء ولم يذكر الوارث مع انهما سواء والدم يمكن في التركة دين كان العاقد عاملا له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو العاقد يرجع عليه المشتري كما ذكره الشارح لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع وفي تلخيص الجامع من باب بيع الوصى من الوصايا أو وصى بان يشتري بالثلث ويعتق فبان بعد الاثبات دين يحيط بالثلاث فشرأ القاضى عن الموصى كي لا يصير خصما بالعهد واعتاقه لغولتعدى الوصية وهى الثلث بعد الدين وشراء الوصى وعتقه عن نفسه لئلا ضمن الخلافة كالوكيل وقيل يعذره أبو يوسف بالجهل تفريعا على الغبن وان نصبه القاضى لانه عكس الامين ينوب عن الميت لا القاضى لما مر في بيع الغنائم ويعتق عن الميت بثلث ما اشترى القاضى أو غرم الوصى ووافى بالوصية الا ان يظهر له مال يخرج الاول من ثلثه فينقلب الواقع اليه والخلاف الى الثانى وينعكس الجواب اهـ وفي شرحه هنا مر في باب بيع الغنائم من كتاب البيوع ان تصرف أمين الامام كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام حكم وكذا تصرف أمينه ولهذا لم يحز لكل واحد منهما ان يشتري من نفسه شيئا لنفسه من الغنمية وان كان فيه منفعة ظاهرة للغنائم بان اشترى بمثل القيمة وزيادة لا يتغابن الناس في مثله ومن مشايخنا من قال ان هذا قول محمد اما عندهما فان كان فيه منفعة ظاهرة يجوز كوصى القاضى والصحيح انه قول الكل نص عليه في الذخيرة وهذا بخلاف الوصى لان القاضى أقامه مقام الميت بحكم الولاية العامة عند عجز الميت لا مقام نفسه فصارت له الميت بنفسه أقامه وتصرف الميت ليس بحكم فكذا تصرف نائبه اهـ وقد ظهر بهذا أن الامام كالقاضى فعليه حكم وفي قضاء الملتقط اذا قال القاضى جعلتك وكيلانى تركته فلان فهو وكيل بالحفظ فقط واذا قال جعلتك وصيا فهو وصى عام كذا روى عن أبي يوسف وبه أخذ القاضى وذكر المحصري في شرح الجامع الكبير ولو أوصى ان

وان أمر القاضى الوصى ببيعهم فاستحق أومات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء

(قوله وهو مخالف لما في المحيط) قال الرملى يمكن التوفيق بان يريد عدم ضمانه عدم استقرار الضمان عليه برجوعه في بيت المال فكانه لضمان عليه تامل (قوله ويرجع بما ضمن للوصى أو للمشتري في المثلتين) أى في مسألة بيع القاضى أو أمينه والرجوع فيها بما ضمنه للمشتري وفي مسألة بيع الوصى والرجوع فيها بما ضمنه للوصى وكان الاولى أن يقول ويرجع بما ضمن ايضا أى كما يرجع بدينه (قوله ثالث الحروف) أى حروف الهجاء لا حروف السكامة (قوله لانه عكس الامين) لعله فعل الامين

(قوله لان طاعة اولى الامر واجبة) قال العلامة البيري في اواخر شرحه على الاشياء والنظائر عند الكلام على شروط الامامة ثم اذا وقعت البيعة من اهل المحل والعقد صار اماما يفترض اطاعته كما في خزنة الاكل وفي شرح الجواهر تحب اطاعته فيما اباحه الدين وهو ما يعود نفعه ٥٨ الى العامة كعمارة دار الاسلام والمسلمين مما تناوله الكتاب والسنة

يباع عبده ويشترى بشئ منه نسمة فتعق عنه فباع الوصي العبد واشترى بشئ منه نسمة واعتقها وهو الثالث ثم رد العبد ببيع ضمن الوصي الثمن ويقال له بيع العبد فان بلغ ذلك الثمن والعق جاز عن الميت كما كان وان كان أكثر من الاول أو أقل يعتق عنه لانه تبين خلافه لان الثمن هو الباقي ولم يشتر بشئ منه فصار محالفا ويشترى بهذا الثمن نسمة فتعق عن الميت كما أمره ولو استحق رجوع المشتري على الوصي ويكون العتق عن الوصي ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ لان الميت لم يوص في ذلك بشئ انما أوصى ان يشتري بشئ من ذلك العبد وتبين ان العبد لغيره اه (قوله ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعك فعله) لان طاعة اولى الامر واجبة بالآية الشريفة وتصديقه طاعة له قيد بعد التمهيد وعلمه لتعق عنه التهمة وان كان عدلا جاهلا لا يستفسر وان أحسن الشرائط وجب تصديقه والا لا وكذا ان كان فاسقا الا ان يعاين الحجة لاحتمال الخطأ والحيانة ولا يعين على القاضي وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيده بهما ثم رجع محمد فقال لا يأخذ بقوله الا ان يعاين الحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ منّا نحنا لفساد أكثر قضاة زماننا والتدراك غير ممكن كذا في الشرح وفي العناية لاسيما قضاة زماننا لان أكثرهم يتولون باز شافا حكمهم باطله ومعناه ان يشهد القاضي والعدل على شهادة الدين شهد وبسبب المحل لا حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على فعل نفسه كذا في فتح القدير واستثنى في الهداية من هذا الحكم كتاب القاضي الى القاضي لضرورة احياء الحقوق ولان الحيانة في مثله قلما تقع اه فظاهر الافتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه سواء كان قتيلا أو قطعاً أو ضرباً كما في الكتاب أو غيرهما فلوقال قضيت بطلاقها أو بعتقه أو ببيع أو نكاح أو اقرار لم يقبل قوله والمحاصل ان الامام محمد المارجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين الحجة لم يجره المشايخ على اطلاقه فتم من زاد أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو روي عنه وقد استعده في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال وممنهم من استثنى كتاب القاضي كما قد علمت والا كنفاء بالواحد على هذه الرواية في حق ثبت بشاهدين وان كان في زنا فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الاسديجاني وأما الامام أبو منصور الماتريدي فقيده بغير العالم العدل اما من كان متصفا بهما فيقبل قوله لان عدم الاعتماد انما علل بالفساد والغلط وهو مستفي في العالم العدل وذكر الاسديجاني ان المسئلة مصورة عند أبي حنيفة في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا يولي القضاء ولا يؤتمر بامر به بالاتفاق اه فاقاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام فلهذا اختاره في الكتاب وفي التهذيب ويصدق القاضي فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال اليتامى والغائبين من اداءه وقبضه واذا رفع الى القاضي انك حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق فيه اه وفي

والاجماع وفي النهاية وغيرها روي عن أبي يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العبد وكافه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وروي عن محمد هكذا وتاويله ان هرون أمرهما أن يكبرا تكبير جده ففعلوا ذلك امتثالا لأمره وقد

ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعك فعله

نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التتارخانية عن المخطط اذا أمر الامير اهل العسكر بشئ فعصاه في ذلك واحد فالامير لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك بلا عذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا فعند ذلك يخلى سبيله ولكن يحلفه بالله تعالى لقد فعلت

هذا بعذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه النقول أنه لو أمر اهل بلدة بصيام أيام بسبب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره والله تعالى أعلم (قوله وكذا ان كان فاسقا) معطوف على المنفي المقدر بعد الاوالمعنى والا يحسن الشرائط أو كان فاسقا لا يجب تصديقه الا أن يعاين الحجة (قوله لم يقيده بهما) أي بالعدالة والعلم (قوله لما رجع عن القول بقبول قوله الا ان يعاين الحجة) الصواب ابدال عن بالي كما لا يخفى بادي نامل

جامع القصولين من الفصل العاشر وروى ابن سماعة ان القاضي لا يقضى بعلمه أقول ينبغي ان يبقى  
 به في غير كتاب القاضي لمعنى ظاهر في أكثر قضاء الزمان أصح الله شأنهم ورأيت في عيون المذاهب  
 انه لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالرحم أو بالقطع فافعله وسعك ان تفعله الا عند مالك  
 والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يبقى اه فقد ثبت ان الفتوى على ما رجح اليه محمد لكن  
 رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد انه صرح رجوع محمد الى قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رواه هشام عنه اه والمحاصل المفهوم من شرح الصدر الشهيد ان الشيخين قالوا بقبول  
 اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمد أولا وافقه ما ثم رجح عنه وقال لا يقبل  
 الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صرح رجوعه الى  
 قولهما وأما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله بالاجماع وان أخبر  
 عن ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بذلك بينه وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين  
 جميعا اه ثم اعلم ان القاضي اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد على قضائه سواء كان بينة أو باقرار  
 مطلقا الى آخر ما ذكره الصدر الشهيد ولا بد من اشهاد عليه في محل ولايته فلو أشهد على قضائه  
 بعد ما خرج من المصر لم يسع الشاهدين الشهادة وان بينا لم يقبل كما ذكره المحصري في شرح الجامع  
 الكبير (قوله وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك ألفا ودفعته الى زيد قضيت به عليك فقال  
 الرجل أخذته ظلما فاقول للقاضي وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق اذا كان المقطوع يده  
 والمأخوذ منه ماله مقر انه فعله وهو قاض) لانهما لما توافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا  
 له اذا القاضي لا يقضى بالجور ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على  
 القاضي وأشار المؤلف الى عدم الضمان على القاطع والاخذ لو أقر بما أقر به القاضي وقيد  
 باقراره فعله وهو قاض لان المقطوع يده والمأخوذ ماله لو زعم انه فعل قبل التقليد أو بعد  
 العزل ففيه اختلاف ولا يصح ان القول للقاضي لانه أسند فعله الى حالة معهودة منافقة للضمان  
 فصار كما اذا قال طلقت أو اعتقت وأنا محنون وحنونه معه ودولو أقر القاطع والاخذ في هذا الفصل  
 بما أقر به القاضي يضمنان لانهما أقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن  
 نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان  
 المسال في يد الاخذ قائما وقد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في انه فعله  
 في قضائه أولا يؤخذ منه لانه أقر ان اليد كان له فلا يصدق في دعوى التملك الابحجة وقول المعزول  
 ليس بحجة فيه ثم اعلم ان الاصل ان المقر اذا أسند اقراره الى حالة منافقة للضمان من كل وجه فانه  
 لا يلزمه شئ منها ما ذكرناه ومنها لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد فقال المقر له بل  
 قطعتها وأنت حر والقول للعبد ومنها ما لو قال المولى للعبد قد أعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم  
 وأنت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو كبل بالبيع اذا قال بعث  
 وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل فالقول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما  
 فالقول للموكل لانه أخبر عما لا يملك الانشاء وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لانه أقر  
 بالاخذ وبلاضافة يدعى عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم أنفقت عليك كذا وكذا  
 من المال وأنكر اليتيم كان القول للوصي لكونه أسنده الى حالة منافقة للضمان وأورد في النهاية  
 على هذا الاصل ما اذا أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمتي فقالت هي قطعتها وأما حرة

وان قال قاض عزل لرجل  
 أخذت منك ألفا ودفعته  
 الى زيد قضيت به عليك  
 فقال الرجل أخذته ظلما  
 والقول للقاضي وكذا لو  
 قال قضيت بقطع يدك  
 في حق اذا كان المقطوع  
 يده والمأخوذ منه ماله  
 مقر انه فعله وهو قاض

(قوله ان الشيخين قالوا  
 بقبول اخباره عن اقراره)  
 أي اخبار القاضي عن  
 اقرار المحصم بما لا يصح  
 رجوع المقر عنه  
 كالقصاص وحد الغنف  
 والاموال والطلاق  
 وسائر الحقوق

والقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أنه منكر للضمان باسناد الفعل إلى حالة منافاة للضمان فأجاب بالفرق من حيث أن المولى أقر بأخذ مالها ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في إقراره ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا لو قال رجل أكلت طعامك بأذنك فأنكر الأذن يضمن المقر وكر الشارح أن هذا الفرق غير مخلص وهو كما قال وقد خرج هذا الفرق ونحوه بما زده على القاعدة من قولنا من كل وجه لأن كونها أمة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه لأنه يضمن فيما لو كانت رهونة أو ماذونة مديونة فلم يرد وأصل المسئلة في المجمع من الإقرار قال ولو أقر حربي أسلم بأخذ مال قبل الإسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في دار الحرب أو بقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الإسلام أفني بعدم الضمان في الكل قال المصنف في شرحه وقال لا يضمن لأنه أسنده إلى حالة قد يحامها الضمان في الجملة فلا يبرأ بهذا الاسناد وفي البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة ضمه فنهى فقال كانت نجسة لوقوع وارة والقول للصاب لا نكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذا لو أتلف لمح طواف فطوب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفت لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لم يمتدح كبحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي أن رجلا لوقتل رجلا قال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصاً وللردة لا يسمع فأجاب وقال لأنه لو قبل لادى إلى فتح باب العداوة فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال فانه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقرأ أو يحلف واكتفى باليمين الواحدة في المال وبخمس يميني في الدم اه والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

آخرها عن القضاء لأنها كالوسيلة له وهو المقصود وهي سببه الكلام فيها في مواضع الأولى في معناها لغة وشريعة واصطلاحاً فالأول كما في الصحاح خبر قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا ورجما قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف وقولهم أشهد بكذا أي أحلف والمشاهدة المعاينة وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد وقوم شهوداً أي حضور وهو في الأصل مصدر وشهد أيضاً مثل راع ورع وشهد له بكذا شهادة أي أدى ما عنده فهو شاهد والمجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر وبعضهم ينسكه وجع الشهد وشهود وأشهد الشاهد والمجمع الشهداء اه وفي المصباح فائدة جرى على السنة الأمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من اللفاظ الدالة على تحقيق الشيء نحو أعلم وأيقن وهو موافق لالفاظ الكتاب والسنة أيضاً فكان كالأجاء على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ولا يخلو عن معنى التعبدان لم ينقل غيره ولعل السرفيه ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً فاشتترط في الاداء ما ينبئ عن المشاهدة واختصت بشيء يدل على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ وهو أشهد بلفظ المضارع ولا يجوز شهادت لان الماضي موضوع للأخبار عما وقع نحو قفت أي فيما مضى من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار عن الماضي فيكون غير مخبر به في الحال وعليه قوله تعالى حكايه عن أولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام وما شهدنا إلا بما علمنا لا أنهم شهدوا عند أيهم أولادهم بمرقته حين قالوا ان ابنك سرق فلما اتهمهم اعتذروا عن أنفسهم بأنهم لا صنع لهم في ذلك فقالوا وما شهدنا عندك سابقاً بقولنا ان ابنك سرق إلا بما

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

(قوله وذكر الشارح أن هذا الفرق غير مخلص) قال في الحواشي السعدية لعدم جريانه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الأمة كما لا يخفى (قوله فالقول للصاب الخ) ظاهره أن القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه متنجساً وأما الضمان فلا يضمن قيمته متنجساً قال الشيخ شرف الدين الغزالي وقد أوضهنا في تنوير البصائر على الاشياء أبو السعود وعليه فقوله لا نكاره الضمان معناه ضمان المثل

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

عائنه من اخراج الصواع من رحله والمضارع موضوع للاخبار في الحال واذا قال أشهد فقد أخبر في الحال وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله أي نحن الا أن شاهدون بذلك وأبصاف قد استعمل أشهد في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أي أقسم فتضمن لفظ أشهد معنى المشاهدة والقسم والاخبار في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا الا أن أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره من الالفاظ فلذا اقتصر احتياطاً واتباعاً لما تقرر وقولهم أشهد أن لا اله الا الله تعدى بنفسه لانه بمعنى أعلم اه وأما الثاني فساد ذكره المؤلف بقوله (هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان) أي الشهادة وصرح الشارح بان هذا معناها اللغوي وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها الشرعي أيضاً كما أفاده في ابضاح الاصلاح والمشاهدة المعاينة كما قدمناه والعيان بالكسر المعاينة كما في ضياء المحلوم فهو تأكيد والتخمين المحسوس والحسبان بالكسر الظن وأورد على هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانها لم تكن عن مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس وليكونها اخباراً عن معاينة قال في الحامية اذا قرئ عليه صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه كذا في المحظر والاباحة وفي الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهادتان عندها فلائنة لا يحل له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهادتان انها فلائنة حل له أن يشهد عليها اه وتتمام مسألة الشهادة بما في الصك في شهادات البنازية وأما معناها في الاصطلاح فقال في العناية اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة فالأخبار كالجنس وقوله صادق يخرج الاخبار السكاذبة وما بعده يخرج الاخبار الصادقة غير الشهادات ويرد عليه قول القائل في مجلس القاضى أشهد برؤية كذا البعض العرفيات فالأولى أن يزاد لاثبات حق كفي ففتح القدير ولم يقولوا بعد دعوى لتخلفها عنها في نحو عتق الأمة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطاً لصحتها مطلقاً وقول بعضهم انها اخبار بحق للغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانها اخبار بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقة من قبلها قبل الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما أشار إليه في ابضاح الاصلاح وكأنه لاحظ انه لم يجز بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر وجوابه ان سقوطه عن الزوج مائتد الى انه له فهو كالشهادة بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للدين وهو السقوط عنه وكذا هنا وجعل الاخبار أربعة والرابع الانكار وعزاه الى شرح الطحاوي وأما الثاني فركنها لفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم كذا في الشرح ما لم يأت في آخرها بما يوجب الشك فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لا تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح الابراء ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الاقرار كذا في الامام المحصري ولو قال المعدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً ذكره في باب أدب القضاء للخصاف والحاصل ان قوله فيما أعلم بعد الاخبار موجب للشك فيه عرفاً فيبطل وأما الثالث فشرطها العقل الكامل والضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالسمع والبصر هكذا في الشرح وفتح القدير والعناية وليكن زاد فيها الاسلام ان كان المدعى عليه مسلماً وفي كلامهم قصور لان من الشرائط ان لا يكون بينهما وبين المشهود له قرابة الولاد ولا زوجية وان لا يدفع عن نفسه مغرمات وان لا يحجب لنفسه مغنماً وان لا يكون بينهما وبين المشهود عليه عداوة ذنبوية كما ساقى مفصلاً والظاهر انهم انما تركوا هذه لان

هي اخبار عن مشاهدة  
وعيان لا عن تخمين  
وحسبان





احتمل أن يراد نهي الشهود قال القاضي ولا تسكتوا الشهادة أيها الشهود أو المدينون والشهادة  
شهادتهم على أنفسهم اه فعلى الثاني المراد النهي عن كتمان الأقرار بالدين فالأولى الاستدلال  
على فرضيتها بالاجماع واحتمل أن الضمير في قول المؤلف تلزم عائد إلى الشهادة بمعنى تحملها لا بمعنى  
أدائها فان تحملها عند الطلب والتعيين فرض كإسباتي وعلى هذا في فتح القدير من أنه إن أريد بها  
تحملها فالنهي لسكراهة التنزيه التي مرجعها خلاف الأولى مشكل وذ كر الامام الرازي في أحكام  
القصر أن قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا ما دعوا عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على  
المتعاقدين الحضور اليهما للشهادة ولا يلزم الشاهدين الحضور اليهما وفي الاداء يلزمهما الحضور  
الى القاضي لأن القاضي ياتي اليهما ليؤدبا ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقط عن  
الباقين وتعين اذا لم يكن الا شاهدان سواء كانت للتحمل أو الاداء اه فعلى هذا يقال انها تلزم أي  
تفترض كفاية ثم صرح بان عليهما الكتابة اذا لم يوجد غيرهما اذا كان الحق مؤجلا والافلا ثم انما  
يلزم أدائها بشرط الاول طلب المدعى فيما كان من حقوق العباد حقيقة أو حكما وانما قلنا أو حكما  
لندخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بل طلب  
كما في فتح القدير لكونه طالبا لادائه حكما وانما في عدمنا بحقوق العباد لما في القنية أجاب المشايخ  
في شهود شهدوا بالحرمة المغلطة بعدما أخر واشهادتهم خمسة أيام من غير عذر انهم لا تقبل ان كانوا  
عالمين بانهم يعيدشان عيش الازواج ثم نقل عن العللاء الحماشي والمحطيب الانطاقي وكما الأئمة  
البياعى شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالمين بعينهم  
عيش الازواج وكثير من المشايخ أجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم بعذر تقبل ما من  
عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان أقرب بحرمتها حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل  
اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا الى آخر ما فيها الثاني أن يعلم أن القاضي  
يقبل شهادته فان علم انه لا يقبلها لا يلزمه الثالث ان يتعين عليه الاداء فان لم يتعين بان كانوا جماعة  
وادی غيره ممن تقبل شهادته فقبلت لم ياثم بخلاف ما اذا أدى غيره ولم تقبل فان من لم يؤد ممن يقبل ياثم  
بامتناعه وهذا اذا لم تكن شهادته أسرع قبولاً من غيره فان كانت أسرع وجب الاداء وان كان  
هناك من تقبل شهادته كما في فتح القدير الرابع ان لا يخبر عدلان بطلان الشهود به فلو شهد عند  
الساهد عدلان ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشتري أعتق العبد أو ان  
الولي عفا عن القاتل لا يسمع ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل كما في الخلاصة وان لم يكن  
الخبر عدولا فالخبر للشهود ان شأوا شهدوا بالدين وأخبروا القاضي بخبر القضاء وان شأوا امتنعوا  
عن الشهادة كذا في البرازية وان كان الخبر واحد لا يسمع ترك الشهادة به وكذا لو قالوا عينا  
ارضاعهما من امرأة واحدة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شيء تصرف الملاك وشهد عدلان عنده  
ان هذا الشيء فلان آخر لا يشهدان انه للمتصرف بخلاف اخبار الواحد العدل ولو أخبره عدلان انه  
باعه من ذى البدله ان يشهد بما علم ولا يلتفت الى قولهما كذا في البرازية أيضا وفيها في الشهادة  
بالتسامع اذا شهد عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقه لم يسمع لك الشهادة الا اذا  
علمت يقينا انهما كاذبان وان شهد عندك عدل بخلاف ما وقع في قلبك من سمع الخبر لك ان تشهد  
بالاول الا ان يقع في قلبك صدق الواحد في الامر الثاني اه وينبغي أن يكون الاستثنا آن في كل  
شهادة كالا يخفى الخامس أن يكون القاضي الذي طلب الشاهد للاداء عنده عدلان في البرازية

(قوله وانما قلنا أو حكما  
لندخل الخ) قال بعض  
الفضلاء ونظر فيه  
المقدس بان الواجب في  
هذا اعلام المدعى بما  
يشهد فان طلب وجب  
عليه أن يشهد والا لا  
اذ يتحمل أنه ترك حقه  
(قوله فان كانت أسرع  
وجب الاداء الخ) فيه تأمل  
مقدس وانه لعدم  
ظهور وجه الوجوب  
حيث كان هناك من  
يقوم به الحق جوى كذا  
نقله بعض الفضلاء  
واكتنه بحشه في مقابلة  
المنقول فقد ذكر المسئلة  
في شرح الوهبانية عن  
الحانية

(قوله السادس ان لا يقف الشاهد الخ) قال الرملي قال في الجوهرية وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان جائرا وغيره  
أولم يتذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله وفي شرح منظومة ابن وهبان الخ) أقول قال شارحها العلامة عبد  
البر بن الشحنة نقلا عن مختصر المحيط للخبازي أخرجه الشهود الى ضبعة اشتراها فاستاجر لهم دواب ليركبوها ان لم يكن لهم قوة  
المشي ولا طاقة الكرى تقبل ٦٤ شهادتهم والا فلا فان أكل طعاما للشهـهـود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب

في الركوب ما قال أما في  
الطعام ان لم يكن المشهود  
له هيا طعاما للشاهد بل  
كان عنده طعام فقدمه  
اليهم وأكـاهـه لا ترد  
شهادتهم وان هيا لهم  
طعاما فأكـاهـه لا تقبل  
شهادتهم هذا اذا فعل  
ذلك لاداء الشهادة فان  
لم يكن كذلك لم يكن  
جمع الناس للاستشهاد

وسترها في الحدود أحب

وهيا لهم طعاما أو بعث  
لهم دواب وأخرجهم  
من المصر فركبوا وأكـاهـه  
طعامه اختلفوا فيه قال  
الثاني في الركوب لا تقبل  
شهادتهم بعد ذلك وتقبل  
في أكل الطعام وقال محمد  
لا تقبل فيهما والفتوى  
على قول الثاني لجسري  
المادة به سيما في الانكحة  
ونثر السكر والدرهم ولو  
كان قادحا في الشهادة لما  
فعلوه كذا في الفخرية  
اه (قوله وتعقبه في

وأجاب خالف بن أيوب فيمن له شهادة فرغت الى قاض غير عدل له ان يمتنع عن الاداء حتى يشهد  
عند قاض عدل اه وجزم به في السراجية مع الإلزام به بما لا يقبل ويجرح اه فعلى هذا لو  
غلب على ظنه انه يقبله لشـهـرته مثلا ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سال عن الشاهد  
فاخبر بانه غير عدل لا يجب عليه ان يعدله عنده وهي في أدب القضاء للخصاف السادس ان  
لا يقف الشاهد على ان المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد وان قال المقر أقرت خوفا وكان المقر له  
سلطانا فان كان في يدعون من أعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي وأخبره  
انه كان في يدعون من أعوان السلطان كما في البرازية السابع ان يكون موضع الشاهد قريبا من  
موضع القاضي فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يبعد الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى أهله  
في يومه ذلك قالوا لا يثبت له بحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم ان كان  
الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي الى مجلس المحاكم وليس له شيء للركوب فأركبه المدعى من عنده  
قالوا لا بأس به وتقبل به شهادته لانه من باب الاكرام للشهود وفي الحديث اكرموا الشهود وان كان  
يقدر وأركبه المدعى من عنده قالوا لا تقبل كذا ذكره السارح وفي القبية الشهود في الرستاق واحتج  
الى اداء شهادتهم هل يلزمهم كراه الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت من المشايخ انه يلزمهم اه  
وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعاما فأكـاهـه ولو كان مهيأ من قبل ذلك تقبل وان صنع له لاجلهم  
لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيهما وعن أبي يوسف تقبل فيهما للعادة الجارية بطعام من حل محل  
الانسان من يعز عليه شاهد أو لا يؤثمه ما تقدم من ان الاداء اذا كان بلا شرط ليقضى حاجته  
عند الامر تجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف الذهاب الى الأمير اه وجزم في  
الملتقط بالقبول مطلقا وفي شرح منظومة ابن وهبان للمصنف الفتوى على قول أبي يوسف وأشار  
المؤلف رحمه الله الى ان الشاهد اذا الزمه الاداء بالشروط المذكورة فيه فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى  
فانها لا تقبل ذكره شيخ الاسلام لتمكن التهمة فيه اذ يمكن ان تأخيره لعذر ويمكن انه لا يستجاب  
الاجرة وتعقبه في فتح القدير بقوله والوجه القبول ويحمل على العذر من نسيان ثم تذكره وغيره  
اه والى ان التحمل كالأداء فيلزم عند خوف الضياع وفي البرازية لا بأس للرجل ان يتحزر عن  
قبول الشهادة وتحملها طاب منه ان يكتب شهادته أو يشهد على عقد أو طلب منه الاداء ان كان  
يجد غيره فله الامتناع والا لا اه وفي الملتقط الاشهاد على المداينة والبيع فرض كذا رواه نصير  
اه وذكر الامام الرازي في أحكام القرآن ان الاشهاد على المبيعات والمداينات مندوب الا للزور  
اليسير كالحبز والماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل (قوله وسترها في الحدود أحب)

لقوله

فتح القدير بقوله الخ) قال العلامة عبد البر بن الشحنة وعندي أن

الوجه كما قال شيخ الاسلام سيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظاهر أن هذا  
مطرد في كل حرفة لا يتوجه فيها تاويل (قوله وفي الملتقط الاشهاد على المداينات والبيع فرض) قال في التتارخانية عن المحيط  
وذكري فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المداينة والبيع فرض على العباد الا اذا كان شبا حقيقا لا يخاف عليه التلف وبعض  
المشايخ على أن الاشهاد مندوب وليس بفرض

لقوله عليه الصلاة والسلام للذي شهد عنده لو سترته بشوك كان خيرا لك والمخاطب هزال  
والضمير في سترته ما عرّض الله عنه وتعقب الاستدلال بذلك وان ما عرّضنا بالربنا ولم يشهد عليه  
أحد وانما هزال أشار عليه بالاقرار فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم له زال ذلك قال لم أدرك في  
الامر سرعة والحديث من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلعب الدر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم دلالة ظاهرة على أفضلية الستر وأما بقوله  
أحب ان عدمه جائزا إقامة الحسبة لما فيه من إزالة الفساد أو تقليله فكان حسنا ولا يعارضه قوله  
تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الدين آمنوا الآية لان ظاهرها اهم يحبون ذلك لاجل  
ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ان تغاها لا اشاعتها وكذا لا يعارض أفضلية  
الستر آية النهي عن كتمانها لانها من حقوق العباد بدليل قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا  
مادعوا اذا الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انها في الديون بان العبرة لعموم اللفظ لا لمخصوص  
السبب كما ذكره الرازي أولا نه عام مخصوص باحاديث السترو في فتح القدير وان قلت كيف صح لك  
القول بتخصيص عام الكتاب بهذه وهي اخبار احاد وأيضا شرط التخصيص عندكم المقارنة ومن  
أين ثبت لك ذلك قلت هذه الاخبار الواردة في طلب الستر بلغت مبلغا لا يخط بها عن درجة الشهرة  
لعدم دمتونها مع قبول الامة لها فصيح التخصيص بها وهي مستند الاجماع على تخيير الشاهد في  
الحدود وقيوت الاجماع دليل ثبوت التخصيص وأما المقارنة فانما هي شرط التخصيص في نفس الامر  
وهذا التخصيص الذي ادعيته ليس بذلك بل هو جمع للمعارضة على ما كتبناه في التعارض في  
كتاب تحرير الاصول من أن الجمع بين العام والخاص اذا تعارضا بان يحمل على تخصيصه به واما  
وجب جله على ذلك تضمن الحكم منا بانه كان مقارنا أولا نها ليست مخصصات أول كما اذا رجعا في  
التعارض المحرم على المبيح وثبت صحتها تضمن حكمنا بان المبيح كان مقدما على المحرم ففسخ حكم الوجوب  
ترجيح المحرم وان لم يعلم تقدمه بعلم تاريخه وكثيرا ما يعترض بعض متاخرى الشارحين على كثير من  
المواضع المحكوم فيها بالتخصيص من أصحابنا بان المقارنة غير معلومة فلا يثبت التخصيص ومراهم  
في تلك الاماكن ما ذكرناه هذا كله اذا نظرنا الى مجرد اطلاق قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا مادعوا  
اما اذا قيدناه بما اذا دعوا للشهادة في الدين المذكور اول الآية فظاهر اه والآخر مردود بما قدمناه  
وفيه ايضا من كتاب الحدود واذا كان السترمندوبا اليه ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي  
مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة النسيب في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك  
وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتهتك به  
بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون الشهادة أولى من تركها لان المطلوب الشارع اخلاء الارض  
من المعاصي والقوا حش بالخطايا المفيدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من العاقلين وبالزجر لهم  
فاذا ظهر حال الشهرة في الزنا مثلاً والشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلاء الارض المطلوب حينئذ  
بالتوبة احتمال يقابله ظهور عدمها من اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الا حرك للاخلاء وهو  
الحدود وخلاف من زنى مرة أو مرارا مستترا متخوفا متندا عليه فانه محل استحباب ستر الشاهد وقوله  
عليه الصلاة والسلام له زال في ما عرّضوا كنت سترته بشوك الحديث وسيأتى كان في مثل من ذكرنا  
وعلى هذا ذكره في غير مجلس القاضي واداء الشهادة بمنزلة الغيبة فيه فيحرم منه ما يحرم منها ويحل منه  
ما يحل منها اه (قوله ويقول في السرقة أخذ لا سرق) احياء لحق المسروق منه ولا يقول سرق محافظة

ويقول في السرقة أخذ  
لا سرق

(قوله وحكى الفخر الرازي في التفسير الخ) ٦٦ قال الرملى هذا ظاهر في أنه اذا ادعى أنه أخذ مالى أو دابنى تسع وان لم يبين وجه

الاخذ اه ذكره الغزى  
(قوله وأورد المعارضة  
الخ) قال الرملى عبارة فتح  
القدير وان النص أوجب  
أربعة رجال بقوله  
تعالى أربعة منكم فقبول  
أمرأتين مع ثلاثة مخالف  
لما نص عليه من العدد  
والمعدود وغاية الامر  
المعارضة بين عموم قوله  
تعالى وان لم يتكونا رجلين  
فرجل وامرأتان وبين

وشرط للزنا أربعة رجال  
ولبقية الحدود والقصاص  
رجلان

هذه فتقدم هذه لأنها  
مانعة وتلك مبيحة اه  
ولا يخفى عليك ما فى كلامه  
من المخالفة والايهام  
تأمل (قول المصنف  
ولبقية الحدود والقصاص  
رجلان) قال الرملى  
أطلقه فشمّل القصاص  
فى النفس والعضو وفى  
الخيانة ولو شهد رجل  
وامرأتان بقتل الخطأ أو  
بقتل لا يوجب القصاص  
تقبل شهادتهما وكذا  
الشهادة على الشاهدة  
وكتاب القاضى الى القاضى  
لان موجب هذه الجنابة  
المال فقبل فيه شهادة

على السر ولا نه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احياه حقه وصرح  
فى غاية البيان بان قوله أخذ أولى من سرق وعلى هذا فيحمل قول القدورى وجب أن يقول أخذ  
على معنى ثبت لا الوجوب الفقهي وقوله فى العنايه فتسعين ذلك مع قوله لا يجوز أن يقول سرق  
تسامح وانما الكلام فى الافضل وكل منهما جائز وحكى الفخر الرازي فى التفسير ان هارون الرشيد  
كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فقال أبو يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاخذ فادعى المدعى انه سرق  
فاقر بها فافتوا بالقطع وخالفهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لم أقر بالسرقة وانما أقر بالاخذ فادعى المدعى انه سرق  
وسقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فحببوا اه (قوله وشرط للزنا أربعة  
رجال) لقوله تعالى واللاقي باتين الفاحشة من نسائككم واستشهدوا بآذانهم أربع منكم ولقوله تعالى  
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولفظ أربعة نص فى العدد والذكورة كذا فى التنبية وأوردناه لكم لا تقولون  
بالمفهوم فنأين لكم عدم جواز الأقل فاجاب الزيلعي بانه بالاجماع وأورد المعارضة بين هذه وبين  
قوله واستشهدوا شهيدين الآية وأجاب فى فتح القدير بانها مبيحة وتلك مانعة والتقديم للمانع  
وقدمنا فى الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا فى مسئلتين ان يقذفها الزوج أو لانه يشهد مع  
ثلاثة وأن يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة ثم اعلم ان العتق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم  
يحدد المولى ويستخلف المولى اذا أنكره للعتق وفيه خلاف ذكره فى الخاتمة وأدب القضاء للخصاص  
اعلم انه يجوز ان يكون من الأربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره فى المحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له  
امرأتان ولا أحدهما خمس بنين فشهد أربع منهن على أخيهم انه زنى بامرأة أبيهم تقبل الا اذا كان  
الاب مدعيا أو كانت أمهم حية (قوله وبقية الحدود والقصاص رجالان) أى وشرط لها شهادة  
رجلين لقوله تعالى واستشهدوا الآية فلا تقبل شهادة النساء فيها حديث الزهري مضى السنة من  
لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لا شهادة للنساء فى الحدود والقصاص ولان  
فيها شبهة البدلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندرى بالشبهات كذا فى الهداية وانما  
لم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل وليست  
كذلك فانها جائزة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كذا فى العناية وغيرها وفى خزائن الاكل  
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين فى الحدود والقصاص وهو برأه أو لا يراه ثم رفع الى آخر امضاء اه  
ومعنى الآية على ما ذكره الشارح ان لم يشهد حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا  
التأويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهن عند الاختلاط بالرجال حتى  
اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه  
وذكر البقاعى فى المناسبات معزى الى الحرانى وفى عموم معنى الكون اشعار بتطرق شهادة المرأتين  
مع امكان طلب الرجل بوجه ما من حيث لم يقبل وان لم تجبوا اه وفى الولو الحجة رجل قال ان  
شربت الخمر فملى كى حرفه شهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة  
لا مجال لها فى الحدود ولو قال ان سرق من فلان شيئا فعلى قياس ما ذكرنا ينبغي ان يضمن المال  
ويعتق العبد ولا يقطع اه وعز المسئلتين فى الخاتمة الى أبى يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول

أبى

الرجال مع النساء اه أقول علم به قبول شهادة رجل وامرأتين فى طرف الرجل  
والمرأة والخمر والعبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال ويعلم به كبر من الوقائع الحالية



(قوله أي وشرط امرأة أي شهادتها) قال الرملي سيأتي قريباً أن قبول شهادتها الثبوت سمع الدعوى لاثبوت الرد بها فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الخانية وفيما لا ينظر إليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت الروايات وأخر ما روى عن محمد أنه إن كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث ترد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف إلا خرو المرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوثق وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن (قوله وظاهر اقتصاره على الثلاثة الخ) قال الرملي ذكر في الدرر والغرر والولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه والبركة وعيوب النساء امرأة اه قد دخل في قوله وعيوب النساء الحبل لانه من العيوب التي يرد بها المبيع تامل (قوله وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه ٦٧ رجل الخ) قال الرملي قدم في باب ثبوت النسب في شرح قوله

المعتدة ان يحدث ولادتها بشهادة رجلين الخ أنه أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها امال كونه قد يتفق ذلك من غير

والولادة والبركة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل امرأة

قصده نظر ولا تعد أو للضرورة كما في شهود الزنا وفي منح الغفار نقلا عن السراج الوهاج وقال بعض منسجخا تقبل شهادته أيضا وان قال تعدت النظر اليها اه وأقول فثبت الخلاف في التعمد ظاهرا ويمكن التوفيق بان يحمل كلام

أبي يوسف وفي خزانة الأكل في مسئلة السرقة أضمنه ولا أعتقه عن محمد وفي خزانة الأكل شهد انه أعتق عبده ثم شهد أربعه بأنه زنى وهو محصن واعتقه القاضي ثم رجع الكل ضمن شاهدا الاعتاق قيمته لمولاه وشهود الزنا دية لمولاه أيضا ان لم يكن له وارث غيره (قوله وللولادة والبركة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل امرأة) أي وشرط امرأة أي شهادتها للمحدث شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والمجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس فيتناول الأقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الأربع ولانه انما سقط الذكورة ليخف النظر لان نظر الجنس أخف فكذا يسقط اعتبار العدد لان المثنى والثلاث أحوط لما فيه من معنى الإلزام ثم حكمها في الولادة شرخناه في باب ثبوت النسب وفي البركة شرخناه في باب العنين من انهن ان شهدن بمكارتها يؤجل العنين سنة ويفرق بعده لانها تايدت بجويد اذ البركة أصل وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البركة وان فلن انها تاييد يحلف البائع لينضم نكوله الى قوله من والعيب يثبت بقولهن فيحلف البائع كذا في الهداية وأورد عليه انه لو ثبت العيب بقولهن لم يحلف البائع بل يرد عليه الجارية فكيف يكون تحلف البائع نتيجة لثبوت العيب في الجارية بل ثبوت العيب بقولهن يثبت ردلا التحليف وأجاب عنه في النهاية بان ثبوته بقولهن لسمع الدعوى وفي حق التحليف اذ لولا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول له بلا عين ليمسكه بالأصل وهو البركة اه وظاهر اقتصاره على الثلاثة يغيد ان قول المرأة بل النساء لا يقبل في غيرها ولكن في خزانة الأكل لو شهد عنه نسوة عدول انها امرأة فلان أوابنته وسعته الشهادة اه وفيها يقبل تعديل المرأة ولا تقبل ترجمتها وأطلق في الولادة ويستثنى منه الشهادة على استهلال الصبي في حق الارث عند أبي حنيفة لانه مما يطلع عليه الرجال ويمكن ان يخرج من كلام المصنف بقوله فيما لا يطلع عليه رجل ان كان قيدا في الكل وان كان الظاهر رجوعه الى الاخير وأما في حق الصلاة فتقبل شهادتها اتفاقا لانها من أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث أيضا وبقوله ما قال الشافعي وأحمد وهو أرجح كذا في فتح القدير وتقدمت في باب ثبوت النسب وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه رجل الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعدت النظر اما اذا شهد بالولادة وقال واجأتها فتفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط وفي خزانة الأكل ولا تقبل شهادة الكافرة والمملوكة وانما تقبل شهادة الحرة

النافي على التعمد لا تحمل الشهادة والمثبت على التعمد لها احياء للحقوق بايصالها الى مستحقها بواسطة أداء الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع اشارة اليه وربما أفهم كلام الزيلعي في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعددنا النظر قبلت أرجحية القبول وأيضا عبارته في هذا المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال تعدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا لطرحة ذ كرمقابلة وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تامل ثم رأيت في التارخانية نقلا عن العتائبة واختلف المشايخ فيما اذا دعي الى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم أنه لو نظر اليها يشتمى فنهى من جوز ذلك بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة لا قضاء الشهوة قال شيخ الاسلام الاصح أنه لا يباح ذلك ذكره في كتاب الكراهية

المسلمة (قوله ولغيرها رجلان أو رجل وامرأتان) للإية أطلقه فشمّل المال وغيره كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية والعنق والنسب لأن الأصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهي المشاهدة والضبط والاداء ونقصان الضبط بزيادة النسب ما يمنع من الضبط بالآخرى اليها فلم يبق بعد ذلك إلا الشبهة ولهذا لا تقبل فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت بالشبهات وإنما لا تقبل شهادة الأربع من غير رجل كيلا يكثر خروجهن وحكى أن أم بشر شهدت عند الحماكم فقال الحماكم فرقوا بينهما فقال ليس لك ذلك قال الله تعالى إن تفضل أحدهما فخذ كراهما أحدهما الأخرى فسكت الحماكم كذا في الملتقط وقد حقق الأكل في العناية هنا تحقيقا حسنا كما هو دأبه فقال لا نقصار في عقلمن فيهما ومناط التكليف وبين ذلك لأن للنفس الإنسانية أربع مراتب الأولى استعداد العقل ويسمى العقل الهولاني وهو حاصل لجميع أفراد الإنسان من مبدأ فطرتهم والثانية أن يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات فتتهيأ لكسب الفكريات ويسمى العقل بالمملكة وهو مناط التكليف والثالثة أن تحصل النظريات المفروغ عنها متى شاء من غير افتقار إلى اكتساب بالفكرة ويسمى العقل بالفعل والرابعة هو أن يستحضرها ويلتفت إليها مشاهدة ويسمى العقل المستفاد وليس فيهما ومناط التكليف منها وهو العقل بالمملكة فمن نقصان بمشاهدة حاله في تحصيل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات وبالنسبة أن ثبتت فانه لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفهم دون تكليف الرجال في الأركان وليس كذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ما قصصت عقل المراد به العقل بالفعل ولذلك لم يصلح للولاية والخلافة والإمامة اهـ وهكذا كره في آخر التوضيح ومثله الأول في التلويح بقوة الطفل على الكتابة والثاني باستعداد الرجل الأمي للكتابة والثالث باستعداد القادر على الكتابة والرابع بقدرته على الكتابة حالة الكتابة وأوردت على قوله ولغيرها الشهادة باسم الكافر فانه لا تقبل فيه شهادة النساء كما صرح به في الخلاصة من ألقاط التكفير وكأنه لكونها تنجر إلى قتله إذا أصر على كفره فصار كالشهادة بالحدود والقصاص ولم أر من نبه عليه وفيد في البرازية بالرجل أما إذا كان المشهود عليه بالاسلام امرأة فانه لا تقبل شهادة رجل وامرأتين باسمه إلا ما هو والنحو أن المشهود عليه بالاسلام إذا كان رجلا لا يقبل فيه شهادة النساء ولا الكفار وأما الشهادة بردة المسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكره في العناية من السير (قوله ولا لكل لفظ الشهادة والعدالة) أي وشرط لجميع أنواعها لفظ أشهد بالمضارع فلا يقوم غيره مقامه لما قدمناه أولها وقد علمنا أن لفظها ركن والمراد بالشرط هنا ما لا بد منه ليشمل الركن والشرط وقد أضافه لا بد من لفظها في شهادة النساء أيضا وهو المعتمد خلافا للعراقيين لأنهم يجعلونها من باب الاخبار لا الشهادة والصحيح الأول لأنها شهادة يشترط لها الحرية في مجلس القاضى ولا بد من شرط آخر لجميع أنواعها وهو التفسير حتى لو قال أشهد بمثل شهادته لا تقبل ولو قال أشهد بمثل شهادة صاحبي لا تقبل عند الخصاف وعند عامة ما يحنأ تقبل وقيدته لا وزجندى بما إذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يقتضى كذا في الخلاصة وقال المحلواني إن كان فصيحاً لا يقبل منه إلا جال وإن كان عجمياً يقبل بشرط أن يكون بحال أن استفسر بين وقال السرخسي إن أحس القاضي بخيانته كلفه النفسير والألا وفي البرازية وقال المحلواني لو أقر المدعى أو وكيله فقال الشاهد أشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال المدعى في يده بغير حق بصر عندنا اهـ واعلم أن المصنف تبسّع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة تسوية

ولغيرها رجلان أو رجل  
وامرأتان وللכל لفظ  
الشهادة والعدالة

(قوله أطلقه فشمّل المال وغيره) قال الرمي والشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبل الشهادة على المال قال في الحائنة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل إلى آخر مام

(قوله لوقضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا) قال الرملي وفي جامع الفناوى وأما شهادة الفاسق فان تحررى القاضي الصدق في شهادته تقبل والا فلا (قوله وقال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة) ٦٩ قال الرملي أى يجوز له الاقتصاد على

سبيل الجواز لا الوجوب  
(قوله ولا يسأل حتى يطعن  
الحكم) قال الرملي  
ولو بالجرح المجرد ولا  
ينافيه قوله فيما يأتى ولا  
يسمع القاضي الشهادة  
على جرح مجرد لان عدم  
سماعها لعدم دخوله  
تحت الحكم والا فالحكم  
عن نفس الشهود يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم

وسأل عن الشهود سرا  
وعلمنا في سائر الحقوق

والحكم بها فالطعن به  
مسموع منه قبل التزكية  
وسيطر من مسائل  
الطعن والله تعالى أعلم  
(قوله وقال أبو يوسف لو  
قضى القاضي بغير تزكية  
الشهود أجزاء) قال  
الرملي عبارة القدورى  
وقال أبو يوسف ومحمد  
لا بد أن يسأل عنهم في  
السرو والعلائية ومقتضاه  
أن القاضي ياتى بترك  
السؤال ولا ينافيه  
الأجزاء تامل (قوله وفي  
التنذيب للقلاسى الخ)  
قال العلامة المقدسى  
بعدد كرماتى التنذيب  
لا يخفى انه مخالف لما في  
الكتب المعتمدة ولا

منهم بينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة شرط لصحة الاداء بل ركنه كما قدمناه وأما العدالة  
فليست شرطاً في صحة الاداء وإنما طهرها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه عن البدائع  
ولهذا قال في الهداية لوقضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا زاد في فتح القدر وكان القاضي  
عاصياً قال وعن أبي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهياً في الناس كمباشرى السلطان والممكس  
وغيرهم تقبل شهادته لانه لا يستأجر لشهادة الزور لوجهته ويمتنع عن الكذب لمروءته والاول  
أصح لان هذا تعليل لمقالة النص فلا يقبل اه وفسر في العناية الوجيه بان يكون ذا قدر وشرف  
وفسر المروءة بالانسياسة قال والهمزة وتشديد الواو وفيهما الغتان اه وعلى هذا في القنينة شارب  
الحجر يستحي ويرتدع اذا زجر فللقاضي أن يقبل شهادته ان كان ذا مروءة وتحرى في مقالته فوجدته  
صادقاً اه محمول على ما روى عن أبي يوسف (قوله وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر الحقوق)  
أى وسأل القاضي عنهم في السرو والعلائية وهو قول أبي يوسف ومحمد لان القضاء مبنى على الحجة  
وهي شهادة العدول فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطالان وقال أبو حنيفة يقتصر  
الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس  
عدول بعضهم على بعض الا محدوداً في قذف ومثل ذلك عن عمر رضى الله عنه ولان الظاهر هو  
الانزجار عما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية ادلا وصول الى القضع الا في المحدود والقصاص فانه يسأل  
عنهم للاحتيال في اسقاطها ويستتقى ولان الشبهة فيها دارئة والحاصل انه ان طعن الخصم سال عنهم  
في الكل والاسال في المحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان  
والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي  
بجرائمهم ولذا قال في الملتقط القاضي اد اعرف الشهود بجرح أو عدالة لا يسأل عنهم اه ولم يذكر  
المؤلف صفة السؤال وصرح في الهداية بانه لا بد منه ولم يبين انه شرط أولاً وفي الملتقط قال أبو  
حنيفة التزكية بدعة وقال أبو يوسف لوقضى القاضي بغير تزكية الشهود أجزاء اه فافاد ان  
السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصاً قدمنا عن الهداية انه لوقضى بشهادة الفاسق يصح  
عندنا من غير حكاية خلاف فكيف اذا قضى بشهادة المستور فلو قضى ثم ظهر ان الشهود فسقة لم  
ينقض القضاء وفي المحيط البرهاني من المحدود لوقضى بالمدينة ثم طهر انهم فساق بعدما رجم فانه  
لا ضمان على القاضي لانه لم يظهر الخطايين اه وهذا يدل على ان القاضي لوقضى في المحدود  
قبل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان آثماً فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء معناه  
يجب ومعنى قول الامام يقتصر الحاكم بجواز اقتصاره لانه يجب اقتصاره وفي التنذيب للقلاسى  
وفي زماننا لما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة كما اختار ابن أبى ليلى استخلاف الشهود  
لغلبة الظن اه قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالحلاصة والبرازية من انه لا عين على  
الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند حقائقها خصوصاً في زماننا ان الشاهد مجهول الحال  
وكذا المزكى غالباً والمجهول لا يعرف المجهول وفي الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت  
الكوفة قاضياً عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلاً فطلبت أسرارهم فرددتهم الى ستة ثم أسقطت

يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالمزكى غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لانه لا عين على الشاهد لو استقصى  
مثل ذلك لضاق الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها \* كفى المرء نبلاً أن تعد معيابه

أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت قال الفقيه لو استعصى القاضي مثل ذلك لضاق الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

فلست بمسئبق أخالاته \* على شعث أي الرجال المهذب

وقال عمر رضي الله تعالى عنه ان الله نهى عنى منكم السرار وذنوبكم بالبينات اه ثم التزكية في السر أن يبعث المستورة الى المعدل فيها النسب والحلى والمصلحة ويردها المعدل كل ذلك في السر كي لا يظهر فيخدع أو يقصد وفي الحانية لا بد من أن يجمع بين المعدل والشاهد لتتفق شبهة تعديل غيره وقد كانت العلانية وحدها في المصدر الاول ووقع الاكتفاء به في زماننا تحرز عن الفتنة وبروى عن محمد تزكية العلانية بلاء وفتنة ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو عدل حائز الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكفي بقوله هو عدل لان المحرمة نابعة باصل الدار وهذا أصح كما في الهداية وفي السراجية والفتوى على أنه يسأل في السر وقد تركزت التزكية في العلانية في زماننا كي لا يحدع المزكى ولا يخون اه فقد علمت ان ما في المتن على خلاف المفتي به وهو الاقتصار على السر ويدل عليه ما في الهداية أيضا والمستورة اسم الرقعة التي يكتبها القاضي ويبيعها سرا يريد أمينه الى المزكى سميت المستورة لانها تستر عن نظر العوام كذا في النهاية فن عرف الشاهد بالعدالة كتب تحت اسمه هو عدل حائز الشهادة ومن لم يعرفه بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بالفسق لم يصرح بل يسكت احترازا عن هتك الستار أو يكتب الله أعلم به الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضى القاضي بشهادته فحينئذ يصرح بذلك كذا في غاية البيان وأراد بقوله ويسأل عن اشهود أى عن عدالتهم على حذف مضاف وانما قدرناه لانه لا يسأل عن حرية الشاهد واسلامه مالم ينزعه المحصم وما ذكره في الجامع من ان الناس أحرار الا في الشهادة والمحدود والقصاص والعقل فانه لا يكتب في بظاهر المحرمة في هذه المواضع بل يسأل محمول على ما اذا طعن المحصم بالرق كما قدمه القدوري رحمه الله كذا ذكر الشارح وثبت حرية الشاهد امام اقامة البينة عليها أو بالأخبار للقاضي كالعدالة والاول أحب وأحسن لان الاهلية للشهادة لا تثبت الا بالحرية وتثبت بدون العدالة ولان المحرمة والرق من حقوق العباد تجري فيها المحصومة وطرق الاثبات في مثلها للبينة فاما العدالة فلا تجري فيها المحصومة فيمكن معرفتها بالسؤال عن حاله كذا في المبسوط وفي القمية قال المدعى عليه في الشاهد انه كافر بالله تعالى فللقاضي أن يسأله عن الايمان ان اتهمه بذلك وان كان يشهد بوحداية الله تعالى ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا قال أما مسلم ولسن بكافر ولو سأله الحاكم فذكر في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله للتجربة فهذا جهل من القاضي وحق وقد أساء فيما فعل ولوجوز هذا كان وبالا على جميع المسلمين خصوصاً في قضاة أهل الرساتيق فلوانه تحمق وفعل لا يقبل شهادته اه وأطلق في السؤال عن الشهود فشمّل المسلم والكافر فيسأل عن النصراني اذا شهد على مثله وفي فتاوى عمر قارئ الهداية تزكية الدمي أن يزكيه بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة اه وقد أخذ من فتاوى الوالو الجي وفي الملتقط نصراني عدل ثم أسلم قبلت شهادته اه وفيه اذا سكر الدمي لا تقبل شهادته اه وشمل السؤال عنه اذا شهد حين بلغ وهو ظاهر الحانية وفي الملتقط صبي احتمل لأقبل شهادته مالم أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده وعلمته كما في الغريب انه صالح أو غيره اه وفرق في الظهيرية بينهما بان النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهذا يدل

نقله بعض الفضلاء (قوله وفي السراجية الفتوى على أنه يسأل في السر) قال القهستاني وعن محمد أن تزكية العلانية بلاء وفتنة وتزكية السر أحسنها شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار أنه يسأل سرا وعلانية وعليه الفتوى اه قلت يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أى لا يكتب بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح لقولهما تأمل (قوله وانما قدرناه لانه لا يسأل عن حرية الشاهد واسلامه الخ) قال الرملي قدمنا أن سؤاله عن العدالة على سبيل الوجوب فنفي سؤاله عن المحرمة والاسلام بنفي الوجوب أيضا حتى لو سأله عنهما كان حسنا تأمل (قوله وفرق في الظهيرية بينهما الخ) قال الرملي أى بين النصراني اذا أسلم وكان عدلا حيث تقبل وبين الصبي اذا بلغ حيث لا تقبل حتى يسأل

عنه ويتأني بقدر ما في بقاء قلوب أهل مسجده ومحلته أنه صالح (قوله ويكتفي ٧١ بالسكوت من أهل العلم والصلاح فيكون

سكوتة تركية للشاهد)  
مخالف لما قدمه عن  
غاية البيان من قوله ومن  
عرفه بالفسق لم يصرح  
به بل يسكت احتراماً عن  
هتك السترا ويكتب  
الله أعلم به الخ ثم رأيت  
بخط ثقة معزياً إلى المقدسي  
بعد ذكر ما في المتن فقال  
أبو نصر كان سكوتة منه  
طعن في الشهادة (قوله  
وعلى قول من يقبل الخ)  
جزم به في الحاشية حيث  
قال فاب القاضى يسمع  
ذلك ويسأل عنهم فان  
عدلوهم سأل القاضى  
الطاعنين بم يطعنون  
لاحتمال أنهم طعنوا بما  
لا يكون جراً عند القاضى  
فان يننوا ما يكون طعناً  
فان الجرح أولى والا فان  
القاضى لا يلتفت اليهم  
ويقضى بشهادة شهود  
المدعى وكذا لو عدل المزكى  
الشهود وطعن المشهود  
عليه وقال للقاضى سل  
عنهم فلانا وفلانا وسمى  
قوماً يصلحون الخ (قوله  
عند سؤال القاضى عن  
الشاهد) كان ينبغي أن  
يزيداً وعند طعن الخصم  
وبرهن عليه سرالانه  
تقبل حينئذ لانهم لم

على ان الاصل عدم العدالة ولم يذكر المؤلف ما يقوله المزكى اذا سئل لانه يختلف باختلاف الناس  
وقد منا انه يقول هو عدل وفي البرازية وينبغي ان يعدل قطعاً ولا يقول هم عدل عندى لاخبار  
الثقات به ولو قال لأعلم منهم الاخير افهو تعديل في الاصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عدل  
عندى جازت شهادتهم وفي المتن اذ قال المزكى لأعلم فيه الاخير اي كفى واذا جرح الجراح الشهود  
يقول القاضى للمدعى زنى شهوداً أو يقول لم تحمد شهودك ويكتب القاضى أسماء الشهود أولاً ثم  
اسم من عدل اه وفي المتن عن أبي يوسف التزكية أن يقول لأعلم منه الاخير او عن أبي يوسف  
أنه لو قال لا بأس به فقد عدله وعن محمد بن سلمة أن يقول هذا عندى عدل مرضى جازر الشهادة اه  
واختار السرخسى أنه لا يكتفى بقواه هو عدل لان المحدود في ذنب بعد التوبة عدل غير جازر الشهادة  
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جازر الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجمه وفي الظهيرية  
من كتاب الشروط جواب المزكى على ثلاث مراتب أعلاها جازر الشهادة أو عدل خلافاً للسرخسى في  
الثاني والثانية ثقة وهو من لا تقبل شهادته لا لفسقه ولكن لغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون  
كل ثقتين مقام عدل كذا ذكر الشيخ الامام المحاكم السمرقندى والمرتبة الثالثة مستور والمستور هو  
الفاسق وفي عرف مشايخنا من لا يعرف حاله اه ويكتفى بالسكوت من أهل العلم والصلاح  
فيكون سكوتة تركية للشاهد ما في المتن وكان اللبس مساور قاضياً واحتاج الى تعديل شاهد  
وكان المزكى مريضاً فعاده القاضى وسأله عن الشاهد فسكت المحدث ثم سأله فسكت فقال أسألك  
ولا تجبني فقال المحدث أياك كيفك من مثلى السكوت ولما استقضى أبو مطيع ارسل الامير الى يعقوب  
القارئ يشاوره فسأله الرسول في الطريق عن أبي مطيع فقال يعقوب أبو مطيع قال محمد بن  
سلمة اذا كان المعدل مثل يعقوب القارئ فلا بأس بمثل هذا التعديل اه وسأني في مسائل الطعن  
في الشاهد عند بيان الجرح المجرد وغيره ولا يمكن يحتاج هنا الى بيان مسائل تعارض الجرح  
والتعديل فاذا سأل القاضى عن الشاهد ولم يترك طلب غيره فان زكاه واحداً وجرحه واحداً فقد تعارضاً  
فقال في البرازية فان عدله أحدهما وجرحه الآخر تعارضاً كأنه لم يسأل أحداً او عدله الثالث  
والتعديل أولى وان جرحه الثالث فالجرح أولى وذكر الصمدان جرح واحد وعدل واحد فعند  
الامام الجرح أولى كما لو كانا اثنين وعند محمد ما لم يتم بالواحد توقف الشهادة ولا يجبر حتى يسأل  
الاخر وان جرحه تم الجرح وان عدله تم التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى  
عندهم وان جرحه اثنان وعدله عشرة والجرح أولى فلو قال المدعى بعد الجرح أنا أجيء بقوم صالحين  
يعدلوهم هم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر أنه لا يقبل وهو اختيار طهري الدين وعلى قول من  
يقبل اذا جاء بقوم ثقة يعدلوهم هم فالقاضى يسأل الجارحين فاعلمهم جرحاً بما لا يكون جراً عند  
القاضى لا يلتفت الى جرحهم هذا لطف الاقوال ولو عدل الشهود سراً فقال الخصم أجيء في العلية  
عن يمين فيهم ما تدر به شهادتهم لا تقبل مقالته الى أن قال ان الجرح أولى الا اذا كان يدينهم تعصب  
فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب والجرح أولى اه وقد ظهر من اطلاق  
كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجرداً أو لا عند سؤال القاضى عن الشاهد  
والفصل الا تني من أنه ان كان مجرداً لا تسمع البيعة به أولاً فتسمع انما هو عند طعن الخصم في

يفسقه وابطاظهار الفاحشة بخلاف ما اذا برهن علانية لا يقبل برهانه لفسق شهوده باظهار الفاحشة كما ساقى آخر الباب الا تني  
وحينئذ يظهر الجواب الا تني عما في المتن تامل



الشاهد علانية لكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم انارأيناها أمس سكران أو بيايع بالربا أو يشرب الخمر ان كان شيئا يلزمه فيه حق من حد أو مال يرد على صاحبه ردت شهادته والا لا اه وبنفي حله على ما اذا كان علانية أما اذا أخبر وسرا فلا وسياقي تمامه ان شاء الله تعالى وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا وان كان غريبا ولا يحدم عدل فانه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله كما في البرازية وفي كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام من بحث الحمل انه على مثال رجل دخل بلدة لا يعرفه أهلها بالتامل فيه بل بالرجوع الى أهل بلده حتى لو شهد لا يحل للقاضي أن يقضي بشهادته ولا للزكي أن يعدله الا بالرجوع الى أهل بلده ليعرف حاله اه وظاهر اطلاقه أيضا انه يسأل عنهم في كل حادثة شهدوا فيها لكن قالوا الوعد في حادثة وقضى به ثم شهد في أخرى فان بعدت المدة أعيد والا لا وكذا عريب نزل بين ظهرا في قوم لا يعدله قبل مضي ذلك الزمان وكذا اذا تخللت تلك المدة بين الشهادة والتعديل هل يؤثر في قبول الشهادة الماضية وكان الامام الثاني يقول ذلك الزمان ستة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب والوثوق وعليه الفتوى كذا في البرازية وفيها أيضا وفي المنتقى شهدوا بمال فلم يعدلوا فطالب المدعي عليه من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بانه مردود الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكم وكتب به واذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الاخر هذه الشهادة فان كان الاول لم يحكم برده شهادتهم للثاني أن يقبل ادعوا له اه وفي الملتقط واذا بطل القاضي شهادته في دار فجا بعد عشرين سنة فشهد بها أيضا لا حرق شهادته باطل اه وفي الخلاصة من ردت شهادته في حادثة لعلة ثم زالت تلك العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر على المسلم والاعمى اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل اه ثم اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة والثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اشار اليه في النوازل ولو قال المؤلف سرا ثم علمنا بم دون الاول كان أولى وان أمكن جعلها على الفيد أنه لا بد من تقديم تركية السر على العلانية لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يزكي في السر اه وشمل الشاهد الاصل والفرعي فيسأله عن الكل كذا عن أبي يوسف وعن محمد يسأل عن الاولين فان زكيا سأل عن الآخر بن كذا في الملتقط <sup>ب</sup> ب تقيمه <sup>ب</sup> لا تجوز التركية الا ان تعرفه أنت أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زكي عنده وقال محمد كم من رجل أقبل شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الطواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط في شرط لجوازه شروط الاول أن تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الثاني أن تعرفه وتختبره بشركة أو معاملة أو سفر الثالث أن تعرف أنه ملازم للجماعة الرابع أن يكون معروفا بجهة المعاملة في الدينار والدرهم الخامس أن يكون مؤدبا للامانة السادس أن يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكبائر الثامن أن تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر وما يخل بالمرأاة والكل في شرح أدب القضاء للخصاف وفي النوازل من قال لا أدري أنا مؤمن أم غير مؤمن لا تعدله ولا تصلى خلفه اه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على العدالة والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا يقضي بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضي تاب الفاسق لا يعدل كما تاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة اه (تقيمه آخر) ولو زكي من في السر علمنا يجوز عندنا والخصاف شرط تغايرهما كذا في البرازية وفي المصباح عن الامر علونا من

(قوله من بحث الحمل  
انه) أى الحمل

باب قعد ظهر وانتشر فهو عال وعلم علما من باب تعب لغة فهو علان وعلب والاسم العلانية مخففا  
 اه (تنبيه آخر) يسأل القاضي عن الشهود الذمة عدول المسلمين والافيسال عنهم عدول الكفار  
 كذا في المحيط والاختيار (قوله وتعديل الخصم لا يصح) أي تزكية المدعي عليه الشاهد بقوله  
 هو عدل غير مقبولة لان في زعم المدعي وشهوده ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اصراره فلا  
 يصلح معه دلا وموضوع المسئلة اذا قال هم عدول لانهم أخطوا أو نسوا أو ادا قال صدقوا أو هم  
 عدول صدقة فقد اعترف بالحق كذا في الهداية وفي شرح أدب القضاء للصدر الشهيد أن يكون  
 مقرا بقوله صدقوا فيما شهدوا به على وبقوله هم عدول فيما شهدوا به على أطلقه وقيده في  
 البرازية بما اذا كان المدعي عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان صحيح قوله وشمل الخصم المدعي والمدعي  
 عليه وان أراد به المدعي عليه وهو الظاهر فعدم صحته من المدعي بأولي كتعديل الشاهد نفسه وأما  
 حرج الشاهد نفسه فمقبول لما في البرازية وقول الشاهد انه ليس بعدل اقراره على نفسه حائز عليه  
 وكان ينبغي له أن لا يفعل اه وظاهر ما في الظهيرية انه يائمه بذلك حيث كان صادقا في شهادته لما فيه  
 من ابطال حق المدعي ولم يذكروا لفرجه الله تعديل أحد الشاهدين صاحبه وفيه اختلاف قال  
 في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعده الذي  
 عرفه القاضي بالعدالة قال نصبر رجه الله لا يقبل القاضي تعديله ولا ينسب له قولان وعن أبي  
 بكر البخاري في ثلاثة شهداء والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث وان القاضي يقبل  
 تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير  
 رجه الله تعالى اه وأطلقه فشم ما اذا عدله المدعي عليه قبل الشهادة أو بعدها كما في البرازية  
 ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره ووقت التعديل وكان الفسق الطارئ  
 على المعدل قبل القضاء كالمقارن وفي البرازية ولا سال رجلا له على المشهود عليه دين فلسه المحاكم  
 وهذا دليل على ان الشاهد اذا كان له دين على المشهود عليه وهو مفلس لا تقبل اه وفي المحيط  
 البرهاني من دفع الدعاوى معزيا الى الاوز جندی اذا قال المدعي عليه بعد الشهادة لي دنع لا يكون  
 تعديلا للشهود لجواز أن يكون بالطبع في الشاهد اه قلت بخلاف قول المدعي عليه في جواب  
 دعوى الوكيل بالدين دفعته الى الموكل أو أبرأني فانه يكون اقرارا بالو كالتقائه ثم بالدفع الى  
 الوكيل كما سيأتي فيها (قوله والواحد يكفي للتركية والرسالة والترجة) وهذا عندهما وقال محمد  
 لا يجوز الاثنان لانهما في معنى الشهادة لان ولاية القاضي تنبغي على ظهور العدالة وهو بالتركية  
 فيشترط فيه العدد كالعدالة وتشترط الذكورة في المزكي في الحدود ولهما انه ليس في معنى الشهادة  
 ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ومجلس القضاء واشترط العدد في الشهادة أمر يحكمي أي تعبدى  
 في الشهادة فلا يتعداها ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم تزكية واحد فان رضى الخصم بتزكية  
 واحد فزكي جازا جماعا كذا في الولو الحية وأطلق في التركية والمراد تزكية السر ولو قال الواحد  
 العدل المسلم لكان أولى لاشتراط العدالة فيها والاسلام في المزكي لو المشهود عليه مسلما كما  
 البرازية وأطلق في الواحد فشم العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف اذا تاب والصبي وأحد  
 الزوجين للآخر والولد له وعكسه والعبد لمولاه وعكسه وخرج من كلامه تزكية الشاهد بمحمد  
 الزنا فلا بد في المزكي فيما من أهلية الشهادة والعدد الاربعه اجماعا ولم أر الا أن حكيم تزكية الشاهد  
 ببقية الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها وقيد بالتركية السر احترازا عن تزكية العلانية

وتعديل الخصم لا يصح  
 والواحد يكفي للتركية  
 والرسالة والترجة

(قوله وأطلق في الواحد  
 فشم العبد والمرأة  
 والاعمى) سيأتي يذكروا  
 أن المرأة والاعمى لا تجوز  
 ترجمتهما والظاهر أن  
 المراد الاطلاق بالنسبة  
 للتركية

(قوله شرحها في شرح منظومة ابن وهبان) أي في شرحها المصنفها وشرحها لابن الشحنة وعبارة الثاني فشاها الغريب هو أن يجتمع الخصوم بباب القاضي ٧٤ ومنهم شخص يدعى الغريبة والعزم على السفر وفوت الرفاق بالتأخر ويطلب تقديمه لذلك

فلا تقبل منه إلا شاهدين على ذلك ولا يحتاج إلى تزكيتهم بالتحقق الفوت بطول المدة بالتزكية والعدوى هو ما لو سمى شخصاً بينه وبين المصر أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يقيم بيته بالحق الذي يدعيه ولا يشترط تعديلهما ونقل عن محمد أنه اشترط تعديل هذين لما فيه من الإلزام على الغير وكما كان كذلك سبيله التعديل وإليه مال الخلواني وقال أنه روى عن الإمام وأما شاهد الطينة فهو ما لو ادعى على شخص ليس بحاضر معه بحق وذكر أنه امتنع من الحضور معه أعطاه القاضي طينة أو خاتماً وقال أراه وأدعه إلى وأشهد عليه فإن أراه ذلك قال لا أحضر وشهد عند القاضي بذلك مستورا لا يسأل عنهما قالوا وفيما نقل عن محمد إشارة إلى تعديلهما حيث قيد بما فيه الإلزام على الغير وقال الصدر

فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة أجماعاً لأن معنى الشهادة فيها أظهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص وأطلق في الرسالة فشمّل رسول القاضي إلى المزكي ورسول المزكي إلى القاضي كما في فتح القدير لا الأول كما زعمه الشارح وأطلق في الترجمة فشمّل المترجم عن الشهود أو عن المدعى أو المدعى عليه لا الأول كما توهمه الشارح قالوا والاحوط في الكل اثنان وفي البرازية ولا يعلم أنه يسأل عنه وعمله الصدر الشهيد بأنه إذا علمه ربما خدع المزكي أو أخافه ولا يعلم أنه يسأل عنه سراً إنما يطلب منه تزكية العلانية وينبغي للقاضي أن يختار في المسئلة عن الشهود من هو أخبر بأحوال الناس وأكثرهم اختلاطاً بالناس مع عدلته عارفاً بما لا يكون جرحاً وما يكون جرحاً غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمسأل فإن لم يكن في جبرانه ولا أهل سوقه من يثق به سال أهل محله وإن لم يجد فيهم ثقة اعتبر فيهم قواثر الأخبار كذا ذكره الشارح وخص في البرازية السؤال من الأصدقاء وأشار المؤلف بقبول قول الواحد في التزكية إلى قبول قوله في الجرح وسياق وليس مراد المؤلف التسوية بين الثلاثة في جميع الوجوه وإنما مراده التسوية في الاكتفاء بالواحد وبين التزكية والترجمة فرق فإن الترجمان لو كان أعمى لا يجوز عند الإمام ويجوز عند الثاني وقد منّا أن تزكية الأعمى جائزة ولا يكون المترجم امرأة كما قدمناه عن الخزانة وتصلح للتزكية وشروط في الظهيرية في المترجم عن الشاهد أن يكون الشاهد مدعجماً وعن الخصم أن يكون كذلك فظاهره أن القاضي إذا كان عارفاً بلسان الشاهد والخصم لم تجز ترجمة الواحد وفي المصباح ترجم فلان كلامه إذا بينه وأوضحه وترجم كلام غيره إذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان وفيه لغات أجودها فتح التاء وضم الجيم والثانية ضمهما معا وتجعل التاء تابعة للجيم والثالثة فتحهما ما يجعل الجيم تابعة للتاء والجمع تراجم اهـ والتزكية المدح قال في المصباح زكى نفسه تزكية مدحها اهـ (تفسيه) يستثنى من قوله أولاً وسأل عن الشهود أربع شهود لا يسأل القاضي عنهم قال الخصاص في أدب القضاء قال اسماعيل بن حماد أربع من الشهود لا يسأل عنهم شاهد رد الطينة وشاهد تعديل العلانية وشاهد الغريب ليسد عوه القاضي على غير قرعة وشاهد العدوى وشرحها في شرح منظومة ابن وهبان من أول الشهادات واسماعيل هذا هو حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزاجه في العلم ولو عمر لفاق المتقدمين ولكنه مات شاباً قلت فيحتاج هنا إلى فهم قولهم لا بد من العدل التي المزكي فانه لا يسأل عنه فتعين أن يكون المراد بالمزكي العدل من كان معروفاً بها عنه القاضي فان لم يكن معروفاً بها لم يسأل عنه فلا يقبل تزكيتة كما لا يخفى وليس المراد أنه لا يشترط عدالة المزكي كما فهمه العلامة ابن الشحنة بناء على أنها لا احتياط لا لاكتفاء بتزكية السرانصر يحسب الكل باشتراط عدالة المزكي خصوصاً في تزكية العلانية وإنما المراد ما فهمناه عنهم ولما نظر إلى أن عدم السؤال في المسائل الثلاث لا جل الاحتياط بالاعتناء بظن أن المزكي كذلك وليس كما ظنه لما قدمناه من التصريح عنهم وإن كان ما فهمه هو المراد فاذكره القاضي اسمعيل ضعيف لنقل الإجماع على أن تزكية العلانية

الشهيدان عدم التعديل انظر للناس وبه نأخذ خوفاً اختفاء الخصم مخافة العقوبة فادشها كتب إلى الوالي في احضاره وأما شاهد تعديل العلانية فلا تشترط تزكيتهم ما ظاهراً بعد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهما في السر بمن يثق به من أمانته وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود السر والعلانية وإنما لم تشترط عدالتهم لأنها لا احتياط

كالشهادة أو هو مجهول على ما إذا تقدمت التزكية سرا وهو الظاهر (تنبيه) ذكر بعضهم أن الأولى كون القاضي عارفا باللغة التركية ورده الطرسوسي وأطال في فوائده ورد عليه ابن وهبان في شرحه ومن أراد الاطلاع على ذلك فليستظر فيه وقد تركته لانه لا طائل تحته حتى قال ابن وهبان ولولا قصد مناقشة الطرسوسي لما تكلمت على ذلك (تنبيه آخر) قبول قول الواحد لا ينحصر في الثلاث المذكورة في الكتاب بل ذكر ابن وهبان أنه يقبل قول الواحد العدل في إحدى عشرة مسألة والرابعة التقويم للثقات لكن ذكر في البرازية من خيار العيب أنه يحتاج إلى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج إلى الفرق بين التقويين الخامسة الجرح وقد منه السادس تقدير الارش السابعة اختلاف في صفة المسلم فيه بعد احضاره الثامنة الاخبار بغلس المحبوس لاطلاقه التاسعة الاخبار بعيب المبيع العاشرة الاخبار برؤية هلال رمضان الحادية عشر الاخبار بالموت ثم اعلم أن هذا ليس بمحاصر لان ما كان من الديانات يقبل فيه قول الواحد العدل كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة ولا يختص برؤية هلال رمضان وأيضا يقبل قول العدل في عزل الوكيل وجر الماذون واخبار المبكر بانكاح ولها واخبار الشفيع بالمبيع والمسلم الذي لم يهاجر ونحوها كما قدمناه على قول أبي حنيفة من اشتراط أحد شرطى الشهادة أما العدد أو العدالة إلا أن يقال أنهم إنما يذكروها مع العلم بالعدل ليس بشرط لحواز العمل به بمستورين والكلام فيما يشترط فيه العدالة حتى لا يقبل خبر مستورين في المواضع الاحد عشر ثم اعلم أنه يستثنى من الاكتفاء بواحد في التقويم تقويم نصاب السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي العناية (قوله وله أن يشهد بما سمع أو رأى في مثل المبيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه) لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الشرط وقوله كالبيع مثال لهما فإنه ان عقدها بإيجاب وقبول كان من المسموع وان بالتعاطى فهو من المربيات واختلفوا هل يشهد بالبيع أو بالاخذ والاعطاء لكونه بيعا حكما لا حقيقيا ذكره الشارح لكن مراد الثاني انه يجوز كل منهما لانه يتعين الشهادة بالتعاطى لما في البرازية وفي بيع التعاطى يشهدون بالاخذ والاعطاء ولو شهدوا بالبيع حازاه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على البشراء لان الحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح كافي شهادات البرازية وفي الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج إلى الشهادة للمشتري ليشهده بالملك بسبب الشراء ولا يشهده بالملك المطلق قال ورأيت في موضع آخر انه يحل والاول أصح لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث اه وأشار بقوله وان لم يشهد عليه إلى أنه لا يشترط أن يعلم المقر بالشاهد بالأولى فلو احتج الشاهد وستر نفسه وبرى وجه المقر ويفهمه والمقر لا يعلمه وسعه أن يشهد وهكذا يفعل بالظلمة كما في خزانة الاكل وأشار بقوله بما سمع إلى أنه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل ادعى على ورثة ميت ما لا فامر باثبات ذلك فاحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى قد أخذ من هذا المدعى من ديلا فيه دراهم ولم يعلم كما وزنها أتجوز شهادتهما وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان كان الشهود دوقه وعلى ذلك الصرة وفهموا أنها دراهم وحرروها فيم يقع عليه تعيينهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبر اجودتها فانها قد تكون ستوقا وادفعوا ذلك جازت شهادتهم اه وفي خزانة الاكل رجل في يده درهمان كبير وصغير فافر باحدهما لرجل فشهدا أنه أقر باحدهما ولا ندري بأيهما أقر فانه يؤثر بتسليم الصغير اه والافرار يسمع أيضا أن يكون مثالا لهما أما كونه من المسموعات فظاهر وأما كونه من المربيات فبالكتاب لما

وله أن يشهد بما سمع أو  
رأى في مثل المبيع  
والافرار وحكم الحاكم  
والغصب والقتل وان لم  
يشهد عليه

اجابة للمدعى الى ما طالب  
اه فليخص (قوله ولا بد من  
بيان الثمن في الشهادة  
على البشراء الخ) سجد كر  
المسئلة أيضا في آخرباب  
الاختلاف في الشهادة  
عند قول المتن ومن شهد  
لرجل أنه اشترى عمدا  
فلان بالف الخ وباني بسط  
الكلام عليها هناك  
(قوله وأما كونه من  
المربيات فبالكتابة الخ)  
أي بناء على ما قاله النسفي  
وهو خلاف ما علمه  
العامّة نعم أفق به الشيخ  
سراج الدين قارئ الهداية  
اذا كان على رسم الصكوك  
واعترف بأنه خطه أو  
شهدوا عليه به وقد  
شهدوا كائنه وعرفوا  
ما كتبه أو قرأه عليهم  
هذا حاصل ما أجابه  
في موضعين من فتاواه

(قوله الا في تذاكر الباعة)  
 رأيت في هامش نسخة  
 قوله ياركار بالياء المثناة  
 تحت والراء المهملة  
 آخرها راه مركب معناه  
 المذكور وهو هنا الدفتر  
 (قوله وفي الجامع الصغير  
 شرط رؤية وجه المرأة)  
 قال الرملي وسياتي المختار  
 للفتوى في آخر شرح  
 المقولة اه قلت ما سياتي  
 غير هذا كما سنبينه (قوله  
 فان عرفهما باسمهما  
 ونسبهما عدلان) هكذا  
 في النسخ بضمير التثنية  
 في الثلاثة والصواب  
 حذفه والضمير للثلاثة كما  
 في جامع الفصولين وفيه  
 ولا يجوز الاعتماد على  
 اخبار المتعاقدين باسمهما  
 ونسبهما لعلهما تسميا  
 واتسبا باسم غيرهما  
 ونسبه يريدان أن يزورا  
 على الشهود ليخسرا  
 المبيع من يد مالكة  
 فلو اعتمد على قولهما  
 فقد تزور بردهما وبطل

في البرازية من كتاب الاقرار كتب كتابا فيه أقر بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب  
 ولا يقول شيئا وان لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا  
 مرسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا  
 اذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب  
 كالمخاطب من المحاضر فيكون مستكما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق  
 الاخرس يشترط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم  
 ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكاتب اشهدوا  
 على به الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا  
 وذكر القاضي ادعى عليه ما لا فاجح خطأ وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر أن يكون  
 خطه واستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
 في الصحيح لانه لا يزد على أن يقول هذا خطي وأنا حررتة لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا  
 الا في تذاكر الباعة والصرف والسمسار اه ذكره أيضا وفيها أيضا من أول الشهادات بأنهم من هذا  
 فلينظر وقد أوضح ابن وهبان في شرحه مسألة خط السمسار والصرف فليراجعه من أرادها وسند كرها  
 ان شاء الله تعالى في محلها والنكاح لا يكون الا قولاً وكذا لو ادعى التزوج فشهد له بانها زوجته تقبل  
 كافي الخلاصة والاجارة كالمبيع وتنعقد بالقول وبالتعاطى والوقف قول ولا يشترط في الشهادة به  
 بيان الوافق على الصحيح على ما ذكره في وقف البرازية وشروطه لقبولها في كتاب الشهادات ثم اعلم انه اذا  
 شهد بالمبيع وان كان المبيع في يد غير البائع فلا بد أن يشهد بملك البائع بخلاف ما اذا كان في يده  
 وأما الشهادة بالاجارة فلا يشترط أن يشهدوا بان العين المؤجرة ملك المؤجر والفرق أن اجارة  
 الغاصب المغصوب صحيحة بلا اذن المالك ويستحق الاجرة كذا في دعوى البرازية وكذا في الشهادة  
 بالشراء والقبض وكذا الهبة مع القبض لا يحتاجان الى الشهادة بالملك للبائع والواهب كذا في  
 الصغيرى والحاصل انهم اذا شهدوا بالشراء لم ينعقد له من الشهادة بملك المدعى أو البائع أو يد  
 البائع أو ان البائع سلمها للمشتري وفي الشهادة بالمبيع لا بد من ذكر ملك البائع أو يده وهذا اذا شهدوا  
 بالمبيع على غير البائع فلو شهدوا به عليه لم يشترط شيء منهما كافي منية المفتى ويشترط في الشهادة  
 بالاقرار رؤية المقر ما في شهادات البرازية وذكر الحصاص رجل في بيت وحده ودخل عليه رجل  
 وراه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقراره من الباب بلارؤية وجهه  
 حل له أن يشهد بما أقر وفي العيون رجل خبا قوماً رجل ثم سأله عن شيء فأقر وهم يسمعون كلامه  
 وبرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا تحل لهم الشهادة اه وفي الجامع  
 الصغير شرط رؤية وجه المرأة ورأيت الامام خالي أمرها بكشف الوجه وأمرها بالخروج ويؤيده ما في  
 العيون كذا في الخلاصة وفي جامع الفصولين حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان  
 وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن  
 الشاهد أن يشير اليها فان ماتت حينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها وقال قبله لو أخبر  
 الشاهد عدلان أن هذه المقررة فلانة بنت فلان يكفي هذا للشهادة على الامم والنسب عندهما  
 وعليه الفتوى الا يرى انهما لو شهدا عند القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فتجوز  
 الشهادة باخبرهما بالطريق الاولى فان عرفهما باسمهما ونسبهما عدلين ان ينفى للعدلين أن يشهدا



املاك الناس وهذا فصل عقل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقاض من رجليه لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب أن يحتج زعن مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند أي حنيفة وعندهما شهادة رجلين كاف كما في سائر الحقوق أقول يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما اه (قوله ولو قال المؤلف الخ) ظاهره ان كلامه لا يشمل مسألة النهي المذكورة مع انها يشملها وسما في قريبها تقييد مسألة النهي بما اذا لم يكن من المدعي (قوله وهل يشترط رؤية وجهها الخ) لم يذكر جواب الاستفهام وما ذكره بعده لا يصلح جوابا له ولعل في العبارة سقطا وقدر في هذه القولة عن الجامع الصغير اشتراطه ٧٧ وعبارة الخلاصة وهل

يشترط رؤية وجهها  
اختلف المشايخ فيه منهم  
من لم يشترط واليه مال  
الامام خواهر زاده وفي  
النوازل قال شترط  
رؤية شخصها وفي  
الجامع الصغير يشترط  
رؤية وجهها الى آخر  
ما قدمه وتقدم عن جامع  
الفصولين لو أخبر الشاهد  
عدلان انها فلانة بنت  
فلان يكفي للشهادة على  
الاسم والنسب عندهما  
وعليه الفتوى قال  
أبو السعود فتحصل منه  
أن الفتوى على عدم  
اشتراط رؤية وجه  
المرأة اه (تنبيه) لا يخفى  
أن هذا كله عند عدم  
معرفة لها أما اذا عرفها  
فيشهد عليها بدون رؤية  
وجهها ولكن هذا

الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليهما بالاسم والنسب وبالحق اصاله اه وأما حكم المحاكم  
فيصح أن يكون من قبيل المسموع بان كان بالقول ويصح أن يكون من المراثيات ان كان فعلا على  
ما قدمناه وأما النصب والقتل فلا يكونان الا من المراثيات ومن قصر البيع والاقرار والمحكم على  
المراثيات فقد قصر والتحقيق ما أسمعك ولو قال المؤلف ولو قال له لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد  
عليه لكان أفود لما في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعه الشهادة اه فيعلم حكم  
ما اذا سكنت بالاولى واذا سكنت يشهد بما علم ولا يقول أشهدني لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن  
مقاتل عن شريكين يتحاسبان وعندهما قوم وقال لا تشهدوا علينا بما سمعونه منا ثم أقرأ أحدهما  
لصاحبه بشراء أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهم أن يشهدوا بذلك  
وهو قول محمد بن سيرين وأما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به قال  
الفتية وروى عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي لهم أن يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال بعده قال الفتية  
ان كان يخاف على نفسه أنه اذا أقر بشئ صدق وادعى أن شريكه قبض لا يصدق يقول للتوسط  
اجعل كان هذا المال على غيري وأنا أعتبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا فيمين الجميع من غير أن  
يضيف الى نفسه كذا لا يصير حجة عليه اه ثم اعلم ان المقر اذا قال للشاهد لا تشهد على بما سمعته فله  
أن يشهد عليه الا اذا قال له المدعي لا تشهد عليه ذكره في حيل التارخانية من حيل المداينات  
معزى الى الخصاصف جلا على انه مبطل في دعواه لكن نقل بعده الاختلاف فيما لو جاء المدعي بعد  
النهي وطلب من الشاهد الشهادة فليراجع في تنبيهه من الفتاوى الصغرى من كتاب القاضي الى  
القاضي اذا كتب الكاتب محض امرأة وأراد أن يحلها فانه ينبغي له أن يترك موضع تحليتها حتى يكون  
القاضي هو الذي يحلها ويكتب تحليتها في المحضر أو على حليتها على الكاتب لان الكاتب وان حلالها  
لا يستغنى القاضي عن النظر في وجهها فيكون فيه نظر رجلين اليها ولو حلالها القاضي كفي فيكون فيه  
نظر واحد وذلك استرلها فكان أولى وهل يشترط رؤية وجهها ذكر الفتية أبو الليث عن نصر بن يحيى  
قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم

ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها مثلا في حال تنقبها فهذا الاشك أنه لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف  
غيره حينئذ لا يزيد على معرفته وأما اذا كانت متنقبة وكان يعرفها قبل فعرفها بصوتها وهيئتها ولم يروها وقت التنقب أو  
الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم أنه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس  
الاسلام الاوز جندی وظهير الدين المرغيناني اه ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفي البيرى على الاشياء لا يجوز  
أن يشهد على من سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه بعضه بعضا كما في  
التارخانية وفي منية المفتى أقرت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها ولم يشترط في النواذر رؤية  
وجهها اه وانظر كلام الفتية فانه يفيد ذلك أيضا

ولا يشهد على شهادة غيره  
مالم يشهد عليه ولا يعمل  
شاهد وقاض وراو بالخط  
ان لم يتذكر وا

(قوله كان أبو حنيفة الى  
قوله وهو المختار) قال  
الرمي هنا حذف ولعله  
بعد قولها انها فلانة  
وعندهما يكفي بشهادة  
اثنين انها فلانة ثم راجعت  
النوازل فوجدتها كما  
أصلحتها ثم قال وكان أبو  
يوسف وأبوك يقولان  
يجوز اذا شهد عنده  
عدلان انها فلانة (قوله  
وفيه نظرا لانها لا تكون  
ملزمة الا بالقضاء) أي  
لا تكون ملزمة للخصم  
والظاهر ان مراد المحقق  
انها ملزمة للقاضي المحكم  
بها اذا يجوز له تأخير  
الحكم بها الا في مواضع  
تقدمت في القضاء وما  
ذكر المحقق صرح به في  
النهاية كما ذكره في الدر  
المختار ثم قال ويخالفه  
تصوير صدر الشريعة  
وغيره اه وعبارة الصدر  
سمعت رجلا أداء الشهادة  
عند القاضي لم يسع له  
أن يشهد على شهادته  
اه (قوله وترك المؤلف  
قيدتين آخرين) لا يخفى  
أنه ليس مراده هنا بيان  
أحكام الشهادة على

يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وهو المختار للفتوى وعليه  
الاعتماد لانه أيسر على الناس اه (قوله ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه) لانها لا تصير  
حجة الا بالنقل الى مجلس القاضي ولذا لا بد من عدالة الاصول فلا يملك غيره أن يجعل كلامه حجة بلا  
أمره فلا بد من التحميل وأدائه لو سمعه يشهد آخر على شهادته لا يسعه ان يشهد لانه انما جعل غيره  
وفي فتح القدير وهذا الاطلاق يقتضي انه لو سمعه يشهد في مجلس القاضي حمل له أن يشهد  
على شهادته لانها حينئذ ملزمة اه وفيه نظرا لانها لا تكون ملزمة الا بالقضاء ولم يوجد وترك المؤلف  
رحمه الله قيدتين آخرين لمجواها على شهادة غير الاول أن يقبل التحميل فلما شهد عليه افعال لا قبل  
فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كما في القيمة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من  
أنه توكيل وللوكيل أن لا يقبل وأما على قولهما من أنه تحميل فلا يبطل بالرد لان من حمل غيره  
شهادة لم تبطل بالرد الثاني أن لا ينهاء الاصيل بعد التحميل عنها لما في الخلاصة معزيا الى الجامع  
الكبير لو حضر الاصلان ونها الفروع عن الشهادة صح انتهى عند عامة المشايخ وقال بعضهم  
لا يصح والاول أظهر اه وفي النوارل النصراني اذا شهد على شهادته ثم أسلم لم يجز أن يشهد على  
شهادته اه ويحتمل أن يكون مراده أنه أشهد نصرانيا مثله ويحتمل أنه أشهد مسلما والاول أظهر  
كما لا يخفى وفيه بالتمسك بالادلة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد هما القاضي عليه  
لكن ذكر في الخلاصة خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف فيما اذا سمعا في غير مجلس القضاء فجوزه  
أبو حنيفة وهو الاقرب ومنعه أبو يوسف وهو الاحوط اه وجرم بالجواز في المعراج مع اللابان القضاء  
حجة ملزمة ومن سمع الحجة حمل له أن يشهد بها اه وفي شرح أدب القضاء للصمد من الباب  
الاربعين ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبا عنده انه أمضى ذلك فان القاضي يقبله ولو ضاع  
اقرار رجل فشهد كاتبا عنده بانه أقر عنده يقضي بشهادتهما ولو ضاع محضر من ديوانه فيه شهادة  
شهود بحق لا يذكره القاضي فشهدا عنده أن الشهود وشهدوا عنده بكذا لا يقبلها القاضي ولا ينفذه  
لان الشهود لم يحملها ولا بد منه وتعامه فيه ثم اعلم أن القضاء بشهادة الفروع عندهما وعند  
محمد بشهادة الكل كذا في الخزانة ولو قال المؤلف كما في الهداية مالم يشهد عليها لكان أولى من  
قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على بكذا أو اشهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول  
اشهد على شهادتي الى آخره (قوله ولا يعمل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكر وا) أي لا يحل  
لشاهد اذا رأى خطه أن يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوبا بشهادة شهود  
ولا يتذكر ولا للراوى أن يروي اعتمادا على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام وحذف مفعول  
يتذكر والارادة التعميم فلا بد عنه للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ والمال مبلغه وصفته حتى  
اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخاتمه لا ينبغي له أن يشهد وان شهد فهو شاهد زور وكذا في  
الخلاصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة وفي الملتقط وعلى الشاهد أن يشهد وان لم يعرف مكان  
الشهادة ووقتها اه وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة  
للراوى على الناس وجوزه أبو يوسف للراوى والقاضي دون الشاهد وفي الخلاصة أن أبا حنيفة ضيق  
في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه  
يشترط الحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية اه ومحل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه  
مكتوبا عنده وأجمعوا ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا في

المخلاصة وقال شمس الأئمة المحلواني ينبغي أن يفني بقول محمد وهكذا في الاجناس كذا في الخلاصة  
 وجرم في البرازية بانه يفني بقول محمد وفي المبتني بالغيب المبحمة من وجد حظه وعرفه ونسي الشهادة  
 وسعه أن يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ اه وعزاه في البرازية الى النوازل وأشار بقواه ولا يعلم  
 الى أن الشاهد اذا كتب شهادته في نسخة وقرأها لاجل الضبط فانه يقبل لانه لم يعتمد على خطه وقد  
 عقد في السراجية لها بابا فقال باب الشهادة من النسخة الى آخر ما فيها ويتفرع على الاختلاف  
 السابق مسائل حاصلها أي يجوز الاعتماد على غير الحفظ من اخبار غير بقضاء أو شهادة أو رواية أم لا  
 الاولى لو نسي القاضي قضاءه ولم يكن له سجل فشهد اعنده انه قضى بكذا الثانية أخبره قوم بشق بهم  
 انه كان شاهدا الثالثة سمع حديثا من غيره ثم نسي راوي الاصل فسمعه ممن روى عنه ثم أعلم ان  
 الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المفتى به وشهد وقلنا بقوله فللقاضي أن يسأله هل يشهد عن علم  
 أم عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا كما في البرازية وفي المعراج وعلى الاختلاف  
 لو سمع من غيره حديثا ثم نسي الاصل الرواية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يعمل به وعند محمد  
 يعمل به وعلى هذا المسائل التي اختلف فيها أبو يوسف ومحمد في الرواية في الجامع الصغير وهي  
 ثلاث سمعها محمد من أبي يوسف ثم نسي أبو يوسف الرواية فكان لا يعتمد على رواية محمد وهو لا  
 يدع الرواية اه وهي ست لا ثلاث كما نقلنا هاممينة في شرحنا على المنار وتعقبهم في فتح القدير  
 هنا وفي كتاب الصلاة بان الحكاية التي جرت بين الشيخين تفيد انه من باب تكذيب الاصل الفرع  
 ولا خلاف عندهم في بطلان الرواية لانه من باب النسيان فاعتماد المشايخ على قول محمد مشكل  
 (قوله ولا يشهد بمألم يعاينه الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل  
 الوقف فله أن يشهد بها اذا أخبره بها من بشق به) استحسانا دفعا للعرج وتعطيل الاحكام اذا لم يحضرها  
 الا نحواص والمراد لا يحصل له أن يشهد بشق لم يقطع به من جهة المعاينة بالعين أو السماع الا في  
 كذا أما النسب فمن نسبه الى أبيه نسبا من باب طلب عز وجاه اليه وانتسب اليه اعترى ثم استعمل  
 النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهما نسب أي قرابة وسواء جاز بينهما  
 التناكح أم لا وجعه انساب وتسامه في المصباح وأما ما يتعلق به من الاحكام هنا فافادته تجوز  
 الشهادة فيه بالتسامع وفي البرازية من الدعوى العاشرة في النسب وفي دعوى العمومة لا بد ان يفسر  
 انه عمه لانه أولاد له أولاد له أو لهما ويشترط أيضا أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وان برهن على ذلك  
 أو على انه أخو الممت لا بويه لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء  
 في الاقضية الى أن قال ادعى على آخره أخوه لا يبيح ان ادعى اربا أو نفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء  
 على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لانه لا يتوصل اليه  
 الا بالبينات المحق على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة  
 اثبات البنوة على الاب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو أبو أبيه  
 أو الابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا  
 بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو ابنه أو على امرأة انها زوجته أو ادعت عليه أنه زوجها  
 أو ادعى العبد على عربي انه مولاه عتاقة أو ادعى عربي على آخره معتقه أو ادعت على رجل  
 انها أمته أو كان الدعوى في ولاء المولاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل  
 ادعى به حقا ولا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير لا ترى أنه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو وزوجه

ولا يشهد بمألم يعاينه الا في  
 النسب والموت والنكاح  
 والدخول وولاية القاضي  
 وأصل الوقف فله ان  
 يشهد بها اذا أخبره بها  
 من يشق به

الشهادة حتى يستوفي  
 شروطها وانما ذلك له  
 باب مخصوص سيأتي  
 ومراده هنا اظهار الفرق  
 بينها وبين غيرها من  
 المجموعات والمراثيات في  
 اشتراط الاشهاد وعلمه  
 فتدبر (قوله ولا يشترط  
 ذكر الاسماء في الاقضية)  
 قال الرملي وفي آخر  
 الفصل الثاني من جامع  
 الفصولين في دعوى  
 الحكم بلا تسمية القاضي  
 بعد ثلاث قدسمة قال  
 فالحاصل أنه في دعوى  
 الفعل والشهادة على  
 الفعل هل تشترط تسمية  
 الفاعل فيه اختلاف  
 المشايخ رحمه الله وأدلة  
 الكتب فيها متعارضة  
 ثم ذكر مسائل وقال وهذه  
 المسائل كلها تدل على أن  
 تسمية الفاعل ليست  
 بشرط لصحة الدعوى  
 والشهادة فتأمل عند  
 الفتوى

(قوله وخاصل ما ينفعنا هنا الخ) الانفع ما في شرح الوهبانية عن العمادية من قوله حتى لو سمع من الناس أن هذا فلان بن فلان الغلاني وسعه أن يشهد به وإن لم يعاين الولادة على فراشه وطر يقسه معرفته أن يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند الامام وعندهما إذا أخبر بذلك عدلان يكفي وذكر أن الفتوى على قولهما ٨١ وفي المتأخرات عن المحيط وإذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب اليه وأقام معه دهر لم يسعه أن يشهد على نفسه حتى يشهد له رجلان من أهل بلده عدلان أو يكون النسب مشهورا وذكر الخصاف هذه المسئلة وشرط لجواز الشهادة شرطين أن يشتر الحبر والثاني أن يمكث فيهم سنة فإنه قال لا يسعهم أن يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وأن وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز أن يشهد ٨٠ وروى عن أبي يوسف أنه قدر ذلك بستة أشهر والصحيح أنه إذا سمع من أهل بلده من رجلين

أوزوجته صح أو بانه أخوه لا لكونه حمل النسب على الغير وتماه فيها وحاصل ما ينبغي هنا ان  
الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن  
وقيد في المحيط معزيا الى الامام محمد في المبسوط قبولها في النسب بشيئ حسن فليراجع من نسخة  
صححة وأما الموت في البرازية والموت كالقتل ولعله والقتل كالموت كما في الخلاصة وخزانة  
المفتين وظاهره ان الشهادة على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلاقه مشكل لترتب القصاص  
عليها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما يندري بالشبهة ولم أر من أوضحه الى الآن وقد ظهر لي ان  
التشبيه انما هو في خاص وهو جواز اعتماد المرأة اذا أخبرت بقتله كونه للتزوج وان كان السياق  
يخالفه وكذا تعارض الخبرين عندنا بقتله وحياته وأشار المؤلف الى أن المرأة تعمل بالتسامع بالاولى  
لما في البرازية قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات لهما ان تتزوج ان كان الخبر عدلا اه ومسائل  
تعارض الخبرين بموته وحياته فيها هنا وظاهر اطلاقه في الموت أنه لا فرق بين كون الميت مشهورا  
أولا وقيدته في المعراج معزيا الى فتاوى رشيد الدين بان يكون عالما أو من العمال أما اذا كان  
تاجرا أو مثله فانه لا تجوز الا بالمعاينة اه وقيد باصل الوقف احترازا عن شرائطه فانه لا تقبل فيها  
بالتسامع وفي البرازية وفي الوقف الصحيح انها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه لانه يبقى على  
الاعصار لا شرائطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف وتتوقف عليه فهو من أصله ومالا تتوقف عليه الصحة  
فهو من الشرائط ونص الغضلي على انه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازه  
على أصله لا على شرائطه بان يقول انه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه أما اذا لم يذكر ذلك لا تقبل  
اه والمراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر ان الغلة لكذا ثم يصرف الفائض الى كذا بعد بيان  
الجهة فلذلك لا تقبل اه وفي الفصول العمادية من العاشر المختار أن لا تقبل الشهادة بالشبهة  
على شرائط الوقف اه وفي الخاتمة في أواخر فصل دعوى الوقف من كتاب الوقف ما يوافق هذا  
وكذا في الاسعاف وفي المجتبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف اه واعتمده في المعراج وقواه في

عدلين حل له أداء الشهادة  
والأفلا أما إذا سمع ذلك  
ممن سمع من المدعى  
لا يحل له أن يشهد وأن  
اشتهر ذلك فيما بين  
الناس لكنه ان شهد  
عنده جماعة حتى يقع  
الشهرة حقيقة وعرفا  
ووقع عنده أنه ثابت  
النسب من فلان أو شهد  
عنده عدلان حتى ثبت  
الاستتار شرعا حل له  
أن يشهد (قوله ولا يحكم  
به إلا بعد دعوى مال)  
قال الرملي لا يخفى ان  
دعوى الاستحقاق في  
الوقف من هذا القبيل  
لانه دعوى مال ومثله  
الوصية ونحوها تأمل  
(قوله لمافي السبازية  
قال رجل لامرأة الخ) قال

في جامع القصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبر هاء عبد أن زوجها مات أو طاقها ثلثا فقلها  
 التزوج ولو أخبر هاء فاسق تحرت وفي أخبار العدل بموته انما يعتمد على خبره لو قال عاينته ميتا أو شهد جنازته لا لو قال أخبرني مخبره  
 وبإني تمامه اه (قوله ومسائل تعارض الخبر بموته وحياته فيها) أي في البرازية حيث قال ولو أخبر واحد بموت الغائب واثنان  
 بحياته ان كان الخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لهما أن تتزوج هذا اذا لم يؤثر أخا أو أرحا أو كان تاريخ الموت آنرا وان كان  
 تاريخ الحياة آنرا فشهد الحياة أولى وفي وصايا عصام شهد بان زوجها فلامات أو قتل وأخو على الحياة فاموت أولى (قوله فانه  
 لا تجوزا بالعاينة) قال بعده في شرح الوهبانية لابن الشحنة هكذا ذكر رشيد الدين ولا تقفر بهذه الرواية في شيء من الكتب  
 في غير فتاواه اه ومثله في جامع القصولين ناهل (قوله وكذا في الاسعاف) قال الرملی وقع في عبارة الاسعاف ما لفظه وأما  
 الشهادة على شرائطه وجهاته فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا

قاله الشيخ الامام الاستاذ ظهر الدين رحمه الله اه اقول والمراد بقوله وجهاته أي بعد استقرار الوقف على جهة لو حصل التنازع فيها بمجرد هال لا تقبل بالسمع فافهم والله تعالى أعلم ثم بعد مدة رأيت في خلال المطالعة في فتاوى شيخنا قال بعد نقله محبة الشهادة على الجهة بالسمع وانها من باب الشهادة على الاصل لكن وقع في الاسعاف عبارة تنافي هذا ظاهرا حيث قال لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات ومثله في قاضيان في أو اخر فصل في دعوى الوقف الا أن يحمل قولهما والجهات على أن المراد بها قولهم ان قدرا من الغلة لكذا ثم يصرف الفاضل لكذا ويكون ذلك بعد بيان الجهة اه فقوله ويكون ذلك بعد بيان الجهة هو عين ما قلته والله تعالى هو الموفق فتأمل (قوله وجوابه أنه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة) أي ضرورة انقطاع الثبوت بموت الشهود والمدعى أعم لكن لا يخفى أنه عند حياة الشهود على شرائط الوقف لا حاجة الى الشهادة بالسمع وانما يحتاج اليها عند موتهم فكان فيه ضرورة (قوله وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه الخ) قال الرملي قال في صدر الشريعة والمراد باصل الوقف ان هذه الضبعة وقف على كذا فبيان المصروف داخل في أصل ٨١ الوقف أما الشرائط فلا تحمل فيها

الشهادة بالسمع اه وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه (قوله وظاهر ما في المعراج أن الامير كالقاضي) صرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كسدا أو والي بلد كذا وان لم يعان التقليد والمنشور اه وصرح به في الخلاصة أيضا (قوله وقوله) أي المصنف (قوله وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا) كذا في الخلاصة

فتح القدير بقوله وأنت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انقطع ثبوتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف انه يسلك بها ما كانت عليه في دواوين القضاة لم تقف عن تحسین ما في المجتبى لان ذلك هو معنى الثبوت بالسمع اه وجوابه انه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة والمسعى أعم ثم قال أي في فتح القدير وليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه بل أن يقول بيد أمن غلته كذا وكذا والباقي كذا وكذا اه ومسئلة الشهادة بالوقف أصلا وشروطا لم تذكري ظاهرا لرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة والتقيد بما ذكر من الاشياء الستة يدل على عدم قبولها به في غيرها من الولاة والعق و اختلاف الفعلان في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام السرخسي عدم قبولها فيه اجماعا ونقل استاذ الامام الحلواني انه على الاختلاف المنقول في الولاة فعن أبي يوسف الجواز فيها ومن ذلك المهر فظاهر التقيد انه لا تقبل فيه به ولكن في البرازية والظهيرية والخزانة ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ووجهه انه من توابع النكاح فكان كاصله وذکر في الخلاصة خلافا في الدخول في فوائد استاذنا ظهير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول بالمنكوحه بالسمع ولو أراد أن يثبت الدخول يثبت الخلو الصحيح اه وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي في زاد الامرة وكذا في خزائن المفتين ثم اعلم ان الحصاص شرط للقبول عند أبي يوسف في العتق أن يكون مشهورا وللعق أبو ان أو ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط كذا في المعراج وقوله اذا أخبره يدل على ان لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظها وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف

١١ - بحر سابع الظاهر ان فيه سقطا أو تحريفا وعبارة الخلاصة ولا يشترط أن يتلفظ بخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد أما الذي يشهد عند القاضي يتلفظ بلفظ الشهادة وأما الفصول الثلاثة التي يشترط فيها شهادة العدلين ينبغى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الأئمة وفي مختصر القدوري انما تجوز الشهادة بالسمع اذا أخبره من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي شرح ابن السكينة والجواب في القضاء والنكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة كما كتفوا بخبر الواحد في الموت دونها والفرق أن الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم يفرق وتماه فيه وفي جامع الفصولين والصحيح أن الموت كنكاح وغيره لا يكفي فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع مسألة الموت انه أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم أن يشهدوا في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يكفي بمجرد الاخبار



رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد ودوز كورة في الخبر ولكن في الخلاصة في  
النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت قال وفي الموت مسئلة عجيبية هي اذ لم يعين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا  
سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادتهما اه وظاهر ما في  
السراج انه لا بد من خبر عدلين في الكل الا في الموت وصحح عن الظهيرية ان الموت كغيره وفي فتح  
القدير المختار لا كتفاء بالواحد في الموت والعدالة انما تشترط في الخبر في غير المتواتر أما في المتواتر  
فلا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وظاهر كلام المؤلف الاقتصار على الاخبار وهو  
قصور قال في الخلاصة اذا شهد تعريسه وزواجه أو أخبره بذلك عدلان حل له أن يشهد انها امراته  
وذكر الشارح أنه اذا رأى رجلا يدخل على امراته وينسب انبساط الزوج وسمع من الناس  
انها زوجته جاز له أن يشهد به وان لم يعين النكاح وكذا اذا رأى شخصاً جالساً مجلس الحكم يفصل  
المحسومات جاز له أن يشهد على انه قاض اه فظاهر الهداية الا كتفاء بما ذكره غيره انه  
لا بد من الاخبار وفي فتح القدير وهو الحق وفي المحيط ولو جاء خبر موت انسان فصنعوا ما يصنع  
على الميت لم يسعك أن تخبر بموته حتى يخبرك ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت  
اما خطأ أو غلطاً أو حيلة لفسحة المال اه وفي القنية نكاح حضرة رجلان ثم أخبر أحدهما جماعة  
ان فلاناً تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجحد هذا التسامع يجوز للسامعين أن يشهدوا على ذلك اه  
ثم اعلم ان القضاء بالنسب مما لا يقبل النقص لكونه على الكافة كالنكاح والحريية والولاء كما في  
الصغرى وكذا كتبنا في الفوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعة لكن يستثنى من النسب  
ما في المحيط من باب الشهادة بالتسامع شهد أن فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى  
بالنسب والارث ثم أقام آخر البينة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم  
على ابن الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني لجواز أن يكون له ابن وابن أخ فينقض القضاء في حق الميراث  
لا في حق النسب حتى يبقى الاول ابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثاً آخر أقرب منه وان  
أقام آخر البينة ان الميت الاول فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبه الى الاول فانه  
ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما ثبت نفسه من الاول خرج عن ان يكون محلاً  
لإبائه في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة ثبات الى آخر ما ذكره والمراد بقوله من يثق  
به غير الخصم اذ لو أخبره رجل انه فلان بن فلان لا يسعه أن يعتمد على خبره ويشهد بنفسه لانه لو جاز له  
ذلك تجاوز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزائنة المفتين وشرط فيها للقبول في النسب أن يخبره عدلان  
من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد واذا كان الرجل  
غير بيلا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال  
المجصاص وهو الصحيح اه (قوله ومن في يده شيء سوى الرقيق لك أن تشهد أنه له) لان اليد أقصى  
ما يستدل به على الملك اذهي مرجع الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها وعن أبي يوسف انه يشترط  
مع ذلك أن يقع في قلبه انه له قالوا ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمداً في الرواية قال في فتح  
القدير قال الصدر الشهيد وبه نأخذ فهو قولهم جميعاً اه فلورأى درة في يد كاس أو كتاباً في يده  
جاهل لا يشهد بالملك له بمجرد ديدنه كذا في البرازية ومن مشايخنا من قال انها دليل الملك مع التصرف  
لكونها متنوعة الى أمانة وملك قلنا والتصرف يتنوع أيضاً الى اصاله ونياية وظاهر كلام المؤلف

ومن في يده شيء سوى  
الرقيق لك أن تشهد أنه له  
(قوله فينقض القضاء في  
حق الميراث لا في حق  
النسب) هذا مناف لقوله  
لكن يستثنى من النسب  
الخ

(قوله لا يحمل له أن ينسكبها) لعله مبني على الرواية التي تسمى قريبا عن أبي حنيفة تأمل (قوله ان القاضي الخ) مقول القول (قوله سهو الا أن يحمل الخ) رده العلامة المقدسي بأنه لا سهو في كلام الزبلي ومراعاة أن القاضي لا يقضي قضاء محكم ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه بدليل ماصر ح به قبيل هذا في أول القولة بأنه يقضي به قضاء ترك بمعنى انه يترك في يده اليسار عدم خصمه لاجل حوى وأقول لا حاجة الى تكاف ابداء وجه التوفيق ودفع المعارضة لان المسئلة مختلفة فيها في الزبلي يمتني على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضي بعلمه وهو المفتي به وما في ٨٣ الخلاصة والبرازية يمتني على مقابله أبو

السعودي في المحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر الزبلي وما في النهاية فان ما في شرح الكنز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال قضائه في يد غيره كما لا يخفى اه (قول المصنف وان فسر للقاضي

وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع أو بمعانسة اليد لا تقبل

الخ) بقى في كلام المصنف مسئلة من المتن لم يذكرها المؤلف وهي قوله بعد هذه المسئلة ومن شهدانه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معانسة حتى لو فسر للقاضي قبل قال الشارح الزبلي لانه لم يشهد الا بما علم فوجب قبولها لدخوله تحت قوله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وقال

انه عاين المالك والمالك فاذا رآه في يد آخر فاء الاول وادعى المالك وسعه أن يشهد انه له بناء على يده قالوا وكذا اذا عاين المالك بمحدوده دون المالك استحسنانا لان النسب يثبت بالتسامع له وفرع على هذا الناحية بان المالك لو كان امرأة لا تخرج ولا يبرها الرجل فان كان المالك مشهورا أنه لها جار أن يشهد عليه لان شهرة الاسم كالمعانسة اه وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالتسامع وأجيب بأنه في ضمن الشهادة بالنسب كما في النهاية وتعقبه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضميمة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل المالك في الضميمة اه وخرج مسئلتان احدهما ما أن لا يعاينهما وانما سمع ان لفلان كذا الثانية ان يعاين المالك لا المالك فلا يحمل له أن يشهد لكونه مجاز في الأولى وفي الثانية لم يحصل له العلم بالمحدود وأشار المؤلف رحمه الله الى ان من رأى شيئا في يد انسان ولم يره قبل ذلك في يد غيره فان له أن يشتره منه فان كان رآه قبله في يد غيره فان أخبره بانتقال المالك اليه أو بالو كالة منه حل الشراء والا فلا وكذا لو رأى جارية في يد انسان ثم رآها في بلد أخرى وقالت أنا حرة الاصل لا يحمل له أن ينسكبها وسيأتي تمامه في الكراهية واستثنى المصنف الرقيق أى العبد والامة وهو مقيم بعدا اذا كانا كبيرين لان لهما يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنهما فان عدم دليل المالك وعن أبي حنيفة انه يحمل له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالنسب والفرق ما بيناه وان كانا صغيرين لا يعبر عن أنفسهما كالمتاع لا يدل لهما فله أن يشهد بالمالك لذوى اليد وعلى هذا فالمراد بالكبير في كلامهم هنا من يعبر عن نفسه سواء كان بالغاً أو لا كما في النهاية ثم اعلم انه انما يشهد بالمالك لذى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو أخبراه لم تجز له الشهادة بالمالك له كما في الخلاصة وقدمناه وأشار المؤلف الى ان القاضي لو رأى عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالمالك له كما في الخلاصة والبرازية وبه ظهران قول الشارح في تقرير ان الشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد عن سماع أو معانسة يدلم يقبله ان القاضي لا يجوز له أن يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان سهو الا أن يحمل ما قالوا لو رأى شيئا في يد انسان ثم رآه في يد غيره فانه لا ينتزعه منه من غير أن يدعيه الاول في الفتاوى فيما اذا ادعى المالك وما في الشرح فيما اذا لم يدعه (قوله وان فسر للقاضي انه يشهد له بالتسامع أو بمعانسة اليد لا تقبل) وهذا هو الصحيح كما ذكره مسكين في شرحه لكنه استثنى الموت والوقف فتقبل ولو فسر للقاضي انه أخبره من يثق به واستثنى العمادى في الفصول الوقف فلو شهد به وقال انشهد

تعالى وما شهدنا الا بما علمنا (قوله واستثنى العمادى في الفصول الوقف الخ) أفتى العلامة ملا على التركى في عدم القبول مستندا الى اطلاق عبارة الكنز والزبلي والعيني والوقاية والنقابة والمختار والاختيار ثم قال وفي الخبر يمين الشهادة والشهادة على الوقف بالسماع ان يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب اني سمعت من الناس ونحوه وفيه خلاف فالتون قاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيان ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم اه قلت وعبارة الثانية اذا شهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم انتهت ثم نقل نحوه عن فتاوى شيخ الاسلام على افندي التركية وعربها

ثم قال فقرر من النقول المتعبرة أن الشاهد في أصل الوقف إذا فسر أنه يشهد بالتسامع لا تقبل شهادته كما هو صريح المتون المتقدمة التي تمشي غالباً على ظاهر الرواية وبه صرح كثير من أصحابنا كما تقدم نقله عن الخيرية وما في التنوير برتبة الدرر مستنداً في الدرر لما في العمادية وفي التنوير إلى الخلاصة فائلاً وهو الأصح فذلك قول مخالف لما عليه المتون وكثير من أصحابنا على أنها تقابل ما في العمادية والخلاصة بما في الخاتمة من عدم قبوله لأن قاضيخان فقيه النفس كما صرح به في البحر من باب العيب وأنه يقتصر على الأشهر فكان المعتمد ٨٤ وصرحوا بأن قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحاته ويكفي أنه ظاهر الرواية

بالتسامع تقبل لأن الشاهد بما يكون عمره عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع فالأصح كالسكوت إليه أشار ظهير الدين المرغيناني وفي الخلاصة لو شهد عند القاضي أن فلان مات وقالاً أخبرنا بذلك من ثقب به جازت شهادته ما هو الأصح والخصاف أيضاً جوز ذلك وفيه اختلاف المشايخ اه ومعنى التفسير للقاضي أنه يشهد بالتسامع أن يقول لا شهدنا لا نسمعنا من الناس أما إذا قال لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية وفي النبايع تفسيره أن يقول في النكاح لم أحضر العقد وفي غيره أخبرني من أتق به أو سمعت ونحوه وفي المحيط معزى إلى المنتقى إذا شهدوا أنه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا أن أباه هذه المدعى مات وهذه الدار كانت له يوم مات أو شهر مات أو سنة مات فهو جائز له ولو رآه على حمار يوم لم يشهد أنه له لا احتمال أنه ركبته بالعارية ولو رآه على حمار بخسين يوماً أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه أن يشهد أنه له لأن الظاهر أن الإنسان لا يركب دابة مدة كثيرة إلا بالملك اه وفي البرازية عاين الشاهد دابة تتبع دابة وترضع له أن يشهد بالملك والنسب شهد أن فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً ولم يدرك الميت فشهادتهما باطلة لأنهما شهدا بملك لم يعاينا سيده ولا رآه في يد المدعى اه والله أعلم

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

يقال قبلت القول إذا جلت على الصدق كذا في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي ومن لا يجب لامن يصح قبولها ومن لا يصح لأن من جلة ما ذكره ممن لا يقبل الفاسق وهو لو قضى بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والأصل لئلا يكتن في خزنة المفتين إذا قضى بشهادة الأعمى أو المحدث في القذف إذا تاب أو بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد لو ألد أو عكسه فغذ حتى لا يجوز للثاني إبطاله وإن رأى بطلانه اه فالمراد من عدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتي اختلاف في النفاذ بشهادة المحدث بعد التوبة (قوله ولا تقبل شهادة الأعمى) لأن الأداء يقتصر إلى التمييز بالإشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا غير الأعمى إلا بالنعمة وفيه شبهة يمكن التميز عنها بجنس الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر وصار كالمحدث والقصاص أطلقه فشمع الأعمى وقت الشهادة قبل التحمل أو بعده وما إذا عصى بعد الأداء قبل القضاء لأن المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لأن قيام أهليتها شرط وقت القضاء لصبر ورثتها حجة عنده وصار كما ذكره من أوجن أو فسق بخلاف موت الشاهد وغيبته لأن الأهلية بالموت قد انتهت وبالفية

الخ) أي في كتاب القضاء في بحث القضاء في المجتهدين فيه ونصه قضى بشهادة محددين في قذف وهو لا يعلم بذلك ما ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وعليه أن يأخذ المال من المقضى له وكذا لو علم أنهم عابدان أو كافران أو أعميان وقيل ينفذ فانه ذكر إذا قضى بشهادة محددين قد تاب ثم عزل أو مات ورفع ذلك إلى قاض آخر لا يراه أمضى القضاء الأول اه أقول وسيأتي بعد سبعة أوراق عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الأجير الخاص صارت واقعة الفتوى ولم أرها لأن العلة التهمة لا الفسق على ما يحضره المؤلف فيمأساني في شهادة العدو وهذه مثلها (قوله أطلقه فشمع الأعمى وقت الشهادة الخ) قال

وليس هذا في الوقف خاصة بل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع وأنت على علم بأن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى وإنما كثرت النقل في المسئلة للاختلاف فيها لمحرره على بن محمد الترمكي غفر الله له ما وللمؤمنين اه ذكره في مجموعته

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ولا تقبل شهادة الأعمى

الفقهية الكبرى ومن خطه نقلت باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل (قوله لكن الخ) أقول لعل ما في الخزنة محمول على ما إذا كان القاضي يرى ذلك بقربة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل (قوله وذكر في منية المفتي

الرملي وقال أبو يوسف ان عني بعد الاداء قبل القضاء يقضى بشهادته قال في صدر الشريعة وقوله أظهر (قوله وشمل ما كان طريقه السماع) قال الرملي أي كالنسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة والتسامع كافي الخلاصة (قوله خلافا لابي يوسف كافي فتح القدير) قال الرملي عبارة الفتح وقال أبو يوسف يجوز فيما طريقه ٨٥ السماع وما لا يكفي فيه السماع اذا

كان بصيرا وقت التحمل أعني عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه اه (قوله واختاره في الخلاصة) قال الرملي راجعنا الخلاصة فلم نجد فيها ما يقتضي ترجيحنا واختياره فراجعها وتأمل (قوله لانها من باب الولاية ولا ولاية لهما على الخ) قال في المحواشي السعدية الوكالة ولاية

والمملوك والصبي

كما يعلم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا كان أو مأذونا تجوز وكالته فتأمل في جوابه اه ومثله توكيل صبي يعقل وقد يقال ولا يتمها في الوكالة غير أصلية تأمل (قوله وقدمنا أن الصبي الخ) قدمه في شرح قول المتن وسال عن الشهود وقدم أيضا هناك عن الظهيرية الفرق بين الصبي والكافر وهو أن الكافر كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي

ما بطلت كذا في الهداية وشمل ما كان طريقه السماع خلافا لابي يوسف كافي فتح القدير ولزفر وهو مروي عن الامام كافي الشرح واختاره في الخلاصة وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف وأشار المؤلف الى عدم قبول شهادة الاخرس بالاولى سواء كانت بالاشارة أو بالكلمة وتماه في شرح ابن وهبان (قوله والمملوك والصبي) لانها من باب الولاية ولا ولاية لهما على نفسه ما فالاولى أن لا يكون لهما على غيرهما ولاية وقدمنا وسيأتي ان ثبوت حرية الشاهد اما بظاهر الدار عند عدم طعن المتهود عليه أو ببينة يقيمها الشاهد عند طعن الخصم بخلاف ما اذا طعن بانه محدود في قذف أو شريك المدعي فان البينة عليه وقدمنا ان الصبي اذا بلغ فشهده فانه لا بد من التزكية وكذا الكافر اذا أسلم وان الكافر اذا عدل في كفره لشهادته ثم أسلم فشهده فانه يكفي التعديل الاول وفي المحيط البرهاني مات وترك عبدا لماله غيره وقيمته ألف ولا يعلم عليه دين فاعتقه الوارث ثم شهد العبد شهادات واستقضى بقضايها ثم أقام رجل البيعة على الميت بالدين فان العبد بر درقيقا وبطل عتقه وما شهد به فان أبرأ الغريم الميت جاز العتق لا الشهادة والقضاء وتماه فيه أطلقه فشمع القن والمكاتب والمسدبر وأم الولد كافي الخلاصة ومعتق البعض كالمكاتب والمعتق في المرض كالمكاتب في زمن سعيته لا تقبل شهادته كافي البرازية والمدبر بعد موت مولاه اذا لم يخرج من الثلث في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما كافي جنبايات الجمع والكافي وفي الكافي من الشهادات رجل مات عن عم وأمتين وعبيدين واعتق العبدين فشهدا ببينة احدهما بعين الميت أي انه أقرب بها في حياته وصحته لم تقبل عند أبي حنيفة لان في قبولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معتق البعض في حكم المكاتب عنده ولا شهادة له وعندهما تقبل لانه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الاولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لاما لو قبلنا الصارت عصبة مع البنت فيخرج العم عن الوراثة فيبطل العتق اه ولم يذكر المؤلف المجنون ولا خفاء في عدم قبولها وفي المحيط ومن يحسن ساعة ويبقى ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانحاء والاعفاء لا ينسحب قبول الشهادة وقد ربح بعض مشايخنا جنونه بيوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين ثم أفاق فشهده جازة في حال الصحة اه ولم يذكر أيضا المغفل وفي المحيط قال محمد في رجل أجمعى صوام قوام مغفل يخشى عليه أن يلحق فيؤخذ به قال هذا شر من الفاسق في الشهادة وعن أبي يوسف أجز شهادته المغفل ولا جبر تعديله لان التعديل يحتاج فيه الى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك اه ولا بد لهمة القضاء من حصول الحرية للشاهد في نفس الامر ولو قضى بشهادتهم ثم طهروا عبيدا بطل القضاء وهي مسألة ظهروا خطأ القاضي وفي المحيط البرهاني قضى القاضي بوصاية ببينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا فقدرى الغرماء ولو كان مثله في الوكالة لم يبرأ اه ولم يذكر الفرق وكأنه لكونهم دفعوا له دين الميت باذن القاضي وان لم يثبت الايصاء بمنزلة اذنه لهم

(قوله فشهدا ببينة احدهما) أي شهدا أن احدي الامتين وهي فلانة بنت الميت (قوله لانا لو قبلنا الصارت عصبة مع البنت) قال الشيخ ابراهيم السامحاني هذا غير ظاهر عند سبق شهادة الاخيرة بل العلة فيها هي علة البنتية فتفقه (قوله وكأنه لكونهم دفعوا الخ) قال الشيخ ابراهيم السامحاني نقلا عن المقدسي فعلى هذا ما يقع الآن كثير من تولية شخص نظروا وقف فيصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء ويبيع ثم يظهر أنه يغيب شرط الواقف أو انهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي

كأوصى فليستامل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده اه (قوله وادخل أحد الزوجين مع الاربعة كافي فتح القدير سهو) والعجب انه ذكر أولانها لا تقبل كما وردت لفسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ فذكر أحد الزوجين مع من يقبل فالظاهر انه سبق قلم لمخالفة صدر كلامه ولمصرح به في التناحرانية ولخالفة لقول الخلاصة لا تقبل الا في أربعة ولمافي الجوهره اذا شهد الزوج المحرل زوجته فردت ثم أبانها وتزوجت ٨٦ غيره ثم شهد لها بتلك الشهادة لم تقبل لجواز أن يكون توصل بطلاقها الى تصحيح

شهادته وكذا اذا شهدت لزوجها ثم أبانها ثم شهدت له اه ولمافي البدائع لو شهد الفاسق فردت أو أحد الزوجين لصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة واليمينونة لا تقبل ولو شهد العبد أو الصبي أو الكافر فردت ثم عتق وبلغ وأسلم وشهد في تلك المحادثة بعينها تقبل ووجهه

الآن يتحمل في الرق والصغر وأديا بعد الحرية والبلوغ والمحدودي قذف ولوناب الفرق أن الفاسق والزوج له ما شهدا في الجملة فاذا ردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا لهم أصلا اه كذا في الشرنبلالية وفيها قال في التناوي الصغرى لو شهد المولى لعبد بالنكاح فردت ثم شهد له بذلك بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال

في الدفع الى أمينه بخلاف الو كالة اذا أصبح اذنه للغريم بدفع دين المحي الى غيره (قوله الآن يتحملا في الرق والصغر وأديا بعد الحرية والبلوغ) لانهم ما أهل للتحمل لان التحمل بالمشاهدة والسمع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لا ينافيان ذلك وهما أهل عند الاداء وأشار الى ان الكافر اذا تحملها على مسلم ثم أسلم فاداهاتقبل كافي فتح القدير وأطلقه فشمع ما ذالم يؤدها الا بعد الاهلية أو اداها قبلها فردت ثم زالت العلة فاداهاتانيا ولذا قال في الخلاصة ومنى ردت شهادة الشاهد لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك المحادثة لا تقبل الا في أربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا في تلك المحادثة فأنها تقبل اه فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجر والمغفل والمتمم والفاسق بعد ردها وادخال أحد الزوجين مع الاربعة كافي فتح القدير سهو ولا بد من حكم القاضي بردها كإسباني وأطلق في تحمل العبد فشمع ما اذا تحملها المولاه ثم اداها بعد عتقه كافي فتح القدير وأراد بالحرية المحررة النافذة وانما قيدنا به لمافي البرازية أعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد هذا لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف اه وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولو قال هما محدودان في القذف فعلى الطاعن اقامة البينة (قوله والمحدودي قذف ولوناب) لا تقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ولانه من تمام الحد لكونه مانعا فيبقى بعد التوبة كاص له بخلاف المحدودي في غيره لان الرد للفسق وقدر ترفع بالتوبة والاستثناء في الآية ينصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو استثناء منقطع بمعنى لكن كذا في الهداية وفي التحرير الاوجه انه متصل وقرره في التلويح بان المعنى أولئك الذين يرمون المحصنات محكوم عليهم بالفسق الا الثابتين وأما رجوع الاستثناء الى الكل في آية المحاربين فللدليل اقتضاه وهو قوله من قبل أن تقدر واعلمهم فانه لو عاد الى الاخير أعني قوله لهم عذاب عظيم لم يبق له فائدة لان التوبة تسقطه مطلقا فإثباته سقوط الحد وتماه في فتح القدير وفي البدائع كل فاسق تاب عن فسقه قبلت توبته وشهادته الا اثنتين المحدودي القذف والمعروف بالكذب لان من صار معروفا بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر أنواع الفسق فأنه شهادته تقبل اه وأشار المؤلف رحمه الله الى ان شهادته لا تسقط ما لم يضرب تمام الحد وهو صريح الميسوط لان الحد ومن ضرب الحد أي تمام لان مادونه يكون تعزير غير مسقط لها ولو قال المؤلف ان لم يقيم بينة على صدقه لكان أولى لانه لو أقام أربعة بعد ما حدى على أنه زنى قبلت شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو أقامها قبله لم يحد

والصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهدا بعد البلوغ والعتق حازلان المردود لم يكن شهادة بدليل أن قاضيا فكذا لو قضى به لا يجوز اذا عرفت سهل عليك تخريج المسائل أن المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك أبدا ولولم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشك كل عليه شهادة الا على اذ لو قضى بها جاز فهي شهادة وقد حكم بقبولها بزوال العمى اه (قوله وفي السراجية اذا طعن المدعى عليه في الشهود الخ) قال الرملى سباني عن الخلاصة في الكلام على المجرح المجرد انه يقال للشاهد من أقيما البينة على الحرية وهو صريح ما تقدم في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعى وهو قوله



فكذلك لا ترد شهادته كذا ذكر الشارح وتماه في العتابة وانما قيد بقوله على انه زنى لانه لو أقام  
 بيعة على اقرار المقذوف بالزنا لا يشترط أن يكونوا أربعة لما في فتح القدير من باب حد القذف  
 فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقذوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف لان الثابت  
 بالبيعة كالثابت بالمعاينة الى آخره فكذا اذا أقام رجلين بعد حده على اقراره بالزنا تعود شهادته  
 كما لا يخفى ثم اعلم ان الضمير في قوله لهم عندنا عندنا الى الحدودين وعند الشافعي الى القاذفين  
 العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحد تقبل شهادته عندنا خلافا له ولو قذف رجلا  
 ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فاذا كان حد لم يحد المشهود عليه وان لم يحد القاذف حد المشهود عليه  
 كذا في البرازية (قوله الا أن يحد الكافر في قذف ثم أسلم) يعني فتمتقبل ولو كان محمدا في قذف  
 لان الكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبلاسلام حذفت شهادة أخرى وليس المراد  
 انها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط قال المؤلف في الكافي فان أسلم قبلت شهادته عليهم  
 وعلى المسلمين ضرورة وتماه في العتابة قيد بالكافر لان العبد اذا حد القذف ثم عتق حيث  
 ترد شهادته لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقه فتمتوقف الرد على حدوثها فاذا حدث كان رد  
 شهادته بعد العتق من تمام حده وظاهر كلام المؤلف انه أسلم بعد ما ضرب تمام الحد فلو أسلم  
 بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه ففيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته  
 على التأنيذ فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه وفي رواية ولو سوطا كذا في  
 السراج الوهاج ووضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيأ من  
 الحد ودفع الشئ عمر قارئ الهداية اذا سرق الذي أوزنى ثم أسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره  
 أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم سقط عنه الحد وينبغي  
 أن يقال كذلك في حد القذف وفي اليتيمة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لم  
 يسقط عنه ولم أر حاكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي عن  
 الشافعية سقوطه لجره بالبلوغ ومقتضى ما في اليتيمة انه لا يسقط الا أن يوجد نقل صريح (قوله  
 والولد لابويه وجدي وعكسه) أي لم تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه للحدوث ولان  
 المنافع بين الاولاد والاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليهم فتكون شهادة لنفسه من وجه وأطلق  
 الولد فشمع الولد من وجه فلا تقبل شهادة ولد الملا عن لاصوله أو وولده أو لفرعه لشبوته من وجه  
 بدليل صحة دعوته منه وعدمها من غيره وتحريم من كتمه ووضع الزكاة فيه فاحكام البنوة ثابتة له  
 الا الارث والنفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التوأمين وقد ولد في ملكه وأعتقه المشتري  
 فشهد البائع تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهما وانتقض البيع والعتق والقضاء ويرد ما قبض  
 أو مثله ان هلك للاستناد لتحويل العقد وان كان القضاء قصاصا في طرف أو نفس فارشه عليه  
 دون العاقلة وتماه في تلخيص الجامع من باب شهادة ولد الملا عنه ولا تقبل شهادة ولد أم الولد  
 المنفي من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفي باللعان كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير  
 تجوز شهادته لابنه رضاعا وفي خزانة الاكل شهد ابنه أن الطالب أبرأ أباهما واحتال بدنيته على  
 فلان لم تجز اذا كان الطالب منكر او ان كان المسال على غير أبيهما فشهدوا أن الطالب أحال به أباهما  
 والطالب ينكر والمطلوب يدعي البراءة والحوالة جازت اه وفي المحيط البرهاني اذا شهدا على فعل  
 أبيهما فعلا ملزما لا تقبل اذا كان للاب فيه منفعة اتفاقا ولا فعلى قوله لا تقبل وعن محمد

الا أن يحد الكافر في  
 قذف ثم أسلم والولد لابويه  
 وجدي وعكسه

فعلى المدعى اقامة البينة على خريتهم فتأمل (قوله فادعى فلان انه كلفه وشهدا بانه به) أى اينا فلان وكذا الضمير في قوله بدخوله لفلان (قوله وهذا التعديل يفيد ان) قال في المنخقات وفي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر بن الشهنة ذكر ان شهادة الانسان لابن ابنه على ابنه مقبولة وعزا الى قاضيهان وأطلقه ولم يقيد بحق دون حق ولعل وجه القبول ان اقدمه على الشهادة على ولده وهو أعز عليه من ابن ابنه دليل على صدقه فتفتي التهمة التي ردت لاجلها الشهادة اه قلت ونص عبارة الحاشية امرأة ولدت ولدا وادعت أنه ٨٨ تزوجها هذا وجد الزوج ذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه أن الزوج أقرانه ولده

من هذه المرأة قال في الاصل حازت شهادتهما ولو شهد أبو المرأة ووجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتحد فشهد علمها أنها ولدت وأقرت بذلك اختلفت فيه الزوايد قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية أبي سليمان واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه حازت شهادته انتهت ونقلها في التتارخانية بحرفوها وسيد كر بعضها المؤلف آخر هذه القولة محرفة ووجه الاول انها شهادة على الابن للمرأة صريحا لمجوده وادعائها وفي الثانية بالعكس والقبول في الاول يقتضى القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان اذا فرق يظهر ولم يصير الولد المحمود ابن ابن الابعاد

روايتان فلو قال ان كلك فلان فانت حروادى فلان انه كلفه وشهدا بانه به لم تقبل عندهما وكذا اذا طلق عتقه بدخوله الدار ولو أنكر الاب جازت شهادتهما وكذا المحكم في كل شيء كان من فعل الاب من نكاح أو طلاق أو بيع وان شهدا بالوكيل على عقد الوكيل فهو على ثلاثة أوجه الاول أن يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضي بالتصادق لا بالشهادة وان أنكر فعلى قولها لا تقبل ولا يقضى بشيء الا في الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعن محمد يقدى بالعقد لا بجمع حقوقه الى العاقد كالبيع الثاني أن ينكر الوكيل والموكل فان جحد الخصم لا تقبل ولا تقبل اتفاقا الثالث أن يقر الوكيل بهما ويحسم الموكل العقد فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد وكلاهما الا النكاح على قول أبي حنيفة وقامه فيه وقيد بالشهادة لهم لان الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجحد على ابنه لابن ابنه قلنا انها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفي المحيط قال محمد رجل شهد لابن ابنه على أبيه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصير جدا ولولده بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بشهادته فينتهز يصير جدا بموجب الشهادة والشئ لا ينفي موجب نفسه اه وهذا التعديل يفيد أن الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بان ما ولده تزوجته ابنه لافي الاموال والاول في الاموال وفي الولو الجدية وتجوز شهادة الابن على أبيه بطلاق امرأته اذا لم تكن لاه اولضرتها لانها شهادة على أبيه وان كان لاه اولضرتها لا تجوز لانها شهادة لاه ذكروه في فصل الشهادة من الطلاق وذكر في القضاء من الفصل الرابع رجل شهد عليه بنوه أنه طلق أمهم ثلاثا وهو محمداً وان كانت الام تدعى والشهادة باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لامهم لانهم يصدقون الام فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها وأما اذا كانت تجحد فيشهدون على أمهم لانهم يكذبونها فيما تجحد ويطلبون عليها ما استحققت من الحقوق على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها فتلك منفعة مجعودة يشوبها مضرة فلا تمنع قبول الشهادة اه وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم اشتراطها وأجيب بانه مع كونه حق الله تعالى فهو حقها أيضاً لم تشترط الدعوى للاول واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول للثاني عملا بهما وفي المحيط البرهاني معزيا الى فتاوى شمس الاسلام الا وزجندى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما قال وهو الاصح لان دعواها الغوقال مولانا

الشهادة في المسالتين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في القبول فقول المؤلف الا اذا شهد الجحد الخ غير وعندى محله تأمل وفي فتاوى الشيخ شهاب الدين الشلبي سئلت عما لو شهدت الام لبنتها على بنت لها أخرى هل تقبل شهادتها فاجبت بما حاصله ان شهادة الام على إحدى البنات وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتها للتهمة والله الموفق ويشهد لما أجبت به قول الزيلعي رحمه الله في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنيها ثم نجا حصد لا تقبل مطلقا لانهما يشهدان لغير المنكر منهما اه ثم أجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب على ولده لابنته غير صحيحة والله تعالى أعلم

وعندي ان ما ذكره في الجامع أصح اه ويتفرع على هذا مسائل ذكرها ابن وهبان في شرحه  
الاولى شهدا ان امرأة أبيهما ارتدت وهي تنكروا كانت أمهما حية لم تقبل ادعت وأُنكرت  
لا انتفاعها والا فان ادعى الأب لم تقبل ولا قبلت الثانية طلق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهد  
ابناه انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم تزوجها بلا محلل فان كان الأب يدعي لا تقبل ولا قبلت الثالثة  
شهد ابناه على الأب أنه خلع امرأته على صداقها وان كان الأب يدعي لا تقبل دخل بها أولا ولا تقبل  
ادعت أولا الرابعة شهد ابنا الجارية الحران أن مولاهما أعتقها على ألف درهم فان كانت تدعي لا  
تقبل ولا تقبل وان شهد ابنا المولى وهو يدعي لم تقبل وعتقت لا قراره بغير شيء ولا تقبل بخلاف ما  
اذا شهدا على عتق أبيهما بالف فانها لا تقبل مطلقا لان دعواه شرط عنده ولو شهد ابنا المولى فان ادعى  
المولى لم تقبل وان سجد ودعى الغلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم تقبل  
الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشتراها أعتقها والمشتري يحدد  
فشهد ابنا الذي يدينها ادعت الجارية فان ادعى الأب لم تقبل ولا تقبل اه وهذه كلها مسائل الجامع  
الكبير ذكرها الصدر سليمان الشهيد في باب من الشهادات وزاد قالت بعثتني منه واعتقني وشهد ابنا  
البائع ان ادعى لا تقبل وعتقت باقراره وان كذبه قبلت وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشفيع مع  
في يده جارية قال بعثتها من فلان بالف وقبضها وباعها مني بمائة دينار وشهد ابنا البائع يقضي  
بالبيعين وبالثمنين وعند محمد يشترط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الأب لا تقبل ويسلم له باقراره  
الى آخر ما فيه وفي البرازية وفي المنتقى شهدا على ان أباهما القاضى قضى لفلان على فلان بكذا  
لا تقبل والمأخوذ أن الأب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة  
أبيهما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه اه ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز وفي  
الخانية ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها وسجد زوجها ذلك فشهدا على أبيه وابنه ان الزوج  
أقر أن هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجحد  
فشهدا عليها أبوها انها ولدت وانها أقرت بذلك اختلف فيه الرواية اه (قوله واحد الزوجين  
للاخر) أي لم تقبل شهادته للحديث ولان الانتفاع متصل عادة وهو المقصود فيصير شاهد نفسه  
من وجه أو يصير متهمهما وفي الخانية وان شهد الرجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد  
لامرأته وهو عدل ولم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها روى ابن شجاع أن القاضى  
ينفذ شهادته اه وبه علم ان الزوجية انما تنفع منها وقت القضاء لا وقت الاداء ولا وقت  
التحمل وفي البرازية ولو وكلت امرأة القاضى وكيلها بالخصوصة ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى  
لو كيلها يجوز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق قبل القضاء والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت  
القضاء اه وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب  
لاجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقرار المريض الاعتبار لكونها  
زوجة وقت الاقرار فلو أقر لاجنبية ثم نكحها وماتت وهي زوجة صح وفي باب الوصية الاعتبار  
لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية وأطلق في الزوجة فشمّل الامة قال في الاصل لا تقبل  
شهادة زوج زوجته وان كانت أمة لان لها حق في المشهود به كذا في البرازية وقيد بقوله لان  
شهادته عليها مقبولة الا في مستثنين الاولى قد فها الزوج ثم شهدا عليها بالزنا مع ثلاث لم تقبل وهي  
في المحيط الرضوى وقدمنا هاهنا الحدود الثانية شهدا زوج وآخر بانها أقرت بالرق لفلان وهو

واحد الزوجين للاخر

(قوله فشهدا على أبيه

وابنه) الذي في الخانية

كما قدمناه فشهدا على

الزوج أبوه وابنه



طلب الشفعة من المشتري ولا شهادة المودع بها وتقبل شهادة الوكيل بالنكاح بالطلاق والوكيل  
 بالشراء بالعقق وشهادة ابن البائع على الشفيع بتسليم الشفعة إلى المشتري ولا تقبل على ان المشتري  
 سلمها إلى الشفيع ولا تقبل شهادة البائع على ان المشتري أعتق العبد ولا شهادة المعتق بقدر الثمن اذا  
 اختلفا وتقبل اذا شهد ببقاء الثمن أو ابراء البائع ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر  
 للدعي قبل الرد وتقبل شهادة المرتين ولو شهد المودع أو المستاجر للعبد باعتاق مولاه أو تدبيره  
 أو كتابته عند دعواه جازت لا يديعه وتقام تفرعاته في المحيط وهنما مسائل متفرعة على عدم شهادة  
 الشريك لشريكه الاولى شهد أن زيد أوصى بثلث ماله لقبيلة بني فلان وهما من تلك القبيلة  
 صحت ولا شيء لهما منها الثانية لو أوصى لفقراء جيرانه وهما منهم والحقكم كذلك الثالثة لو أوصى  
 لفقراء بيته أو لاهل بيته وهما منهم لم يصح ولو كانا غنيين صحت والفرق بين الاولين والثالثات انه  
 يجوز فيهما تخصيص البعض منهم بخلافه في الثالثة الرابعة لو أوصى لفقراء جيرانه فشهد من له  
 أولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما وبين أولادهم ان  
 المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت  
 الشهادة وانما أدخلنا المتكلم في مسألة الشهادة لفقراء أهل بيته باعتبار انهم محصورون بخلاف فقراء  
 جيرانه وبني عيم وذكر قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهد انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه  
 وهما منهم جازت ولو على فقراء قرابته لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول  
 فلم يكن شهادة لنفسه لا محالة اهـ وأهل بيت الانسان لا يزول عنهم الاسم لانهم أقاربه الذين في  
 عياله فلهذا لم تقبل فيها ولا يمكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لم لا يزول مع قبولها ولكن  
 لا يدخلان ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما أشار إليه ابن الشحنة وقال قاضيخان عقب  
 ما نقلته عنه فعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقفها جائزة وقال في موضع آخر وأما أصحاب المدرسة  
 اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل والا  
 تقبل قياساً على مسألة الشفعة لو شهد بعض الشفعاء بالبيع فان كان لا يطلبها تقبل قال رضى الله  
 تعالى عنه وعندي هذا بخلاف الشفعة لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال أما الوقف على المدرسة  
 من كان فقيراً من أصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا يبطل باطلاله وانه اذا قال ابطال  
 حقى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهد لنفسه فيجب أن لا تقبل اهـ وتعبه الطرسوسي  
 بقوله فيه نظر لان الفقيه من أهل المدرسة يمكنه أن يعزل نفسه فلا تبقى له وظيفة أصلاً فكيف  
 يقول لا يمكنه ابطاله ورده ابن وهبان بان هذا الاعتراض ليس بشيء فان الواقف اذا وقف على من  
 اتصف بصفة الفقه والفقر مثلاً والاقامة استحق من اجتمعت فيه شرائط الوقف ولا اعتبار بعزله نفسه  
 بل بعزله نفسه في كل يوم مائة مرة ثم طلب أخذ كالوقف على الابن اذا عزل نفسه من الوقف فانه لا  
 يعزل وصاحب القوائد لم يفهم هذا من كلام قاضيخان بل جرى على عادة أوقاف المدارس في بلادنا  
 فان الواقف يجعل النظر فيه الى المحاكم مثلاً أو الى الناظر ويجعل له ولاية العزل والتقرير والاعطاء  
 والمحرمات من اتصف بصفة الفقه على مذهب من المذاهب فحينئذ اذا ابطال ذلك حقه وعزل نفسه صح  
 وليس له العود الا أن يقرره الحاكم أو من له ولاية التقرير وليس كلام قاضيخان في ذلك بل كلامه  
 فيمن وقف الواقف عليه وذلك يستحق ما وقف عليه الواقف ولا يبطل باطلاله اهـ وفيما قال نظري  
 لان الواقف اذا وقف على الفقهاء مثلاً فان الفقيه لا يستحق في ذلك الريع الا بالتقرير من له ولايته

شهادة القابلة على الولادة  
 عند شرطها وهو العدالة  
 اهـ



(قوله ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي الخ) قال الرمي يعلم به جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وقد أفتى به شيخ ٩٢ الاسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كما لو شهد بوقف مدرسة

وهو صاحب وظيفة بها والله تعالى أعلم فتأمل (قوله قلت تنبيه الكلام كله الخ) قال الرمي أقول تنبيه أحسن الكلام كله أيضا عند عدم التهمة فلو حصلت تهمة لا يقبل أحد من ذكر قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية وعنه من يتكلم في أحاديث الرعية وقسم النوائب والضرائب لا تقبل شهادته وكتب بعض الأفاضل أي شهادة الرعية له للتهمة ثم قال عنه يعني بنجم الأئمة تقبل شهادة المزارع لرب الأرض ثم رجس وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الأئمة الأسفيدري لا تقبل شهادة الرعية لو كبل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه وكذا شهادة المزارع أه فهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر للتهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعلم ان شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم وشهادتهم للقمام

وكذا على الفقراء لانه يستحق من كان فقيها أو فقيرا مطلقا كما توهمه ابن وهبان لان الفقيه والفقير الطالب لم يتعينا ولا يمكن أن ينصرف الى كل فقيه وكل فقير وانما هو للجنس ويتعين بالتقرير فالحق ان من أسقط حقه من وظيفة تقرر فيها فإنه يسقط حقه سواء كان الوقف على جنس الفقهاء أو على عدد معين منهم كما هو في أوقاف القاهرة وان أسقط حقه من وقف على الفقهاء والفقراء بلا تعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم تعيينه فللناظر أن يقرره بعده ويعطيه ما خصه لانه يطلب وبأخذ بلا تقرير فغنى الاستحقاق الذي لا يبطل بالابطال في كلام قاضيان جواز أن يقرر بعد ابطاله ويعطى بعده من وقف على الفقهاء ومعنى قول الطرسوسي انه يبطل بعزله نفسه اذا كان بعد تقريره وليس هذا كالوقف على الابن كما توهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقريره بخلاف استحقاق الفقيه كما لا يخفى بقي من جنس المسائل السابقة مسألة لو شهدا على وقف في مكتب فيه أولادهم قبل يصح وقبل لا والظاهر الصحة لان كون أولادهم في المكتب غير لازم فلا تكون شهادتهم لهم كشهادة أهل المدرسة وفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسألة المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانصه وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل قبل وفي هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح اه وهكذا يصح القبول في البرازية في مسألة المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل الى آخره فالعقد القبول في الكل وذ كر ان الشحنة بعده تنبيه ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قلت (تنبيه) الكلام كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف لقولهم شهادة الفقهاء على وقفية وقف أما شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لان له حقا في المشهود به فكان داخلا في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر ان شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف الشهادة بمما يرجع الى الغلة غير مقبولة لما ذكرنا وكون القاضي قرره شاهد للوقف موافقا للشرط لا يوجب قبولها فان قلت فيمنع ذلك فائدة لوظيفة لان المتولى مقبول القول في الدخل والخرج بلا بيان وقد فرض انه لا تقبل شهادته فيما يرجع الى الغلة قلت فائدة اسقاط التهمة عن المتولى اذا شهد له الشاهد بالدخل والخرج فلا يحلفه القاضي اذا اتهمه اه ويقويه قولهم ان البيئة تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى الرد والهلاك والقول له مع اليمين فان برهن فلا عين وانما أطلنا في هذا الموضوع لكثرة الاحتياج اليه في زماننا والفقه يحتاج اليه كله ولا يعلم أهل التحصيل ولم يذكر المؤلف شهادة الاجير والتلميذ وحاصل ما ذكره شارحو الهداية ان شهادة التلميذ لستاذه لا تقبل وفسروه بمن يعد ضررأستاذه ضرره ونفعه ونفعه وفسره في الخلاصة فالذي ياكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خاصا لم تقبل والا قبلت وفي المحيط ادعى دارا فشهد له من استأجره للبناء تقبل ولو شهد له بها من استأجره لهدمها لا اه ولم يذكر شهادة الدائن لمدينونه

الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحما كهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز (قوله ولم يذكر شهادة الدائن لمدينونه الخ) في فتاوى العلامة التمر تاشي تقبل شهادة رب الدين لمدينونه حال حياته اذ المدين مغلما وفي

قولاً واحداً واختلف فيما إذا شهد له في حال كونه مفلساً في المحيط لا تقبل وشمس الأئمة المحلواني والدصاحب المحيط قال تقبل  
وأما إذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قولاً واحداً يتعلق حقه بالتركة كما وصى له كذا في شرح الوهبانية اه (قوله قال المحسن  
تقبل) إذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فتقبل ان كان المراد أن القاتل ٩٣ اثنان فقط كما هو المتبادر من ظاهر

العبارة فالظاهر ان  
القبول في حق سقوط  
القود عن الكل وعليه  
فتجب الدية على الشاهدين  
فقط وان كان المراد ان  
كل اثنين فالذلك أو كل  
واحد قال ذلك في سقط  
الدية عن الكل وانظر  
ما وجه قول أبي يوسف  
هذا وقد جعل المسئلة في  
الاشياء مستثناة من  
قاعدة لا تقبل شهادة  
الانسان لنفسه فقال  
والخنث والمغنية والنائحة  
والعدوان كانت دينوية

محسبها المحوى تبعاً للرمي  
لا يصح استثناء هذه  
المسئلة من الضابط  
المدكور لانه ليس فيها  
قبول شهادة الانسان  
لنفسه ولا على قول المحسن  
بل انما قبلت على قوله  
في الوجه المدكور لانها  
شهادة الاثنين كل منهم  
على عفو الولي عن الثالث  
وأما شهادة كل لنفسه  
فلا قائل بها والوجه في  
ذلك ان شهادة الاثنين  
للاخر لا تهمه فيها العدم

وفي الهداية انها مقبولة وان كان مفلساً وفي المحيط لا تقبل بدين له بعد موته وهنا مسائل أخرى  
الاولى ثلاثة قتلوا رجلاً فشهد اثنان منهم على ان الولي عفا عن الثالث تقبل عند محمد لا عند أبي  
يوسف الثانية ثلاثة عليهم دين شهد اثنان منهم على الدائن بإبراء الثالث فعلى الخلاف ان كانا  
لم يقبضا والا فلا اتفاقاً الثالثة شهد اثنان من الورثة على الباقي بان هذا ابن الميت تقبل الرابعة  
شهد الكفيلان بالعهد على البائع بانه قبض الثمن أو أبرأ المشتري منه لم تقبل كفي الحانية واعلم  
ان في مسألة الشهادة بالعفو لو شهدوا انه عفا عنا قال المحسن تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن  
هذا الواحد فتقبل في حق الكل وقال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وعوى في الحانية ونظير هذه ما في  
الحانية أيضاً لو قال ان دخل دارى أحد فعدى حرقه فشهد ثلاثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا  
دخلناها جميعاً لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا تقبل وسال المحسن ابن أبي يوسف عنها فقال  
ان شهد ثلاثة باننا دخلناها جميعاً تقبل وان شهد اثنان لا تقبل فقال له المحسن أصبت وخالفت  
أباك اه (قوله والخنث) أى لا تقبل شهادته ومراده الخنث في الردى ومن الافعال لانه فاسق  
فاما الذى في كلامه لين وفي أعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة كذا في الهداية وفي المغرب  
الخنث في عرف الناس هو الذى يباشر الردى من الافعال أى أفعال النساء من التزين بزينة  
والتشبه بهن في الفعل والقول والفعل مثل كونه محللاً لواطه والقول مثل تدين كلامه باختياره  
تشبه بالنساء كذا في البنائية وفي فتح القدير من أبواب الامامة الخنث بكسر الذون وفتحها فان كان  
الاول فهو بمعنى المتكسر في أعضائه المتلين في كلامه تشبه بالنساء وان كان الثانى فهو الذى يعمل  
به لواطه اه (قوله والمغنية والنائحة) لا تركبها محرماً لانيه عليه الصلاة والسلام عن الصوتين  
الاجنتين النائحة والمغنية أى صوت النائحة والمغنية ووصف الصوت بصوت صاحبه أطلق المغنية  
فشملاً ما اذا كانت تغنى وحدها لان رفع صوتها حرام بخلاف الرجل قيده بان يغنى للناس وأطلق  
النائحة وهي مقيدة بالتي تنوح في مصيبة غير هالارتكابها المحرام طمعاً في المال فتقبل شهادة  
النائحة في مصيبتها وفي القاموس ناح الرجل بكى واستبكي غيره (قوله والعدوان كانت عداوة  
دينوية) أى لم تقبل شهادة العدو لاجل الدنيا لان المعادة لاجلها حرام فن ارتكبا لا يؤمن من  
التقول عليه قيد بكونها دينوية للاحتراز عما اذا كانت دينية وانما لا تمنع لانها تدل على كمال دينه  
وعدائه وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكراً شرعاً ولم ينته بنهيه بدليل قبول  
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية والمقتول وليه على القاتل والمجرم على  
المجروح والزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزنة المفتين والعدوان يغرح بمجرمه  
ويحزن لفرحه وقيل يعرف بالعرف اه ومثال العداوة الدينوية ان يشهد المقتول على القاذف  
والمقتول عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليها بالزنا

الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كلاً فلم تجز منفعة فهي كشهادة غريمي لغريمي فتأمل اه وفي حاشيتها للكفرى قال أبو  
حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما وقال المحسن تقبل  
في حق الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما الغيرهما واذا فرض ذلك فتحصل الشهادة في المعنى لكل من  
الاثنين لالاخر فتقبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان

ومن يلعب بالطنبور أو  
يعنى للناس

السكر من النبيذ للاحتياط  
فمن القليل يعنى من  
المسكر ولم يسقط العدالة  
الا اذا اعتاد ولم يكتف  
بالكثرة اه فان قلت  
لم اشترط الادمان في  
الشرب دون غيره بما  
يوجب الحد قلت ذكر  
البرجندي أن الوقوع  
في الشرب أكثر من  
الوقوع في غيره فلو جعل  
محجور الشرب مسقطا  
للعدة أدى الى المحرج  
اه أبو السعود (قوله)  
وظاهره أن الغناء كبيرة  
وان لم يكن للناس لانه  
جعل الغناء الذي جمع  
الناس عليه كبيرة ويمكن  
جمعه على ما قاله السرخسي  
بان يكون كبيرة بسبب  
الاجتماع عليه ويؤيده  
كلام المصنف في الكافي  
وهو المتبادر من لفظ يعنى  
للناس وعلى ذلك جمعه في  
العناية ويؤيده ما يأتي في  
الهامش عن ابن السكال  
والعنى من أنه لو كان  
لنفسه ليزيل الوحشة  
عنها لا تسقط عدالته في  
الصحيح فهذا التصحيح  
موافق لهذا المتن كغيره  
من المتن فكان عليه  
المعول فلا تغفل

منه صغيرة فشرط الاعتبار فان قلت هل لشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطلع عليه قلت نعم لما في المتن  
واذا كان في الظاهر عدلا وفي السرفا سقا فاراد القاضي ان يقضى بشهادته لا يحل له ان يذ كر فسقه  
لانه تلك السرابطال حق المدعى اه ولا فرق في السكر المسقط لها من المسلم والذمي لما في المتن  
واذا سكر الذمي لا تقبل شهادته وفي المصباح اللهم معروف وأصله ترويح النفس بما لا تقتضيه  
الحكمة اه وذكر الشارح لا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب لانه  
تشبه بهم ولا يجتران يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجترع عن شهادة الزور اه وفي قوله على الله  
اشارة الى أنه لو شربها للتداوى لم تسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مساغ ذكروه ابن السكال (قوله ومن  
يلعب بالطنبور) أى لا تقبل شهادة توفسره في الهداية بالمعنى وفي نسخة أخرى بالطنبور لانه يورث  
غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء لصعوده سطحه لطير طيره فاما مساك الحمام  
في بيته للاستئناس لا يسقطها لان امساكها في البيوت مباح كذا في النهاية وزاد في المعراج ان  
امساكها محل السكتب كافي ديار مصر والشام مباح الا ان كانت تجر حمامات أخرى ملوكة لغيره  
فتفرخ في وكرها فياكل ويبيع لانه ملك الغير ولا يحل له فسقط عدالته كذا ذكر الشارح يعنى  
وان لم يقف على العورات بصعود السطح كافي المعراج وأراد المؤلف بالطنبور كل لهو كان شنيعا بين  
الناس احترازا عما لم يكن شنيعا كضرب القضيبة فانه لا يمنع قبولها الا أن يتفاحش بان يرقصوا به  
فمدخل في حد الكبائر كذا في المحيط وقصد ذكر المشايخ هنا حديثا مرفوعا ما أنامن ددولا الددمني  
قال في الصحاح الدد اللهو واللعب وفيه ثلاث لغات تقول هذاد دودا مثل نقاوددن اه وذكر  
القطب في حاشية الكشف من سورة النساء الدد اللهو واللعب والتكبير في دد لا شيعوع أى ما أنا  
في شئ من اللهو والتعريف في الدد اللهو كانه قال ولا ذلك النوع منى اه وذكر الكرماني من  
شركات شرح البخاري أن من في الحديث تسمى اتصالية وفي الولو الحجة اللاعب بالصو لمجان  
يريد به الفروسية جازت شهادته لانه غير محظور اه وفي الحاشية وان لعب بشئ من الملاهى ولم  
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته والملاعب بالاهل والفرس لا تبطل العدالة ما لم يمنعه  
ذلك عن الفرائض فان كان اللعب بالملاهى لا يشغله عنها الا انه شديع بين الناس كالزمار والطناير  
فكذلك وان لم يكن شنيعا نحو الحذاء وضرب القضيبة لا اذا فحش بان كانوا يرقصون عند ذلك اه  
(قوله أو يعنى للناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في الهداية وظاهره ان الغناء  
كبيرة وان لم يكن للناس بل لا سماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع  
والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من جوزه للناس في عرس أو وليمة ومنهم  
من جوزه لا سماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوزه ليستفيد به نظم القوافي وفصاحة اللسان  
والعجب من المصنف في الكافي انه علل بما علل به في الهداية وجوزه اذا كان لا سماع نفسه ازالة  
للوحشة وفي فتح القدير اتغنى المهرم هوما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعنة الحجة  
ووصف الخمر المبيع البها والديريات والمخانات والجماع لمسلم أو ذمي اذا أراد المتكامل هجاءه لا اذا أراد  
انشاء الشعر للاستشهاد به أو لتعلم فصاحة وبلاغة الى أن قال وفي الاجناس مثل محمد بن شعجاع  
عن الذي يترجم مع نفسه قال لا يقدح في شهادته وأما القراءة بالاحمان فاباحها قوم وحظروا قوم  
والختاران كانت الاحمان لا تخرج المحرور عن نظمها وقصد راتها فباح والافير مباح كذا ذكر  
وقصد منافي باب الاذان ما يفيد ان التحمين لا يكون الامع تغيير مقتضيات المحرور فلامعنى لهذا

(قوله فقد ثبت نص المذهب على حرمة) ان أراد أنه حرام مطلقاً فهو مخالف لما حمله عليه في البناء والعناية فانهما استدلا بعبارة الزيادات على أنه معصية لقصد الله فلم يجز يراه على عمومته فهو موافق لما قاله الامام ٩٧ السرخسي فكان محتملاً لكل من

القولين نعم ظاهره الاطلاق

وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذه حرفة وعادة ثم رأيت في الفتح قال ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكسب بها المال ألا ترى انه اذا قيل ما حرفة فلان أو ما صناعته يقال مغن كما يقال خياط وحداد الخ كلامه وفي ايضاح الاصلاح انما أو يرتكب ما يوجب الحد

قال يعني للناس أي يسمعونهم لانه لو كان لا يسمعونهم حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ظن أن يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح اه وهكذا قال في شرح العيني ثم قال وان أشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائر بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله المحرم هو ما كان الخ فتدبر (قوله لانهم يكتبون بخلاف الواقع) قال في الخلاصة لانهم يكتبون هذا ما اشترى وسلم وقبض

التفصيل اه وفي المعراج الملامى نوعان محرم وهو آلات المطربة من غير الغناء كالزمار سواء كان من عود أو قصب كالشبابية أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله بعثني رحمة للعالمين وأمرني بمحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع عن ذكر الله تعالى والنوع الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن عمر رضي الله عنه انه لما سمع صوت الدف بعث فنظر فأن كان في وليمة سكنت وان كان في غيره عمدته بالدرة وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم يتعقبه ونقل البزازی في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود أو ما اذا كان بغيرها فقد علمت الاختلاف ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفي البناء والعناية التفتي لله ومعصية في جميع الاديان قال في الزيادات اذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذكروا كرمها الوصية للمغنين والمغنيات خصوصاً اذا كان من المرأة اه فقد ثبت نص المذهب على حرمة فأنقطع الاختلاف وفي ضياء المحلوم الغناء على وزن فعال صوت المغني والغني كثرة المال اه فالاول ممدود والثاني مقصور (قوله أو يرتكب ما يوجب الحد) للفسق ولوقال أو يرتكب كبيرة لكان أولى واختلف العلماء في الكبيرة والصغيرة على أقوال بينهاها في شرح المنار في قسم السنة وفي الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حد بنص الكتاب قال وأصحها بانالم ياخذوا بذلك وانما بنوا على ثلاثة معان أحدها ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني أن يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون مصرعاً على المعاصي والفجور اه وتعقبه في فتح القدير بانه غير منضبط وغير صحيح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان الحد كم يزوال العدل بارتكاب الكبيرة فيحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم الادمان اه ولا بأس بذكر ما اطلعنا عليه من كلامهم فيما يسقطها مما لم يكن في الكتاب في الدخيرة والمحيط الاغاثة على المعاصي والمحت عليها كبيرة قالوا ولا تقبل شهادة بائع الا كفان وقيد شمس الأئمة السرخسي بما اذا ترصد لذلك العمل والافتقار لعدم غنية الموت والطاعون ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يكتبون بخلاف الواقع والصحيح قبولها اذا غلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الطفيل والرقاص والمجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف ولا تقبل شهادة من يشتم أهله ومماليكه كثير الأحيانا وكذا الشتم للحيوان كدائبه وأما في ديارنا فكثيرا يشتمون بائع الدابة فيقولون قطع الله يده من باعك ولا من يخلف في كلامه كثير ولا تقبل شهادة البخل السكل من فتح القدير والدي آخر الغرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة طلعت عدالته الا أن يكون لعذر وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والجمعة اخلف الرواية فيه والمشايخ ذكروا الخاصي عن فتاوى قاضخان الفتوى على سقوطها في تأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج اه وفي خزائنه الاكمل اذا أخر الزكاة والجمعة من غير عذر طلعت وبه ناخذ اه وتماه في شرح منظومة ابن وهبان له وفي القنية ركوب البحر لا يمنع قبول شهادتهم وفي شرح

١٣٥ - بحر سابع وضمن الدرك وان لم يكن شيء من ذلك موجوداً فيكون كذاباً ولا فرق بين الكذب بالكتاب وبين الكذب بالقول والصحيح انها تقبل اذا كان غالب حاله الصلاح وما ذكر من الكذب عفو لانهم بحقيقة ما كتبوا اه



(قوله من ترك الصلاة  
فقول المصنف ينبغي  
الخ) أى قول ابن وهبان  
وينبغي أن يكون ذلك  
على ما اعتاده أهل البلد  
الخ قال الرملي فتحرر من  
مجموع ما ذكر أنه ان كان  
الامير غير صالح قدح في  
العدالة وان كان صالحا  
ولم يشغل الطريق لا  
يقدح وان شغله قدح  
وأنت على علم بان الحكم  
يدور مع العلة والعلّة في  
القدح ارتكاب ما هو  
محظور وشغل الطريق  
محظور وتعظيم الفاسق  
كذلك فعلى ذلك يدور  
الحكم (فائدة) شاهد  
تظهر عليه كرامة مع فسقه  
هل تقبل شهادته أم لا  
الظاهر لا وقد سئل ابن  
حجر الهيثمي الشافعي  
عنها فاجاب بقوله لا تقبل  
فقد قال الشافعي رحمه الله  
لورأيت صاحب بدعة  
يطير في الهواء لم أقبله حتى  
يتوب عن بدعته ذكره  
أبو نعيم وقد تظهر  
الكرامة على يد فاسق  
بل كافر كالسامري فانه  
رأى فرس جبريل عليه  
السلام حتى أخذ من تراب  
حافرها وجعله في الجمل

أدب القاضي للشهيد حسام الدين أسباب المخرج كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطرة بنفسه  
ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور  
ومنها التجارة في قرى فارس لانهم يطعمونهم الزبا وهم يعلمون ولو شهد قبل ان يستشهد تسمع شهادته  
بعد ذلك اه وفي البرازية ولا تجوز شهادة من ترك الصلاة بجماعة الا اذا تركها بتأويل ولا تارك  
الجمعة الا بتأويل ولا تارك الصلاة اه وفي الملتقط وعن خلف من خرج للنظر الى قدوم الامير  
فليس يعدل وكذا من شهد على صلح مقاطعة النخاسين وهو ملعون وكذا كل من شهد على باطل  
اذا عرفوه والافتقار وفي الجوهره ولا تقبل شهادة النخاس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب  
ولا يخلف اه ولا تقبل شهادة من مجلس مجالس الغناء أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء  
وشهادة الشاعر ما لم يقذف في شعره مقبولة الا اذا هما اه وقد حرران وهبان مسئلة الشتم  
والخروج لقدوم الامير تحريرا حسنا حبيت ذكره هنا الاولى قال والفقه في ذلك ان الشتم لا يخلو  
اما ان يكون بما فيه او بما ليس فيه في وجهه أو في غيبته فان كان بما ليس فيه فهو كذب  
وافتراف فيفسق به سواء كان في وجهه أو في غيبته وان كان بما فيه في غيبته فهو غيبة وانها  
توجب الفسق وان كان في وجهه ففقه اساءة أدب وانه من صنيع رعا عاة الناس وسوقتهم الذين  
لامروءة لهم ولا حياء فيهم وان ذلك مما يسقط العدالة وكذا اذا كان السب باللعنة والابعاد مما  
يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم ومما يؤثر في ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق  
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا سببا قيل هذا محمول على من  
سبه أو قاتل مسلما بغير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التعليق لانه يخرج الى الكفر والفسق  
وأقول هذا خلاف الظاهر اه الثانية قال قاضيان اذا قدم الامير بلدة فخرج الناس وجلسوا  
على الطريق ينتظرون قال خلف بطلت عدالتهم الا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل اه وحاصله  
انها لا تبطل الا اذا كان الامير لا يصلح للتعظيم ولم يخرجوا للاعتبار والفقه فيه انهم اذا خرجوا لغير  
هذين الامرين يكون طلوعهم من باب اللعب واللعب وهو حرام أو من أجل تعظيم من لا يستحق  
التعظيم وهو حرام أيضا والشخص اذا ارتكب حراما قدح في عدالته وينبغي أن يكون ذلك على  
ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد انهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستحقونه فينبغي  
أن لا يقدح اه وذكر العلامة ابن الشحنة بعده وفي واقعات عمر بن مازة تعليل عدم قبول شهادتهم بان  
الطريق حق العامة فلم تعمل للجوارس فاذا جلس فقد شغل حق العامة فصار مرتكبا للحرام فسقطت  
عدالته وفي الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من وقف على الطريق لانه شغل الطريق وهذا  
التعليل يقيده ان الخروج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا ينافيه ما تقدم اذا  
تاملته فقول المصنف ينبغي الى آخره ليس كما ينبغي اه وشرط في التهذيب لمنع شهادة المغنى أن  
يأخذ جزءا عليه ولتارك الجماعة أن يتركها مجانا شهرا وفي خزنة الفتاوى اذا قدم الامير بلدة فخرج  
الناس وجلسوا في الطريق ونظروا اليه قال خلف بطلت شهادتهم الا أن يذهبوا للاعتبار والفتوى  
انهم اذا خرجوا للتعظيم من لا يستحق التعظيم لا للاعتبار تبطل عدالتهم ولا تقبل شهادة أهل السجين  
بعضهم على بعض فيما يقع في السجن وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب



(قوله وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته) قال الرمي قال الغزالي في الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل ٩٩ الشهادة لا تقبل عند العصية

فالجرح أولى اه وفي معين المحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا اه أقول من التعصب ان يبغضه لانه من حزب فلان أو من أصحابه أو من أقاربه أو منسوبيه اه (قوله من سمع الاذن

أو يدخل الحمام بغير ازار أو يا كل الربا أو يقامر بالنرد والشطرنج أو تفوته الصلاة

بسيهما

فانتظر الاقامة سقطت عدلته) نقل عن المحوى أن الظاهر أن المراد أذان الجمعة (قوله وفي حفظي قديما الخ) قال الرمي قدم في التعزير في شرح قوله ومن قذف مملوكا أو كافرا الخ عازيا إلى المجتبي ان من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه ورأيت بخط مسلا على التركاني في هامش نسخة هناعن فتاوى المحافى في سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة

ومنها شهادة النساء فيما يقع في المحامات لا تقبل وان مست الحاجة اه وذ كر ابن وهبان معزيا إلى شرح أدب القضاء للحسام الشهيد لا تقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون فاذا نابت أحدا منهم نائبة أتى سيد قومه فيشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي المجتبى من أكل فوق الشبع سقطت عدلته عند أكثر الكذب من أعظم الكبائر وعن شداد انه رد شهادة شيخ معروف بالصلاح لمحاسبة ابنه في النفقة في طريق مكة من سمع الاذن فانتظر الاقامة سقطت عدلته اه وصرح في المحيط البرهاني بان الفرع الاخير مفرع على قول من ضيق في تفسير العدل بانه من لم يرتكب ذنبا وليس هو المعتبر مدو في حفظي قديما من الكتب ان من ترك الاشتغال بالعلم المفروض عليه لم تقبل شهادته لكن ما رأيت به الا في المحيط البرهاني معزيا إلى الاقضية اذا أسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته مقبولة بريد بقوله لا يقرأ القرآن لا يتعلم القرآن للحال لانه عدل مسلم فاذا لم يتعلم القرآن للحال لا يصير فاسقا اه وفي خزانة الاكمل وقال بعض أصحابنا لا تقبل شهادة من ترك ركعتي الفجر (قوله أو يدخل الحمام بغير زار) لان كشف العورة حرام ورأى أبو حنيفة رجلا في الحمام بغير ازار فقال

أيا عباد الله خافوا اللهكم • ولا تدخلوا الحمام من غير منزر

وعلى هذا فروعوا كما قدمناه عدم قبول شهادة النساء في المحامات وذ كر الكرخي ان من يعيش في الطريق بالسراويل وحده ليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه نارك للمروءة اه (قوله أو يأكل الربا) لانه من الكبائر أي يأخذ القدر الزائد فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره تبعالا لآية الذين يا كلون الربا وانما ذكره في الآية لانه معظم منافع المال ولان الربا شائع في المطعومات والمراد بالاكل القدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه في بابه وأطلقه المؤلف تبعاً لكثير وقيدته في الاصل بان يكون مشهورا به وعلاؤه في الهداية بان الانسان قل ما ينجوع عن مباشرات العقود الفاسدة وكل ذلك ربا اه وهو أولى مما قيل لان الربا ليس بحرام محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وان كان غاصبا مع ذلك فكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف أكل مال اليتيم ترد شهادته بجمرة والاوجه ما قيل لانه ان لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط العدالة به كما قدمناه في وجهه تقييد شرب الخمر بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والمالك بالقبض شيء آخر وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وانت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق نفسه مانع شرعا من قبولها غير ان القاضي لا يرتكب ذلك الا بعد ظهوره له والسكل سواء وفرق الزبلي بينهما بان كل مال اليتيم لم يدخل تحت ملكه ومال الربا دخل فلا يفيد شيئا كما لا يخفى (قوله أو يقامر بالنرد والشطرنج أو تفوته الصلاة بسيهما) لان كل ذلك من الكبائر وظاهر تقييده بما ذكرنا سواء النرد والشطرنج وليس كذلك فان اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطلقا كما في العناية وغيرها للاجماع على حرمته بخلاف الشطرنج لان الاجتهاد فيه مساغا لقول مالك والشافعي باباحته وهو مروي عن أبي يوسف كما في المجتبى من المحظور والاباحة واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار

والفرض ولا السنة ولا المستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجب تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير والله تعالى أعلم

أويبول أويا كل على  
الطريق

(قوله زاد في فتح القدير  
الخ) قال الرمي تمام ما  
في فتح القدير والتكلم  
بالمجاز على اعتبار الجامع  
فان وجه الشبه ليس كذا  
محظور اشرع اولذا وقع  
المجاز في القرآن ولكنه  
رده لما يدل عليه خصوص  
هذا المجاز من اذلال نفسه  
وطاعته لاجل الدنيا فرما  
يضر هذا الكلام اذا  
قيل للخليفة فعدل الى  
الاعتذار بما يقرب من  
خاطره (قوله وليس  
منها الصناعة الدينية الخ)  
قال الرمي فتحرران  
العبرة للعدالة لا لمعرفة  
وهذا الذي يجب ان يعول  
عليه وبقي به فان ترى  
بعض اصحاب الحرف  
الدينه عنده من الدين  
والتقوى ما ليس عند  
كثير من ارباب الوجاهة  
واصحاب المناصب وذوى  
المراتب ان اكرمكم عند  
الله اتقاكم

أبو زيد الحكيم حله ذكره شمس الأئمة السرخسي كذا في المحيط البرهاني وفي النوازل مثل أبو القاسم  
عن ينظر الى لا عيبه من غير لعب أيجوز فقال أخاف أن يصير فاسقا اه وفيه اذا قام به سقطت  
عدالته اجماعا وفيه الميسر اسم لكل قمار والحاصل ان العدالة انما تسقط بالشرطيخ اذا وجد فيه  
واحد من خمس القمار وقوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح  
القدير أو يدكر عليه فسقا كما في السراج الوهاج والافلا بخلاف الردفانه مستقط لها مطلقا والتردكا  
في المصباح لعبة معروفة وهو معرب اه وفي القاموس انه وضعه اردشير بن بابك وله هذا يقال  
الردشير اه وفي فتح القدير ولعب الطاب في بلادنا مثله لانه برى وي طرح بلا حساب واعمال  
فكرو وكما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام مطلقا اه وأما الشرطيخ  
فستكلم عليه وعلى واضعه في محله من التحظر والاباحة وأما القمار فقد مدنا انه الميسر وفي القاموس  
قماره مقامرة وقماره كمنصره وتقميره رهنه فغلبه وهو القمار اه وذكر النووي انه ماخوذ  
من القمر لان ماله تارة يزداد اذ اغلب وينقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه وعلى هذا فلا  
بد في القمار من الرهان من الجانبين لتسقط العدالة كالسباق بالخيل والاقدام والدرس وذكر في  
يتمية الدهر من الحدود ان اللعب بالشرطيخ من القمار وفي القاموس الشرطيخ ولا يفتح أوله لعبه  
والسين لغة فيه اه (قوله أويبول أويا كل على الطريق) لانه تارك للمروءة واذا كان لا يستحي  
عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب فيتهم وقد مدنا ان اللعب بالشرطيخ على الطريق كذلك والمراد  
بالا كل على الطريق والبول بان يكون بمسرى من الناس ومثله الذي يكشف عورته ليستحي من  
جانب البركة والناس حضور وقد كثرت زمانا كذا في فتح القدير وأشار المؤلف بما ذكره الى ان  
ما يخل بالمروءة يمنع قبولها وان لم يكن محرما ولذا قال في الهداية ولا تقبل شهادة من يفعل الافعال  
المستحقرة مثل البول والاكل على الطريق والمروءة ان لا ياتي الانسان بما يعتذر منه مما  
يخسه عن مرتبته عند أهل الفضل وقيل السمعت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفخ والمجون  
والارتفاع عن كل خلق دني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل كذا  
في فتح القدير والمعراج وفي غاية البيان من فصل التعزير قال محمد وعندي المروءة الدين والصلاح  
وقد ذكر مشايخنا مما يخل بالمروءة أشياء منذ كرها فها الامور الاربعة المذكورة ومنها ما في فتح  
القدير اخذ من المعراج المشي بسر او يل فقط ومدرجه عند الناس وكشف رأسه في موضع يعد فعله  
خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء ومصارعة الشيخ الاحداث في الجامع ومن ذلك ما حكى ان الفضل  
ابن الربيع شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فشكاه الى الخليفة فقال الخليفة ان وزيرى رجل  
دين لا يشهد بالزور فلم رددت شهادته قال لاني سمعته يوما قال للخليفة أنا عبدك فان كان صادقا فلا  
شهادة للعبد وان كان كاذبا فكذلك فعذره الخليفة زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد  
أبي يوسف شهادته ليس للكذبة لان قول المحر للغير أنا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام  
بخدمتك وكفى تحت أمرك مماثلة على اهانة نفسه في ذلك الى آخره وليس منها الصناعة الدينية  
كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح القبول اذا كان عدلا ومثله الخاسون والدالون والعامّة  
على قبول شهادة الاعراب والقروي اذا كان عدلا اه وقد ذكرنا في شرح المنار ان منها سرقه لقمة  
والافراط في المزح المفضى الى الاستخفاف ومحببة الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقيه قبا  
ولعب الحمام اه ثم اعلم انهم شرطوا في الصغيرة الادمان وما شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيما

رايت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بها فقد سقطت عدالته وان لم يكن فاسق به حيث  
كان مباحا ففاعل الخلل بها ليس بعدل ولا فاسق والعدل من اجتناب الشلائع والفاسق من فعل  
كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه وفي العتابة لا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق  
(قوله أو يظهر سب السلف) لظهور فسقه قيد بالظهور لانه لو كتمه تقبل كذا في الهداية ولو تبرأ  
من الصحابة تقبل كما في العناية والسب الشتم كما قدمناه والسلف كما في النهاية الصحابة والتابعون  
وأبو حنيفة اه وزاد في فتح القدير وكذا العلماء ولو قال المؤلف كغيره أو يظهر سب مسلم لكان  
أولى لان العدالة تسقط بسب مسلم وان لم يكن من السلف كما في النهاية وغيره أو قولهم هنا بعدم  
القبول شامل لما اذا كان السب فسقا أو كفرافيشمل سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم فإنه  
لا تقبل شهادة من سبهما لكونه كافرا كما في الخلاصة والبرازية وقد مناه في باب الرد والفرق بين  
السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في  
الخبر والسكون في الشر كذا في مختصر النهاية وعطف أبي حنيفة على التابعين اما عطف خاص على  
عام بناء على انه منهم كما في مناقب الكردي وصرح به في العناية وأليس منهم بناء على ما صرح به  
شيخ الاسلام ابن حجر فإنه جعله من الطبقة السادسة ممن عاصر صغار التابعين ولكن لم يثبت له لقاء  
أحد من الصحابة ذكره في تقريب التهذيب (قوله وتقبل لآخيه وعمه وأبويه رضاعا وأم امرأته  
وبنتها وزوج بنته وامرأة أبيه وابنه) لانعدام التهمة لان الاملاك وعناقها متباينة ولا بسوطة  
لبعضهم في مال بعض وفي المحيط البرهاني وهذا الجواب لا يشكل فيما اذا شهد لآخيه والاب ميت  
وانما يشكل فيما اذا شهد لآخيه والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادته لان منافع الاملاك بين آخيه  
وأبيه متصلة فكانه شهد لآخيه والجواب ان شهادة الانسان لآخيه انما لا تقبل لان منافع الاملاك بين  
الاب وابنه متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه من وجه فلم تقبل واما شهادته لآخيه فليست  
لنفسه أصلا لتباين الاملاك اه وفي القنية امتدت المحصومة سنين ومع المدعى أخ وابن عم  
يخاضمان له مع المدعى عليه ثم شهد له في هذه المحصومة بعد هذه المحصومات لا تقبل شهادتهما اه  
وذكر ابن وهبان وقياس ذلك ان يطر ذلك في كل قرابة وصاحب ترد مع قرابته أو صاحبه الى  
المدعى في المحصومة سنين ويخاضم له ومعه على المدعى ثم يشهد له بعد ذلك فإنه ينبغي ان لا تقبل  
والفقه فيه انه لما طال التردد مع الخاص والمخاصة له مع المدعى عليه صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه  
اه وفي خزانة الفتاوى اذا تخاضم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اه وينبغي حمله  
على ما اذا لم يساعدوا المدعى في المحصومة أو لم يكثر ذلك منهم توفيقا (قوله وأهل الأهواء إلا  
الخطائية) أي تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتماد وما أوقعه فيه من تدبيره به وصار كمن  
يشرب المثلث أو يا كل متر ولك التسمية عامدا مستبجا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي  
والهوى مقصورا ميل النفس الى ما تستلذبه من الشهوات من غير داعية الشرع كذا في التقرير  
وفي المصباح الهوى مقصورا مصدره وبيته من باب تعب اذا أحبيته وعلقت به ثم أطلق على ميل  
النفس وانحرافها نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من أهل الأهواء  
والهواء محمود والمنحرف بين السماء والارض والجمع أهوية اه أطلقه وفيه في الذخيرة بهوى  
لا يكثر به صاحبه وزاد في السراج الوهاج ان لا يكون ما جانا ويكون عدلا في تعاطيه هو الصحيح اه

أو يظهر سب السلف  
وتقبل لآخيه وعمه وأبويه  
رضاعا وأم امرأته وبنتها  
وزوج بنته وامرأة أبيه  
وابنه وأهل الأهواء  
الخطائية

(قوله وفي خزانة الفتاوى)  
اذا تخاضم الشهود  
والمدعى عليه تقبل الخ  
قال الرملي مفهومة أنهم  
اذا كانوا مستورين لا  
تقبل وان لم تمتد المحصومة  
للتهمة بالمخاصمة واذا كانوا  
عدولا تقبل وان امتدت  
لا ارتفاع التهمة مع  
العدالة فيحمل ما في القنية  
على ما اذا لم يكونوا عدولا  
لانه مطلق وما في الخزانة  
مقيد فيحمل المطلق على  
المقيد توفيقا وما قناه  
أشبهه لان المعتمد في باب  
الشهادة العدالة تامل

(قوله وليس هذا القيد في ظاهر الرواية) ان كان المراد القيد الذي ذكره في الذخيرة فلا معنى لردّه لانه سينقل صحيحه وان ما في الاصل محمول عليه فكان في حكم المذكور في ظاهر الرواية وان كان مراده ما زاده في السراج فكذلك لان العدالة شرط في أهل السنة والجماعة فانك في غيرهم وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قالوا اردت شهادتهم لاظهار الفسق بالفعل (قول المصنف والذي على مثله) قال الرملي وفي التتارخانية شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة وفي التجريد اذا كانوا عدولاً في ١٠٢ دينهم اتفقت مللهم أو اختلفت وفي التفريد وعند مالك تقبل اذا اتفقت مللهم وعند

الشافعي لا تقبل أصلاً  
اه وكتب الرملي أيضاً  
وان اختلفا لملة كالهمود  
مع النصاري كذا في شرح  
تنوير الابصار ومثله في  
لسان المحكم لابن  
الشمعة وشرحي الجمع  
للمصنف وابن مالك وكثير  
من الكتب كالغنيّة  
والذمي على مثله

والكفاية ودار الكافي  
العناية والكفاية وكثير  
من الكتب اه قلت  
والظاهر ان العداوة بين  
اليهود والنصارى دينية  
والالم تقبل فتأمل (قوله  
لانه يغيبه قهره اياه) قال  
الرملي الضمير في انه  
ويغيبه راجع للذمي وفي  
قهره راجع للمسلم أي لانه  
بسبب قهر المسلم اياه واذا له  
له يتقول عليه بخلاف  
ملل الكفر لان ملة الاسلام  
قاهرة لكل فلم يبق  
لهم غيرة يستظهرون بها

وليس هذا القيد في ظاهر الرواية فان المحاكم الشهد في الكافي قال وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى شهادة أصحاب الأهواء حائزة لا ترى ان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا واقتتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة فليس بين أصحاب الأهواء من الاختلاف أشد مما كان بينهم من القتال اه وفي التقرير ان من وجب اكفاره منهم فلا كثر على عدم قبوله اه وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه وفي النهاية ان أصول الهوى ستة الجبر والقدر والرفض والخروج والتشبيه والتعطيل ثم كل واحد يصير اثني عشر فرقة اه وفي الحديث ان بني اسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين فرقة وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار لا فرقة واحدة قيل من هي يا رسول الله قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي اه والخطابية قوم من الروافض ينسبون الى أبي الخطاب يدنون بشهادة الزور لمن وافقهم على مخالفتهم وقيل يشهدون لمن حلف لهم انه محق ويقولون المسلم لا يخلف كاذباً فتمكنت شبهة الكذب فيما وفي العناية هم قوم من الروافض يكفرون بالصغار وفي النبايع ان الخطابية انقرضوا وفنوا والآية الشريفة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وفي التقرير برويحق بهم صاحب الالهام فلا تقبل شهادته وأما روايته والمختار في المذهب عدم قبولها لانهم يحتاجون الى المحاجة فيحتاجون الى النقول والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الشهادة اه والمنقول عند الشافعية عدم قبول شهادة الخطابية الا من صرح منهم بالشهادة ولم أره لا صاحبنا (قوله والذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة النصاري بعضهم على بعض ولانه من أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على جنسه والفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب عما يعتقده محرم دينه والكذب محظور والاديان قيد بالذمي لان المرتد لا شهادة له لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني وقيد بقوله على مثله لانها لا تقبل على مسلم للآية ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولانه لا ولاية له بالضافة اليه ولانه يتقول عليه لانه يغيبه قهره اياه وفي الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يداؤه وخصاص ثم أسلم المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان المضاء من القضاء في العقوبات اه وفي تلخيص الجامع للصدر سليمان نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالتثان له والباقى بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره بخلاف الاقرار لو ارثه وأجنبى

نظيره

(قوله فالتثان له والباقى بينهما) أي التثان للمسلم المنفرد والباقى للمسلم والنصراني ذكر في

الذخيرة عبارة للجامع ولم يبين وجه ذلك ثم ذكر مسألة أخرى وهي نصراني مات وترك ألف درهم واقام مسلم شهوداً من النصاري على ألف على الميت ونصراني آخرين كذلك يدفع الالف المتر وكذا للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والمخلاف راجع الى أن سنة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني مقبولة فيهما اه لكن يبقى وجه اختصاص المسلم المنفرد بالتثان في مسئلتنا ولعله هو أن البيئة تقتضي أن لكل من الثلاثة المدعين ثلث المائة لكن الشهادة الثانية لا تثبت مشاركة النصراني لكل من المسلمين فيعود الثلث الذي كان

يستحقه للمنفرد وانما لا يعود منه للمسلم الاخر شئ لانه مقربان له حقاً في المال بقدر حقه ولهذا يرجع النصراني وبقياسه في الثلث الذي اخذه لاقراره بانه شريكه فيما له على الميت فلم تكن مشاركته له باليمنة تامل ثم رأيت الرملي قال عبارة التخصيص كافر مات عن مائة واقام مسلم كافر بن بمائة واقام مسلم وكافر كذلك فثلثاها للمنفرد والثلث للشريكين عكس ما لو كان المنفرد كافراً وشهودا الشر يمكن مسلمان لان شهادة الكافر حجة للمسلم لا عليه فضرر ب كل مسلم فيها بقدر حقه وأولاً وكل كافر في الباقي كما في دين الصحة والمرض وقاسم الشريك شريكه لكن بحجة الزعم دون الشهادة اهـ ١٠٣ (قوله يقبلهما) قال الرملي أي أبو يوسف في

قوله الاخير واذا قبلت يقضى بها على المشتري خاصة ولا يكون له أن يرجع على البائع وبيان امكان القضاء بهما في حق الكافر أن يقضى بالملك للمدعي بسبب جديد من جهة المدعي عليه (قوله وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وبترك على دينه) قال الرملي والوجه فيه أنه لو قبلت للزم القتل بشهادة رجل وامرأتين تامل وفي المنهاج للعلامة أبي حفص عمر نصراني مات فجاء مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما البيعة ان له على الميت ديناً فان كان شهود الفريقين ذميين أو شهود النصراني ذميين بدئ بدين المسلم فان فضل شئ صرف الى دين النصراني وروى الحسن عن أبي يوسف انه يجعل بينهما على قدر دينهما

نظيره أقر لا جنبي في مرضه فاقروا لورثته وعن أبي يوسف النصف لهما للاستهوا ولو كان المنفرد نصرانياً فالثلث له والباقي لهما ويقدم المسلم وكذا لو كان شهودا الشر يمكن مسلمين وشهودهما نصرانيان أو مسلمان استوبا نصراني مات عن ابنين وأسلم أحدهما واقام مسلم شاهدين نصرانيين بعده موته وقسمت تركته بدين عليه يؤخذ من نصيب غير المسلم لعدم الحجية عليه كإقراره ولو أقام المسلم ذميين وذمي مثلهما يقدم المسلم وعن أبي يوسف يستويان قال محمد وقوله الاخير وعلى هذا لو كان حياً وادعيا عيناً في يده وعنه انها للمسلم وفرق تعلقه بالمحل اهـ وفي المجموع ولو اشترى ذمي داراً من مسلم فادعاه ذمي أو مسلم بشهادة ذميين يقبلهما في حقه وورداها اهـ وفي الخلاصة من ألفاظ التكفير شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو مجحد لم تجز شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جاز واجبرها على الاسلام ولا تقبل وهذا كله قول أبي حنيفة اهـ وفي المحيط النزهاني لو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو مجحد أجبر على الاسلام ولا يقبل ولو شهد رجلان من أهل دينه وهو مجحد فشهادتهما باطلة لان في زعمهم أنه مرتد ولا شهادة لاهل الذمة على المرتد اهـ وفي المحيط تقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجر وان كان مولاه مسلماً وعلى العكس لا تقبل لان في الاول قامت على اثبات أمر على الكافر لان الدين يثبت على العبد واستحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق مالية المولى لا محالة بل ينفك عنه في الجملة وفي الثانية قامت على اثبات أمر على المسلم والوكيل مع المولى بمنزلة العبد مع المولى ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى العكس تقبل وتقبل شهادة الذمي بدين على ذمي ميت وان كان وصيه مسلماً بشرط أن لا يكون عليه دين لمسلم فان كان فقد كتبناه عن الجامع وفي الثانية ذمي مات فشهادة من النصارى أنه أسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساد من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية أوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم انه أسلم وانه أوصى اليه وأراد أن ياخذ ميراثه وشهدا اثنا من أهل الكفر بذلك ياخذ المولى المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على الاسلام في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار ويصلى عليه بشهادة وليه المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا ميراث له اهـ ثم قال لو شهد على نصراني أربعة من النصارى انه زنى بامة مسلمة فان شهدوا انه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأعته درى المحدعهم ما ويعزر

قيل انه قول أبي يوسف الاخير وان كان شهودا الفريقين مسلمين أو شهودا ذميين خاصة مسلمين فالسالم بينهما في قولهم اهـ (قوله وعلى العكس لا تقبل) أي شهادة الكافر على العبد المسلم التاجر وان كان مولاه كافراً (قوله فقد كتبناه عن الجامع) قال الرملي قال في الكتاب أجرت بيعة المسلم واعطيت حقه فان بقي شئ كان للكافر وروى الحسن بن زياد أن التركة تقسم بينهما على مقدار دينهما اهـ من التارخانة ثم قال ولو كان النصراني حياً وفي يده عبد ادعاه مسلم ونصراني واقام كل منهما شاهدين نصرانيين فهو للمسلم قال محمد وهو قول أبي يوسف أيضاً وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أن العبد يدينهما نصفان اهـ



والحربي على مثله ومن  
ألم بصغيرة ان اجتناب  
الكبائر والاعلاف

(قوله فلان) بدل من  
القاضي (قوله ولو كان  
عدلا فشهد بزور ثم تاب  
الح) المعروف بالعدالة  
اذا شهد بزور عن أبي  
يوسف أنه لا تقبل شهادته  
أبداً لأنه لا تعرف توبته  
وروى الفقيه أبو جعفر  
أنه تقبل شهادته وعليه  
الاعتماد خاتمة قبيل  
التركية والتعديل (قوله  
لا ينبغي أن يجزى بنفسه)  
الظاهر أن المراد لا يحل  
وفي الخاتمة الشاهد اذا  
كان فاسقا في السرو هو في  
الظاهر عدل فاراد القاضي  
أن يقضى بشهادته فاخير  
الشاهد عن نفسه أنه  
ليس بعدل صح اقراره  
على نفسه الا انه اذا كان  
صادقا في الشهادة لا يسعه  
أن يجزى عن نفسه أنه  
ليس بعدل لان فيه  
ابطال حق المدعى اه

الشهود لحق المسلمة لغيرهم الامة اه وفي البدائع من النكاح لو ادعى مسلم عبدا في يد ذمي انه  
عبده وشهد كافر ان انه عبده قضى به القاضي فلان لم تقبل لشكونها شهادة على القاضي المسلم  
وفي خزائن الاكل ولو شهد كافر ان على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تجز ولو شهد مسلمان على  
شهادة كافر جازت اه ثم اعلم أنه لا بد من التزكية في شهادة الذمي قال في الولو الجية تزكية الذمي  
ان تزكيه بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب بقطة اه وأفتى به قارئ الهداية وأصله في  
النوازل وفي خزائن الاكل معزيا الى العيون شهد كافر ان على كافر فعلا ثم أسلم وأسلميا ثم ان  
ان يعيد الشهادة ويكفي تعديلهما في الكفر وانما تعديلهما الكافر الى المسلمين فان تعديلهما  
الكافر للكافر لا يجوز ثم يسأل أواملك عن الشهود اه وقدمنا في مسائل التعديل ان تعديلهما  
الكافر بالمسلمين ان وجدوا لا فيسأل من عدول الكفار وفي الملتقط اذا سكر الذمي لا تقبل  
شهادته اه (قوله والحربي على مثله) أي وتقبل شهادته على مثله لا على الذي لأنه لا ولاية  
له على الذي والمراد بالحربي المستامن لأنه لا يتصور غيره فان الحربي لو دخل بلا أمان فهذا استرقاق  
ولاشهادة للعبيد على أحد كذا في فتح القدير ويستثنى من الحربي على مثله ما اذا كانا من دارين  
مختلفين كالأفريقي والحبشي لا تقطع الولاية بينهما واول هذا لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف  
المنعة والملك (قوله ومن ألم بصغيرة ان اجتناب الكبائر) أي تقبل شهادة من ارتكب صغيرة  
ان اجتناب الكبائر كلها وقد أشار هنا الى العدالة فانها شرط قبول الشهادة وهي الاستقامة وهي  
بالاسلام واعتدال العقل ويعارضه هوى يضل به ويصد به وليس لكما لها حد يدرك مداه ويكفي  
لقبولها بادناه كيلا يضيع المحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة وأحسن  
ما قيل فيه ما عن أبي يوسف العدل ان يكون محتسبا للكبائر غير مصر على الصغائر وان تكون مروءته  
ظاهرة فعدمها موقوف لها وزاد في المحيط ان يعتاد الصدق ويحسب الكذب ديانته ومروءته وفي  
الولو الجية وينبغي أن يكون الشاهد مسنا عفيفا ذاملا لافضل لأنه اذا كان كذلك لا يطمع في أموال  
الناس ويستحي من ارتكاب ما لا يحل في الشرع فكان أولى بالاستشهاد اه وبه يعلم من ينصبه  
القاضي شاهدا بين الناس وفي الخاتمة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان تظهر  
التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي  
والعدل اه وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقدمنا  
ان الشاهد اذا كان فاسقا سار لا ينبغي أن يجزى بنفسه كيلا يطل حق المدعى وصرح به في العدة  
أيضا وفي العتابة من أجريت له لمن يبيع المحرم تسقط عدالته (قوله والاعلاف) أي الكبير الذي  
لم يحتسب تقبل شهادته لان العدالة لا تخل بترك المختار لكونه سنة عندنا أطلقه وقدمنا فاضحنا  
بان يتركه لخوف على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل وقيدته في الهداية بان لا يتركه استخفافا  
بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل شهادته لأنه لم يبق عدلا وكما تقبل شهادته تصح امامته كذا  
في فتح القدير ولم يقدر الامام للمختار وقتا معلوما لعدم ورود النص به وقدره المتأخرون واختلفوا  
والمختار ان أول وقته سبع سنين وآخوه اثنتا عشر كذا في الخلاصة من باب العين في الطلاق وقدمنا  
في أول الطهارة انه سنة للرجال مكرومة للنساء اذ جماع المختونة الذقال المختواني كان النساء يحتسبن  
في زمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النوازل ان ابن عباس كان لا يجيز شهادة الاعلاف  
ولا ذبيحته وعلماؤنا قالوا تؤكل ذبيحته وتقبل شهادته ان كان له عذر والالا تقبل وبه نأخذ اه

(قوله وينبغي تقييد القبول الخ) قال الرملي وعندى في هذا التقييد نظري يظهر لمن له نظر فتأمل اه قلت وجهه ما مر عند قوله أويبول أوبا كل أن الصحيح قبول ذي المحرفة الدينية إذا كان عدلا حيث كان ١٠٥ للمعتبر العدالة فلا نظر الى المحرفة نعم قد

يقال عدوله عن حرفة  
أبائه الشريعة الى المحرفة  
الحسيسة يدل على رذالته  
وعدم مروءته ومبالاته  
لكن هذا حيث كان بلا  
داع اليه من عجز أو عدم  
أسباب أو قلة بدتقصره  
عن حرفة أبوه ولا سيما إذا  
كان أبوه أو وصيه علمه في  
صغره هذه المحرفة الدينية  
فدبر وهو لا يعرف غيرها  
فإذا كان عدلا فواجبه  
رد شهادته فتعين ما قلنا

والخصي وولد الرنا والخني  
والعمال والمعتق للمعتق

تأمل (قوله أمير كبير  
ادعى الخ) قال الرملي  
يؤخذ منه ان شهادة  
خادمه الملازمين له  
ملازمة كملازمة العبد  
لمولاه كذلك لا تقبل وهو  
ظاهر ولا سيما في زماننا  
هذا تأمل وقد أفتيت به  
مرارا والله تعالى الموفق  
للصواب ومثله في شهادات  
جامع الفتاوى بصيغة  
أعوان المحكام والوكلاء  
على باب القضاة لا تسمع  
شهادتهم لانهم ساعون  
في ابطال حق المستحق  
وهم فاسق والله تعالى  
أعلم (قوله وفي اجارات

(فائدة) من كراهية فتاوى العتابي وقيل في خنان الكبير إذا أمكن أن يحنن نفسه فعل والالم  
يفعل إلا أن يمكنه ان يتزوج أو يشتري ختانة فتحننه وذكر الكرخي في الكبير يحننه المحامي  
وكذا عن ابن مقاتل لا بأس للمحامي أن يطلى عورة غيره بالنورة اه (قوله والخصي وولد الرنا  
والخني) فان عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة الخدي ولانه قطع عضو ومنه ظلم اقصا كما  
إذا قطعت يده والخصي يفتح الحما على وزن فعل م- نزوع الخصا كذا في البناءة وفسق الابوين  
لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقه فشم-ل ما إذا شهد بالزنا أو غيره خلافا لما لاك في الاول  
والمراد بالخني المش-كل وهو امرأة في الشهادة كذا في السراج الوهاج (قوله والعمال) أى تقبل  
شهادتهم والمراد بهم عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا  
أعوانا على الظلم وقيل العامل اذا كان وجهيا في الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته  
كما مر عن أبي يوسف في الفاسق لانه لو جاهدته لا يقدم على الكذب كذا في الهداية يعنى ولو كان عوننا على  
الظلم كما في العناية وقيل أراد بالعمال الذين يعملون ويؤجرون أنفسهم للعمل لان من الناس من رد  
شهادات أهل الصناعات الحسيسة فافرد هذه المسئلة لاظهار مخالفتهم وكيف لا وكسبهم أطيب  
كسب وينبغي تقييد القبول بان تكون تلك المحرفة لا ثقة به بان تكون حرفة آبائه وأجداده والا فلا  
مروءة له اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة وكذا ينبغي تقييد القبول بان لا يكون  
الكذب والخلف في الوعد وذكر الصدر الشهيد ان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والصراف  
الذى يجمع عنده الدراهم وباخذها طوعا لا تقبل وقدمنا عن البرزدي ان القائم بتوزيع هذه  
النواب السلطانية والمجبايات بالعدل بين المسلمين باجوروان كان أصله ظلمافعلى هذا تقبل  
شهادته والمراد بالرئيس رئيس القرية وهو المسمى في بلادنا شيخ البلد ومثله المعروفون في المراكب  
والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات في بلادنا لانهم كلهم أعوان على الظلم كذا في فتح القدير  
وفي السراجية معزى الى الفقيه أبي الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة  
وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من  
قبل عملان الخليفة وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى فشهد له عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم  
لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض اه وفي اجارات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة  
العهد والوكلاء المفتعلة والصكالك اه (قوله والمعتق للمعتق) أى تقبل شهادته كعكسه لانه  
لا تهمه وقد قبل شرح شهادة قنبر على رضى الله عنه وكان عتيقه وهو يفتح القاف والباء وأما قنبر  
فهو جد سيديويه ذكره الذهبي في مشقبه الاسماء والانساب وفي تقرير التذيب للمحقق ابن  
حجر شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي أبو أمية ثقة وقيل له هبة مات قبل الثمانين  
أو بعدها وله مائة وثمان سنين أو أكثر يقال حكم سبعين سنة اه قيدنا بعدم التهمة لان العتيق  
لو كان متهم لم تقبل لمن أعتقه ولذا قال في الخلاصة ولو شهد العبدان بعد العتيق على ان الثمن كذا  
عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل اه لانهما يجبران لانفسهما بغير ما ثبت العتيق لانه لولا  
شهادتهما التحالفا وفتح البيع المقتضى لابطال العتيق ولا يعارضه ما في الخلاصة أيضا معزى الى

١٤٥ - بحر سابع (البرازية الخ) قال الرملي محله في الكل ما لم يغلب عليهم الصلاح أما اذا غلب عليهم الصلاح فتقبل كما صرح  
به في البرازية أيضا في الصكالك في كتاب الشهادة ولا فارق بينه وبين الدلال والخصم والوكيل يدل عليه قوله في الوكلاء المفتعلة تأمل

العيون لو اشترى غلامين فاعتقهما فشهد المولاهما على البائع انه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما  
 اه لانهم - مالايحجران بها نفعه ولا يدفعان مغرمها وشهادتهما - ما بان البائع ابرأ المشتري من الثمن  
 كشهادتهما بالايقاع كما في الحائمية وأشار الى قبول شهادته على مولاة بالاولى الا في مسألة ذكرناها  
 عن الكافي عند قوله والمملوك والصبي وذكر في المحيط البرهاني في مسألة المعتقين الثلاث هنا  
 تركها الكثرة شعبها وفي العتامة لو اعتق أم ولده فشهدت له وهي في العدة تقبل اه فعلى هذا  
 يفرق بين المعتدة من طلاق ومن عتق وفيه الوفاي ولد أم ولده ثم أعتقه فشهد له لم يجز وسئل محمد  
 عن عربي ادعى على رجل انه مولاة أعتقه فشهد موليان أعتقهما الرجل للدمي لم تجز لانهما يشتان  
 ان العربي مولى مولاهما وقال أبو يوسف يجوز كما لو شهدا ان أباهما أعتق هذا والبنات يجحدون  
 هذا اه (قوله ولو شهدا ان أباهما أوصى اليه والوصي يدعى جاز وان أنكر لا كما لو شهدا ان  
 أباهما وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل أو أنكر) والقياس عدم القبول في الوصي أيضا لكونها  
 شهادة للشاهد لعود المنفعة اليه وجه الاستحسان ان للقاضي ولاية نصب الوصي اذا كان طالبا والموت  
 معروف فيكفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لانه ثبت بهائشي فصار كالقرعة كذا في  
 الهداية وتعبه في فتح القدير بقوله واذا تحققت ما ذكر في وجه الاستحسان ظهر ان قبول الشهادة  
 ثابت قياسا واستحسانا اذ ظهر انه لم يثبت بهائشي وانما ثبت عندنا نصب القاضي وصبا اختاره  
 وليس هنا موضع غير هذا يصرف اليه القياس والاستحسان ولو اعتبر في نفس ابعاء القاضي اليه  
 والقياس لا ياباه فلا وجه لجعل المشايخ فيما قياسا واستحسانا والمنقول عن أصحاب المذهب المحكم  
 المذكور مع السكوت عن القياس والاستحسان اه وقد ذكر القياس والاستحسان في عامة كتب  
 أصحابنا ومنهم شرح الجامع الصغير للمصنف والكافي والتبيين والهداية وشروحه والموضع الذي  
 يصرف اليه ان ظاهرها عدم القبول لان الشاهد لا يجزى نفعه لنفسه فلا يكون المشهود له وصيا عن الميت  
 وفي الاستحسان جعلناه وصيا عن الميت ولم يعتبر نفع الشاهد لان للقاضي ولاية النصب والسبب  
 المحامل لا اعتراض المحقق انه فهم انه وصي من جهة القاضي وحينئذ فلامعنى للقياس والاستحسان  
 وليس كذلك وانما هو وصي من جهة الميت وقد ذكرنا في وصايا القوائد من الاشياء والنظائر ان  
 وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل وأشار بشهادة الابن بنين الى ان شهادة الغريمين لهم على  
 الميت دين أو لميت عليهما دين بان الميت أوصى الى فلان أو الوصيين بان الميت أوصى الى فلان معهما  
 كذلك أو الموصي له بان الميت أوصى الى فلان ففي الخمس ان ادعى قبلت والا لا وأورد على الرابعة  
 بان الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج اني نصب آخر وأجيب بانه يملكه لا قرارهما بالبحر  
 عن القيام بامور الميت ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أى ظاهرا الا في مسألة الغريمين  
 للميت عليهما دين وانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانهما يقران على أنفسهما بثبوت ولاية القبض  
 للمشهود له وانتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي  
 اياهما باداء ما عليهما اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استيفاء الدين منهما حق عليهما فيقبل  
 منهما والبراءة حق لهما فلا يقبل فيها كذا في الكافي وانما لا تقبل شهادة الابن بنين في الوكالة مطلقا  
 لانه ليس للقاضي ولاية نصب الوكيل عن الغائب الا في المفقود فلو ثبتت هذه الولاية لكانت  
 بشهادتهما وفيها تهمة لانهما يشهدان لبيهما ولا احتمال التواضع على أخذ المال وقوله بقبض  
 ديونه اتفقا لانهما لو شهدا في غيبة أبيهما انه وكله بالخوصة لم تقبل أيضا كما في الخلاصة وفرق بينهما

ولو شهدا ان أباهما أوصى  
 اليه والوصي يدعى جاز  
 وان أنكر لا كما لو شهدا  
 ان أباهما وكله بقبض  
 ديونه وادعى الوكيل أو  
 أنكر

(قول المصنف والوصي  
 يدعى) قال في المحواشي  
 السعدية أى والوصي  
 برضى هكذا نسخ للبال ثم  
 رأيت في شرح الجامع  
 الصغير لولا ناعلاء الدين  
 الاسود ما نصه والمراد  
 من الدعوى في قوله  
 والوصي يدعى هو الرضا  
 اذا جواز لا يتوقف على  
 الدعوى بل للقاضي أن  
 ينصب وصيا اذ رضى  
 هو به اه (قوله وليس  
 كذلك وانما هو وصي من  
 جهة الميت) لا يخفى انه  
 لا يوافق كلام الهداية  
 الذي قصد الانتصار له  
 من قوله أن للقاضي  
 ولاية نصب الوصي وقوله  
 فيكفي القاضي مؤنة  
 التعيين وكذا ما ياتي قريبا  
 في قوله لانهما يشهدان  
 لغاية قوله اتفقا في هوزائد  
 في بعض النسخ فليتأمل  
 فيه اه معصمه

في المحيط البرهاني من وجه آخر فقال واذا شهد ان اباهما وكل هذا الرجل بقبض ديونه بالكوفة لا تقبل شهادتهما لانهما ما بشهادتهما يعينان من يقوم بحقوق الاب واستيفائه فكانا شاهدين لايهما فلا تقبل شهادتهما ولكن هذا ان كان المطلوب يجهد الو كالة فاما اذا اقر المطلوب بها جازت الشهادة فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة ذكرها في كتاب الو كالة ان من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها وغاب فشهد ابن الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل بالخصومة في هذه الدار وقبضها لا تقبل شهادتهما سواء جحد المطلب الو كالة أو أقر بها ووجه الفرق ان في مسئلة الدين المطلوب اذا كان مقر بالو كالة يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة فانما قامت الشهادة لبراء المطلب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الو كالة فكانت هذه الشهادة على ايهما وشهادته على ابيه مقبولة أما في مسئلة كتاب الو كالة المطلوب وان كان مقر لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره وانما يجبر عليه بالشهادة فكانت واقعة لايهما فلا تقبل اه وبهذا ظهر ان المؤلف ترك قيد او هو ان جحد المطلب وأشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل مطلقا بالاولى وكذا شهادة ابويه وأجداده وأحفاده كما في الخلاصة وعلى هذا فالابنان في الكتاب مثال والمراد عدم قبولها في الو كالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية ولم يقيد المصنف بغيبة الاب في شهادتهما بالو كالة لانه لو كان حاضر لا يمكن الدعوى به اليشمه لان التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائزة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ولم يظهر هنا لوجه ويمكن ان تصور بان يدعى صاحب وديعة عليه تسليم وديعته الموكل في دفعها فيجحد فيشهد ان به وبقبض ديون ابيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة ونحوها كما سيأتي فيها في فروع يشهد الوصي بعد العزل للميت ان خاسم لا تقبل والاقبل ولو وكله بالخصومة عند القاضي فخاسم المطلب بالف درهم عند القاضي ثم أخرج الموكل عنها فشهد الوكيل ان للموكل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو وكله عند غير القاضي فاشهد على الو كالة فخاسم المطلب بالف درهم وبرهن على الو كالة ثم عزله الموكل منها فشهد له على المطلوب بمائة دينار مما كان له عليه بعد القضاء بالو كالة لا تقبل كذا في البرازية ثم قال وأما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعدما أخرجته القاضي عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق للميت بعدما أدركت الورثة لا تقبل ودلت المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بعزل ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز اتفاقا وان كان بالغاً فكذا ذلك عنده وعندهما يجوز ولو شهد لكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل اه وفيما أياض ادعى دارا وبرهن وأبطل القاضي بينة ثم جاء بعد ثلاثين سنة فشهد انها لا تقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق لي فيها ثم شهد انها فلان آخر لا تقبل اه وفي العتابة شهد ان الميت أوصى لهما ولهذا تقبل في حق هذا ويضم اليه آخران اه وفيما ادعى الوكيل بالخصومة ديناً بحضرة الموكل فادعى المدعى عليه قضاءه فشهد الوكيل بذلك لا تسمع لان دعواه أبطل شهادته وكذا وكيلها ادعى المهر على الزوج لم تقبل شهادته للزوج بالخلع (قوله ولا يسمع القاضي الشهادة على المجرح) وهو بفتح الجيم لغة من جرحه بلسانه جرحا عابه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترد به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهره فسق

ولا يسمع القاضي الشهادة  
على المجرح

من قوله وأوردنه اذا  
كان له وصيان فالقاضي  
لا يحتاج الى نصب آخر  
فالحق ما فهمه المحقق من  
أن الوصي من جهة القاضي  
(قوله تسليم وديعته  
الموكل في دفعها) أي  
التي وكله الغائب بدفعها  
لصاحب وقوله فيشهد ان  
به أي بتسليم الوديعة  
الذي ادعاه المدعى وقوله  
وبقبض ديون ابيهما  
تجزيه الدعوى فامعنى  
شهادتهما به مع أن  
المقصود جريانها فيه مع  
اجبار الوكيل ولا اجبار  
هنا فتأمل

الشرعى بينهما (قوله)  
انما هو بعد التزكية الخ)  
قال الرملى يفهم منه  
قبوله قبلها منه عند  
الامام لانه ليس من باب  
سماع الشهادة على المجرح  
المجرد تامل (قوله) ولكن  
عدم القبول الخ) أتى  
بالاستدراك لان  
الكلام السابق محتمل  
لقبول المجرح المجرد قبل  
التعديل كقبول غير المجرد  
ومحتمل لعدم قبوله تامل  
(قوله) وفي شرح الوقاية  
لا تقبل الشهادة الخ) هذا  
غير مخالف لما قاله ابن  
الكمال لان اخبار المخبر  
للطعن لا لاثبات الفسق  
كما قاله وقال في الدرر بعد  
نقله كلام صدر الشريعة  
أقول تحقيقه ان جرح  
الشاهد قبل التعديل دفع  
لشهادة قبل ثبوتها وهى  
من باب الديانات ولهذا  
قبل فيه خبر الواحد  
وبعد التعديل دفع  
لشهادة بعد ثبوتها حتى  
وحب على القاضى العمل

بها ان لم يوجد الجرح المعتبر  
من الرفع وهو السرقة كونه  
حق الشرع أو اللعب فافاد  
القواعد وغافل حيث قال

بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع أسهل  
من الرفع وهو السرفى كون الجرح المجرى مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة وانبات  
حق الشرع أو اللعب فاضمحل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلاشعور على مراد القائل ومع ذلك ذاهل عن  
القواعد وغافل حيث قال أقول فيه نظر اذا الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة



الى ما ذكره من الصورة المقيدة اه والمراد بالصورة المقيدة قوله اذا اقام البينة على العدالة وفي العزيمة وقد يقال انما لا تقبل البينة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعدها وبأجمة ينبغي أن يطالب صدر الشريعة فيما ادعاه بالنقل والتدبير اه وفي شرح القهستاني وفيه أي في كلام صدر الشريعة ان مراد الفقهاء ان القاضي لا يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعى سرا وعلاية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كما في المضمرات اه أقول ١٠٩ وانت اذا حققت النظر يظهر لك عدم

المخالفة بين كلامهم جميعا فكلام السراج محتمل لقبولها على المجرد قبل التعديل نعم ظاهره عدم القبول والمراد به انما لا تثبت أمرا يسقطهم عن حيز القبول أما ثبوت الطعن بها وعدم الحكم بشهادة الجرح وحسن ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه ملا خسر وايضا من انها افادت الدفع أي عدم العمل بتلك قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم افادتها مجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهدين الرافع للقبول ما لم تقض مدة يظهر فيها حسن حالهما ويعدلوا بعدها وهذا أيضا معني قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة أي لا يثبت بها فسقهم فتدبره

أعم من ان يكون قبل التعديل أو بعده فان قلت أليس المحبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوط اعن حيز الشهادة ولم يبق لهم محال التعديل ذكره ابن الكمال وفي شرح الوقاية لا تقبل الشهادة على الجرح المجرد اذا اقام البينة على العدالة اما اذا لم يقم البينة عليها فاخبر بخبر ان الشهود فساق أو أكلوا الربا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة سيما اذا أخبر بخبر ان الشهود فساق الثاني ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهراما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه واذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سر ان الشاهد أكل الربا وبرهن عليه رد شهادته كما افاد في الكافي كما قدمناه وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد وانما يشترط الاخبار سرا في الشاهد وفي الحائسة يمكن دفع الضرورة من غير هتك السر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة اه الثالث ان قولهم اذا تضمن حقان حقوق الشرع لم يكن مجردا شامل لما اذا تضمن التعزير برحقا لله تعالى فعلى هذا لو برهن ان الشاهد خلى باجنبيه تقبل لتضمنه اثبات التعزير بل لكن الظاهر ان مرادهم من الحق المحذور لا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير برحقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف المحذور لا تسقط بها فوضح الفرق ويدل عليه انهم منوا للمجرب بما كمل الربا مع انه يوجب التعزير وبقاقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير فترفعين ارادة المحذور فقط الرابع انهم جعلوا ان المجرد هم زناة شرية الخمر ومن غيرهم انهم زنوا وشربوا الخمر فيحتاج الى الفرق بينهما ما فقال الشارح يحمل الاول على ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا لم يتقدم والافلا فرق بينهما الخامس انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو انهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على انهم محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين كما قدمناه ولذا قال في الخلاصة للخصم ان يطعن بثلاثة أشياء ان يقول هما عبدان أو محدودان في قذف أو شريكان واذا قال هما عبدان يقال للشاهدين أقيما البينة على الحرية وفي الآخر ين قال للخصم أقم البينة انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب

(قوله وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلام بالجرح المجرد) لان فسقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف فسق الشهود يسقط شهادتهم كما مر (قوله فيحتاج الى الفرق بينهما فقال الشارح الخ) نقل عن المقدسي أنه يمكن أن يفرق بينهما وأظهر من هذا بان قولهم شرية أو زناة أو أكلوا الربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي مثل قولهم شربوا أو زنوا اه وهذا هو المتبادر من تخصيصهم في التمثيل الاول باسم الفاعل ولثاني بالماضي فالظاهر انه هو المراد والله تعالى أعلم والمراد بتقدم العهد بان زالت الرجة في الخمر ومضى شهر في الباقي وبعدم تقدمه عدم ذلك

(قوله ورده في قبح القدير بان تقدم رده) لعله بانه فسقط الضمير المنسوب من الكاتب وبعبارة القبح وقد تقدم في هذا ما ينفعه والذي قدمه هو قوله في جواب ابراد قبله حيث قال وأورد أنه ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ما ذكرنا من وجوه الفسق من وجه آخر وهو أن يجعلوا من كين الشهود المدعى فيجبرون بالواقع من الجرح فيعارض تعديلهم وإذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح أجيب بان المعدل في زماننا يخبر القاضي سراً فإدما من اشاعة الفاحشة والتعادي اه وفي الحواشي البيهقوية بعد نقله ذلك ويعلم من هذا ان قول بعض ١١٠ شرح الوقاية قلت اذا كان يقبل جرح المزكى للشاهد بعد تعديل آخر اياه فليت شعري لم تقبل بيعة المدعى عليه على الجرح المجرد ليس بشئ كما لا يخفى فليتأمل اه أى لان المزكى لم يفسق باظهار الفاحشة لانه يزكى سراً بخلاف الشاهد فانه اذا أظهرها فسق فلا يقبل جرحه تأمل (قوله محمول على الشركة عقداً فانه اذا حصل من هذا الباطل الخ) أى من هذا المال الباطل المدعى به ثم ان قوله عقد اي شمل العنان ولا يلزم منه أن يكون له فيه منفعة ثم رأيت في القبح وغيره قال انه شريك مفاوض الى آخر العبارة وهو الصواب وقوله لان براد معطوف على ما قبله وفي بعض النسخ الآن برادوه و تحريف (قوله رجل يهلى ويضر الناس الخ) قال الرملى هذا لا يفيد اثبات الفسق المجرد على

الطعن كما في الخلاصة وفي خزائنه الا كل لو برهن على اقرار المدعى بفسقه أو بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه السادس ان الامام الخفاف لم يفرق بين الجرد وغيره في القبول احياء للمحقق ولما كان مخالفاً للصريح المذهب جله المشايخ على ما اذا برهن على اقرار المدعى به أو على التزكية كما ذكره الشارح ومعنى قولهم أو على التزكية بان يجعل كشاهد زكاه نفرو جرحه نفرو رده في قبح القدير بان تقدم رده يعنى لضرورة الى اظهاره السابع ان قولهم لو برهن على ان الشاهد شريك المدعى محمول على الشركة عقداً فانه حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان برادانه شريك في المدعى به والا كان اقرارا بان المدعى به لهما الثامن لو طعن الخصم بانه ابن المدعى أو أبوه أو أحد الزوجين أو مملوكه تقبل كما في العناية والحاصل أن الطعن بما لا يكون فسقاً بل رد الشهادة للثمة مقبول ومنه ما اذا برهن ان الشاهد كان وكيلاً عن المدعى وخاصم كما في السراج الوهاج وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدوه بسبب الدين تقبل اذا قلنا ان المنع من شهادته عليه للثمة وان قلنا للفسق لا تقبل وينبغي أن يكون الطعن بما يخل بالروية مما لم يكن فسقاً مقبول التاسع أن الجرح المجرد اذا تضمن دفع ضرر عام يقبل ولذا قال في المعراج فان قيل أليس انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق بما فيه قلناه ومحمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر عنه الا بعد الاعلام اه وعلى هذا يجوز اثبات فسق رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاماً كرجل يؤذى المسلمين بيده ولسانه لجنه من ذلك ويخرجه عن البلد وفي كراهية الظهيرة رجل يهلى ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليجزاه اه وقد وقعت حادثة بالقاهرة ان ثلاث اخوة ببولاق شهدوا بدمج كثير عليهم بم انواع من الفسق وايداء الناس والتزوير ورافقتهم بقبول الشهادة ليزجرهم المحاكم دفعا للضرر العام فزجرهم وكان في شهر رمضان العاشر من البرازية فصل التحليف طعن المدعى عليه في الشاهد بانه كان ادعاهما له فسه ورام تحليفه لا يحلف وان برهن تقبل اه فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لا تحليف عليه عند عدمه على الشاهد وعلى المدعى وهل يقبل اقرار الشاهد به ويصير كالبرهان لم أره وينبغي القبول ولذا قال الزيلعي لو برهن على اقرار الشاهد هو وانهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق تقبل اه ولا يعارضه قوله لو برهن على اقرار الشاهد هو وانهم شهدوا بالزور وانهم أجروا في هذه الشهادة أو ان المدعى يبطل في هذه الدعوى أو انهم لا شهادة لهم فانها لا تقبل وقدمناه الحادى عشر انا قد مننا ان المدعى عليه اذا ادعى انه دفع لهم مالا لئلا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده

طريق الشهادة الشرعية بل يفيد جواز اعلام السلطان به ليجزوه وينعه ومن ثم أجاب شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية لما سئل عن جماعة من المسلمين شهدوا على رجل انه اذا صحب من له أمر ونهى من القضاة والولاة وغيرهم يتناول على بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغير حق ولا يزال المسلمون يتضررون بذلك منه فماذا يلزمه أجاب هذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية ولكن ان كان ذلك متواتراً عندهم لا بد من تعزير بالضرب المبرح ثم حبسه الى أن تظهر منه التوبة وصلاح الحال اه كلامه ذكره الغزى

أو طريق الشهادة الشرعية بل يفيد جواز اعلام السلطان به ليجزوه وينعه ومن ثم أجاب شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية لما سئل عن جماعة من المسلمين شهدوا على رجل انه اذا صحب من له أمر ونهى من القضاة والولاة وغيرهم يتناول على بعض الناس بالسب والشتم وأخذ المال بغير حق ولا يزال المسلمون يتضررون بذلك منه فماذا يلزمه أجاب هذه الصورة ليست من باب الشهادة الشرعية ولكن ان كان ذلك متواتراً عندهم لا بد من تعزير بالضرب المبرح ثم حبسه الى أن تظهر منه التوبة وصلاح الحال اه كلامه ذكره الغزى

(قوله فقبل يقضي بجميع ما شهد به الخ) هذا التعبير وكذا التعليل لا يشمل ما اذا تدارك بزيادة لكن عبارة فتح القدير تفهم انه يقضي بالزيادة ايضا فانه قال بعد التعليل المذكور لهذا القيل ولا بد من تقييده بان يكون المدعى يدعي الزيادة فانه لو شهد له بالف وقال بل بالف وخسمائة لا يدفع الا ان ادعى الالف وخسمائة وصورة الزيادة حينئذ على تقدير الدعوى ان يدعي الالف وخسمائة فيشهد بالف ثم يقول او همت انما هو الالف وخسمائة لا ترد شهادته بالف وخسمائة اه عبارة العناية تفهم انه لا يقضي بالزيادة فانه قال كما اذا شهد بالف ثم قال غلط بل هي خسمائة أو ١١١ بالعكس فانها تقبل اذا قال في المجلس

بجميع ما شهد أو لا عند بعض المشايخ وبما بقي وزاد عند آخرين (قوله واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته) فيه نظر لان جواز الشهادة الاولى اى عدم ردها لا يستلزم ان لا يقضي بما استدركه ولذا قال في فتح القدير واذا جازت شهادته ولم ترد فيماذا يقضي قبل

ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا

بجميع ما شهد به وقيل بما بقي فقط الخ فجعل كلام الهداية محتملا للقولين على انه في العناية ذكر ان في كلام الهداية اشارة الى ما مال اليه شمس الأئمة وذلك لانه قال في الهداية بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عاد وقال

أو ادعى ان المدعى دفع له من مالى كذا يشهد واعليه وطلب رده و برهن تقبل فقلت وكذا اذا ادعى اجنبى انه دفع لهم كذا الثلاث يشهد واعلى فلان بهذه الشهادة وطلب رده وثبت اما بينة أو اقرار أو نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهومه لو ادعى المدعى عليه انه استاجرهم لثلاث يشهد واعليه ولم يدع دفع المال فاقروا لم تسقط العدالة وبه صرح السارحون الثانى عشر ان الطعن برقمهما لا يتوقف على دعوى سيدهما وان اثباته لا ينحصر فى الشهادة بل اذا اخبر القاضى برقمهما أسقط شهادتهما والا حسن ان يكون بالشهادة واذا سألهما القاضى فقالا اعتقنا سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيدى غيبته واذا حضر لا يلتفت الى انكاره كفى خزاية الاكمل وأما المخرج بانه قاذف فانه يتوقف على دعوى المقذوف كما اشار اليه في فتح القدير (قوله ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا) لانه قد يتبلى بالغلط لمهاية مجلس القاضى فوضيح العذر فيقبل اذا تداركه في أو انه وهو عدل اى ثابت العدالة عند القاضى أو لا وسال عنه فعديل كذا في فتح القدير يعنى هو احتراز عن المستور لان الفاسق لان الفاسق لا شهادته له قيد بقوله ولم يبرح اى لم يفارق مكانه كفى المصباح لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخضم بالدنيا وترك المؤلف قيد اذ كور فى المحيط البرهانى هو اذ لم يكذب المشهود له وجعل فيه اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد جواب المسئلة بان يكون قبل القضاء اما بعده فان قالوا بعد القضاء بالدار لا ندرى لمن البناء فلا ضمان عليهم للشك وان قالوا ليس البناء له ضمنوا قيمته وسواء فى ايضاحه ايضا ولم يذكر المؤلف معنى القبول للاختلاف فيه فقبل يقضى بجميع ما شهد به لانه صار حقا للمدعى فلا يبطل بقوله او همت واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقضى بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضى بها ان ادعاها المدعى لان ما حدث بعدها قبل القضاء يجعل كهدوئه عندها واليه مال شمس الأئمة السرخسى واقتصر عليه قاضيان وعزاه الى الجامع الصغير وعلى هذا معنى القبول العمل بقوله الثانى فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء تقبل اى الشهادة وعلى الثانى بالياء اى يقبل بقوله او همت وقيد المصنف فى الكافى تبع الهداية بان يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان فى قدر المال اما اذ لم يكن فلا باس باعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة وما يجرى مجراه وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن أبى حنيفة وأبى يوسف

أو همت لانه يوهم الزيادة من المدعى بتلييس وخيانة فوجب الاحتياط ولان المجلس اذا اتحد لحق المحق باصل الشهادة فصار ككلام واحد ولا كذلك اذا اختلف اه فى الدليل الثانى اشارة الى القول الثانى بل قال فى السعدية فى الدليل الاول ايضا اشارة اليه يظهر ذلك بالتأمل وورجى فى السعدية ايضا الثانى حيث قال والظاهر عندى قول الاخرين فانه على قول بعض المشايخ يكون الشاهد مكذبا فى قوله الثانى فينبغى ان لا تقبل شهادته مطلقا اه فتدبر (قوله فعلى الاول يقرأ المتن بالتاء) فيه ان القراءة تابعة للرسم وفى حاشية أبى السعود كونه بالتاء الفوقية أو الباء التحتية لا يعين أحدهما لان ما ذكره الشاهد أولا وثانيا يصدق عليه انه قول وشهادة (قوله كالزيادة والنقصان فى قدر المال) اى فهذا يشترط فيه المجلس وعدم البراج بخلاف ما بعده والراد بقوله وقيد المصنف فى الكافى الخ تقييد القبول المقيد بعدم البراج

(قوله وعلى هذا) أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لوز ك الشرقى مكان الغربى أو بالعكس أود ك محمد بن أحمد بن هر بدل محمد بن علي بن عمران تداركه قبل البراج عن المجلس قبلت والا فلا عناية (قوله وعليه الفتوى كما في الخانية) عبارتها وعن أبي حنيفة في المجرد إذا شهد عند القاضي ١١٢ بشهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قالوا وهمنا وهما غير متهمين قبل

القاضي ذلك منهما ذكر الناطقي في الوانعات ولو قال الشاهد تعمدت ولم أغلط ثم بدلى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في المجرد عن أبي حنيفة فاما تقيد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك

### باب الاختلاف في

الشهادة

الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا

بعد الافتراق وتماهه فيها في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة وظاهره ان الفتوى على قبول ذلك الاستدراك أيضا فيؤيد ما رجحه في السعدية (قوله وظاهر الولوجية انه لا قطع ولا ضمان) كذا هو ظاهر تعليل

السراجية كما لا يخفى

### باب الاختلاف في

الشهادة

(قول المصنف الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت) صدر الباب بهذه

نقول في غير المجلس في الكل وان ظاهر الاول وعلى هذا الوقع الغلط في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد يبتلى به في مجلس القاضي اه وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليها شرط القضاء وأطلق المؤلف القبول فعمل ما اذا كان بعد القضاء وبه صرح في النهاية معزى الى أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه الفتوى كما في الخانية ولا يضمن اذا رجع بعد القضاء جزما كما في المعراج ومعنى قوله أو هممت أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة كما في الهداية وفي المصباح أو هم من الحساب مائة مثل أسقط وزنا ومعنى أو هم من صلاته ركعة تركها اه وقول الشاهد شككت أو غلطت أو نسيت مثل أو هممت كما في المعراج وفي البرازية ولو غلطوا في جد أو جدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند ما كان التوفيق بان يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع فلان واشترى المذكور اه وظاهر قوله بعض شهادتي يفيد انه لو قال أو هممت الحق انما هو ولو فلان آخر لا هذا لم يقبل ولذا قال في السراجية شهد انه سرق من هذا ثم قال غلطنا سرق من هذا لم يقض شهادتهم ما لانهم أقربا بالغفلة ولم يعمل بان الحميد را بالشبهة فظاهره أنه في غير السرقة كذلك للتعليل بالغفلة وظاهر الولوجية انه لا قطع ولا ضمان مال قال بخلاف ما اذا أقر انه سرق من هذا مائة ثم قال غلطت انما سرق مائة من هذا فانه لا يقطع ويلزمه المالان وفي الخانية ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال فسألهم القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقبضهم من عنده حتى ينظر وفي ذلك فان جاء المدعى بانثنين منهم في ذلك اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم اه وفي المحيط البرهاني شهد ان له عليه درهما أو درهمن جازت على درهم ولو كان في يده درهما صغير وكبير وأقر باحدهما الرجل ثم جحد فشهد بذلك جازت على الصغير منهما استحسانا سواء أقر باحدهما بغير عينه أو بعينه ثم نسيه وكذا المكمل كله والموزون كله اذا كان صنفا واحدا يقضى بالا وكس واذا اختلف النوعان أبطل الاقرار وكل شيء يضمن فيه القيمة وقد صارت ديناف عليه أو كس القيمة فنحو ان يشهد انه غصب منه ثوبا أو مرويا وأحرقه فلا سمي لنا هكذا أو سمي لنا أحدهما بعينه فنسيناه اه والله تعالى أعلم

### باب الاختلاف في الشهادة

قال في المصباح خالفته مخالفة وخلافا وتخالف القوم واختلفوا اذا ذهب كل واحد الى خلاف مذهب اليه الاخر اه واختلاف الشهادة شامل لمخالفة المدعى واختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين (قوله الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا) لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة فقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة أو كون

المشهدود

المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها

كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهم لو اختلفوا لزم اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعيه (قوله فقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها) قال في الحواشي السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها



المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر كذا في فتح القدير وأطلق الموافقة ولم يقيد بها باللفظ والمعنى كما في الموافقة بين الشاهدين لم يعدم الاشتراط وإن الموافقة معنى كافية فلو ادعى الغصب أو القتل فشهد بأقرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهدوا أحدهما بالغصب أو القتل والآخر بالأقرار به لا تقبل كذا ذكر الشارح ومن المخالفة المانعة ما إذا شهدت بأكثر من فروعهما دار في يد رجلين أقسمهما وخاب أحدهما فادعى رجل على المخاض إن له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا إن له النصف الذي في يد المخاض فهي باطلة لأنهما باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومراقفها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه إلا إذا وافق فقال كنت بعث ذلك البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير ومن أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على النقرة والوزن ولم يذكرا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما إذا ادعى قفيز دقيق مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو منخول فشهدوا على غير المنخول لا تقبل اهـ مع أنهم شهدوا بأقل فيما إذا شهدوا به غير منخول والادعى بالمنخول بدليل عكسه وفي جامع الفصولين ادعى الاتلاف وشهدا بقبضه تقبل ولو ادعى أنه قبض منى كذا درهما بغير حق وشهدا أنه قبضه بجهة الر با تقبل ولو ادعى الغصب وشهدا بقبضه بجهة الر لا تقبل إذا الغصب قبض بلا إذن والقبض بجهة الر با قبض باذن ولو ادعى أنه غصب منه وشهدا أنه ملك المدعى وفي يده بغير حق لا تقبل لا على الملك لأنهما لم يقولوا غصبه منه ولا على الغصب لأنهما شهدا أنه بيده بغير حق ويجوز أن يكون بيده بغير حق لا من جهة المدعى بأن غصبه من غير المدعى لأنه اهـ ثم قال ادعى أنه قبض من مالى كذا قبضا موحبا للرد وشهدا أنه قبضه ولم يشهدا أنه قبض قبضا موحبا للرد تقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا أنه أقر بقبضه ينبغي أن تقبل قياسا على الغصب ادعى أنه أهلك أو قسيت كذا أو عليه قيمتها وشهدا أنه باع وسلم لفلان يقبل لأنه أهلك ولو ذكرا بيعا لا تسليما لا يكون شهادة بأهلاك ثم قال ادعى شراء منه فشهدا بشراء من وكيله ترد وكذا لو شهدا أن فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز بيعه ثم قال ادعى أن مولاي أعنتني وشهدا أنه حر ترد لأنه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف إلى حرية الأصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لأنهما شهدا أنه حر شهدا بنفس الحرية قال والامة لو ادعت أن فلانا أعنتني وشهدا أنها حرة تقبل إذا الدعوى ليست بشرط هنا فعلى هذا ينبغي أن يكون المخلاف المذكور في القرن على قول أبي حنيفة أما على قولهما ينبغي أن يقبل في القرن رواية واحدة كما في الامة إذا الدعوى ليست بشرط في القرن عندهما كالامة ولو ادعى حرية الأصل وشهدا أن فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لأنهما شهدا بأقل مما ادعاه اهـ وبه علم أن المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي شرط فيما إذا كانت الدعوى فيه شرطا والا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهدا بالخلع تقبل كما سألني والمحاصل انهم إذا شهدوا بأقل مما ادعى تقبل بلا توفيق وإن كان باكثر لم تقبل إلا إذا وافق فلو ادعى ألفا فشهدا بألف وخمسة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسة ثم قال لا في أبراته من خمسة أو قال استوفيت منه خمسة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الألف والألفين ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبينة لأن الشيء انما يحتاج إلى اثباته بالبينة إذا كان سديا لا يتم بدونه ولا ينفرد بإثباته كما إذا ادعى الملك بالشراء فشهدا بالشراء بالهبة فإن ثمة يحتاج إلى اثباته بالبينة أما الإبراء فتم به وحده ولو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته لكن ادعى تقبل بلا توفيق



لا بد من دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع  
التوفيق تصحح الشهادة وصيانة كلامه وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة  
ثابتة صورة فاذا كان التوفيق مراد انزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراد الانزول بالشك فاذا  
ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده ان محمدا  
شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق  
او ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى ما كان لي عليه الا الف درهم  
فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخانية ولا فرق في كون المشهود به اقل بين ان يكون في الدين او في  
العين فلو ادعى كل الدار فشهد ابنه فها قضى بالنصف من غير توفيق كذا في الخانية وأشار المؤلف  
رحمه الله تعالى الى ان المدعى اذا كذب شهوده في جميع ما شهدوا به له او بعضه بطلت شهادتهم  
امالانه تفسيق للشاهد اولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدرا لرجل فقالوا  
هذا البيت من هذه الدار فلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هو لي فقد كذب شهوده  
وان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت  
لم يكن لي انما هو فلان قال ابو يوسف اجزت اقراره فلان وجعلت له البيت واردم باقي من الدار  
على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد وعليه ولا يني يوسف قول آخر انه يضمن قيمة البيت  
للمشهد وعليه ويكون باقي من الدار للمشهد وله كذا في الخانية ثم اعلم ان المدعى اذا كذب شهوده  
انما ترد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم في شئ زاده فانها  
تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه وعلى هذا قال في الخانية شهد الرجل ان فلانا غصب عبده  
ولكنه قدرده عليه بعدة فبات عندهم ولاه فقال المغصوب منه لم يرده على وانما مات عند الغاصب  
وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهما  
ضمنته القيمة وكذا لو شهدا انه غصبه عبدا له فجاءه مولاة قتله عند الغاصب فقال المغصوب منه  
ما قتلته ولكن قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا  
له في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهدا ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال  
المدعى ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع  
شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان يكون  
تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذيبا للشاهد  
قطعا فلو قضى له بالدار بالقيمة واقرأها الرجل غير المقضى عليه لاحق للمدعى فيها وصدقه فلان او كذبه  
لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ملكها اياه بعد القضاء وان كان في مجلس  
القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي فلان لم تكن لي قط فان بدأ بالقرار وثني بالنفي  
أو عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقضى عليه ولا شئ للمقر له وان كذبه  
في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ بالقرار  
أو بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وتني بالقرار موصولا اما ان كان مفصولا لم  
يصح وتماه في الخانية بخلاف المقر له اذا قال هي فلان ما كان لي قط لان ثمة لا منازع للثالث  
فيسلم له وهما المقضى عليه ينازعه كذا في التخص وفي الهيظ البرهان في قضى له بالدار بيناها يمينه  
ثم قال ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء

انظر ما سند كره في شرح  
المقولة الآتية عند  
مسئلة دعوى النتائج  
وتامله (قوله ليس هو لي)  
لعله له (قوله ان لم يدعه  
المدعى عليه) يعني ان لم  
يدع الزائد لا ما ادعاه  
المدعى وان أوهمه كلامه  
يظهر ذلك من التأمل في  
المسائل الآتية

له فليس بالكذب هكذا في القضية وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون كذبا أولا  
فلا في شهادات الأصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكديبا ولو ادعى قدرا  
وبرهن عليه ثم أقرب قبض بعضه فان أقرب بما يدل على قبضه قبل الدعوى والبيئة فهو تكذيب  
لشهوده والا فلا ولو ادعى أربع مائة درهم وقضى له بيينة ثم أقران للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة  
اتفاقا وهل تسقط الثلاثمائة قولان كما في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط  
شهد له على رجل بالف وعلى آخر بمائة فصدقهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلتا وكذا لو شهدا  
بغصب ثوبين فصدقهما في أحدهما وكذبهما في الآخر بطلت فيهما ولو قضى لثلاثة بغير ابرأ  
أبيهم ثم قال أحدهم مالي فيه حق وانما هو لا خوى كان الكل لهم فان قال لم يكن لي فيه حق  
وانما هو لهما بطلت حصته عن المقضى عليه ولو ادعى انه أوصى له بالف درهم وبرهن عليه ثم ادعى  
انه ابن الموصى ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الالف وقال محمد الوصية باطلة ولا شيء له اه  
وفي البرازية ادعى المديون الايفاء فشهد ادعى ابراء الدائن أو على انه حله تقبل كما لو ادعى الغصب  
فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامرا لايفاء وشهد ادعى البراءة تقبل ووضع المسئلة على  
الايفاء ليعلم ان الايفاء غير مقتصر عليه ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على  
الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل وانما ذكره ليعلم ان المقضى به  
براءة الكفيل لا الايفاء وهذا لان دعوى الكفيل تتضمن البراءة مع تمكينه بالرجوع على الاصيل  
وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل في ذلك لافي الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة  
آلاف درهم فشهدا له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال آخر شهدا على  
دعوى أرض انها خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودهما وأخطا في المقدار قبلت اه وفي العرف  
ان المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا المال آخر فينبغي أن تقبل الشهادة  
في عرفنا وفي القنية ادعى المديون الايصال الى الدائن متفرا وشهدا شهوده بالايصال مطلقا  
أوجه لا تقبل ادعت على زوجها انه وكل وكلا فظلمني وشهدا انه طلقها بنفسه يقع الطلاق  
ادعت الطلاق فشهدا بالخلع تجمع لان وجه التوفيق ممكن ولو ادعى المديون الابراء وشهدوا أن  
المدعى صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح بجنس الحق لحصول الابراء عن  
البعض بالاستيفاء عن البعض بالاسقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير بوزن سمرقند فشهدوا فأسألهم  
القاضي عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن سمرقند أو أقل  
والا فلا ادعت انها اشترت هذه الحمارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها أعطاها مهرها من غير  
أن يجري البيع بينهما تقبل اه وبما قررناه علم أن المستثنى من قوله والا لا ثلاثة عشر مسألة  
وسبأ في قر بثمانية أخرى في الاقرار والانشاء واثان في المقعد بسبب والمطلق فصارت ثلاثة  
وعشرين فليتأمل ثم أعلم أن في الحقيقة لا استثناء لان المخالفة المانعة أن يكون المشهود به أكثر  
ففي كل صورة قالوا بالمعنى انما هو لكونه أكثر من المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة  
المخالفة فانما هو لكون المشهود به أقل وكان كذلك في عتق الحمارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل  
في كلامهم (قوله ادعى دارا أرنا أو شراء فشهدا بملك مطلق لغت) أي لا تقبل البيينة لانهما شهدا  
بأكثر مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا حادنا وهما شهدا بملك قديم وهما مختلفان فان الملك  
في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق المدعى بزوائده ولا كذلك في الملك المحادث وترجع

ادعى دارا أرنا أو شراء  
فشهدا بملك مطلق  
لغت

(قوله حتى يستحق المدعى  
بزوائده) فاعل يستحق  
ضمير المشهود له والمدعى  
بالفتح مبني للمجهول  
وفي المحانة والملك المطلق  
يظهر في حق الزوائد وفي  
رجوع الباعة بعضهم  
على بعض فصار كأنهم  
شهدوا له بالزائد قضاء  
فلا تقبل شهادتهم وأشار  
محمد في الكتاب الى معنى  
آخر فقال المدعى أقدر  
بالمالك لمن ادعى الشراء  
منه ثم ادعى الانتقال  
الى نفسه بالشراء ولم  
يثبت الانتقال لانهم لم  
يشهدوا بالانتقال فلا  
تقبل شهادتهم اه  
وبهذا المعنى الآخر ظهر  
وجه ما يأتي من القبول  
فيما لو ادعى الشراء من  
مجهول وشهدوا بالمطلق

(قوله وجزم به في البرازية) كذا جزم به في الخلاصة (قوله وعندى الوجه القبول الخ) هو من كلام صاحب الفتح قال الرملي قال في التتار حادثة فاقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة منها ثمة عندنا منى وقبضه وخمسة منها ثمة متاع اشتراه منى وقبضه وشهد الشهود له بالخمس ثمة مطلقا قبلت الشهادة على الخمس ثمة فهذه المسئلة تنصيص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد الشهود ومطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يقضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة مرت من قبل اه وهو ما تفقه به في فتح القدير اه قلت وفي نور العيز وقيل تقبل وهو الصحيح والفرق بين العين والدين ان العين تحتل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق ١١٦ بزوائده والمالك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا للشهود بالمطلق بخلاف

الدين لانه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافترقا اه وهكذا حرره ملا على الستر كافي في مجموعته الكبرى (قوله الاول ان يدعيه من رجل معروف الخ) قال في نور العين اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد أو أحمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان أكثر ما فيه انه أقر بالملك لبياعه وهو لم يجز لانه أقرب للمجهول وهو باطل فكأنه لم يذكر الشراء فليس يقبل لا يقبل في المجهول أيضا لانهم شهدوا بما كثر ما يدعيه (قوله الثاني ان لا يدعى القبض مع الشراء الى قوله تقبل) قال في فتح القدير وحكي في فصول العمادى خلافا قيل تقبل لان دعوى الشراء

الباعه بعضهم على بعض فصار غير ين والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادثا وقد جعل المؤلف رحمه الله تعالى دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور انه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجزم به في البرازية وقيد بالدار للاحتراز عن الدين لان فيه اختلافا وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهد اهلك مطلق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول وعندى الوجه القبول لان أولية الدين لا معنى له بخلاف العين ولو ادعى عليه ألغا دينافشدها انه دفع اليه ألغا ولا ندري باى وجه دفع قيل لا تقبل والاشبه الى الصواب ان تقبل كذا في البرازية وترك المؤلف رحمه الله شرطين في دعوى الشراء الاول ان يدعيه من رجل معروف بان قال ملكي اشترىته من فلان وذكر شرائط المعرفة اما اذا قال ملكي اشترىته من رجل أو قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة الثاني ان لا يدعى القبض مع الشراء وان ادعاهما فشهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة وقيد بما يكون له أسباب متعددة للاحتراز عما اذا كان للملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كما لو ادعى انها امرأته بسبب انه تزوجها بكذا فشهدوا انها منه كونه ولم يذكر وان تزوجها تقبل ويقضى بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى أو أقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كافي الخلاصة وأشار المؤلف الى ان الملك المؤرخ أقوى منه بل ان تاريخ فلان في دعوى الملك وأطلق شهوده لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كافي الخلاصة ولو ادعى الشراء وأرخه فشهدوا له بل ان تاريخ تقبل لانه أقل وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخه واشهره تقبل وعلى القلب لا تقبل كذا في فتح القدير والى انه لو ادعاه بسبب فشهدا بسبب آخر كالف من ثمن مبيع فشهدا بالف من ثمن مغصوب هالك لا تقبل كافي الخلاصة هذا اذا اختلفا في مائها والمقصود ان اتفاقهما كدعوى ألف كفا لة عن فلان فشهدا بالف كفا لة عن آخر فانها تقبل كافي الخلاصة أيضا الا اذا قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر انها كفا لة فانها لا تقبل لانه كذب شهوده كذا في البرازية وكافي أسباب ملك العين كافي البرازية أيضا قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء وكذا كلما كان عقدا فله وحادث اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهدا بانها له كالهبة تقبل وفيها أيضا لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا

#### الدعوى

مع القبض دعوى مطلق الملك حتى لا يشترط لصحة هذه

الدعوى تعين العبد وقيل لان دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك (قوله ولو ادعى الشراء وأرخه الخ) ذكره في الخلاصة أيضا وانظر ما الفرق بينه وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالمالك المطلق بدون تاريخ أقوى منه بعد دعواه مؤرخا لانه بدون تاريخ محتمل الأولية في الشهادة به زيادة فلا يصح التفريع الذي ذكره تامل (قوله لانه كذب شهوده كذا في البرازية) قال الرملي والذي في البرازية شهد انه أقر انه كفل بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفا لة عن خالدها لانه ان ياخذ المال وتقبل الشهادة لا تفاهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو قال الطالب لم يقر كذلك الى آخر ما نقله هنا في النقل قصور كما ترى (قوله لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة الخ)

قال الرملي وتقدم في مسائل شتى ما لو قال المتناقض تركت الكلام الاول واستقر على الثاني اه قلت وتقدم ايضا في الاستحقاق  
 لكن في المحامدية عن حاوي الزاهدي اقام الشاهدين بلانظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق  
 تقبل هذا اذا كان اتفقا هما بلان تلقين من أحد والآخر لا تقبل اه ويؤيده ما مر من قول المتن ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت  
 بعض شهادتي تقبل لو كان عدلا فقيده بعدم البراح وتقدم انه هو الظاهر (قوله وفي البرازية ادعى النتائج وشهدا على الشراء  
 لا تقبل) لا يخفى ان الشهادة على الشراء شهادة على الملك بسبب وهو أقل من النتائج فتسكون شهادة بالآقل وقد مر ان الشهادة  
 بالآقل مما ادعى تقبل بالاتفاق ويظهر من كلام الحاشية ان الشهادة بالآقل تقبل ١١٧ اذا صلح ذلك الآقل بيانا لما ادعاه فانه

ذكر أولا انه اذا ادعى دارا  
 في يد رجل انها له وشهدا  
 انه اشترها من ذي اليد  
 حازت لان شهادتهما باقل  
 مما ادعى وما شهدوا به  
 يصلح بيانا لما ادعاه  
 المدعى فانه لو قال ملكي  
 لاني اشتريتها من ذي  
 اليد يصح ويكون آخر  
 كلامه بيانا للاول بخلاف  
 ما اذا ادعى أولا النتائج  
 وبعكسه لا

الدعوى والشهادة وانفقوا تقبل اه والى انه لو تحمل الشهادة على ملك بسبب وأراد ان يشهد  
 بالمطلق فانه لا يحل له وهو الاصح وعلمه في فتح القدير بان فيه ابطال حقه أيضا فانها لا تقبل لو ادعاه  
 بسبب اه (قوله وبعكسه لا) أي اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدا بملك بسبب معين لا تكون لغوا  
 فتقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعى وهو غير مانع أطلقه وقيدته في الخلاصة بان يسأل القاضي مدعى  
 الملك ألك بهذا السبب الذي شهدوا أو بسبب آخر ان قال بهذا السبب يقضي بالملك بهذا السبب  
 وان قال بسبب آخر لا يقضي بشئ أصلا اه والحاصل ان الملك بسبب أقل من الملك المطلق لانه يفيد  
 الاولية بخلاف سبب يفيد الحدوث والمطلق أقل من النتائج لان المطلق يفيد الاولية على الاحتمال  
 والنتائج على اليقين وفي البرازية ادعى النتائج وشهدا على الشراء لا تقبل اه الآن يوافق المدعى  
 فيقول تجب عندي ثم بعثا منه ثم اشترى بها فتقبل كذا في الحاشية والحاصل انهم اذا شهدوا باكثر  
 مما ادعى فان وفق المدعى قبلت في المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه وقد مرناه عن الحاشية  
 ولم يذكر المؤلف مسألتين احدهما ما اذا ادعى شيئا للعمال فشهدا به فيما مضى وعكسه الثانية اذا  
 ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه أما الاولى ففي المحيط نقلا عن الاقضية وأدب القاضي للخصاف  
 اذا ادعى الملك للعمال أي في العين فشهدوا أن هذا العين كان قد ملكه تقبل لانها أثبتت الملك في  
 الماضي فحكم بها في الحال عالم به لم المزبل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها مروى سديدات اه  
 ومعنى هذا لا يحل للقاضي أن يقول أن تعلمون انه ملكه اليوم نعم ينبغي للقاضي أن يقول هل تعلمون  
 انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا لو ادعى الدين فشهدوا انه كان له  
 عليه كذا ينبغي أن تقبل كما في العين ومثله ما لو ادعى انها زوجته فشهدوا أنه كان تزوجها ولم يتعرضوا  
 للعمال تقبل هذا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي أما لو شهدوا باليد له في الماضي لا يقضي به في  
 ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على ما أسلفناه وعن أبي يوسف يقضي بها  
 وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو أقربدين عند جليلين ثم شهدا على انهما شاهدانه  
 قضى دينه أن شاهدي الاقرار يشهدان أنه كان له عليه دين ولا يشهدان أن له عليه فقال هذا  
 أيضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تعرضا

وشهدا بالشراء من ذي  
 اليد لا تقبل الآن يوفق  
 والافلا لان دعوى النتائج  
 على ذي اليد لا يحتمل  
 دعوى ملك حادث من  
 جهة له لانه لو قال هذه  
 الدابة ملكي بالنتائج من  
 جهة ذي اليد لا يصح  
 كلامه فلا يمكن أن يجعل  
 آخر كلامه بيانا للاول  
 ولا تقبل الشهادة بدون

التوفيق اه فتأمل وفي نور العين ولو ادعاه نتائجا فشهدا بمطلق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى اولية الملك بالاحتمال  
 وشهادة النتائج اولية الملك باليقين فقد شهدا باكثر مما ادعاه فترد وهذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نتائجا ثم مطلقا تقبل لعكسه  
 ما ادعى نتائجا وشهدا بسبب ترد (قوله فيحكم بها في الحال الخ) قال صاحب جامع الفصولين هذا عمل بالاستصحاب وهو حجة في  
 الدفع لا الاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهما فيه لكن فيه حرج فيقبل دفع المحرج يقول المحقر قوله دفع المحرج تعليل  
 عليل كما لا يخفى على ذي فهم جليل كذا في نور العين (قوله ومعنى هذا لا يحل للقاضي أن يقول الخ) قال الرملي أي لانهم لو قالوا  
 لانعلم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيصح حق المدعى ظاهر فلا يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن  
 ملكه وانهم اذا قالوا لانعلم انه خرج عن ملكه لا تبطل شهادتهم كما هو ظاهر (قوله ينبغي أن تقبل الخ) قال الرملي مع ان المنصوص

خلافه وسيأتي ان بحثه لا يعارض ١١٨ المنصوص اذ لا عبرة للأبحاث في مقابلة النصوص (قوله وفي مسألة دين الميت الخ) قال

الرملي نقل عن المحيط انه ثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد شبهه من غير حاجة الى أن يقول مات وعليه شهدا على رجل انه جرحه ولم ينزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانه لا علم لهم به بزازية معين المحكام كذا رأيت بخط بعض العلماء وأقول ما في المحيط لا يعارض ما في القنية اذا ما فيها فيما اذا ادعى الدين للمحال فشهدا به كذلك بحيث انهما لم يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فتأمل وفي شرح تموير الابصار بعد نقل ما في البحر قال قلت ويعارض هذا ما في معين المحكام من قوله نقل عن المحيط انه ثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد من شبهه من غير أن يقول مات وعليه دين اه ونقل بعض الفضلاء عن المقدسي انه قوي ما في معين المحكام وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر الميت يكفي تخليف خصمه مع

بسوغ له أن يشهد به لا لقبول وعدمه بل ربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى ثبوت القبول في احدهما دون الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العدلين عند الشاهدين انه قضاء فلا يشهدان حتى يخبر القاضي بذلك وان القاضي حينئذ لا يقضي بشئ كذا في فتح القدير وفي البرازية شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم انها في الحال امرأته أولا أو شهدوا انه باع منه هذا العين ولا ندري انه ملكه في الحال أم لا يقضي بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال اه والمحاصل ان المنصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين والمنصوص عليه عدم القبول قال في فتح القدير شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه تشهد أن هذا القدير على الآن فقال لأدري أهو عليك الآن أم لا لا تقبل الشهادة اه وقال قبله ادعى على آخر ديناً على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدا انه مات وهو عليه اه فوضوح الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لأدري أهو عليك الآن أم لا وهو ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمد ادى انه ينبغي القبول وليس بعارض للمنصوص عليه كما علمت وفي مسألة دين الميت لا بد في القبول من شهادتهما ما بان مات وهو عليه احتياطاً في أمر الميت ولهذا يحلف المدعى مع إقامة البينة بخلافه في دين المحي فتحررأنهما اذا شهدا في دين المحي بانه كان له عليه كذا تقبل الا اذا سالا هما الخصم عن البقاء فقال لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقاً وما عكسه فقال في جامع الفصولين ولو ادعى ملكاً في الماضي وشهد به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه له قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو الاصح وكذا لو ادعى انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفى الملك في الحال ادلا فائدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو أسندا ملكه الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزئ عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم يقينه بخلاف المالك اذ كما يعلم ثبوت ملكه يقيناً يعلم بقاءه يقيناً اه وأما الثانية اعنى ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين ادعى الوديعة وشهدا ان المودع أقر بالايداع تقبل كما في الغصب وكذا العارية ادعى نكاحاً وشهدا باقرارهما بنكاح تقبل كما في الغصب ولو ادعى ديناً فشهدا باقراره بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على اقراره كإقامة البينة على السبب وأفتى بعضهم بعدم القبول ادعى قرضاً وشهدا باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب اه فتقبل في الايداع والغصب والعارية والديون والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعاً وشهدا انه أقر بالبيع واختلفا في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قفيز برسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعى عليه أقر ان له عليه مائة قفيز ولم يزيد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل لا وهو الاصح لانهم لم يذكر اقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما يمنع قبولها لو لم يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدال قبل القبض لم يجز في السلم وجاز في دين البر بلا سبب فلم يشهدا بدين يدعيه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى سبب القرض وشهدا انه أقر ولم يذكر سبب القرض تقبل اه ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه أقر باستيفائه تقبل اه وفي القنية ادعى

وجود دينه وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاء دينه الذي يحجبه عن

الجنة وتضييع حقوق أناس كثيرين لا يجردون من يشهد لهم على هذا الوجه اه وبه اعترض في نور العين على صاحب جامع

عبدا



الفصولين (قوله فغير متصور شرطا) قال الرملى أقول قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكى وانه أقربه به تسمع لكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه فيستقيم كلامه رحمه الله تعالى (قوله وبه اندفع مافى النهاية الخ) لا يخفى ان مافى النهاية هو عين ما قررته من ان الشرط تطابق اللفظين على اداة المعنى وانه لا يشترط أن يكون بعين ذلك اللفظ بل به أو مجرد انه وهذا معنى قوله ان المطابقة فى المعنى كافية ومراده المطابقة بطريق الوضع لا التضمن بدليل قوله فى النهاية المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علما عليه فان ما صار اللفظ علما عليه هو معناه المطابق كما لا يخفى فتدبر (قوله ولو شهد أحدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرب له لا تقبل الخ) قال الرملى ذكر فى باب اختلاف الشهادات ١١٩ من شهادات الجامع وليس الاختلاف

بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة منهما مطابقة للأخرى فى اللفظ الذى لا يوجب حلا فى المعنى أما المطابقة بين ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى

الدعوى والشهادة فينبغى أن يكون فى المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتماه فى الفصول العمادية اه وفى جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به واخر انه أقربه ترذاذ الاقرار بتكرار القتل قال الرملى فى حاشيته عليه أقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار تقبل كما هو

عبد افشهد أحدهما بملك مرسل والاخر باقرار ذى اليد بملكه للمدعى تقبل ولو كان هذا فى دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها واما عكسها اعنى ما اذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغير متصور شرطا اذ لا تسمع الدعوى بالاقرار لما فى البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذى فى يده له لمانه أقربه به أو ابتداء دعوى الاقرار وقال انه أقران هذا الى أو أقران الى عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه أقران له لاحق له فيه أو بانه ملك المدعى حيث تقبل وتماه فيها وستكلم عليها باوضح من ذلك فى الدعوى ان شاء الله تعالى اه (قوله ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) أى عند أى حنيغة رضى الله عنه ويكفى عندهما الاتفاق فى المعنى والمراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظيهما على اداة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على آخر مائة درهم فشهد واحد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر باربعة وآخر بخمسة تلم تقبل عنده فى شئ لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى باربعة وكذا ان شهد أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاقة والطلقتان والطلاقة والثلاث كذا فى الكافى وقد اشار بتفسير الموافقة الى انه لا يشترط ان يكون بعين ذلك اللفظ بل اما بعينه أو مجرد انه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل وبه اندفع مافى النهاية من ان المطابقة فى المعنى كافية للفرع المذكور لحصول المطابقة لفظا ومعنى بخلاف ما لو شهد أحدهما بانه قال لها أنت خلية وشهد الاخر بانه قال لها أنت بريبة حيث لا تقبل لانهم اللفظان متباينان وان اشتركا فى لازم واحد وهو البينونة لان معنى خلية غير معنى بريبة وعلى هذا لو شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج فانها تقبل كما فى المحيط ولو شهد أحدهما بالغصب أو القتل والاخر بالاقرب له لا تقبل ذكره الشارح وفى العمدة شهد أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الاخر انه أقربه بالف درهم تقبل اه وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها اليه فى الحقيقة الاولى مافى العمدة الثانية ادعى كرحنطة فشهد أحدهما بانها جيدة والاخر رديئة والدعوى بالافضل يقضى بالاقل الثالثة ادعى مائة دينار فقال أحدهما نيسابورية والاخر بخارية والمدعى يدعى النيسابورية وهو أجود يقضى بالخارية بالاخر لا ينقل ومثله لو شهد أحدهما بالف بيض والاخر بالف سود والمدعى يدعى الافضل تقبل على

ظاهر وقد صرح به فى التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رمز للمحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما على اقراره انه قتله عمدا بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله عمدا بالسكين فقال وفى القتل انه أقرب بما قالوا ولكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق جميعا لكنه والله ما قتله الا بالرمح فهذا كله سواء ويقتض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح ايضا فى شرح الغرر بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التى هنا بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل اه

الاقول ووجهه في المسائل الثلاث انهما اتفقا على الكمية وانفردا أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان وفق بالابراء وتعامه في فتح القدير الرابعة مسألة الهبة والعطية الخامسة مسألة النكاح والتزويج وقدمناهما السادسة شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبداعي ان لا يزيد ثلث غلها وشهد آخر ان لا يزيد نصفها تقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في أوقاف الخصاص السابعة ادعى انه ما يبيع الوفاء فاذا شهد أحدهما به والاخر بان المشتري أقر بذلك تقبل كما في فتح القدير ولا خصوصية لبيع الوفاء فاذا شهد أحدهما بالبيع والاخر بالانقرار به تقبل كما في جامع الفصولين ولا خصوصية للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه الثامنة شهد أحدهما انها جارية به والاخر انها كانت له تقبل كما في الفتح أيضا التاسعة ادعى ألفا مطلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والاخر بالف ودیعة تقبل وان ادعى أحد السبعين لا تقبل لانه أكذب شاهد كذا في البرازية بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف قرض والاخر بالف ودیعة وانها لا تقبل منها أيضا العاشرة ادعى الابراء فشهد أحدهما به والاخر على انه وهبه أو تصدق عليه أو حله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والاخر على الصدقة لا تقبل كذا في البرازية الحادية عشر ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والاخر بالهبة أو انه حله جاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها والاخر بالابراء جاز ويثبت الابراء لا الهبة لانه أقلهما فلا يرجع الكفيل على الاصيل وهما في البرازية الثالثة عشر شهد أحدهما على اقراره انه أخذ العبد والاخر على اقراره بانه أودعه منه هذا العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ الرابعة عشر شهد أحدهما انه غصبه منه والاخر ان فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعده لان الشاهدين شهدا على اقراره بالملك الخامسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه والاخر انها حبلت منه تقبل السادسة عشر شهد أحدهما انها ولدت منه ذكرها وقال الاخر انني تقبل كذا في البرازية السابعة عشر شهد أحدهما انه أقر ان الدار له والاخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر أنكر اذن عبده فشهد أحدهما على انه أذن له في الشيا وبالاخر على انه أذن له في الطعام تقبل بخلاف ما اذا قال أحدهما انه أذنه مصرحاً وقال الاخر رآه يشتري ويبيع فسكت لا تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه أقرب بالعربية أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد أحدهما بانه قال لعبده أنت حر وقال الاخر قال له آ زدي تقبل الحادية والعشرون قال لامرأته ان كلمت فلانا فانت طالق فشهد أحدهما انها كلمته غدوة والاخر عشيّة طلق الثانية والعشرون ان طلقك فعبده حر فقال أحدهما مطلقها اليوم وقال الاخر انه طلقها أمس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهد أحدهما انه طلقها ثلاثاً البتة والاخر انه طلقها ثنتين البتة يعني بطلقتين ويملك الرجعة ذكره في المنتقى عن هشام عن محمد بخلاف ما اذا شهد أحدهما انه أعتق كله والاخر انه أعتق نصفه لا تقبل وعلى هذا ففرق بين الطلقة والطلقتين وبين هذه والفرق انهما اتفقا على البينة لفظاً ومعنى وان اختلفا في العدد بخلاف تلك وفي العمود لابي الليث هشام عن محمد بن رجل فحتمه أمة فاعتقت فشهد عليه شاهدان فقال أحدهما أشهد أنك طلقها وهي أمة ثلاثاً وشهد الاخر انه طلقها بعد ما أعتقت ثلاثاً قال هما طليقتان فيملك الرجعة لان الثلاث التي شهد بها في حال الرق واحدة منهما ليست بشئ ولو شهد

(قوله ولا خصوصية لبيع الوفاء الخ) يدخل فيه ما في العمدة وهو المسئلة الاولى (قوله منها أيضا) الضمير للبرازية أي هذه المسئلة منقولة منها أيضا (قوله لان الشاهدين شهدا على اقراره بالملك) فيه نظر ظاهر (قوله بخلافه في الطلاق) قال في البرازية عن المنتقى لا في أنويه في وجوه كثيرة لكن قال في الاشباه والنظائر والاصح القبول فيهما (قوله يقضى بطلقتين ويملك الرجعة) لعل وجهه حمل قول الشاهدين البتة على الجزم واليقين لا على البينة لعدم امكانه في الطليقتين وحينئذ فلا يظهر الفرق الا في قتامل وهذه المسئلة مخالفة لما قدمه عن الكافي أول المقولة وسياتي في المفواة الثانية التنبيه عليه وان المذهب خلاف ما هنا (قوله اتفقا على البينة) هذا مخالف لقوله ويعاك الرجعة

(قوله الرابعة والعشرون) v مكررة مع المسئلة العشرين (قوله وفي جامع الفصولين شهد الخ) الظاهر ان هذا فيما اذا انكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما في البرازية فيما اذا انفقا على النكاح ١٢١ واختلاف في قدر المهر ووجه

عدم القبول في البيع ونحوه ان العقد بالف مثلاً غير العقد بالفين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه غير متصور ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه (قوله السابعة والعشرون) في الاستعاف ولو شهدا عليه بوقف أرضه قال أحدهما كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفاً والا فبجسابه ولو قال أحدهما وقفها في صحته وقال الآخر جعلها وقفاً بعد وفاته بطأت الشهادة وان كانت تخرج من الثلث لان الشهادة بانه وقفها بعد موته شهد بانها وصية والشاهد بانه وقفها في صحته قد أمضى الوقف وهما مختلفان اه (قوله) فشهد أحدهما ان المحتمل عليه أحال غريمه الذي في القنية ان المحتمل عليه أحال عن غريمه

شاهد أن فلان طلق امرأته ثلاثاً ألبتة وشهد الآخر انه طلقها اثنتين ألبتة فهما تطلقان عليك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله ألبتة في ثلاث اه الرابعة والعشرون شهد أحدهما انه أعتق بالعربي والآخر بالفارسي تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما اذا شهد أحدهما انه قد فقه بالعربي والآخر بالفارسي لا تقبل لان العبرة في المحدود للصورة والمعنى جميعاً احتياطاً للدرك كذا في البرازية الخامسة والعشرون اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاثقل كما في البرازية وفي جامع الفصولين شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر المهر لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل وقالوا لا تقبل في النكاح أيضاً اه السادسة والعشرون شهد أحدهما انه وكله بخصومة مع فلان في دار سمهاها وشهد الآخر انه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعهما اد الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لا فيما تغرد به أحدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها والآخر بوكالة عامة ينبغي أن تثبت المعينة ولو شهد بوكالة وزاد أحدهما انه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهد أحدهما انه وكله بطلاقها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي انفقا عليه كذا في جامع الفصولين السابعة والعشرون شهد أحدهما بانه وقفه في صحته والآخر بانه وقفه في مرضه قبلت الشهادة بوقوف بات إلا أن حكم المرض ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا تمنع الشهادة كما لو شهد أحدهما انه وقف ثلث أرضه والآخر انه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من كتاب الوقف من أحكام المرضى الثامنة والعشرون ولو شهدا شهدانه أوصى اليه يوم الخميس وآخرانه أوصى اليه يوم الجمعة جازت لانها كلام لا يختلف بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية التاسعة والعشرون ادعى ما لا فشهد أحدهما ان المحتمل عليه أحال غريمه بهذا المال وشهد الآخر انه كف عن غريمه بهذا المال تقبل كذا في القنية الثلاثون شهد أحدهما انه باعه بكذا الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل الحادية والثلاثون شهد أحدهما انه باعه بشرط الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الاخر الخيار تقبل فيه ما كذا ذكره الزيلعي في باب التحالف الثمانية والثلاثون من وكالة منية المفتي شهدوا أحدهما وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر قال عند قاضي البصرة جازت شهادتهما اه الثالثة والثلاثون في أدب القضاء للخصاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكله بالقبض والآخر انه جراه تقبل الرابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أوصى اليه بقبضه في حياته تقبل السادسة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بطلب دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر بتقاضيه أو طلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهد أحدهما انه وكله بقبضه والآخر انه أمره باخذه أو أرسله ليأخذه تقبل اه وهي في أدب القضاء وما قبلها التاسعة والثلاثون اختلاف في زمن اقراره بالوقف تقبل الاربعون اختلاف في مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون اختلاف في وقفه في صحته أو في مرضه تقبل

١٦٩ - بحر سابع (قوله والاخر انه جراه تقبل) قال في شرح أدب القاضي لان المجزية والوكالة سواء والمجزي والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلاف في اللفظ وانه لا يمنع قبول الشهادة الخ (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ٨ (قول المحشي مكررة الخ) ادعى ان تكرار لان ما تقدم تلغظ أحد الشاهدين بلفظ أزدي وهما لم يتلفظا وإنما قال اعتق بالفارسية ولعل كاف في المغالبة تدبر اه

الثانية والاربعون شهدا أحدهما بوقفها على زيد والاخر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء وهذه الثلاثة من الاسعاف (قوله فان شهدا أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل) يعني عند أبي حنيفة وعندهما تقبل بناء على ان المعتبر المعنى لا غير قال الشارح والذي يبطل مذهبهما ان الشاهدين لو شهدا بتطبيقه وشهد آخران ثلاث وفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعا كان ضمان نصف الصداق على شاهدي الثلاث دون شاهدي الواحدة ولو كان كما قال ان الواحدة توجد في الثلاث لكان الضمان عليهم جميعا اهـ وأجيب عنهما بان الكلام فيما اذا كانت كل شهادة لا توجد شيئا بانفرادها فحينئذ قال بشبوت ما اتفقا عليه وهو الاقل فثبت الحق بهما وأما هنا فكل شهادة لو انفردت أوجبت البيئونة ومع شهود الثلاث زيادة واضيفت البيئونة اليهم دون شهود الواحدة لعدم الحاجة اليهم فلما لم يضاف الحكم اليهم لم يضمنوا بالرجوع لهذا المعنى لا لما ذكره قال الشارح ولا يلزم ما اذا قال لها اطلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة حيث تقع واحدة لان ذلك لكون الثلاث صار في يدها فلها ان توقع كلها أو بعضها ولا يلزم ما اذا اطلقها الزوج ألفا حيث يقع الثلاث لانه يتصرف عن ملك فله ان توقع أي عدد شاء الا أنه لا ينبغي الا بقدر المحل اهـ وقدمنا عن الكافي ان المائة والمائتين والطلاق والطلاقين كالالف والالفين وظاهره انه لا يقع شيء عند أبي حنيفة وقدمنا عن البرازية في المسائل المستثناة ما يقتضي أن يقضى في الطلاق ما لا يقل انفاقا وقد صرح قاضيان في فتاواه بما في الكافي فكان هو المذهب لان ما في البرازية رواية المنتسقي الا ان يفرق بينهما بما قدمناه وكذا ما في البرازية قبله لو ادعى ألفين فشهدا أحدهما بالف والاخر بالفين يقبل على ألف اجماعا وهو كما لا يخفى (قوله وان شهد الاخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك على الف) لا تنفاقا هما على الف لفظا ومعنى وقد اتفردا أحدهما بخمسمائة بالعرف والمعطوف غير المعطوف عليه فثبت ما اتفقا عليه بخلاف الف والالفين لان لفظ الف غير لفظ الفين ولم يثبت واحد منهما ولا يقال ان الف موجود في الفين لانا نقول نعم موجود اذا ثبت الفان فتثبت الف ضمنا فاذا لم يثبت المتضمن لا يثبت المتضمن ومقتضى تعليمهم انه لو شهد أحدهما بالف والاخر بالف والف أن يقضى بالالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر فيد بقوله والمدعي يدعي الاكثر لانه لو لم يدع فهي باطلة للتكذيب الا أن يوفق فيقول أصل حق كان كما قال الا اني استوفيت الزائد أو ابرأه عنه فحينئذ تقبل على الأقل لظهور التوفيق ونظير مسألة الكتاب المطلقة والطلقة ونصف والمائة والمائة والنخسون وفي العناية لا بد من ذكر التوفيق فيما يحتمل على الامح فلو سكت عنه لم تقبل اهـ وهكذا في المعراج بخلاف العشرة وخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح وفي القنية شهدا أحدهما على خمسة عشر والاخر على عشرة وخمسة والمدعي يدعي خمسة عشر ينبغي أن تقبل اهـ وفي الحامية ولو شهد أحدهما على تطليقة والاخر على تطليقة ونصف أو شهدا أحدهما على تطليقة والاخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو شهدا أحدهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كملت وقد كملت لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه قال لها أنت على حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل ولو شهدا أحدهما انه طلقها نصف واحدة وشهد الاخر انه طلقها ثلث واحدة لا تقبل عند أبي حنيفة وكذا لو شهدا أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها والشهادة باطلة في قول أبي

فان شهدا أحدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل وان شهد الاخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت على الف

(قوله الا أن يفرق بينهما بما قدمناه) قد علمت ان ما قدمناه من الفرق غير ظاهر (قوله ومقتضى تعليمهم انه لو شهد الخ) يدل عليه ما يأتي عن الحامية قريبا

حنيفة وعندهما جازت على الأقل اه (قوله ولو شهدا بالف وقال أحدهما قضاءهما من الجماعة  
تقبل بالف ولم يسمع قوله قضاءه الا ان شهد معه آخر) لا تنفاهما على وجوب الالف وانفراد  
أحدهما بقضاء النصف فلا يقبل لعدم كمال الحجة ولا يصح كون ذلك تكذيبا للشاهد بالقضاء  
فيمارسه به باصل المسال لانه لم يكذب فيه فمما شهد له وانما كذبه فيما شهد عليه وذلك لا يمنع كما اذا  
شهد له بشئ ثم شهد عليه بحق وان شهدا بماله لا تبطل وان كذبهما وقد منافر وعامدنة على  
هذا الاصل في أول الباب عن الحنيفة ولا بد من كون المدعى ادعى الالف وأنكر القضاء اذ  
لو قال لم يكن لي عليه الا خمسمائة لم تقبل أصلا لانه أ كذب شهوده كذا في العمددة وان اعترف بالقضاء  
لزمه خمسمائة كذا في العمددة (قوله وينبغي أن لا يشهد حتى يقر المدعى بما قبض) كيلا يصير معينا  
على الظلم والمراد من ينبغي معنى يجب فلا تحمل له الشهادة وقد مناهم كما اذا تحمل شهادة ثم أخبر بما  
برفعها من دين ونكاح وقتل أول الشهادات وقد ذكرها في فتح القدير هنا (قوله ولو شهدا بقرض  
ألف وشهد أحدهما انه قضاءه جازت الشهادة على القرض) لتمام الحجة في القرض وعدمها في  
القضاء وانما ذكره وان علم حكمهما بما قبلها لاختلاف الموضوع فانما في القرض وما قبلها  
في مطلق ألف وهي في انفراد أحدهما بقضاء الكل وما قبلها بقضاء النصف والاولى مسألة  
القدوري والثانية مسألة الجامع الصغير ومن جهة المعنى فانه ربما يتوهم عدم القبول في  
الثانية لانه لما علم بالقضاء انتفت شهادته أصلا فحينئذ شهد كانت باطلة بخلاف قضاء البعض  
فانه يقول شهدت ابقاه الخمسمائة وشهدت بالالف وألا كما تحملت فكان الاداء واجبا على بخلاف  
ما اذا علم بقضاء الكل فان الاداء لم يجب أصلا فذكرها الدفع هذه الشبهة وانما قبلت لانه صادق فيما  
أخبر به من القرض من مقدمه ولا ينظر القاضي الى اعتقاده انما ينظر الى ادائه شهادته كذا في المعراج  
ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان وذكره في الكافي فقال واذا  
اختلف الشاهدان في المكان أو الزمان في البيع والشراء والطلاق والعتيق والو كالة والوصية  
والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة  
والنصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه واختلف  
الشاهدين فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يبعد ويكر رواه كان  
المشهود به فعلاً كالنصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور  
الشاهدين فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان أو المكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان  
غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلاف المشهود به ثم قال أبو يوسف ومحمد اذا اختلف شاهدا  
القذف في مكان أو زمان لا تقبل وان كان قولاً لا نكل واحد منهما ان كان انشاء فهو غيران وليس  
على كل قذف شاهدان وان كان أحدهما انشاء والا آخر اخبارا فاهما لا يتفقان لان الانشاء ان  
يقول زينة أو أنت زان والاخباران يقول قذفتك بالزنا وأبو حنيفة يقول يحتمل انه سمع أحدهما  
الانشاء والا آخر الاخبار فيثبت عندهما قذفه فشهدا به اه وفي جامع الفصولين الشهادة بعقد  
تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة يبطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه فعلم به ان  
ما في الكافي من ان الرهن والهبة والصدقة من قبيل البيع ونحوه قول محمد وقول الشيخين  
بخلافه والحاصل كما في جامع الفصولين أن الاختلاف لا يخلو من وجوه ثلاثة اما في زمان أو مكان  
أو انشاء أو اقرار وكل منها لا يخلو من أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول

ولو شهدا بالف وقال  
أحدهما قضاءهما  
خمسمائة تقبل بالف ولم  
يسمع قوله قضاءه الا أن  
يشهد معه آخر وينبغي  
أن لا يشهد حتى يقر  
المدعى بما قبض ولو  
شهدا بقرض ألف وشهد  
أحدهما انه قضاءه جازت  
الشهادة على القرض

(قوله والحاصل الخ) قد  
أوضح الامام الولوالجي في  
فتاواه في الفصل الخامس  
من الشهادات هذا المقام  
بما يريح الاوهام ولكن  
رأيت في صدر عبارته  
تحريفا في النسخة التي  
عندي فغني عن نقله  
فراجع



(قوله وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع مطلقا) قال في نور العين في اصلاح جامع الفصولين يقول المحقق عند الرهن هنا من القول المحض مخالف لما سبق من أسطر نقلا عن (فقط) انه فعل ملحق بالقول اذ قال هو عقد تمامه بالفعل ولعله هو الصواب كما لا يخفى ثم ان في جامع الفصولين نقلا عن (ص) ان القول المحض كبيع وطلاق وعتاق وقرار وبراء لكن في الخلاصة نقلا عنه أيضا انه كبيع وشراء ١٢٤ وطلاق وعتاق وو كالة وكفالة وحوالة وو صابة وبراء ورهن ودين اه (ضك) الحق

القرض بالفعل لان قوله أقرضتك قول والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالحق به حكمه أما النكاح فقول ملحق احضار الشهود اذ لا بد من الشهود لعقد النكاح فحضورهم فعل يقع بعده النكاح فالحق بفعله احضار بلا عكس اه (قوله لانهم يملونه بامس واليوم الخ) الظاهر ان النسخة الا انه تامل فيه كون استدراكا على الاطلاق

ولو شهدا انه قتل زيدا يوم النحر بمكة وآخران انه قتله بمصر ردنا

وقوله وفي القنية استدراك آخر مؤيد للاستدراك الاول (قوله فيينة المقتول أولى) موافق لمافي القنية من باب البينتين المتضادتين لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة اقام البيينة هذا على الهبة والاخر على الموت بالضرب فيينة الهبة أولى وكذا في البرازية

أو عكسه أما الفعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كنكاح فيمنع اه وهذا موافق لمافي الكافي وفصل قاضيهما في فتاواه في الرهن والهبة والصدقة بانهم اذا شهدوا على معايينة القبض واختلاف في الايام والبلدان جازت شهادتهم في قولهما خلافا لمحمد وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت في قولهم اه وفي شرح ابن وهبان تنبيه الاختلاف في المكان يوجب الاختلاف في الزمان ولا عكس لجواز ان يشهد عليه في وقتين مختلفين في مكان واحد اه وفي الحائنية ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو المطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معناه فلان وقال الآخر لم يكن معناه ذكر في الاصل انه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة اه ثم اعلم ان ظاهرا اطلاقهم من ان الاختلاف في الزمان في الاقوال غير مانع شامل لما اذا تفاحش أولانهم يملونه بامس واليوم وهو ليس بمتفاحش وفي القنية أقام شاهدين على الصلح فالحماهما القاضي الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن كان منذ سنة بضع أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخر أظن منذ ثلاث سنين أو يزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كان لا يحتاجان الى بيان التاريخ اه وفي فتح القدير قيل باب تفويض الطلاق معز بالي كافي الحاكم لو اختلفا في الوقت أو المكان أو الزمان بان شهدا أحدهما انه طلقها يوم النحر بمكة والاخر انه طلقها في ذلك اليوم بالكوفة فهي باطلة لتيقن كذب أحدهما ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين بينهما من الايام قدر ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما ولو شهدا انان انه طلق عمرة يوم النحر بالكوفة والاخر انه طلق زيدا يوم النحر بمكة فشهادتهما باطلة ولو جاءت احدي البينتين ففضي بها ثم جاءت الاخرى لم يلتفت اليها اه وهذا أيضا مقيد لقولهم ان الاختلاف في الزمان لا يضر في الاقوال فيقال الا اذا ذكر امكانين متباعدين (قوله ولو شهدا انه قتل زيدا يوم النحر بمكة وآخران انه قتله بمصر ردنا) أي لم تقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة وليست احدهما باولى من الاخرى وأشار الى انها لو اختلفا في الزمان أو الالة التي وقع القتل بها لم تقبل لما بينا وذكر في السراج الوهاج وفائدة ذلك اذا قال ان لم أجد العام فعبدي حرقاهم العبد شاهدين انه قتل يوم النحر بالكوفة فاقام الورثة انه قتل بمكة اه وفيه يدعون المشهود به القتل لانهم لو شهدوا على اقرار القاتل بذلك في وقتين أو مكانين تقبل لانه قول يعادو بكر كذا في السراج الوهاج وقد ذكر في القنية من باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما على الاخرى فروع احسن محتاجا اليها فندكرها على وجه الاقتصاف في مسائل الاولى برهن أولياء المجرح انه مات بسبب المجرح وبرهن المجرح انه بريء ومات بعد عشرة أيام فيينة المقتول أولى الثانية ولو تعارضت بيننا

ومشغل الاحكام وبه أفتى المولى أبو السعود اه لمخصامن تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي وفي الفتاوى الغنن المحامدية معز بالي بعض الفتاوى بينة اليسار أولى من بينة الاعسار بينة الموت من المجرح أولى من بينة الموت بعد البرهينة مدعى الهبة في الهبة أولى من بينة الهبة في المرض بينة مدعى الطواعة أولى من مدعى الكراهية لكن المعتمد خلافه بينة الهبة أولى من بينة الفساد في الشراء بينة مدعى المهر أولى من مدعى الهبة بينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع بينة الشفع

أولى من بينة المشتري بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً بينة الخارج أولى من بينة ذى السدى دعوى الملك المطلق بينة الوفاء أولى من بينة البتات بينة الاكراه أولى من بينة الطوع بينة الهبة أولى من بينة العارية بينة الهبة أولى من بينة الموت بينة الابراء أولى من بينة الاقرار بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة القرض ١٢٥ أولى من بينة المضاربة بينة الملك

أولى من بينة الغصب  
بينة الحدوث أولى من  
بينة القسدم بينة الرهن  
أولى من بينة الهبة بينة  
التملك أولى من بينة  
العارية بينة الهبة أولى  
من بينة المرض بينة  
الفساد أولى من بينة  
الهبة بينة البيع أولى  
من بينة الهبة بينة البناء  
القديم أولى من بينة  
البناء الحادث وتماحه  
فيها فليراجع كذا في  
حاشية الدر المختار للشيخ  
خليل الفتال (قوله وعلى  
هذا التفصيل اذا اختلف  
البائع والمشتري في صحة  
البيع وفساده) قال في  
تعارض البيّنات للشيخ  
غانم البغدادي اذا اختلف  
المتبايعان أحدهما يدعي  
الهبة والاخر يدعي  
الفساد شرطاً فاسداً أو  
أجلاً فاسداً كان القول  
قول مدعي الهبة والبيّنة  
بينة مدعي الفساد باتفاق  
الروايات وان كان مدعي  
الفساد يدعي الفساد  
لمعنى في صلب العقدان

الغبن ومثل القيمة في مبيع الوصي مال الصبي في بينة الغبن أولى الثالث برهنت الامة على انه دبرها في مرض موته وهو عاقل وبرهنت الورثة على انه كان مخلوط العقل في بينة الامة أولى وكذا في الخلع الرابعة تعارضت بينة الغبن ومثل القيمة في بيع الاب مال ولده والتنازع بين المشتري والابن بعد بلوغه ففيه قولان الخامسة تعارضت بينتان انه باع وهو بالغ أو في صغره في بينة المشتري أولى لاثباتها العارض السادسة تعارضت بينتا ابراء المرأة زوجها في صحتها أو مرضها قولان السابعة تعارضت بينتا الاقرار للوراث في صحة المقر أو في مرضه والبيّنة بينة المقر له والقول للورثة عند عدمها وله استحقاقهم الثامنة تعارضت بينتا الاكراه والطوع في الاجازة في بينة الطواعية أولى وان قضى بينة الاكراه في الاجازة نفذ التاسعة تعارضت بينتا البيع صحته أو مكرهاً قولان العاشرة تعارضت بينتا البيع بانا ووفاء فالبيّنة بينة مدعي الوفاء الحادية عشر تعارضت بينتا لكره والطوع في البيع والصلح والا كراهة في بينة لكره أولى الثانية عشر تعارضت بينتا كون زوجة الميت حراماً قبل موته بسنة أشهر أو حلالاً وقت الموت في بينة المرأة أولى له كنيّف في طريق الامامة فزعّم غيره انه محدث وزعّم صاحبه انه قديم وأقاما البيّنة والبيّنة بينة من يدعي انه محدث وقيل القول للمدعي لكونه متمسكاً بالاصل الثالثة عشر تعارضت بينة الخارج على الوقف عليه مطلقاً مع بينة ذى البدان بائني اشتراها من الواقف وأرخ في بينة الوقف أولى وقيل الا اذا سبق تاريخ ذى البد الرابعة عشر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف ففساد في بينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل وغيره في بينة الهبة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده الخامسة عشر تعارضت بينتا الملك المطلق من الخارج والشراء من آخر من ذى اليد في بينة مدعي الملك المطلق أولى السادسة عشر تعارضت بينتا الراهن والمرتهن في قيمة الرهن في بينة الراهن أولى السابعة عشر تعارضت بينتا وجود الشرط وعدمه في بينة المرأة أولى الثامنة عشر تعارضت بينتا بيع الوصي بعد عزله أو قبله في بينة المشتري أولى لتماقهما من زيادة ائببات نفاذ الشراء أو سبق التار يخ وقيل بينة العزل أولى وكذا الطلاق والعساق من الوكيل التاسعة عشر تعارضت بينتان في حمار وقال المدعي انه ملكي غاب عني منذ ثمانية أشهر وقال ذواليد اشترى به منذ سبعة عشر شهراً وأقاما البيّنة في بينة المدعي أولى العشرون ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعاهاز زوجها مطلقة وأقاما البيّنة في بينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً يصح الابراء معه وقيل بينة الزوج أولى الحادية والعشرون أقام أحد الاخوان بينة ان الدار التي في أيدينا كانت لامي تركتها ميراثاً بيني وبين أبي وأقام الآخر بينة انها كانت لا بينا فتر كهاميراً ثانياً في بينة الاول أولى لاثباته الزيادة الثانية والعشرون أقامت المرأة البيّنة على المهر على ان زوجها كان مقراباً لذلك الى يومنا هذا وأقام الزوج البيّنة انها أبرأتها من هذا المهر الذي تدعي في بينة البراءة أولى وكذا في الدين لان

ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من الحمز والاخر يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الهبة أيضاً والبيّنة بينة الاخر كافي الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد مشتمل الاحكام اه (قوله في بينة المدعي أولى) أي لانه خارج ولم يعتبر السابق تاريخاً لان تاريخه غير معتبر لانه تاريخ غيبة لا تاريخ ملك فلم يوجد التار يخ من الجانين حتى يعتبر اسبقهما (قوله أقام أحد الاخوان بينة) أي على أخيه الاخر لا يمه

(قول المصنف فان قضى باحدهما اولاً بطلت الاخرى الخ) قال الرملي يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح  
احدى البينتين لوقضى بالمرجوحة تقبل المرجحة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء  
بخلاف المتساوية فانها ما ترجحت ١٢٦ الاتصال بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل انه بفرق بين ما اذا تساوى افتراض الاول

باتصال القضاء بها أو  
سبق القضاء بالمرجحة إذ  
لامعارض لها وقته وبين  
ما اذا كانت احدهما  
ولي بالقبول فقضى بغيرها  
ثم اقيمت عليها يعمل بها  
ولو اتصل القضاء بغيرها  
لاوليتها يؤيده ما ذكره

فان قضى باحدهما  
أولاً بطلت الاخرى ولو  
شهدا بسرقة بقررة واختلفا  
في لونهما قطع بخلاف  
الذكورة والانوثة  
والغصب

الزبلى في شرح ما ياتي  
من مسألة مالو برهننا على  
نكاح امرأة من قوله في  
تعليل كونها لمن سبقت  
بينته لكونها أقوى  
لاتصال القضاء بها لانها  
لما سبقت وحكم بها  
تأكدت فلا تنتقض بغير  
المتأكدة اه فان المرجحة  
أقوى قبل اتصال القضاء  
بها فهي متأكدة فينتقض  
القضاء بغيرها الارجحيتها  
قبله لكن علل الزبلى  
مسألة القتل لانه لما حكم

بينه مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وهذا كشهد  
البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لمطلان بينة البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي ان يحفظ  
هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات الثالثة والعشرون ادعى على رجل ستمائة دينار  
فقال المدعى عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام بينة وأقام المدعى بينة انه كان أقربه بستة دنانير  
فقبل تصح دعوى الاقرار انما وقيل لا تصح وقيل ان ذكر الخصم القبول أو التصديق في البراءة  
لا يصح والاصح الرابعة والعشرون تعارضت بينة العهدة والفساد في الشراء ففيه قولان  
الخامسة والعشرون تعارضت بينة الاجازة والرد في بيع الفضولي فيمنه المشتري أولى  
السادسة والعشرون تعارضت بينة السكوت والرد في نكاح البكر فيمنها أولى بخلاف ما اذا برهن  
على اجازتها وهي على ردها فيمنه أولى السابعة والعشرون تعارضت بينة البيع والوقف  
عليه مسجلاً فيمنه مدعى البيع أولى اذا عين الواقف فيمنه الوقف أولى لانه يصير مقضياً عليه  
فلا بد من التعمين كمينه الملك مع بينة العتق اه (قوله فان قضى باحدهما أولاً بطلت الاخرى)  
لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما  
نجس فتحرى وصلى في أحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لا يجوز له الصلاة فيه لان الاول  
اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التحريم في الآخر (قوله ولو شهدا بسرقة بقررة واختلفا في لونهما  
قطع بخلاف الذكور والانوثة والغصب) وهذا عند أبي حنيفة وقالا لا قطع في الوجهين وقيل  
الاختلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمر في السواد والبياض وقيل في جميع الالوان لهما  
ان السرقة في السوداء غيرها في البيضاء فلم يتم على كل فعل نصاب الشهادة وصار كالغصب بل أولى  
لان أمر المحذور وصار كالذكورة والانوثة وله ان التوفيق ممكن لان التحمل في اللبالي من بعيد  
واللونان يتشابهان أو بجهة ما فيكون السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر  
وهذا يشاهده بخلاف الغصب لان التحمل فيه بالنهار غالباً على قرب منه والذكورية والانوثة  
لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه أطلق في اللون فشمع جميع  
الالوان وهو الصحيح كذا في الكافي وقدمنا الاختلاف فيه وفي الغيبة خلاف غير ما قدمناه عن أبي  
جعفر ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتعارفتين  
كما اذا شهد أحدهما على الصفرة والآخر على الحمر فانه تقبل لان الصفرة المشبعة تضرب الى الحمر  
والحمر اذا رقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد أحدهما انها غبراء  
والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف وعلى هذا الاختلاف بين الامام وصاحبيه لو اختلفا في ثوبان  
قال أحدهما هروى وقال الآخر مروى وقيد الاختلاف بما ذكرنا احترازاً عما اذا اختلفا في الزمان  
أو المكان فانها لا تقبل لانها من قبيل الافعال وأشار بقوله شهد بسرقة بقررة الى أن المدعى ادعى

بانه قتل بمكة صار ذلك حكماً بانه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكان لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي  
سردها لا ينتقض الحكم السابق مطلقاً لانه حكم بنفي مقابلة اذ لا يتصور مثلها في بيع واحداته بغبن فاحش وبمثل القيمة وكذا في  
نظائره كما هو ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي شهاب الدين الحلبي في كتاب الوقف اذا حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة  
الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضيان لو أقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي

بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل اه (قوله وأشار المؤلف رحمه الله الى انهما لو شهدا بالشراء ولم يبيننا الثمن لم تقبل الخ) قال الرملي المفهوم من كلامهم في هذا الموضوع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قدره ووصفه وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة لان الدعوى ١٢٧ ان كانت بصفة الشهادة فهي

فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن والشهود لم يشهدوا بما ادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا لم يكن الثمن مسمى لانه كما يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر بالقضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه أن يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ومن شهد لرجل انه اشترى عبده فلان بالف وشهد آخر بالف وخسمائة بطالت الشهادة وكذا الكتابة والخلع

ثم قال وان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا غمنا ولم يشهدا بقبض الثمن والشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى العضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان قالوا أقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن

بقرة مطلقة من غير تقييد بوصف أو ما اذا ادعى سرقة بقرة سوداء أو بيضاء لم تقبل اجماعا لان المدعى كذب أحدهما (قوله ومن شهد لرجل انه اشترى عبدا فلان بالف وشهد آخر بالف وخسمائة بطالت الشهادة) لانهم لم يتفقا على عقد واحد والشراء بالف غير الشراء بالف وخسمائة والمقصود اثبات العقد فاذا اختلف المشهود به تعذر الحكم لقصور الحجج عن كمال العدد أطلقه فشمّل ما اذا كان المدعى يدعى أقل المسالين أو أكثرهما وأشار الى ان المدعى لو كان هو البائع واختلف شاهداه لم تقبل أيضا لما ذكرنا وذكره علاء الدين السمرقندي أن الشهادة تقبل في مسألة الكتاب لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخسمائة بان يشتريه بالف ثم يزيد عليه خسمائة فقد اتفقا على شراء واحد اه وهو عجيب منه وان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد أحاب في العباية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خسمائة فلا يقال اشترى بالف وخسمائة ولهذا يأخذ الشفيع باصل الثمن اه ولم يرد في المعراج على قوله وفيه نوع تأمل ونقله عنه في فتح القدير ولم يبينه ثم رأيت الجامع الصغير فاذا هو لم يذكر المسئلة البيع وكلام السمرقندي فيمّا قيس عليها وهو الشراء فلذا قال بالقبول فيه بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن كاللحم درهم ومائة دينار فانها لا تقبل اتفاقا وأشار المؤلف رحمه الله الى انهما لو شهدا بالشراء ولم يبيننا الثمن لم تقبل لمافي البرازية ادعى محمدا بسبب الشراء من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المدعى بالرصاص شهد ابانه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضي أيضا لا بد ان يقضى بذلك السبب ولم يذكر الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح قيل المدعى ذكر التقابض وشهدا على موافقة ومع التقابض لا حاجة الى ذكر الثمن قلنا شهدا بالشراء لا غير والتقابض لا يندرج تحت لفظ الشراء لا صريحا ولا دلالة وادقضى بالشراء لا بدله من القضاء بالثمن أيضا في هذه الصورة والقضاء بالمجهول لا يتحقق اه (قوله وكذا الكتابة والخلع) يعني اذا اختلفا شاهدان في مقدار البديل فيهما لم تقبل أطلقهما فشمّل ما اذا كان المدعى هو العبد وهو ظاهر لان مقصوده هو العقد وما اذا كان المدعى هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كما في الهداية وقيل ان كان المدعى هو المولى لا تغيد بينته لان العقد غير لازم في حق العبد لانه يمكنه من الفسخ بالتجيز وأطلق الخلع وهو مقيد بما اذا كانت المرأة هي المدعية للخلع لان مقصودها اثبات السبب دون المال فلا يثبت مع اختلافهما فيه كالبيع بخلاف دعوى الدين فان المقصود منه المال وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق باقراره فيكون دعوى دين فيثبت الأقل وهو ما اتفقا عليه وأشار بالكتابة والخلع الى كل عقد شابههما وهو الصلح عن دم العمد والعتق على مال والرهن ففي الصلح لا بد ان يكون المدعى هو القاتل وفي الاعتاق لا بد من كون المدعى العبد لان

فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالملك للمدعى دون القضاء بالعقد فقد انتهت حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهالة انما تؤثر لانها تنقض الى منازعة مانعة من التسليم والتسلم ألا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجاءته لا تضر وهو المصالح عنه بخلاف ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا أقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجاءته لا تمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فكان المقصود اثبات الثمن) قال في الفتح لان دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة



فإنصرف انكار العبد اليه للعلم بانه ١٢٨ لا يتصور له عليه دين الابه والشهادة ليست الا لاثباتها (قوله وهذه صورة دعوى العقد

فإنبغي أن لا تقبل أصلاً) أقول جوابه يأتي قريبا وهو ما ذكره من الجواب عن تعقب صاحب العناية والنهاية وقوله وصوره في فتح القدير الخ تأمل في هذا التصوير فإن المراد بيان أن دعوى المرتهن الرهن بمنزلة الدين ليست بالاقبل وما ذكره من التصوير دعوى الدين مجردة وفي ضمنها اقرار بالرهن فليست مما نحن فيه فالذي يظهر تصوير الشارح الزيلعي فتأمل (قوله اعترافا منه) أى

فأما في النكاح فيصح بالف

من المستاجر (قوله فتشمل ما اذا ادعت أقل المالكين أو أكثرهما وهو الصحيح) قال في فتح القدير وهذا مخالف للرواية فإن محمدا رحمه الله في الجامع قيده بدعوى الاكـثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسمائة والمفهوم معتبر رواية وبقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الاكثر فيصح عنده أو الاقل فلا يختلف

المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه فان كانت الدعوى من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيمأذ كرنا من الوجوه لثبوت العفو والعق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين فان شهد أحدهما بالف والاخر بالفين لم يقض بشئ عنده وعندهما يقضى بالاقل وان شهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة يقضى بالف اتفاقا وأما في الرهن فان كان المدعى هو الراهن لم تقبل لانه لا حظ له في الرهن بعدم لزومه في حق المرتهن فعرضت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين وصوره الشارح بان يدعى انه رهنه ألفا وخمسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الرهن فطالب الاسترداد منه فاقام بينة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة فانه يثبت أقلهما اه وهذه صورة دعوى العقد فينبغي أن لا تقبل أصلًا ولم يذكر صورة دعوى الدين وصوره في فتح القدير بان يقول المرتهن أطالبه بالف وخمسمائة لي على رهن له عندي وظاهر الهداية أن الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتعقبه في العناية تبعاً للنهاية بان عقد الرهن بالف غيره بالف وخمسمائة فيجب أن لا تقبل البينة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأوجب بان العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شاء فكانه في حكم العدم فكان الاعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البينة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمننا وتبعاً اه ولم يذكر المؤلف الاجارة لكن أشار بالبيع اليها ولذا قال في الهداية ان كان ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وان كان بعدمضى المدة والمدعى هو المستاجر فهو دعوى الدين اه قيد بكون المدعى هو المستاجر لا احتراز عما اذا كان المدعى هو المستاجر فهو دعوى العقد بالاجماع لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين أو اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف كذا في فتح القدير وحاصله ان بعضهم قال ان كان ذلك اعترافا منه بمال الاجارة فيجب ما اعترف به ولا حاجة الى الشهود لانه ان أقربا لاكثر فلا يبقى نزاع وان أقربا لاقل فلا يجوز لا يأخذ منه بينة سوى ذلك كذا في النهاية وفي بعض الشروح فان كان الدعوى من المستاجر فهذا دعوى العقد بالاجماع قال في العناية وهو في معنى الاول لان الدعوى اذا كانت في العقد بطلت الشهادة فيؤخذ المستاجر باعتباره اه وفي جامع الفصولين شهد امره ولم يعلم بقدر الدين لم يجوز اه ولم أر صريحاً بحكم الصلح عن المال وانما سكتوا لئلا يعلم به من الصلح فانه ان كان بمال عن اقرار كان بيعاً وقد علم حكمه وان كان بمنافع كان اجارة وقد علم حكمها ولم يذكروا اختلافهما في الكفالة والحوالة ولا يتصور الدعوى بها إلا من الطالب والظاهر انها من قبيل دعوى الدين فاذا اختلفا في مقدار المكفول به قضى بالاقل ولا تتصور في الحوالة الا من المحتال وهي كالكفالة (قوله فأما في النكاح فيصح بالف) استحسانا وقالاهي باطلة أيضا لانه اختلاف في العقد لان المقصود من الجانبين السبب فاشبهه البيع ولا ي حنيفة أن المال في النكاح تابع وأصل فيه الحل والازدواج والمالك ولا اختلاف فيما هو الأصل فثبتت فاذا وقع الاختلاف في البيع يقضى بالاقل لا تنافهما عليه أطلقه فتشمل ما اذا ادعت أقل المالكين وأكثرهما وهو الصحيح وشمل ما اذا كان المدعى الزوج أو المرأة وهو الاصح كما في الهداية وقيل الاختلاف فيما اذا كانت هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج فالاجماع على عدم

في البطلان لتكذيب المدعى شاهدا لاكثر كما عول عليه محققو المشايخ فان قول محمد وهى قبولها تدعى الخ يفسد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجواز اذا كانت هي المدعية لالاكثر دونها فان الواو فيه للجان والاحوال شروط



فثبت العقد باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشريعة لا يثبت الا ان الزبيحي رحمه الله أشار الى جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد ولا اختلاف في التبع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الأقل لاتفاقهما عليه ولا يكون بدعوى الأقل تكذيبا للساهد لمجواز ان الأقل ١٢٩ هو المسمى ثم صار لاكثر بالزيادة

(قوله والجرح أن يقول (الشاهد الخ) أشار الى ان الجرح يكون نصا ويكون غيره بذكر ما يقوم مقامه وذلك باثبات الملك أو اليد وقت الموت (قوله وهو محل الاختلاف) يعني انهما لو شهدا انها كانت لمورثه بدون اضافة الملك الى وقت الموت فهو محل الاختلاف بين أبي يوسف وصاحبيه فعنده

وملك المورث لم يقض لوارثه بلا جرح الا أن يشهدا بملكه أو يده أو يده مستعيره وقت الموت

يكفي ذلك وعندهما لا وماطوبى بالفرق بين هذا وبين المحي اذا ادعى ملك عين في يد رجل فشهدا بانها كانت ملك المدعى أو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقم بينة على ملك البائع ودوا السيد بنكر ملك البائع فانه يقضى للمشتري وان لم ينصوا على انها

قبولها لان مقصودها قد يكون المال ومقصوده ليس الا العقد وصححه في العوائد كما في النهاية (قوله وملك المورث لم يقض لوارثه بلا جرح) الا ان يشهدا بملكه أو يده أو يده مستعيره وقت الموت وهذا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للمورث وهما يقولان ان ملك المورث متحد في حق العين حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحل للمورث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير فلا بد من النقل الا انه يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لسبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان والامانة تصبح مضمونة بالتجهيل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت والمراد بالاستعير الامين مستعير أو مودعا أو مستأجرا لان يده قائمة مقام يده فاعني ذلك عن الجرح والنقل ولو قال أو يده من يقوم مقامه لكان أولى ليشمل الامين وغيره كالغاصب والمسرتهن والجرحان يقول الشاهد يده من قام مقامه فاذا أثبت المورث ان العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف المحي اذا أثبت ان العين كانت له فانه يغني له بها اعتبار الاستصحاب اذا اُصل البقاء وكذا اذا اقام البينة انه اشتراها من فلان فانه يكفي ولا يحتاج الى اثبات ملك البائع وقته لان الشراء موضوع للملك بخلاف الموت فانه مزيل له ولذا لم يصح التعليق بقوله للمورث ان مات سيديك فانت حر ثم اعلم ان القضاء للمورث لا بد فيه للمشهدود من الحر كما قدمناه ولا بد فيه من بيان سبب الورثة فاذا شهدوا انه أخوه فلا بد فيه من بيان انه أخوه لا يسه وأمه أو لا أحدهما وفي البرازية وكذا اذا شهدوا انه عمه أو مولاه لم تقبل لان المولى مشترك وان قالوا هو مولاه أعنعه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وفي الظهيرية ادعى انه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهم عن النسب ولا يقضى قبل السؤال ولو أقام المدعى بينة انه وارث فلان وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له غيره وأشهدنا على قضائه ولا ندري باي سبب قضى فان القاضي يسأل المدعى عن النسب الذي قضى له القاضي به فان بين قضى له بالميراث لان قضاء القاضي يحمل على الصحة والسداد ما أمكن ولا ينقض بالشك ولا يقضى بالنسب الذي بين المدعى لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي الاول هل قضى بذلك النسب أم لا اه وفيها من كتاب الدعوى والابن اذا ادعى دارا بجهة الورثة فشهد الشهود انها كانت دارا لبيته وقت الموت ولم يقولوا في شهادتهم وهو ابنه ووارثه قال بعضهم لا تصح هذه الشهادة فان محمد ارجه الله تعالى ذكر في الزبائد وشهدوا انه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا ولا معول عليه فانه ذكر في الاب والام وهو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه فان ادعى انه عم الميت يشترط للصحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لا يسه وأمه أو لا يسه أو لا يسه ويشترط أيضا أن

(١٧٥ - بحر سابع) ملكه يوم البيع مع ان تكلان من الشراء والارث يوجب تجدد الملك أشار الى الجواب بقوله بخلاف المحي الخ وبيانه على ما في فتح القدير انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت فأنما يثبت بالاستصحاب والثابت به محقق لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا تجدد الملك في الشراء مضاف اليه لا الى ملك البائع لان الشراء آخره ما وجدوا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجب

ولو شهد ايدي من شهر  
ردت ولو أقر المدعي عليه  
بذلك أو شهد شاهدان  
أنه أقر أنه كان في يد  
المدعي دفع الى المدعي

والشراء ثابت بالبينة  
أما هنا فتثبت ملك الوارث  
مضاف الى كونه المال  
ملكاً للميت وقت الموت  
لا الى الميراث لانه ليس  
سبباً موضوعاً للملك بل  
عنده ثبت ان كان له  
مال فارغ (قوله لا كما  
يتوهم من كلام المصنف)  
فيه ان قوله بلا جرح  
الجرح من المدعي والشاهد  
على ان الكلام في  
الشهادات لا في الدعاوى  
(قوله ومن الشروط  
قول الشاهد لا وارث له  
غيره) ظاهره انه شرط  
لقبول الشهادة والحكم بها  
والمراد انه شرط لقبولها  
في الحال بدليل قوله  
لاسقاط التلوم والمراد  
بالتلوم تاخير القضاء  
مدة حتى يغلب على ظنه  
انه لا وارث له كما أفاده في  
متفرقات القضاء عند  
قوله تركه قسمت بين  
الورثة أو الغرماء الخ وتمام  
المسئلة هناك عن شرح  
أدب القضاء فراجعها

يقول ووارثه واذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتزموا الى أب واحد وكذلك  
هذا في الاخ والمجد اه وفي البرازية وكذا اذا شهدوا انه ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد ان يقولوا انه  
وارثه وقيد بالملك لان اثبات شراء المورث لا يتوقف على الجدل في الظهيرة ادعى دارا في يدرجل  
ان أباه اشتراه من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه فجحد البائع ذلك صح دعواه وان لم يذكر في دعواه ان  
أباه مات ونزكها ميراثاً له وهو الذي يقال الجرح شرط عند أبي حنيفة ومحمد لجهة الدعوى ثم القاضي  
يسال البينة فاذا أقام البينة على ذلك وقالوا لا نعلم له وارثاً غيره يقضى القاضي بالبينة ويأمر المدعي  
أن ينقد التلوم ولو كانت الدار في يدرجل آخر غير البائع لا بد من الجرح لجهة الدعوى اه وبه ظهر  
ان الجرح شرط صحة الدعوى لا كما يتوهم من كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبينة فقط ومن شرط  
قبول الشهادة بالميراث أن يدرك الشاهد الميت ولذا قال في البرازية شهد ان فلان بن فلان مات  
وترك هذه الدار ميراثاً ولم يدرك الميت فشهادتهما باطلة لانهما شهدا بملك لم يعايناهما فيه ولا رأياه في يد  
المدعي كذا في البرازية ومن الشروط قول الشاهد لا وارث له غيره وفي البرازية ويشترط ذكر  
لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثاً غيره عندنا بمنزلة ولا وارث له غيره ولو  
قال لا وارث له غيره بارض كذا تقبل عنده خلافاً لهما اه ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهدوا  
انه جده أبوايه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت وفي الاقضية شهدا بان جده الميت  
وقضى له به ثم جاء آخر وادعى انه أبو الميت وبرهن فالثاني أحق بالميراث شهدا انه أخو الميت وقضى  
له به ثم شهد هذان لا آخر على انه ابن الميت أيضاً لا يبطل القضاء الاول بل يضممان للثاني ما أخذ  
الاول من الميراث كذا في البرازية (قوله ولو شهد ايدي من شهر ردت) وعن أبي يوسف انها تقبل  
لان اليد مقصودة كالملك ولو شهدوا انها ملكه تقبل فكذا هذا وصار كالو شهدوا بالاختصاص المدعي  
ووجه الظاهر وهو قولهما ان الشهادة قامت مجهول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك وأمانة  
وضمان فتعذر القضاء باعادة المجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف الاختلاف لانه  
معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد وقوله منذ شهر ليس بقيد فان الخلاف ثابت فيما لم يذكره  
فانه ذكر الامام الترمذي لو شهدوا لمحي ان العين كان في يده لم تقبل لان اليد محتملة يدغصب أو يد  
ملك فان كانت يدغصب عن ذي اليد لا تجب اعادته وان كانت يده ملك تجب فلا تجب بالشك كذا  
في النهاية وجامع الفصولين (قوله ولو أقر المدعي عليه بذلك أو شهد شاهدان انه أقرانه كان  
في يد المدعي دفع الى المدعي) لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار  
وفي البرازية الاصل في باب الشهادة ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لان الملك  
لا يتنوع واليد تنوع باحتمال انه كان له واشتراه منه اه قيد بالقرار باليد مقصودا لانه لو أقر  
له بها ضمننا لم تدفع اليه كما سيأتي في الاقرار وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه  
لو برهن على انه ملكه فانه يقبل لما في جامع الفصولين أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته من  
يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد بحكم الحال لكنه لما أقر بقبضه منه  
فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعي عليه اني أخذته من المدعي لانه كان ملكي  
فلو كذبه المدعي في الاختصاص لا يؤمر بالتسليم الى المدعي لانه رد اقراره وبرهن على ذي اليد ولو  
صدقه يؤمر بتسليمه الى المدعي فيصير المدعي ذا يد فيجانب أو يبرهن الا آخر اه وقيد بكونه أقر  
انه كان بيده لانه لو أقرانه كان بيد المدعي بغير حق ففيه اختلاف قيل هو اقراره باليد وبه يقتضي

وقيل لا الا ان يقرانه كان بيده بحق كذا في جامع الفصولين وقيد بالاقرار بكونه في يد المدعي لانه لو ادعى عقارا فافر المدعي عليه انه بيده لم يقبل حتى يبرهن المدعي او يعلم القاضي بخلاف المنقول وسياتي في الدعوى ان شاء الله تعالى والله اعلم

### باب الشهادة على الشهادة

لا يخفى حسن تاخير شهادة الفروع عن الاصول (قوله تقبل فيما لا يسقط بالشبهة) أي يقبل أداء الفروع في حق لا تسقطه الشبهة استحسانا للشدة الحاجة اليها اذ شاهد الاصل قد يجزع عن أداء الشهادة لبعض العوارض فلو لم تجز الشهادة على شهادته أدى الى اتواء المحقوق ولهذا جوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية او من حيث ان فيها زيادة الاحتمال وقد أمكن الاحتراز عنه بجنس الشهود فلا تقبل فيما ينسدرئ بالشبهات كالحمدود والقصاص أطلقه فشمع الوقف وهو الصحيح احياء له وصوبنا عن اندراسه وشمع التقرير وهو مصرح به في الاجناس وقضاء القاضي وكتابه كما في الخانية وما في المبسوط من ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا احد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان لا يرد قضاء على قولنا لا تقبل في الحدود وفان المشهود به فعل القاضي وهو مما يثبت مع الشبهات والمراد بالشهادة بالحد الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة لها مع ان في المحيط لا تقبل هذه الشهادة وشمل النسب كما في خزائن المفتين وفي الغنية أشهد القاضي شهودا اني حكمت لفلان على فلان بكذا فهو شاهد باطل لا عبرة به والحضور شرط اه وفي يتيمة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذ اشهد القاضي على فضائه الشاهدين الذين شهدوا في تلك المحادثة هل يصح اشهادها به ما يقال نعم لكنه ينفصل عن القبول في الحكم اه (قوله ان شهد رجلان على شهادة شاهدين) أي كل من الشاهدين فعلى كل أصل شاهدان سواء كانا هما أو غيرهما وقال الشافعي لا يجوز الا الاربع على كل أصل اثنان لان كل شاهدين قائمان مقام واحد فصار كلما رأيتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من المحقوق فهما لو شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فقبل وقوله رجلان وقع اتفاقا لانه يجوز أن يشهد عليهما رجل وامرأتان لتتمام النصاب وكذا لا يشترط أن يكون المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا ان تشهد على شهادتها رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط أن يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكرنا شارح وقد توهم المقدسي في الحاوي انه قيد احترازي فقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط أطلق الرجلين فشمع شهادة الابن على شهادة الاب وانها حائزة وعلى قضائه لا يجوز كذا في الخلاصة وصح في خزائن المفتين وفي البرازية الجواز على قضائه أيضا وفي كافي الحاكم وان شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر بحق لم تجز وكذا لو شهد كافران على قضاء قاض لكافر أو مسلم لم على كافر ولو شهد مسلمان على شهادة كافر حازت الشهادة اه (قوله لا شهادة واحد على شهادة واحد) أي لا تقبل أطلق في الواحد الثاني فشمع المرأة لما قد مناه انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتها والمراد من الواحد الاول ما كان أقل من نصاب الشهادة فلذا قال في الخزانة ولو أن عشرة نسوة شهدن على شهادة واحد أو على شهادة امرأتين أو على شهادة امرأة لا يقبل الحاكم ذلك حتى يشهد معهن رجل اه وأشار الى انه لو شهد النصاب على شهادة واحد لم يقض فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان

### باب الشهادة على

#### الشهادة

تقبل فيما لا يسقط بالشبهة  
ان شهد رجلان على  
شهادة شاهدين لا شهادة  
واحد على شهادة واحد

### باب الشهادة على

#### الشهادة

(قوله وشمل التقرير الخ)  
الظاهر انه التعزير لانه  
المصرح به في الاجناس

والاشهاد أن يقول أشهد  
على شهادتي أني أشهد أن  
فلانا أقر عندى بكذا  
وأداء الفرع أن يقول  
أشهد أن فلانا أشهدني  
على شهادته أن فلانا أقر  
عنده وقال لي أشهد على  
شهادتي بكذا والاشهادة  
للفرع الاموت أصله أو  
مرضه أو سفره

(قوله قيد بقوله أشهد  
لانه لو لم يقل له أشهد لم  
يسعه أن يشهد الخ) قال  
الرملي وفي السراج الوهاج  
نقلا عن النهاية أن هذا  
محله فيما إذا سمعه في غير  
مجلس القضاء أما لو سمع  
في مجلس القضاء شاهدا  
يشهد جازله أن يشهد  
على شهادته اه (قوله  
فيما إذا سمعاه) أى  
الشاهدان سمعا القاضي  
وفي البرازية سمعاه من  
الحاكم يقول حكمت  
لهنا على هذا وكذا ثم  
نصب حاكم آخر لهما  
أن يشهدا به عليه أن  
سمعاه منه في المصر وهو  
الاحوط والذي عليه علم  
الهدى v والمتأخرون  
v (قوله علم الهدى)  
هو الامام الماتريدي  
اه منه

الثابت بشهادتهم شهادة واحد كذا في الخزائنة وفي البرازية معزيا إلى الأصل شهدا على رجل  
وأحدهما في شهادة فرع عن آخر ثم شهد ههنا بعد نقل شهادة الأصل على شهادة نفسه لا تقبل لادائه  
إلى أن يثبت بشهادة واحد ثلاثة أرباع الحق وانه خلاف وضع الشهادة ولو شهدوا أحده على شهادة  
نفسه أو خوان على شهادة غيره يصح اه (قوله والاشهاد أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن  
فلانا أقر عندى بكذا) لان الفرع كالنائب عنه فلا بد من التعميل والتوكيل ولا بد أن يشهد عند  
القاضي لينقله إلى مجلس القاضي ولم يذكر المؤلف بعد قوله أقر عندى بكذا وأشهدني على نفسه  
لانه ليس بشرط لان من سمع أفرار غيره حصل له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمناه وانما قالوا  
الفرع كالنائب ولم يجعلوه نائباً لما قد علمناه من أن له أن يقضي بشهادة أصل وفرع عن أصل آخر  
ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما جاز الجمع بين الأصل والخلاف كذا في النهاية وقد يقال انه فرع عن  
تعذر حضوره لاعتنا الأصل المحاضر فلا يضر الجمع لوجع العمل نائباً حقيقة اذ هو جمع بين أصل وفرع  
أصل آخر قيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له أشهد لم يسعه أن يشهد على شهادته وان سمعاه منه لما  
قدمناه وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه لفظ يحتمل لاحتمال  
أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب وقيد بعلي لانه لو قال بشهادتي لم  
تجز له لاحتمال أن يكون أمراً بان يشهد مثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان  
الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهدهما القاضي عليه وذكري الخلاصة اختلافاً بين أبي حنيفة  
وأبي يوسف فيما إذا سمعاه في غير مجلس القضاء فجوز أبو حنيفة وهو الاقوي ومنعه أبو يوسف وهو  
الاحوط اه وأشار بعدم اشتراط قبوله إلى أن سكوت الفرع عند تعميله يكفي لكن لو قال لا أقبل  
قال في القنية ينبغي أن لا يصير شاهداً حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه وفي الحاوي القدسي ولا ينبغي  
أن يشهد الشاهد على شهادة من ليس بعديل عنده اه (قوله وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا  
أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عندى بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بكذا) لانه لا بد من شهادته  
وذكره في شهادة الأصل وذكر التعميل وهو الأوسط وفيه خمس شينات ولها لفظ أطول من هذا فيه  
ثمان شينات وأقصر منه أربع شينات بذكر أمر في فلان أن أشهدا سقاط أشهدني وأقصر من الكل  
ما فيه شينان بان يقول أشهد على شهادة فلان بكذا ذكره محمد في السير الكبير وهو اختيار الفقهاء  
أبي الليث وأبي جعفر وشمس الأئمة السرخسي وهو أسهل وأسر وأقصر وروى أن أبا جعفر كان  
يخالفه فيه علماء عصره فأخرج لهم الرواية من السير فانقادوا اليه وقوله فلان تمثيل والافلا بد من  
بيان شاهد الأصل لما في الصغرى شهود الفرع يجب أن يذكر وأسماء الأصول وأسماء آبائهم  
وأجدادهم حتى لو قال لا تشهدان رجلين نعرفهما أشهدانا على شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقالوا  
لا نسهم ما ولا نعرف أسماءهم لم تقبل لانهما تحملا مجازفة لاعتنا معرفة اه والله أعلم (قوله ولا  
شهادة للفرع الاموت أصله أو مرضه أو سفره) لان جوازها عند الحاجة وانما تمس عند تجز الأصل  
وبهذه الاشياء يتحقق العجز به وانما اعتبرنا السفر لان العجز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة حكما  
حتى أدير عليها عدة من الاحكام فكذا سبيل هذا الحكم وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا إلى  
أداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صحح الاشهاد احياء المحقوق الناس قالوا الاول أحسن وهو  
ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وكثير من المشايخ وقال غير  
الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى وعن محمد انه يجوز كيفما كان حتى روى عنه انه

ان كلام العالم والعاقل مقبول وكلام الظالم والمجاهل لا الا للمجاهل العاقل ان احسن التفسير يقبل والا فلا ولا خفاء ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلا عن المجبة الا في كتاب القاضي للضرورة (قوله وظاهر قوله اوسفره انه يجوز بمجرد سفر الاصل الخ) في كونه ظاهرا كلامه ذلك نظر حيث كانت العلة العجز والالزام ان يكون المرض الذي ١٣٣ لا يتعذر معه المحضور عذرا وليس كذلك فالتبادر غيبة

مسدة السفر ولذا اتى في الهداية برديفه فقال او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها فصاعدا (قوله) فانه يجوز لان العدل لا يتم بمثله في عود الصمير على غير مذكور وعبارة الهداية وكذا اذا شهد شاهدان فعديل فان عدلهم الفروع صحيح والاعدلوا

أحدهما الاخر يجوز لما قلنا أي من انه اهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتم بمثله كما لا يتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في نفسه وان ردت شهادة صاحبه فلا تهمه انتيت وقوله غاية الامر أي غاية ما بردانه متهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القضاء قوله على موجب ما شهد به قلنا العدل لا يتم بمثل ما ذكرت من الشبهة

اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم ودل كلام المصنف ان السلطان والامير لا يجوزان شهادتهما في البلد وهى في القنية وظاهر كلامه المحصر في الثلاثة وليس كذلك فقد صرح في القنية بان الاصل اذا كانت امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها وهى التي لا تخاطب الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة أو للعمام اه وفي السراج الوهاج اذا كان شاهدا الاصل محبوبا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضي هل يحكم بها قال في الذخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان محبوبا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه حتى يشهدون ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالى ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه وأطلق في التهذيب جوازها بحسب الاصل وقد شهد الفرع أى عند القاضي لان وقت التحمل لا يشترط له ان يكون بالاصول عذرا لما في خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذرا حتى لو حل بهم العذر من مرض أو سفر أو موت يشهد الفروع اه وأطلق في مرضه وقيد في الهداية بان لا يستطيع المحضور الى مجلس القاضي وفي شرح الجمع للمصنف المرض الذي لا يتعذر معه المحضور لا يكون عذرا اه وظاهر قوله اوسفره انه يجوز بمجرد سفر الاصل بان يجاوز بيوت مصره فاصدا ثلاثة ايام ولياليها وان لم يسافر ثلاثا وظاهر كلام المشايخ انه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة ايام ولياليها كما أفصح به في الحاشية (قوله فان عدلهم الفروع صحيح) أى قبل تعديلهم لانهم من اهله وفي الصغرى وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح لان الفرع نائب ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالنقل ينتهى حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح تعديله اه والمراد ان الفروع معرووفون بالعدالة عند القاضي فعديلوا الاصول وان لم يعرفهم بها فلا بد من تعديلهم وتعديل اصولهم وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان احدا الشاهدين لو عدل صاحبه وهو معرووف بالعدالة عند القاضي فانه يجوز لان العدل لا يتم بمثله واختاره في الهداية ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كافي الحاشية ان القاضي ان عرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحدهما دون الاخر سال عن لم يعرفه واذا شهد الفروع على شهادة اصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك اه (قوله والاعدلوا) أى ان لم يعدلهم الفروع ولم يعرفهم القاضي بالعدالة سال عنهم وهذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوا لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا ييوسف ان الواجب عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم وادانقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضر وابانفسهم وشهدوا كذلك في الهداية والكافي وظاهره انه يجوز للفرع التحمل والاداء وان لم يعرف عدالة الاصل وفي خزائن المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بالعدالة ولا غيرها فهو موسي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط اه وقالوا الاساءة أخف من الكراهة وقواه

وان مثلها ثابت في شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكان الشرع لم يعتبر مع عدالتها ذلك مانعا كذا ما نحن فيه والالاسباب الشهادة اه لمخصا من النهاية والفتح وبه يظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم (قوله الاساءة أخف من الكراهة) أقول هكذا ذكره في شرحه على المنار ولكن الذى رأيت في التقرير شرح اصول البرزوى والتحقيق شرح الاخسيكنى وغيرهما ان الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة اراد به التحريمية ومن قال أخف اراد بها التفرقة



(قوله أي الاستهادان فالواحد) هذا قسر الزيلعي كلام المصنف قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحه وسائر  
المعتبرات هكذا وإنكار شهود الأصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد مغايرة الأشهاد للشهادة فكيف يصح  
نفسه برهانه ولعل منشاغطة قولهم لأن التحميل لم يثبت للتعارض فإن معنى التحميل هو الأشهاد وخفي عليه أن التحميل لا يثبت  
أيضا إذا أنكر أصل الشهادة بل هذا أبلغ من إنكار الأشهاد لأنه كناية وهي أبلغ من التصريح اه وفي الشربلالية قال الفاضل  
المرحوم جوي زاده أقول لم يرد الزيلعي ١٣٤ تفسير لفظ الشهادة بالأشهاد بل أراد أن مدار بطلان شهادة الفرع على إنكار

الأصل للأشهاد حتى  
يبطل ولو قال لي شهادة  
على هذه الحادثة لكن لم  
أشهد والمذكور في المتن  
تصور المسئلة في صورة  
من صورتي إنكار الأشهاد  
وهي صورة إنكار  
الشهادة رأسا إذ لا شك  
في قوأت الأشهاد في هذه  
وتبطل شهادة الفروع  
بانكار الأصل الشهادة  
الصورة أيضا وأنه ليس  
المراد بما في المتن حصر  
البطلان بصورة إنكار  
الشهادة ولم يخف عليه أن  
التحميل لا يثبت أيضا  
مع إنكار أصل الشهادة  
وأنما يكون خافيا عليه لو  
توهم عدم بطلان شهادة  
الفرع حينئذ وحاشاه عن  
ذلك واذ قد عرفت أن  
البطلان يعم صورة إنكار  
الشهادة رأسا وصورة  
الاقصرار بها وإنكار  
الأشهاد تحققت أن كون  
التركيب أبلغ في الإنكار

والإصديق بصور الأولى أن يسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقول  
الفروع للقاضي بعد السؤال لا تخبرك فجعله في الحانية على الخلاف بين الشيخين فقوله لا تخبرك  
بمغزاة قولهما لا تعرف الأصل أعدل أم لا وذكرا الحصاص أن عدم القبول جواب ظاهر الرواية كما  
ذكره القاضي الامام على السعدي في شرح أدب القاضي وذكرا الحلو أن القاضي يقبل شهادتهما  
ويسأل عن الأصل وهو الصحيح لأن الأصل بقي مستورا ووجه المشهور أن قولهما لا تخبرك جرح  
للأصول واستشهد الحصاص فقال ألا ترى أنهما لو شهدا عند القاضي على شهادة رجل وقال للقاضي  
انانتم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهما على شهادته فكذا إذا قال لا تخبرك ووجه رواية  
أبي يوسف أن هذا يحتمل أن يكون جرحا ويحتمل أن يكون توقفا فلا يثبت الجرح بالشك كذا في  
الفتاوى الصغرى الثالثة أن يقول الفرع للقاضي انانتم في الشهادة فإن القاضي لا يقبله كذا  
في الحانية وهو ما قدمناه من شاهد الحصاص (قوله وتبطل شهادة الفروع بانكار الأصل الشهادة)  
أي الاستهادان قالوا لم نشهدهم على شهادة تنافوا أو غابوا ثم شهد الفروع لم تقبل لأن التحميل لم  
يثبت للتعارض بين المخبرين وهو شرط قيد بالإنكار لأنهم لو سئلوا فسكتوا لم يبطل الأشهاد كذا في  
الخلاصة وفيها معزوا إلى الجامع الصغير إذا شهدا على شهادة رجلين أنه اعتق عبده ولم يقض  
بشهادتهما ما حتى حضر الأصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صح النهي عند عامة المشايخ وقال  
بعضهم لا يصح والاول أظهر اه وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن المروى عنه إذا أنكر  
الرواية بطلت الرواية كذا في الخلاصة وهي مسألة الأصول واستشكل في فتح القدير على المشايخ  
بالمسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد بن عرض عليه الجامع الصغير وقد مناه في الصلاة وذكرناه  
في شرح المنار وفي الخلاصة لونهاء عن الرواية وسعه الرواية عنه اه فعلى هذا يفرق بين الشهادة  
والرواية على قول العامة ومما يبطل الأشهاد خروج الأصل عن أهلية الشهادة لما في خزنة  
المفتين وإذا حصر الأصلان أو فسدا أو غابا وارتد أو جازم تجزئ شهادة الفروع اه ومما يبطله  
أيضا حضور الأصل قبل القضاء قال في الحانية ولو أن فروعاً شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر  
الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه وظاهر قوله لا يقضى دون أن يقول بطل  
الأشهاد أن الأصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم وذكر في كتاب القاضي إلى القاضي إذا كتب  
للدعي كتاباً ثم حضر بلد المكتوب إليه قبل أن يقضى المكتوب إليه بكتابه لا يقضى بكتابه كما لو حضر  
شاهد الأصل اه وفي اليتيمة مثل المجندي عن قاض قضى لرجل بملك الأرض بشهادة الفروع

غير مراد اه مقاله الفاضل وصورة إنكار الشهادة مقاله في الجوهرية وإنكار شهود  
الأصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بان قالوا ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغابوا أو ماتوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم  
في هذه الحادثة وقالوا لم نشهد الفروع على شهادة تنافوا أو غابوا ثم شهد الفروع لم تقبل لأن التحميل لم يثبت وهو شرط اه (قوله صح  
النهي عند عامة المشايخ) يعني فلو غاب الأصول ليس لهم أن يشهدوا على شهادتهم لأن الأشهاد قد بطل بنهيهم فلا ينافي ما ساقى  
أنه إذا حضر الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع فلا يقال لأحاجة إلى النهي هنا تأمل (قواد وظاهر قوله لا يقضى الخ)

ثم جاء الأصول هل يبطل الفروع فقال هـ. هذا مختلف بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة  
الأصول يبطل ومن قال القضاء يقع بشهادة الفروع لا يبطل اهـ وهذا الاختلاف عجيب وان  
القضاء كيف يبطل بحضورهم والظاهر عدمه (قوله ولو شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان  
الغلامية بالف وقالوا أخبرنا أنهم ما يعرفونها فجاءت امرأة فقالا لا ندري أهى هذه أم لا قيل للمدعى هات  
شاهدين أنها فلانة) لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعى الحق على المحاضرة  
فلعلها غيرها فلا بد من تعريفها بتلك النسبة نظير هذا اذا تحملوا الشهادة يبيع محدود بذكر حدودها  
وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين بشهادة ان على ان المحدود بها في يد المدعى عليه وكذا ان أنكر  
المدعى عليه ان المحدود المذكور في الشهادة حدودا في يديه وأشار الموثأف رحمه الله تعالى بقوله على  
فلانة الى آخره الى أنه يشترط في الاشهاد الاعلام باقصى ما يمكن ولذا قال في الخانية رجل أشهد رجلا  
على شهادته وان كان الذى له المال والذى عليه المال حاضرين عند الاشهاد بقوله أشهد ان فلان بن  
فلان هذا أقر عندى ان لفلان بن فلان هـ. هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين  
أو أحدهما حاضرا والاخر غائبا أو ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما ما أولميت منهما الى أبيه  
وجده وقيبلته وما يعرف به لان مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة  
الاعلام باقصى الامكان يشترط في الاشهاد اهـ وفي البرازية وفي طلاق شيخ الاسلام اقران عليه  
لفلان بن فلان الف الفانى كذا فجاء رجل بهـ. هذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك  
صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اهـ وفي وصايا الخانية قال المريض لرجل على ألف درهم  
يعطى المال كله للورثة ولا يوقف شي ولو قال للمحمد على ألف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار  
الدين اهـ وفي المصباح فلان وفلانة بدون ألف ولام كناية عن الاتاسى وبهـ. ما كناية عن البهائم  
يقال ركبت الفلانة وحلبت الفلانة (قوله وكذا كتاب القاضى الى القاضى) لانه في معنى الشهادة  
على الشهادة الا ان القاضى له كمال ديانته ووفور ولايته ينفرد بالنقل ولم يذكر الموثأف رحمه الله تعالى  
جواب المدعى عليه ولا بد منه وانه ان قال لست أنا فلان بن فلان الف الفانى كان البيان على المدعى  
وان أقرانه فلان بن فلان وادعى الاشتراك في الاسم والنسب كان البيان على المدعى عليه ولذا قال  
في الخانية القاضى اذا كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى  
عليه لست أنا فلان بن فلان الف الفانى والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضى للمدعى أقم  
البينة انه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أو الفخذ أو فى  
هذه الحارة أو فى هذه البلدة رجل غيرى بهـ. هذا الاسم يقول له القاضى اثبت ذلك وان أثبت ذلك  
تندفع عنه الخصومة كالوعلم القاضى بمشارك له في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم  
والنسب لا يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصما وان أقام المدعى البينة انه كان باسمه  
ونسبه رجل آخر ومات ذلك لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم  
ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان  
كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل اهـ (قوله وان قال فيهما التسمية  
لم يحز حتى ينسبها الى فخذها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهى عامة الى بنى تميم لانهم  
قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة  
وفي الشرح بالمجدد الاعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن

ولو شهدا على شهادة رجلين  
على فلانة بنت فلان  
الغلامية بالف وقالوا  
أخبرنا أنهم ما يعرفونها فجاءت  
امرأة وقالوا لا ندري أهى  
هذه أم لا وقيل للمدعى  
هات شاهدين أنها فلانة  
وكذا كتاب القاضى الى  
القاضى ولو قال فيهما  
التسمية لم يحز حتى ينسبها  
الى فخذها

على هذا ما كان ينبغي  
عده المحذور من مبهلات  
الاشهاد

وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيها  
 أفخاذ اه وفي المصباح الفخذ آخر القبائل أولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة  
 ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ والشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل  
 يجمع العمائر والعمارة بكسر العين تجمع البطون والبطن يجمع الأفخاذ والفخذ يجمع الفصائل  
 وفي القاموس الفخذ ككف ما بين الورك والساق وحى الرجل اذا كان من أقرب عشيرته اه  
 وذكر الزنجشري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فضر  
 شعب وكذار بيعة ومذج وجبر وسميت شعبو بالان القبائل تنشعب منها وكنانة قبيلة وقر يش  
 عمارة وقدي بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة فعلى هذا لا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى  
 الفصيلة لانها دونها ولذا قال الله تعالى وفصيلته التي تؤويه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة  
 وتماه في فصل الكفاءة من النكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب  
 لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد ولا بد من ذكر الجدة خلافا  
 للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتميمي وبخاري لا يكفي وان الى الحرفة  
 لا الى القبيلة والمجد لا يكفي عند الامام وعندهما ان كان معروفا بالصناعة يكفي وان نسبها الى زوجها  
 يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان بن فلان الفلاني على فلان السندي عبد فلان بن فلان  
 الفلاني كفي اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم المولى واسم أبيه لا غير ذكر السرخسي انه  
 لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه يقى لمحصل التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وابوه  
 وان ذكر اسم العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص لا يكفي على ما ذكره السرخسي ويكفي على  
 على ما ذكره شيخ الاسلام لو جوه ثلاثة وان لم يذ كر قبيلته الخاص لا يكفي وان ذكر اسم العبد  
 ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء  
 وشرط المحاكم في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ  
 أو الصناعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام  
 أبي حنيفة يكفي ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كدار الخلافة وان مشهورة لا بد من ذكر  
 الحمد وعنده وعندهما هي كالرجل ولو كني بلا تسمية لم تقبل الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب  
 من ابن فلان الى فلان لم يجز الا ان اشهر كابن أبي ليلى ولو كتب الى أبي فلان لم يجز لان الجزء  
 ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال ويشترط نظرها في التعريف وان أراد  
 ذكر حليتها ترك موضع الحلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لانه ان  
 حلاها الكاتب لا يجد القاضي بد امن ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل  
 واحد فكان أولى وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في انها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد  
 من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان وقالاشهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه  
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة الى الفخذ لا تكفي عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم  
 بذكر الجد عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهره وايه فذكر الفخذ يقوم مقام الجد  
 لانه اسم الجد الاعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا تمثله في البرازية للفخذ بتميمي غير صحيح لما  
 علمته آتفا وفي خزانة المفتين ولو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي واذا قضى  
 قاض بدون ذكر الجد ينفذ وفي فتاوى قاضيخان وان حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه

(مولد والصحيح ان النسبة  
 الخ) سياتى رده (قوله  
 وهل يشترط شهادة الزائد  
 على العدلين في انها فلانة  
 الخ) قال الرملى قال  
 الطرابلسي في معيين  
 المحاكم ولو عرفها رجلا  
 وقالاشهد انها فلانة  
 بنت فلان حل للشاهد  
 أن يشهد وفاقا لن لفظ  
 الشهادة من التاكيد  
 ما ليس في لفظ الخبر لانه  
 عين بالله تعالى معنى ولو  
 كان بلفظ الخبر انما يجوز  
 عند أبي حنيفة لو أخر  
 جماعة لا يمكن تواطؤهم  
 على الكذب وعندهما لو  
 أخبره عدلان انها فلانة  
 بنت فلان بن فلان يجزى  
 له الشهادة اه فانظر  
 ما بينه وبين ما هنا من  
 المخالفة وقدم في شرح  
 قوله واه أن يشهد بما  
 سمع أو رأى عن الفتاوى  
 الصغرى ما يوافق ما  
 ذكره هنا فتأمل والذي  
 يظهر ان ما في معيين  
 المحاكم هو المعتمد بل  
 ذكره من العلة بامس  
 (قوله وفي خزانة المفتين  
 الخ) قال في الفتح ولا يخفى

ان ليس المقصود من التعريف أن ينسب إلى أن يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته إلى مائة جسد وإلى صناعته ومحلته بل لثبت بذلك الاختصاص وينزل الاشتراك فانه كلما يتفق اثنان في اسمهما واسم أبيهما ووجدتهما أو صناعتهما ولقبهما فذا ذكر عن قاضيان من انه لو لم يعرف مع ذكر الحد لا يكتفى لذلك الاوجه منه ما نقل ١٣٧ في الفصول من ان شرط التعريف

ذكر ثلاثة أشياء غير انهم احتلفوا في اللقب مع الاسم هل هو واحد أولا (قوله وقيد باقراره الخ) قال الرملى الذى يقتضيه التحقيق ما سياتى انه يحكم به فى كل ما يتيقن به كذبه تاملا (قوله وزاد شيخ الاسلام الخ) قال الرملى قد جوزوا

ومن أقرانه شهد زورا يشهرون لا يعزروا

الشهادة بالموت لمن سمع من ثقة موته اذا أخبره به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغى أن لا يجزم بل يقول أخبرنى فلان أو سمعت من الناس أو أشتهر عندى ذلك ونحوه فى مثل ذلك ينبغى أن لا يحكم به فلا يشهروا يعزروا تامل (قوله وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبيئة الخ) قال الرملى قال فى فصول العمدى شهدا ان لفلان على هذا الرجل ألف

لا يحتاج الى ذكر الجسد وان كان لا يحصل الا بذكر الحد لا يكتفى والمدينة والقرية والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان الرجل يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشاركه فى المسر غيره فى ذلك الاسم واللقب كما فى أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به لان فى ذلك المسر يشاركه غيره فالماصل ان المعتر انما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وفى ايضاح الاصلاح وفى العجم ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا أنسابهم (قوله ومن أقرانه شهد زورا يشهرون لا يعزروا) أى لا يضرب ولا يضرب ويحبس لان عمر رضى الله تعالى عنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطا وسخف وجهه ولان هذه كبيرة يتعدى ضررها الى العباد وليس فيها حد مقدر فيعزروا وله ان شريحا كان يشهروه ولا يضربه ولان انزجار يحصل بالتشهير فيكتفى به والضرب وان كان مبالغته فى الزجر ولكنه يقع مانعا عن الرجوع فوجب التحقيف نظر الى هذا الوجه وحديث عمر رضى الله عنه محمول على السياسة بدلالة التبليغ الى الاربعين والتسخير وفى السراجية الفتوى على قوله ورجع فى فتح القدير قوله ما قال انه الحق اطلق من أقر فشمل الرجل والمرأة قال فى كافي الحاكم والرجال والنساء فى شهادة الزور سواء وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد فيجب حيا كذا فى فتح القدير وظاهره انه يشهر أيضا فيه وخرج ما داردت شهادته لثمته أو لحالته بن الشهادة والدعوى أو بين شهادتين فانه لا يعزروا لا لا يدري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب المدعى لنسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبيئة لانه من باب النفي والبيئة حجة الاثبات فى اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه وجبه من الضمان أو التعزير ذكره الشارح وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبيئة وفى كافي الحاكم ومن التهاثر ان يشهد ان هذا الشيء لم يكن لفلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن لفلان على فلان دين ومن شهد ان هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والمحكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل الزور فيعزروا فعلى هذا يعزروا بقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لندرتة وانما لانه لا يحصى له ان يقول كذبت أو ظننت ذلك أو سمعت ذلك فذهبته وهما جمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم فجعل كانه قال ذلك كذا فى البيانية وجعل فى ايضاح الاصلاح نظير مسألة ظهوره حيا بعد الشهادة بموته أو قتله ما اذا شهدوا برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس فى السماء علة ولم ير والهلال والزور فى اللغة الكذب كفى المصباح وفى القاموس الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغناء وما يعبد من دون الله تعالى والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب فى دجلة والرأى والعقل والباطل الى آخره وذكر القاضي فى تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون الشهادة الباطلة

١٨٥ - بحر سابع درهم فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه بدفع المال وهو ألف الى المدعى ثم أقام المدعى عليه البيعة على الراءة فان الشاهد ينضمنا والمدعى عليه بالخيار فى تضمين المدعى أو الشاهد ينضمنا لانها حقا عليه ايجاب المال فى الحال فاذا أقام البيعة على الراءة فقد ظهر كذبهما فصارا ضامين فغرم اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لا أن يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره القاضى

## باب الرجوع عن الشهادة

(قوله وظاهر كلامهم ان للقاضي أن يستخيم وجهه اذا رآه سياسة) قدم في كتاب الحدود ان القاضي ليس له المحكم بالسياسة بل المحكم بها الامام وليس فيما ذكره هذا دليل عليه بل ما قدمه من ان عمر رضى الله عنه فعله يدل على ما ذكره في كتاب الحدود قاله بعض الفضلاء (قوله واختلفوا في مقدار مدة توبته) تقدم قبيل قوله والاقلف نقلا عن الخلاصة لو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة تأمل

باب الرجوع عن الشهادة

(قوله وترجم له بالباب مخالفا للهداية) أقول يوجد في بعض النسخ الترجمة بالكتاب موافقا للهداية ووجهه ان تحتها أبوابا متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وان لم يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضا كما سيذكر المؤلف وشأن المتن الاختصار ولذا ترجم في التارخانية

أولا يحضرون محاضر الكذب وان مشاهدة الباطل شركة فيه اه وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا وفي فتح القدير ولو قال غلطت أو ظننت ذلك قبلهما بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم اه ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كنسبت فلا تعزير وهو الظاهر والتشهير في اللغة من شهرة بالتشديد يدفعه على الناس كما في القاموس وأبرزه كما في المصباح وعند الفقهاء كما في الهداية مانقل عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر أجمع ما كانوا يقولون ان شريح يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا الزور واحذروه وحذروه الناس اه وبعثه مع أعرانه أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن وأما التسخيم فقال في المصباح السخام وزان غراب سواد القدير وسخيم الرجل وجهه سوده بالسخام وسخيم الله وجهه كناية عن الموت والغضب اه وقدمنا في دليلهما ان عمر رضى الله عنه سخيم وجهه وان الامام جله على السياسة وهو تأويل شمس الأئمة وأوله شيخ الاسلام بالتخييل بالتفصيح والتشهير فان الخجل يسمى سوادا مجازا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالانثى ظل وجهه مسودا كذا في البناية وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يستخيم وجهه اذا رآه سياسة وفي فتح القدير معزيا الى المغنى ولا يستخيم وجهه بالحاء والحاء وانما فسر قوله لا يعزربلا يضرب لان التشهير تعزير والحاصل الاتفاق على تعزيره غير انه اكتفى بتشهير حاله في الاسواق وقد يكون ذلك أشد من ضربه خفية وهما أيضا الى ذلك الضرب كما في فتح القدير وأطلق في تشهيره ففعل الاحوال كلها وقيدته الامام الحاكم أبو محمد الكاتب بان لا يعلم رجوعه باى سبب كان فهو على الاختلاف أمان رجوع تائبا نادما لم يعزرا جاعا وان رجع مصرعا على ما كان فانه يعزرا جاعا أى يضرب وذكر شمس الأئمة ان التشهير قولهما أيضا فهما يقولان بالتشهير والضرب والحبس والكل مفوض الى رأى القاضي واختلفوا في قبول سهادته اذا تاب قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الحمل له عليها فسقه وان تاب وظهر صلاحه تقبل لزوال الفسق وان كان عدلا أو مستورا لا تقبل أبدا وعن أبي يوسف قبولها وبه يفتى واختلفوا في مقدار مدة توبته والهيح التفويض الى رأى القاضي اه والله أعلم

## باب الرجوع عن الشهادة

مناسبتة لشهادة الزور وظاهرة وهو ان الرجوع لا يكون غالبا الا لتقدمها عمدا أو خطأ وترجم له بالباب مخالفا للهداية المترجم بكتاب اذ ليس له أبواب متعددة وهو وان كان رفعاً للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة والكلام فيه في مواضع الاول في معناه لغة قال في المصباح رجوع من سفره وعن الامر يرجع رجوعا ورجعي ورجعا قال ابن السكيت هو نقيض الذهاب اه الثانى في معناه اصطلاحا فهو نفي ما أثبت كذا في المحط والثالث في ركنه وهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادتي فلو أنكروا لم يكن رجوعا كما في خزائن المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره واثبتته عدم قبول البينة على رجوعه وعدم استحلافه اذا أنكركا سيما في الخامس في صفته قال في العناية انه أمر مشروع مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصا من عقاب الكبيرة اه وذكر الشارح ان شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء فاذا شهد بزور عمدا أو خطأ وجبت عليه التوبة وهى لا تصح الا عند الحاكم ولا يمنع عنها الاستحياء من الخلق وفيه تدارك ما ألتف بالزور اه



السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع الى ماله والا تخال في نفسه والا لاول وجوب الضمان  
ويحتاج الى بيان ثلاثة سببه وشرائطه ومقداره فسيده اتلاف المال أو النفس بها فان وقعت اتلافا  
انقضت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزى بالسبب منزلة المباشرة وسيأتي بيانه مفصلا وشرطه  
كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو رجع عن منفعة كالسكاح  
بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر للمساكنة أجر باجارتها باقل من أجر مثلها ثم رجعا وان يكون  
الاتلاف بغير عوض لانه بعوض اتلاف صورة لا معنى وقدر الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب  
والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع الى نفسه فتوعان وجوب المحذوف شهادة الزنا سواء كان قبل  
القضاء أو بعده للقذف منهم ولو بعد الامضاء رجعا كان أو جلد اخلا فالزفر في الرحم وجوب  
الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير  
عليه سوى شهادة الزنا ان تعمد الشهادة بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان  
لو اتلفا حق من الحقوق كالعفو عن القصاص لو شهدا به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط  
خيار من الخيارات كذا في التتف ولا فرق في وجوب التعزير بين كونه قبل القضاء أو بعده وفي  
فتح القدير ولا يخفى عن نظر لان الرجوع ظاهر في انه توبة عن تعمد الزور ان تعمدته والتهور  
والجهالة ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا عن ذنب ارتفع بها وليس فيه حكمة مقدر اه  
قلت ان رجوعه قد يكون لقصد اتلاف الحق ونحوه وازكون المشهود عليه غيره بمال لا ماذكره ولكنه  
خاص بما قبل القضاء وأما بعده فقد ينظن بجهله انه اتلاف على المشهود له مع انه اتلاف لماله  
بالغرامة (قوله ولا يصح الرجوع الا عند القاضي) لانه فسخ للشهادة فيختص بما يختص به  
الشهادة من مجلس القاضي ولان الرجوع توبة وهي على حسب الجناية قال السر بالسر والاعلان  
بالاعلان أطلقه فشمع القاضي المشهود عنده وغيره فاذا لم يصح الرجوع عند غير القاضي ولو شرطيا  
كافي فتح القدير وادعى المشهود عليه رجوعهما وأراد عيניהما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينته عليهما  
لانه ادعى رجوعا باطلا حتى لو أقام بينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل لان السبب  
صحح ولو أقر عند القاضي انه رجع عند غير القاضي فانه صحيح وان أقر برجوع باطل لانه يجعل  
انشاء للحال وفي خزائن المفتين اذ رجعا عن شهادتهما وأشهدا بعمال على أنفسهما لاجل الرجوع  
ثم جحد ذلك فشهد عليهم الشهود بالمال من قبل الرجوع والضمان لا تقبل اذا تصادقا عند القاضي  
أن الاقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان وفي المحيط ولو ادعى رجوعهما عند القاضي  
ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تجمع منه البينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير  
موجبا للضمان الا باتصال القضاء به كالشهادة اه (قوله فان رجعا قبل حكمه لم يقض بها) لان  
الحق انما يثبت بالقضاء والقاضي لا يقضي بكلام متناقض وقد معنا انه يعزير قبل الحكم أيضا أطلقه  
فشمع ما لور رجعا عن بعضها كما لو شهدا بدار وبنائها أو باتان وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يقض  
بالاصل كما في جامع الفصولين معللا بان الشاهد فسق نفسه وشهادة الفاسق ترد وفي منية المفتي  
شهدا على رجل فلم يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما انهما رجعا عن تلك الشهادة فان كان  
الذنان أخبرا عنهما بالرجوع يعرفهما القاضي ويعدهما وقف الامر ولم ينفذ شهادتهما شهدا انه  
سرق من هذا ثم قال غلطنا أو وهما بل سرق من هذا لم يقض بها أصلا لانهما أقرتا بالغفلة شهدا  
لرجل ثم زاد فيها قبل القضاء بها أو بعده وقالوا وهما ان كانا عدلين غير متهمين قبل ذلك منهما

ولا يصح الرجوع الا عند  
القاضي فان رجعا قبل  
حكمه لم يقض بها

بالكتاب وذكر تحتها ستة  
عشر فصلا ساقها على  
نسق وبه اندفع ما وجه  
به كلام المصنف مشيرا  
به الى الاعتراض على  
الهداية (قوله التعزير)  
المراد بالتعزير التشهير  
(قوله لان الرجوع لا يصح)  
ولا يصير موجبا للضمان  
الا باتصال القضاء به  
قال في الفتح وزاد جماعة  
في صحة الرجوع أن يحكم  
القاضي برجوعهما  
ويضمنهما المال واليه  
أشار المصنف ونقل هذا  
عن شيخ الاسلام واستبعد  
بعض من المحققين توقف  
صحة الرجوع على القضاء  
بالرجوع أو بالضمان  
ونترك بعض المتأخرين  
من مصنفى الفتاوى  
هذا القيد وذكر انه انما  
تركه تعويلا على هذا  
الاستبعاد

(قوله وشمل ما اذا شهد بطلاقها الى آخر القولة) مقدم عن محله وحقه أن يكتب في آخر القولة لاثنية وقد رأيت في بعض النسخ كذلك (قوله ثم رأيت بعد ١٤٠ ذلك في فتح القدير الخ) وهكذا قال في البرازية ثم رجع الى قوله بما وعليه استقر

المذهب اه ومثله في التارخانية برمز المحيط فانه نقل عنه ان أبا حنيفة كان يقول كذا وساق التفاصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قولهما والظاهر ان المراد به المحيط السبرهاني لما

وبعده لم ينقض وضمنهما أتلغاه للشهوه ودعليه اذا قبض المدعى المال

ذكر المؤلف ان ما في المحيط السرخسي ليس فيه التفصيل (قوله وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم) كذا في النسخة وهي عبارة غير محررة لان صاحب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال ديننا كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقيسوا (قوله وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر) أقول عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذا رجعاً عن شهادتهما رجوعاً معتبراً يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمننا المال الذي شهد به

اه وشمل ما اذا شهد بطلاقها ثم تزوجت فرجع أحدهما لم يفرق بينهما وبين زوجها واختلفوا فيما اذا تزوجها أحدهما ثم رجع ففي الكافي للحاكم ان الشعبي لم يفرق بينهما وبه كان يأخذ أبو حنيفة وقال محمد لا يصدق على ابطال شهادته الاولى ولكنه يصدق في حق نفسه فان كان تزوجها فرق بينهما ما ورجع أبو يوسف الى هذا القول بعد ذلك اه وقد أفاد قوله لم ينقض ان المشهود له وعليه يعملان بمقتضاه وان علما ان الشهود زور فلو شهدا عليه بالطلاق الثلاث وقضى به ثم رجعا والزوج يعلم انهما كاذبان لم يسعه ان يقر بها كذا في الكافي للحاكم وقيد بالرجوع لانه لو ظهر ان الشاهد عبد أو محب ود في قذف يبطل القضاء ويرد المال الى المقضي له كذا في كافي الحاكم (قوله وبعده لا ينقض) أي ان رجعا بعد الحكم لم ينقض القضاء لان آخر كلامهم يناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصديق مثل الاول وقد نرجح الاول ما اتصال القضاء به أطلقه فشمّل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة أو دونه أو أفضل وهكذا لم يقيّد في أكثر الكتب متونا وشروحا وفتاوى وفي خزائن المفتين معزيا الى المحيط ان كان الرجوع بعد القضاء ينظر الى حال الرجوع فان كان حاله عند الرجوع أفضل من حاله وقت الشهادة في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير وينقض القضاء ويرد المال على المشهود وعليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدالة أو دونه وجب عليه التعزير ولا ينقض القضاء ولا يرد المشهود به على المشهود وعليه ولا يجب الضمان على التآهد اه وهو غير صحيح عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب الضمان على الشاهد اذا رجع بعد الحكم وفي هذا التفصيل عدم تضمينه مطلقا مع انه في نقله مناقض لانه قال أول الباب بالضمان موافقا للمذهب ثم كشفت المحيط للامام رضي الدين السرخسي الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة من غير تفصيل فهو وان احتمل أن يكون في المحيط البرهاني لكن القول به لا يصح عن المذهب فانهم نقلوا عدم الضمان عن الشافعي ثم رأيت بعد ذلك في فتح القدير ان هذا قول أبي حنيفة الاول وهو قول شيخه جاد ثم رجع عنه الى انه لا ينقض القضاء ولا يرد المال على المقضي عليه على كل حال ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد (قوله وضمننا ما أتلغاه للشهوه ودعليه اذا قبض المدعى المال) لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان كما في البئر وقد وجد سبب الاتلاف تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضي لانه كالمجأ الى القضاء وفي ايجابه صرف الناس عن تقلده وتعذر استيفاؤه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر التسبب وفي المحيط رجع الشاهدان في المرض وعليهما دين الصحة وما نابدي بدين الصحة لان ما وجب عليهما بالرجوع في المرض دين المريض لانه وجب باقرارهما في المرض اه وانما قيد بالقبض لان اتلافه يتحقق ولانه لا مماثلة بين أخذ العين وإلزام الدين وقد تبع المصنف صاحب الهداية في تقييده تبعاً للامام السرخسي وصاحب الجمع وأصحاب الفتاوى في اطلاقهم فقد صرح في الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين بالضمان بعد القضاء قبض المدعى المال أولا قالوا وعليه الفتوى وفي الخلاصة انه قول أبي حنيفة الآخر وهو قولهما اه وظاهره

وهذا قول الآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقضي له المال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فتواه وهو ان قوله الآخر ليس نصافي رجوعه الى الاطلاق والآخره والذي يظهر لي انه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقاً أي سواء

كان الشاهد كماله الاول في العدة او لا فيكون اشارة الى ما تقدم الكلام فيه في القولة السابقة يقر به ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم بالقول الا خلا ينقض ولا يرد المال من المدعي ولا يضمن الشهود وهو عيب قول ابي حنيفة الاول اذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الوالوجية ثم اذا صح الرجوع لا يطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهدا له به وهو قولهما وقول ابي حنيفة الا آخر اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه اراد الرجوع الامام عن التقييد بالقبض وقول لو صح لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية والغرر والاصلاح والكثير والمنتهى ومواهب الرحمن في كلهم قيدوا بالقبض وحزم به صاحب الجمع كما قدمناه والمحادي في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شرح الهداية فانهم اقتصرواعلى شرح ما ذكره المسان ونقلوا القول الا آخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وانت على علم بان ما أثبتته ١٤١ ارباب المتون في متونهم مختار لهم

لان المتون موضوعة لنقل المذهب ومما هو مقرر مشتهر ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في المتون فكيف لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ اذا كان ينبغي للمرئاشي أن يجزم بما في الفتاوى في متى التنوير ويعدل عما عليه المتون (قوله ثم اعلم ان تضمن الشاهد الخ) جعل لذلك أصلا العلامة ابن الشخصية في لسان الحكماء حيث قال دقة في إيجاب الضمان على الشاهدين الشاهدان متى ما ذكر اشيا هو لازم

ان اشترط القبض مرجوع عنه وفرق في المحيطين العين والدين فقال شهاب بن شمر رجعا ضمنا قيمتها قبضها المشهود له أم لا لان ضمان الرجوع ضمانان اتلاف وضمان اتلاف مقدر بالمثل ان كان المشهود به مثليا وبالقيمة ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينا فراجع المشهود قبل قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهود له ثم رجعا ضمنا لانهم اوجبوا عليه دينا فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يستوفى منهما الا بعد قبض المشهود به تحقيقا للمعادلة اه وهذا قول شيخ الاسلام وشمل ايضا قوله ما تلقاه خير الذي وخزيره لكن في كافي الحاكم واداشه هداية النعمان لذي بمال او خير او خسر بر فقصي القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا المال وقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول ابي يوسف ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمن قيمة الخمر اه ثم اعلم ان تضمن الشاهد لم ينحصر في رجوعه لما في تلقح المحبوبي المعبر عنه تارة بفرق الكراي يسي شهد شاهدان على رجل ان فلانا اقرضه ألف درهم وقضى القاضي بها ثم اقام المفضي عليه البينة على الدفع قبل القضاء بأمر القاضي برد الالف اليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا ان له عليه ألف درهم وقضى القاضي بذلك واخذ الالف ثم اقام المفضي عليه البينة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود ووجه الفرق ان في الوجه الاول لم يظهر كذبهم لجواز انه اقرضه ثم أبرأه وفي الوجه الثاني ظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا ملتفين عليه الا ترى انه لو قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد الشهود انه اقرضه ألفا يحكم بالمال ولا يحكم بالووقع ولو شهد ان عليه ألفا حكم بالمال والووقع جميعا تبين بهذا ان الشهادة على الاقراض ليست شهادة على قيام الحق للحال والشهادة بالدين مطلقة شهادة على الحق في الحال اه فقد علم تضمنهما بظهور كذبهما من غير رجوع فتضمنهما اذا تبين كذبهما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجوامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء المشهود

للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ما ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى ان مولى الموالاة اذا مات وادعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والاه وعاقده وانه وارثه لا نعلم له وارثا غيره فقضى له القاضي بميراثه فاستهلكه وهو موعر ثم ان رجلا آخر اقام البينة انه كان نقض الولاء الاول ووالى هذا الثاني وانه توفي وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وراث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث الثاني فيكون الثاني بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعلق وبيان ذلك في مسئلة الولاء قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا يدمنه للقضاء بالميراث فانهم اذا شهدوا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضي لا يقضى له بالميراث وانما أخذ الاول الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما فضمننا بخلاف مسئلة الشهادة بالنكاح فانهم اذا شهدوا انه مات وهي امرأته لان قولهما مات وهي امرأته زباد غير محتاج اليها فانهم ما لولا كانت امرأته فان القاضي يقضى

بقتله حيا ضمن الولي للقبض ظمنا ولا يرجع له لامة بدله أو الشاهد للالجماء كمكره ويرجع  
بما أخذ الولي للملكه ذلك وكذا الوقتص لكن لا يرجع عنده اذ ليس للدم مالية تلك بخلاف المدبر  
ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العفولا ولو شهد على الاقرار أو الشهاده ضمن الولي  
لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الابرأ ضمن شاهد الدين  
دون الاقراض ولو قال ان كان له على خنث في الاول دون الثاني كما لو وجد المشهود بنكاحها اما  
والشاهد عبدا أو مجلودا في قذف اه وبهذا علمت ان فرع الكرايسى منقول في التخصص وان دفع  
الابرأ على القول بالتضمن اذا ظهر كذبه بما لو وجد المشهود بنكاحها اما أو اختافاه ظهر الكذب  
ولا ضمان وشمل أيضا ما أتلفاه العتق فضمنه الشاهد برجوعه كما في خزانه المفتين فهو وان كان  
لا يضمن بالغصب عندهما خلافا للحمد يضمن بالأتلاف وهذا منه وفي جامع صدر الدين ادعى  
عبدا في يده ملكا وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى له ثم رجعوا ضمن كل فريق  
لمن شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لاتحاد المقضى عليه بخلاف الملك دليله  
وجد شهود الاول عبدا برده عليه في الملك دون الوصية وتما فيه وشمل كل المشهود به أو بعضه فلذا  
قال في جامع الفصولين عند محمد شهد له بدار وحكم له ثم قال لا تدرى لمن البناء فاني لا ضمنها قيمة  
البناء للمشهود عليه كأنهما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو قال ليس البناء للمدعى ضمنها قيمة  
البناء وعن أبي يوسف شهد له بدار فقال لا فيل الحكم إنما شهدا بالعرصة أقبل شهادتهما على ذلك  
ولم يكن هـ ذار رجوعا ولو قال لا بعد الحكم ضمنها قيمة البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهما يسقط  
بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم أقر به رده اليهما الثاني ضمنها قيمة العبد ثم أقر بالاعتاق  
رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها للمشهود له للمشهود عليه ردها اليهما ما الرابع رجوع  
الواهب في هبته بقضاء به عما ضمن الشاهد ردا الضمان الخامس ورثة المقضى عليه رد الضمان  
بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتامية وشمل قوله أيضا ما أتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر  
بعضها وفاته البعض فذكر الدين والنكاح والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الفرع  
والمزكى وشاهد اليمين وسنشرح كل واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيفاء والتأجيل والحد  
والنسب والولاء والكتابة والتدبير وأمومة الولد والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة  
والشركة والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب  
عبده من فلان وقبضه ثم رجعا به للقضاء ضمنها قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان  
ضمنها القيمة لم يرجع فيها لوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان ايض العين يوم  
شهدا بالهبة ثم رجعا والبياض زائل ضمنها قيمته ايض لا اعتبار القيمة يوم القضاء اه وأما الابرأ  
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه أبرأه عن الدين أو أجله سنة أو وفاة فقضى به ثم رجعا ضمنا ولو شهدا انه  
أجله سنة فقضى بها ثم رجعا قبل الحلول أو بعده ضمنا ورجعا به على المطلوب الى أجله ويبرأ الشاهدان  
بقبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب فان ضمنا رجعا به على المطلوب الى أجله وقاما  
مقام الطالب فان توى ما على المطلوب فن ماله ما ولو أسقط المدينون الاجل لم يضمنوا ولو شهدا ان له  
على آخر ألفا وآخران انه أبرأه ثم رجعا كلف مدعى الالف اقامة البيينة ثانيا وخصمه في ذلك  
شهود برأه الدين رجعا وافيضهما الالف ولا تصح اقامة البيينة على الدين إلا بحضرة الشهود لا بحضرة  
المدعى عليه ولا يرجعان على المشهود له بالبراء اه وفي العتامية شهدوا على انه أبرأه من الديون

لها بالمرات فصار وجود  
هذه الزيادة والعدم بمنزلة  
ولو انعدمت هذه الزيادة  
اسكان لا يجب علمها  
شي لانها شهدا بنكاح  
كان ولم يظهر كذبهما في  
ذلك ثم ذكر مسألة  
الفروق

(قوله وأما النسب والولاء والكتابة وأخواها فاع العتق) أي فسند كرها مع العتق ١٤٣ الا في كلام المتن والمراد باخوي

الكتابة التدبير والاستيلاء  
وكانه رحمه الله تعالى نسي  
فلم يذكر شيئا من أحكام  
النسب والولاء مستقلا  
بل ذكر الثلاثة فقط ولعله  
اكتفاء بما تضمنته من  
الولاء والنسب وفي  
الولاء الحجة ولو ادعى رجل  
انه ابن رجل والاب يحدد  
وأقام البينة انه ابنه ولد  
على فراشه فقضى بذلك  
وأثبت نسبه ثم رجعا  
فلا ضمان عليهما سواء

فان رجعا أحدهما ضمن  
النصف والعبرة لمن بقي  
للمن رجع

رجعوا في حال حياة الاب  
أو بعد وفاته أمافي حال  
حياة الاب فلا ضمان  
بشهادة على الاب بالمال  
وإنما شهدا عليه بالنسب  
والنسب ليس بمال وما  
ليس بمال لا يضمن  
بالمال وأما بعد وفاته  
فلا ضمان لوصيه وأما ورث  
الابن المسمى ودله لساثر  
الورثة ولا يجوز ذلك لان  
استحقاق الميراث يضاف  
الى موت الاب لا الى  
النسب لان الميراث  
يستحق بالنسب والموت  
جميعا والموت آخرهما  
وجودا وكل حكم ثبت بعلة

ثم مات الغريم مفلسا ثم رجعا لم يضمننا للطالب لانه توى ما عليه باذلا فلا ضمان  
مع القصاص وأما النسب والولاء والكتابة وأخواها فاع العتق وأما الاقالة فمع البيع وأما الوكالة  
ففي المحيط شهدا انه وكله بقبض دينه من فلان أو ودية فقبضه وأنكر الموكل ثم رجعا لم يضمننا لان  
الشاهد سبب لتفويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشر تفويته فيكون الضمان على  
المباشر وفي العتائية ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولا على شهود التفويض ولا على شهود  
التوكيل بقبض الدين اه وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له ألف على آخرانه رهنه عبد اياه قيمته  
ألف والمطلوب مقر بالدين وشهدا بالرهن ثم رجعا لم يضمننا لانهم ما ازالا بعوض ولو كان فيه فضل  
على الدين لم يضمننا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى الراهن  
الرهن وأنكر المرتهن لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن وان رجعا عن الرهن دون  
التسليم بان قالوا سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه وأما الاجارة ففي المحيط ركب بعيرا  
لرجل الى مكة يدعى الاجارة بنحسين وأقام بينة فعتب وادعى صاحب البعير الغصب ثم رجعا  
ضمننا قيمة البعير يوم عتب الام مقدار ما أخذ صاحب البعير من الاجر شهدا انه أكرهه دابته بمائة  
الى موضع كذا وأجر مثلها مائتان فركبها ثم رجعا لم يضمننا الفضل ان ادعى المستاجر الاجارة وجد  
صاحب الدابة وان ادعاهما صاحب الابل وجد المستاجر ضمننا له ما أداه ما فوق أجر البعير وأما  
المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح  
لم يقبض لم يضمننا فان قبضاه واقتمهما نصفين ثم رجعا ضمن سدس الربح قبل هذا في كل ربح حصل  
قبل رجوعهما فامار بربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال عرضا فكذلك وان كان نقدا  
فرب المال يملك فسخها فكان راضيا باستحقاق الربح اه وأما الشركة ففي المحيط شهدا انهما  
اشتراكا ورأس مال كل واحد منهما ألف على أن الربح اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وربحها  
قبل الشهادة واقتمهما اثلثا ثم رجعا ضمننا لصاحب الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد  
الشهادة فلا يضمنان عليهما اه وفي كافي الحاكم في يد رجل مال فشهد الرجل انه شريكه شركة  
مفاوضة فقضى له بنصف ما في يديه ثم رجعا ضمننا ذلك النصف للشهود وعليه وأما الشفعة ففي المحيط  
ولو شهدا أن الدار التي في يد الشفيع ملكه فقضى له بالشفعة ثم رجعا لم يضمننا وان كان الاول  
قد بنى فامر القاضى بنقصه يضمنان قيمة بنائه ولهما النقص اه وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل  
مسلم أن أباه مات مسلما أو عرف كافر أو لميت ابن آخر كافر ثم رجعا ضمننا الميراث للكافر الوارث  
وأما الوصية ففي المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شيء وأقام البينة فقضى  
ثم رجعا ضمننا جميع الثلث وتما فيه وفي كافي الحاكم لو شهدا أن الميت أوصى الى هذا في تركته  
فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما والضمان على الوصي ان استهلك شيئا اه وأما  
الوديعة والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل بوديعة فجدها فضمننا اياه القاضى ثم رجعا ضمننا  
له ما غرم وكذلك العارية اه (قوله وان رجعا أحدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقي للمن رجع)  
يعنى وقد بقي من يبقين شهادته نصف الحق ولا يقال لا يجوز أن يثبت الحكم ببعض العلة فوجب  
أن لا تبقى به أيضا لانا نقول يجوز أن يبقى الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كالحول المنعقد

ذات وصفتين يضاف الى آخر الوصفين وجودا (قوله شهدا انه أكرهه دابته بمائة الخ) كذا في النسخ ولعله الصواب انه أكرهه  
بمائتين وقوله وأجر مثلها مائتان لعله صوابه مائة فالعبرة بمقلوبة كما يظهره أمل تمامها



(قوله ضمنوا نصف درهم) قال الرملي وجهه كافي تلخيص الجامع ان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع على الكل فتأمل (قوله ضمنوا درهم ما ونصف الخ) قال الرملي وجهه انهم اتفقوا جميعا على الرجوع على الرابع فضمنوا ربا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثا ولا شيء عليه فيه لبقائه على الشهادة فتأمل (قوله كذا في المحيط وهو سهو الخ) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعليل من كلام المحيط وهو قوله لانهن وان كثرن ١٤٤ يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت بشهادتهن نصف الحق فيجعل

الراجعات كانهن لم يشهدن وفي الشرع لاللية قلت والذي يظهر لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصحابين

فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننت الربع وان رجعا ضمننتا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن ربه فان رجعوا فالغرم بالاسداس

ولذا علل بما لم يعلل به الامام بل بما علل به اذ ما علل به الامام كما ذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم الاعتداد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم

على النصاب يبقى ببقاء بعض النصاب وان لم ينقض به ابتداء ومن مسائل الجامع الكبير أربعة شهدوا على آخر باربع مائة وقضى بها فرجع واحد عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى والاخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الراجعين خمسون درهما اثلاثا لان الشهادة قائمة بقدر ثلث مائة وخمسين لان القائم بقي شاهدا باربع مائة والرابع بقي شاهدا بثلث مائة فبقي على ثلث مائة حجة كاملة فلا يجب ضمها على أحد بقى على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان التالف بر جوعهم نصف المائة فيجب على الراجعين لاستوائهم في ايجابها وان رجع الرابع عن الجميع ضمنا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول خمسين أيضا اثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون كذا في المحيط (قوله وان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) لبقائه من يبقى به كل الحق (قوله وان رجع آخر ضمنا النصف) أى الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع آخر ظهر أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد أربعة مائة مائة درهم وقضى بها ودفع ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف درهم على كل واحد سدس درهم لبقائه من يبقى به ثلاثة ونصف ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم ما ونصفا على الاول سدس المضمون الاول وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم اه (قوله وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننت الربع) لبقاء نصف الحق ببقاء رجل وامرأة (قوله وان رجعا ضمننتا النصف) لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل ولو شهد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجعت امرأتان فلا شيء عليهما (قوله وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن) أى الثمان لبقاء النصاب (قوله فان رجعت أخرى ضمن ربه) أى التسع لبقاء رجل وامرأة (قوله وان رجعوا فالغرم بالاسداس) أى رجوع الرجل والعشر نسوة فالسدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وان كل امرأتين مقام رجل واحد للحديث عدلت شهادة كل اثنتين منهن بشهادة رجل واحد وان رجعت العشر فقط فعليه نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحده ولو رجع معه ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو سهو بل يجب أن يكون النصف اخصا عنده

وعندهما

منه عدم الاعتداد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال كما

في الميراث اه وليس في كلام الصحابين ما يفيد انه مع قيامهن مقام رجل يقمن عليهن مائتة بشهادتهن في حق من رجع منهن فيفرض بقدره وقد بقي منهن من ثبت به نصف الحق كما ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا الخ ما ذكره المؤلف هنا ثم قال الشرع لاللية في الفتح على اننا لو سلمنا الاقسام عليهن عند الرجوع فالذى يظهر من تعليل قوله ما ان الاقسام بحسب عددهن فعليه أربعة أخصاس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال ببقاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاستصحاب انه مشى على قول الامام لا على قوله ما دللنا على ان

وأشار إلى مخالفة القياس حيث قال شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئا وينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف أثلاثا على الرجل والمرأة أما عندهما النسوة وان كثرن بمنزلة رجل واحد حالة الانفراق وحالة الاختلاط وكان شهد رجلان لا غير فكان الثابت بشهادة النسوة النصف وإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على الراجحة شيء وأما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل كانه شهد رجلان ونصف من حيث الحكم فان رجع رجل وامرأة فكانه رجع رجل ونصف والضمان عليهما أثلاثا اهـ (قوله وسكت المؤلف عما اذا شهد باصل النكاح باقل من مهر مثلها الخ) اعلم ان الصور ست لانه اما أن يشهد بمهر المثل أو باقل أو بأكثر وعلى كل فاما أن يشهد عليه بان كانت هي المدعية أو عليها بان كان هو المدعي فصرح المصنف منها بثلاثه وهي ما اذا شهد بمهر المثل عليه أو عليها وما اذا شهد عليه بالاكثر وصرح بالضمان في الثالثة ويفهم منه انه لو شهدا عليها بالاكثر لا ضمان وصرح بعدم الضمان في الأولين ويفهم منه عدمه أيضا لو شهدا عليه أو عليها باقل بطريق أولى والحاصل انه لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي الخمسة الباقية لا ضمان ١٤٥ أصلا وهذا موافق لما في التتارخانية

حيث قال وفي الزاد وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمنان وان زاد عليه ضمناها

وكذا لو شهدا باقل من مهر مثلها وان شهدا بأكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة وفي المحيط وان ادعى رجل على امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة ففرضي القاضي عليها بالنكاح ثم

وعندهما انصافا وذكر الاستيعابي ولورجع واحد وامرأة كان النصف بينهما أثلاثا ولو كان في المحيط لم يجب عليها شيء ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا والضمان عليهما دونها ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فاعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه الخمسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولورجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما أثلاثا (قوله وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمنان) لانهما اتلفا شيئا بعوض يقابله والاتلاف بعوض كالاتلاف (قوله وان زاد عليه ضمناها) أي الزيادة للزوج لانهما اتلفاها بلا عوض وسكت المؤلف عما اذا شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثلها للاشارة الى انهما لا يضمنان ما نقص لان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا يضمن المتقوم اذا تضمنين يستدعي المائلة أو للاختلاف في المنظومة وسرحها لانها يضمنان ما نقص عندهما خلافا لابي يوسف وفي الهداية وشروحا انهما لا يضمنان وهو المذهب في المذهب فيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهما لو شهدا عليها بقبض المهر أو بعرضه ثم رجعا بعد القضاء ضمناها لانهما اتلفا عليها ما لا وهو المهر قليلا كان أو كثيرا دون البضع وأشار بمهر المثل الى أن الكلام فيما اذا لم يطلقها بعد الدخول للاحتراز عما اذا طلقها قبل الدخول وحكمه ما كره في المحيط شهدا انه تزوجها على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير التسمية ففرضي بها ثم رجعها فعليه ما فصل ما بين المتعة الى خمسة مائة فلو شهد آخران على الدخول ثم

١٩٦ - بحر سابع رجع عن شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المعنى مهر المثل أو أكثر أو أقل اهـ ثم قال واذا ادعى رجل على امرأته انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجني بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم ففرضي ثم رجعا حال قيام النكاح ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعمائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجع قبل الطلاق وان رجعا بعده فهذا على وجهين أما ان رجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعد الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح وأما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اهـ فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل النكاح صحيحا وفي كلام المصنف اشارة الى ذلك أما اذا كانا مقربين به واختلعا في المهر ثم رجع الشاهدان ففيه هذا التفصيل والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك (قوله قيد بكونهما شهدا بالنكاح لانهما لو شهدا بقبض المهر الخ) لم يصرح بكون المضمون مهر المثل أو المسمى ولان الشهادة وقعت بعد الشهادة بالنكاح أو معها وفي التتارخانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك وهي تنكر ومهر مثلها خمسة مائة ففرضي القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا مهر المثل دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالعقد بلا ألف أو لا ففرضي القاضي به ثم شهدا بقبض ألف وقضى القاضي به ثم رجعا عن

رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمس مائة خاصة وعليهما وشاهدى التسمية فضل ما بين المتعة  
والخمس مائة نصفان ولو شهد آخران على الطلاق وقضى ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمس مائة  
وعليه ما وشاهدى التسمية ما بين المتعة الى نصف المهر وعلى الفرق الثلاث قدر المتعة اثلاثا  
اه ولو شهدا عليه انه تزوجها على ألف ومهر مثلها خمسة مائة وانها قبضت الالف وهى تنكر  
فقضى بشهادتهما ثم رجعا ضمننا لها مهر المثل لا المسمى لان حق الاستيفاء لم يثبت لها فيه اذ لم يقض  
بوجوبه لان القضاء بالنكاح مع قبض المهر قضاء بازالة ملكها عن المعقود عليه لا قضاء بالمسمى لانه  
اذا كان مقبوضا لا يحتاج الى القضاء به فلم تقع الشهادة بالقبض اتلافا للمسمى لعدم وجوبه اصلا بل  
وقعت اتلافا للبضع فيضمنان قيمته هكذا ذكره فى التحرير وهو وارد على ما ذكرنا من قبل من  
المذهب من حيث انه اوجب على الشهود قيمة البضع مع عدم وجوبه بالقضاء ومقتضى المذهب  
أن لا يجب شئ على ما بينا وهو ان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف وانما يتقوم على الزوج عند  
تمسكه اياه هكذا ذكر الشارح رحمه الله وقلت التضمنين هنا ليس باعتبار اتلاف منافع بضعها بل  
باعتبار اتلاف المهر لانهما كما شهدا باصله شهدا بقبضه هاله وقد ذكره وانما لو شهدا عليها بقبضه ثم  
رجعا ضمننا وانما ضمننا بقدر مهر المثل باعتبار انهما لم تدع المسمى لانكارها الكل فترجع بمهر المثل  
ولهذا لم يشهد ابا القبط وانما شهدا بالنكاح بانف وقضى به ثم شهدا بقبضها ثم رجعا عن  
الشهادتين فانهما يضمنان الالف لانهما اتلفا عليه اذلك (قوله ولم يضمننا فى البيع الامانقص)  
أى عن قيمة المبيع فلو شهدا على البائع بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض وان شهدا  
به بأقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشمع ما اذا شهدا به بانا أو بغير شرط للبائع  
ومضت المدة لاستناد المحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع بدليل استحقاق المشتري  
الزوائد وأما اذا ارد البائع البيع فلا اتلاف وأجازة اختياره بقول أو فعل فللرضا به قيد الشهادة  
بالبيع أى فقط لانهما لو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما متفرقين ثم رجعا عن الشهادتين  
فانهما يضمنان الثمن وان كان جملة واحدة وجبت القيمة عليهما ولو شهدا بالبيع والاتلاف معا فلا  
ضمنان ولو قال المولى ولم يضمننا البيع والشراء الامانقص أو زاد كان أولى ليشمل ما اذا كان  
المشهد وعليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشراؤه بمثل القيمة أو أقل وان كان باكثر ضمننا ما زاد عليها  
ولو كان بغيره وجاز البيع بمضى المدة وأما اذا مضى أو أجازة اختياره فلا كفاى البائع وفى خزانة  
الفتن وان شهدا على البائع بالبيع بالعين الى سنة وقيمة ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا  
وان شاء أخذ المشتري بالثمن الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر فان اختار الشهود رجعا وبالثمن على  
المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقايلا رجعا على البائع بالثمن  
ولاشئ على الشهود وان رد قضاء والضمان على الشهود بجأله وان أديا رجعا بما أديا اه وفى منية  
المغنى شهدا بالبيع بخمس مائة وقضى القاضى ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين  
جميعا ضمننا الثمن خمس مائة عند الامام كما لو شهدا باجل دين ثم رجعا ضمننا اه (قوله وفى الطلاق  
قبل الوطء ضمننا نصف المهر) لانهما أكدنا ضمننا على شرف السقوط ألا ترى انها لو طأعت ابن  
الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا ولان الفرقه قبل الدخول فى معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر  
كما فى النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا فى الهداية  
والتعليق الاول للمتقدمين والثانى للمتأخرين وقالوا لان سلم التاكيد بشهادتهما بل وجب متا كذا بالعقد

ولم يضمننا فى البيع الاما  
نقض وفى الطلاق قبل  
الوطء ضمننا نصف المهر  
الشهادتين ضمن للمرأة  
المسمى (قوله ومقتضى  
المذهب أن لا يجب شئ  
الخ) تأمل فى هذا الكلام  
(قوله فانما يضمنان  
الثمن) قال الزيلعى لان  
الثمن تقرر فى ذمة  
المشتري بالقضاء ثم اتلفاه  
عليه بشهادتهما بالقض  
فيضمنانه وان كان الثمن  
أقل من قيمة المبيع  
يضمنان الزيادة أيضا مع  
ذلك لانهما اتلفا عليه  
هذا القدر بشهادتهما  
الاولى اه فان قلت  
حيث ضمننا الزيادة أيضا  
فما الفرق بين هذين  
الثانية فانه يؤل الى  
تضمن القيمة قلت يظهر  
فيما اذا كان الثمن أكثر  
من القيمة فيضمنه هنا  
وفى الثانية لا يضمن الا  
القيمة تأمل (قوله  
وجبت القيمة عليهما)  
قال الزيلعى لان القاضى  
يقضى بالبيع لا بوجوب  
الثمن لان القضاء بالثمن

ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعلق تمامه بالقبض ولئن سلمنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمان فان الشهود لو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى القاضى بابطال حق الرجوع ثم رجعوا وقد هلكت الهبة لم يضمنوا الواهب شيئا كذا في الاسرار فلما كان قول المتأخرين أقرب الى التحقيق اختاره نفي الاسلام كذا في شرحه التقرير لئلا يكل من بحث القضاء وفي العناية لو أقر الزوج بالطلاق بعد التضمن أو السيد بالاعتاق رد الضمان عليهم وفي المحيط شهيد رجلان وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليهما ثلثا المهر أثلثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لا ضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لانه يثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف شهادة شاهدي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه ثم قال شهدا انه طلق امرأته ثلاثا وآخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمنان نصف المهر على شهود الثلاث لا غير لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيد لان حكم الواحدة حزمة خفيفة وحكم الثلاث حزمة غليظة ولو كان بعد الدخول فلا ضمان على أحد اه وأشار بالمهر الى ان الكلام فيما اذا كان مسمى فلولم يكن مسمى ضمننا المنة لانها الواجبة وقد ألتفاها وفي المحيط تزوجها بالمهر وطلقها قبل الدخول فشهد انه صالحها من المتعة على عبد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا ضمان للعبد بل المتعة وان كان مهر مثلها عشرة ضمننا لها خمسة ذراهم لان القاضى لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد ألتفا بشهادتهما على المرأة للمتعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحها عنها بعبد وقضى لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد ولو قوع القضاء بالعبد اه ولو قال قبل الوطء والخلوة لكان أولى وان كانت كالوطء في ايجاب المهر وأطلق في ضمنها فشمع ما بعد موت الزوج لم يفي المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا بعد موت الزوج ضمننا لورثته نصف المهر لانهم قائمون مقام المورث ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق أولا أقرت الورثة انه طلقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقالوا لا يرث ولا يضمن الشاهدان ميراثا بناء على ان قضاء القاضى بالطلاق بشهادة الزور ينفذ نظاهر او باطنا عنده خلا والهما ولو شهدا بذلك بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فقصى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمننا للمرأة نصف المهر والميراث اه (قوله ولم يضمنوا بعد الوطء) لان من شرط الضمان المماثلة ولا مماثلة بين البضع والمال وقد ذكره الاصوليون في بحث القضاء وفي المحيط شهدا على الطلاق وآخران على الدخول ولم يفرض لهما مهر ثم رجعوا ضمن شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر اه ومما يناسب هذا النوع مسئلتنا الشهادة بالخلع والنفقة أما الاول ففي المحيط شهدا على امرأة انها اختلفت من زوجها قبل الدخول على انها أبرأته من المهر وهي تجحد ضمننا نصف المهر لانهما أوجبا عليه ذلك بغير عوض ولو كان دخل بها يضمنان كل المهر اه وأما النفقة ففي المحيط فرض القاضى لها النفقة أو المتعة ثم شهدا بالاستغناء وقضى ثم رجعا ضمننا للمرأة وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب سهولا لانها لا تصير ديناً بقضاء فما ألتفا شيئا وقيل انها مؤولة وتاويلها ان القاضى قضى له وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع بما استدان على المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار ديناً له على المقضى عليه فقد شهدا عليه

ولم يضمنوا بعد الوطء

يقارنه ما يوجب سقوطه  
أى الثمن وهو القضاء  
بالقبض والقضاء بالشيء  
اذا اقترن به ما يوجب  
بطلانه لا يقضى به ثم  
استشهد عليه بمسئلة  
الشهادة بالبيع والاتالة  
معاً (قوله كذا في شرحه  
التقرير) الضمير في  
شرح عائد الى نفي  
الاسلام على تقدير مضاف  
أى شرح أصول نفي  
الاسلام وقوله التقرير  
بدل من شرح فان الشيخ  
أكمل الدين صاحب  
العناية شرح أصول نفي  
الاسلام الشهير بالبرزوى  
وسماه التقرير

باستيفاء دين مستحق له على المقضى عليه فضمننا بالرجوع اه (قوله وفي العتق ضمننا القيمة) لانهما اتلفا مالم يسه العبد عليه من غير عوض والولاء للعتق لان العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان وهو لا يصلح عوضا أطلقه فشمهل ما اذا كانا موسرين أو معسرين لانه ضمان اتلاف الملك بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الاملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صلاحة ومواساة له أطلق العتق وانصرف الى العتق بلا مال فلو شهد انه أعنتق عبده على خمائة وقيمة ألف فقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهد دين الالف ورجعا على العبد بخمسة مائة وولاء العبد للمولى كذا في المحيط وفي البرازية شهدا على رجل باعتاق عبده وأربعة أخرانه زنى وهو محصن فحكم بالعتق والرجم ورجم ثم رجعا والقيمة على شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان جاحدا للعتق يمنع أخذ الدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمعدوم ووجوب القيمة بدل المسالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى بهادونه فلا يلزم بدلان عن مبدل واحد اه ولو شهد انه أعنتق عبده عام الاول في رمضان وقضى القاضي بعتقه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وحكمه في حدوده وجزاء جنائية فيما بين رمضان الى ان أعتقه القاضي حكم الحر لان القاضي أثبت حريته من رمضان بالبيينة والثابتة بالبيينة العادلة كالثابت بالمعينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر برحايوم القضاء لان التلف حصل يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه طلق امرأته عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعا وضمننا ثم شهد آخر ان انه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول بهالم تقبل ولا يقع الاول لانها صارت مبانة بالطلاق الاول قبل الدخول فلا يتصور تطليقها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهد دين ما ضمننا وكذلك اقرار المولى بالعتق قيل هذا عند أبي يوسف ومحمد دخلا فالإني خيفة بناء على نفاذ القضاء باطنا حتى نفذ القضاء في رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام فبقي التلف مضافا الى شهادتهما لا الى اقراره وعندهما لم ينفذ القضاء باطنا بقي النكاح والرق الى شوال باطنا فصح اقراره في شوال وكان التلف مضافا الى اقراره لا الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدا بالتدبير وأخران بالعتق فرجعا ووا الضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق لا يفيد لان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى بالتدبير وان قضى بشهادة التدبير ثم شهد آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعا ضمن شهود التدبير ما نقصه التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يفيد حكمه لانه ليس حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أزال المدبر عن ملكه بغير عوض فيضمنان قيمته مدبرا اه وفي العتابة ولو شهدوا بقراره بالعتق أمس وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام الشاهدان بينة على اعتاقه من سنتين برأ عن الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى ليس بشرط اه يعني ثم رجعا بعد القضاء ثم برهنا ولم يذكرا المؤلف رحمه الله التدبير والكتابة والاستبلاء والولاء أما الاول ففي المحيط ولو شهد انه دبر عبده فقضى ثم رجعا ضمننا ما نقصه التدبير فانه بالتدبير فبعض المنافع من حيث التجارة بالانحراج عن ملكه وانقض ملكه فضمننا نقصانه بتفويتهم ما وان مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته

وفي العتق ضمننا القيمة



مدبر الانهما أزالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد وان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما اه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزيلعي من ان العبد اذا كان معصرا فانهما يضمنان جميع قيمته مدبرا ويرجعان به عليه اذا يسر سهو ولما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به لما في الميسر وصرح فيه بانما يضمنان ثلث قيمته مدبرا وعليه يحمل ما في المحيط وقدمنا ان القنوي ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان قنا وأما الثاني ففي المحيط شهد انه كاتب عبده على ألف الى سنة فقضى ثم رجعا يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما واذا أداه عتق والولد للذي كاتبه وان عجز فرد في الرق كان مولاه ان برد ما أخذه على الشهود اه وبه علم ان ما في فتح القدير من أن الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة سهو والصواب للذي بدل الدين ويطلب لهما ما أخذ من المكاتب ان كان بدل الكتابة مثل قيمته أو أقل وان كان أكثر تصدقا بالفضل وان أراد المولى اتباع المكاتب ولا يضمنهم كان له ذلك ذكره الشارح وفي المحيط شهد انه كاتب عبده على ألف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجعا بخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى أجله وان اختار المولى ضمان الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي ألدا الى الشاهدين ويتصدقان بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له الفضل وان تقاضا المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أولا يعلم فهو رضا بالكتابة ولا يضمنان اذا كانت المكاتبه أهل من القيمة فله ان يأخذ المكاتبه ويرجع عليهما بفضل القيمة اه ولم يذكر الشارحون ما اداه شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط ادعى العبدان مولاه كاتبه على ألف وانه قيمته وقال المولى كانته على ألفين وأقام البيعة وقضى ثم اداهما ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وادعاه المولى على ألفين لم تقبل بينته عليه ويغال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دع اه وأما الثالث ففي البدائع شهدا على اقرار المولى ان هذه الامة ولدت منه وهو يسكر فقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعاه في حياته ضمننا بقصان قيمتهما بان تقوم قننة وأم ولد لوحاز ببعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت وضمنما ببقية قيمتهما للورثة فان كان معها ولد فرجعاه في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمننا له شيئا ورجعا على الولد بما قبض الاب منهما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمننا له نصف البقية من قيمتهما ويرجعان على الولد بما أخذ الاب منهما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذه الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما والا ضمننا للاخ نصف البقية من قيمتهما ونصف قيمة الولد لأميرائه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة بعدموت المولى بان ترك ولد أو عبدا أو أمة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولدت هذه الامة من الميت وصدقهما الولد والامة لا ابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامة ونصف الميراث اه (قوله وفي القصاص الدية ولم يقتصا) أى ضمن شاهد القصاص برجوعهما بعد الاستيفاء دية المشهود عليه ولا يقتص منهما وقال الشافعي يقتص منهما لوجود القتل تسبعا فاشبهه المكره بل أولى لان الولي يعان والمكره يمنع ولنا ان القتل مباشر فلم يوجد وكذا تسبعا لان السبب ما يغضى اليه غالبا ولا يفضى لان العفو مندوب بخلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهرا ولان

وفي القصاص الدية ولم يقتصا

(قوله والصواب للذي بدل الدين) أى الصواب أن يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا عليه فيأتي بدل الجمع بالمفرد فيكون واقعا على المولى لا على الشهود (قوله ورجعا على الولد بما قبض الاب منهما الخ) قال الرملي أى لا اعتراف الولد باشتغال التركة بما أخذ والده منهما لانه يزعم انه أخذ ما أخذه منهما ظما فرجعا في التركة فتأمل وأقول يؤخذ من هذه المسئلة انهما لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف فقضى القاضي به بشهادتهما ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيما يستقبل لانهما لم يتلفاها علمهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شئ من الغلة موجودا وقت

الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لأقل من الشبهة وهي دارثة للقصاص بخلاف المال لانه  
 يشبث مع الشبهات أطلقه فيشمل ما اذا رجع الولي معهما أو لم يرجع لكن ان رجع معهما خير الولي  
 بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين كما لو جاء المشهود بقتله حيا وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه  
 عنده وعندهما له الرجوع عليه لانه ما عا ملاله واتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ وبيان الحجة  
 من المجانين في الشرح للزيلي وشمل ما اذا شهدوا به في النفس أو مادونه وقيد بالقصاص لانهم مالو  
 شهدا بالغفوع عن القصاص ثم رجعا لم يضمنا لان القصاص ليس بمال ولو شهدا انه صالحه من دم  
 العمد على ألف ثم رجعا لم يضمنا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا والصحيح انهم  
 يضمون له الألف والصحيح جواب الكتاب وقامه في المحيط وفيه شهدا انه صالحه على عشرين ألفا  
 والقاتل يحد فقضى ثم رجعا ضمنا الفضل على الدية وقيل الصحيح ان يضمنا جميع المال قال الطالب  
 صالحك على ألف وقال الخدم لا بل على خمسة أئة والقول للمدعي عليه مع عيئه لانكاره الزيادة فان  
 برهن الطالب وقضى ثم رجعا ضمنا المحسمائة الواجبة بشهادتهما وفيه دليل على ان الجواب في  
 المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان شهدا على الغفوع عن دم فيه مال أو جرح عمد فيه مال  
 ثم رجعا ضمنا الدية وأرش المجراحة في ثلاث سنين أو سنة اه وفي البدائع شهدا بالقتل خطأ  
 ثم رجعا ضمنا الدية في مالهما وكذا اذا شهدا بقتل خطأ ضمنا نصفها وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع  
 ثم رجعا اه وفي السراج الوهاج ان الدية التي على الشاهدين تكون في الهما في ثلاث سنين  
 ولا كفارة عليهما ما ولا يجرمان الميراثان كما ولد للمشهد عليه فانهما يرثانه اه (قوله وان  
 رجع شهود الفرع ضمنوا) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم  
 وفي المحيط شهدا على شهادة أربعة وآخرا على شهادة شاهدين وقضى ثم رجعا وفعلى شاهدي  
 الأربعة ثلثا الضمان وعلى الآخرين الثلث عند أبي يوسف وقال محمد على الفريقين نصفان الجامع  
 شهدا على شهادة شاهدين لرجل على آخر بالف وشهد آخرا على شهادة واحد عليه بالف فقضى  
 شهادتهم ثم رجع أحد اللذين شهدا على شهادة الشاهدين وأحد اللذين شهدا على شهادة واحد  
 فعليه ما ثلاثة أثمان الحق ثمان على الاول وثمان على الآخر ولو لم يرجع الا واحد من الفريق  
 الاول ضمن الربع ولو رجع بعدهما الفريق الآخر كلهم ضمنا رجا آخر ولو شهد كل فريق  
 على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمنا ثمانين ونصفا وذكروا في المبسوط  
 النصف وعن الكرخي يضمنا الربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح ان المسد كور في  
 المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان اه (قوله لا شهود الاصل  
 بل تشهد الفروع على شهادتنا أو شهدناهم وغلطنا) أي لا ضمان عليهم فيما أمافي الاولى فلانهم  
 أنكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف  
 ما قبل القضاء وأما في الثانية فهو قولهما وقال محمد يضمون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول  
 فصار كأنهم حضروا ولهما ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بما يعاين من الحجة  
 وهي شهادتهم وقدمنا أن الاختلاف مبني على أن الاشهاد على الشهادة ثابتة وتوكيل عندهما  
 وعنده تحمیل وقوله غلطنا اتاقي اذ لو قالوا رجعنا عنها فلا ضمان أيضا عندهما ولو قال يرجعونهم  
 لكان أولى ليشمل المسئلةين وليفهم أنكرا الاشهاد بالاولى (قوله ولو رجع الاصول والفروع  
 ضمن الفروع فقط) أي لا الاصول عندهما لان القضاء وقع بشهادتهم وعنده محمد المشهود

وان رجع شهود الفرع  
 ضمنوا لا شهود الاصل  
 بل تشهد الفروع على  
 شهادتنا أو شهدناهم  
 وغلطنا ولو رجع الاصول  
 والفروع ضمن الفروع  
 فقط

الشهادة وحكم به يضمنا  
 بالرجوع ما أخذ المشهود  
 له أو استهلك المشهود  
 عليهم غلة السنين الماضية  
 وحكم عليهم له بها فكذلك  
 يضمناها لانها اتلفا  
 على المشهود عليه  
 بشهادتهم كما كسئلة  
 الشهادة بعدم موت المولى  
 هنا ولم أر من صرح  
 بذلك وقد سئل عنه  
 فاستخرجت الجواب من  
 مسئلة البدائع المذكورة  
 فتأمل ذلك الخ

عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع (قوله ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) لان ما مضى من القضاء لا ينتقض بقوله ثم فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شتموا على غيرهم بالرجوع (قوله وضمن المزركون بالرجوع) أى عن التزكية وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم انما على الشهود فصاروا كشهود الاحصان وله ان التزكية اعمال الشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا تعدينا أو علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم أما اذا قال المزركى أخطأت فيها فلا ضمان اجماعا وقيل الخلاف فيما اذا أخبر المزركون بالحرية بان قالوا هم أحرار أما اذا قالوا هم عبيد فلا ضمان لانهم لا يضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا وأطلق في ضمانهم فشمّل الدية لوز كواشهود الزنا فرحم فاد الشهود وعبيد أو مجوس فالدية على المزركين عنده ومعناه اذا رجعوا عن انبان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم أما اذا ثبتوا عليه وزعموا انهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا تجد الشهود حد القذف لانهم قد قدقوا حيا وفدمات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت المال كذا في السراج الوهاج (قوله وشهود اليمين) أى وضمن شهود التعليق لانهم شهود العلة اذ التلف يحصل بسببه وهو لا عتاق أو التعلق وهم اثبتوه أطلقه فشمّل تعليق العتق والطلاق فيضمنون في اذول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول وفي منية المفتى شهد انه امر امراته ان تطلق نفسها وأخران انها طلقت نفسها وهذا قبل الدخول ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق لانهم ما اثبتا السبب والتعويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهدوا انه جعل عتق عبده بيد فلان وأخران انه أعتقه ثم رجعوا ولو شهدا انه أمره بالتعليق وأخران ان المامور عتق وأخران على وجود الشرط ثم رجعوا والضمان على شهود التعليق اهـ (قوله لاشهود الاحصان) أى لا ضمان عليهم لانه علامة وليس بشرط حقيقة ثم اعلم أن الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس يؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضى الى الحكم بلا تاثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر ان الاحصان شرط كاذ لاكثر لتوقف وجوب الحد عليه بلا علة تاتر ولا اقصاء وعدم الضمان ب رجوع شهود الشرط هو المختار وانما تكلف الاحصان علامة القائل بتضمين شهود الشرط وليس المختار اليه اشارة في التحرير والحاصل انهم اتفقوا على عدم تضمين شهود الاحصان فالقائل بان شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع لا اشكال على قوله والقائل بانهم يضمنون تكلفوا ادعى ان الاحصان علامة وليس بشرط وظاهره ان المصنف قال به بدليل عطف الشرط عليه ولو اقتصر على نفي الضمان عن شهود الشرط كما في المجموع لكان أولى وصرح في البدائع بانه شرط ولم يذكر غيره (قوله والشرط) أى لا ضمان على شهود وجود الشرط للعتق والطلاق لما قدمنا ان اليمين هي العلة فاضيف الحكم الى من اثبتا والشرط لا يعارض العلة أطلقه فشمّل ما اذا رجعوا وواحد هم أو مع شهود العلة لكن عدم التضمين في الثاني اتفاق وفي الاول اختلاف والمختار ما في الكتاب نص عليه في الزيادات واختاره السرخسي واختار البزدوى ما قبله وأراد من الشرط ما ليس بعلة فشمّل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والضمان على شهود الايقاع كما قدمناه واستشهدا المحسنى على عدم تضمين شهود الشرط بما لو قال لعبده ان ضربك فلان فانت حرفضه فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب لانه عتق بيمين مولاه

ولا يلتفت الى قول الفروع  
كذب الاصول أو غلطوا  
وضمن المزركون بالرجوع  
وشهود اليمين ولا شهود  
الاحصان والشرط

لا بالضرب فكذلك هذا والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الوكالة ﴾

مناسبتها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في معاشه الى التعاضد والشهادة منه فكذا الوكالة والكلام فيها في مواضع الاول في معناها اللغة قال في المصباح وكلت اليه الامر وكلام من باب وعد وكذا لا فوضته اليه واكتفيت به والوكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه موكل به ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى المحافظ ومنه حسبنا الله ونعم الوكيل والجمع وكلاء ووكلته تو كيلا فتوكل قبل الوكالة وهي بفتح الواو والياء كسر لفة وتوكل على الله تعالى اعتمد عليه اه والحاصل انها في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض التصرف الى الغير الثاني في معناها اصطلاحا فهي اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في العناية الثالث في ركنها وهو اداء عليها من الايجاب والقبول ولو حكما فلو قال وكلتك في هذا كان وكيلا بحفظه لانه لا ادنى فيحمل عليه هكذا ذكرنا وقيدوا بقوله في هذا لانه لو قال وكلتك فقال قبلت الوكالة فقال الوكيل طلقت امرأتك ثلاثا أو اعتقت عبدك فلانا أو زوجت بنتك فلانة من فلان أو تصدقت من مالك بكذا على الفقهاء فقال الرجل لا أرضى بذلك فهذا الكلام متوجه الى الذي تحاورا فيه وفيه لا ما يكون هذا الكلام والتفويض الانشاء على سابقة تجرى بينهما فان كان كذلك فالمرء على ما تعارفوه بما جرت الخاطبة فيه وان فعل شيئا حارجا من ذلك النوع لم ينفذ على الموكل دون انفاذه كذا في خزانة المفتين ولو قال أنت وكيلى في كل شيء كان تفويض للحفظ والقياس أن لا يكون وكيلا به للجهالة والاستحسان انصرفا الى المحفظ ولو قال أجزت لك بيع عبدى هذا انه يكون تو كيلا بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكيلى في كل شيء حائرا مرءى ملك المحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا اذا قال طلقت امرأتك ووقفت ووهبت أرضك في الاصح لا يجوز زوى الروضة فوضت أمرى اليك قيل هذا باطل وقيل هذا الاول سواء في انه تفويض المحفظ ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك أمر مستغلاتي وكان أجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها وكذا لو قال اليك أمر ديني ملك التقاضى ولو قال اليك فوضت أمر ديني وأمر مالي ملك المحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم فوضت اليك أمر امرأتى ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف قوله ملكتك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي الحاكم ولو كله بالقيام على داره واجارتها وقبض غلتها والبيع لم يكن له أن يبنى ولا أن يرم منها شيئا وليس وكيلا في خصوصتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكيلا في الخصوصية لانه استهلك شيئا في يديه وكذا لو أجرها من رجل فجعد ذلك الرجل الاجارة كان خصما فيها حتى يشتها وكذا اذا سكنها وبجهد الآخر اه وقال في باب الوكالة بالدين لو وكله بتقاضى كل دين له ثم حدث له دين بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو وكله بقبض غلة أرضه وثمرتها كان له أن يقبض ذلك كل سنة اه وقال في باب قبض الوديعة والعارية ولو وكله بقبض عبد عند رجل فقتل العبد خطأ كان للودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل أن يقبض القيمة لانها كالثلث ولو كان الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له أن يأخذ القيمة وهو الا أن بمنزلة الاول ولو جنى على العبد جنابة قبل أن يقبضه الوكيل فاخذ المستودع ارضها لا وكيلا أن يقبض

### ﴿ كتاب الوكالة ﴾

(قوله ولو حكما) دخل به السكوت كما سنبينه عليه قبيل الرابع وسياتي في الفصل الآتي في شرح قوله ولو وكله بشراء شيء عينه لا يشتره لنفسه عن الرمى التفرقة في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فراجع

### ﴿ كتاب الوكالة ﴾

(قوله وصرح في النهاية الخ) أقول الذي تقدم في باب خيار الرؤية تغلق عن الفوائد جعل الامر من ألفاظ الرسالة لامن ألفاظ التوكيل وسياتي في باب الوكالة بالخصوص انه ليس بتوكيل (قوله واعلم انه ليس ١٥٣ كل أمر يفيد التوكيل الخ) حاصله انه لا بد

أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل أمرا للآخر بطريق النيابة عنه (قوله وفي تهذيب القلا نسي الخ) حاصله ما ذكره المؤلف في باب خيار الرؤية حيث قال وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الإشارة في قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ وقوله وما أنت عليهم بوكيل نفي الوكالة وأثبت الرسالة اه (قوله لا البلوغ والحرية) قال الرملي أي فيصح توكيل الصبي الذي يعقل والعبد في النكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يعقده الموكل بنفسه وافهم (قوله) واما ما يرجع الى الموكل به (قوله) قال الرملي ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب هذا الكتاب فيه رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة

العبد دون الارش وكذا لو كان المستودع آجره باذن مولاه لم يأخذ الوكيل أجره وكذلك ماله الامه اذا وطئت بشبهة ولو وكله بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض الولد مع امه ولو كانت ولدت قبل أن يوكله بقبضها لم يكن له أن يقبض الولد وكذلك ثمرة البستان بمنزلة الولد اه وفي البدائع وأما ركن التوكيل فهو الاجاب والقبول والايجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو أدت لك أن تفعل كذا ونحوه والقبول من الوكيل أن يقول قبلت وما يجري مجراه في عالم يوحده لم يتم ولهذالو وكل انسانا بقبض دينه فإني أن يقبض ثم ذهب فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالرد ثم الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط فنحوان قد دم زيد فانت وكيلى في بيع هذا العبد وقد يكون مضافا الى وقت بان يوكله في بيع هذا العبد غدا أو يصير وكيلا في الغد وما بعده لاقبله اه وان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر تو كيد كما علمت قلت الرسول أن يقول له أرسلك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزبلي في باب خيار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع ادلا فرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا واعلم انه ليس كل أمر يفيد التوكيل فيما أمر به ففي الولو الحجة دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشتر بها أو بيع ولم يغل لي كان توكيلا وكذا اشتر بهذا الالف حارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشتر حارية بالف درهم كانت مشورة وما اشتره المأمور فهو له دون الأمر وكذا لو قال اشتر هذه بالالف اذا زاد على أن أعطيك لاجل شرائك درهم ما لان اشتراط انجره يدل على الانابة اه وفي تهذيب القلا نسي الوكيل من مباشر العقد والرسول من يبيع المباشرة والسعة أما نفي أيديهما اه وانما قلت في القبول ولو حكما ليدخل السكوت الرابع في شرائطها وهي أنواع ما يرجع الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فإيرجع الى الموكل كونه ممن بلك فعل ما وكل به بنفسه وستحكم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل والعقل فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف مله والعم للوكيل بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم فتصرف توقف على احازة الموكل أو الوكيل بعد علمه وحكي في البدائع فيه اختلافا في الزادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط ويثبت العلم اما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين فضولين أو واحد عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل والافنده لا وعنده مانع واما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات حداثا واستيفائه الاحد السرقة والقتل وعم أبو يوسف الحد والقصاص على الاختلاف وأن لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما سياتي الخامس في حكمها فته ثبوت ولاية التصرف الذي تناوله التوكيل ومنه أن لا يوكل الا باذن أو تعميم ومنه انه أمين فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويرأ بما يبرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقضه فلا باع ديني فقال قضينه وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براءته وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب اليهم على أحدهما فيحلف من كذبه الموكل دون من صدقه وعلى هذا الأمر المودع بدفعها الى فلان فأداه وكذبه فلان ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين على الطالب وامر



الطالب أو المغصوب منه الرجل أن يدفعه إلى فلان فقال المأمور قد دفعت إليه وقال فلان ما قبضت  
 فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولم يصدق الوكيل على الدفع إلا ببينة أو بتصدق الموكل ولا يصح أن  
 على القابض والقول له مع اليمين ولو كدل تحليف الموكل أنه ما يعلم أنه دفع فإن نكل سقط الضمان  
 عنه ولو لم يدفع إليه شيئا وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه الطالب والموكل ولا بينة فالقول  
 قولهما مع اليمين ويحلف الموكل على نفي العلم وإن صدقه الموكل دون الطالب يرجع عليه بما  
 ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدوري وفي الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو  
 صدقه والاول أشبهه كما في البدائع ولو ادعى المودع أنه أمره بدفعها إلى فلان وكذبه صاحبها فالقول  
 له أنه لم يأمره وقد وقعت حادثه الفتوى حين ناليف هذا المحل دفع إلى آخر ما لا يدفعه إلى آخر ثم  
 اختلفا في تعيينه فقال الا سمر أمرك بدفعه إلى زيد فقال المأمور إلى عمرو وقد دفعت له فاجبت بان  
 القول قول الوكيل لانهما اتفقا على أصل الاذن فكان أمينا ولهذا قال الزبلي في آخر المضاربة  
 لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع اليه وديعة والقول للمدفع اليه لانهما  
 اتفقا على الاذن اه ومن أحكامه أنه لا جبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد وديعة بان قال ادفع هذا  
 الثوب إلى فلان فقبله وغاب الا سمر يجبر المأمور على دفعه وأما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كذا  
 في المحيط وتسامه في فوائدها ومنها ما في البرازية وكله بقبض وديعته وجعل له الاجر صح وان وكله  
 بقبض دينه وجعل له أجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه  
 وكذا الوكيل بالخصوص كذا في الولوالجية ومن أحكامها أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح  
 شرط الخيارات فيها كما في الخاتمة ومن أحكامها صحة تعليقها وادائها قبل التقيد بالزمان والمكان  
 فلو قال بعه غدا لم يجز بعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم فباعه غدا فبهر وابتان  
 والصحيح أنها لا تبقى بعد اليوم ولو وكله بتقاضي دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة السكل من  
 الخاتمة السادسة في صفتها وهو عدم اللزوم فله أن يعزله متى شاء الا فيما سئذ ذكره آخرها (قوله صح  
 التوكيل) أي تفويض التصرف إلى الغير بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى حكاية عن  
 أصحاب الكهف فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة وكان البعث منهم بطريق الو كالة وشرع  
 من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخته وكل عليه السلام حكيم  
 ابن حزام بشراء أخته وانعقد الاجماع عليه وهو عام وخاص والثاني ظاهر والاول نحو أن يقول  
 ما صنعت من شيء فهو جائز أنت وكيلى في كل شيء جائز أمر لك على ملك جميع أنواع التصرفات من البيع  
 والشراء والهبة والصدقة والتقاضى وغير ذلك ولو طلق أمر أنه جاز قال الصدر الشهيد وبه يفتى  
 حتى يمين خلافه واختار أبو الليث أنه لو طلق أو وقف لم يجز كذا في الولوالجية وفي البرازية ما حكمت  
 فجائز تحكيم لا توكيل وقد منافتوى قاضيان أنه يختص بالمعاضات (قوله وهو واقامة الغير مقام  
 نفسه في التصرف) أي الجائز المعلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما ثبت أدنى التصرفات وهو  
 المحفظ فيما اذا قال وكلتك إلى (قوله ممن يملكه) أي ذلك التصرف بيان للشرط في الموكل فلا يصح  
 توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل بنحو طلاق وعتاق وهبة وصدقة من التصرفات  
 الضارة فيصح توكيله بالنافعة بلا اذن ووليته كقبول الهبة وأما تردد بين ضرر ونفع كالبيع والاجارة  
 فان كان ماذونا في التجارة صح توكيله مطلقا والاتوقف على اجازة وليه ولا يصح توكيل عبد محجور  
 وصح من ماذون ومكاتب وأما توكيل المرتد فوقوف ان أسلم فغذوا لا بان قتل أو مات أو لم يمت

صح التوكيل وهو واقامة  
 الغير مقام نفسه في  
 التصرف ممن يملكه

(قوله وقد وقعت حادثه  
 الفتوى الخ) قال الرملى  
 وسيد كزفرع واقعة  
 المحال بعد كراسة ويرد  
 عليه ويجب عنه اه  
 أى قبيل فصل الوكيل  
 بالبيع والشراء (قوله  
 ومن أحكامها صحة  
 تعليقها وادائها الخ)  
 قال في نور العين معزيا إلى  
 العيون وكله بقبض  
 الوديعة في اليوم فله قبضه  
 غدا ولو وكله بقبضه غدا لا  
 يملك قبضه اليوم اذ ذكر  
 اليوم للتجديد فكله  
 قال أنت وكيلى به الساعة  
 فاذا ثبت وكالته به الساعة  
 دامت ضرورة ولا يلزم  
 من وكالة الغد وكالة  
 اليوم لا صريحا ولا دلالة  
 وكذا لو قال اقبضه الساعة  
 فله القبض بعدها ثم  
 قال معزيا إلى قاضيان  
 وكله بشئ وقال افعله  
 اليوم ففعله غدا بعضهم  
 قالوا الصحيح ان الو كالة  
 لا تبقى بعد اليوم وقال  
 بعضهم تبقى وذكر اليوم

اليوم للتجهيل لا لتوقيت الو كالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي البرازية في أول الفصل الاول من كتاب الوكالة الو كيل الى عشرة أيام لا تنتهي وكالته بمعنى العشرة في الاصح (قوله وفيه نظر لانه لا حاجة الخ) قال في المنع أقول ليس ما ذكره من النظر واقام وقعه لان التعريف انما هو للصبي العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الو كالة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في اليعقوبية حيث قال ١٥٥ قوله ويعرف الغبن اليسير من

الفاحش كذا في أكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان الو كيل للصبي العاقل صحيح و فرق الغبن اليسير من الفاخش مما لا يطلع عليه أحدا لا بعد الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لهجة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى اذا كان الو كيل يعقل العقد ولو صبيا أو عبدا محجورا

عليك انه حيث كان تصرف الصبي العاقل مأخوذا فيه معرفة الغبن الفاخش من اليسير كان شرطاً في الو كالة ايضاً ثم كان الظاهر أن يقول الا بعد الاشتغال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وأنه لو اشتراه أو باعه بكذا يكون مغبياً ونأمل وعلى كل

عنده وقال نافذ وشمل قوله من يملكه الاب والوصي في ما للصبي فلهما أن يوكلا بكل ما يعلانه وأورد على هذا الشرط تو كيل المسلم ذمياً ببيع خراً أو خبزاً أو تو كيل المحرم التحلال ببيع الصيد فانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل وأجيب بانه يملكه باصل التصرف وان امتنع بعارض النهي ويرد عليه العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كما في المحيط مع انه يملك أن يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الو كيل عن سيده وان كان عاملاً لنفسه والوكيل لا يوكل الا بأذن أو تعميم وفي البرازية والوكالة على ألبين مثل أن يقول وكلتك أن تحلف عني لا يجوز اه وأورد أيضاً الو كالة ببيع عبدي هذا بعبد صحيح ولو قال اشتريت منك هذا عبداً يصح وأجيب بان المنع للجهالة في المباشرة للأفضاء الى المنازعة لالذاتها ولذا لم تمنع في بيع قفيز من صبرة ولا يقضي اليها في الو كالة وزاد في الهداية فقال ومن شرطها أن يكون الموكل ممن يملك التصرف وتلزمه الاحكام فقبيل هو احتراز عن الو كيل فانه وان ملك التصرف لا تلزمه الاحكام بمعنى لا تثبت له فلا يصح تو كيله وقيل احتراز عن المحجور فانه لا يصح تو كيله كذا في النهاية واقتصر الشارح على الثاني ولا حاجة الى هذا العبد فان المحجور لا يملك التصرف فخرج به وسيأتي اخراج الو كيل بالضابط وفي الجوهره وليس المعتبر أن يكون الموكل مالاً كما للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر أن يكون ممن يصح منه التصرف في الجملة لانهم قالوا لا يجوز بيع الا بقبول ويجوز أن يوكل ببيع وفي الولو المحبة ولو وكل الدائن عبداً المديون في قبض دينه من مولا جاز ولو أقر العبد بالقض والهلاك برئ المولى ولو وكل الغريم مولى العبد المديون بالقبض من عبده لم يجوز تو كيله ولا قبضه والحاصل أنه يرد على منطوق قوله من يملكه تو كيل العبد المأذون بالتزويج فانه لا يصح مع انه يملكه وما لو وكل ببيع عبده بعبد يصح مع انه لا يملكه ويرد على مفهومه تو كيل المسلم ذمياً ببيع الخمر أو تو كيل المحرم حلالاً والتوكيل ببيع الآبق والتوكيل بالاستقراض (قوله اذا كان الو كيل يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً) بيان للشرط في الو كيل فلا يصح تو كيل غير العاقل وفي تسمية الدهر وذكر السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء وأن كان الو كيل مجنوناً فبعبه باطل وان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي المحجور عليه وذ كر في باب تو كيل الزوج بالطلاق ولو وكل مجنوناً بالطلاق امرأته فقبيل الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتاً اه وذ كر في الهداية انه يشترط أن يكون الو كيل ممن يعقل العقد ويقصده فقال الشارحون ان المراد بعقل العقد أن يعرف أن الشراء جالب للبيع سالب للثمن والبيع على عكسه ويعرف الغبن الفاخش من اليسير والمراد بقصده أن يقصد ثبوت الحكم أو إلجاء الاحتراز عن بيع المكره والهازل فانه لا يتبع عن الآمر اه وفيه نظر لانه لا حاجة الى اشتراط

فاشترط معرفة الغبن مشكل فقد يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويعين في بعض الأشياء بهدم وقوفه على مقدار قيمة مثلها ولعل مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عند قوله وتقيده شرائه بمثل القيمة ثم بعد كتابتي ذلك رأيت في المحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه أحد الخ ممنوع وانما يرى كثير من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات وكثرة المباشرة بالمعاملات ثم قد يقال المتكلم من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الاعمى في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكّن من المعرفة بالعقل ولك موحد في الصبي الذي

كلامنا فيه فليتامل اه قات والظاهر ان مرادهم ان يعترف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلاً عن فاحش وان الواحد فيها يسير فان من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ ثوبه فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح تصرفه أصلاً (قوله وأما تفسير القصد بالاحتراز عن بيع الهازل والمكره فخرج عن المقصود الخ) سبقه الى هذا الاعتراض يعقوب باشا ثم قال والاولى ان قوله ويقصده تا كيد لقوله يعقد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم كمال العقد كما لا يخفى فليتامل (قوله ولا يمكن طرده الخ) لهله ولا يبطل طرده (قوله لكن برده عليه الاب والمجد الخ) وفي التبيين قبيل الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورد وان له لمخالفة بين ما في السراج والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تملك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد او ما في التبيين انما ملك تملكه لكونه في ضمن التوكيل ببيعه فذاك الشراء من وكله بالبيع اه بان قال الاب لشخص وكلتك ببيع عبد ابني مني كذا في حاشية أبي السعود (قوله والجواب منع عدم صحته به الخ) قال في المحواشي البيع قبيحة ولا يرد الاستقراض لان محل العقد من ١٥٦ شروطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها الوكيل

ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلّف المانع وقيد عدم المانع في الاحكام السكينة غير لازم وعن

بكل ما يعقده بنفسه

أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى هذا لا نقض به على مذهبه فليتامل اه وقال في اواخر الفصل التاسع والعشرين من كتاب نور العين جف بعث رجلاً ليستقرضه واقرضه فضاء في يده فلو قال

عقلية الغبن الفاحش من اليسير لجواز بيع الوكيل عند الامام بما قل وكثر نعم ان قيد عليه أن لا يبيعه بغبن فاحش اشترط وأما تفسير القصد للاحتراز عن بيع الهازل والمكره فخرج عن المقصود لان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل ولذا تركه المصنف وفي الواقات الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشراب نبيذ ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل شراؤه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو بمنزلة المعتوه اه (قوله بكل ما يعقده بنفسه) بيان لضابط الموكل فيه وليس حداً فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع المخروء يملك توكيل الذي به لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يمكن طرده عدم توكيل الذي مسلماً ببيع خمره وهو يملكه لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحده بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلا اذن وتعميم فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل وأجابوا بان المراد لنفسه لكن برده عليه الاب والمجد يملك شراء مال ولده الصغير ولا يملك التوكيل به كافي السراج الوهاج والاستقراض فانه يباشره بنفسه لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل كذا ذكر الشارح ولم يجب عنه والجواب منع عدم صحته به لما في الحاشية ان وكل بالاستقراض وان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اه وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره أن يعطيه رسوله فلان وزعم الاعطاء وأقر الرسول وأنكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه ثم قال بعده صح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض وفي القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل اقرضني ثم يوكّل رجلاً بقبضه

أقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال اقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للآخر ولو مخرج الوكالة بان أضافه الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره يقول المحقر انما يجوز التوكيل بالاستقراض ظناً انه لا محل فيه لعقد الوكالة وقد أطال شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان تدريسي كنت كتبت في هذا المبحث رسالة طويلة الذبول لطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة الموكل كافي التوكيل بالنكاح ونحوه مما يكون فيه الوكيل سفيراً محضاً فلا بأس أصلاً في أن تسمى الرسالة بالاستقراض وكالات كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالات ويؤيد ما ذكرناه ما قال الامام الشكاشاني في البسائر ويجوز التوكيل في القرض والاستقراض وما قال الامام الزيلعي أيضاً في شرح الكترو عن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا أضافه الى نفسه لانا نقول حال الوكالة بالشراء أيضاً كذلك لان الوكيل بشرائه شيء لا بعينه اذا اشتراه يكون هو له الا ان ينوي الشراء لموكله اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكر في الهداية وغيرها والله تعالى أعلم اه (قوله وزعم) أي المقرض وقوله وأقر الرسول أي بالقبض يملئ (قوله لا يلزم المستقرض شيء)

يصح اه ولو قال المصنف بكل ما يباشره لكان أولى ليشمل العقد وغيره فكان يستغنى عن افراد بعض الاشياء (قوله) وبالخصوصة في الحقوق برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة) أى وصح التوكيل بالخصوصة بشرط رضا الخصم وهذا عند أى حنيفة وقال يجوز بغير رضاه ولا خلاف في الجواز إنما الخلاف في لزوم لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل بتقاضى الدين وله أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون في الخصوصية فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيمتوقف على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه أحدهما بتخير الآخر بخلاف المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليهم ما هنالك ومريده كهو لتحقق الضرورة والمخدرة لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحقة حمايتها فيلزم توكلها وهذا شئ استحسنه المتأخرون كذا في الهداية وظاهره ان المخدرة لانص عليها في المذهب ولهذا قال في فتح القدير أما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن أبي حنيفة فلا فرق بين المبكر والتيب والمخدرة والمبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك اه والخصوصة الجدل خاصه مخاصمة وخصوصة تخصمه بغلبته وهو وشدان واعلمته ففعله يرد بفعله منه الى الضم ان لم تكن عينه حرف حلق فانه بالفتح كما خاره ففخره بفخره وأما المعتل كوحدة وبعث فيرد الى الكسر الاذوات الواو وانها ترد الى الضم كراضيته فرضوته أرضوه وخافوني فحقته أخوفه وليس في كل شئ بقا نازعته لانهم استغنوا عنه بغلبته واختصموا واختصموا والجمع الخصوم وقد يكون للجمع والاثنين والمؤنث والخصم الخاص والجمع خصماء كذا في القاموس هذا معناه لغة وأما سرعافه والجواب نعم أولا كما سيأتى وفسرها في الجوهر بالدعوى الصحيحة أو بالجواب الصريح ولو وكله في الخصوصية له لا عليه فله اثبات الملوكل فلو أراد المدعى عليه الدفع لم تسمع كذا في منية المفتى والمحصل انها تخصص بتخصيص الموكل وتعم بتعميمه والالف واللام في الحقوق للجنس فشمع بعضا معينا وجميعها وفي القنية لورضى ثم مضى يوم فقال لا أرضى له ذئ اه وذكره في شرح الجمع معزيا اليها والتقيد باليوم اتفاقا وانما المقصود أن له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضى الدعوى لما في القنية أيضا لو ادعى وكيل المدعى عند القاضى ثم أتى بشهود ليعيها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد أن يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أبي حنيفة وفي البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصوصته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه واذا وكله بقبض كل حق يحدث له والخصوصة فيه حائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل أما النفقة فن الحقوق التي لا يمكنها كذا في الخزانة وفي الولو المجبة وكله بالخصوصة ولم يبين أى الخصوصية لم تجز الوكالة لانها تقع في الاجناس المختلفة واطلق في الخصم فشمع الطالب والمطلوب كما شملهما الموكل والشرىف والوضيع كما في البرازية وأطلق المريض وهو مقيد بما اذا كان لا يقدر على المشى على قدميه الى مجلس القاضى مدعيا كان أو مدعى عليه وان قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر انسان وان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية وفي الجوهره أما المريض الذي لا يمنعه من الحضور فهو كالصحيح اه وقيد مدة السفر لان مادونها كالحاضر كذا في الجوهره وفي المحيط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا أو التوكيل منهما لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال للمدعى ان شئت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع العذر وان لم تصبر فسيملك الرضا بالتوكيل فاذا رضى لزمه

وبالخصوصة في الحقوق  
برضا الخصم الا أن يكون  
الموكل مريضا أو غائبا  
مدة السفر أو مريدا للسفر  
أو مخدرة

قال الرملى وهل يلزم  
الرسول الجواب لا لانه  
أمين يقبل قوله في حق  
براءة نفسه لا في لزوم الدين  
ذمة المستقرض كرسول  
المدون بالدين الى الدائن  
اذا أنكر وصوله اليه  
وادعى الرسول ايصاله  
اليه يقبل قوله في حق  
نفسه لا في حق براءة الدائن  
تأمل (قوله) ولا خلاف  
في الجواز إنما الخلاف في  
اللزوم قال في الجوهره  
يعنى هل ترد الوكالة  
الخصم عند أى حنيفة  
نعم وعندهما لا ويجبر  
واختاره أبو الليث للفتوى  
اه

برضاه في ظاهر الرواية اه وهو خاص بتوكيل المدعى عليه كما لا يخفى في واردة السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله انى أريد السفر لكن القاضى ينظر في حاله وفي عده فانها لا تخفى هيئة من سافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سالهم عنه كما في فسح الاجارة اه وفي خزانة المفتين ولو قال انى أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا لكن يكفى المطلوب ليمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضى بالله أنك تريد السفر اه وأما الخدرة فهي في اللغة كما في القاموس من الخدر كالخدار والتخدير بفتح الحاء الزام البنت الخدر بكسر الحاء وهو ستر عمد للعارية في ناحية البيت وهي مخدرة ومخدرة اه وفي الشرع هي التي لم تجر عاداتها بالبروز ومخالطة الرجال قال المحلوانى والتي تخرج في حوائجها برزة وقال الزدوى من لا يراها غير المحارم مخدرة اذ لم تخالط الرجال على ما ذكره في الفتاوى وكلام المحلوانى على هذا محمول على المخالطة بالرجال ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بكرة أو نيبا لانه الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها لو بكر او في الاسافل لا يقبل قوله ما في الوجهين والمخرج للحاجة لا يقدح فيه ما لم يكن بان تخرج لغير حاجة كذا في البرازية وأشار المؤلف بقبول توكيل الخدرة الى ان الطالب ليس له مخاصمة زوجها ولكن لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته أو معها كذا في خزانة المفتين وفيها امرأة وكلت وكسلا بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لا تعرف بالمخرج ومخالطة الرجال في الحوائج يبعث اليها الحاكم ثلاثة من العدول يستحلفها أحدهم ويشهد الاخران على حلفها أو نكولها اه ومراد المؤلف من الاستثناء استثناء الموكل اذا كان له عذر ولا يختص بالاربعة فشمّل حمض المدعى عليها اذا كان المحكم في المسجد كذا ذكره الشارح وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير فيما اذا كان المحكم في غير المسجد وأما اذا رضى به فلا يكون عذرا وأما حمض الطالبة فهو عذر مطلقا والنفاس كالحمض كذا في خزانة المفتين ومن العذر الخمس اذا كان من غير القاضى الذى ترافعه واليه ذكره الشارح وفي البرازية وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته قال القاضى ان كان في سجن القاضى لا يكون عذرا لانه يخرج حقه حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بان يجيب عن الدعوى ثم يعادولوم سديا يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد اه ثم اعلم ان المؤلف اختار قول الامام كما هو دأبه وقد اختلف ترجيح المشايخ واقى الفقيه بقولهما وقال الغبائى وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضا وفي خزانة المفتين المختار قولهما والشريف وغيره سواء وفي النهاية والصحيح قولهما وقال المحلوانى بخير المفتى قال ونحن نقى ان رأى للعاكم وفي البرازية ومن المعلوم المقرر ان تفويض الخيار الى قضاة عهد الفساد كما هو المقرر من ان علمهم ليس بحجة قال شمس الائمة الصحيح انه اذا علم من الا تبي التعنت في اباة الوكيل يفتى بالقبول وان علم منه قصده الاضرار بالحمل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل وغرض من فوض الخيار الى القاضى من القدماء كائن هذا الماعلم وان احوال قضاتهم الدين والصلاح اه وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامة اع من المحضور الى مجلس القاضى من علامات المنافقين والجواب الرد من المنافقين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اه وفي خزانة المفتين واذا وكله بالخصومة عند القاضى فلان كان للتوكيل

(قوله وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير بفتح الحاء) قال في المجوهرة ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضا الخصم وان كانت مطلوبة ان آخرها الطالب حتى يخرج القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى التوكيل اه وقول المؤلف فيما اذا كان المحكم محرف تأمل (قوله كما هو المقرر) قال الرملى هو خبر ان أى المقرر في هذا مثل المقرر في ذلك وفي نسخة قضاة العهد فساد فساد خبران وقوله كما هو المقرر تشبه هذه المسئلة بتلك المسئلة فتأمل



(قوله لم يكن له أن يخاصمه إلى فقيه آخر) كان وجهه أنه جعل هذا الفقيه حكماً فلا يكون إلا خروجهما دون أمره بخلاف القاضي الآخر فإن ولايته ثابتة وإن لم يامر تأمل (قوله والقاضي) معطوف على الصبي (قوله ثم اعلم أن طريق اثبات وكالة الخ) قال قاضيان وكله بقبض فاقرا المديون بوكالته وأنكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل إذا البيعة لا تقبل إلا على خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً لا ترى أنه لو أقر بالوكالة فقال الوكيل أني أبرهن على وكالتي مخافة أن يحضر الطالب وينكر الوكيل لا تقبل بيئته ولو قامت على المقر وكذا وصي أقر المديون بوصايته وأنكر الدين فثبت الوصي وصايته ببيعة تقبل وكذا من ادعى ديناً على الميت وأحضر وارثاً وأقر الوارث بالدين فقال المدعي أنا أثبت ببيعة فبرهن يقبل نور العين (قوله فن مسائله قالوا لو وكله بقضاء الدين) أي وكله بأن يدفع الوكيل من مال نفسه إلى دائن ١٥٩ الموكل وكذا في المسئلة إلا أنه تمتع عن كتاب

الحوالة أم لا ودفع إليه دراهم وقال له اقضي بها ديني لزيد وادعي الوكيل الدفع إلى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل والدائن والقول للوكيل في براءة نفسه بيمينته والقول للدائن في أنكاره القبض بيمينته

وبإفائها واستيفائها إلا في حدود وقود

أيضا كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله لا يرجع المأمور على الآخر) أي لا يرجع بما قضاؤه بحال نفسه (قوله ولو قال لا تبع إلا بمحضرة فلان الخ) قال في التتارخانية في أواخر الفصل الحادي عشر عازي بالجميع طوع آخر فيما إذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره

أن يخاصمه إلى قاض آخر ولو وكله بالخصومة إلى فلان الفقيه لم يكن له أن يخاصمه إلى فقيه آخر أه وأطاق الوكيل بها فشمع الصبي العاقل كما في منية المفتي وعبد المولى في خصومته لما في الخزائنة عبد في يدرجل فقال كنت عبد الفلان ولدت في ملكه وقد وكلني بخصومتك في نفسي ليس لمولاه أن يمنعني إذا كان لعب ببيعة على الوكالة ولو قال باعني منك ولم يقبض الثمن فوكلي بقبض الثمن منك فلمولاه أن يمنعني من الخصومة أه والقاضي ولو عزل عن القضاء يبقى على وكالته كما في قضاء الخزائنة ومن أحكام الوكيل بالخصومة أن الحق إذا ثبت على موكله لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيلاً عاملاً لانهم لم تنظم الأمر بالأداء ولا الضمان كما في الخزائنة ثم اعلم أن طريق اثبات الوكالة بالخصومة أن يشهدوا بها على غريم الموكل سواء كان منكر أو وكالة أو مقرابها المتعدي إلى غيره كما في الخزائنة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القيمة لا تقبل من الوكيل بالخصومة ببيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في المختلف أه (قوله وبإفائها واستيفائها إلا في حدود وقود) أي يصبح التوكيل بإيفاء جميع الحقوق واستيفائها إلا بالحدود والقصاص لأن كلامها يباشره الموكل بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندري بالشبهات والإيفاء من أوفيت به بإفائه وأوفيته حقه ووفيته إياه بالتقيد كذا في المصباح والمراد به هنا دفع ما عليه والاستيفاء والتوفيق بمعنى واحد كما في المصباح والمراد به هنا القبض فكانه يقول صح التوكيل بدفع ما عليه ويقبض ماله أما الأول فن مسائله قالوا وكله بقضاء الدين فجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طالبه وكياله برد ما قضاؤه لاجله قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيالي وياخذ مني ثانياً لا يلتفت إلى قول الموكل ويؤثر بالخروج عن حق وكياله فإذا حضر الدائن وأخذ من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه إليه وإن كان صدقه بالقضاء وفي كتاب الحوالة أمره بقضاء دينه فقال قضيت وصدقه الآخر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله إليه وأخذ من الآخر لا يرجع المأمور على الآخر لأن الآخر كذب في إقراره حيث قضى عليه بالدين لأن الإقرار انما يبطل بالحكم على خلافه إذا كان الحكم بالبيعة أما بغيرها فلا والصحيح أنه

وما لا يجب الأصل في هذا النوع أن الموكل إذا شرط على الوكيل شرطاً مفيداً من كل وجه بأن كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أو لم يؤكده ببيان فيما إذا قال به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وأن شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بأن كان لا ينفعه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته أكده الموكل بالنفي أو لم يؤكده ببيان فيما إذا قال به بالف نسيئة أو قال لا تبعه إلا بالف نسيئة فباعه بالف نقد يجوز على الآخر فإذا شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه بأن كان ينفع من وجه ولا يضر من وجه أن أكده بالنفي يجب مراعاته وإن لم يؤكده لا يجب مراعاته ببيان فيما إذا قال به في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكده بالنفي بأن لم يقل إلا في سوق كذا فباعه في سوق آخر ينفع على الآخر وأن أكده بالنفي لا ينفع على الآخر أه وتعمم التفاريغ فيها فراجعها

(قوله فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب الخ) قال في الاشياء كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمدع والوكيل والناظر الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجمة اه وأقول تعقبه الشرع بل لا يأخذ من كلام الولو الجمة وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا بصل تقبل لبرائه بكل حال وأما سرية قوله على موكله ليس بأمره فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الابينة أو تصدق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بمنة المجمل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أني السعد قلت وللعلامة المقدسي أيضاً رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشرنبلالي في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي

يعمل لعدم رجوع المأمور على الأثر بان المأمور وكيل بشرائه ما في ذمة الآخر بمثله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الآخر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري انما يؤثر بتسليم الثمن الى الآخر اذا سلم للآخر ما اشترى اما اذا لم يسلم فلا وذكروا القدوري ان رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المديون بما قضى قال قضيت دينك بامر لك فلان فانكر كونه مديون فلان وأمره وقضاه أيضاً والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان كان غائباً لزمه عنه خصم حاضر فان المدعى على الغائب سبب لما يدعى على المحاضر لانه ما لم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضاً وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتص خصماً ولو قال لا تدفع الدين الا بمحضرة فلان ففعل بلا محضره ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضرة أو قال لا تدفع الا بشهود وادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في كافي المحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن وأما الثاني اعني الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمديون موكله وقعت المفاصة وكان الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل قبضه الا براء والهبة وأخذ الرهن وملك أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بالرضا التحم ولا ينزل بموت المطلوب وينعزل بموت الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان احتمال الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل أن يطالب المحيل والمحتمل فلو توى المال على المحال عليه وعاد الدين على المحيل والوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيلاً أو أخذ الطالب كفيلاً بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل وللوكيل بالقبض قبض بعضه اذا انص على أن لا يقبض الا الكل معاً اه ما في البرازية والتحاصل أن الوكيل يقبض الدين بخلاف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري صحت ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الحاشية وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على المديون كافي شهادات البرازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فله المشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن لا مطالبة عليه كافي القنية ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تاجيله ولا قبول الحوالة بخلاف الوكيل بالبيع وقوله الا في حدودا استثناء منها السكن في الايقاع على اطلاقه وفي الاستيفاء مقيد بما اذا كان الموكل غائباً وما اذا كان حاضراً أو امر باستيفائه فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي وعلة في غاية البيان باحتمال العفو المندوب اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشهية وبخلاف حال عيمة الشهود حيث يستوفيان حال غيبتهم وان كان رجوعهم محتملاً لان الظاهر عدمه احترازاً عن الكذب والفسق ولم يذكر المؤلف التوكيل باثباتهما للدخولهما تحت قوله وبالخصوصية في الحقوق لان التوكيل باثباتهما والتوكيل بالخصوصية فيهما واختلف فيه فاذا كرهنا من الجواز قول الامام وخالف أبو يوسف نظرا الى مجرد النيابة ورد عليه بانه لا تأثير لها والا لم يجز حكم نائب القاضي فيهما وقول محمد مضطرب وعلى هذا الاختلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه وفي غاية البيان ولكن لا يصح اقرار الوكيل على موكله بان قال قتل موكلتي القتل الذي يدعيه الولي

ألفها واستشهد بها على ما دعاه فارجع الى تلك الرسالتين فقد أشبهما الكلام فيهما جازهما الله تعالى خيرا (قوله والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل الخ) أقول قال الغزالي في المجتبى قلت كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه أراد به أن تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا أضاف الوكيل بالشرء الشراء الى الموكل صحيح بالاجماع وقوله وكل عقد يضيفه الى موكله كالتكاح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو أضافه الى نفسه لا يصح فلفظ الاضافة واحد ومراده مختلف اه وهذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اه خير الدين فقد أضاف ما ذكره شارح المجموع أوجه وان في قوله لا بد من اضافته الخ نظرا كما أفاده العلائي في شرح التنوير ولا حاجة الى اخراج العبارة عن ظاهرها تأمل وقد ذكر الرمي مثل ما في المجموع في حاشية تأتي بعد أوراق كذا بنحط من لا على التركا في قلت وما ذكره شارح المجموع عزاء للعقود فلا ينافي ما ذكره الصفا واما اصح هذا التوفيق والخلاصة ويمكن أن يقال ان ما في شرح المجموع مقيد بما اذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفا واما اصح هذا التوفيق ظهر الجواب عما نقل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة اه وهذا التعليل مؤيد للتوفيق والله تعالى أعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله يكفي بالاضافة الى نفسه صريح في ان اضافته الى نفسه ليس بلازم فيجب ما ذكره ابن الملك ويسقط ما عترضه في البحر وما في الخلاصة والبرازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا لم يضيف الوكيل العقد الى نفسه بان أضافه الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في الزيلعي من باب الو كالة بالبيع والشراء التصريح بعدم اللزوم حيث قال في شرح قول المصنف ولو و كاله بشراء شيء بعينه لا يشتر به لنفسه ما نصه بخلاف ما لو و كاله أن يزوجه امرأة معينة حيث جازاه أن

<p>لنسبته عدم الامر بذلك (قوله والمحقق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب) لان الوكيل هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه آدميا وكذا حكما لانه يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو كان سفيرا عنه ما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان أصيلا في المحقق فتتعلق به وفي النهاية حتى لو حلف المشتري باللوكل عليه شيء كان بارا في عينه ولو حلف بالوكيل عليه شيء كان حائثا اه والمراد بقوله فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من اضافته اليه لينفذ على الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه</p>	<p>المحقق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب</p>
--	--

٢١٥ - بجر سابع يتزوج بها لان النكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الو كالة تكاح مضاف الى الموكل وفي الو كالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا للخ فهو صريح فيما ذكره ابن ملك وصريح أيضا في ان الوكيل اذا أضاف العقد الى الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة والبرازية اه لمخصا أقول وفي نور العين راجع الجامع الاصغر أمره بشراء قن بالف فقال مالك بعت قني هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل اذا أمره الوكيل أن يقبل عن نفسه ليلزم العهدة على الوكيل فخالف بقبوله على موكله فاضحان فيه نظر وينبغي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خالف صار كان البائع قال ابتداء بعت عبدي من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير الوكيل مشترا لنفسه يقول المحقق أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم الموكل حيث لم يعلله بل أضاف ما ذكره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل بل يتوقف فبين كلاميه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل يلزم الموكل لما في شراء الفضولي تغلا عن (شهي) ان الفضولي لو شري شيئا وأضاف عقد الشراء الى من شري له بان قال لبا نعه بعه من فلان وقبله له يتوقف على فلان ولو قال شريته لفلان فقال لبا نعه بعت أو قال بعتهم منك لفلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه ولم يتوقف وهذا لم يسبق من فلان التوكيل ولا الا مرفلوسبق أحدهما فشري الوكيل نفذ على موكله وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهدة اه يقول المحقق وظهر بقوله وعلى الوكيل العهدة ان الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضيخان تبعه صاحب الجامع الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة رأيتان أو يكون أحدا ما ذكر في شرح الطحاوي وفتاوى قاضيخان غير

صواب كما لا يخفى على ذوي  
الالباب اه ومراده بما  
في شرح الطحاوي ما مره  
بقوله (شحي) وهو  
موافق لما مر عن الزيلعي  
فتأمل في هذا المجل فانه  
من مداخل حض الاقدام  
والله تعالى أعلم بالصواب  
(قوله وأطلق في الوكيل  
فشمّل ما اذا كان حاضرا  
وما اذا كان غائبا) قال في  
منع الغفار وفي الخلاصة  
والوكيل لو باع بحضرة  
الموكل والعهددة على  
الوكيل وحضرة الموكل  
وغيبته سواء وفي الجوهره  
الوكيل بالبيع اذ باع  
والموكل حاضر تكون  
العهددة على الوكيل أو  
على الموكل قال العهددة  
على من أخذ منه الثمن  
لا على من باشر العقد هذا  
هو الصحيح من الاقوال  
فان القاضي الامام شيخ  
الاسلام أبا المعالي ذكر  
في مختصره ان العهددة  
على الموكل لانه اذا كان  
حاضرا كان كالباشر  
بنفسه فعليه العهددة وذكر  
في الفتاوى الصغرى ان  
العهددة على الوكيل  
وحضرة الموكل وغيبته  
سواء والجواب المعتمد  
ما ذكرنا أولا اه (قوله  
وهو المعقول) قال

قد يضيفه وقد لا يضيفه فان أضافه الى نفسه تتعلق بالوكيل وان أضافه الى موكله تتعلق بالموكل كما  
فهمه ابن الملك في شرح المجموع لمافي الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مال كنه فقال  
بعث هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قيات لا يلزم الموكل لانه خالف حيث أمره أن لا ترجع  
اليه العهددة وقد رجع قال أبو القاسم الصغار والصحيح ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد  
على احازة الموكل اه وفي الجوهره وكله بالبيع والشراء على أن لا تتعلق به الحقوق لا يصح هذا  
الشرط وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل  
وطالبه بالثمن والقول للمشتري والبيدة على البائع اليه أشير في بيع الحائنة وشرطه الاضافة  
الى مرسله لمافي البرازية والرسول في البيع والطلاق والعناق والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج  
الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طلقك وبعثك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تتضمن  
الوكالة لانها فوقها وان أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعثت منك اه وفي المحيط  
الوكيل بشرأ شي بعينه يقع العقد والمالك للموكل وان لم يصف العقد اليه الا اذا وكل العبد في شراء  
نفسه له من مولا وأطلق في الوكيل فشمّل ما اذا كان حاضرا وما اذا كان غائبا لمافي الفتاوى  
الصغرى لا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا اه  
وفي المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن وما اذا مات الوكيل لمافي البرازية  
ان مات الوكيل عن وصي قال الفضلي تنتقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى  
الحاكم ينصب وصيا عند القبض وهو المعقول وقيل ينتقل الى موكله ولا ية قبضه فيحتاج عند  
الفتوى اه وما اذا كان الموكل حاضرا وقت عقد الوكيل وما اذا كان غائبا لمافي الخلاصة  
والوكيل لو باع بحضرة الموكل فالعهددة على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء ولو وكل الوكيل بغير  
اذن وتعميم فباع بحضرة الوكيل الاول جاز والعهددة على الوكيل الثاني اه وقوله ان لم يكن محجورا  
شامل للمحر الذي لم يحجر عليه بسفه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذكر شارحا الهداية المحجور  
عليه بالسفه هنا وانما زدت هنا لدخوله تحت المحجور عليه في كلامهم والقول قاضيان في الحجران  
المحجور عليه بالسفه بمنزلة الصبي الا في أربعة فلا تلزمه عهددة كهو وظاهر كلام المصنف ان العهددة  
على المأذون مطلقا وقصّل في الذخيرة بين أن يكون وكيل بالبيع فالعهددة عليه سواء باع بثمن حال  
أو مؤجل وبين أن يكون وكيل بالاشراء فان كان بثمن مؤجل فهي على الموكل لانه في معنى الكفالة  
وان كان بثمن حال فهي على الوكيل لسكونه ضمان ثمن اه وخالف في الايضاح فيما اذا اشترى  
بثمن مؤجل فجعل الشراء له لا للموكل لان الشراء للموكل والعهددة عليه كما في الذخيرة وايضا في  
الشرح وقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور تتعلق الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمينه  
ولو قبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان أصيلا فيه وانتفاء اللزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم  
العبد اذا عتق تلزمه تلك العهددة والصبي اذا بلغ لا تلزمه لان المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي  
الصبي حق نفسه ولا يزول بالبلوغ ولو وقع التنازع في كونه محجورا أو ما ذونا حال كونه وكيل  
لم أراه وفي الحائنة من المحر عبد اشترى من رجل شيأ فقال البائع لا أسلم اليك المبيع لانك محجور  
وقال العبد أنا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع بينة على ان العبد أقر انه محجور قبل  
أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيأ ثم قال هذا الذي بعثك  
لمولاي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد

الرملي وسجزم أعني البرازي بما هو المعقول كافي هذا الشرح منقول آخر هذه المقولة وسيبصر هذا الشارح بأنه أفتى به بعد ما احتاط والله تعالى أعلم (قوله وفي منية المفتي خلافة) قال الغزالي قلت وصرح في السراجية بما عن منية المفتي والله تعالى أعلم خير الدين الرملي (قوله والصواب ما في كافي الحاكم الخ) أقول نقل في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية ما في الكافي عن نص الإمام محمد رحمه الله تعالى فالظاهر أن لفظه ليس في عبارة المنية من سهو ١٢٣ النسخة نامل (قوله لكن المختار الضمان)

أقول ينبغي تفسيده بما اذالم تكن العادة جارية في ذلك أما إذا كان شيئاً لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة إلى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لأنه بمقتضى العادة يكون مأذوناً بذلك وفي الفتاوى التحيرية سئل فيما إذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم إلى بعض بضاعة يبيعها ويبيع بثمنها مع من يختاره ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتراكاً في فهم وباع المبعوث إليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها ثمها على دفعات متعددة حسبما تيسر له وأنكر المبعوث إليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باع الثمن بيمينه وإن لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من اليقينة أجاب القول قوله

أه وحاصلهما أن القول لمن يدعي الاذن لأن الاصل النفاذ واقدامهما يدل عليه ومن هنا يقع الفرق بينهما وبين ما إذا كان وكيلًا فإن النفاذ حاصل بدون الاذن ولزوم العهدة متى أحرف ينبغي أن يقبل قول العبد أنه محجور عليه لتنتفي العهدة عنه وشمل كلامه المرتد فإن العهدة عليه لكن موقوفة عند الامام فإن أسلم كانت عليه والافعل الموكل وعندهما هي عليه مطامنا وهي معروفة وظاهر كلام المصنف أن للوكيل بالأجرة قبض الاجرة وعليه تسليم العين إلى المستاجر وفي منية المفتي خلافة قال الوكيل بالأجرة ليس له قبض الاجرة وحبس المستاجر به ولو وهب الاجرة قبل القبض جاز أن لم يكن شيئاً بيمينه أه وهو سبق قلم والصواب ما في كافي الحاكم أن للوكيل بالأجرة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وحبس المستاجر به فإن وهب الاجر للمستاجر أو أبرأه جاز أن لم يكن بيمينه ويضمنه وإن بيمينه لا وإن ناقض الوكيل المستاجر بالأجرة قبل أن يعمل فيها شيئاً حازت ديناً كان الاجر أو عينا وبرئ المستاجر إلا أن يكون الوكيل قبض الاجر أه وعلى هذا يطالب الوكيل بالاستئجار بالأجرة كالوكيل بالشراء وأطلق في تسليم المبيع فشمل ما إذا قبض الوكيل الثمن أولاً وما إذا قال له الموكل لا تدفع المبيع بعد البيع حتى تقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عندهما خلافاً لا يوجب وهو مسألة الوكيل إذا قال كذا في الخلاصة وفي القيمة لونها عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن كان باطلاً أه وفي البرازية وهذا إذا كان المبيع في يد الوكيل فلو كان في يد الموكل وأبى الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وإن باعه نسيئة وأبى الموكل من دفعه قبل قبضه يحجر عليه وإن كان في يد الوكيل وأخذ منه الموكل وأراد أن لا يدفع قبل قبض الثمن وأخذ منه الوكيل من يمينه وهلك في يد الوكيل أن لا يأخذ بعد البيع لا يضمن وإن قبله وقد نهاه عن القبض يضمن ولو لم يهلك حتى باعه جاز فإن مات قبل أن يسلم إلى المشتري انفسخ البيع أه وقيدنا بالنهي عن تسليم المبيع سواء كان قبل بيعه أو بعده لأنه لونها عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في البرازية وأشار المؤلف من كونه أصيلاً في تسليم المبيع إلى أن الوكيل بالشراء يطالب بالثمن وإن لم يقبضه من الموكل وإلى أن وكيل البيع لو دفع المبيع إلى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كافي البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير إذنه وإن كان أصيلاً في الحقوق وفي البرازية ووكيل البيع قال بعته وسلمته من رجل لا أعرفه وضاع الثمن قال القاضي يضمن لأنه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعلة لا إسماع النسي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النسي عن التسليم فلان لا يكون ممنوعاً عن التسليم أولى وهذه المسئلة تخالف مسألة القمعة أه قلت مراد القاضي أنه

بيمينه اذله بعته مع من يختاره وبرأه أميناً لأنه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكره قد ذكر الزاهد رافراً (مخ) ليكر خواهر زاده جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يبعثون الكرايس إلى من يبيعها لهم في البلد ويبيع بثمنها إليهم بيد من شاء وبرأه أميناً وإذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه أميناً وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري أه وقد عذبتهم المعروف وعروا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك من كلامهم أه ما في التحيرية (قوله وهذه المسئلة تخالف مسألة القمعة) قال في



لا يملك التسليم من لا يعرفه لا مطلقا فصح التعديل أيضا واستفيد من قوله وقبض الثمن انه لو ضمن  
 الوكيل الثمن لم يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله به بشرط براءة المشتري لم يصح ولو  
 أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لا حوالة لانه لا شيء للموكل على وكيله وان  
 الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن الى موكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه ولكنه لو دفع اليه  
 صح وبرئ استحسانا وانه يصح ابراء الوكيل وحوالته على الاملاء والمماثل والادون واقالته وحطه  
 وتأجيله والتخويز بدون حقه عندهما ويضمن خلافا للثاني هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك المحط  
 والابراء والاقالة وبعد ما قبل بالثمن حوالة لا يصح كما بعد الاستيفاء والوكيل بالاجارة اذا فسحها  
 بعدها صح لا بعد مضي المدة وبعد قبض الاجرة دينيا كان أو عينيا لا يصح الفسخ وان الوكيل لو وكل  
 موكله بقبض الثمن صح وله عزله الا اذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضى الوكيل أن  
 يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل  
 بالشراء ولا يجبر على التقاضى لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لانهم يعلمون بالاجر  
 ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف  
 وانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض فيه بمنزلة الايجاب والقبول وان للوكيل أن يوكل بقبض  
 الثمن ومقتضاه انه لو هلك في يد الثاني لم يضمن ~~الوكيل~~ في المنتقى وكل آخر بقبض الثمن بلا أمر الآخر  
 وهلك في يده قال الامام يضمن الوكيل للاقابض وما ذكرته من الاحكام المفرعة على قبض الثمن  
 كلها من البرازية وفيها وكله بالبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالتنهي باطل وفي المحيط كتب الوكيل  
 الصك باسم رب العبد لا يسطر حقه في قبضه الثمن وله أن يقبض الا أن يقر الموكل بقبضه لانه  
 بالكتابة لم يخرج عن كونه وكيلًا اه وفيه الوصيات الموكل أو جرح بعد البيع بقى للوكيل حق  
 قبض الثمن وقوله والرجوع بالثمن عند الاستحقاق شامل للمثلين الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا  
 وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن  
 باقيا في يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا واستحق المبيع من يده  
 فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق  
 من الوكيل يرجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدة عند  
 اختلاف الثمن اه وفي الخائصة وكله بشراء جارية فاشترى فاستحققت لم يضمن الوكيل ولو ظهر  
 انها حرة يضمن الوكيل وكذا قوله والخصومة في العيب شامل لمثليتين ما اذا كان بائعا فبرده المشتري  
 عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكنه بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا برده  
 الا باذنه كما سياتى في الكتاب وأشار المؤلف الى أن الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله  
 وان شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك على الموكل ولو مات الوكيل بالشراء وظفر  
 الموكل بالمشتري عيبا برده وارثه أو وصيه والا فالموكل وكيل البيع اذا مات وظفر مشتريه به عيبا  
 رده على وصى الوكيل أو وارثه ولا فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الخائصة الوكيل بالشراء لا يملك  
 ابراء البائع عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشراء اذا  
 اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هنا يدل على أن  
 المعتمد في المذهب ما قال انه المعقول وقد أفتيت به بعدما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبتنا في  
 الاشباه والنظائر من قسم الفوائد حكم التوكيل بالتوكيل ومما فرغ على أن الوكيل أصيل في

متمفرقات الوكالة من  
 التارخانية عازيا للظهرية  
 الوكيل اذا دفع ققمة الى  
 انسان لا صلاحها امر  
 الوكيل ونسى من دفعها  
 اليه لا يضمن قال في  
 النسوازل وصار كالذي  
 وضعه في موضع من داره  
 ثم نسيه فلا ضمان عليه  
 كذا هذا اه

(قوله وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعناق الخ) قال أبو السعود في حاشيته على مسكن ليس المراد ان الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله ان فلانا امرى أن أطلق أو أعتق بل لابد من الايقاع مضافا الى موكله فيما اذا خرج الكلام مخرج الرسالة أو الى نفسه اذا خرج الكلام مخرج الوكالة على ما يأتي اه قلت وفي السابع والعشرين من التتارخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع هو الصحيح (قوله لانه بناء على ملك الرقبة) كذا رأيت في البرازية والظاهر ان فيه سقطا والاصل لانه بناء على ملك الممتعة والرقبة (قوله فعلى هذا معنى الاضافة مختلف الخ) هذا ظاهر بل صريح في انه لو أضاف ١٦٥ ماعدا النكاح الى نفسه يصح وهو مخالف

لكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد والملك يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد أو عن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكياله بالمهر ووكيلها بتسليمها

من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح فلان الاصل في البضع المحرمة فكان النكاح اسقاطا لها والساقط يتلاشى فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل الاصل او وقوع الحكم لغيره فعمل سفيها

المحقوق ما في كافي الحاكم ولو وكل القاضي وكيلا يبيع شي فباعه ثم خاصمه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي للوكيل اه (قوله والملك يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) دفع لما يتوهم من أن المحقوق لما ثبت للوكيل اصاله وخلفه الموكل فيها ينبغي أن يكون الحكم كذلك وقد اختلف اصحابنا فيها فقال الكرخي يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال أبو طاهر يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ولهذا لو كان المشتري منكوحه الوكيل لا يفسد نكاحه ولا تعتق عليه وقال القاضي ابو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في المحقوق فوافق الكرخي في المحقوق وأبو طاهر في حق الحكم وهذا أحسن كذا في البرازية وصحح الشارحون ما في الكتاب لكن لم يذكروا لهذا الاختلاف ثمرة الاتفاق على عدم عتق قريب الوكيل لو اشتراه وعدم فساد نكاحها لو اشتراها والعناق والفساد المالك المستقر هكذا أجاب الكرخي وأشار المؤلف الى أن الموكل لو أعتق قبل قبض الوكيل فانه ينفذ اعتاقه لكونه أعتق ملك نفسه والبائع ياخذ الوكيل بالثمن ولا سيد له على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قتل الموكل ضمن قيمته للوكيل في دفعها اليه لانه يكون عبوسة عنده الى أن ياخذ الثمن من الموكل كذا في بيوع الخائنة (قوله وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد أو عن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب وكياله بالمهر ووكيلها بتسليمها) اي والمحقوق في كل عقد لا يستغنى الوكيل عن اضافته الى موكله لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته العمد الى الموكل ولو أضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيتلاشى فلا يتصور صدور من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سفيها وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعناق اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا امرى أن أطلق أو أعتق ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان أضاف الى نفسه صح الا في النكاح والفرق بين وكييل النكاح والطلاق ان في الطلاق أضاف الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته الى المرأة معنى لان ذمة النكاح بملك البضع وذلك لها فكانه قال ملكتك بضع موكلتي فاندفع جانبه اه فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجهه

ليقارن الحكم السبب حتى لو أضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخيار فجاز صدور السبب عن شخص اصاله ووقوع الحكم لغيره خلافا وأما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والنكاح كج المرء والمنكوحه المرأة والوكيل امامنه أو منها وعلى التقديرين يكون سفيها محض فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل اجنبي سفيها فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواقي هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام اه أقول يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط

ذ كرموكل وان أسند الوكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج خالع امرأتك على هذه الألف نخالع  
يتم بقول الوكيل كما صرح به في الخلع أما لو قال خالع فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها  
على كذا جاز في الصحيح من انه يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل  
طلعتك بانما تقع رجعية واه وكله بالبائن فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بانة وصرحوا بأنه يصح توكيل  
الصبي والمجنون ويصبر كانه علق الطلاق على تلفظهما به وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في  
التتارخانية الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع  
عليها الطلاق كذا في البديع فقد ثبت بهذا ان قول الوكيل خلعت وطلقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا  
بالوكيل الوكيل من جهة من يثبت له الملك بقرينة التعليل بأن الحكم فيها لا يقبل عن السبب في النكاح بقول وكيل الزوج  
زوج بنتك لفلان فيضيفه الى الموكل ولو قال زوجتي وقع له للموكل وأما وكيل الزوجة فيقول زوجت فيصح وفي الطلاق بمال  
يقول وكيل الزوج طلقت فلانة بالف وفي الخلع يقول وكيل الزوج خالعنها على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون إضافة  
اليها وكذا في العتق على مال والكتابة ١٦٦ ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بالف أو اخلعها على

ألف أو اعتق عبدك على  
كذا أو كاتبه على كذا  
فيقول وكيل الزوج أو  
السيد فعلت فيكتفي  
بالإضافة من أحد الجانبين  
لان الملك من كل منهما  
فان المرأة تملك نفسها  
وكذا العبد كما ان الزوج  
أو السيد عكس العوض  
وفي الصلح عن انكار أو  
دم عدي يقول الوكيل  
صالح فلانا عن دعواك  
عليه هذا المال أو الدم

الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه وذ كفي الغنية قولين فيما اذا قال وكيل الطلاق أنت  
طالق مني وقد فرغ على رجوع الحقوق للموكل حكيم ومنها أن وكيلها لا يلى قبض مهرها والوكيل  
بالخلع لا يلى قبض البذل كما في البرازية ومنها انه يصح ضمانه مهرها وتخير المرأة بين مطالبته أو  
الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج كذا في البرازية وفيها وكيل الخلع خالع وضمن  
صح وان لم تامر المرأة بالضمان وكذا يرجع قبل الاداء اه وأشار بالالكاف في قوله كالتكاح  
الى بقية أفراد هذا النوع ولذا قال في الهداية من اخواته العتق على مال والكتابة والصلح على  
انكار والهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقرض لان الحكم فيها يثبت بالقبض وانه  
يلاقى محلا مملوكا للغير فلا يجعل أصلاً وكذا اذا كان الوكيل من جانب المتمس وكذا الشركة  
والمضاربة الا ان التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه اه  
ومن هذا النوع الوكيل بالقبض وقد منا أحكامه وفي المجتبى وكله ان يرتهن عبد فلان بدينه  
أو يستعيره له أو يستقرض له ألفا فانه يضيف العقد الى موكله دون نفسه فيقول ان زيدا يستقرض  
منك كذا أو يسترهن عبدك أو يستعير منك ولو قال هب لي أو اعرفني أو اقرضني أو تصدق على فهو

فيقبل المدعى ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقني أو طلقني أو كاتبني أو صلحني لم يصح  
بمخلاف يعني وأجرني وانه يصح اضافتها الى نفسه كما وكذا بقية الصور الاتية يقول الوكيل من جهة طالب التملك هب فلانا  
أو تصدق عليه أو اعره أو اودعه أو ارهن عنده كذا أو اقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو اعرفني الخ يقع له للموكل وأما  
الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكله بان يهبه لفلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليه أو اعرتك أو  
أودعتك الخ من غير أن يقول وهبتك هذه الألف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكورات يفرق بعضها عن بعض من حيث  
ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك فلانة وصالحتك عماتدعه على فلان من  
المال أو الدم أما ما كان منها تملكاً كالعين أو منفعة أو حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله هب لفلان كذا أو اودعه كذا  
أو اقرضه كذا فلا بد في هذا من اخراج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح أن يقول هبني كذا كما ولا هبني لفلان أو اودعني لفلان وعلى  
هذا فقوله التوكيل بالاستقراض باطل معناه انه في الحقيقة رسالة لا وكالة فلما خرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لا بد من  
اخرجه مخرج الرسالة كما قلنا وبه علم ان ذلك غير خاص بالاستقراض بل كل ما كان تملكاً اذا كان الوكيل من جهة طالب التملك  
لان جهة الملك فان التوكيل بالاقرض والاعارة صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو رسالة هذا ما ظهر لي فتامله (قول  
وقد فرغ) أي المصنف

وللمشتري منع الموكل  
عن الثمن وان دفع اليه  
صح ولا يطالبه الوكيل  
ثانيا

باب الو كالة بالبيع  
والشراء

أمره بشراء ثوب هروى أو  
فرس أو بغل صح سمي ثمنا  
أولا وبشراء دار أو عبد  
جازان سمي ثمنا والا فلا

باب الو كالة بالبيع  
والشراء

(قول المصنف أمره بشراء  
ثوب هروى الخ) قال في  
الكفاية الاصل ان  
الجهالة ثلثة أنواع  
واحدة وهي جهالة الجنس  
كالتوكيل بشراء الثوب  
والدابة والرقيق وهي  
تمنع صحة الوكالة وان

بين الثمن وبسيرة وهي  
جهالة النوع كالتوكيل  
بشراء الحمار والبغل  
والفرس والثوب الهروى  
والمروى فانها لا تمنع  
الوكالة وان لم يبين الثمن  
ومتوسطة وهي بين الجنس  
والنوع كالتوكيل بشراء  
عبد وشراء أمة أو دارقان  
بين الثمن أو النوع  
تصح وتلحق بجهالة النوع  
وان لم يبين الثمن أو النوع  
لا تصح وتلحق بجهالة  
الجنس لانه يمنع الامتثال  
(قوله وبه اندفع ما في  
الجوهرة الخ) أقول بخرم

للوكيل اه (قوله وللمشتري منع الموكل عن الثمن) لكونه احتياجا عن الحقوق لرجوعها الى  
الوكيل اصالة وقد منأ أحكام قبض الثمن وانه لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل  
ترجع الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل وأشار المؤلف الى ان الموكل لو كان دفع الثمن الى  
الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان للبائع حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل وان لم ينقد الموكل  
الثمن الى البائع باع القاضى الجارية بالثمن اذا رضى بالافلا كذا في يبيع خزانة المفتين  
(قوله وان دفع اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد  
وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم في الدفع اليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة  
ولو كان له عليه ما دين تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده  
عند أبي حنيفة ومحمد لكونه عليك البراء عنه عندهما ولكنه يضمنه للموكل في الفصلين كذا في  
الهداية ولو أبرأه عن الثمن معا برئ المشتري ببراء الموكل دون وكيله فلا رجوع على الوكيل كذا  
في النهاية ويستفاد من وقوع المقاصة بدين الوكيل ان الوكيل لو باع من دأته بدينه صح  
وبرئ وضمن الوكيل لموكله وهي في الذخيرة أطلقه فشمع ما اذا نهاه الوكيل عن الدفع الى موكله  
ومع ذلك دفع له فانه يبرأ استحضانا كما في البرازية وأشار المؤلف الى ان المسلم اليه لو دفع المسلم فيه  
الى الموكل فانه يبرأ ولو امتنع من دفعه اليه له ذلك كما في البرازية وقال ان الماذون كالوكيل كما في  
البرازية وذكر أبو بكر لا يملك المولى قبض دين عبده الماذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه  
يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك فالماذون أولى ومع ذلك لو قبضه المولى  
يبرأ المدينون استحضانا ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للغرماء والمولى  
كالاجنبي اه والله تعالى أعلم

### باب الوكالة بالبيع والشراء

أفردهما باب على حدة لكثرة الاحتياج اليهما وقدم الشراء على البيع لان الشراء ينفي عن الاثبات  
والبيع عن الازالة بعد الاثبات أو الشراء يتحقق بالوجود والمعدوم والبيع لا يتحقق الا في الموجود  
كذا في المعراج (قوله أمره بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح سمي ثمنا أولا) لانه لم يبق الا جهالة  
الصفة وهي محتملة فيها استحضانا لان مبناها على التوسعة لكونها استعانة وفي اشتراط بيان الوصف  
بعض المخرج وهو مدفوع قيد بالفرس والبغل للاختلاف في الشاة فمن جعلها من هذا القليل  
وفي التجز يد جعلها من المتوسط وحزم به في الجوهره فقال الوكالة باطلة وما اشتراه الوكيل فهو  
لنفسه وأما المحار في البرازية وفي المحار تصير الصفة معلومة بحال الموكل وكذا المقر ولو كان  
الموكل فاليزيا فاشترى حمارا مصرياً وكان واحدا من العوام واشترى له فرسا يليق بالملوك يلزم المأمور  
اه (قوله وبشراء دار أو عبد جازان سمي ثمنا والا فلا) لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما أطلقه  
فشمع ما اذا كان ذلك الثمن يخص نوعاً ولا وبه اندفع ما في الجوهره حيث قال وهذا اذا لم يوجد  
بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ اه وقد جعل المؤلف الدار كالعبد  
موافقا لقاضيه لانه شرط مع بيان الثمن بيان المحالة كما في فتاواه مخالفا للهداية لانه جعلها  
كالثوب قال وكذا الدار شملت ما هو في بعض الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف  
الاعراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان فتعذر الامتثال اه وذكر في المعراج ان ما في

وبشراء ثوب أودابة لاوان  
سمى ثمنا وبشراء طعام  
يقع على البر ودقيقه

من لا خسرو في مثله الغرر

حيث قال فان بين النوع  
أو ثمن عين نوعا صحت والا  
لا اه ومثله في غرر

الافكار ومختصر النقاية  
لكن قال القهستاني في

شرحها والاحسن ترك  
الصفة يعني صفة الثمن

بقوله عين نوعا فان النوع  
صار معلوما بمجرد تقدير

الثمن كما في الهداية وعن  
أبي يوسف انه ينصرف

الى مثل ما يليق بحال  
الموكل اه ولا يخفى ما فيه

(قوله وأشار الى ان ثيابا  
كذلك الخ) مخالف لما

سيد كره عن البرازية  
من انه لو قال أنوابا لا

يجوز ولو ثيابا يجوز وفي  
حاشية مسكين ولو وكله

بشراء ثياب صمغ وبشراء  
أنواب لا لان ثيابا يراد

به الجنس مفوضا الى  
الوكيل لدلالته على

العموم لكونه جمع  
كثرة بخلاف أنواب خلافا

الهداية بخلاف رواية الميسوط قال والمتأخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال اه  
وبه يحصل التوفيق فيحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافا فاحشا وكلام  
غيره على ما اذا كانت لا تتفاخش ولو قال المؤلف ان بين نوعا أو سمي ثمنا كان أولى لانها صحيحة ببيان  
النوع كعبد رومي حبشي وان لم يسم الثمن والمحنة من هذا القبيل وبيان المقدار كبيان الثمن كما  
في البرازية وفي الحاشية اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا فقيرا والطلسان من هذا  
القبيل أيضا ما في البرازية اشترى طيلسانا بمائة صحت وأما الدار فلي ما في الهداية لم يصح التوكيل  
بشراء دار بالف وصح عند غيره ويتعين البلد الذي هو فيه كما هو مروى عن الثاني وحزم به في الحاشية  
وفي الولو الجنية رجل وكل رجل لا يشتري له لؤلؤة لم يحزم ما لم يسم الثمن لان التفاوت بين اللؤلؤتين أكثر  
من التفاوت بين النوعين المختلفين ولو قال دارا بالاكوفة بالف صحت اتفاقا ولو قال دارا بالاكوفة في  
موضع كذا أو سمي موضعا متقاربا بعضه ببعض جازت ذكر الثمن أولا كما في البرازية وفيها وكله بشراء  
دار يبلغ فاشترى خارجها ان الموكل من أهل البلد لا يجوز وان من الرستاق جاز اه واللهم من هذا  
القبيل ايضا فلو وكله بشراء محمد بدرهم فاشترى لحم ضأن أو بقرا أو ابل لزم الا ثم وقيل ان كان الا ثم  
غريبا ينصرف التوكيل الى المطبوخ والشوى لا القديد أو اللحم الطيور والوحوش والشاة حية أو  
مذبوحة غير مسلوخة وان اشترى شاة مسلوخة لزم الا ثم الا ان يكون الثمن قليلا كذا في الحاشية  
(قوله وبشراء ثوب أودابة لاوان سمي ثمنا) أي لا يصح التوكيل للجهالة الفاحشة فان الدابة لغة اسم لما  
يدب على وجه الارض وعرف الخيل والبغل والحمار فجمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس  
من الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهر او اذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كذا في النهاية  
قيس بالملك لانه لو كان معين لا يحتاج الى تسمية الجنس والصفة كذا في المعراج وأشار بثوب الى  
ان ثيابا كذلك لوجود جهالة الجنس وفي الكافي وفرقوا بين ثياب وأنواب فقالوا الاول للجنس  
والثاني لا وكان الفرق مبنى على عرفهم اه ويمكن ان يقال انه مبنى على ان أنوابا جمع قلة لان أفعالا  
من جوع القلة وهو ما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فانه جمع كثرة لا ينصرف في  
عدد فتفاخشت الجهالة وفي البرازية دفع له دراهم وقال اشتر بها شيئا لا يصح ولو قال على ما تحب  
وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراء أي ثوب شاء صح وفي البضاعة لو أمره بشراء  
ثوب أو ثوبين أو ثياب أو ثياب مع وبشراء أنواب لا يصح دفع اليه ألفا وقال اشترى به الدواب أو لم  
يدفعه صح ولو قال خذ هذا الألف واشتر بها الاشياء جاز وان لم يسم بضاعة أو مضاربة لانه أدخل  
اللام ولم يرد المعهود لعدمه ولا كل الجنس لاستحالة علمه انه أراد به ما ليس من ذلك الجنس حتى  
لو لم يدخل اللام لم يصح كقوله ثوبا أودابة بل أولى لان الشيء أعظم فكانت الجهالة ألغش ولم يوجد  
منه ما يدل على تفويض الامر اليه بخلاف ما تقدم ولو قال اشترى الاثواب لم يذكره محمد وقيل لا ولو  
أنوابا لا يجوز ولو ثيابا أو الدواب أو الثياب أو دوابا يجوز وان لم يذكر الثمن اه (قوله وبشراء  
طعام يقع على البر ودقيقه) أي لو وكله والقياس ان يقع على كل مطعموم اعتبار الحقيقة كما في  
اليمين على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان العرف أملاك وهو على ما ذكرناه  
اذا ذكر مقرونا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقي على الوضع أطلقه فشمس ما اذا كثرت  
الدراهم أو قلت وقيل ينظر اليها فان كانت كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الخبز وان  
كانت بين الامرين فعلى الدقيق والفارق العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير



من الدراهم يريد به الخبز بان كان عنده ولية يتخذها هو جازله ان يشتري الخبز له وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى ما يمكن أكله يعني المعتاد لئلا كل كاللحم المطبوخ والمشوى أى ما يمكن أكله من غير ادم دون الخنطة والدقيق والخبز قال في الذخيرة وعليه الفتوى كذا في النهاية ولم يقيده المؤلف رحمه الله تعالى صحة التوكيل بدفع الدراهم ولا بد منه أو بيان مقدار الطعام فلو قال له اشترى طعاما لم يجز على الأمر كذا كره الشارح والحاصل ان ما ذكره المؤلف من انصراف الطعام الى البرودقيقة انما هو عرف الكوفة وفي عرفنا ما ذكرناه من المقتضى به هكذا في البرازية ولكن عرف القاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم وقيده بالبرازية لو اشترى شعير لم يلزم الأمر استحسانا كما في البرازية يقيده بالوكالة لان الطعام فيما لو أوصى له بالطعام يدخل فيه كل مطعوم كذا في البرازية من الوكالة ومن إيمانها لا ياكل طعاما فاكل دواء ليس بطعام كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكرنجبي يحنث اهـ (قوله ولو كمل الرد بالعيب مادام المبيع في يده) لانه من حقوق العقد وهي كلها اليه ولو ارثه أو وصيه ذلك بعد موته فان لم يكونا فله موكل وكذا لو كمل بالمبيع كذا في الخلاصة وقدمناه أطلقه فشم ما اذا كان رده باذن الموكل أو بغير اذنه وأشار بكون الرد له الى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل اذا هلك يهلك من الموكل كذا في البرازية والى أن الرد عليه لو كان وكيله بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقل من أهل لزوم العهدة فان كان محجورا برده على الموكل وفي شرح الطحاوي وجد المشتري فيما اشتره عيبا رجوع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقده من الموكل أخذه من الموكل ولم يذ كر ما اذا نقده الثمن الى الوكيل ثم أعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشتري عيبا برده على الوكيل أم الموكل أفتى القاضي أنه برده على الوكيل كذا في البرازية والى أن الموكل أجني في المحصومة بالعيب فلو أقر الموكل بالعيب وأنكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان المحصومة فيه من حقوق العقد والموجب أجني فيه والى أن اقرار الوكيل يوجب رده عليه ولو أنكره الموكل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل لانتهاء واكلته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا برده على الموكل الا برهان على كونه عنده موكله والا يحلفه فان نكل رده والازم الوكيل كذا في البرازية أيضا (قوله ولو سلمه الى الآخر لا برده الا بامر) لانه انتهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا باذنه ولهذا كان خصم المني يدعى في المشتري دعوى كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعده وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ وقيده بالعيب لانه لو وكله ببيع متاعه فباعه بغيره أو أسد أو سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله أن يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لحق الشرع كذا في القنية (قوله وحبس المبيع بثمن دفعه من ماله) لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اختلفا في الثمن يتحالفان في الثمن ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلمه المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ولان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله وقال زفر لا يحبس لان الموكل صار قابضا بسده فكانه سلمه اليه قلنا هذا لا يمكن التمسك به فلا يكون راضيا بسقوط حقه في الحبس على أن قبضه موقوف فيقع للموكل ان لم يحبس ولنفسه عند حبسه قيد بكونه دفع الثمن لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى

ولو كمل الرد بالعيب  
مادام المبيع في يده ولو  
سلمه الى الآخر لا برده  
الا بامر وحبس المبيع  
بثمن دفعه من ماله

لمافي البحر مقدسي اهـ  
أى لانه عكس الحكم وفي  
التتارخانية عن العتابة  
ولو قال اشترى شيئا أو ثوبا  
لم يصح لانه مجهول جدا  
الا اذا وجد دلالة  
التفويض وهو التعميم  
بان قال ثيابا أو ثياب  
أو الدواب يجوز بتناول  
أدنى ما ينطلق عليه الاسم  
ولذا قال اشترى بها شيئا أو  
ثوبا أو ثوبا أو قال ما أريده  
أو احتاج اليه لا يصح  
بخلاف اشترى ما اتفق  
لك أو ماشئت أو ما  
اشتريت فهو لي

هالك من مال الموكل ولم يسقط الثمن

(قوله وفي كفاية الخانية لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل) قال الرملي ليس بقصد لانه لو كذبه فبأولوى عدم الرجوع وعبرة الخانية رجل عليه ألف لرجل فامر المديون رجلا أن يقضي الطالب الألف التي له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لأن المأمور بقضاء الدين وكيل بشراء ما في ذمته فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشراء العين إذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فإن أقام المأمور بينة على قضاء الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الآخر وبإلا لا يرجع دين الطالب اه ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع عليه بمحود البائع والإفانين

لانه مع الدفع ربحا يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس به فإذا بالمحس أنه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بمادفعه وان لم يأمره به صريحاً للاذن حكماً كما قدمناه وهذا اذا كان الثمن حالاً وان اشتراه الوكيل بشمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً فليس للوكيل طلبه حالاً بخلاف ما اذا اشتراه بنقد ثم أجله البائع كان للوكيل أن يطالبه به حالاً وهي الحيلة كما في الخلاصة وفي الوقعات الحسامية ولو أمر رجلاً أن يشتري له جارية بالف فاشترها ثم ان البائع وهب الألف من الوكيل فلو وكيل أن يرجع على الآخر ولو وهب منه خمسمائة لم يكن له أن يرجع على الآخر إلا بخمسمائة ولو وهب منه خمسمائة ثم وهب منه أيضاً الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الآخر إلا بخمسمائة الأخرى لأن الأول حط والثاني هبة ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية لا يرجع على الآخر إلا بالمائة الأخرى وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف والحسن اه وفي وصايا الخانية الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه له أن يرجع في تركه الميت على كل حال أي سواء كان وارثاً وكانت الوصية للعبد أو لم يكن وعليه الفتوى اه وفي الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم إلى الآخر ثم نقد البائع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غيرها ثم نقد بدنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانيره لا تعدى وفي الخانية الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه اه وفي كفاية الخانية لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الآخر فقال بعث ثوبك من فلان فأنقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال أنا أنقضيك عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لي لم يجز ورجع الوكيل على موكله بمادفعه ببيع عنه بضائع لناس أمروه ببيعها فباعها بشمن مسمى فجعل الثمن من ماله إلى أصحابها على أن أثمانها له اذا قبضها فأفلس المشتري فالبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب البضائع اه (قوله قلوهلك في يده قبل حبسه هالك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لأن يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصير الموكل قابضاً بيده ولم يذ كر المؤلف هذا حكم ما اذا وكله بشراء شيء ودفع الثمن اليه فهلك في يده قال في البرازية وفي جامع الفصولين دفع اليه ألفاً ليشتري به فاشترى وقبل أن ينقده للبائع هلك من مال الآخر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن قبل دفعه إلى البائع عند الموكل يهلك من مال الوكيل وفي الجامع الصغير وكله به ودفع ألفاً فاشترى ولم ينقد رجوع به مرة فأن دفع وهلك ثانياً لا يرجع أخرى والمضارب مراراً وبشكل رأس المال اه وسيزداد وضوحاً ان شاء الله تعالى في المضاربة وفي الخانية رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبداً بالف درهم وجاء بالعبد إلى منزله وأراد أن يدفع الدراهم إلى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها إلى البائع والعبد والدراهم هلك على الأمانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه اه وفي بيوع البرازية الوكيل بالشراء اذا أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فآراه الموكل ولم يرض به فهلك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع على الموكل

الذي وجب له بالعقد المحكمي يطالب به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتحالفان اذا اختلفا في الثمن وينفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما كإساق في فافهم (قوله وما في النهاية من تقييده الخ) مثل ما في النهاية في العيني وابن مالك ودرر البحار والجوهرة عن المستصفي وقال الزيلعي بعد نقله عن النهاية وعزاه ١٧١ أي صاحب النهاية إلى خواهر زاده

وهذا مشكل فان الوكيل

أصيل في باب البيع  
حضر الموكل العقد أولم  
يحضر ثم ذكر فيه أي  
في النهاية بعده فقال  
المعتبر بقاء المتعاقدين  
في المجلس وغيبه الموكل  
لاتنزع وعزاه إلى وكالة  
المسوط واطلاقه واطلاق  
سائر الكتب دليل على  
ان مفارقة الموكل لا تعتبر  
أصلا ولو كان حاضرا

وان هلك بعد حبسه فهو  
كالمبيع وتعتبر مفارقة  
الوكيل في الصرف والسلم

اه ورده العيني بانه  
ليس بمشكل فان الوكيل  
نائب عنه واذا حضر  
الاصيل فلا يعتبر النائب  
اه وتعبقه المجوي بان  
الوكيل نائب في أصل  
العقد أصيل في الحقوق  
وحينه فلا اعتبار بمحضرة  
الموكل اه قلت وعمما  
يتضح به تزييف جواب  
العيني ماد كرهه ونفسه  
عند قول المصنف فيما  
سبق وللشترى منع الموكل

ان كان أمره بالاخذ على وجه السوم والا فلا اه (قوله وان هلك بعد حبسه فهو كالمبيع) أي عند أبي حنيفة ومحمد قيد بالهلاك لانه لو ذهبت عينه عنده بعد حبسه لم سقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن يخير الموكل ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في زيادات قاضيان ويكون مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف وضمان الغصب عند زفر لانه منع بغير حق ولهما أنه بمنزلة البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ولا يبيسف أبه مضمون بالمحسب للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف المبيع لان البيع ينفسخ بهلاكه وههنا لا ينفسخ أصل العقد قلنا ينفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذارده الموكل بعيب ورضى الوكيل به أشار المؤلف إلى أن الوكيل له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أداها إلى البائع أولا وقيد بالوكيل بالشراء لان الوكيل باستئجار الدار اذا استأجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجهيل أو لم يشترط وقبض الوكيل الدار لا يكون له أن يحبسها من الموكل بالاجر فان حبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات أن الاجر على الوكيل ثم الوكيل يرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل يحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها غاصب فان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وفي بعضها يسقط الاجر عن الموكل يحبس الوكيل كذا في النخبة إلى هنا والحاصل في مسألة الاختلاف أن عندهما يسقط الثمن بهلاكه وعند أبي يوسف يملك بالاقبل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته يرجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعنه زفر يضم جميع قيمته وفي بيوع البرازية وان نقض الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فإبى إلا أن يسلم المشتري فان كان لا شرط عليه بتسليمه حين كان المشتري يحضرتهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلان يمنع حال غيبته وان كان الاكتم لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لانه صار ديناً في ذمة الامر اه (قوله وتعتبر مفارقة الوكيل في الصرف والسلم فيبطل العقدان وارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لوجود الافتراق عن غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمتحقق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور وعليه ولدا أطلقه المؤلف رحمه الله وشمل ما اذا كان الموكل حاضرا أو غائبا وما في النهاية من تقييده بما اذا كان الموكل غائبا ما اذا كان حاضرا لم تعتبر مفارقة الوكيل ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا وقيد بالوكيل لان الرسول فيه ما لا تعتبر مفارقه لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح واستنيد من وضع المسئلة صحة التوكيل بهما لان كلامهما مما يباشره الموكل فيموكل فيه وهو في الصرف مطلق من الجانبين وأما في السلم فيجوز من جانب رب السلم بدفع رأس المال

عن الثمن من ان الموكل أجني عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعقد على ما بينا اه كذا في حاشية مسكين وما استشكله الزيلعي استشكله صاحب العناية وذكر في الحواشي السعدية انه توارد مع الزيلعي في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالتأمل أقول وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصله ما قدمناه عن المخ من ان المدة ان العهدة على الموكل دون الوكيل اذا حضر العقد واه أصح الاقاويل فكلام الامام خواهر زاده مبني على هذا الاصل مامشى عليه سابقا من انها على

الوكيل وان كان الموكل حاضرا وهو منشأ الاشكال وبه اتضح الحال والمحمد لله وحده (قواه ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ رأس المال) عبارة الجوهرية بان وكله يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بان قبول السلم عقد يملكه الموكل والواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الانتقاض وبان التوكيل بالشراء جائزا لا محالة والتمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن يكون المال للمسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم المسلم فيه وأجاب عن الايرادين بجوابين ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب لعله يكون صحيحا ان شاء الله تعالى وهو انه ١٧٢ لما اختلف العلماء كما قررناه في الملك هل يثبت للموكل ابتداء أو للوكيل ثم ينتقل للموكل أثر هذا الاختلاف

في المحل شبهة ووجب عدم الجواز فيما القياس فيه المنع مطلقا احتسابا اذ العقود الفاسدة تجزأها مجرى الربا والا امر المتوهم في الربا كالحق في كافي

ولو وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم

لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء شئ بعينه لا يشتريه لنفسه مسألة يبيع الزيتون بالزيت فعدم جواز التوكيل من المسلم اليه لما فيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عندهم يقول انه ينتقل من الوكيل للموكل ولا حتماله عند القائل بنبوته ابتداء للموكل لانه مجتهد فيه وهو

أو بقبول السلم كافي الجوهرية ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ رأس المال لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون ثمنه لغيره كافي يبيع العبيد واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر على وجه التملك منه كان قرضا فلوقال المؤلف رحمه الله تعالى واسلام كافي المجمع بدل السلم لكان أولى لان الاسلام خاص من رب السلم يقال سلم في كذا أي اشترى شيئا بالسلم نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله ولو وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم واشترى عشرين رطلا بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم) وهذا عند أي حنفية وقال يلزمه العشر ون لانه امره بصرف الدرهم في اللحم ووطن أن سعره عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالف فباعه بالفين ولا يبيعه حنفية انه امره بشراء عشرة ولم يامر به شراء الزيادة فنقدشرواها عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهدا به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف رطل لازمة للآخر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة كذا في غاية البيان وقيد بقوله مما يباع الى آخره لانه لو اشترى ما يباع عشرين منه بدرهم صار مشتريا لنفسه اجماعا لانه خلاف الى شر لان الامر تناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر وقيد بالموزونات لان في القيمات لا ينفذ شئ على الموكل اجماعا فلوقاله بشراء ثوب هروري بعشرة واشترى له ثوبين هرورين بعشرة مما يباع مما يباع لزم الموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالخزرج بخلاف اللحم لانه موزون مقدر فيقسم الثمن على أجزائه وفي البرازية امره أن يشتري بعشرة دنانير واشترى بها اثني دراهم وقيمة الدراهم مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرغ ومحمد ولو بعروض قيمتها مثل الدراهم لا يلزم الا جماعا وفي الملة قطعا فرزل خانا وأمرنا سانا أن يشتري له لحم بدرهم وانما يباع هناك المطبوخ والمشوى فابهما اشترى جاز (قوله ولو وكله بشراء شئ بعينه لا يشتريه لنفسه) أي لا يجوز له ذلك لانه يؤدي الى تغير الأمر من حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل كذا في الهداية والتعليل الاول يفيد عدم الجواز يعني

محل الاحتمال والفاسد لمحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه وفي حاشية الدر المختار وللشيخ خليل الفتال ما نصه وتعبه بعض حنفية زماننا حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا اختلف فيه الرجا فاحسن التدبر يظهر لك ذلك وحاصله ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل من طرف رب السلم والمسئلة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأي يبيع السلم فيه قبل قبضه نعم يمكن أن يكون المستفاد من هذا التقرير ما هو المحامل لتصحح المشايخ القول بنبوت الملك للموكل ابتداء اذ على مقابله وهو القول بالانتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام لما فيه من بيع المسلم فيه قبل قبضه اه قلت وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناه على ما نقضه فكيف يثبت غرضه (قوله ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الخ) قال في المحواشي السعدية وما سيجي ومن ان العزل المحكمي لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما نحن فيه اذ المراد هناك ان العزل المحكمي من الموكل

لا يتوقف على علم الوكيل (قوله غير الموكل) صفة لشيء لأن اضافتها لا تفيد تعريفاً والموكل يجوز أن يقرأ بالفتح والكسر بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل والموكل لكان أوضح (قوله لأن له أن يعزل نفسه بحضرة الموكل الخ) كذا في العيني والزيلعي وغيرهما كالغناية وغاية البيان وأورد عليهم أن العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل بأسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله إليه ومنها إرسال الرسول وتبليغ الرسالة ومنها أخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو أخبار واحد عدل أو غيره عند أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعترات سيما في البدائع واشترط علم الآخر في فسخ أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه إلا بمحض من الموكل لأن انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الأسباب فلا يتم التقرير اللهم إلا أن يحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر أسباب العلم بالعزل أيضاً لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب أصلاً قاضي زاده كذا في حاشية أبي السعود (قوله فقال الوكيل نعم) قال الرمي يستفاد منه أنه لو لم يقلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فإذا لم يقلها واشترى وقع له والله تعالى أعلم وسيأتي قريباً عن البرازية اشتري حارية فلان فسكت ١٧٣ وذهب واشترى فلان قال اشتريتها لي فله وإن قال للموكل فله

هدم المحل ولذا أفسرناه تبعاً للمعراج وفسره الشارح بأنه لا يتصور شراءه لنفسه وهو مناسب للتعليل الثاني ولو اشتراه لنفسه ناوياً ومتلفظاً وقع للموكل ولو قال المؤلف ولو وكله بشيء بعينه غير الموكل لا يشتريه لنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفاً لكان أولى وإنما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما إذا وكل العبد من يشتريه له من مولاة أو رجل وكل العبد بشرائه له من مولاة واشترى فانه لا يكون إلا محرماً لم يصرح به للمولى أنه يشتريه فيها إلا محرماً مع أنه وكيل بشيء بعينه لم يصرح به لغيره بل قيدنا بغيره الموكل حتى لو كان الموكل حاضراً وصرح بأنه يشتريه لنفسه كان المشتري له لأن له أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من غير علمه وقيدنا بعدم المخالفة لما سيأتي في الكتاب وأشار المؤلف بقوله لنفسه إلى أنه لا يشتريه لموكل آخر إلا بالاولى فلو اشتراه الثاني كان للاول أن لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والافهول الثاني وإن كان الاول وكله بشرائه بالف والثاني بمائة دينار واشتراه بمائة دينار فهو للثاني لأنه يملك شراءه لنفسه بمائة فيملك شراءه لغيره أيضاً بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية وقيد بالشراء لأنه لو وكله في تزويج معينة فلا وكيل التزوج بها للمخالفة حيث أضافه إلى نفسه فانه عزل وقيد بقوله لا يشتريه لأنه لو اشتراه وكيله وهو غائب كان الملك للموكل الاول لا نعراله ضمن المخالفة وإن اشتراه بحضرة بقوله على الموكل الاول لأنه حاضر رأيه وهو المقصود فلم يكن مخالفاً وفي كافى المحاكم وإذا وكل رجل رجلًا بشراء جارية بعينها فقال الوكيل نعم واشترى لنفسه ووطئها فحبست منه فانه يدركه المحذور وتكون الامة وولدها للامر ولا يثبت النسب اه وفي القنية أمره بان يشتري جارية بعينها بعشرة دراهم فاشترى فلان فقال لا تمر اشتريتها بعشرة وقال المأمور اشتريتها لنفسى بخمسة عشر فالقول للوكيل والبيدة بينهما اه (قوله فلو اشتراه بغير النقود

وإن أطلق ولم يصف ثم قال كان لك ان قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وإن هالكاً أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي الاشياء والنظائر سكوت

فلو اشتراه بغير النقود

الوكيل قبول ويرتد برده اه وقدم هذا الشارح في أول الوكالة ان ركنها مدل عليها من الايجاب والقبول ولو حكماً ليدخل السكوت والشارح فهم من عبارة البرازي كما سيذكره ان الجارية لم تتعين بالاضافة الى المالك فيه

والذي يلوح لي ان فرع البرازية في المعينة أيضاً وبفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في كافى المحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والا لا يكون في ذكره ذلك فائدة وعليك أن تتأمل اه قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التارخانية نقلاً عن شركة العيون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لا ثم قال في آخرها هذا كله رواية المحسن عن أبي حنيفة ور بما يستفاد منه ان في المسئلة رواية أخرى نأمل ثم معنى قوله وبفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكنت فعلى التفصيل المذكور في البرازية وإن صرح فهي للمأمور لأنه ان سكنت لم تصح الوكالة لمنافاته لما في البرازية وهو ظاهر (قول المصنف فلو اشتراه بغير النقود الخ) قال الرمي يجب تقييده بما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا أضافه إليه بان قال بعته لموكل فقال الوكيل اشتريته له يتوقف على احازة الموكل بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء الفضولي وسيأتي ذكره قريباً في شرح قوله وإن قال بعني هذا فلان اه قلت وفيه كلام قد قدمناه في شرح قوله وبإيفائها واستيفائها لا تغفل



(قول المصنف أو بخلاف ما سمي له من البذل) قال المحوى في حاشية الاشياء أى بان بامره بالشراء بالف درهم فيشترى به بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم والدنانير جنس اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا للآمر حينئذ وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة ان الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الرابحى حاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الرابحى جعل جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضى في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه ببيع مكرره وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كما لو ظفر بدراهمه الا رواية شاذة عن محمد واذا باع شيئا بالدراهم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على ١٧٤ العكس والثاني أقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكر

انهم ما اعتبروا جنسيتين مختلفتين في حكم الرابحى بالدراهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمصدقى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبروا جنسيتين مختلفتين

أو بخلاف ما سمي له من الثمن وقع للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن ينوى للموكل أو يشترى به بما له

على ان من استاجر من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقسمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فاذا كثر في الجامع انهما جعل جنسا واحدا فيما عدا حكم الرابحى على الاطلاق غير

أو بخلاف ما سمي له من الثمن وقع للوكيل) لانه خالف أمره فنقد عليه أطلقه فشمل المخالفة في الجنس وفي القدر كما في البرازية وقيد في الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهره انه اذا سمي له ثمننا فراد عليه أو نقص عنه فإنه لا يكون مخالفا وظاهر ما في الكافي للحاكم انه يكون مخالفا فيما اذا زاد فيما اذا نقص فانه قال وان قال اشترى ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فهو حائز على الأمر وان سمي ثمننا فزاد عليه شيئا لم يلزم الأمر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا أن يكون وصفه له بصفة وسمى له ثمننا واشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الأمر اهـ واذا كان معيناه وكالموصوف فشمل ما اذا كان خلاف الجنس عرضا ونقصا خلافا لفرق في الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أمر به أو أقل كما في البرازية وفي كافي الحاكم ولو أمره ان يشتري له عبدا بالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري دون الأمر اهـ وفي الوقعات الحسامية قال الاسير لرجل اشترى بالف فاشتراه بمائة دينار أو بعرض حازوله ان يرجع على الاسير بالف والوكيل بالشراء بالف درهم اذا اشترى بمائة دينار أو بعرض لا يلزم الموكل شيء اهـ وفي خزنة المتين من انصرف الاسير اذا أمر رجلا ان يقديه بالف ففداه بالفين يرجع بالفين عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء (قوله وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا أن ينوى للموكل أو يشترى به بما له) هكذا أطلقه المؤلف وفصله في الهداية فقال هذه المسئلة على وجوه ان أضاف العقد الى دراهم الأمر كان للأمر وهو المراد عندى بقوله أو يشترى به بمال الموكل دون النقد من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا لا جاع وهو مطلق وان أضافه الى دراهم نفسه كان لنفسه جلا لحاله على ما يحل له شرعا أو يفعله عادة اذا اشترى لنفسه بإضافة العقد الى دراهم غيره مستنكر شرعا وعرفا وان أضافه الى دراهم مطلقة فان نواها للأمر فهو للأمر وان نواها لنفسه فلنفسه لان له أن يعمل لنفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل وان تكاد في النية يحكم النقد بالا جاع لانه دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على أنه لم تحضره النية قال محمد وللعاقدين الاصل ان كل أحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النقد لان ما وقع منه مطلقا

مصحح كذا في التتارخانية اهـ قلت وذكر العمادى في فصوله ان الدراهم أجريت بجرى الدنانير في سبعة مواضع وقد يحتمل ذكر المؤلف أوائل البيوع عند قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف ثمن انه ليس للمصر (قوله أطلقه فشمل المخالفة في الجنس وفي القدر) وعليه الفرع المأثر نفع الغنية تامل (قوله وان أضافه الى دراهم مطلقة فان نواها للأمر) هذا اذا اشتراه بثلث من حال وان بموكل فهو للوكيل قال في التتارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على وجهين ان اشترى حالا يحكم النقد ان نقد من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان نقد من مال نفسه فالشراء له وان لم ينقد يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا أن يصدقه الموكل (قوله وان توافقا على انه لم تحضره النية) قال في الحوائى السعدية ههنا احتملان آخران أحدهما أن يقول الوكيل لم تحضر في النية فقال الموكل بل

نويت لي والثاني عكس هذا اه (قوله وهو ظاهر في ان قضاء الدين الخ) قال المقدسي وفيه كلام فانه اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا اثم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال ١٧٥ مغصوب ولم يقل أحد بان المغصوب

يجوز التصرف فيه ويقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو رآها مع الدائن وبرهن عليها له أخذها وينقض القضاء وما نقله عن الزيلعي وغيره لا يثبت مدله لانه جعله قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والصمان والرضا لا يجوز على الجواز ويجعل على ما اذا أجاز رب الدراهم والافله عليها ومنع الوفاء بها وينقض القضاء نعم اذا هلك عند الدائن فله تضمين أى شاهن الدافع والقباض لان صحيح القضاء يقتضى أن لا يطالب القابض بل الدافع وأما مسألة المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يس ما نحن فيه فصح وصار متبرعا فلا رجوع له فيما كان عنده من المال لانه لزم ذمته وتبرع من عنده بقضاء الدين اه (قوله وفي منظومة ابن

يحتمل الوجهين فيبقى موقوفاً في أى المالين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما تحتل النية للأمر وفيما قلناه جعل حاله على الصلاح كحال التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه اه وقول الامام فيما ذكره العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبهذا علم أن معنى الشراء للموكل اضافة العقد الى ماله لا التقدم ماله وان محل البيعة للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقه وظاهر ما في الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للموكل لانه جعله للموكل الا في مسألتين وظاهر ما في الهداية أنه لا اعتبار بنية لنفسه اذا اضافه الى مال موكله ولا بنيتها لموكله اذا اضافه الى مال نفسه وان نقده الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يصفه الى ماله وفي كافي الحاكم ولو موكله أن يشتري له أمة وسمى جنسها ولم يسم الثمن فاشترى أمة وأرسل بها اليه فوطئها الا مرفعلت فقال الوكيل ما اشتريته لك فانه يخلف على ذلك ويأخذها وعقرها وقيمة ولدها للشبهة التي دخلت وان كان حين بعث بها اليه أقر أنه اشتراها له أو قال هي الحارية التي أمرتني أن أشتريها لك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البيعة انه حين اشتراها أشهد أنه اشتراها لنفسه لم يقبل ذلك منه اه وبه علم أن الارسال للموكل لا يكون معيناً كونه اشتراها له وانما اذا تنازعا في كون الشراء وقع له يخلف الوكيل ومحل ان لم ينقد الثمن والافقد منا أنه يحكم النقد بالاجماع عند التكاذب وذكر الشارح أنه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان اه وهو ظاهر في ان قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وقد ذكرنا التارخ في بيع الفضولي ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا اه وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ديناً لنفسه \* يضمن ما يقضيه عنه ويهدر

ومعنى كونه يهدر انه يكون متبرعا وهي حادثة الفتوى وأطلق في قوله بغير عينه فشمع ما إذا لم يعينه وأضافه الى ماله كما في البرازية اشترى فلان فسكت وذهب واشترى فلان قال اشترى بهتالي فله وان قال للموكل فله وان أطلق ولم يصف ثم قال كان لك ان كانت قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وأشار المؤلف بهتة تعيين الوكيل الى ما في البرازية وكله بشرأ عبد و بين جنسه و غنمه والاخر بمثل ذلك فاشترى فردا بذلك الجنس والتمن وقال كان لفلان يجوز تعيينه وان مات فعلى من سمي وان اختلف الثمنان وزعم الوكيل المخالفة في ثمن سمى موكله فن الوكيل اه وأشار بالنية الى أنه لو صرح بكونه اشتراه للموكل كان له بالاولى وفي تهذيب القلانسي الا أن ينويه للموكل أو يصرح بذكره أو يشتره بماله اه وقد مناعن الكافي انه مع التصريح للموكل لا يمكن أن يجعله لنفسه قال ولو اشتراه بغير ماله فهو موقوف على اجازة الموكل اه وفي بيوع البرازية وكله بشرأ عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده نفذ على الموكل عند الامام لاطلاق اللفظ ولو بعينه فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول التسليم بحكم الاشارة اه وفي الوقعات الحسامية

وهبان الخ) قال الرمي قال شارحها مسألة البيت من القنية قال الوكيل بقضاء الدين صرف ما من الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه أشار بقوله ويهدر اه (قوله وبين جنسه و ثمن الآخر الخ) أي وكله الاخر بمثل ما وكله الاول (قوله وفي الوقعات الحسامية الخ) قال الرمي في فرع الوقعات هذا يؤيد ما بحثناه من ان

الاضافة الى المالك في الجارية تعينها والله تعالى اعلم (قوله والا فالنقدم مالها لا يعين كونها لها كما قدمناه) قال الرملي قد قدم  
انه عند التكاذب يحكم النقد بالا جاع فتأمل (قوله وعنده في غير موضع التهمة) لعل المراد بها ما اذا كان بعد التعيب ثم رأيت  
في حاشية مسكين قال فان قلت بماذا ١٧٦ تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل الخبرة فان أخبر وان الثمن يزيد على

القيمة تزيادة فاحشة تثبت  
والا فلا اه (قوله وفي  
البرازية معزز بالي  
العيون الخ) قال الرملي  
هذا الفرع هو الفرع الذي  
قدمناه عن البرازية  
وان قال اشترى للآمر  
وقال الامر لنفسك  
فانقول للآمر وان  
كان دفع اليه الثمن  
فللآمر وان قال يعني  
هذا الغلام فباعه ثم  
أنكر الامر أخذه فلان  
الآن يقول لم آمر به  
الا ان يسلمه المشتري اليه

أيضا في المقولة التي  
قبل هذه المقولة اشترى  
لي حارية فلان فسكت  
الخ (قوله وينبغي حل  
حال الهلاك أو التعيب  
على ما اذا كان غير منقود  
الخ) لما قدمناه ان الثمن  
ان كان منقودا فالقول  
للآمر وفي جميع الصور  
ومنها حالة الهلاك  
والتعيب وقال الرملي  
لا حاجة الى تكاف الحمل  
على ما اذا لم يكن منقودا  
مع عدم ذكره أصلا كما  
هو ظاهر ادلاصل

أمر غيره بان يشتري له عبد فلان بعبد المأمور ففعل حازو العبد للآمر وعليه للمأمور قيمة عبد  
المأمور اه ومن يبيع حاريتها ويشتري لها أخرى  
ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسه وجعلت ثمن جاريته على نفسه قالوا  
الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشتراها لنفسه وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه  
الجارية التي أمرتني بشرائها اشتريتها لنفسه فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج اه وكأنه أولا  
أضاف الشراء لها والا فالنقدم مالها لا يعين كونها لها كما قدمناه (قوله وان قال اشترى للآمر  
وقال الامر لنفسك والقول للآمر وان كان دفع اليه الثمن فللآمر) لانه في الوجه الاول أخبر عما  
لا يملك استثنافه وهو الرجوع بالثمن على الأمر وهو ينكر والقول للمكر وفي الوجه الثاني هو أمين  
يريد الخروج عن عهده الامانة فيقبل قوله أطلقه فشمع ما اذا كان العبد ميتا أو حيا ولا خلاف في  
الاول انه على التفصيل المذكور وفي الثاني اختلاف فقال الامام الاعظم هو كذلك على التفصيل  
وقال القول للمأمور وان لم يكن الثمن منقودا لانه يملك استثناف الشراء فلا يهتم في الاخبار عنه  
وله انه موضع تهمة بان اشتراها لنفسه واذا رأى الصفقة حاسرة الزمها الأمر بخلاف ما اذا كان الثمن  
منقودا لانه أمين فيه فيقبل قوله تبع ذلك ولا ثمن في يده هنا ذكره هذه عقيب مسئلة التوكيل بغير  
المعين دليل على أن الاختلاف فيه قبيح لانه لو وكله بشراء عبد بعينه ثم اختلعا والعبد حي فالقول  
للآمر سواء كان الثمن منقودا أو غير منقودا جاعا لانه أخبر عما يملك استثنافه ولا تهمة فيه لان  
الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر بخلاف غير  
المعين على قوله وان كان ميتا فكما اذا كان غير معين من انه اذا كان غير منقود فالقول للآمر والا  
فللآمر وحاصله كما قاله الشارح أن الثمن ان كان منقودا والقول للمأمور في جميع الصور وان  
كان غير منقود وان كان ميتا والقول للآمر والا فللآمر وعندهما وعنده في غير موضع التهمة وفي  
موضعها القول للآمر وفي البرازية معزز بالي العيون اشترى جارية فلان فذهب وسام ثم قال  
المأمور اشترى بها الغلام كان لموكله وان قال اشترى بها لنفسه كان له وان قال اشترى بها بلاضافة  
ثم قال قبل أن يحدث به عيب أو يهلك اشترى بها الغلام فلان وان بعد هلاكها أو تعيبها لم يقبل بلا  
تصديق الموكل اه ولم يفصل بينهما اذا كان الثمن منقودا أو غير منقود حال موته أو تعيبه وينبغي  
حمل حال الهلاك أو التعيب على ما اذا كان غير منقود سواء قلنا انه معين للاضافة أو غير معين  
بالشخص (قوله وان قال يعني هذا الغلام فباعه ثم أنكر الامر أخذه فلان) أي أنكر المشتري  
أن يكون فلان أمره بالشراء لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة عنه فلا ينفعه الانكار الا لاحق  
(قوله الا أن يقول لم آمر به) أي فلان لم آمر المشتري بشرائه فانه لا يأخذه فلان لان الاقرار ارتد  
برده ولم يذكر المؤلف انه ينفذ الشراء على المشتري لكن قوله بعده (الا أن يسلمه المشتري اليه) يدل على  
انه نفذ الشراء عليه وصار ملكا له ثم تسليمه بعده لغلام وأخذ فلان له يبيع بالتعاطي فتكون

عدمه اه يعني ان فرض المسئلة لم يذ كر فيها الثمن والاصل عدم ذكره فلا حاجة الى ما قاله لانه المفروض (قوله أي العهدة  
فلان) تفسير للضمير المستتر في يقول (قوله ولم يذ كر المؤلف انه ينفذ الشراء على المشتري الخ) قال الرملي معناه ما اذا قال يعني لغلام  
أما اذا قال به لغلام أو بعب فلان عليك أو بعبه من فلان ونحوه فلا ينفذ عليه أيضا وقد وضحه هذا الشارح بقوله ودان أيضا الخ

(قوله وقد ذكرت ذلك لاستاذنا فصولي) أي نسبني إلى الصواب وقال الرمي أي قال لي أصبت وتقدم في شرح قوله والمحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه أن ابن ملك فهمه من الخلاصة والبرازية فراجع ذلك وانظرا ما كتبناه في الحاشية اه قلت الذي مر عن الخلاصة والبرازية هناك مخالف لما فهمه ابن الملك وقد مدنا الذي ١٧٧ في ابن الملك منقول عن الفصول نقله

عنها في شرحه على الجمع نعم ما ذكره هنا بجنا تقدم هناك في عبارة الخلاصة والبرازية حيث قال وقال أبو القاسم الصغار الصحيح أن الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل اه وانظرا ما كتبناه هناك عن نور العين (قوله ولم

وان أمره بشراء عبد مدين معينين ولم يسم ثمننا فاشترى له أحدهما صح وبشرائهما بالف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه وأقل صح وبالأكثر إلا أن يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة

يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين الخ قال في حاشية مسكين بعد نقله وتبعه بعضهم كالحجوي والذرو وغيرهما وأقول دعوى أن التقييد اتفاق غير مسلم لأنه عند عدم التعيين يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركي

العهد عليه وفي الهداية ودلت المسئلة على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق في النفيس والحديد لاستتمام التراضي وهو المعتبر في الباب اه وقلت ودلت أيضا على أن يعني لفلان ليس إضافة إلى فلان إذ لو كان إضافة الشراء له لتوقف لقوله لم أن شراء الفضولي لا يتوقف إلا إذا أضافه إلى غيره وصوره إضافة إلى غير المشتري أن يقول بيع عبدك من فلان كما في فتح القدير من بحث الفضولي فلم يصفه المشتري إلى نفسه وإنما أضافه إلى الغير بخلاف يعني لفلان فإنه إضافة إلى ياء المتكلم وقوله لفلان يحتمل بشفاة فلان كما قال محمد لو أن أجنبيا طلب من الشفيع تسليم هذه الذراف قال الشفيع سلمتها لك بطلت الشفعة كأنه قال لاجلك لكن إذا قرر فلان بالأمير جعلنا اللام للتملك وفي فروق الكرايدى شراء الفضولي على أربعة أوجه الأول أن يقول البائع بعث هذا فلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا يتوقف الثاني أن يقول البائع بعث من فلان بكذا والمشتري يقول اشتريته لاجله أو قبلت يتوقف الثالث بعث هذا منك بكذا فقال المشتري أو قبلت ونوى أن يكون لفلان فإنه ينفذ عليه الرابع أن يقول المشتري لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين اه قيد بالتسليم لأن فلانا لو قال أحزرت بعد قوله لم أمره لم يعتبر ذلك بل يكون العبد للمشتري لأن الاجازة تلحق الموقوف دون الجائز وهذا عقد جائز نافذ على المشتري كذا في المعراج وفي كافي المحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا وأشهد أنه يشتريه لفلان فقال فلان قد رضيت فأراد المشتري أن يمنعه كان له ذلك فان سلمه وأخذ الثمن كان هذا بمنزلة بيع مستقبل بينهما اه وفي الواقعات الحسامية ولو أن رجلا أمر رجلا بأن يشتري له عبدا فلان بالف فقال صاحب العبد للوكيل بعث عبدي هذا من فلان الموكل بالف فقال الوكيل لزم الوكيل لأن الموكل يقبل على نفسه حتى تلزم العهدة الوكيل دون الأمر وهو وقبل على الموكل فصار مخالفا لطلب يجب أن يعتبر فضوليا لأن هذا قبول لغيره لأن البائع أوجب البيع للموكل والوكيل قبل ذلك الإيجاب فصار كما لو قال قبلت لفلان الموكل وإذا كان قبولا لغيره تعذر تنفيذه عليه فمتوقف وقد ذكرت ذلك لاستاذنا فصولي اه (قوله وان أمره بشراء عبد مدين معينين ولم يسم ثمننا فاشترى له أحدهما صح) لأن التوكيل مطلق وقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع أطلقه وهو مقيد بما إذا اشتراه بقدر قيمته أو بزيادة يتغابن الناس فيها ما يجال يتغابن فيها الناس فلا يجوز اجتماعا والعدله أنه سيقيد شراء الوكيل به فيما يأتي فلذا تركه هنا ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر أنه اتفاق غير المعين كالمعين إذا نوا للموكل أو اشتراه له (قوله وبشرائهما بالف وقيمتها سواء فاشترى أحدهما بنصفه وأقل صح وبالأكثر إلا أن يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة) لأنه قابل الالف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان أمرًا بشراء كل واحد منهما بمحملة ثم الشراء بهما

(٢٣ - بحر سابع) والمحشى فهذا غفلة عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء عبد أو دار صح أن سمي ثمنًا ولا فلا اه أقول بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف أن الإضافة إلى المسالك مثل جارية فلان لا تعينه ونقل هناك عن البرازية وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده نفذ على الموكل عند الامام ولا يخفى أنه مقيد ببيان النوع أو الثمن والام تصح الوكالة وتقدم متنا أيضا لو وكله بشراء شيء بغير عينه فالشراء للوكيل إلا أن ينوي

للموكل أو يشتريه بحاله نامل (قوله وان لم يعينهما) أي لم يعين المبيع ولا البائع (قوله أما الاول ففي بيوع خزائنة المفتين الخ) نقل  
 مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قبله ما نصه (شيخ) يتعين النقدان في التبرعات كهبة وصدقة والنقود تتعين  
 في الشركات والمضاربات والوكالات بعد ١٧٨ التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تتعين وجيز النقدان لا يتعينان

في المعاوضات وفسوخها  
 وان عينت حتى لا يستحق  
 عيناها وللمشتري أن يسكها  
 ويرد مثلها ويتعينان في  
 الغصب والامانات  
 والوكالات والشركات  
 ونحوها وقال في الاشياء  
 والنظر في أحكام النقود  
 وفي وكالة البناء علم ان  
 عدم تعيين الدراهم  
 والدنانير في حق الاستحقاق

وبشراء هـذا بدين له  
 عليه فاشترى صح ولو غير  
 عين نفذ على المأمور

لا غير فانها يتعينان جنسا  
 وقدر او وصفا بالاتفاق وبه  
 مخرج الامام العتافي في  
 شرح الجامع الصغير اه  
 قال المحمدي يعني ان من  
 حكم النقود انها لا تتعين ولو  
 عينت في عقود المعاوضات  
 وفسوخها في حق  
 الاستحقاق فلا تستحق  
 عيناها للمشتري امساكها  
 ودفع مثلها جنسا وقدر  
 ووصفا هذا هو المراد اه  
 وقد مر اتفاق الاستدلال  
 للامام وصاحبيه ان  
 الدراهم والدنانير لا  
 يتعينان في المعاوضات

موافقة وباقل منها مخالفة الى خير وبالزيادة الى شرقلت الزيادة أو كثر ولذا أطلق في قوله  
 وبالا كثيرا فلا يجوز الا أن يشتري الباقي ببقية الالف قبل ان يختصما استحصانا لان شراء الاول  
 قائم وقد حصل غرضه المصريح به وهو تحصيل العبدین وما يثبت الانقسام الادالة والصرح ببقوقها  
 وقال أبو يوسف ومحمد ان اشترى أحدهما باكثر من نصف الالف بما يتغاب الناس فيه وقد بقي من  
 الالف ما يشتري بمثلها الباقي جاز لان التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالمعارف وهو فيما قلناه ولكن  
 لا بد أن يبقى من الالف باقية يشتري بمثلها الباقي ليمكنه تحصيل غرض الا ثم قال الفقيه أبو الليث  
 في شرح الجامع الصغير احتمل أن المسئلة لا اختلاف فيها لان أبا حنيفة انما قال لم يجز شراؤه على  
 الا ثم اذا زادت زيادة لا يتغاب الناس في مثلها وهما قالا فيما يتغاب الناس أنه يلزم الا ثم اذا جاز  
 على هذا الوجه لا يكون في المسئلة اختلاف واحتمل الاختلاف في قوله اذا زاد على خمسة قتيلا أو  
 كثير لا يجوز على الا ثم وفي قوله ما يجوز اذا كانت الزيادة قليلة اه (قوله وبشراء هـذا بدين له  
 عليه فاشترى صح ولو غير عين نفذ على المأمور) لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز  
 على ما نذكر ان شاء الله تعالى وان لم يعينهما نفذ الشراء على المأمور فان مات في يده قبل أن يقبضه  
 الا ثم مات من مال المشتري وان قبضه الا ثم فهو له ببيع ما يتعاطى وهذا عنده وقالاه ولا يلزم للا ثم اذا  
 قبضه المأمور وعلى هذا الخلاف اذا أمره ان يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه لهما أن الدراهم والدنانير  
 لا يتعينان في المعاوضات دينيا كانت أو عينيا ألا ترى لو تبايعا عينا بدين ثم تصادقا أن لا دين لا يبطل  
 العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الا ثم لان يد الوكيل كيد ولا ي  
 حنيفة أنها تتعين في الوكالات ألا ترى أنه لو قيد الوكيل بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو  
 أسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يوكله  
 بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمرا يصرف مالا يملكه الا  
 بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال أعط ما لي عليك من شئت بخلاف ما اذا عين البائع فانه يصير  
 وكيله عنه في القبض ثم يملكه قبضا بدينه وتوكيل بالشراء لانه لو أمره بالتصدق بما عليه صح لانه  
 جعل المال لله وهو معلوم ولو أمر المستاجر بمرمة ما استأجره مما عليه من الاجرة صح أو بشراء عبد  
 يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لان المستاجر لا يجد الا جرة في كل وقت فاقامت  
 العين مقام المؤجر في القبض (تنبيهان) الاول في حكم النقود في الوكالات الثاني فيما اذا ادعى  
 المستاجر الماذون له المرمة هل يحتاج الى بيان أولا أما الاول ففي بيوع خزائنة المفتين ولو قال لغيره  
 اشترى بهذا الالف الدراهم جارية فاره الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرقت ثم اشترى  
 جارية بالف لزمت الموكل والاصل أن الدراهم والدنانير لا يتعينان في الوكالة قبل التسليم بلا  
 خلاف وكذا بعده على الاصح وفائدة النقود التسليم على الاصح شيان أحدهما توقف  
 بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على

عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقود التسليم الخ بعد ما ذكره من الموكل

الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد ما سرقت نقدا الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما  
 كما هو قول الامام لا على عدمه والله تعالى أعلم (قوله لزمت الموكل) صوابه الوكيل وأن يكون قوله بعد ذلك يتعينان بدون لا



سبأ في تعليل ذلك (قوله فان كانت تساوى خمسمائة فالقول للآمر) زاد في الدرر تبع الصدرا الشريعة بلايين وعبارة الصدرا وابن السكال والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الخلاف وفي حاشية العلامة الوافي على الدرر أقول ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل أما العقل فلان القول اذا كان للآمر بجمعكم يلزم العدم مثلاً على المأمور فهذا الحكم بمجرد قول الخدم بلايينه بعد جداً وأما النقل فلانه قال في الهداية ولو أمره أن يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمناً واشتراه فقال الآمر اشتريته بخمسمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه اه على ان تصديق البائع اذا احتج الى تخليف المأمور فبدونه يكون أولى فان قيل سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر اليمين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصورة يشعر أن لا يجب اليمين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في ١٧٩ الصورة المذكورة بناء على ظهورها

وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فتوطئة لبيان الاختلاف الآتي هل يجب اليمين فقط أو تخالف الجائنين لا يقال وبشراء أمة بالف دفع اليه واشترى فقال اشتريت بخمسمائة وقال المأمور بالف فالقول للمأمور وان لم يدفع فللا أمر وبشراء هذا العبد ولم يسم ثمناً فقال المأمور اشتريته بالف وصدقه البائع وقال الآمر بنصفه تخالفاً

اذا كان الغن فاحتمالا يلزم على الآمر سواء حلف أو لم يحلف فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لانه قول

الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرقت من يده لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذ الشراء عليه وان هلك بعد الشراء فالشراء للموكل وبرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله أو بعده فالقول للآمر مع يمينه اه الثاني اذا ادعى الساجرانه عمر لا يقبل منه الا بينة وكذا كل مدين أو غاصب ادعى بعد الاذن الدفع لم يبرأ الا بينة بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيرها وفي دية البراز بما يخالف مسئله الدين فليتظر ثمة (قوله وبشراء أمة بالف دفع اليه واشترى فقال اشتريت بخمسمائة وقال المأمور بالف فالقول للمأمور) لانه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والآمر يدعى عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر أطلقه وهو مقيد بما اذا كانت تساوى ألفا فان كانت تساوى خمسمائة فالقول للآمر لانه خالف حيث اشترى جارية تساوى خمسمائة والامر تناول ما يساوى ألفا فيضمن كذا في الهداية ولم يذ كر ما اذا كانت قيمتها بينهما (قوله وان لم يدفع فللا أمر) أي وان لم يكن دفع اليه ألفا فالقول للآمر أطلقه وهو مقيد بما اذا كانت قيمتها خمسمائة لكونه مخالفاً وما اذا كانت قيمتها ألفاً فانها بما يتخالفان لان الموكل والوكيل نزلا منزلة البائع والمشتري وقد اختلفا في الثمن وموجبه التخالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكماً فتلزم الجارية للمأمور (قوله وبشراء هذا العبد ولم يسم ثمناً فقال المأمور اشتريته بالف وصدقه البائع وقال الآمر بنصفه تخالفاً) للاختلاف في الثمن وقدمناه وقيل لا تخالف هنا لانه ارتفع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر الاختلاف وقيل يتخالفان كما ذكرنا وقد ذكر معظم عيين التخالف وهو عين البائع والبائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم يجز بينهما عقد فلا يصدق عليه فبقى الخلاف وهذا قول الشيخ

فأندتها ان المأمور قد يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الآمر يحتمل أن يقول اشتريه باكثر ومثل هذا الاعتراض برده على صدر الشريعة أيضاً فانه قال بغير الخلاف وكأنه ماخذ الشارح ويحتمل أن تكون كلمة بغير تعقيباً عن بعد وهذا توجيه تفرد به أضعف العباد والله تعالى الهادي اه واعتراض ذلك أيضاً في الحواشي المعقوبة حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريته عبيداً لآمر فبات فقال الآمر الخ بان المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع يمينه لان الثمن كان أمانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي أمر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه أميناً من موضع وموضع فيكفي التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتأمل اه قلت وذ كر في نور العين في مسائل اليمين قبيل الفصل السادس عشر القول في كل أمانة للأمين مع يمينه وكذا البينة بينته والضمين تقبل بينته لا يمينه على الايقاع اه وعلى هذا فكيف يكون القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون للآمر في الثانية بلايين فتدبر (قوله ولم يذ كر ما اذا كانت قيمتها بينهما) يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه ألفاً صدق هو ان ساواه والا فلا أمر وان لم يكن أعطاه ألفاً وسواى

أقل منه صدق الا ثم وان ساواه تخالفا ١٨٠ (قوله ومنهم من قال مراده التحالف الخ) استشكله الزيلعي بانه وان كان يدل

على ما ذكرنا من حيث  
المعنى لكن لفظه لا يدل  
على ذلك ولا على الاول وان  
قوله ان القول للمامور مع  
يمينه يدل على ان المامور  
يصدق فيما قال وفي  
التحالف لا يصدق  
واحد منهما ولو كان مراده  
التحالف لما قال ذلك  
(قوله وقدمنا بحثنا الخ)  
أى إلى أول كتاب الوكالة  
(قوله بخلاف الوكيل  
بشراء العبد من غيره)  
وبشراء نفس الا ثم من  
سبيده بالف ودفع فقال  
لسبيده اشترى به لنفسه  
فباعه على هذا اعتق وولاؤه  
لسبيده وان قال اشترى به  
فالعبد للمشتري والالف  
لسبيده وعلى المشتري  
ألف مثله

الجار والمجور وفي قوله  
متعلق بالوكيل قال في  
الكافية أى بخلاف ما لو  
وكله غير العبد أن يشترى  
له فانه يصير مشترى  
للا ثم سواء أعلم الوكيل  
البائع انه اشتراه لغيره  
أو لم يعلمه وهما لم يعلمه  
انه يشترى للعبد لا يصير  
مشتريا للعبد لان العقد بين  
ثمة على غلط واحد لانه في  
الحالين شراء وفي الحالين

الامام أى منصور وهو أظهر كذا في الهداية والحاصل أن التصحيح قد اختلف فصحح قاضيان عدم  
التحالف تبعاً لفقهاء أبي جعفر وصحح المصنف في الكافي التحالف تبعاً للهداية بناء على أن قوله أظهر  
بمعنى أصح كافي. عراج وأما الامام محمد وأما ناص في الجامع الصغرى على أن القول للمامور مع يمينه  
فمنهم من نظر الى ظاهره فنفي التحالف ومنهم من قال مراده التحالف بدليل ما ذكره في موضع آخر من  
جريانه بانه عند اختلافهما وانما ناص على يمين الوكيل هنالاه هو المدعى ولا يمين عليه الا في التحالف  
فكان هو المقصود والموكل منكروا اليمين عليه ظاهراً فلم يحتج الى بيانها ما قيد بافتقارهما على انه لم  
يسم له ثمن لانهما لو اختلفا في تسمية فقال الامرأتك ان تشتريه لي بخمسة مائة وقال المامور امرتنى  
بالشراء بالف والقول قول الامر مع يمينه لان ذلك يستفاد من جهة فـ كان القول قوله ويلزم العبد  
المامور للتحالف فانه اقام اليمين واليمين بينة الوكيل لانها أكثر اثباتاً وقد قدمنا بحثنا لودفع  
الا ثم ما لا يدفعه الى آخر فدفعه ثم اختلفا فقال الامرأتك بدفعه الى غيره وقال المامور  
امرتنى بالدفع اليه ان القول للمامور ولا ضمان عليه لكونه أميناً واستشهدنا له بغير  
في المضاربة فربما يسكل عليه ما ذكره هنا بجامع ان ذلك يستفاد من جهة وكل من الوكيلين  
أمين لكن الوكيل بالشراء منزل منزلة البائع فغاية الامر انه لما يشتد الامر خرج عن أن يكون  
بائعاً ونفذ الشراء عليه ولم يلحقه ضمان بخلاف الوكيل بالقبض فانه يلحقه الضمان لو لم يقبل قوله  
مع أنه أمين فافتقر الا أن يوجد نقل فيجب اتباعه وقولنا هنا انفقاعاً في عدم تسمية الثمن أولى  
من قول الشارح وهذا فيما اذا انفقاعاً على أنه أمره أن يشتريه له بالف اذا المسئلة انما فرضها المؤلف  
وغيره فيما اذا لم يسم ثمناً فهو سهو والله تعالى أعلم وفي الحاشية رجل وكل رجلان يشترى له أخاه  
واشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باخي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترى لنفسه  
ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم انه أخو الموكل واعتق على موكله اه (قوله وبشراء نفس الامر  
من سبيده بالف ودفع فقال لسبيده اشترى به لنفسه فباعه على هذا اعتق وولاؤه لسبيده وان قال  
اشترى به والعبد للمشتري والالف لسبيده وعلى المشتري ألف مثله) لان بيع نفس العبد منه اعتاق  
وشراء العبد بنفسه قبول الاعتاق ببدل والمأمور سفير عنه اذا ترحع عليه الحقوق فصار كانه  
اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقاً أعقب الولاء وان لم يبين للمولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة  
للمعاوضة وأمكن العمل بها اذا لم يبين فيحافظ عليه بخلاف شراء العبد بنفسه لان المجاز فيه متعين  
واذا كان معاوضة يثبت الملك له والالف للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري ألف مثله ثمن العبد  
فانه في ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل بالشراء العبد من غيره حيث لا يشترط بيانه لان  
العقدين هناك على غلط واحد ففي الحالين المطالبة تتوجه نحو العاقد وأما ههنا أحدهما اعتاق  
معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من  
البيان وقوله والالف لسبيده راجع الى المستثنين وكان ينبغي أن يقول بعبده وعلى العبد ألف  
أخرى بدل الاعتاق وعلى المشتري في الثانية ألف ثمن العبد لبطان الاداء فبهما لاستحقاق المولى  
ما أداه بجهة أخرى وهو انه كسب عبده فكان مملوكه قبل الشراء وقبل العتق وأشار باحتياج  
الوكيل الى اضافته الى العبد الموكل الى أنه سفير لارجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على

المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا يحتاج الى البيان (قوله وكان ينبغي أن يقول الخ) قال الامام العبد  
قاضيان في الجامع الصغير وفيه ما اذا بين الوكيل للمولى انه يشترى له للعبد هل يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر في الكتاب ثم

العبد لأعلى الوكيل وهو الصحيح وحيث علم أن شراء العبد نفسه من مولاه اعتناق معنى وإن كان شراء صورة لم تعتبر فيه أحكام الشراء ولذا أصرح في المعراج بأنه إذا اشترى نفسه إلى العطاء صح أه فعلى هذا لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يدخله خيار شرط وفي يدوع الحانبة من الاستحقاق عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة ذكر في المنتقى أنه يجوز في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا إلا إذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فإنه يجوز والعقد في الكل أه (قوله وإن قال لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال للمولى بعني نفسي لفلان ففعل فهو لآدمروان لم يقل لفلان عتق) بيان لما إذا كان العبد وكيلا بشراء نفسه بعد بيان ما إذا كان العبد موكلا وإنما كان هكذا لأن العبد يصلح وكيلا عن غيره في شراء نفسه لأنه أحق بماله من ماله وبيع برده عليه من حيث أنه مال إلا أن ماله منه في يده حتى لا يملك البائع المحبس بعبد البيع فإذا أضافه إلى الأمر صلح فعله أمثالا فيقع العقد لآدمروان عقد لنفسه فهو حر لأنه اعتناق وقد رضى به المولى دون المعاوضة والعبد وإن كان وكيلا بشراء معين ولكنه أنى يجنس تصرف آخر وفي مثله ينفذ على الوكيل وأشار بقوله وإن لم يقل لفلان عتق إلى أنه لو قال بعني نفسك لنفسى فإنه يعتق بالاولى وإنما عتق في المطلق لأنه يحتمل الوجهين فلا يقع أمثالا بالشك فيبقى التصرف واقعا لنفسه ولما قدم المؤلف أول البيوع أن البيع لا ينعقد إلا بلفظين ماضيين علم أن قوله هنا في صورة وقوعه للآدمروان يعني ليس إيجابا فإذا قال المولى بعث فلان من قبول العبد ليحصل الإيجاب والقبول بخلافه في صورة وقوعه عتقا فإنه إيجاب ويتم بقول المولى بعث من غير قبول العبد بناء على أن الواحد يتولى طرفي العقد في العتق كالنكاح ولا يتولى الطرفين في البيع وفي الكتاب إشارة إلى أنه يتم بقول المولى بعث لأنه قال بفعل كذا في المعراج معزى بالفوائد الظاهرة وسكت المؤلف عن بيان المطالب بالثمن لما قدمه من أن الحقوق في البيع راجعة إلى الوكيل فيطالب العبد بالثمن في صورة وقوعه للآدمروان كونه وكيلا كما يطالب بالمال في صورة وقوعه عتقا لكونه أصليا ويرجع في الاول على الآدمروان لا يقال العبد هنا محجور عليه والوكيل إذا كان محجورا عليه لا ترجع الحقوق إليه لانا نقول زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره مقربا باداء المولى والله أعلم

**فصل في** (قوله الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له) أي عند أي حنيفة وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده ومكاتبه لأن التوكيل مطلق ولا تهمة إذا لم يملك متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد لأنه يبيع من نفسه لأن ما في يد العبد للمولى وكذا للمولى حق في كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالجزء له أن مواضع التهمة مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجه ودخل في البيع الاجارة والصرف والسلم فهو على هذا الخلاف قيد بكونه وكيلا بلا تعميم لأنه لو أطلق له بان قال بع من شئت فانه يجوز بيعه لهم بمثل القيمة وأطلق في منع عقده وهو مقيد بما إذا لم يكن باكثر من القيمة فإن كان باكثر جاز بالخلاف وإن كان باقل بغير فاحش لا يجوز بالاجماع وإن كان بغير يسير لا يجوز عنده خلافا لهما وإن كان بمثل القيمة فعنه روايتان وأطلق الوكيل فشم المضارب لأنه إذا كان بمثل القيمة فإنه يجوز عنده باتفاق الروايات وشم من ترد شهادته مفاوضة فهو كعبده وشريكه شركة عنان يجوز عقده معه إذا لم يكن ذلك من تجارتها كذا في الحانبة من السلم وفي الخلاصة لو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع أه فعلى هذا كان ينبغي للشارحين أن

وإن قال لعبد اشترى نفسك من مولاه فقال للمولى بعني نفسي لفلان ففعل فهو لآدمروان لم يقل لفلان عتق  
فصل في الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له

قال وينبغي أن يجب لأن الاول مال المولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية

**فصل في** (قوله لأنه لو أطلق له بان قال بع من شئت الخ) قال المقدسي بع من شئت مستدرك لأن الوكيل مجرد الوكالة يبيع ممن شاء فلا ينبغي إلا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا أه وأقول كون الوكيل مجرد الوكالة يبيع ممن شاء ممنوع فإن مواضع التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع ممن ذكر موضع تهمة حموي كذا في حاشية مسكين

(قوله وأشار المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى) قال أبو السعود الاولوية بالنسبة لمذهب الامام وأما صاحبان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من تردها عنه له اذا كان ١٨٢ بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه بخلاف منعه من البيع من نفسه وانما مع

الامام فيه (قوله قال في السبازية الخ) ذكر في نوع آخر الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه الخ ومثله في الذخيرة حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مديون وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع حاز اه وفي النهاية عن المسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجوز ان يصرح ويصح بيعه بما قل وكثر وبالنقد والنسيئة

الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد الاحكام فانه يكون مشتريا ومستهقضا قابضا ومسلما مخاضيا في العيب ومخاصما وفيه من التضاد ما لا يخفى اه وهذا موافق لما يأتي عن السراج وكان في المسئلة قولين والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تامل (قوله وتفسير

يقولوا في تقرير قولهما الامن عبده ومكاتبه وعفا وضه وابنه الصغير فالمستثنى من قوله ما أرى بيع وقيد العبد في المسوط بغير المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا فانه يجوز كذا في المعراج وقيد بقوله له لانه لو عقد مع من تردها عنه للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه كذا في الخلاصة وأشار المؤلف بمنع عقد الوكيل الى منع بيعه مراحمته ما اشتراه منهم بلا بيان قال في المعراج معز بالي الكافي ولو اشترى من هؤلاء عتقا بشمن معلوم وأراد بيعه مراحمته لم يجوز بلا بيان عنده خلافا لما بناء على هذا الاصل اه وأشار المؤلف الى منع بيعه من نفسه بالاولى قال في السبازية الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وباطعا في بيعه من غيره ثم يشتره منه وان أمره الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار أو ممن لا تقبل شهادته فباع منه - م حاز اه وفي السراج الوهاج لو أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغير أو عبده ولادين عليه فلا يجوز قطعاً وان صرح له الموكل اه وقيد بالوكيل لان الوصي لو باع منه - بمثل القيمة فانه يجوز وان باع فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف أو أجر من لا تقبل شهادته لم يجوز عند أبي حنيفة وفيه المتولي اذا أجزأ الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجوز عند أبي حنيفة الا ما أكثر من أجر المثل كبيع الوصي ولو أجزأ من نفسه يجوز لو خير أو لا اه ولو حذف قوله بالبيع والشراء لكان أولى ليدخل النكاح فان في البرازية وكله بتزويج فزوج ابنته الصغيرة لا يجوز ولو كبيرة أو ممن لا تقبل شهادته لها لا يجوز عنده خلافا لما اه وفي السراج الوهاج ولو اشترى الاب بال ولد الصغير بمثل القيمة أو باكثر أو باقل بمقدار ما يتغابن فيه صح الشراء وعفا لا يتغابن فيه لا يصح وكذلك لو باع ماله من ولده الصغير والجدا بواب كلاب عند عدمه ووصيه وأما حكم الوصي فهو كلاب والمجد اذا عقد مع أجنبي وأما مع نفسه فقال الامام يجوز ان كان خيرا وذاكر الطحاوي قول أبي يوسف معه وقال محمد لا يجوز بحال اه وتفسير الخيرية في وصايا الخانية وقيد بالعقد احترازا عن الوكيل بالقبض قال المحاكم في الكافي ولو وكله بقبض دين له على أب الوكيل أو ولده أو مكاتبه لولده أو عبده فقال الوكيل قد قبضت الدين وهلك وكذبه الطالب والقول قول الوكيل فاذا كان الوكيل عبدا فقال قد قبضت من مولاي أو من عبدي مولاي فهلك مني فهو مصدق أيضا فان كان الوكيل ابن الطالب أو المطلوب فهو كذلك اه (قوله ويصح بيعه بما قل وكثر وبالنقد والنسيئة) يعني عند الامام وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير لان مطلق الامر يتقيد بالمتعارف لان التصرفات لدفع المحاحات فتتقيد بمواقفها والمتعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد ولهذا يتقيد التوكيل بشراء الفهم والمجد والاضحية بزمان الحاجة ففي الفهم بالشتاء وفي المجد بالصيف وفي الاضحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش يبيع من وجه هبة من وجه وكذا المقايضة يبيع من وجه شراء من وجه فلا يلة ما لو أطلق اسم البيع وله ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع بالغبن الفاحش أو بالغبن متعارف عند شدة

الخيرية في وصايا الخانية) وعبارته فسر شمس الائمة السرخسي الخيرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم الحاجة لنفسه ما يساوي عشرة بنخمس عشرة يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنخمس عشرة يكون خيرا لليتيم انتهت (قوله ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير) قال الزيلعي حالة أو الى أجل متعارف (قوله والمجد) بسكوت الميم لا غير هو ما جسد

من المساء فكان فيه تسمية للاسم بالمصدر كذا في الصحاح والديوان نهاية (قوله وفي البرازية وبقي بقوله ما الخ) قال الرمي ذكره في آخر الرابع من كتاب الوكالة وأقول قال الشيخ قاسم في تصحيحه على القدوري ١٨٣ ورجح دليل الامام وهو الموعول عليه عند

النسفي وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحبري ووافقه الموصلي وصدر الشريعة (قوله وهو مقيد عند أبي يوسف ما في المتن على قول أبي حنيفة) فامعنى تقييده بقول أبي يوسف (قوله على قول أبي يوسف) أي قوله السابق من تقييد جواز بيعه نسئمة بما إذا كان للتجارة لكن سياق من المؤلف قريباً منه على غير ذلك (قوله الأصح انه لا يجوز بالاجماع) لعل وجهه ان البيع نسئمة يكون بشمن أزيد من ثمن البيع بالنقد فيكون مراده البيع والشمن الزائد لانه قد يكون الثمن الزائد في المال أنفع له من الثمن الأقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالشمن الذي أمره ببيعه به بالنسئمة فقد حصل له الثمن الزائد في الحال مع انه دفع عنه عرضة الهلاك بافلاس المشتري أو بجوده وبهدا تضح وجه

الحاجة الى الثمن والتبرم من الغبن أي الملال والمسائل ممنوعة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وانه يبيع من كل وجه حتى ان حلف لا يبيع يحنث به غير أن الأب والوصي لا يملك كنهه مع أنه يبيع لان ولايتهما نظرية ولا نظرية فيه والمفاد ان من كل وجه يبيع من كل وجه لوجود حد كل واحد منهما وفي البرازية وبقي بقوله ما في مسئلة يبيع الوكيل بعاز وهان وماي ثمن كان اه ويستثنى من اطلاق المؤلف الدرف لما في الخلاصة الوكيل يبيع الدينار والدرهم اذا باع بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز اجماعاً اه وأطلق في جواز بيعه نسئمة وهو مقيد عند أبي يوسف بما اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمرة اذا دفعت غزلا الى رجل ليبيعه له اناهو على البيع بالنقد وبه يفتي ومقيد بما اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز ولو قال بعه بالنقد فباعه بالنقد بدأ بالنسئمة يجوز قال الفقيه أبو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال لا تبع الا بالنقد فباع بالنسئمة لا يجوز ولو قال بعه بالنسئمة بالف فباعه بالنقد بالف يجوز فان باعه باقل من ألف لا يجوز كذا في الخلاصة ثم قال لو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي الأصح انه لا يجوز بالاجماع اه قلت ولا يخالف بين الفرعين لان ما تقدم عين له ثمناً وهذه لم يعنه وفي البعائية يجوز الى أجل متعارفاً كان أو غير متعارف وفي خزائن المنين أمره ببيع عبده فباعه نسئمة جاز على الأصح اذا باعه بنسئمة يتبايع بها الناس اما اذا طول المدة لا يجوز اه وهو تصحيح لفون الامام في النسئمة وتقييده ولا يعارضه فتوى الفقيه لانه في البيع بما قل وكثر كما لا يخفى وفي البرازية ومن جوز النسئمة انما يجوز به بالاجل المتعارف وان طول لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طالت المدة اه واطلاق وان طالت المدة ضعيف عنده وفي الحاشية من فصل احارة الوقف المتولى اذا اجر الوقف بشئ من العروض والحيوان بعينه قيل بانه يجوز بخلاف يبيع الوكيل وكذا الوكيل بالاحارة اذا اجر بمكيل أو موزون أو عروض أو حيوان قيل بانه يجوز بلا خلاف قال الفقيه أبو جعفر في زماننا الاجارة تكون على الخلاف أيضاً لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير اه وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعتاق على مال على الخلاف اه ومحل الاختلاف عند عدم التعيين من الأمر فان عين شياً تعين الا فيما قدمناه من تعيين النسئمة مع بيان الثمن فباع حالاً فانه يجوز وتقدم لو عين له النقد بدأ ثانياً أو نفيما وفي الحاوي القدسي وان أمره ان يبيعه بشئ معين فباعه بغيره أو باقل منه لم يجز في قولهم وان باعه باكثر منه من ذلك الجنس جاز اه وفي كافي الحاكم فان باعه بعباس فاسد او دفعه لم يكن مخالفاً ولو قال بعه نسئمة فباعه الى القطاف أو الحصاد أو المزوز والبيع فاسد الا ان يقول المشتري أنا محل المال وأدع الاجل فيجوز ولو وكله ببيع طعام فقال بعه كل كراي خمسين فباعه كله فهو جائز وان قال بعه بمثل ما باع به فلان الكراي فقال فلان بعت الكراي بربعين فباع ذلك ثم وجد فلان باع بخمسين والبيع مردود وان كان فلان قد باع كراي بخمسين وباع هذا طعامه بخمسين خمسين ثم باع فلان بعد ذلك بستين فذلك جائز ولا ضمان على الوكيل فان كان باع كراي بربعين وكراي بخمسين فباع الوكيل طعامه كله بربعين أو بربعين أجزاء استحسن اه وفي البرازية وكله ان يبيع عبده بالف وقيمه كذلك ثم زاد قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف بآه

عدم المخالفة وقد منعان التتارخانية عند قول المصنف وبإفائها واستيفائها ان الشرط نارة يجب اعتباره مطلقاً ونارة لا يجب مطلقاً ونارة يجب ان قيده بالنفي فراجع اه ثم ان الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن ما باع به مثل ما يباع بالنقد



بالحيار ثلاثة أيام فزادت قيمته في المدة له ان يجير عنه - دة لانه يملك الابتداء في ملك الامضاء أيضا وان  
سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلا والثاني وكله يبيع عبده بمائة دينار فباعه بالف  
وقال بعت عبدي ولم يذكرا ما باع به ولم يعلم به الموكل فقال اجزت جاز بالف اه وفي الحاوي  
القدسى وان وكل رجلا يبيع عبدا فباعه فضولى فاجاز الوكيل جاز اه وفي التهمة الوكيل بالتهمة  
لا يملكها بغبن فاحش والتوكيل بالتأجيل في الثمن مطلقا صحيح حتى لو اجله شهرا أو سنة أو سنتين  
يجوز عند أى حنيفة على الاطلاق وعندهما ينصرف الى المتعارف اه وفي منية المفتى قال له بيع  
وخذرها فخذرها قليلا جاز عند الامام وعندهما لا اقيما يتغابن فيه اه (قوله وتقيده شراؤه  
بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين) لان التهمة فيه متحققة  
فلا يملك الشراء بغبن فاحش وان كان لا يملك الشراء لنفسه لانه بالخالفه يكون مشتريا لنفسه فكانت  
التهمة باقية كما ذكره الشارح وفي الهداية خلافه فانه قال حتى لو كان وكيله بشرا شي بعينه قالوا  
ينفذ على الامر لانه لا يملك شراءه لنفسه اه وذكر في البناية ان ما في الهداية قول عامة المشايخ  
وبعضهم قال لا ينفذ على الامر اه وفي المعراج معزى الى الذخيرة انه لانصر فيه وشمل ما كان  
سعره معلوما شائعا وهو ضعيف قالوا ما كان معروفا كالحب والحم والموز والخبز لا يعنى فيه الغبن  
وان قل ولو كان فلسا واحدا هكذا حزم به الشارح وفي يوع التهمة وبه يفتى كذا في البناية وفي  
منية المفتى أقسام المتصرفين تصرف الاب والجد والوصى وه تولى الوقف لا يجوز الا بمعروف أو بغبن  
يسير ومن المحر جائز كيفما كان كذا المكاتب والعبد المأذون عند الامام وقاله مقيد بمعروف  
ومن المضارب وشريك العنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغبن فاحش وشراؤهم  
به عليهم والمرضى المديون المستغرق دينه لا يبيع بغبن يسير ويبيع وصيه به لقضاء دينه ويبيع  
المريض من وارثه لا يصح أصلا عند الامام وعندهما يصح بغيره وكثر ويبيع المديون من مولاه  
بغبن يسير لم يصح عند الامام ويبيع الوصى وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم عند  
الامام وعندهما لا يجوز أصلا اه وحاصل مسائل الغبن ان منها ما يعنى فيه يسير الغبن دون فاحشه  
وهو تصرف الاب والجد والوصى والمتولى والمضارب ووكيل بشرا شي بغير عينة وما يعنى فيه يسيره  
دوا حشه في تصرف الوكيل بالبيع وبشرا شي بعينه والمأذون له صديا أو عبدا أو المكاتب وشريك  
العنان والمفاوض وما لا يعنى فيه يسيره دوا حشه في تصرف الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شهادته وفي  
بيع رب المال مال المضاربة وفي الغاصب اذا ضمن القيمة مع بعينه ثم ظهرت العين وقيمتها أكثر وفيما  
اذا أوصى بثلاث ماله وتصرف في مرض موته بغبن فانه يكون من الثالث ولو يسيرا وفي تصرف المريض  
المستغرق بالدين وفي بيع المريض من وارثه وقامه في جامع الفصولين قيسه بالشراء لان الوكيل  
بالنكاح اذا زوجه باكثر من مهر مثلها فانه يجوز لعدم التهمة وقيد بالقيمة لان الوكيل بالشراء  
لا يقيده شراؤه بالنقد فله ان يشتري بالنسيئة ويكون التأجيل حقا للوكيل والموكل بخلاف التأجيل  
بعد الشراء بالنقد فانه للوكيل دون الموكل كفى البرازة وقدمناه ولا يقيده الموكل فيه الا بقيد به  
الموكل فلو وكله بشراء جارية فاشترى أخته رضاعا ان قال جارية لا طأها فعلى المأمور وان كان أطلق  
فعلى الامر وان الخلوقة بعثتها اذا مملكتها وأمه أو أخته نفذ على الموكل وان قال لا طأها أو استخدمها  
لزم الوكيل وان قال اشترى جارية لا طأها فاشترى أخت أم ولده أو زوجته والتي في عدة الغير

وتقيده شراؤه بمثل القيمة  
وزيادة يتغابن الناس  
فيها وهو ما يدخل تحت  
تقويم المقومين

أمالو كان فلا يظهر بين  
الفرعين فرق ثم رأيت في  
الذخيرة واذا وكله بالبيع  
نسيئة فباعه بالنقد ان  
باع بالنقد بما يباع  
بالنسيئة جاز وما لا فلا  
(قوله والمضارب ووكيل  
بشرا شي بعينه) أطلق  
في تصرف المضارب وقدم  
آثاقا عن المنية ان يبعه  
بغبن فاحش حائزا أو ما  
شراؤه به فهو عليه فيدنهما  
مخالفة الا أن يحمل على  
الشراء (قوله وفي بيع  
رب المال مال المضاربة)  
أى قبل ظهور الربح  
كما في جامع الفصولين  
أيضا

يجوز وكذا كل من تحمل بحال جاز وقيل لا يجوز وهو المأخوذ وكذا الواشترى صغيرة لا يوطأ مثلها  
أو مجوسية أو يهودية أو نصرانية لزم الاستبراء الصابئة تلزم عنده خلافا لهما ولو أخت امرأته أو عمتها  
أنسبا أو رضاعا كان مخالفا واشترى جارية لها زوج أو في عدة من زوج من بائن أو رجعي يلزم  
لما مور وكله بشره دابة ليركبها واشترى مهورا أو عمية أو مقطوعة اليد لا يلزم الا كذا في البرازية  
وفيها لو وكله بشره سوداء واشترى بضاء لم يجز ولو بعمية واشترى بصيرة جاز وكذا في التوكيل بالنكاح  
ولو اشترى رتقا ولم يعلم بها جاز على الاستبراء حق الردوان علم به فهو مخالف وكذا إذا لم يعلم به واشترط  
براءة البائع من كل عيب ولو اشترى جارية عمية وقد قال اشترى جارية أعتقها عن ظهاري لزم المأمور  
ولو لم يعلم به لزم الاستبراء ولو قال جاريتهين لاطأهما فاشترى أختين أو جارية مع خالتهما أو عمتها  
ضاعا أو نسبا مخالف عند الثاني خلافا لفرعان في صفتين لا يكون مخالفا في القبول ولو اشترى  
رمة أو بنتها لا يكون مخالفا لان وطأها حلال له وانما يحرم وطأه أحداها ما يوطئه الأخرى ذكره في  
المنتقى اه وفيها وكله بشره رقبته تجز العماء لم أعلم أن الرقبة اسم للكاملة اه فيفرق بين لفظ  
ارقبة وجارية فيتمتع الأول بما يجوز عتقه عن الكفارة دون الثاني وفسر المؤلف ما يتغابن الناس  
فيه بما يدخل تحت تقويم المقومين فعلم منه أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين  
وهذا هو الأصح كما في المعراج وفي السراج الوهاج معزى إلى المحندي الذي يتغابن الناس في مثله  
نصف العشر أو أقل منه فإن كان أكثر من نصف العشر فهو مما لا يتغابن الناس فيه وقال نصير  
ابن يحيى ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما  
خرج عنه فهو مما لا يتغابن الناس فيه ووجهه أن التصرف يكثر وجوده في العروض ويقل في  
العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلة التصرف اه والمراد بالتغابن الخداع فقولهم  
لا يتغابن الناس فيه معناه لا يخدع بعضهم بعضا فحشيه وظهوره وقولهم يتغابن الناس فيه أى  
يخدع بعضهم بعضا لقلته قال في القاموس غبنه في البيع يغبنه غبنا ويحرك خدعه والتغابن  
أن يغبن بعضهم بعضا اه وعلى هذا فقولهم غبن فاحش أى خداع (قوله ولو وكل ببيع عبد  
فباع نصفه صح) أى عند أبي حنيفة لان اللفظ مطلق عن قيد الاقتراق والاجتماع ألا ترى أنه لو باع  
الكل بثلث النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من  
ضرر الشركة إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصم ما لان يبيع النصف قديقع وسيلة الى  
الامتنال بان لا يجد من يشتريه جملة فيحتاج الى أن يفرق واذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول  
تبين انه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر انه لم يقع وسيلة فلا يجوز وهذا استحسان عندهما كذا في  
الهداية وهو يفسد ترجيح قولهم ما ولد آخره مع دليله كما هو عادته ولذا استشهد لقول الامام  
بما لو باع الكل بثلث النصف فانه يجوز وقد علمت أن المفتي به خلاف قوله وفي الخزانة أمر ببيع  
عبد بالف فباع نصفه بالف جاز يبعه بالف وقد أحسن وان باع نصفه بالف الا درهمما وكر خنطة  
بطل اه والمراد من العبد ما في تبعيضه ضررا احترازا عما لا ضرر في تبعيضه كالخنطة والشعير  
فيجوز بيع البعض اتفاقا كذا في المعراج وفي البرازية وكله ببيع عبدتين فباع أحدهما جازان لم  
يكن فيه ضرر وان أحدهما أجود فعلى الخلاف وكله ببيعهما بالف فباع أحدهما باربع مائة  
ان كان ذلك حصه من الثمن أو أكثر جاز وان أقل فلا عند الامام وقالان قد مر ما يتغابن جاز اه  
(قوله وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر الباقي) يعنى لو وكله بشره فاشترى نصفه فالشراء موقوف

ولو وكل ببيع عبد فباع  
نصفه صح وفي الشراء  
يتوقف ما لم يشتر الباقي

(قوله وقال نصير بن  
يحيى الخ) قال الرملى ما  
قاله نصير بن يحيى تفسير  
لما في بعض الكتب  
وأما ما لا يتغابن فيه قيل  
في العروض دنيم وفي  
الحيوان ده بازده وفي  
العقار ده دوازده

(قوله والوكيل مضطر في النكول) قال الرمي فيه دليل على ان الدعوى لو وقعت في غم المبيع بان ادعى المشتري دفعه للوكيل وأنكره الوكيل فطلب المشتري يمينه على عدم الدفع له فنكّل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل لفقد العلة المذكورة ولكونه اما ما ذلّا أو مقرّراً على التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل اهـ قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطر ان يشير الى ان الوكيل يحلف على البتة اذ لو كان على العلم لم يكن مضطراً بعد العيب عن علمه ولكن عامة الروايات على ان الوكيل يحلف على العلم واذا علم بالعيب فينذ بضرر الى النكول (قوله فلم يكن قضاؤه مستنداً الى هذه الحجج) دفع لسؤال وهو ان العيب لما كان لا يحدث مثله كالأصبع الزائدة لم يتوقف القضاء على وجود هذه الحجج من البينة والاقرار وباء العيب بل ينبغي أن يقضى بالرد بعلمه قطعاً بوجود العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجودها في العيب الذي لا يحدث مثله فاجاب بقوله وتاويل اشتراطها انخ نهاية ملخصاً وفي شرح الزبلي المحاصل ان العيب لا يخلو ما أن لا يكون حادثاً كالسن الزائدة والأصبع الزائدة أو يكون حادثاً كالسنه لا يحدث مثله في ١٨٦ مثل تلك المدة أو يحدث في مثلها ففي الاول رده القاضي بغير حجة من بينة أو نكول

أو اقرار وكذا في الثاني لعلمه بكونه عند البائع وتاويل اشتراط الحجّة الى آخر ما ذكره المؤلف هنا وكذا المحكم في الثالث ان كان بينة أو نكول ولورد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب بينة أو نكول رده على الآخر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله

لان البينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فبرده عليه ثم في هذه المواضع كإلهاد القاضي على الوكيل يكون رداعلى الموكل اهـ ملخصاً ثم

اتفاقاً فان اشترى باقية لمزم الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان مورداً بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقفاً شقفاً فاذا اشترى الباقي قبل رد الا ثم المبيع تبين انه وسيلة فينقذ على الآخر وهذا بالاتفاق والفرق لا في حنيفة أن في الشراء تتحقق التهمة على مأمراً وآخراً لا ثم بالمبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه اطلاقه والا ثم بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق (قوله ولورد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب بينة أو نكول رده على الآخر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله) لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسة المبيع فلزم الآخر وكذا باقراره فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستنداً الى هذه الحجج وتاويل اشتراطها في الكتاب أن القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلاً لكنه اشتبه عليه تاريخ البيع فيفتقر الى هذه الحجج لظهور هذا التاريخ أو كان عيباً لا يعرفه الا النساء والأطباء وقولهن وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر اليها في الرد حتى لو كان القاضي عاين البيع والعيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها قيداً لا يحدث لانه لو رد عليه باقراره فيما لا يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لانه مكانه السكوت والنكول الا ان له أن يخاصم الموكل فيلزم بينة أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له أن يخاصم بانه يبيع جديدي حق ثالث والبائع ثالثهما والرد بالقضاء فسبح لعدم ولاية القاضي غير أن الحجّة القاصرة وهو الاقرار فن حيث الفسخ كان له أن يخاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة ولو كان عيباً لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقراره يلزم الموكل من غير خصومة في رواية لان الرد متعين وفي عامة

ذكر حكم الرد في هذا الثالث بالاقرار قضاء وبدونه وحكم الرد في الاولين باقرار بدون قضاء وسيأتي في كلام الروايات المؤلف (قوله أن يخاصم بانه) أي موكله (قوله وان كان عيباً لا يحدث مثله) عبارة الزبلي هنا أوضح وهي وان كان العيب غير حادث أي كسن زائدة أو كان حادثاً الا أنه لا يحدث مثله في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخاصم الموكل في عامة روايات المبسوط ذكر في البيوع انه يكون رداعلى الموكل لانهما فعلاً لا عين ما يفعله القاضي لو رفع اليه اذ لا يكلفه القاضي على اقامة البينة ولا على الحلف في هذه الصورة بل برده عليه بلا حجة فكان الحق متعيناً في الرد قلنا الرد بالتراضي بيع جديدي حق ثالث والموكل ثالثهما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل يثبت حقه أولاً وفي وصف السلامة ثم اذا عجز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بمحدث العيب أو بزيادة حدث فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد متعيناً وهكذا كررنا روايتين في شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كثيراً لان فيه نزولاً من اللزوم الى أن لا يخاصم بالسكينة وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه ولكن له أن يخاصم انتهت وبه علم ان قول المتن وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله أي فيسأل الموكل ميني على رواية البيوع المخالفة

الروايات ليس له أن يخاصم لما ذكرنا والمحق في وصف السلامة ثم ينتقل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد ولو قال المؤلف في الجواب فهو رد على الموكل لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج إلى خصومة مع الموكل إلا إذا كان عيباً يحدث مثله ورد عليه باقرار سواء كان بثناء أو لا لكن ان وكان بقضاء احتاج إلى خصومة مع الموكل والا لا تصح خصومته له دونه مشترياً أو جعل النكول هنا بمنزلة البينة لا الاقرار ولم يجعل في حق البائع كذلك حتى لو رد على البائع بنكوله لا يبرده على بائعه لا اضطرار الوكيل إلى النكول بخلاف البائع كذا في النهاية وفيها وقضاء القاضي مع اقرار الوكيل متصور فيما إذا أقر بالعيب وامتنع عن القبول فيقضى عليه جبراً على القبول اه أطلق في جواز الرد على الوكيل فشمع ما إذا كان قبل قبض الثمن أو بعده كما في البرازية وأشار إلى أن الخصومة انما هي مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وأنكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لأن الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل أجنى فيه ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل كذا في البرازية ولم يذكر المؤلف الرجوع بالثمن وحكمه انه يرجع به على الوكيل ان كان نقده الثمن وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوي ولم يذكر ما إذا نقذ الثمن إلى الوكيل ثم أعطاه هو إلى الموكل ثم وجد المشتري عيباً برده على الوكيل أم الموكل أفنى القاضي انه برده على الوكيل كذا في البرازية وقيد بالوكيل بالبيع لأن الوكيل بالاحارة إذا أجروا ثم طعن المستاجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء فانه يلزم الموكل ولم يعتبر احارة جديدة في حق الموكل لان المعقود عليه ان كان المنافع فهي غير مقبوضة فكان ظهير الرد على الوكيل بالبيع قبل القبض وان كان المعقود عليه العين باعتبار اقامتهم مقام المنافع فهو حكم ثبت بالضرورة فلا تعدو موضعها كذا في النهاية وقيد بالعيب لما في كافي المحاكم واذا قبل الوكيل العيب بغير قضاء القاضي بخيار شرط أو رؤية فهو حائز على الأمر وكذا لو رده المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير قضاء فهو حائز اه (قوله وان باع نسبته فقال أمرتك بنقد وقال المأمور أطلق والقول للأمر) لان الأمر يستفاد من جهته ولا دلالة على الاطلاق وفي كافي المحاكم واذا باع الوكيل العيب بنقد فقال الأمر أمرتك بالف وقال أمرتك بدينار أو بمنطة أو شيء أو بأه باعه بنسبته فقال أمرتك بالمال والقول قول الأمر وكذلك هذا في النكاح والمكاتب والاحارة والعتيق على مال اه ثم قال ولو أمره ان يبيعه من فلان بكفيل فباعه بغير كفيل لم يجز وان قال الوكيل لم يأمرني بذلك فالقول للأمر اه فلو قال المؤلف الواخلفا في ما عنيته الموكل فالقول له لكان أولى ليشمل وكيل البيع والنكاح والاحارة والمخلع والعتيق والكتابة والمقدار والصفة من حلول وتاجيل والتقييد المفيد بمشتري ورهن وكفيل ووقت وقولي في ما عنيته الموكل شامل لما إذا ادعى الموكل التقييد والوكيل الاطلاق وما إذا ادعى الموكل تعيين شيء أو ادعى الوكيل تعيين آخر قيد الاختلاف في الاطلاق والتقييد لان الوكيل بالبيع إذا ادعى البيع وقبض الثمن وهلاكه وادعاه المشتري ولذبهما الأمر فالوكيل يصدق مع عنيته فان كان الأمر قد مات فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل قد بعته من فلان بالف وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري فان كان العبد قائماً بعينه لم يصدق الوكيل على البيع الا أن تقوم بينة أنه باعه في حياة الأمر فان لم تكن له بينة رد البيع وضمن الوكيل المال للمشتري وان كان العبد مستهلكاً فالوكيل مصدق بعد الحلف استحس ذلك وان قال الأمر قد أخرجتك من الوكالة

وان باع نسبته فقال  
أمرتك بنقد وقال المأمور  
أطلقت والقول للأمر

لعامة روايات المبسوط  
من لزومه للوكيل ولذا  
قال في المواهب لو رد عليه  
عيباً لا يحدث مثله باقرار  
يلزم الوكيل ولزوم الموكل  
رواية اه (قوله ورد  
عليه باقرار سواء كان  
بقضاء أولاً) الا صوب  
الاخصر أن يقال ان  
كان بقضاء والا لم تصح  
خصومته

وقال الوكيل قد بعته أمس لم يصدق الوكيل ولو أقر الوكيل بالبيع لانسان بعينه فقال لا تمر قد  
أخرجتك من الو كالة جاز البيع اذا ادعى ذلك المشتري كذا في كافي الحاكم وانما يصدق الوكيل  
في البيع وقبض الثمن وهلاكه عنده اذا كان المبيع مسلماً في يده فان كان في يد البائع فلا وتسامه  
في البرازية وفيها أيضاً وكيل العتق قال أعتقته أمس وكذبه موكله لا يعتق وكيل البيع قال بعته  
أمس وكذبه موكله فالقول للوكيل الوكيل بالكتابة وقبض بدلها اذا قال كاتبت وقبضت بدلها  
فالقول له في الكتابة لا في قبض بدلها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعت الى الموكل فهو  
صحح مصدق لانه أمين اه وتقدم الاختلاف بين وكيل الشراء وموكله وفي منية المفتي أمر رجلا  
أن يقضى عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصداقه لا وكذبه رب الدين وحلف برجوع  
رب الدين على الأمر لكن لا يرجع المأمور على الأمر لان المأمور وكيل بشراء ما في ذمة الأمر  
بمثله وينقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الأمر لو سلم للأمر ما في ذمته كالمشتري انما يؤثر  
بدفع الثمن اذا سلم له ما اشتري وذكروا القدوري انه يرجع رب الدين على المدينين بالدين والمأمور  
على المدينين بما قضى أمر غيره بقضاء دينه فقضاء وجاء ليرجع عليه فقال لا نعم ما كان لفسلان على  
ثمن أصلاً ولا أمرتك ان تقضيه ولا أنت قضيت شيئا ورب الدين غائب فاقام المأمور البيعة على الدين  
والامر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضى بالمسال على الأمر للعائذ وبالرجوع للمأمور على الأمر  
وان كان رب الدين غائباً لان عنه خصمه حاضر احكاماً لان ما يدعيه الغائب سبب لثبوت ما يدعيه  
لنفسه وفي مثله ينتصب المحاضر خصماً اه والمحاصل انهما اذا اختلفا في فعل الوكيل بان ادعى  
الوكيل الفعل وأنكره موكله فان كان اخبار الوكيل بعد عزله فالقول للموكل وان كان قبله في  
حياة الموكل فالقول للوكيل ان كان المبيع مسلماً اليه والا وان كان بعد موته حال هلاك العين  
فكذلك والالم يقبل قوله اذا كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسبق  
حكمه عند الاختلاف وأما وكيل العتق فلا يقبل قوله وأما وكيل الكتابة فيقبل قوله في العقد لا في  
القبض والهلاك ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض والهلاك  
مصدق وفي خزائن المفتين وكل رجلا بان يشتري أحاه فاشترى فقال الأمر ليس هذا اني فالقول له  
مع عينه لانه ينكر وجوب الثمن عليه ويلزم الشراء للوكيل لكن يعتق بقوله هذا أخوك اه  
وفي كافي الحاكم في باب الو كالة بالعتق وان وكله أن يكاتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت  
قد كاتبته أمس بعد الو كالة على كذا وكذا وكذبه المولى فالقول للمولى في القياس ولكني أدع  
القياس وأجزه وكذلك البيع والاجارة والعتق على مال والمخلع فان الوكيل مصدق ولو وكله أن  
يكاتبه فقال الوكيل وكنتني أمس وكاتبته آخر النهار بعد الو كالة وقال رب العبد انما وكلتك اليوم  
فالقول قول رب العبد وبطل المكتوبة وكذلك البيع والنكاح والمخلع والعتق اه وفي نكاح  
خزانة الاكمل أمره بالنكاح ثم قال له ما شهدت وقال الوكيل أنه شهدت يفرق بينهما وعليه نصف  
المهر أما لو اختلفت مع وكيلها والقول له ولو قالت لم تزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل بخلاف ما قبل  
فانها أقربت بالو كالة والنكاح وأنكرت الصحة وعلى هذا وكل رجل رجلا تزوج به امرأة بعينها  
فقال الوكيل فعلت وأنكر الزوج والقول قول الزوج عند أبي حنيفة وعندهما القول قول الوكيل  
الزوج على المرأة بالنكاح اه والله أعلم (قوله وفي المضاربة للمضارب) أي لو اختلف رب المال  
والمضارب في الاطلاق والتقسيد فالقول للمضارب لان الاصل في المضاربة للعموم ألا ترى انه يملك

### وفي المضاربة للمضارب

(قوله في يد البائع) أي  
الموكل (قوله والمأمور  
على المدينين بما قضى)  
قال الرملي صوابه على  
الأمر فليست له كذا  
وجدت مكتوباً على بعض  
النسخ ولا حاجة الى  
التصويب فان الأمر  
هو المدينون فتأمل



التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضارب بقى نوع  
والا تخفى نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل الى  
وكالة المحضة ثم مطلق الامر بالبيع ينظمه نقد او نسيئة الى أى أجل كان عنده وعندهما يتقيد  
بأجل متعارف كما قدمناه وفي مضاربة البرازية نوع في الاختلاف مقتضى المضاربة العموم فالقول  
لمن يدعيها والتخصيص عارض لا يثبت الا بينة وادانتهما العقد وقوع خاصا واختلفا فيما يخص  
العقد فيه والقول لرب المال لاتفاقهما على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر  
قوله امرتك بالتجارة في البرو ادعى الاطلاق والقول للمضارب لادعائه عمومته وعن الحسن عن الامام  
انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا وان نص شهودا العامل انه اعطاه مضاربة في كل  
تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فلرب المال وكذا اذا  
اختلفا في المنع من السفر لاقتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال المضارب هو في الطعام  
ورب المال قال في الكرباس والقول له وان برهنا فللمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات  
والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا والوقت الاخير أولى اهـ والبضاعة  
كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في لفظه ما يعلم انه قصد الاستر باح  
او نص على ذلك كذا في وكالة البرازية والظاهر انها كالوكالة من حيث ان الاصل فيها التقييد  
الا انه لا يملك الابضاع والايداع ويبيع ما اشتراه الا بالتخصيص بخلاف المضارب (قوله ولو أخذ  
الوكيل بالثمن رهنا فضااع أو كفيلا فتوى عليه لا يضمن) لان الوكيل أصيل في الحقوق وقبض  
الثلث منها والكفالة توثق به والارتهان وثيقة لجانب الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل بقبض  
الدين لانه يفعل نيابة وقد أضافه في قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض  
اصالة ولهذا ايلك الموكل حجرة عنه كذا في الهداية وهذا بخلاف ما في الخلاصة والبرازية من ان  
الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل  
فانها حينئذ حوالة وهو لا يملكها ما في البرازية ولو أخذ به كفيلا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز  
للوكيل قبض الدين قبولها اهـ ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان  
التوى لا يتحقق في الكفالة وفيل الكفالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل  
والمكفول عنه مفلس قال الشارح أخذ من الكافي وهذا كله ليس بشئ لان المراد هنا توى مضاف  
الى أخذه الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيلا لم يتو دينه كما في الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير  
مضاف الى أخذه الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ كفيلا أيضا لتوى يموت من عليه الدين وجهه على  
الحوالة فاسد لان الدين لا يتوى فيه يموت الحال عليه مفلسا بل يرجع به على المحيل وانما يتوى  
بموتهم مفلسين فصار كالكفالة والوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك  
يحصل بالمرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته  
مفلسا مثل أن يكون القاضي مالكا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا اهـ ودل وضع مسألة  
الكتاب ان أخذه الرهن يقع للموكل ~~لكن~~ لو رده الوكيل حاز ويضمن للموكل الاقل من قيمته  
ومن الثمن وعند أبي يوسف لا يصح رده كذا ذكره التمرناشي والمجوب كذا في المعراج والمراد بقوله  
لا يضمن عدمه للموكل والا فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل بقبض  
الدين اذا أخذ رهنا فضااع وأنه لا يسقط من دين الموكل شيء ولا ضمان على الوكيل كما في البرازية

ولو أخذ الوكيل بالثمن  
رهنا فضااع أو كفيلا  
فتوى عليه لا يضمن

(قوله والظاهر انها  
كالوكالة من حيث ان  
الاصل فيها التقييد)  
قال الرمي ومثل المضاربة  
الشركة الظاهر ان الاصل  
فيها الاطلاق لانها مبنية  
عليها وما علل به الزيلعي  
كالصريح فيه فتأمل  
(قوله والاوجه أن يقال  
الخ) ما قاله الزيلعي نص  
عليه النسفي في الكافي  
بقوله أو أخذ بثلثه كفيلا  
فتوى المال على الكفيل  
بان رفع الامر الى قاض  
يرى براءة الاصيل بنفس  
الكفالة كما هو مذهب  
مالك رحمه الله تعالى فيحكم  
برراءة الاصيل فيتوى  
المال على الكفيل فلا  
ضمان عليه اهـ كذا  
في الشرنبلالية وأشار  
اليه المؤلف أيضا سابقا  
وعلى هذا مشى ابن  
الكامل في الايضاح

ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده الا في خصوصية وطلاق وعناق بلا بدل (قوله فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فللثاني أن يقبضها الخ) هكذا فيميارأيناها من عدة نسخ والذي رأيت في الأخيرة في الفصل الثاني والعشرين فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فللثاني أن يقبضها من الاول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الاول الدار فليس للثاني أن يقبضها لأنها صارت مقبوضة لصاحبها اه بحروقه ومثله في التتارخانية في الرابع عشر لكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ بعينه لا يشبه لما ليس بعينه ألا ترى ان رجلا وكل رجلا يقبض عبده بعينه في يدرجل ثم قبضه المولى ثم أودعه انسانا آخر فلو وكيل أن يقبضه اه ومثله في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله ويصير شعبا) قال الرمي الشعب بسكون الغين تهيج الشر وبالفتح لغة ضعيفة كافي الصحاح (قوله الاولى لو وكلهما الخ) قال الرمي انما لم يقيد المصنف الطلاق والعناق بالمعين لانهما

(قوله ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده) لان الموكل رضى برأيهما الا برأي أحدهما والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري أطلقه فشمع ما اذا كان أحدهما حرا بالغا قلا والا آخر عبدا أو صبيًا محجورا عليه لئلا يمتد بمعا اذا كان وكلهما بكلام واحد أما اذا كان توكيلهما على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد لانه رضى برأي كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا أوصى الى كل منهما بكلام على حدة لم يجوز لأحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار الوصيين جلة واحدة وفي الوكالة يثبت حكمها بنفس التوكيل وشمل ما اذا مات أحدهما أو ذهب عقله فلا يجوز للآخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين فمات أحدهما لا يتصرف الحي الا ما امر القاضى كما في وصايا الخانية وفي الخانية رجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشرا محاربة لي بالف درهم واشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتر بالنفس ولو اشترى كل واحد منهما ما جارية ووقع اشتراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكره في النوازل وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة وفي المنتقى عن محمد رجل وكل رجلا يقبض كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر يقبض كل دين له فقضى الوكيل الاول شيئا من الدين فليس للوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول يقبض كل حق له ثم وكل الثاني يقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فللثاني أن يقبضه من الاول وكل رجلا يقبض داره التي في موضع كذا التي في يد فلان قضى الوكيل ثم وكل آخر به بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فللثاني أن يقبضها لأنها صارت مقبوضة لصاحبها اه والمراد من قوله لا يتصرف عدم نفاذ تصرفه وحده لعدم صحته كافي الاصلاح فلو باع أحدهما بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز ولا فلا ولو كان غائبا فاحازه لم يجز في قول أبي حنيفة كذا في الشرح قال المحاكم أبو الفضل هذا خلاف ما ذكر في الاصل وقال أبو يوسف جاز ذلك كذا في الخزانة ولو باع أحدهما من صاحبه شيئا لم يجز لما في وصايا الخانية ولو باع أحد الوصيين شيئا من التركة لصاحبه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله الا في خصوصية) وان لا أحدهما أن يخاصم وحده لأنها وان كانت تحتاج الى الرأي الآن اجتماعهما على الخصوصية والتكلم متعذرا لانه يلتبس على القاضى ويصير شعبا فاجتماعهما على البيع فغير متعذر وظاهر ما في الكتاب انه اذا خدع أحدهما لم يشترط حضرة الآخر وهو قول العامة لعدم الفائدة بسماعها وهو ساكت كذا في الشرح وبه ظهر أن ما ذكره ابن الملك من اشتراط الحضرة ضعيف ولكن لا يملك القبض الا مع صاحبه كذا في الهداية وفي الذخيرة وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل وكل رجلا بخصومة رجل في دار ادعاهما وقبضهما منه فخاصمه فيهما ثم مات أحد الوكيلين قال أقبض من الحي البينة على الدار وأقضى بها الموكل ولا أقضى بدفع الدار اليه ولكن أجب للوكيل الميت وكلامه اه ذا الحي ودفع الدار اليهما وكذا لو كان الوكيل واحدا فاقام البينة على الدار وقضيت بها للموكل فمات هذا الوكيل قبل أن أدفعها اليه فاني أجب له وكلامه وأمر المقضى عليه بدفع الدار اليه ولا أتركها في يد الغاصب الذي قضيت عليه اه (قوله وطلاق وعناق بلا بدل) لانه مما لا يحتاج الى الرأي وتعبير المثنى فيه كالواحد ويستثنى من اطلاق المصنف مسائل الاولى لو وكلهما بطلاق واحدة بغير عينها أو عتق عبد بغير عينه لا ينفرد أحدهما كذا في السراج الوهاج لانه مما يحتاج الى الرأي بخلاف المعين اه

عند الاطلاق ينصرفان الى المعين لا الى المبهـم فتأمل (قوله وفي الخانية رجل له الخ) لا مدخل له في هذا المحل تأمل (قوله ففيهما يكون نفويضا الخ) أي في المسئلتين الثانية والثالثة ثم حيث كانا تمليكاً وتعليقاً لم يكونا داخلين في كلام المصنف لان كلامه في الوكيلين بالطلاق والعتاق فلا يصح الاستثناء واستثناء الزيلعي لهما منقطع ١٩١ بمعنى لكن بدليل ما ذكره عليه

الرملي (قوله الرابعة لو قال الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل لأعني هذه لا يصدق اه الثانية أن يقول لهما طلقاها ان شئتما الثالثة جعل أمرها بأيديهما ففيها يكون نفويضا فيقتصر على المجلس لكونه تمليكاً أو يكون تعليقا فيشترط فعلهما لوقوع الطلاق لان المعاني بشيئين لا ينزل عند وجود أحدهما الرابعة لو قال طلقاها جميعا ليس لأحدهما أن يطلقها وحده ولا يقع عليها طلاق أحدهما ولو قال طلقاها جميعا ثلاثا فطلقتها أحدهما طلقة واحدة والآخرة طلقتين لا يقع وهذه الثلاث في الشرح الخامسة قال لو كيلي طلاق لا يطلق أحدهما دون صاحبه وطلق أحدهما ثم الآخر أو طلق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع ما لم يجتمعا وكذا في عتاق كذا في منية المفتى قيد بقوله بلا بدل لانهما لو كانا ببدل فليس لأحدهما الانفراد لانه مما يحتاج الى الرأي وفي الخانية تدرج كل رجلين بالتحل فخلعهما أحدهما لا يجوز وكذا لو خلعهما أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتها اه (قوله وردوديعة) لانه مما لا يحتاج الى الرأي فردأ أحدهما كردهما ولو قال وردعين لكان أولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة وقيد ببارد احترازاً عن الاسترداد فليس لأحدهما القبض بدون صاحبه لا مكان اجتماعهما ولو كل فيه غرض صحيح لان حفظ اثنين ليس كحفظ واحد فاذا قبضه أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذاك مع اذن صاحبه وأما في حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه كذا في السراج الوهاج (قوله وقضاء الدين) فهو كرد الوديعة واقتضائه فهو كاستردادها ولم يذكر المؤلف الهبة في المستثنيات وفي الولوالجبة وكلهما الواهب في تسليم الهبة للموهوب له فلا أحدهما أن ينفرد واذا وكلهما الموهوب له في قبضها من الواهب فليس لأحدهما الانفراد فالاول كرد الوديعة والثاني كاستردادها وفي الخانية من باب الوصي ولو وكل رجلين بان يهباه هذه العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفرد أحدهما بذلك وعند أبي يوسف ينفرد وان عين الموهوب له ينفرد أحدهما عند الكل اه فلو زاد المصنف الهبة للمعين لكان أولى وبرد عليه الهبة لمعين فانها تمليك وله الانفراد ويرد عليه استرداد العين والاقتضاء فانه لا ينفرد فيهما ولا تمليك ولا عقد كما ورد على الكثر قضاء الدين ورد ما عدا الوديعة والهبة للمعين والاولى أن يقال لا ينفرد أحدهما الا في خصومة وعق معين وطلاق معينة بلا بدل وتعليق بعينتهما وتدير وردوديعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد وتسليم هبة وقضاء الدين ثم اعلم أن الوكالة والوصايا والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء فليس لأحدهما الانفراد والاولان في الكتاب والمضاربة في السراج الوهاج وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والناظر اموكيل أو وصي فلا ينفرد أحدهما (قوله ولا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وهذا

وفي الخانية رجل له أربع نسوة قال لرجل طلق امرأتى فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الخيار الى الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل لأعني هذه لا يصدق اه الثانية أن يقول لهما طلقاها ان شئتما الثالثة جعل أمرها بأيديهما ففيها يكون نفويضا فيقتصر على المجلس لكونه تمليكاً أو يكون تعليقا فيشترط فعلهما لوقوع الطلاق لان المعاني بشيئين لا ينزل عند وجود أحدهما الرابعة لو قال طلقاها جميعا ليس لأحدهما أن يطلقها وحده ولا يقع عليها طلاق أحدهما ولو قال طلقاها جميعا ثلاثا فطلقتها أحدهما طلقة واحدة والآخرة طلقتين لا يقع وهذه الثلاث في الشرح الخامسة قال لو كيلي طلاق لا يطلق أحدهما دون صاحبه وطلق أحدهما ثم الآخر أو طلق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع ما لم يجتمعا وكذا في عتاق كذا في منية المفتى قيد بقوله بلا بدل لانهما لو كانا ببدل فليس لأحدهما الانفراد لانه مما يحتاج الى الرأي وفي الخانية تدرج كل رجلين بالتحل فخلعهما أحدهما لا يجوز وكذا لو خلعهما أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتها اه (قوله وردوديعة) لانه مما لا يحتاج الى الرأي فردأ أحدهما كردهما ولو قال وردعين لكان أولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمغصوب والمبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة وقيد ببارد احترازاً عن الاسترداد فليس لأحدهما القبض بدون صاحبه لا مكان اجتماعهما ولو كل فيه غرض صحيح لان حفظ اثنين ليس كحفظ واحد فاذا قبضه أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذاك مع اذن صاحبه وأما في حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه كذا في السراج الوهاج (قوله وقضاء الدين) فهو كرد الوديعة واقتضائه فهو كاستردادها ولم يذكر المؤلف الهبة في المستثنيات وفي الولوالجبة وكلهما الواهب في تسليم الهبة للموهوب له فلا أحدهما أن ينفرد واذا وكلهما الموهوب له في قبضها من الواهب فليس لأحدهما الانفراد فالاول كرد الوديعة والثاني كاستردادها وفي الخانية من باب الوصي ولو وكل رجلين بان يهباه هذه العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا ينفرد أحدهما بذلك وعند أبي يوسف ينفرد وان عين الموهوب له ينفرد أحدهما عند الكل اه فلو زاد المصنف الهبة للمعين لكان أولى وبرد عليه الهبة لمعين فانها تمليك وله الانفراد ويرد عليه استرداد العين والاقتضاء فانه لا ينفرد فيهما ولا تمليك ولا عقد كما ورد على الكثر قضاء الدين ورد ما عدا الوديعة والهبة للمعين والاولى أن يقال لا ينفرد أحدهما الا في خصومة وعق معين وطلاق معينة بلا بدل وتعليق بعينتهما وتدير وردوديعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد وتسليم هبة وقضاء الدين ثم اعلم أن الوكالة والوصايا والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء فليس لأحدهما الانفراد والاولان في الكتاب والمضاربة في السراج الوهاج وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والناظر اموكيل أو وصي فلا ينفرد أحدهما (قوله ولا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وهذا

(قوله كما ورد على الكثر قضاء الدين) هذا لا يناسب ما في بعض النسخ حيث قال بعد قوله سابقا كذا في السراج قوله وقضاء الدين فانه يقتضي وجوده في المتن وفي بعض النسخ قال بدل قوله لكنه موجود فيهما كتب عليه الزيلعي ورأيت في متن مجرد (قوله والناظر اموكيل أو وصي) قال الرملي الصحيح انه وكيل لكن قال قاضيان هو

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكيل الواقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترطه لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اه (قول المصنف ولا يوكل الا باذن الخ) قال الرملي المراد في النفاذ لا في الصحة حتى لو وكل بدونهم ما فاجاز الموكل نفسه فيكون فضوليا يعلم هذان قولهم كلما صح التوكيل به اذا باشره الفضولي يتوقف اه قلت ويعلم من كلام المؤلف في القواعد الآتية

(قوله حتى لا يملك الاول عزله) قال في المحواشي اليه عقوبة ههنا كلام وهو انه ينبغي أن يملك في صورة أن يقول اعمل برأيك لتناول العمل بالرأي العزل كما لا يخفى فيلتمامل ١٩٢ اهـ ومثله في المحواشي السعدية ويؤيده ما يأتي عن الخلاصة وان ادعى المؤلف

ظهور الفرق بينهما وأنه كما ان عزله من صنعه فهو من رأيه أيضا تامل (قوله وما اذا قدر الوكيل) معطوف على دأل خرج أي وخرج ما اذا قدر الوكيل الخ وقوله كما سيأتي قريبا أي أول المقولة الثانية وقيد بتقدير الوكيل الأول للثمن احترازاً عن

فان وكل بلا اذن الموكل فعقد بحضرته أو باع أجنبي فاجاز صح

تقدير الموكل الثمن فانه لا يجوز للوكيل الثاني الانفراد كما سيأتي تصحيحه عن المنية (قوله ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية الخ) قال الرملي هـ ذاعبر صحيح بل بينهما مخالفة اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في السلفية عند قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن للثاني فعقد بغيبته يجوز أطلق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقد اختارها لان الرأي يحتاج فيه لتقدير الثمن

لانه رضى برأيه والناس مختلفون في الاراء الا أن ياذن له الموكل لوجود الرضا أو يقول له اعمل برأيك لا تطلق التفويض الى رأيه واذا وكل الوكيل بالقبض بلا اذن فدفع له المديون فان وصل الى الوكيل الاول برئ والاقان وكل من في عماله برئ والا لا فان هلك المال في يد الثاني كان للغريم تضمينه وللثاني الرجوع على الوكيل الاول وتسامه في الذخيرة من الفصل الثاني واذا وكل باذن أو تفويض كان الثاني وكيلاً عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينعزل بموته وينعزل بموت الاول وقدر نظيره في أدب القاضي وفي الخلاصة رجل وكل رجلاً ببيع شيء وشراؤه وقال له اصنع ماشئت فوكل الوكيل رجلاً بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل الاسفل على وكالته ولو أخرجه الوكيل الذي وكله جاز ولو أخرجه الموكل كان اخراجه جائزاً أيضاً سواء كان الوكيل الاول حياً أو ميتاً اهـ فقد صح عزل الوكيل لو كيله وهو مخالف لما في الهداية من أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا أن يفرق بين قوله اصنع ماشئت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلا يملك عزله والفرق ظاهر وعلل في الحاشية بانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه وفيها اذا وكل ثم قال للوكيل وكل فلانا فان الوكيل لا يملك عزله الا اذا قال له وكل فلانا ان شئت أو وكل من شئت فيملك عزله اهـ والمراد لا يوكل فيما وكل فيه فيخرج التوكيل بحقوق العقد فيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه أصيلاً فيها ولذا يملك الموكل نهيه عنها وصح توكيل الموكل كما قدمناه وقيد بقوله اعمل برأيك احترازاً عن قوله ما صنعت من شيء فهو جائز قال في القيسية قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع أو شراء أو عتق عبده أو طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل غيره بعق عبداً موكله أو طلاق امرأته ففعل لا ينفذ لان هذا مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يخلف بهما فقام غيره مقامه اهـ وخرج عن قوله لا يوكل الا باذن أو اعمل برأيك ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المديون اليه فانه يبرأ لان يده كيدته كره الشارع في السرقة وفي وكالة الخزانة وما لو وكل الوكيل بدفع الزكاة ثم وفد ثم لا يخرج جازولاً يتوقف كما في أضحية الحاشية وذ كره رجل وكل غيره بشراء أضحية فوكل الوكيل غيره ثم وفد واشترى الاخر يكون موقوفاً على اجازة الاول ان اجاز جاز ولا فلا اهـ وما اذا قدر الوكيل لو كيله الثمن كما سيأتي (قوله فان وكل بلا اذن الموكل فعقد بحضرته أو باع أجنبي فاجاز صح) لان المقصود حضور رأيه وقد حضر وتكاملوا في حقوقه والصحيح رجوعها الى الثاني لانه هو العاقد وان عقد بغيبته لم يجز لانه فات رأيه الا أن يبلغه فاجازه لانه حضر رأيه وكذا اذا باع غير الوكيل قبله فاجازه ولو قدر الاول الثمن للثاني فعقد بغيبته يجوز لان الرأي يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري أما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى الاول كان غرضه رأيه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني ثمن عينه الموكل جاز بغيبته الاول وفي الاصح لا الا بحضرة الاول اهـ ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله

كما

ظاهر او قد حصل وفي كتاب الو كالة لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع النقصان لان الزيادة وربما يزيد الاول على هذا الثمن لو كان هو المباشر للعقد اهـ وفي التارخانية نقلاً عن الحاشية وان كان

بغير محضر من العدل وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما ذكر في كتاب  
الزهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المسالك أو الوكيل الاول اهـ فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع  
وقد ظهر بقول صاحب المنية وفي الاصح لا بالبحر في الاول وبقول الحانية وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية  
ووجهه ظاهر لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن مؤحلاً لتفاوته في الذم والاحتياج  
الى الراى في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الحانية أيضاً رجل وكل رجلاً أن يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك  
غيره فباعه الثاني بحضرة الاول روى عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع ١٩٣ كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً

ولا يتوقف على الاجازة  
وقال أبو حنيفة ومحمد لا  
يجوز كان الوكيل الاول  
حاضراً أو غائباً وقال ابن  
أبي ليلى يجوز كان  
الوكيل الاول حاضراً أو  
غائباً لان الموكل رضى  
بزوال ملكه بالثمن  
المقرر اهـ فهو مؤيد لما  
قلناه فتدبر اهـ كلام  
الرملي قلت وفيه نظر اذ  
لا شك فيما قاله المؤلف  
من ان ما في الهداية  
تقدير الثمن من جهة  
الوكيل وما في المنية من  
جهة موكله وغاية ما نقله  
المحشى وجود خلاف في  
الاولى ولا يلزم منه وجوده  
في الثانية لان نقل صريح  
نعم على تقدير عدمه يحتاج  
الى الفرق بين المسئلتين  
وهو ظاهر من كلام  
الهداية وذلك ان عند

كما لا يخفى ومعنى قوله صح النفاذ على الموكل وفي القنية وكله بان يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل  
فاستراه يقع للوكيل الاول ولو قال له اشتره لموكلى يقع للثاني ولا يصح توكيله في حقه نفسه ولا موكله  
اهـ وهو محمول على ما اذا كان الوكيل غائباً وظاهره عدم التوقف على اجازة الموكل لكونه شرا  
فضولى وهو لا يتوقف وقد منعنا من أخصية الحانية أنه يتوقف وفي السراج الوهاج انه في الشراء  
ينفذ على الوكيل الاول وقيد بالعقد احترازاً عن الوكيل بالطلاق والعناق اذ اوكل غيره وطلق  
الثاني بحضرة الوكيل الاجنبى أو طلق الاجنبى فجاز الوكيل فانه لا يقع لان الموكل علفه بلفظ  
الاول دون الثاني وهو يتعلق بالشروط بخلاف البيع ونحوه واقصر الشارحون وقاضيجان على  
الطلاق والعناق ويزاد البراء عن الدين لما في القنية وكله بان يبرئ عريضة عن الدين فوكل  
الوكيل فابراه بحضرة الاول لم يصح اهـ وكان ينبغي أن يصح لانه لا يقبل التعليق بالشروط كالبيع  
وتراد المحصومة وقضاء الدين فلا تكفى الحضرة كما في شرح الجمع ويخالفه في المحصومة ما في الحانية  
وان خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضراً كان الاول خاصم بنفسه  
كالوكيل بالبيع اهـ وظاهر ما في الكتاب الاكتفاء بالحضرة من غير توقف على الاجازة وهذا  
قول البعض والعامة على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضرة الوكيل الاول لا تكفى  
والمطلق من العبارات محمول على الاجازة كذا في النهاية والسراج الوهاج والحانية وانما قال باع  
ولم يقل عقد للاحتراز عن الشراء فانه لا يتوقف بل ينفذ على الاجنبى كما في السراج الوهاج لكن  
لا يشمل النكاح والكتابة والمخلع مع أنهما كالبيع كما في الحانية والعبارة الصحيحة ولا يوكل الا باذن  
الافى دفع زكاة وقبض دين لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتفويض الى رايه كالاذن الا فى  
طلاق وعناق فان وكل بدونهما ففعل الثاني فجاز الاول صح الا فى طلاق وعناق وبراء وخصومة  
وقضاء دين وان فعل اجنبى فجاز الوكيل جاز الا فى شراء وفي البرازية قيل للوكيل اصنع ماشئت له  
التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل ثالث وفي الاقضية لوقال السلطان  
استخلف من شئت واستخلف آخر قال القاضى له ذلك استخلف من شئت له ذلك الاستخلاف أيضاً  
ثمرة اهـ وفيها وصية الوكيل الى آخر عند الموت كالتوكيل ولو كان قال له اعمل برأيك فوكل

﴿ ٢٥ - بحر سابع ﴾ تقدير الثمن من الموكل لو كيله يظهر ان غرضه حصول رايه في الزيادة واختيار المشتري وان لم يقدره  
له كان غرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن فنقول اذا لم يقدر الموكل له الثمن وقدره الوكيل للوكيل الثاني فقد حصل  
مقبوض الموكل الاول فيصح عقده بغيره وان قدره له فباع الثاني بذلك الثمن في غيبة الوكيل الاول لم يحصل غرض الموكل الاول  
وهو حصول رايه وكيله في الزيادة واختيار المشتري (قوله وظاهره عدم التوقف الخ) قال الرملي ينبغي التفصيل في المسئلة  
بينما أضافه الثاني لموكله فيتوقف وبين ما لم يصفه فلا فتأمل (قوله وعند تقدير الثمن له) فاعل التقدير هو الوكيل الاول  
والضمير في له للوكيل الثاني ايموافق ما قدمه عن الهداية وكان الاولى أن يقول منه بدل قوله له ليكون أبعد عن ايهام ان فاعل  
المصدر هو الموكل الاول والضمير في له للوكيل الاول فيجوز ما صححه في المنية وقد خفي هذا على الشيخ علاء الدين في شرح التنوير



المتأخرين قال في الوقعات  
وبه يفتى أفاده أبو السعود  
في حاشية مسكين (قوله  
وما استفاده الصغير غير  
مال الام) أى ليس لوصي  
الام ولاية التصرف في

المتأخرين قال في الوقعات  
وبه يفتي أواذه أبو السعود  
في حاشية مسكين (قوله  
وما استفاده الصغير غير  
مال الام) أى ليس لوصي  
الام ولاية التصرف في

وان زوج عبد أو مكاتب  
أو كافر صغيرته المحررة  
المسلمة أو باع مالها أو  
اشترى لها المبحر  
باب الوكالة بالخصوصة  
والقيض

الوكيل بالخصوصة  
والتقاضى لائلك القبض

مال استفاده من غیر الام

قال في جامع الفصولين  
في الفصل السابع  
والعشرين ولولم يكن  
أحد منهم فله الحفظ

وبيع المنقول من الحفظ  
وليس له بيع عقاره ولا

ولاية الشراء على التجارة  
الاشراء ما لا يد منه من

اليتيم من مال غير تركة

التصرف فيه منقولاً أو  
غيره من الأصناف فيه إن

أضعف الوصيين في أقوى  
وأقوى الحالين حال ضعف

صغرا الورثة كوصى الاب في  
باب الو كالة بالخصومة و

(باب الوكالة بالخصوصة والقبض)

قد مناه عنها لغة وشرعا وانها تخصص وتعمم فارجع اليه أول الكتاب (قوله الوكيل  
بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض) وهذا قول زفر لانه رضى بخصومته والقبض غيرها ولم يرض به  
وعندنا هو وكيل بالقبض لان من ملك شيئا ملك اتمامه ونظام الخصومة وانتهائها بالقبض والفتوى  
اليوم على قول زفر اظهروا الحيانة في الوكلاء وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال ونظيره  
الوكيل بالتقاضى يملك القبض على أصل الرواية لانه في معناه وضعه المالك في الأساس تقاضيته ديني  
وبديني واقتضيته ديني واستقضيته واقترضت منه حتى أى أخذته الا أن العرف بخلافه وهو قاض  
على الوضع والفتوى على أنه لا يملك كذا في الهداية وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعتمد  
العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل  
بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا ذكره عن الفضل اه قيد بالوكيل لان الرسول بالتقاضى يملك  
القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا يملك الخصومة اجماعا كذا في الصغرى أيضا وأشار المؤلف  
الى أن الوكيل بالخصومة لا يصالح والى أن الوكيل بالمالزمة لا يملك الخصومة والقبض وفي النزابة

أضعف الوصيين في أقوى الحالين كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصى الام والاخ والم وهنا  
وأقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصى الاب والمجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال  
صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلا وصى يبيع من قوله لاعقاره كوصى الاب حال كبرهم اه  
(باب الو كالة بالخصومة والقبض) (قوله وفي الفتاوى الصغرى الخ) نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وفي

القهستاني عن المضمرات والآن يحكم عرف التجار وبه يقتضى (قول المصنف وبقبض ١٩٥ الدين عليك المحصومة) قال الرملى

يؤخذ من هذا ان المجابى  
عملك المحصومة مع  
مستاجرى الوقف اذا  
ادعوا استيفاء الناظر لان  
الناظر اذا أقام جابيا صار  
وكيلا عنه فى القبض لما  
عليهم وهى واقعة الفتوى  
وانظر لما كتبناه فى  
أحكام الوكلاء على جامع  
الفصولين (قوله حتى  
لواقيمت عليه البيينة على  
استيفاء الموكل أو ابرائه)  
قال الرملى قيد بهما لانه  
لوا دعى ديننا على الموكل  
وأراد مقاصصته به لا

وبقبض الدين عليك  
المحصومة

يكون الوكيل خصما  
عنه وهى واقعة الفتوى  
وكذلك لوا دعى المشتري  
على وكيل البائع فى قبض  
ثمن الببيع عيبا وأراد رده  
عليه لا يكون خصما فيه  
كما يدل عليه الكلام  
الآتى وهى واقعة  
الفتوى أيضا انما له تفهمه  
والذى ذكره فى المجتبى  
شرح القدورى كالصريح  
فما قلناه فانه قال  
والوكيل بقبض الدين  
وكيل بالمحصومة فيه عند  
أبى حنيفة فقوله فيه أى  
فى الدين يمنع كونه وكيلا  
بالمحصومة فى غيره كادعاء

وهنا عشر مسائل الوكيل بقبض الدين أو العين وسياقيا وبالمحصومة أو بالتقاضى أو بالملازمة  
وقدمناها وبالقسمة وبالأخذ بالشفعة وبالرجوع فى الهبة عليك المحصومة والقبض وبالرد بالعيب  
بخاصم ويحلف والوكيل بحفظ العين لا بخاصم ولو وكله بطلب كل حق له على الناس أو بكل حق  
له بخوارزم يدخل القائم والحادث وذ كرشىخ الاسلام انه اذا وكله بقبض كل حق له على  
فلان يدخل القائم والحادث أيضا فليتامل عند الفتوى وفى المنتقى وكله بقبض كل دين له  
يدخل الحادث أيضا كما لو وكله بقبض غلته يقبض الغلة الحادث أيضا اه وقد فاته الوكيل  
بالصلح فانه لا بخاصم كما فى كافى الحاكم من باب الوكالة بالدم وفى منية المفتى ادعى أن فلانا وكله  
بطلب كل حق بالكروفة وبقبضه وبالمحصومة فيه وجاء بالبيينة على الوكالة والموكل غائب ولم  
يحضر الوكيل أحد قبله للموكل حق فالتقاضى لا يسمع من نهوده حتى يحضر خصما جاحدا لذلك  
أو مقرا به فحينئذ يسمع وينفذ له الوكالة فان أحضر بعد ذلك غريبا آخر لم يحتج الى إعادة البيينة  
ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل ان يسل انسان بعينه يشترط حضوره بعينه واذا ثبت بحضوره  
لجاء بخصم آخر يقيم البيينة على الوكالة مرة أخرى ادعى أنه وكله بقبض كل حق له ولموكله على هذا  
كذا وأقام بيينة شهدها على الوكالة والحق على المدعى عليه دفعة واحدة تقبل على الوكالة لا غير  
ويؤمر بإعادة البيينة على الحق عند الامام وعندهما تقبل على الامر ينقبض بالوكالة أولا ثم بالمال  
كذلك لو ادعى به وصى الميت اه وفى منية المفتى أيضا ولو حضر الموكل الى القاضى ووكل الوكيل  
وليس معه خصم جاز وكان وكيلا ان كان يعرف القاضى الموكل وان لم يعرف القاضى لا يجوز لان  
الموكل وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يصير مع الوكيل بالاسم والنسب فاذا كان القاضى  
يعرف اسم الموكل ونسبه أمكن القضاء بالوكالة والا لو قضى بها قضى له الوكيل على مجهول فان قال  
الموكل أنا أقيم البيينة على أنى فلان بن فلان لم يسمع منه لان شرط سماعها على النسب المحصومة فيه ولم  
يوجد اه وفى القنية لا يقبل من الوكيل بالمحصومة بيينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى  
بها صح لانه قضاء فى المختلف اه وفى خزائنة المفتى بين رجل وكل رجلا يبيع عين من أعيان ماله واراد  
الوكيل أن يثبت الوكالة بالبيع عند القاضى حتى لو جاء الموكل وأنكر لا يلتفت الى انكاره فله وجوه  
أحدها أن يسل الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل من ماله بالبيع والقبض والبيع فسله فى قبضه  
ذواليسد لا علم لى بالوكالة فقيم البيينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضى ذلك ويأمره  
بالتسليم اليه فيبيعه وثانها أن يقول هذا ملك فلان أبيعك فاذا باعه منه بآخره بقبض المبيع فيقول  
المشتري لا أقبض منك لأنى أخاف أن يحبى المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالك  
فى يدي أو يحصل منه نقصان فيضمننى فقيم الوكيل بيينة انه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على  
القبض ويثبت بإقامة البيينة ولاية الجبر على القبض وثالثها رجل ادعى أن الدار التى فى يدك ملك  
فلان وأنت وكيله بالبيع وقد بعته منى فقال بعته منك ولكن لست بوكيل من فلان ولم يوكنى  
بالبيع فأقام مدعى الشراء البيينة على انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل البيينة عليه  
ويثبت كونه وكيلا عنه فى البيع (قوله وبقبض الدين عليك المحصومة) أى الوكيل بقبض الدين بلى  
المحصومة مع المدينين عند أبى حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيينة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل  
عنده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة لان القبض غير المحصومة وليس كل من  
يؤمن على المال يهتدى فى المحصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاها ولا بى حنيفة انه وكله بالتملك

المدينون الدين وكادعائه العيب فى واقعة الحال فتأمل (فواه وقال لا يكون خصما) قال فى الفصل الخامس من جامع الفصولين

لان الدينون تقتضي بامثالها اذ قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفاء لغير حقه من وجهه فاشبهه  
الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمه والرذبالعيب وهذه أشبهه باخذ  
الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الاخذ هنالك والوكيل بالشراء لا يكون  
خصما قبل مباشرة الشراء وهذا لان المبادلة تقتضي حقوقا وهو اصيل فيها فيكون خصما فيها كذا  
في الهداية وفي الذخيرة على قولهما لا تقبل بينته لبراءته وتقبل لقصر يد الوكيل حتى لا يتمكن من  
قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب اه وفي النهاية فتقبل بينته الشريك على الوكيل بالقسمه  
أن موكله أخذ نصيبه وكذا الموهوب له فتقبل بينته على الوكيل في الرجوع أن موكله أخذ عوضها  
وكذا البائع تقبل بينته على الوكيل بالرذبالعيب أن موكله رضى به اه لا يقال لو كان وصيلا  
بالمبادلة وجب ان تلحقه العهدة في المقبوض لانه استيفاء عين الحق من وجهه لان من الدينون ما لا يجوز  
الاستبدال به فاشبهه بالمبادلة جعلناه خصما ولشبهه باخذ العين لا تلحقه العهدة عملا بهما كذا في  
النهاية والذخيرة وأورد ايضا لو كان وصيلا بالمبادلة لم يجز توكيل المسلم في قبض النجر كما لا يوكّل في  
تملكها وأوجب بانه تملك حكما والمسلم يصح أن يملكها حكما وان لم يجز عقده كذا في غايه البيان وفي  
كافي الحاكم يصح توكيل الذمي المسلم في قبض النجر ويكره للمسلم قبضها وفي الذخيرة ان الاختلاف  
مبنى على ان الموكل فيه ملك الموكل أو ملك الغير فقلالا بالاول بناء على ان المقبوض عين صاحب  
الدين حكما حتى كان له الاخذ من غير قضاء ولا رضا كما لو كان عنده وديعة أو غصب وقال الامام انه  
وكيل بقبض ملك الغير بناء على ان المقبوض ليس ملك رب الدين حقيقة بل هو يده بدليل أن  
للدّيون التصرف فيما في يده وان لم يرض الدائن اه ثم اعلم اننا قد مناعنا الهداية ان الوكيل بقبض  
الدين ينتصب خصما للدّيون اذا ادعى استيفاء الموكل أو ابراءه ووفر في الذخيرة بينهما فجعله خصما  
له في دعوى الايفاء لرب الدين دون البراء لانه خصم في الاثبات لكونه سببا لقبضه والايفاء الى  
الطالب وقبض الوكيل سواء بخلاف البراء لانه ليس في جعله خصما فيه احياء لحقه بل فيه ابطال  
حقه وهو قياس مسئله الوكيل باخذ الشفعة فانه يكون خصما في الاثبات واذا ادعى عليه تسليم  
الآخر فانه لا يصير خصما لماد كذا من ابطال حق الموكل وذ كرشيع الاسلام في شرحه مسئله دعوى  
البراء على الوفاق وذكها الشيخ الامام الزاهد أجد الطواويس على الخلاف الذي ذكرنا في دعوى  
الايفاء واليه أشار محمد في أول وكالة الاصل اه والمحالة كالبراء ولم يذكر محمد في الجامع الصغير  
الانه خصم في دعوى الايفاء وسكت عن البراء وكذا سكت عنه في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام  
محمد وفي البدائع لو أقام الغريم البينة على الايفاء سمعت عنده خلافا لهما وعلى هذا الاختلاف  
لو أقامها الغريم على انه أعطى الطالب بالدرهم دفانير أو باعه بها عرضا فينته مسموعة عنده خلافا  
لهم لان ايفاء الدين بطريقين بالمقاصة والمبادلة ويستوى فيهما الجنس وخلافه اه ولم يذكر  
البراء وتغسل في المعراج التسوية بين دعوى الايفاء والبراء عن شمس الاثمة ولم يذكر غيره  
وشرح في الفتاوى الصغرى بان الوكيل بقبض الدين يصير خصما في اثبات الدين وفي اثبات  
البراء والايفاء عليه بالبينة عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال والرسول أو المأمور بقبض الدين  
لا يملك الخصومة وذكروا هر زاده في المعقودان الوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة أجماعا ان  
كان وكيل القاضي كما لو وكل وكيل لا بقبض ديون الغائب اه وظاهره ان الامر ليس بتوكيل  
وقدمنا ما فيه وفي جامع القصولين وكيل طلب الشفعة والرذبالعيب والقسمه تسمع بينته عليه

ولو وكله بقبض دينه فبرهن  
على الايفاء الى موكله  
يقبل عند أبي حنيفة  
بخلاف العين ويوقف  
عندهما في الكل العين  
والدين والحق ان قولهما  
أقوى وهو رواية عنه كذا  
في (عده) وغيره اه ملخصا  
ومثله في نور العين لادن  
في تهجج العلامة قاسم  
وعلى قول الامام المهبوبي  
في أصح الاقوال  
والاختيارات والنسفي  
والموصلى وصدر الشريعة  
(قوله الا انه جعل استيفا  
العين حقه من وجهه)  
قال الرملى انما كان  
كذلك لئلا يتمتع قضاء  
ديون لا يحوز الاستبدال  
بها كبديل السلم والصرف  
(قوله وظاهره ان الامر  
ليس بتوكيل) أى ظاهر  
قوله أو المأمور كذا قاله  
الرملى وقوله وقدمنا  
ما فيه أى أول كتاب  
الوكالة في الرد على الزيلعي  
حيث جعله رسالة

أن موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب ثم رقب لا تسمع البيينة عليه أن موكله سلم الشفعة وكتب على حاشية هذا الكتاب أنه كتب من نسخة وقد زل قدم في هذه المسئلة والصحيح أنه تسمع البيينة عليه اه فعمل ان ما في الذخيرة مبني على ضعف فالمعتمد ما في الهداية من عدم الفرق بين الایفاء والابراء وقد مناشيا من أحكام الوكيل بالقبض من أنه لا يجوز ابراءه ولا حطه ولا ناجيله ولا أخذه الرهن ولا الكفيل بشرط براءة الاصيل ولا قبول المحوالة ولا توكيله بغير اذن وتعميم وأنه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك في يده والدفع الى موكله لكن في حق براءة المسديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله كذا في الفتاوى الصغرى ويستثنى من قبول اقراره بالقبض على موكله مسئلة على المفتي به قال في الوقعات الحسامية اذا قال لا حران فلانا قد أقرضك ألفا فوكلتك بقبضها منه ثم قال الوكيل قبضت وصده المقرض وأنكر الموكل والقول للموكل وعن أبي يوسف ان القول للوكيل وجه الاول ان المقرض يدعي على الموكل ثبوت القرض وهو ينكر وجه قول أبي يوسف ان الموكل سلب الوكيل على ذلك فينفذ عليه اقراره كما لو وكله بقبض الدين من مديونه فقال قبضت والفتوى على الاول الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع اليمين لانه أمين أخبر عن تنفيذ الامانة من حيث لا يلزم الموكل ضمان بخلاف الوكيل بالاستقراض اذا وقع التنازع بينهما وبين موكله والقول للموكل لان الوكيل يريد الزامه ضمان القرض فلا يلزمه بقوله اه وفي كافي الحاكم ولو وكل رجلا في دينه كان وكيله بقبضه ولو قال الوكيل قد برئ الى الغريم كان اقراره بقبضه وكذا اذا اقيمت عليه البيينة بذلك ولو قال الوكيل بالقبض قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يقبل الابنية ولو احتال الطالب بالمسال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الاول فان توى المال ورجع الى الاول والوكيل على وكالته وكذا لو اشتري الموكل بالمسال عبدا من المطلوب فاستحق من يده وأورده بعيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بغيره فلو قال الوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم فوجد هازيها ولو أخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في يده الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد الكفيل زيوفاً وسوقة فرده فانه ينبغي ان يضم قياسا ولكن استحسن ان لا أضمنه أمره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم يجز قبضه على الآخر وله الرجوع على الغريم بكاه وكذا لا تقبض درهما دون درهم اه وفي الذخيرة ولو لم يكن للغريم بينه على الایفاء فقبض عليه وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على الایفاء فلا يسبيل له على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان يده يده اه (قوله وبقبض العين لا) أي الوكيل بقبض العين لا يكون وكيله بالخصوص لانه أمين محض والقبض ليس بعبادة فاشبه الرسول حتى ان من وكل وكيله بقبض عبده فاقام ذواليد البيينة ان الموكل باعه اياه وقف الا مرقى يحضر الغائب وهذا استحسان والقياس أن يدفع الى الوكيل لان البيينة قامت لا على الخصم فلم تعتبر وجه الاستحسان أنه خصم في قصر يده لقيامه مقام الموكل في القبض فتقصريده حتى لو حضر البائع تعاد البيينة على البيع وصار كما اذا أقام البيينة على أن الموكل عزله عن ذلك فانها تقبل في قصر يده كذا هذا وكذا الاعتاق والطلاق وغير ذلك معناه اذا أقامت المرأة البيينة على الطلاق والعبدا والامة على الاعتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يدهم حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق كما اذا ادعى ذواليد الارتهان من الموكل وبرهن

و بقبض العين لا

(قوله وكتب على حاشية هذا الكتاب) يعني الذي رقب له في جامع الفصولين ورقه (فد) وه وقتاوى الدينارى وهذا من كلام جامع الفصولين وقوله انه كتب من نسخة وقد زل قدم في هذه المسئلة هكذا في النسخ والذي في جامع الفصولين انه كتب في نسخة (حد) وقد زل قدم حد في هذه المسئلة الخ والضمير في انه كتب راجع للدينارى (قوله وقد مناشيا من أحكام الوكيل) قال الرملى قدمه في شرح قوله وبايغاثها واستيفاثها

قلو برهن ذوالسيد على  
الوكيل بالقبض أن الموكل  
باعه وقف الامر حتى  
محضر الغائب وكذا  
لطلاق والعناق ولو أقر  
الوكيل بالخصومة عند  
القاضي صح والا لا

(قوله لم يكن للوكيل  
قبضها) مخالف لما قدمناه  
عن الذخيرة قبيل قول  
المستن الا في خصومة  
والظاهر ما هنا (قوله أو  
صدقه وضمنه المال)  
أي بان قال له ان جاء  
الموكل وأنكر الوكالة  
تضمن لي المال فقال نعم  
تأمل (قوله وصار  
كالباب والوصى اذا أقر)  
أي على اليتيم انه استوفى  
حقه في مجلس القضاء  
لا يصح اقرارهما ولكن  
لا يدفع المال اليهما  
لأنهما بطلان حق الاخذ  
وانما لا يصح اقرارهما  
لان ولايتهما نظرية ولا  
نظر في الاقرار على الصغير  
وأما التفويض من  
الموكل حصل مطلقا غير  
مقيد بشرط النظر فيدخل  
فحته الاقرار والانكار  
جميعا غير ان الاقرار صحت  
تختص بمجلس القضاء  
على ما ذكرنا كذا في  
الكفاية

قول المتن فلو برهن لغاية  
قوله والعناق لعلم لم يقع  
للسارح في نسخة منته  
وهو موجود بما يديننا

تقصير يد الوكيل عن القبض وفي كافي المحاكم ولو وكل رجل عبد رجل بقبض وديعة له عنده مولاه  
أو عند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو كانت أمة فولدت والوكيل على وكالته وإذا وكله بقبض عبد  
له عند رجل فقتل العبد خطأ كان للمستودع ان يأخذ قيمته من العاقلة وليس للوكيل قبضها كالثمن  
ولو قتل عند الوكيل كان له أخذها ولو جنى على العبد قبل ان يقبضه الوكيل فآخذ المستودع  
ارشها فلا وكيلا ان يقبض العبد دون الارش وكذا لو كان المستودع أجره باذن مولاه لم يأخذ الوكيل  
أجره وكذلك مهر الامة اذا وطئت بشبهة ولو وكله بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض  
الولد مع اذم ولو ولدت قبل ان يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد ومرة البستان بمنزلة الولد ولو كان  
المستودع باع الثمرة في رؤس النخل بالمررب الارض لم يكن للوكيل ان يقبضها وكذلك ولد الجارية  
اذا كانت الوديعة مائة بكال أو بوزن فوكله بقبضها ثم استهلكها رجل فقبض المستودع من المستهلك  
مثله لم يكن للوكيل أخذه قياسا ولكن استحسن ان يأخذه ولا أراه مثل قيمة العبد رأيت لو أكلها  
المستودع أما كان للوكيل أخذ مثلها منه وإذا وكله بقبض وديعة ثم قبضها الموكل ثم أودعها ثانيا لم  
يكن للوكيل قبضها علم أولم يعلم وكذا لو قبضها الوكيل ودفعها الى الموكل ثم أودعها الموكل فان  
قبضها فرب المال تضمينه أو تضمين المودع فان ضمن الوكيل لم يرجع على المودع وان ضمن المودع  
رجع على الوكيل وإذا وكله بقبضها اليوم فله قبضها غدا استحسانا ولو قال اقبضها محض فلان  
فقبضها في غيبته جاز ولو أنكر ربه التوكيل وحلف وضمن المودع فله الرجوع على القابض ان  
كانت قائمة فان ادعى الوكيل هلاكها أو الدفع الى الموكل وقد صدقه المودع في الوكالة لم يرجع  
عليه وان كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المال كان له ان يضمه ولو جعل  
للكيل بقبض الوديعة أجرا جاز وعلى تقاضي الدين لا الآن يوقت اه (قوله ولو أقر الوكيل  
بالخصومة عند القاضي صح والا لا) أي وان أقر على موكله عند غير القاضي لا يصح عندهما استحسانا  
ونخرج به عن الوكالة وصحح أبو يوسف اقراره مطلقا وأبطله زفر مطلقا وهو القياس لكونه مأورا  
بالخصومة وهي منازعة والاقرار ضدها لانه مسالمة فالمر بالشئ لا يتناول ضده ولذا لا يملك الصلح  
والابراء وجه الاستحسان ان التوكيل صحح وصحته تتناول ما يملك وذلك مطلق الجواب دون أحدهما  
عينا فيصرف اليه تحرر بالهبة فابو يوسف يقول هو قائم مقام الموكل فلا يختص اقراره بمجلس القضاء  
وهو ما يقول ان التوكيل يتناول جوابا يسمى خصومة حقيقة ان أنكر أو جاز ان أقر والاقرار  
في مجلس القضاء خصومة مجاز لانه خرج في مقابلة الخصومة أولانه سبب له لان الظاهر اتيانه  
بالمستحق وهو الجواب في مجلس القضاء فيختص به لئلا يقيم المينة على اقراره في غير مجلس  
القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤثر بدفع المال اليه لانه صار مناقضا وصار كالباب والوصى اذا أقر  
في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال اليهما كذا في الهداية أطلقه وهو مقيد بغير الحمد والقود  
فلا يصح اقرار الوكيل على موكله بهما للشبهة وقيد بالخصومة لان الوكيل بغيرها لا يصح اقراره  
مطلقا ومنه الوكيل بالصلح كافي كافي المحاكم كالوكيل بالخصومة لا يملك الصلح والصلح عقد من  
العقود والوكيل بعقد لا يباشر عقدا آخر وقيد بالتوكيل بالخصومة من غير استثناء لانه لو وكله بها  
الا اقراره في أبي يوسف لا يصح وصححه محمد وعنه انه فصل الطالب والمطلوب فلم يصح في  
الثاني كذا في الهداية بقوف النهاية يصح استثناء الاقرار في ظاهر الرواية وفي السبازية ولو وكله  
بالخصومة غير جاز الاقرار صح ولم يصح الاقرار في الظاهر لو موصولا وفي الاقضية ومفصلا أيضا ولو



وكله غير جائز الانكار يصح عند محمد ولو غير جائز الاقرار والانسكا وقيل لا يصح الاستثناء لعدم بقاء  
فرد تحتة وقيل يصح لبقاء السكوت اهـ والحاصل انها على خمسة اوجه كما في الذخيرة الاول ان  
يوكله بالخصوصة فيصير وكيلها فيكون وكيلها بالانكار فقط الثالث  
عكسه فيصير وكيلها بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما يضره الانكار بان كان المدعى  
به امانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الرد بعده ويصح قبله ففيه فائدة الرابع ان يوكله  
بالخصوصة جائز الاقرار فيكون وكيلها في الحامس ان يوكله بها غير جائز الاقرار والانسكا ففيه  
اختلاف المتأخرين اهـ وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا  
صح ومفصولا لا يصح اهـ ويصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به مقرا كذا في النهاية وفي منية المفتي  
اذا استثنى اقراره واخرج عن الوكالة (قوله ويطل تو كيد الكفيل بالمال) لان الوكيل من  
يعمل لغيره ولو صححناها صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانه عدم الركن لان قبول قوله ملازم للوكالة  
لكونه امينا ولو صححناها لا تقبل لكونه مبرا لنفسه في عدم بانعدام لازمه وهو نظير عبد مديون  
اعتقه مولاة حتى ضمن قيمته للغير ما وبطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال  
من العبد كان باطلا لما بيناه كذا في الهداية وأورد تو كيد المديون بابراء نفسه فانه صحيح مع كونه  
عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المفتي من قوله ولو وكله بابراء نفسه يصح لانه وان كان  
عاملا لنفسه بتفريق ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه  
غير عامل لنفسه اهـ وأما قول الشارح في جوابه انه تمليك وليس بتوكيل كما في قوله لا مرأه طلق  
نفسك فهو ظاهر اذ لو كان تمليكا لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابرائه نفسه مع انه يصح وفي تلخيص  
المجامع لو قال الدائن لمديون سألته ابراء ذلك اليك أو أبرئ نفسك أو حللها فقال أبرأت أو حللت برئ  
لان لفظه ينتقل الى الأمر كما في هب لنفسك ذا العبد وأقر على لزيد وطلق وأعتق وسائر ما ينفرده اهـ  
وفي دعوى البرازية من فصل ابراء اذا لم يصف ابراء الوكيل الى الموكل لا يصح اهـ واذا بطلت  
الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهلك من يده لم يهلك على الطالب وأشار بطلانه الى أن  
الطالب لو أبرأه عن الكفالة لم تنقلب صححة وقوعها باطلا ابتداء كما لو كفل عن غائب فانه يقع باطلا  
ثم اذا بلغه واجازه لم يجز وقيد بكفالة المال لصحة توكيل الكفيل بالنفس وقيد الشارح بان يوكله  
بالخصوصة وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المدين صح وأشار المؤلف الى انه لو وكله بقبض الدين من  
نفسه أو من عبده لم يصح كما في الخلاصة والى أن المحال لو وكل المحيل بقبض الدين من المحال عليه لم يصح  
كما في النهاية والى بطلان توكيل المدين وكيل الطالب بالقبض لما في القنية ولو وكله بقبض دينه على  
فلان فاخبر به المديون فوكله ببيع سلعته وايفاء ثمنه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك  
من مال المديون لاستحالة أن يكون قابضا ومقتضيا والواحد لا يصلح أن يكون وكيل المطلب  
والطالب في الغضاء والاقتضاء اهـ ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث الدين على يد  
وكيله فجاء به الى الطالب وأخبره ورضي به وقال اشترى شيئا فذهب واشترى بعبه شيئا وهلك منه  
الباقى قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا أصح لان أمره بالشراء  
بغيره قبضه اهـ لان ما في القنية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في الوقعات الحسامية سبق  
توكيل المطلب كما لا يخفى والى أن الوكيل بالبيع اذا كفل عن المشتري بثمن ما باعه لم تجز وتجوز  
كفالة الوكيل بالقبض والوكيل بالنكاح بالمهر لا ندفاع التنافي بصرف الحقوق عنه كما علم في

وبطل تو كيد الكفيل  
بالمال

(قوله ولا يصير به مقرا)  
أى لا يصير الوكيل  
مقرا بقوله وكلته أن تقر  
لغلان بكذا على وكتب  
الرملى أول كتاب الوكالة  
عند قول المؤلف وصح  
التوكيل بالاقرار  
والاستقراض أقول  
والتوكيل بالاقرار صحيح  
ولا يكون التوكيل به  
قبل الاقرار اقرارا من  
الموكل وعن الطواويس  
معناه أن يوكل بالخصوصة  
ويقول خاتم فاذا رأت  
لحقوق مؤنة أو خوف  
عار على فاجر بالمعنى يصح  
اقراره على الموكل كذا في  
البرازية (قوله وأما  
قول الشارح في جوابه)  
نقله في الكفاية عن  
الكافي (قوله اذ لو كان  
تمليكا لم يصح رجوع  
الدائن عنه الخ) وفي  
الكفاية قات لو كان  
تمليكا لاقتصر على المجلس  
ولا يقتصر

(قوله وأما الثالثة فينبغي الخ) قال الرملي ينبغي تخصيص هذا بما إذا كانت الورثة كلهم صغاراً أما إذا كان فيهم كبير فادعى الوصي عليه بالوكالة عن الدائن لا يحتاج ٣٠٠ إلى إقامة وصي وهي واقعة الفتوى نامل (قول المصنف فصدقه الغريم)

قال الرملي احتز به عما إذا لم يصدق به كذبه أو سككت كما يصرح به هذا الشارح في شرح قوله أولم يصدق عليه الوكالة (قوله وبه سقط ما في الذخيرة من السؤال والجواب) قال الزيلعي ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفع إليه فان حضر الغائب فصدقه والادفع إليه الغريم الدين نانياً ورجع به على الوكيل لو باقيا وأن ضاع لا إذا ضاعه عند الدفع

وفي المسئلة نوع اشكال وهو أن التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لأن الدون تقضى بامثالها فاقبضه رب الدين من المديون يصير مضموناً عليه وله على الغريم مثل ذلك والتقيا قصاصاً والتوكيل بالاستقراض لا يصح والجواب أن التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث المعنى وليس بتوكيل

التخصيص وإذا صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته كافي المعراج والمحاصل أن الكفالة بالمال مبطله للوكالة تقدمت الكفالة أو تأخرت لكونها أقوى من الوكالة وههنا ثلاث مسائل لم أرها إلا أن صريحة وشملت عنها الأولى هل تصح كفالة الوصي عن مدين الميت الثانية هل تصح كفالة الناظر مستاجر الوقف بالاجرة الثالثة هل يصح توكيل الدائن وصي المدينون بالقبض من تركه المدينون ومقتضى ما قدمناه أن يفصل في كفالة الوصي والناظر فإن بشي وجب بعقده تصح ولا صحت لأن كلا منهما وكيل وهذا حكم الوكيل وأما الثالثة فينبغي صحة الوكالة وقيم القاضي وصيا السماع الدعوى والبرهان أخذاً من قولهم لو ادعى الوصي ديناً على الميت قال في الحانية يقيم القاضي وصيا السماع البينة فإذا انتهى الأمر كان الأول وصيا على حاله وعليه الفتوى اه (قوله ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفع إليه) لأنه أقر على نفسه لأن ما يقبضه خالص ماله وسيأتي في الكتاب حكم ما إذا ادعى الأبقاء وقد تقدم أن الوكيل يقبض الدين وكيل بالمبادلة والتملك فلا إشكال في صحة التوكيل به وبه سقط ما في الذخيرة من السؤال والجواب كما لا يخفى وقول الشارح هذا سؤال حسن والجواب غير مختص الخ غفلة عما قدمه والمراد بامر حره عليه كافي السراج الوهاج (قوله فان حضر الغائب فصدقه والادفع إليه الغريم الدين نانياً) لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر ذلك والقول في ذلك قوله مع عيونه فيفسد الاداء أن لم يجز استيفاءه حال قيامه (قوله ورجع به على الوكيل لو باقيا) أي رجوع الدافع بما قبضه الوكيل أن كان باقياً في يده لأنه ملكه وانقطع حق الطالب عنه أطلقه في البقاء فشمّل البقاء المحكمي بأن استهلكه الوكيل فانه باق ببقاء بدله ولذا قال في الحلاصة وان استهلكه ضمن مثله فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه إلى الموكل خلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غريمه أو وهبه له وهو قائم في يد الوكيل أخذ منه في الوجوه كلها وان كان هالكاً ضمنه إلا إذا صدقه على الوكالة (قوله وان ضاع لا) أي ضاع المقبوض في يد الوكيل فلا رجوع عليه لأنه بتصديقه اعترف أنه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الأخذ والمظلوم لا يظلم غيره وأورد عليه أن أحد الابن إذا صدق المدينون في دعواه الأبقاء للميت وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف أن كان للميت تركه غير الدين مع أنه في زعمه أن المكذب ظالم وأجيب بأن الرجوع على المصدق لكونه أقر على أبيه بالدين (قوله إذا ضاعه عند الدفع) لأن الماخوذ نانياً مضمون عليه في زعمهما وهذه كفالة أضيفت إلى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب له على فلا قالوا ويجوز في ضمنه التشديد والتخفيف فعني التشديد أن يضمن الغريم الوكيل فالضمير المستتر عائداً إلى الغريم والبارز إلى الوكيل ومعنى التخفيف أن يضمن الوكيل المال الذي أخذه وصورته أن يقول الغريم لا وكيل أنت وكيله لكن لا آمن أن يجحد الوكالة ويأخذ مني نانياً يصير ذلك ديناً عليه لأنه أخذه مني ظلماً فمضمون ذلك الماخوذ فيصح فالضمير المستتر عائداً إلى الوكيل والبارز إلى المال وما في النهاية من أنه عكس ما في التشديد وهو إذا يقتضى أن المستر للوكيل والبارز

بالاستقراض لأنه لا بد للوكيل بقبض الدين من إضافة القبض إلى موكله بأن يقول ان فلاناً وكلني للغريم بقبض ماله عليك من الدين ولا بد للرسول في الاستقراض من الإضافة إلى المرسل بأن يقول أرسلني إليك وقال لك أقرضني فصيح ما ادعينا أن هذا رسالة معنى والرسالة بالاستقراض جائزة هكذا ذكره في النهاية وعزاها إلى الذخيرة وهذه أسأل حسن والجواب غير مختص على قول أبي حنيفة فإنه لو كان رسولاً لما كان له أن يحاصم اه (قوله الذي أخذه) أي الذي أخذه الدائن من الغريم

أولم يصدق على الو كالة  
ودفعه اليه على ادعائه  
ولو قال اني وكيله بقبض  
الوديعة فصدقه المودع لم  
يؤثر بالدفع اليه وكذا لو

لا الذي أخذ الوكيل  
كما ياتي التنبيه عليه (قوله  
ولان من بأشرا لتصرف  
لغرض) معطوف على  
قوله لانه انما دفع له الخ  
واندفع دعوى الرمي هنا  
وفي حاشية المنع انه غلط  
وقال في حاشية هذا  
الكتاب صوابه وقيل لا  
لان من بأشرا لتصرف  
لغرض الخ (قوله وفي  
كافي المحاكم واذا قبض  
رجل وديعة رجل الخ) قال  
في جامع الفصولين فلو  
حضر ربه وكذبه في  
الوكالة لا يرجع المودع  
على الوكيل لو صدقه ولم  
بشرط الضمان عليه  
والارجح بعينه لو قائما  
وبقيته لو هالك اقول  
لو صدقه ودفعه بلا شرط  
ينبغي أن يرجع على  
الوكيل لو قائما اذ غرضه  
لم يحصل فله نقضه على  
قياس ما مر في الهداية من  
أن المدينون يرجعون بما  
دفعه الي وكيل صدقه  
لو باقيا كذا هذا والله  
تعالى أعلم اه قلت  
ما بحثه مستفاد من كلام  
السكا في كاهو غير خافي

للغريم وليس بهييج واذا رجع البارز الى المال فظاهر الكتاب أن المراد بالمال ما قبضه الوكيل  
لانه مرجع الضمير في ضاع وما قبله وليس بهييج لان ما في يد الوكيل أمانة لتصدق عليه على الو كالة  
فلا يجوز أن يضمه اذ ضمان الامانات باطل فتعين أن يكون المراد به ما باخذه منه الدائن ثانيا  
وظاهر الكتاب أن لا رجوع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن وفي الخلاصة والبرازية الا اذا  
كان الغريم قال أخاف ان حضر الدائن أن يكذبك فيها وضمنه أو قال مدعى الو كالة اقبض منك  
على اني أبرأتك من الدين كما اذا قال الاب للختن عند أخذ صدق بنته آخذ منك على اني أبرأتك من  
مهر بنتي فان أخذت البنت من الختن الصدق رجيع الختن على الاب كذا هذا اه فلار رجوع  
عند الهلاك سببان ثم اعلم انه يصح اثبات التوكيل بالبيينة مع اقرار المدينون به وله نظائر كتبتها في  
الفوائد من أن البيينة لا تقام الا على منكر الا في مسائل ذكرناها في الاقرار (قوله أولم يصدق على  
الوكالة ودفعه اليه على ادعائه) معطوف على ضمنه أي اذا لم يصدق فانه يرجع عليه لانه انما دفع  
له على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه أطلقه فشم لما داسكت لان الأصل فيه عدم  
التصدق بيق وأما اذا كذبه والرجوع في الثاني أظهر وفي الوجه كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر  
الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محتملا لا فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء  
الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة كذا في الهداية وذ كفي جامع الفصولين قولين في  
الاسترداد من الفضولي وعلى القول به لو دفع الى رجل ليدفعه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل  
المدينون ولان من بأشرا لتصرف لغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع الياس عن غرضه وكذا لو أقام  
الغريم البيينة انه ليس بوكيل أو على اقراره بذلك لم يقبل ولا يكره أن يسترد ولو أراد  
استخلافه على ذلك لا يستخلف لان كل ذلك يفتني على دعوى صحيحة ولم توجد دلالة ساعيا في نقض  
ما أوجبه الغائب ولو أقام الغريم البيينة أن الطالب مجد الو كالة وأخذ مني المال تقبل ولو ادعى  
الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه انه وكل القابض وبرهن تقبل وبرأ وان أنكر حلفه  
فان نكل برئ وفي البرازية أقر بالدين وأنكر الو كالة وطلب زاعم الو كالة تخليفه على عدم علمه  
بكونه وكيل فالامام رحمه الله لا يحلفه وصاحبه يحلفه اه وفيها وان أراد الغريم أن يحلفه بالله  
ما وكلته له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الدائن الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع  
عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل ولو قيل أن يحلف  
الغريم في الجحود والسكوت بالله ما يعلم أن الدائن وكله وان حلف ثم الامر وان نكل لا يرجع على  
الغريم اه (قوله ولو قال اني وكيله بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤثر بالدفع اليه) لانه اقرار  
بمال الغير بخلاف الدين فاذا لم يصدق لا يؤثر بالاولى وفي كافي المحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل  
فقال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجوع على القابض ان كان بعينه وان قال  
قد هلك مني أو قال دفعته الى الذي وكلني وقد صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ فان كان  
كذبه بالوكالة أولم يصدق ولم يكذب أو صدقه وضمنه المال كان له أن يضمه اه ولو أراد  
استردادها بعد ما دفعها له لم يملك ذلك لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته ولو هلك الوديعة عنده  
بعد ما منع قيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه ولو أدت الوكيل  
أنه وكيل في قبضا فادعى الامين دفعها الى الموكل أو الى الوكيل فالقول له في براءة نفسه كذا في كافي  
المحاكم وفي القنية واختلاف في الملتقط لو أقر باللقطة لرجل هل يؤثر بالدفع اليه اه (قوله وكذا لو

(قوله فانه اذا صدقه ذواليدلم ٢٠٢ يؤمر بالدفع له) قال في جامع الفصولين في بحث أحكام الوكلاء وفرق بينه وبين الوكيل

بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصى فلو قضى بدفعه يكون اقراره مؤديا الى اسقاط حق الغير وهو براءة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى له بدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال بخلاف ادعى الشراء وصدقه ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم ان رب المال أخذه دفع المال واتبع رب المال واستخلفه

الوكيل اه (قوله أشار المؤلف الى انه لا عين على الوكيل الخ) قال في جامع الفصولين اذ لو أقر لم يجز على موكله لانه على الغير وكذا أب طالب زوج بنته البالغة بعهرها وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها ولم يمسق لها حق القبض صدق الاب لئلا يمسكه

بالاصل والزوج يدعى المعارض والزوج ينكر ولا يحلف الاب انه لا يعلم بدخوله اذ لو أقر به لم يجز عليه المسامحة اه (قوله فلو كان رب المال ميتا الخ) قال الرمي مسألة جامع

ادعى الشراء وصدقه) أى شراء الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه مادام حيا كان اقرار ائلاك الغير لانه من أهله فلا يصدقان في دعوى البيع عليه (قوله ولو ادعى ان المودع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه) أى أمر بالدفع اليه لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد انقضى على انه مال الوارث وأشار الى أن الدين كذلك بالاولى ولو قال وتركها ميراثا أو وصية له لكان أولى لان الموصى له منزل منزلة الوارث عند عدمه ولا بد من التلوم فهما لا حتمال أن يكون له وارث آخر وقد قدم المؤلف هذه المسائل في مسائل شتى من كتاب القضاء فكان تكرار معنى وان اختلفا في الصورة فانه صورها هناك فيما اذا أقر ذواليد بانه وارث وهنا فيما اذا ادعى أنه وارث وصدقه ذواليد ولا فرق بينهما وما وقد منا الكلام هناك فلا نعيد فارجع اليه اوقية بدال تصديق لانه لو أنكر موته أو قال لا أدري لا يؤمر بالتسليم اليه مالم يقيم البينة ولم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن صاحب اليد خصما وقيد بدعوى الارث مشيرا الى الوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه وانه اذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينيا في يد المقر لانه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالا أو أمرا أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال دينيا على المقر فعلى قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الآخر وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبيانه في الشرح وقد علم من ذلك أن مودع الميت ومدينونه ليس لهما الدفع الى مدعى الايصاء ولو صدقاه لا يبينه ولا يبرأ بالدفع قبل ثبوت أنه وصى وأطلق في دفعها الى الوارث وهو مقيد بما اذا لم يكن على الميت دين مستغرق لمسا في جامع الفصولين في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن (خ) لومستغرة ضمن وهذا اذا لم يؤتمن والاقله الاخذ وأداء الدين منه لو ارثه أن يخاصم من عليه دين للميت فله قبضه لولم يكن الميت مدينونا وله وصى أو لا ولو مدينونا يخاصم ولا يقبض وانما يقبض وصيه ولو أدى مدينون الى الوصى يبرأ أصلا ولو وصى فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة اه (قوله وكله بقبض مال فادعى الغريم ان رب المال أخذه دفع المال اليه) لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يؤخر الحق وقد جعلوا دعواه الايفاء لرب الدين جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة والامساك شغل بذلك كما اذا طالب منه الدائن فادعى الايفاء فانه يكون اقرارا بالدين وكما اذا أجاب المدعى ثم ادعى الغلط في بعض الحدود فانه لا يقبل فان جوابه تسليم للحدود كما في دعوى منية المفتي أشار المؤلف الى أنه لا عين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل والى ان الكلام عند محرز المدينون عن اقامة البينة على الايفاء اذ لو برهن عليه تقبل لما قدمه من ان الوكيل بقبض الدين وكيل بالتحصون قيد بالوكيل بقبض الدين لمسا في جامع الفصولين بعد ذكر مسألة الكتاب وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه محجل الاجرة موكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض أجرحنى يحضر الغائب اه (قوله واتبع رب المال واستخلفه) رعاية لجانب الغريم فلو كان رب المال ميتا قال في جامع الفصولين ادعى للميت وصيه دينيا على آخر فادعى الايفاء حال حياته وانكره وصيه لا يحلف لما مر من عدم الفائدة ويدفع الدين الى الوصى فان قلت فيه فائدة وهي قصر يده قلت أريد بالفائدة أن يكون نكوله كنكول موكله وليس كذلك ولكن لا يخلو عن المناقشة لتحقيق الفائدة في الجملة ولم يكف هذا القدر في جواز التحليف

أو (قوله فلو كان رب المال ميتا الخ) قال الرمي مسألة جامع (قوله لما مر من عدم الفائدة)

أى مرفى كلام جامع الفصولين حيث قال قبل هذا اذ لو أقر لم يجز على موكله لانه على الغير كما قدمناه (قوله ولم يذ كرحكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ) قال الرملى ولم يذ كرهذا الشارح فى هذه المسئلة ما اذا ٢٠٣ أنكر رب المال الوكالة الذى يظهر ان الامر يرجع فيها الى مسئلة

دعوى الوكالة عن الغائب فمأخذ الغريم المال من الوكيل ان كان قائما وبضمنه ان استهلكه واذا هلك لا رجوع له عليه الا اذا ضمنه أخذ من قولهم ان دعواه الايفاء اقرار بالدين وان وكله بعيب فى أمة

وادعى البائع رضا المشتري لم ترد عليه حتى يخلف المشتري ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة وبالوكالة فتأمل وراجع المنقول فانى لم أر من صرح بذلك والله تعالى أعلم هذا ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاب فى تعليل المسئلة بقولهم وهذا لانه لو لم يكن محققا عنده فى طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما ادخل منه الدائن فقال أوفيتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه فيؤثر بالدفع اليه كما لو أقر بالوكالة صريحا تأمل (قوله والفرق ان التدارك الخ) أى الفرق

اه وأجبت عنه فى المحاشية بان قصريده مرتب على نكوله وانه معتبر ونكوله لم يعتبر لانه لو أقر صريحا بانه استوفى لم يعتبر فلا فائدة أصلا ولو قال المؤلف ادعى الغريم ما يسقط حق موكله لكان أولى لشموله ما اذا ادعى ابراء الموكل ولشموله ما فى جامع الفصولين ادعى أرضا وكالة انه ملك موكله فبرهن فقال ذواليدانه ملكى وموكلك أقر به فلو لم يكن له يمينه فله أن يخلف الموكل لا وكيه له موكله لو غابا فلا فاقضى أن يحكم له بملكه فلو حضر الموكل وخلف انه لم يقبله بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه ولم يذ كرحكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايفاء وفى جامع الفصولين وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل فان كان المال عند الوكيل فلا سيدل له عليه اغما هذا مال الطالب الاول ولو قامت اليمينه على القضاء وان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذ المال من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو هلك منى والقول قوله مع يمينه وان قال أمرنى قد دفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهبه الى أوقضى من حق كان لى عليه لم يصدق وضمن المال اه (قوله وان وكله بعيب فى أمة وادعى البائع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يخلف المشتري) والفرق أن التدارك ممكن هنالك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله وفى الثانية غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر الخطا عند أى حنيقة كما هو مذهبه ولا يستخلف المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يقيدها ما عندهما والواجب أن يتخذ الجواب على هذا فى الفصلين ولا يؤخر لان التدارك ممكن عندهما البطلان القضاء وقيل الاصح عند أبى يوسف أن يؤثر فى الفصلين لانه يعتبرا النظر حتى يستخلف المشتري لو كان حاضرا من غير دعوى البائع فلوردها الوكيل على البائع بالعيب فى مسئلة الكتاب فحضر الموكل وصدق على الرضا كانت له لا للبائع عند الكل على الاصح لان القضاء لم يكن عن دليل موجب للنقض وانما كان لجهل بالدليل المسقط للرد وهو الرضا ثم ظهر الدليل بخلافه فلا ينقض باطنا كذبا فى النهاية (قوله ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده والعشرة بالعشرة) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وحكمه كذلك وقيل هذا استحسان والقياس لا ويصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان فى قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فيضمن الشراء فلا يدخل منه وظاهر كلامه انه أنفق دراهمه مع بقاء دراهم الموكل ولذا قال فى النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكان يضيف العقد اليها أو يطلق أما اذا كانت مستهلكة أو أضاف العقد الى عشرة نفسه يصير مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين فى الوكالة اه والاهل ليس بقميد احترازا لانه لا فرق بين الوكيل بالانفاق فى البيت والوكيل بالانفاق فى البناء كما فى الخلاصة والوكيل بالانفاق ليس احترازا أيضا لان الوكيل بقضاء الدين كذلك وفى الخلاصة الوكيل ببيع الدينار اذا أمسك الدينار وبيع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البايع غيرها حاز ولو اشترى بدنانير غيرها ثم نقد بدنانير الموكل والشراء للوكيل وضمن للموكل دنائره للتعدي اه ولو قال المصنف والوكيل بالانفاق أو القضاء

بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامة على البائع وبين التى قبلها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل (قوله فلوردها الوكيل على البائع بالعيب الخ) قال بعض الفضلاء منافع لما تقدم من ان القاضى لا يقضى بالرد اللهم الا أن يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء موقوفا فان حضر المشتري وكذب البائع قضى القاضى على الصحة وان صدقه استردها تأمل (قوله فلا ينقض باطنا) اعترض



بأنه اذا جازت نقض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسائلين (باب عزل الوكيل) (قوله فكان للوكيل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل) قال الرمي أطلقه فشمّل ما لو وكله وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته أو أبدا كما هو ظاهر فقد صرح في ٢٠٤ الاسعاف ان منصوب الواقف كالوكيل عنه فيملاّك عزله متى شاء وان شرط انه لا يعزل

أو الشراء أو التصديق اذا أمسك المدفوع اليه ونقدم من ماله حال قيامه لا يكون متبرعا اذا لم يصف الى غيره لكان أولى وأما مسألة التصديق ففي القنينة أعطاهم دراهم ليتصدق بها عن زكاته فتصدق المأمور بدراهم نفسه يجوز ان تصدق بها على نية الرجوع كالقائم والوصي وقيدنا بقيام المدفوع لما في البرازية أنفق الوكيل بالشراء الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهم فالمشترى للوكيل لا للآمر في المختار اه ثم قال وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه فانفقته وتصدق بالف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بالف من عنده جاز استحسانا وفي المنتقى أمره أن يقبض من مديونه ألفا ويتصدق فتصدق بالف ليرجع على المدينون جاز استحسانا اه وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين تقدم من ماله عن شيء شراء لولده ونوى الرجوع رجع ديانة لا قضاء ما لم يشهد ولو ثوبا أو طعاما أو شهدانه يرجع فله ان يرجع لولده مال والا فلا وجوبهما عليه حينئذ ولو قنا أو شيئا لا يلزمه رجع وان لم يكن له مال لو شهدوا لا لا ولو أنفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا أن يشهدانه قرض عليه أو انه يرجع اه والله سبحانه وتعالى أعلم

والله تعالى أعلم (قوله) لانه وان لم يلحقه ضرر الخ قال الرمي جواب عن سؤال مقدر تقديره كان ينبغي عدم اشتراط علم الوكيل فيه عدم الرجوع المحقوق فيها اليه فاجاب عنه بقوله لانه الخ وسياتي قريبا وعلى هذا قال بعضهم اذا وكل الزوج وكلا في طلاق زوجته بالتماسها

(باب عزل الوكيل)

(باب عزل الوكيل)

ثم غاب يعني الوكيل لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق ومثله في الزيلعي (قوله) ولها أخوات في مسائل وهي اخبار السيد مجتابة عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر البنا (قوله) ويجوز (الموكل الخ) قال في المنع بعد نقل ما ذكر عن الشارح الزيلعي لكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان وجود التوكيل يكون عزلا وذكر في مسائل شتى

قد علم انهم من العقود الغير اللازمة ولهذا لا يدخلها اختيار شرط ولا يصح الحكم بها بقصد او انما يصح الحكم بها ضمن الدعوى على الغريم كما في جامع الفصولين فكان للوكيل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل ولو كان وكيله بالانكاح والطلاق لانه وان لم يلحقه الضرر يصير مكذا بشرط فيكون غرورا ويثبت عزله بالمشافهة به أو بكاتبته له كتمان بعزله أو بارساله رسولا عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الموكل ارسلي اليك لا بلغك عزله عن الوكالة فلو اشهد على العزل حال غيبة الوكيل لم ينزل ولو أخبره فضولي فقد تقدم أنه لا بد عنده من أحد شطري الشهادة اما العدد أو العدالة ولها أخوات في مسائل شتى من كتاب القضاء وهي غير لازمة من الجانبيين فلو وكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل كما في عزل الموكل والوكيل بقبض الدين لا بمحضرة المدينون له عزله وان بحضوره لا ما لم يعلم به المدينون فلو دفع المدينون دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله يبرأ وعزل العدل بمحضرة المرتن لا يصح ما لم يرض به المرتن وهذا بالتماس الطالب أمالو بالتماس القاضي حال غيبة الطالب يصح بمحضرة القاضي وبمحضرة الطالب أيضا وقول الوكيل بعد القبول بمحضرة الموكل ألغيت توكيلي أو أنا برى من الوكالة لا يخرج عنه وجود الموكل بقوله لم أو كذا لا يكون عزلا كما في الشرح الا أن يقول والله لا أو كذا شيء فقد عرفت أنها وك في الخلاصة والبرازية ثم يطرأ على الوكالة لزوم في مسائل ولذا قال في المجموع ويملك الموكل عزله ما لم يتعلق بها حق الغير اه فنهى الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في الرهن أو بعده على

بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجود اذا وافقه صاحبه بالترك الا النكاح فينبغي حل ما في الوصايا الاصح على ما اذا وافقه الوكيل على ترك الوكالة والله تعالى أعلم اه قال أبو السعود ورأيت بخط السيد المحوى عن الولوالجية تصحيح ان الجود يكون رجوعا قال وعليه الفتوى بعد ان حكى اختلاف الرواية فيما اذا جحد الوصاية هل يكون رجوعا أم لا اه وفي شرح

القهستاني ويدخل فيه يعني في العزل جود الو كالة فان جود ماعدا النكاح فمصح وفي رواية لم يعزل بالمجود (قوله وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل الخ) قال في البرازية واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية كيف يعزله قيل يقول عزلتك كلما وكلتك وانه لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار شمس الأئمة أن يقول عزلتك عن الوكالات كلها أو عزلتك عن ٢٠٥ ذلك كله وانه أيضا مشكل لان الاحراج

قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور والاحراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنفذة تنجز وتبطل الوكالة بالعزل ان علم به

وكالة أخرى من المعلقة فلا ينعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة (قوله وهذا ان شاء الله هو المعتمد) قال بعض الفضلاء أى في غير التوكيل بسؤال الخصم اه وعبارة البرازية هنا وكه غير جائز الرجوع ثم أراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق كما لو قال لرجل جعلت أمرا أرى اليك يطلقها متى شاء أو قال جعلت

الاصح فتلزم كالمهر ومنها الوكالة بالخصومة بالتمسك الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما حلى سنده اعتماده على أنه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا وكانت الوكالة من غير التمسك الطالب أو كانت من جهته لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله أن يعزله ويباشر الخصومة بنفسه وله أن يتركها بالوكالة وعلى هذا قال بعضهم اذا وكل الزوج وكيله بالطلاق وزوجته بالتمسكها ثم غاب لا عليك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قال الوفا والموكل للوكيل كلما عزلتك فانت وكيلى لا عليك عزله وسياتي في آخر الكتاب في مسائل شتى انه يقول له رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة وهو الصحيح كما في الشرح وبه يفتى كما في الخلاصة وفي العدة لو قال الموكل كلما أخرجتك عن الوكالة فانت وكيلى فله ان يخرج منه ما يحضر منه ما خلا الطلاق والعتاق لانهم ماعدا ما يعلقان بالشرط والا خذوا به عزله اليمين ولا رجوع عن اليمين اه وفي الخلاصة المختار انه يملك عزله بمحض منعه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم اه وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها اه وهذا ان شاء الله تعالى هو المعتمد وفي الفتاوى الصغرى قال أستاذنا اذا أراد أن يقول ذلك ينبغي ان يقدم قوله رجعت عن الوكالة المعلقة ثم يقول وعزلتك عن الوكالة المنفذة كذا ذكره الفقيه أبو جعفر طريق العزل لانه اذا قدم العزل عن المنفذة قارنه تنجز وكالة أخرى من الوكالات المعلقة فلا ينعزل بعد ذلك عنها بقوله ورجعت عن الوكالة المعلقة لانه حين قال ذلك كانت تلك وكالة منجزة وانما صار الى ما ذكر من تخصيص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف أبي يوسف فان الاخراج عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح اه ثم اعلم انه لو قال كلما وكلتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصيرفية فاذا وكله لم يعزل (قوله وتبطل الوكالة بالعزل اذا علم به الوكيل) ولو قال كما في الجمع لكان أولى كما قدمناه وأطلق في الوكالة فتعمل المنجزة والمعلقة فيملك عزله عن المعلقة قبل وجود الشرط وعليه الفتوى وفي الصغرى وبه يفتى وفي القنية لو قال الوكيل عزلتى موكلى وهو غائب وكذبه المدعى لا يقبل قوله وفي شهادات العتابة وبنية العزل أولى من بنية البيع من الوكيل وكذا الطلاق والعتاق واذا شهدوا ببيع الوكيل يجب أن يسألهم القاضي عن بيعه قبل العزل أو بعده فان ماتوا أو غابوا قضى بشهادتهم اه ولو قال المؤلف الا اذا لم يعلم بها فلا يشترط علمه به لكان أولى لماسى البرازية اذا وكله لم يعلم بها فله عزله وان لم يعلم به وقيد بالوكيل لان عزل الرسول يصح بلا علمه وقدمنا

(قوله ولو قال المؤلف الا اذا لم يعلم بها الخ) فيه نظر فانه قبل علمه لا يكون وكيلاً خي لوباع لا ينفذ ولا يكون بيعه اجازة للوكالة بخلاف الوصي وحينئذ فعزله قبل علمه ليس عزلاً حقيقة تامل (قوله وان لا يامر المحاكم الخ) ان شرطية ولا نافية وهو مقابل قوله بامر القاضي (قوله بان يامر بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه) هذا اذا لم يكن الدين مؤجلاً اما اذا كان مؤجلاً ففي القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين ٢٠٦ مؤجل ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله (قول المصنف وموت أحدهما

الخ) قال في العقوبة ذكروا موت الوكيل وقع في الهداية والكافي ايضا لكن كون الموت مطلاً لتصرف الوكيل ظاهر فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان وموت أحدهما وجنونه مطبقاً لمحوقه مرتداً

في غاية البعد (قوله وبهذا علم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل الخ) رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال ليحفظه وحينئذ فلا يدل على ما استنبطه فلما قل أن يقول لودفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما امتنع لعدم اذنه كذا في حاشية أي السعود عن المحوى أقول كيف يصح قوله كان له ذلك مع التعليل بانه له قدماء وليس هذا وصية ثم لا يخفى ان أمره بتعجير الدار لا يخلو اما ان يكون من هذا المال المدفوع أو من مال آخر دفعه

أنه يستثنى من صحة عزله الوكيل ببيع الرهن وبالحصومة بالتمسك الطالب عند غيبة الموكل وفيما اذا قال كما عزلتك فانت وكيلي على قول ضعيف ويستثنى ما اذا وكل وكيل البيع موكله بالثمن من المشتري بامر القاضي فانه لا يملك اخراجه عنها وان لا يامر المحاكم له عزله كذا في البرازية وما في المحيط وكله ببيع عين له عزله الا ان يتعلق به حق الوكيل بان يامر بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه اه فالمستثنى خمسة ثم اعلم أن الوكالة انما يتوقف بطلانها على العزل اذا لم ينته الامر بان بلغ نهايته ان عزل بلا عزل كما لو وكله بقبض الدين فقبضه أو بالنكاح فزوجه فانه ينعزل كما في البرازية (قوله وموت أحدهما وجنونه مطبقاً لمحوقه مرتداً) أي تبطل بهذه الاشياء لان التوكيل تصرف غير لازم فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض وفي القيمة بلغ المستبضع موت المبضع وهو في الطريق وقد اشترى رقيقاً بآمال البضاعة ليس له أن ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة الا بامر القاضي اه وفي التجنيس من باب المفقود رجل غاب وجهه لداره في يد رجل ليعمرها فدفعت اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظ وليس له أن يعمر الدار الا باذن المحاكم لانه له قدماء ولا يكون الرجل وصياً للمفقود حتى يحكم بموته اه وبهذا علم أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا المحفظ وظاهر إطلاق المؤلف رحمه الله تعالى ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه وليس كذلك في البرازية قوله هم ينعزل بجنون الموكل وموته مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل وكيله واماً في الرهن فاذا وكل الراهن العبد أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالحصومة بالتمسك الخصم ينعزل بجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحسنانا لقياسا اه وعلى هذا يفرق في الوكالة اللازمة بين وكالة وكالة فالوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة وأحكامها ولا الخروج عن الاهلية بالجنون والردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقة وتبطل بالحكمي وبالحجج عن الاهلية وقيد بالمطبق لان قليله بعزله لاغناء وحده شهر عند أي يوسف اعتباراً بما يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لسقوط الصلوات الخمس فصار كالمت وقدره محمد بحول كامل لسقوط جميع العبادات به فقدر به احتياطاً وهو الصحيح كما ذكره الشارح والمطبق بكسر الباء أي الدائم والحجج المطبقة هي التي لا تفارق ليلاً ونهاراً كذا في النهاية والبناءية وزاد في البناءية وقيل مستوعباً من قولهم أطبق الغيم اذا استوعب وفي المصباح أطبقت عليه المحي فهي مطبقة الكسر على الباب وأطبق عليه بالجنون فهو مطبق أيضاً والعامية تفتح الباء على معنى أطبق الله تعالى عليه المحي والجنون أدامه ما كما يقال أحياه الله واجسه أي أصابه بهما وعلى هذا

له أو من مال المأمور وعلى كل فقوله ليس اه أن يعمر الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون المحفظ فثبت ما قاله فالاصل المؤلف فتأمل منه صفاً (قوله وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقة الخ) برده عليه الوكيل بالامر باليد كما قدمه آتفاً والوكيل ببيع الإواء كما سجد كره آخر الموقلة (قوله وهو الصحيح كما ذكره الشارح) لكن في الشربلالية عن المضمرات مقدر بشهرويه يفتي وكذا في القهستاني والباقي وجعله قاضياً في فصل فيما يقضى بالجهتات قول أي خفيفة وان عليه الفتوى فلحفظ كذا في الدر المختار (قوله ويكون الفعل مما استعمل لازماً ومتعبداً) كذا في النسخ ولعله أو يكون بالودون الوالو لانه اذا كان مما

استعمل لازما ومتعدا بالاحتياج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذف منه الصلة يكون متعددا وما ذكر فيه يكون لازما  
 فنعين ما قلنا نامل (قوله وفي ايضاح الاصلاح والمراد بالحقوقه ثبوته بحكم الحاكم) قال في الحواشي البيهقي قولة ولحقا بدار  
 الحرب مرتدا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يبطل لو حكم بالحاقه وقد مر في السير كذا في الهداية وههنا كلام وهو ان المعلوم  
 مما ذكر في كتاب السير ان المرتد اذا لحق بدار الحرب تكرر تصرفاته موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله فان عاد مسلما صار كان لم  
 يزل مسلما وتصح تصرفاته وان مات أو حكم بالحاقه استقر كفره فتبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة الا أن يموت أو يحكم بالحاقه  
 والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه للحكم ههنا بمجرد الحاق عند أبي حنيفة رحمه الله كما لا يخفى اللهم الا أن يراد من بطلان الوكالة  
 عدم نفوذها لكنه بعيد لا يخفى فليتامل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت ٢٠٧ الموكل أو خونه جنونا مطبقا ولحقا

بدار الحرب مرتدا ثم قال  
 بعده وان كان الموكل  
 امرأة فارتدت فالو كيل  
 على وكالته حتى تموت  
 أو تلحق بدار الحرب لان  
 ردتها لا تؤثر في عقودها  
 على ما عرف ويعلم من  
 هذا ان الرجل الموكل  
 اذا ارتدت تبطل وكالته

و بافتراق الشريكين  
 بجمرد الارتداد بدون  
 اللحق فينبغي أن يقول  
 في قوله السابق وارتد  
 بدل قوله ولحقا بدار  
 الحرب كما لا يخفى اه  
 وفي الكفاية ذكر شيخ  
 الاسلام في المبسوط وان  
 لحق الوكيل بدار الحرب  
 مرتداته لا ينعزل عن  
 الوكالة عندهم جميعا عالم  
 يقض القاضى بالحاقه اه  
 وهذا كما ترى مؤيد لما

والاصل مطبق عليه فحذفت أيضا تخفيفا ويكون الفعل مما استعمل لازما ومتعدا اه وقيد  
 بلحق المرتد لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم فغذوان قتل أو لمحق بدار  
 الحرب بطلت الوكالة وأما عندهما تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا أن يموت أو يقتل على ردة  
 أو يحكم بالحاقه وفي ايضاح الاصلاح والمراد بالحقوقه ثبوته بحكم الحاكم اه ولا تبطل وكالة المرأة  
 بارتدادها عالم تلحق بدار الحرب ويحكم الحاكم بالحاقها وكذا يجوز توكيلها بدارتدادها أيضا لانها  
 تبقى بعد الردة مالكة للتصرف بنفسها وورثتها لا تؤثر في عقودها الا اذا وكلته بالتزويج ثم ارتدت  
 فان ذلك يبطل لانها لا تملكه بنفسها فكذا وتوكيلها واذا بطات بالحق من أحدهما لا تعود  
 بعوده مسلما على المذهب الظاهر موكلا كان أو وكيلة لا ومقتضاه انه لو أفاق بعد جنونه مطبقا  
 لا تعود وكالته ثم اعلم أن الوكالة تبطل بموت الموكل الا في بيع الوفاء قال في جامع الفصولين  
 باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء  
 اصطلاحا (قوله وافتراق الشريكين) أي تبطل بافتراقهما وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكيم  
 والعزل الحكيم لا يشترط فيه العلم أطلقه ففعل ما اذا افتراق بطلان الشركة له الملك المالكين  
 أو أحدهما قبل الشراء فتبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشريك أو أحدهما وكيلا  
 للتصرف في المال فلما افتراق العزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرح بالاذن في  
 التوكيل وذكر الحاكم في الكافي اذا وكل أحد المفاوضين وكيلا ثم تفرقا واقتسما المال وأشهدا  
 أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما وكل به وهو بعلم أولا بعلم جاز ذلك عليهم جميعا وكذا لو كان  
 وكلاهما جميعا لان وكالة أحدهما جائزة على الآخر وليس تفرقهما نقضا للوكالة لان أثر النقص  
 لا يظهر في توابع عقودها شرها أحدهما ما قبل ذلك واذا وكل أحد شريكي العنان وكيلا يبيع شيء  
 من شركتهما جاز ذلك عليه وعلى صاحبه استحسانا واذا وكله يبيع أو شراء أو جارة أو تقاضى دين  
 ثم أخرجه الشريك الآخر من الوكالة فانه يخرج عنها الا في تقاضى الدين فان كان الموكل هو  
 الذي أذانه فأخرج هذا اياه باطل وان كان الموكل لم يدينه لم يجز توكيله هذا في تقاضيه الشريك

بحسنه المحشى ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد كالمبايعة والعق ونحوه موقوفة عند الامام ان اسلم فغذت وان  
 هلك أو لمحق بدار الحرب وحكم به بطلان وأجازها معلقا وهذا كما ترى ليس خاصا بما اذا لحق بل الحكم أعم فتامل (قوله واذا  
 بطلت بالحق من أحدهما الخ) قال في الحواشي البيهقي وقوله وان عاد مسلما بعد محوقه بدار الحرب مرتدا والقضاء  
 به تعود الوكيل كالة عند محمد رحمه الله ولا تعود عند أبي يوسف ولو عاد الموكل مسلما بعد اللحق والقضاء به لا تعود الوكيل كالة عندهم في  
 ظاهر الرواية وعن محمد انه تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال برده  
 والقضاء بالحاقه وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بالحاقه كذا ذكر في الهداية وشروحه وعند أبي حنيفة  
 رحمه الله فينبغي أن تعود الوكيل كالة الباطلة بمجرد اللحق بدون القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسلما بعده كما لا يخفى فليتامل  
 اه (قوله الا في بيع الوفاء) قال العلامة المتقدي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى أن يقول لتعلق حق المشتري

اه (قوله ويجز موكله لومكاتبها وحجره لوماذونا) لما ذكرنا أن قيام الوكالة يعتمد على قيام الامر وقد بطل بالحجر والعجز علم أولم يعلم أطلقه وهو مقيد بما إذا كان وكيله في العقود والنصوصات وأما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه فلا ينزل بهما لانهما يوجبان الحجر عن انشاء التصرف لا عن قضاء الدين واقتضائه فكذلك لا يوجب عزل وكيله وكذلك الوكيل بقبض الوديعة لم ينزل بعجزه وحجره كما في كافي الحاكم ولا تعود الوكالة بكتابة موكله واذنه وقد حصر المؤلف عزل وكيلهما بهما وبعزل الموكل أحدهما من عموم بطلانها بعزل الموكل فإدراك المولى لو عزل وكيل العبد المأذون له لم ينزل لانه كالحجر الخاص ولو أعتق العبد بعد ما وكله سيده أو طلقها لثلاثا بعد ما وكلها لم ينزل وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في كافي الحاكم وهو يقتضى أن توكل عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جوازه لانه لا عهدة عليه في ذلك إلا أن يقال انه من باب استخدام عبد الغير وقد سئل عن ناظر وكل وكيله في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت بانه ينزل أخذ من قولهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها والله أعلم (قوله وتصرفه بنفسه) أى يبطل بتصرف الموكل فيما وكل فيه لا بقضاء الحاجة أطلقه وهو مقيد بتصرف بعجز الوكيل عن التصرف معه كالموكله باعناق عبده أو بكتابة ماعته أو كاتبه الموكل بنفسه أو بتزويج امرأة أو بشراء شيء ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة فانقضت عدتها أو بالجمع فخالعها بنفسه وأما ما لا يجز عنه فلا تبطل به كالموكل فطلقها واحدة والعدة باقية فلو وكيل أن يطلقها أخرى ولو ارتد الزوج وقع طلاق الوكيل عليها مادامت في العدة والحقوق بمنزلة موته ولو وكله بطلاقها فخالعها الزوج وقع طلاق الوكيل في عدتها ولو وكل بالبيع فباعه الموكل ثم رد عليه بما هو فسخ ولو وكيل على وكالته وان رد بما لا يكون فسخا لا تعود الوكالة كالموكله في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع ثم رهنه الموكل أو آجره فسلمه فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله أن يؤجر داره ثم أجزها الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته كذا في الغنية وفي البرازية ولو وكله ببيع داره ثم بنى فيها فهو رجع عنها عند الامام ومحمد لان التخصيص والوصية بمنزلة الوكالة وكذلك لو وكله ببيع أرضه ثم غرس فيها بغير خلاف ما إذا وكله ببيع أرض وزرع فبيع الوكيل الأرض دون الزرع لأن البناء والغرس يقصد بهما القرار لا الزرع أمره بشراء دار وهى أرض بيضاء فبنى فيها ليس له أن يشتريها بعدة ولو كانت مبنية فزاد فيها حائطا أو حصصها له البيع وكله ببيع وصيفة وهى شاة فصارت نحوا فلو وكله على حالها بغير خلاف ما إذا أمره بشراء سويق فلتنه أو عجم فعصره فصارد هنا حيث تبطل الوكالة وفي البيع لا اه وفي وصايا الخاتمة ولو قال أوصيت بهذه الكفري الذى في نخلي فصار يسرا قبل موت الموصى بطلت الوصية ولو قال أوصيت بهذا الرطب الذى في نخلي فصار تمر قبل موت الموصى في القياس تبطل الوصية ولا تبطل استحسانا ولو قال أوصيت بعنبي هذا الفلان فصار زبيبا قبل موت الموصى بطلت الوصية قياسا واستحسانا ولو قال أوصيت بزعى هذا الفلان وهو بقل فصار حنطة أو شعير قبل موت الموصى بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار اه وفي البسائط اذا باع الموكل ما وكل ببيعه ولم يعلم الوكيل فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل رجع الوكيل على الموكل وكذا

ويجوز موكله لومكاتبها  
وحجره لوماذونا وتصرفه  
بنفسه

قاله بعض الفضلاء أى  
لانه رهن في المعنى على  
ما عليه العمل اليوم  
فالمشتري مرتين (قوله  
عزل وكيلهما بهما) أى  
الحجر والعجز (قوله الا  
أن يقال الخ) اذا كان  
من باب الاستخدام لعبد  
الغير يتوقف على رضا  
سيده لانه لا عمل منافعه  
تأمل (قوله لان التخصيص)  
هكذا في أغلب النسخ  
وفي نسخة التخصيص  
بلا النافية وقوله  
والوصية مبتدأ خبره  
ما بعده



هي اضافة الشيء الى نفسه  
حالة المنازعة

كتاب الدعوى

(قوله فخرج عنه دعوى

ايفاء الدين والابراء منه)

قال بعض الفضلاء رده

العلامة المقدسي بان هذا

انما يكون من جانب

المدعى عليه لدفع الدعوى

اى فليس بدعوى وايضا

اذا علم ان الدين تقضى

بامثالها فلا يفاء دعوى

دين والابراء دعوى

تملك معنى اه (قوله ولم

ارحكم المستحيل عادة الخ)

قال العلامة ابن الغرس

في الفواكه السدرية

ومن شروط صحة الدعوى

ان يكون المدعى بها

يحتمل الثبوت بان لا

يكون مستحيلا عقلا او

عادة فان الدعوى والمحال

ما ذكر ظاهره للذنب في

المستحيل العادى يقينية

الكذب في المستحيل

العقلي مثال الدعوى

بالمستحيل العادى دعوى

من هو معروف بالفقر

والحاجة وهو ان ياخذ

ازكاة من الاغنياء على

آثرانه اقرضه مائة ألف

دينار ذهبا نقدا دفعة

واحدة وانه تصرف فيها

بنفسه ويطالبه برد

بذلها فتل هذه الدعوى

لودبره او اعتقه او استحق او كان حرا لاصل لانه صار مغرورا من جهة ولومات الموكل او جن لا يرجع  
لعدم الغرور والوكيل بقبض الدين لوقبضه وهلك في يده بعدما وهبه الموكل للديون ولم يعلم الوكيل  
لم يضمن وتسامه فيه اه والله اعلم

كتاب الدعوى

مناسبتها ظاهرة لان الوكيل بالخصوصية وغيرها يحتاج اليها والكلام فيها في مواضع الاول في معناها  
لغة ففي المصباح ادعيته طلبته لنفسه والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا اى قوله والدعوة المبررة  
وبعض العرب يؤنها بالالف فيقول الدعوى وقد يتضمن الادعاء معنى الاخبار فتدخل الباء جوازا  
فيقال فلان يدعى بكرم فعالة اى يخبر بذلك عن نفسه وجمع الدعوى الدعوى بكسر الواو وفتحها  
وبعضهم قال الفتح اولى وبعضهم الكسر اولى ومنهم من سوى بينهما ومثله التوى والفتاوى  
وتسامه فيه وفي القاموس ادعى بكذا زعم له حقا او باطلا والاسم الدعوة والدعاوة وبكسر الراء  
والدعوة التحلف والدعاء الى الطعام ويضم كالدعوة وبالكسر الادعاء في النسب اه وفي الكافي  
يقال ادعى زيد على عمر ومالا فز بد المدعى وعمر والمدعى عليه والمسال المدعى والمدعى به خطأ  
والمصدرا لدعاء افتعال من دعا والدعوى على فعلى اسم منه والفعا للتانيث فلا تنون يقال دعوى  
باطلة وصحيحة وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى والدعوى في الحرب ان يقول الناس  
بالفلان واما قول تعالى دعواهم فيها سبحانه لك اللهم فعناها الدعاء وحقيقته ما في جميع المواضع ان  
تدعوا الى نفسك او لنفسك والدعوة بالفتح المدعاة وهى المسادبة وبالكسر في النسب والمدعى من  
يقصد ايجاب الحق على نفسه ولا جهة اه الثانى في معناها شرعا وهو ما اؤاده المؤلف بقوله (هى  
اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة) فخرج الاضافة حالة المسالمة فانها دعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في  
البرازية عين في بدر جيل بقول هوليس لى وليس هناك منازع لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك  
لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية  
الاصل لا يكون اقرار بالملك اه والتعريف المذكور في الكتاب خاص بدعوى الايمان والديون  
فخرج عنه دعوى ايفاء الدين والابراء منه الثالث في ركنها في البدائع قوله لى عليه كذا او قضيته  
او ابرانه ونحوه وفي غاية البيان ركنها معناها اللغوى اضافة الشيء مطلقا وفيه نظر وفي خزنة المفتين  
ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فتسمع دعواه  
اه الرابع في شروطها الصحيحة لها فنها عتل المدعى والمدعى عليه ومنها معلومية المدعى كماله اى  
بيانه ومنها كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة كقوله لمن لا يولد  
مثله لمثله هذا ابنى اوقال ذلك لمعروف النسب ولم ارحكم المستحيل عادة كدعوى فقير اموالا عظيمة  
على غنى انه غصبها منه والظاهر عدم سماعها ثم كتبت بعد ذلك في آخر باب التحالف ما يفيد  
فليراجع ومنها كونها بلسان المدعى فلا تصح بلسان وكيله الا برضا خصمه عند الامام اذ لم يكن به  
عذر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هى والشهادة الا بين يدي المحاكم ومنها حضرة المحكم فلا  
يسمعان الا على خصم حاضر الا اذا التمس المدعى ذلك بالكتاب الحكيم للقضاء ومنها عدم التناقض  
في الدعوى الا في النسب والحربة وهو ان لا يسبق منى ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى  
الشرامنه قبله لا بعده او مطلقا وهذه السبعة في البدائع ومنها كون المدعى ملتزما على الخصم فلا

لا يلتفت اليها القاضي  
ولا يسأل المدعى عليه  
عن جوابها اه لكنه  
لم يستند في منع دعوى  
المستحيل العاды الى  
نقل عن المشايخ كذا في  
المخ (قوله وزاد الشارح  
وجوب المحضور على  
الحصم الخ) عبارة الزبلي  
وحكمها وجوب الجواب  
على الحصم اذا صحت  
ويترتب على صحتها وجوب  
احضار الحصم والمطالبة  
بالجواب بلا اونعم واقامة  
البينة أو اليمين اذا أنكر  
اه فليس في كلام  
الزبلي ما يفيدانه جعل  
وجوب المحضور حكما  
وغاية ما استفيد من  
كلامه ان القاضي لا يحضره  
بمجرد طلب المدعى بل  
بعد سماعه دعواه فان  
راها صحيحة أحضره لطلب  
والا فلا قد برأ بالسعود  
(قوله ولو أخذ من الغريم  
غيره) أي أخذ جنس  
الحق من الغريم غير رب  
الدين ودفعه لرب الدين  
(قوله قال ابن سامة هو  
والغريم غاصب) عبارة  
القنية هو غاصب  
والغريم غاصب الغاصب  
(قوله ولو غصب جنس  
الدين من المدين فغصبه  
منه المدين الخ) كذا في  
الفسخ والذي في القنية  
فغصبه منه الغريم

تصح دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله كما في العناية الخامسة في حكمها وهو وجوب  
الجواب على المدعى عليه واقتصر عليه في السكافي وزاد الشارح وجوب المحضور على الحصم وفيه نظر  
لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها وحاصله كما في منية المفتي  
ان المدعى اذا طلب من القاضي احضار الحصم أحضره بمجرد الدعوى ان كان في المصر أو كان قريبا  
بحيث لو أحاب بيت في منزله وان كان أبعد منه قيل يأمره باقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار  
خصمه والمستور في هذا يكفي فاذا أقام يامر انساب المحضر خصمه وقيل يحاققه القاضي فان نكل أقامه  
عن مجلسه وان حلف يامر باحضاره اه وقد منافي أدب القاضي حكم ما اذا امتنع عن المحضور  
وأجرة الرسول لاحضاره وما اذا اختفى في بيته وحكم المحضوم عليه السادس في سببها قال في العناية  
انه تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات لان المدعى اما أن يكون راجعا الى النوع أو الى الشخص  
السابع في المقصود من شرعيتها قال في العناية وشرعيتها ليست لداتها بل من حيث انقطاعها  
بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببقائها اه ولم يذكر الشارح هنا حكم استيفاء ذى الحق حقه من  
الغير بلا قضاء وأحببت جمعه هنا من مواضعه تكثير اللقائيد وتيسير اعلى طالبها فان كان الحق  
حد قذف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اتفاقا والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى  
فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ولكن بطلب المقذوف كما بيناه في بابيه وان كان قصاصا فقال في  
جنايات البرازية قتل الرجل عمه داوله ولي له أن يقتص بالسيف قضى به أولا ويضرب علاوته ولورام  
قتله بغير سيف منع وان فعل عزز لئلا يضمن لاستيفائه حقه اه وان كان تعزيرافي حدود  
القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا انهما يعززان ويبدآن باقامة التعزير بالبادئ منهما  
لانه أظلم والوجوب عليه أسبق اه وأما اذا شتمه فله أن يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله  
وقالوا الزوج أن يؤذ بزوجه وفي جامع الفصولين من التحليف ومن عليه التعزير لو لم يكن صاحب  
الحق منه أقامه اه وان كان عيا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى  
الاجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجره من غيره بغير إذن الحاكم حاز اه وقد صارت حادثة  
الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار واقتبت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها  
وأما المتاع فيجعله في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفسخ على اذن القاضي أخذ مما في القنية  
وفي غصب منية المفتي أخذت أغصان شجرة انسان هو اء دار آخر فقتل رب الدار الاغصان فان كانت  
الاغصان بحالة يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ويفرغ هو اء داره ضمن القاطع وان لم يمكن لا يضمن  
اذا قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان دينافي مداينات  
القنية رب الدين اذا طفر من جنس حقه من مال المدين على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ  
خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له أخذه بقدر قيمته وعن أبي بكر الرازي له أخذ  
الدنانير بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره ودفعه الى  
لدائن قال ابن سامة هو والغريم غاصب فان ضمن الاخذ لم يصرقصا صابدينه وان ضمن الغريم  
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا يدينه والاخذ من له وبه يفتى ولو غصب جنس  
الدين من المدين فغصبه منه المدين فالتخارفا قول ابن سامة اه وظاهر قول أصحابنا أن له الاخذ  
من جنسه مقرا كان أو منكرا له بينة أو لا ولم أر حكم ما اذا لم يتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب  
الجدار وينبغي أن له ذلك حيث لا يمكنه الاخذ بالحكم واذا أخذ غير الجنس بغير اذنه فقتل

والظاهر ان المراد بالغريم الدائن للمدينون والضمير في غصبه يعود الى الغير السابق في كلامه أي لو غصب غير الدائن جف من الدين من المدينون فغصبه منه الدائن الخ تامل (قوله كما في غصب البرازية) قال الرملي والذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين تقاضاه الدين وقال لا أردّها عليك حتى تقضى الدين فتلقت العمامة في يده تهلك الرهن بالدين قال هذا انما يصح اذا أمكنه استردادها فتركها عنده أما اذا تجزفت تركها المجزأة ففيه نظر اه وأنت خبير بان ما هنا مشكل اذ يقتضي ان الزائد على الدين أمانة مع كونه غاصبا اذ ليس له أخذ غير جفس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تقاضى دينه فلم يقضه ورفع العمامة عن رأسه وأعطاه منديلا فلغقه على رأسه والعمامة رهن لان الغريم بتركها ٢١١ عنده رضى بكونها رهنا وفي تنوير الابصار

أخذ عمامة المدينون لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا اه وفي جامع الفصولين أخذ عمامة مدينون لتكون رهنا لم يجز أخذه وهكذا كرهن وهذا ظاهر لو المدعى من اذا ترك تركه والمدعى عليه بخلافه

رضى المدينون بتركه رهنا اه والتوفيق بين هذه النقول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله وعلة في المحيط الخ) قال الرملي يعني عند أبي يوسف رحمه الله المدعى اذا ترك تركه فهو منشيئ فيتحير ان شاء أنشا الخصومة عند قاضي محله وان شاء أنشاها عند محله خصمه ومحمد رحمه الله المدعى عليه دافع له والدافع يطلب سلامة نفسه والاصل براءة

في يده ضمنه ضمان الرهن كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما اذا ظفر بحال مدينون مديونه والجنس واحد فيهما وينبغي أن يجوز الثامن في دليلها الكتاب والسنة والاجماع وهي شهيرة والتاسع في أنواعها العاشر في وجوه دفعها وسيأتين (قوله المدعى من اذا ترك تركه والمدعى عليه بخلافه) أي المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة اذا تركها ومعرفة الفرق بينهما ما من أهما ما يبتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيه فمنها ما في الكتاب وهو حد عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الا بحجة كالخارج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلتزم غير الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشان في معرفته والترجيح بالغه عنده المحذوق من أصحابنا لان الاعتبار للعاني دون الصور وان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول قوله مع اليمين وان كان مدعىا للرد بصورة لانه يشكر الضمان كذا في الهداية وحاصله أن المدعى يدعى فراغ ذمته عن الضمان ولهذا تقبل بينته اعتبارا للصورة ويجبر على الخصومة ويخلف اعتبار المعلن كذا في الكافي وفي المجتبى الصحيح ما في الكتاب والمراد أن المدعى عليه يجبر على أصل الخصومة ولا ينافيه قول محمدان الخيار للمدعى عليه في تعيين القاضي كما لا يخفى وفي الحانية ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوَقعت الخصومة بين رحلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضي محله والاخر يابى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا اه وعلة في المحيط بان أبو يوسف يقول ان المدعى منشيئ للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها وفي البرازية قاضيان في مصر طالب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فالخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وهو باطلا فاشمل لما اذا أراد المدعى قاضي محلة المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضي محلة المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعى قاضيا شافعيًا مثلاً وأراد الاخر مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلتهم فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا كثيرة ثم اعلم أنه سئل قارئ الهداية عن

ذمته واخذه الى من ياباهل بية ثبتت عنده وهمة وقعت له ربما وقع في اثبات ما لم يكن ثابتا في ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها تامل (قوله وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا كثيرة) رده العلامة المقدسي بأنه غير صحيح أما أولا فان النسخ المشهورة من البرازية ليست على الاطلاق الذي ادعاه وبني عليه فتواه بل على ما قيده من ان كلام المتقدمين يطلب المحاكاة عند قاضي محله وعلى تقدير ان في نسخه اطلافه ومجول على التقييد المصرح به في العمادية والحانية وغيرهما فان الذي ولاه خصمه بتلك البلدة أو بتلك المحلة ولهذا قال في جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم أتول ولا يحتاج الى هذا لان القضاة

بغرض لهم المحكم على العموم في كل من هو في بلدهم أو قريتهم التي تولوا القضاء بها ولهذا قال في الفصول العمادية بعد ذكر المسئلة  
مقدمة بما ذكرنا وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد وأراد العسكري أن يخاصمه إلى قاضي العسكر فهو  
على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندی اهـ فهذا دليل واضح على أن المعتبر هو الولاية والسلطان لما ولي قاضيا ببلدة  
أو محلة مخصوصة خصه بأهل تلك البلدة فليس له أن يحكم على غيرهم ومعلوم أن قاضي مصر لما ولي لم يخص حكمه بأهل مصر بل بمن  
هو فيها من مصري وشامي وحلبى وغيرهم فينبغي التعويل على قول أبي يوسف لما وافقته لتعريف المدعى والمدعى عليه وإن ما ذكره  
المتأخر يعني العلامة زين لوجه له جوى عن المقدسى كذا في حاشية أبي السعود أقول وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد  
بان العبرة لمكان المدعى عليه انما هو ٢١٢ فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالمحكم على أهل محلة

قوله دليل قول العمادى  
ولا ولاية لقاضي العسكر  
على غير الجندی أما إذا  
كان كل منهما مأذونا  
بالحكم على أى من حضر  
عنده فينبغي تصحيح قول  
أبي يوسف لأن المدعى  
هو الذى له الخصومة  
فيطلبها عند أى قاض  
أراد ولا يخفى أن قضاة  
مصر والشام اذ هم عام  
وهذا كلام متجه ونقل  
منه في الدر المختار عن  
خط صاحب التنوير على  
هامش البرازية حيث  
قال وهذا الخلاف فيما  
إذا كان كل قاض على  
محلة على حدة أما إذا كان  
في المصر حنفى وشافعى  
ومالكي وحنبلى في مجلس

الدعوى بقطع التراجع بينهما وبين غيره واجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لأن الحق له اهـ ولا يعارضه  
ما نقلوه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهى مسموعة كما في البرازية والخزائن والفرق  
بينهما ظاهر فانه في الاول انما يدعى انه ان كان له شئ عليه يدعى به والا يشهد على نفسه بالبراءة وفي  
الثاني انما يدعى عليه انه يتعرض له في كذا بغير حق ويطلب بدفع التعرض فافهم اهـ ولا بد من  
بيان من يكون خصم ما في الدعاوى ليعلم المدعى عليه وقد أغفله الشارحون وهو مما لا ينبغي إغفال في  
دعوى الخارج ملكا مطلقا في عين في يد مستأجر أو ممتنع أو مرتين فلا بد من حضرة المالك وذى  
اليد الا اذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة والمالك وحده يكون خصما وتشتترط حضرة  
المزارع ان كان البذر منه أو كان الزرع نابتا والا لا وفي دعوى الغصب عليه لا تشتترط حضرة المالك  
وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من حضرة البائع والمشتري والمشتري  
واسد بعد القبض حصم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض الخصم هو البائع وحده وأحد الوثنة  
ينتصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت وقيدته في الجامع بكون الكل  
في يده وإن البعض في يده فبقية مدره والموصى له ليس بخدم في اثبات الدين انما هو خصم في اثبات  
الوصاية أو الوالو كالتلا إذا كان موصى له بما زاد على الثلث ولا وارث فهو كالوارث واختلاف المشايخ  
في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس بوارث ولا وصى ولا تسامع دعوى الدين على الميت  
على غريم الميت مديونا أو دائنا والخدم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم  
لميت أو على الميت وقف على صغيره وصى ورجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لا على الوصى  
لأن الوصى لا يلى القبض ولا تشتترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكتفى حضرة وصيه ديننا أو عيننا  
بأشهر الوصى أولا ولا يشتترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه ومهرها ولو ادعى على صبي  
مجبور عليه استهلا كأوغصبا وقال في بيته حضرة تسامع دعواه وتشتترط حضرة الصبي مع أبيه

أو

واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في اجابة

المدعى لما انه صاحب الحق اهـ قلت وذكر نحوه في المنع ولكن رده الرمى في حاشيته عليه وبالغ فيه حتى جعله بالهذيان أشبه  
ولم يأت لردّه بوجه يقويه والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذى ذكرناه في الحاصل فقال ما قال وذ كر شيخ مشايخنا السامحاني بعد  
كلام قال في قضاء البرازية فوض قضاء ناحية الى رجلين لا يملك أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن ينفرد كل منهما بالقضاء  
لا رواية فيه وقال الامام ظهير الدين يذنى أن يجوز لأن القاضي نائب السلطان ويملك التفرد اهـ فتحصل ان الولاية للقاضيين  
فاكثر كل واحد في محلة فتفرد القاضي صحيح والعبرة للمدعى عليه وان كانوا في محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك أحدهم  
التفرد فلا فائدة في اختيار أحدهم وان أمر كل واحد بالتفرد جاز وحينئذ فلا يظهر فرق بين كون كل واحد في محلة أو مجتمعين فما  
فهم صاحب التنوير ليس على إطلاقه بل على هذا التفصيل اهـ وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة للمدعى وقد انضج  
المرام من هذه المسئلة على أتم وجهه والله تعالى الحمد (قوله أو دائنا) فائدة اثبات المحاصصة تامل

أو وصيه والانصب القاضي له وصيا وتشرط حضرته عند الدعوى مدعيا أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشرط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى والمستاجر خصم لمن يدعى الاجارة في غيبة المسكن على الاقرب الى الصواب وليس بخصم على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء والمشتري خصم لكل كالموهب له وفي دعوى العين المرهونة تشرط حضرة الراهن والمرتهن وتصح الدعوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده فلذا كان للمستحق الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري لسكونه غاصبا والمودع أو الغاصب اذا كان مقرا بالوديعة أو الغصب لا ينتصب خصما للمشتري وينتصب خصما الوارث المودع أو المغصوب منه ومن اشترى شيئا بالخيار فادعاه آخر بشرط حضرة البائع والمشتري والمشتري باطلا لا يكون خصما للمستحق واذا استحق المبيع بالملك المطلق وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المستحق ليدفع عنه الرجوع بالثمن اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا تشرط حضرته ومنهم من قال المختار اشترطها وأفتى السرخسي بالاول وهو الاظهر والاشبه بالموصى له ينتصب خصما للموصى له فيما في يده فان لم يقبض ولكنه قضى له بالثلث فخاصمه موصى له خروا الى القاضي الذي قضى له كان خصما والا فلا واذا ادعى نكاح امرأة ولها زوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى والميدنة ودعوى النكاح عليها بتزويج أيها صحجة بدون حضرة أيها ودعوى الواهب الرجوع في هبة العبد عليه صحجة ان كان ماذونا والا فلا بد من حضرة مولاه والقول للواهب أنه ماذون ولا تقبل بينة العبد أنه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على مولاه ان كانت العين في يد العبد وتعامه في خزائنه المفتين (قوله ولا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه وقدره) لان فائدتها الا لزام بواسطة اقامة الحجج والالزام في المجهول لا يتحقق ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لمافي الحانية معزى الى الرهن الاصل اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى ولم ارشترط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق ولو قال أشك أو اظن لم تصح الدعوى ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل فان كان المدعى ديناً لم يشترط وللقاضي ان يسأله عن سببه وان لم يبين لم يحجركم في الحانية ولو كان المدعى مكيفاً فلا بد من ذكر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى ان من سلم يحتاج الى مكان الايفاء وينعج الاستبدال قبل قبضه وثن المبيع بخلافه فيها وان من قرض لا يلزم التأجيل اه ثم قال وفي دعوى اللعْم لا بد من بيان السبب وكذا في دعوى الكعك اه وأشار المؤلف رحمه الله باشتراط معلومية الجنس والقدر الى أنه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى وقررمان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن للفتاوت في الوقر ويذكر أنه حلوا وحامض أو صغير أو كبير وفي دعوى الكعك يذكر أنه من دقيق المغسول أو من غيره وما عليه من السمسم أنه أبيض أو أسود وقدر السمسم وقيل لا حاجة الى السمسم وقدره وصفته وفي دعوى الابريسم بسبب السلم لا حاجة الى ذكر الشرائط والمختار أنه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن بشرط بيان أنه بخاري أو خوارزمي وفي الحنء لا بد من بيان أنه مدقوق أو ورق وفي الديباج ان سلما يذكر الاوصاف والوزن وان عمننا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المسال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانتقاده بالمجلس حتى يصح

ولا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه وقدره

(قوله في هبة العبد) أي في الهبة للعبد قوله ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب (اقول وفي المعراج فساد الدعوى اما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حقاً من وصية أو اقرار فانها ما يجهان بالمجهول وتصح دعوى الابرأ المجهول بلا خلاف اه فبلغت المستثنيات خمسة نامل



(قوله وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة) قال الرمي يجب بدل قوله كثيرة قليلة كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما اه قلت وعبارة البرازية ولو قال بسلم صحيح ولم يذكر الشرائط كان شمس الاسلام رحمه الله يفتي بالحكمة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخواص ويختلف فيه بعضها وفي المنتقى لو قال يبيع صحيح يكفي وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفي فيه قوله بسبب صحيح وادامت الشرائط يكفي به اجاب شمس الاسلام فين قال كفل كغالة صحيحة انه لا يصح كما في السلم لان المسئلة مختلف فيها فاعله صحيح على اعتقاده لا في الواقع ولا عند المحاكم والحنفي يعتقد عدم صحة الكغالة بلاقبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس فيصح وينكر في القرض ٢١٤ وأقرضه منه مال نفسه لمجواز أن يكون وكيلًا في الاقراض من غيره والوكيل سفير فيه

فلا عليك الطالب ويا كره  
أيضا قبض المستقرض  
وصرفه الى حوائجه  
ليكون ديننا بالاجماع  
فان كونه دينًا عند الثاني  
موقوف على صرفه  
واستهلاكه وتماهه فيها  
وان كان عينا في يد المدعي  
عليه كلف احضارها  
ليشير اليها بالدعوى وكذا  
في الشهادة والاستحلاف  
(قول المصنف وان كان  
عينا في يد المدعي عليه  
كلف احضارها) قال في  
غاية البيان ثم اذا حضر  
ذلك الشيء الى مجلس  
القاضي فشهدوا بانه له  
ولم يشهدوا بانه ملكه  
يجوز لان اللام للتمليك  
وكذلك ان شهدوا انه هذا  
مالك له أو شهدوا على  
اقرار المدعي عليه بانه  
للمدعي وذلك لا اشكال

ولو قال بسبب يبيع صحيح جرى بينهما صحة الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة يكفي بقوله بسبب كذا صحيح وان ادعى ذهابا أو فضاة فلا بد من بيان جنسه ونوعه ان كان مضروبا كبخاري الضرب وصفته جيدا أو وسطا أو رديا اذا كان في البلد نقود مختلفة وفي العمادي اذا كان في البلد نقودا واحدا أو روج لا تصح الدعوى ما لم يبين وتماهه في البرازية وخزانة المفتين (قوله وان كان عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها) يشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادات والاستحلاف لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة أبلغ في التعريف حتى قالوا في النقول التي يتعذر نقلها كالرحى ونحوه حضر المحاكم عندها أو بعث أمينا وفي المجتبى معز وفي مسألة الشاهدين اذا شهدوا على سرقة بقرة واختلاف في لونها تقبل الشهادة خلا والهما وهذه المسئلة تدل على أن احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لا حضرت ولما وقع الاختلاف عند المشاهدة في لونها ثم قال وهذه المسئلة الناس عنها غافلون اه قلت لا تدل لانها اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها والقيمة كافية كما سيأتي فليتأمل وفي جامع الفصولين وفي دعوى احضار المدعي مجلس المحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره مجلس المحكم لا قيم البينة عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذا اليد لو كان مقرا لا يلزم الاحضار لانه يأخذ من المقر والأثر بالاحضار انما يصح لو منكر أو مالو كان مودعا عنده لا يصح الامر باحضاره اذا الواجب فيه التخلية لان نقلها فلو أنكر ذواليد الاحضار يكون محقا دعوى عينا في يده وأراد احضاره مجلس المحكم فانكر المدعي عليه كونه في يده فبرهن المدعي انه كان بيد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذا ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك اه أطلق في لزوم احضارها وهو مقيد بما لا اجل له ولا مؤنة أما ماله جمل ومؤنة فان المدعي عليه لا يجبر على احضاره وتفسير الجمل والمؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس القاضي باجرا لا محانا فهذا مما له جمل ومؤنة وذكر بعده بورقتين أن ما لا يمكن جملة بيد واحد فهو ماله جمل ومؤنة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبر وشعب فهو ماله جمل ومؤنة لا ما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسك

فيه انما الاشكال فيما لو ادعى انه أقر بهذا الشيء ولم يدع بانه ملكي وأقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى وزعفران بالملك منهم من يقول نعم فقد ذكرنا ان الشهود لو شهدوا بان هذا أقر بهذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانه ملكه وكذلك المدعي وأكثروا على انه لا تصح الدعوى ما لم يقبل اقر به وهو ملكي لان الاقرار خبر والتحبر يحتل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعي يقول اقر به لي بصير مدعي الملك والاقرار غير موجب له فلم توجه دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكي بخلاف الشهادة لان الثابت بها كالثابت بالمعينة اه ملخصا (قوله اذا كانت غائبة) الاظهر أن يقول هالكة (قوله وينبغي أن تقبل اذا ثبت في يده الخ) قال في نور العيون يقول المحقير الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره يسمى في علم الاصول استصحابا وهو حجة في الدفع لا في الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج الناسدة الاستصحاب وهو حجة

عند الشافعي في كل ما ثبت وجوده بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر (قوله وفي الدابة يخير القاضي الخ) وقال في غاية البيان فان كان دابة ولا يقع بصير القاضي ولا يتأتى الاشارة من الشهود والمدعى وهي على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز عند الحاجة ألا ترى ٢١٥ انه عليه الصلاة والسلام طاف بالبيت

على ناقته مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد وان كان يقع بصير القاضي عليها فلا يدخلها لانه لا يامن ما يكون منها والحاجة منعدمة اه (قوله وفي السراجية ادعى عبيدا الخ) الظاهر انه مبني على القول الاول مقابل الصحيح تأمل (قوله قال في الخاتمة انما يشترط ذكر القيمة الخ) نقل بعض الفضلاء عن الشيخ عمر صاحب النهر اثنى المؤلف

فان تعذر ذكر قيمتها

ينبغي أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة اه قات فكان الاولى للمؤلف أن يقول قبل عبارة الخاتمة أما اذا كانت حاضرة فلا بد من قوله اما قبل ظهور التعذر فلا (قوله ثم يقضى عليه بقيمتها) لم يبين المحكم فيما اذا لم يدرك قيمته أيضا وفي الدرر قال في

وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في الباسدان فهو مما له حمل ومؤنة لا ما اتفق اه ثم ذكر فيه مسائل فيما اذا وصف المدعى فلما حضر خال في البعض وحاصله انه ان ترك الدعوى الاولى وادعى المحاضر تسمع لانها مبتدأة والا فلا وما قررناه علم انه في كلام المصنف وغيره تساهلا اذ في دعوى عين وديعة لا يكلف احضارها انما يكلف التخلية (قوله فان تعذر ذكر قيمتها) أي بهسلا كها أو غيبتها فلا بد من ذكر قيمتها البصير المدعى به معلوما لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين وانما قيدنا التعذر بالهلاك أو الغيبة لئلا يرد الرحي وصبرة الطعام ونحو ذلك مما يتعذر احضاره مع بقاءه فان القاضي يبعث أمينه كما قدمناه ولا يكتفي بذكر القيمة وفي الدابة يخير القاضي ان شاء خرج البهاوان شاهبعت اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضرتها كما في جامع الفصولين وفيه ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ فقليل لا بد من بيان التفصيل وقيل يكتفي بالاجمال وهو الصحيح اه وفي السراجية ادعى عبيدا يمين جنسهم وسنهم وصفتهم وحليتهم وقيمته وان كان المدعى حاضرا كفت الاشارة وظاهر كلام المصنف وغيره أن اشتراط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت دعوى سرقة ليعلم انها انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه واطلق في وجوب بيان القيمة عند التعذر واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن ففي جامع الفصولين لو ادعى عينا غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى أنه غصب منه ثوبا أو قنا ولا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى أنه رهن عنده ثوبا وهو ينسكرك تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى أنه غصب منه أمة وبرهن تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا ناول ما ذكر في الكتاب أن الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب القن باقراره في حق الحبس والحكم جميعا وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى واليمين تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يحبس حتى يحضره ليعيد اليه على عينه فلو قال لا أقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه بقيمتها اه والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن ثم اعلم انه انما يكتفي بالقيمة عند التعذر فيما اذا ادعى العين اما اذا ادعى قيمته شيء مستهلك فلا بد من بيان جنسه ونوعه واختلفوا في بيان الذكورة والانوثة في الدابة كما في الخزانة وجامع الفصولين وفي التزانية ودعوى قيمة الاعيان المشتركة لا تصح بلا بيان الاعيان لجواز أن يكون مثليا ويطالب بالقيمة وقال في النصاب لا يحتاج الى ذكر الاعيان لان الظاهر المطالبة بالواجب فلا ترد الدعوى بالاحتمال قال بعض المشايخ لا بد أن يذكر ان القبض كان بغير اذن

الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن التميز فلي تأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا

وان ادعى عقار اذ كر  
حدوده

بهذا التحقيق اه وقوله  
فانذتها توجه اليمين اى  
حيث لا بدنة والافغائدتها  
التمس كما علمت (قوله  
وان لم يكن له حل يصح)  
قال في نور العيون بعد هذه  
العبارة وفي عصب غير  
المثلى واهلا كه ينبغي  
أن يبين قيمته يوم غصبه في  
ظاهر الرواية وفي رواية  
يتخير المالك اخذ قيمته  
يوم غصبه أو يوم هلاكه  
فلا بد من بيان انها قيمة  
أى اليومين ولو ادعى ألف  
دينار بسبب اهلاك  
الاعيان لابد من أن  
يبين قيمته في موضع  
الاهلاك وكذا لابد من  
بيان الاعيان وان منها ما  
هو قيمي ومنها ما هو مثلى  
اه وهذا ما ذكره المؤلف  
آ نفاعن البرازية (قوله  
ثم قال ادعى سكنى دار)  
ضمير قال لصاحب جامع  
الفصولين والمراد بالسكنى  
ماركب في الارض كما  
يظهر مما بعده وقوله ان  
كان السكنى نقليا فهذا  
قول آخر مرزله في جامع  
الفصولين (فش) بعلامة  
فتاوى رشيد الدين

المالك أو بغير حق وقيل لا حاجة اليه لا غناء الطلب عن ذلك اه ولم يفرق المؤلف بين دعوى عين  
وعين مع ان دعوى بعض الاعيان له شرط آخر قال في البرازية وفي دعوى الايداع لابد من بيان مكان  
الايداع سواء كان له حل أو لا وفي الغصب ان كان له حل ومثونه لا يصح ببيان المكان وان لم يكن  
له حل يصح اه (قوله وان ادعى عقار اذ كر حدوده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فيصار  
الى التحديد ويكفى بشرط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وفي الملتقط واذا عرف الشهود الدار  
بعينها حاز وان لم يذ كر وحدوده اه أطلقه فتعمل ما امكن كان العقار مشهورا فلا بد من تحديده عنده  
حلا فالهما كذا في منية المفتى ولم يشترط المؤلف لدعوى العقار غير التحديد وفي جامع الفصولين في  
دعوى العقار لا بد أن يذ كر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولا بذكر السكة ثم المحلة اختيارا  
لقول محمد وان مذهبه أن يبدأ أولا بالبلدة ثم بالاخص والاخص وقيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول  
دارى سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا وقاسه على النسب فيقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذ كر  
المجر فبدأ بما هو أقرب فيترقى الى الابدع وقول محمد أحسن اذ العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل  
النسب حجة عليه اذ اعم اسمه فان أجدنى الدنيا كثير وان عرف والأتلقى الى الاخص فيقول ابن  
محمد وان عرف والأتلقى الى المجد اه ثم قال يكتب في الحد ثم ينتهى الى كذا أو بلاصق كذا  
أولز يق كذا ولا يكتب أحد حدوده كذا وقال ابن خنيفة لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق  
أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود في البيع اذا قصد الناس به اظهار ما يقع عليه البيع لكن  
قال أبو يوسف البيع واسد اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاحتربا ينتهى أولز يق أو بلاصق نحرزا  
عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع هي الموضع الذى ينتهى اليه فاما  
ذلك الموضع المنتهى اليه فقد جعل حدا وهو يدخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في  
البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند كقولنا بحدوده يدخل في المبيع وفاقا  
اه ثم قال الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الا على قول فانه شرط أن يبينها  
بالدرع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي حنيفة وظاهر المذهب أنه  
يصلح حدا والحد قد كثر ولو حدناه لزي في أرض فلان ولفلان في هذه القرية التى فيها المدعاة  
أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ثم قال لابد من تحديد المستغنيات من المساجد  
والمقابر والحياض العامة للتميز وما يكتبون في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك وأحاطا به  
علما وقد استردله بعض مشايخنا وهو المختار اذ المبيع لا يصير به معلوما للقاضى عند الشهادة فلا بد  
من التعيين اه ثم قال بين حدوده ولم يبين أنه كرم أو أرض أو دار وشهدا كذلك قيل لا تسمع  
الدعوى والشهادة وقيل تسمع ولو بين المصر والمحلة والموضع ثم قال ادعى سكنى دار ونحوه وبين  
حدوده لا يصح اذا السكنى نقل فلا يحد بشئ وان كان السكنى نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصال  
نا بد كان تعريفه بما به تعريف الارض اذ في سائر النقليات انما لا يعرف بالحدود ولا مكان احضاره  
ففيه تغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيب قرار والتحق  
بما لا يمكن نقله أصلا لا شري علوية ليس له سفلى يحد السفلى لا العلواذ السفلى مبيع من وجهه من  
حيث ان قرار العلوة عليه فلا بد من تحريده وتحديد ينفى عن تحديد العلواذ العلوة عرف بتحديد  
السفلى ولان السفلى أصل والعلوة تبع فتحديد الأصل أولى هذا اذ لم يكن حول العلوة جرة فلو كانت  
ينبغي أن يحد العلوة لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محدد ومأمور اه من المصباح العقار

(قوله وانه لاشفعة فيه ما الخ) يحمل على ما اذالم تكن الارض محتكرة والا والبناء بالارض المحتكرة تثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار التحق بالعقار كما سياتي في الشفعة ابو السعود (قوله وقد غلط بعض العصريين الخ) سيد كرم المؤلف قوله في شرح قول المتن وقيل لمخصمه اعطه كفيلا الخ عن الفتاوى الصغرى لوطالب المدعى من القاضى وضع المنقول على يد عدل وان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقاً جابه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقلى اه قال المؤلف هناك وظاهره ان الشجر من العقار وقد منا خلافة وفي حاشية أبي السعود هناك أقول نقل الحجرى عن المقدسى التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح نعم اذا قيل انه عقار ينتى عليه وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بستان بين أشجار كثيرة (قوله فيصير المدعى بدعوى الغلط مناقضا بعده) قال ٢١٧ صاحب جامع الفصولين أقول

يمكن أن يجاب المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط بعده مناقضا فينبغي أن يفصل وأيضا يمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى فلا تناقض (قوله وكفت ثلاثة

كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل وربما أطلق على المتاع وائتمعت عقارات اه وفي المغرب العقار الضميمة وقيل كل مال له أصل كالدار والضيمة اه وفي جامع الفصولين ادعى طاحونة وحدها وذكر أدواتها العامة الا انه لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الأدوات العامة والاول أصح اه وقد سرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء والنخل من المنقولات وانه لاشفعة فيه ما اذا بيعا بلا عرصنة وان بيعا معها وجبت معاوسية في بيانه ان شاء الله تعالى فيها وقد غلط بعض العصريين فجعل النخيل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته وقيد بدعوى المحدود ادعى ثمن محدود لم يستترط بيان حدوده كذا في المراجعية وفي جامع الفصولين ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع مجلس المحكم حتى ثبت البيع عند القاضى بخلاف ما لو ادعى ثمن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة اه (قوله وكفت ثلاثة) لوجود الاكثر خلافا لفرع وعند أبي يوسف يكفي باثنين كما في الخانية بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف المدعى به ولا كذلك بتركه وفي جامع الفصولين وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد في غلط فيه أمالو ادعاء المدعى عليه لا تسمع ولا تقبل يثبت لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير المدعى بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود أن يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول صاحب المحمد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك نفى والشهادة على النفي لا تقبل اه وفي الملتقط قال الخصاص اذا قضيت بثلاثة حدود جعل الحد الرابع يعضى بازاء الحد الثالث حتى يجازى الحد الاول يعني على الاستقامة اه ثم قال ولو شهد على دعوى أرض انها خمسة

وكل ذلك نفى الخ) قال صاحب جامع الفصولين أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي أن تقبل يثبت عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فينتفى ما ذكره المدعى ضمنا فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسألة ذكرت

٢٨ - بحر سابع في فصل التناقض انه ادعى دارا محدودة واجاب المدعى عليه انه ملكى وفي يدي ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا اجاب بانه ملكى أمالو اجاب بقوله ليس هذا ملكا ولم يرد عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن (طه) انه لقن المدعى عليه الدفع بخط الحدود أقول دل هذا على ان المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على التفصيل والله تعالى أعلم اه قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر (قوله ثم قال ولو شهد الخ) أقول عبارة جامع الفصولين شهدا بملكية أرض وحدها وقالا هو بمقدار خمسة مكابيل بذر والمدعى يدعى ذلك وأصابوا في الحد لا المقدار فظهر انه يسع فيه ثلاثة مكابيل بذر قيل ترد وهو الاظهر والاشبه بالفقه وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج اليه فصارد ذكره وعدمه سواء ونص في السير الكبير ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه للمحكم بالشهود به ولا ذكره سواء وقيل لو شهد بحضرة الارض وأشار اليه يقبل ويلغوز كرا الوصف وهو قدر البذر ولو شهد ابغية الارض لاثبت بشهادتهما ملكية أرض يسع فيه خمسة مكابيل بذر أقول قد مر ان الوصف في الاشارة لغوى البيع والاثمان أما في باب الشهادة لو شهد الوصف فظهر خلافه لا يقبل الخ وهذا يخالف

وأسماء أصحابها ولا بد  
من ذكر الجسدان لم يكن  
مشهورا وأنه في يده

القولين الأخيرين فظهر  
ان في باب الشهادة اختلافا  
اه (قوله أطلقه فشمع  
ما اذا كان المحدل يقي  
أرض وقف الخ) عبارة  
جامع الفصولين لو ذكر  
في المحدل يقي أرض الوقف  
لا يكفي وينبغي أن يذكر  
انها وقف على الفقراء أو  
على مسجد كذا ونحوه  
أقول ينبغي أن يكون هذا  
وما يتلوه من حسنة على  
تقدير عدم المعرفة الا  
به والا فهو تضيق بلا  
ضرورة (فش) جعلنا  
أحد المحدود أرض الوقف  
على مصالح كذا ولم يذكر  
انه في يد من لا يصح ولو  
ذكر أرض الوقف على  
مسجد كذا يجوز ويكون  
كذلك الواقف وقيل لا  
يثبت التعريف بذلك  
الواقف ما لم يذكر انه في  
يد من (عده) لو كان  
المحد أرض الوقف لا بد  
أن يذكر المصروف (قوله)  
لكن لو ادعى على غير  
ذی الیساخ) أمادان

مكاييل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة اه (قوله وأسماء  
أصحابها) أي ان كان المدعى عقاراً ذكر أسماء أصحابها لان التعريف يحصل بذلك وأسماء أنسابهم  
ليتميزوا عن غيرهم (قوله ولا بد من ذكر الجسدان لم يكن مشهورا) لان تمام التعريف به فان كان  
مشهورا ككتفي بذ كره وقد مناه لا يكفي بشهرة الدارعن تحديدها عنده خلافا له ما أطلقه فشمع  
ما اذا كان المحدل يقي أرض وقف فلا بد من ذكر الواقف وحده ولا بد أن يذكر المصروف وان يذكر  
انه في يد من ولو قال على مسجد كذا يجوز ويكون كذلك الواقف وقيل لا ولو قال يقي ملك ورثة  
فلان لا يكفي اذ الورثة مجهولون منهم ذوفرض ومنهم عصبة ومنهم ذورحم فجاءت فاحشة الا ترى  
ان الشهادة بان هذا وارث فلان لا تقبل لجها لته في الوارث وقيل يصح لو كتب لزيق أرض ورثة فلان  
قبل القسمة قيل يصح وقيل لا كتب لزيق دار من تركه فلان يصح حدا كذا في جامع الفصولين  
ثم قال لو جعل أحد حدوده أرضا لا يدري مالها لا يكفي ما لم يقل هو في يد فلان حتى تحصل المعرفة  
ولو جعل أحد المحدود أرض المملوكة يصح ولو لم يذكر انه في يد من لان أرض المملوكة في يد السلطان  
بواسطة يد نائبه المختار انه لو ذكر اسم ذي اليد يكفي لو كان المحدود أرضا لا يدري مالها اه وأشار  
المؤلف الى ان ذكر الكنية بالاب أو الابن لا تسكن في عن الجسد الا اذا كان مشهورا كابي حنيفة وابن  
أبي ليلى اه وفي البرازية من كتاب القاضي الى القاضي ان التعريف بالحرفة لا يكفي عند الامام  
وعندهما ان كان معروفا بالصناعة كفي وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو ذكر  
اسم المولى واسم أبيه لا غير ذكر السر خسي انه لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه يقتضي الحصول  
التعريف بذلك ثلاثة العبد والمولى وأبوه اه وقياسه في بيان أسماء أصحاب الحدود أن يكون  
كذلك وفي الملتقط وربما لا يحصل الا بذلك الجسد واذا لم يعرف جسده لا يميز عن غيره الا بذلك  
مواليه أو ذكر حرفته أو وطنه أو مكانه أو حليته فان التمييز هو المقصود فليحصل بما قيل أو أكثر اه  
وأما حكم الشهادة بالمحدود ففي دعوى الخايمة عن شمس الأئمة الحلواني انه على ثلاثة أوجه في فصل  
دعوى الدور والأراضي فليراجع من أراد في شهادة الخزانة رجل أشهد على ملك دار بعينها الا انه  
لا يعرف حدودها يجوز له أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة ولكن يشهد بالدارع على اقراره  
ولا يشهد بذلك كالحدد ودعى اقراره حتى لا يكون كاذبا اه (قوله وأنه في يده) أي وذ كرا المدعى  
ان المدعى به في يد المدعى عليه لانه انما يصير خصما بكونه في يده فان لم يكن في يده فلا خصومة  
بينهما وانما جعلت الضمير عائدا الى المدعى الشامل للمنقول والعقار ولم أخصه بالعقار كما فعل  
الشارح لكونه شرطاً فيها وفي المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق اذ الشيء قد يكون في يد  
غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن وفي جامع الفصولين غصب قنأ قبره من آخرانه له وقضى له به  
ثم برهن المغيصوب منه على الغاصب انه لا تقبل اذ دعوى المالك لا تصح الا على ذي اليد لكن  
لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبت مني ثم سمع دعواه في حق الضمان الا ترى أن دعواه الضمان  
على الغاصب الاول تصح وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غاصب نصف الدار  
شائعا هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه قيل يشترط اذ غصب نصفه شائعا  
لا يكون الا يكون كله بيده وقيل غصب نصفه شائعا يتصور بان تكون الدار بينهما فغصب من  
أحدهما يكون غصبا لنصفه شائعا اه قيد بالدعوى لانهم اذا شهدوا بمنقول أنه ملك المدعى تقبل  
وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في



يدعيه الا بعارض والبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم  
 ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى عليه والاول اصح وفيما سوى العقار  
 لا يشترط أن يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان كذا في  
 المحيط والخاتمة (قوله ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل ببينة أو علم القاضي بخلاف المنقول)  
 نفياً للتممة الموضوعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة قيد بالدعوى  
 لما في شهادات البرازية شهدوا انه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالقبول قال الصدر الاجل  
 المحلوى اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكنه المطالبة  
 بالتسليم وبه كان يفتى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا انه في يده  
 بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى  
 قالوا الوصال القاضي الشاهد اهو في يد المدعى عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه  
 في المحيط وفي دعوى البرازية معزز بالي الصغرى ادعى على آخر ضعة انها له واقر المدعى عليه  
 انها في يده وبرهن المدعى على انها ملكه فحكم الحاكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليد بالبينة أو يعلم  
 الحاكم وفيه قال المدعى عليه ليس العقار في يدي يحلفه حتى يقر فاذا أقر باليد يحلفه انها ليست  
 ملكه حتى يقر بالملك للمدعى فاذا أقر له به يامر بترك التعرض لكن ان أراد أن يبرهن انها ملكه  
 لا بد من من تقديم البينة على انها في يده لان الملك قد يبعد عن العقار عادة وامكن ان يتواضع  
 اثنان ويقرأ أحدهما باليد ويبرهن الاخر عليه بالملك ويسامح في الشهود ثم يدفع المسالك مع لئلا  
 يحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول منتفلة لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده  
 فاندفع به ما قيل في شرح الوقاية تهمة الموضوعة ثابتة في الموضوعين على السواء فيقضى في المنقول  
 باقراره باليد كما صرح به جميع الكتب اهـ وهكذا في الخاتمة وبه علم أن ثبوت اليد بالبينة أو العلم  
 في العقار انما هو لصحة القضاء بالملك بالبينة لا لصحة الدعوى كما هو ظاهر المتن ولو كان لها المحلف  
 قبله كما لا يخفى ثم ذكر في الخامس عشر من أنواع الدعاوى في العقار انما يحتاج الى اثبات يد  
 المدعى عليه في العقار اذا ادعاه بالملك المطلق أما الادعى الشراء منه واقراره بانه في يده وانكر  
 الشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى اعادة البينة على كونه في يده والفرق أن دعوى الفعل كما تصح  
 على ذي اليد تصح على غيره أيضاً فانه يدعى علمته التملك والتملك وهو كما يتحقق من ذي اليد يتحقق  
 من غيره أيضاً فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك  
 التعرض بازالة اليد وطلب ازالتها لا يتصور الا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذا يد  
 لاحتمال الموضوعة كما قررناه من قبل اهـ والحاصل أن اشتراط ثبوت اليد في العقار انما هو في  
 دعوى الملك المطلق أما في دعوى الغصب والشراء فلا وفي الخاتمة فالحاصل أن دعوى الملك في  
 العقار لا تسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك الغير ينازعه  
 في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبعاً للملك اليد اهـ وقد ظهر بما ذكرناه وأطلقه  
 أصحاب المتن انه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك وفي دعوى البرازية من  
 فصل التناقض واعلم أن مشايخ فرغانة ذكروا أن الشرط في دعوى العقار في بلاد قديم بناءً وهما بيان  
 السبب ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل  
 بسبب الخطة ومع لوم ان صاحب الخطة في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذباً بالاحالة فكيف

ولا تثبت اليد في العقار  
 بتصادقهما بل ببينة أو  
 علم القاضي بخلاف المنقول  
 اشتراط ذكر المدعى كون  
 المدعى في يد المدعى  
 عليه في دعوى الملك دون  
 دعوى الضمان وكذا  
 دون دعوى الشراء كما  
 سينبه عليه (قوله  
 فاندفع به ما قيل في شرح  
 الوقاية) أجاب في الرد  
 عن اعتراض الوقاية  
 واعترضه محشوه والصحيح  
 سعدى جلبي في حواشي  
 الهداية تحقيق نفيس  
 في هذا المحل فراجع  
 (قوله والحاصل ان  
 اشتراط الخ)

يقضى به والثاني انه لما تعذر القضاء بالمطلق لما قلنا فلا بد من ان يقضى بالملك بسبب وذلك اما  
سبب مجهول او معلوم والمجهول لا يمكن القضاء به للجهالة والمعلوم لعدم تعيين المدعى اياه والثالث ان  
الاستحقاق لو فرض بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك السبب شراء ذي البدن آخر ثم يجوز ان يكون  
السبب سابقا على تلك ذي اليد فيمنع الرجوع ويجوز ان يكون لاحقا فلا يمنع الرجوع فيستبني وكل  
هذه الرواية غير متحقق في المنقول لعدم المسانع من الحمل على التملك من الاصل اهـ (قوله وانه  
يطالبه) أي وذكر المدعى انه يطالب المدعى عليه بالمدعى لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه  
يحتمل أن يكون مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة (قوله  
وان كان ديناد كروصفه) لانه لا بد من تعريفه وهو بالوصف أطلقه فشمّل المكمل والموزون نقدا  
وغيره وقد مناه في دعوى المثليات لا بد أن يذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب  
ولذا قال في الخزانة واذا ادعى عليه عشرة أفقره حنيفة ديناه عليه ولم يذكر بأي سبب لا تسمع ولا بد من  
بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم وانما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيّن وان كانت  
بسبب القرض أو بسبب كونها ثمن المبيع يتعين مكان القرض والمبيع مكان الايقاع وان كانت  
بسبب الغصب والاستهلاك فيكون له حق المطالبة لتسليم الحنطة في مكان الغصب والاستهلاك اهـ  
وفيها وفي دعوى القرض يذكر ان المقرض أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون وكلا بالاقرض  
والوكيل بالاقرض سفير ومعبّر لا يطالب بالاداء ويذكر أيضا وصرف المستقرض ذلك إلى حاجة نفسه  
ليصير ذلك ديناه عليه اجماعا لان عند أي يوسف المستقرض لا يصير ديناه في ذمة المستقرض الا بصرفه  
في حوائج نفسه وفي القرض لا يشترط بيان مكان الايقاع ويتعين مكان العقد اهـ وأما الدعوى  
بسبب الاقراض في العين والدين والمفتى به عند المشايخ انها ان كانت في طرف الاستحقاق لا تسمع  
وان في طرف الدفع تسمع والبيان مع التمام في البرازية والخزانة (قوله وانه يطالبه به) لما قلنا  
ولان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة هكذا جزم به في المتون والشروح وليس المراد  
لفظ وأطالبه به بل هو أو ما يفيد من قوله مرة ليعطني حق كافي للعمدة وأما أصحاب الفتاوى كما في  
الخلاصة والبرازية يتجملوا اشتراطه قولوا ضعيفا قال في الخلاصة رجل ادعى على آخر عشرة دراهم  
عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة  
وقال بعضهم لا يصح ما لم يقل مرة ليعطني حق هذا في النوازل قال أبو نصر الصحيح أنه تسمع الدعوى اهـ  
ومثله في البرازية ولم أر أحدا نبه عليه ثم اعلم أن في كلام أصحاب المتون والشروح في الدعوى  
قصورا فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكروا دعوى العقد أما الاول ففي دعوى  
البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد أن يبين قيمته يوم موته اذ الواجب عليه قيمته يوم موته وفي  
دعوى مال المضاربة بموت المضارب مجهلا لا بد من ذكر أن مال المضاربة يوم موته نقد أو عرض لانه لو  
عرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة بموته مجهلا لا بد من ذكر ان مات مجهلا  
لمال الشركة أم للمشتري بمال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشركة مضمون  
بالقيمة ولو ادعى مالا بكفالة لا بد من بيان المال انه بأي سبب لجواز بطلانها اذ الكفالة بنفقة المرأة  
اذ لم تذكر مدة معلومة لا تصح الا أن يقول ما عشت أو ما دمت في نكاحه والكفالة بمال الكتابة  
لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد أن يقول وأجاز المكفول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو  
قال في مجلسه لم يجز ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لجواز أن يكون دين

وانه يطالبه وان كان  
دينا ذكر وصفه وانه  
يطالبه به

أقول هذه المسئلة تقع  
كبيرا ويعقل القضية  
عنها في زماننا حيث لا  
يتعرضون الى البيينة على  
اليد مطلقا فلذا انظمها  
بقولي

والد لا تثبت في العقار  
مع التصديق فلا تمارى  
فيلزم البرهان ما لم يدع  
عليه غصبا أو شراء مدعى

النفقة وهي تسقط بموته وفي دعوى الدين على الميت لو كتب توفى بلا أدائه وخلف من الترك يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يمين أعيان التركة وبه يفي لكن انما يامر القاضى الوارث باداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو أنكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في يده بما يحصل به الاعلام ولو ادعى الدين بسبب الوراثه لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر قابض المال ولو كان في محضر دعواها لا بد ان يفسر السعاية للنظر انه هل يجب الضمان عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن ولو ادعى الضمان على الاثر انه أمر فلانا وأخذ منه كذا تصح الدعوى على الاثر لو سلطانا والا فلا وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها من أسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه طائعا وراغبيا في حال نفاذ تصرفه لاحتمال الاكراه وفي ذكر التجار والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد العقار وبيان قيمته كل نوع ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجز عندهم كافي الغصب وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره من كلامهم (قوله فاذا صحت الدعوى سأل المدعى عليه عنها) ليشكف وجه الحكم ومفهومه انها اذا لم تصح لا يسأله القاضى عنها لعدم وجوب الجواب عليه لها بخلاف الصحيحة فانه يجب عليه جوابها وظاهره أن القاضى يسأله وان لم يطلب المدعى وفي السراحيه اذا حضر الخصمان لا بأس أن يقول مال السكمان شاء سكت حتى يتدأ به بالكلام واذا تكلم المدعى سكت الاخر ويسمع مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا فان القاضى يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخزانة يجوز للقاضى أن يامر رجلا يعلم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدّر عليها ولا يحسنها اه وفي القبة ليس للقاضى أن يمنع ذا البسطة من التصرف في الضيعة بالدعوى وطلب المدعى ذلك اه وسياقى (قوله فان أقر أو أنكر فبرهن المدعى قضى عليه) لوجود الحجّة الملزمة للقضاء وفي المعراج ولفظ القضاء في الاقرار مجاز للزومه بأقراره فلا حاجة الى القضاء لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء فكان الحكم الزاما للخروج عن موجه بخلاف البينة فان الشهادة خبر محتمل وبالقضاء يصير حجة وينسقط احتمال الكذب اه ولم يشترط المؤلف رحمه الله تعالى طلب الخصم القضاء بعد الحجّة لما في البرازية ويعلم المدعى عليه انه يريد القضاء وهذا أدب غير لازم وكذا قول القاضى أحكم أدب غير لازم اه وظاهر ما في الكتاب ان القاضى لا يعهل المدعى عليه اذا استمهله وليس بشئ ففي البرازية ويعهله ثلاثة أيام ان قال المطلوب لى دفع وانما يعهله هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة أيام أو جمعة فان كان يجلس في كل يوم ومع هذا يعهله ثلاثة أيام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه ولذا كتبنا في القوائد لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث وظاهر ما في الكتاب ان البينة لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقرر وكتبنا في فوائد كتاب القضاء انها تقام على المقر وفي وارث مقرر يدين على الميت فتقام عليه للتعدى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقر بالو كالة فينبهها الوكيل ثم زدت الاثر رابعاً من جامع الفصولين من فصل الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه اذا الحكم وقع ببينة لا باقراره لانه محتاج الى أن يثبت عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم أقر المدعى عليه بالملك

فاذا صحت الدعوى سأل  
المدعى عليه عنها فان أقر  
أو أنكر فبرهن المدعى  
قضى عليه

(قوله وفي دعوى  
السعاية) أى السعاية  
به الى الحاكم

(قوله ان برهن الخ) فيه تامل فانه ٢٢٢ عند دعواه البراء صار مدعى (قوله بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال) سيأتي

له يقضى له باقرار لا يمينه اذ اليمينه انما تقبل على المنكر لا على المقر اه وقال في موضع آخر هذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلاً اه ولم يذكر المؤلف حكم ما اذا سكنت عن الجواب وفي الخلاصة معزيا الى الاقضية رجل ادعى على آخر ما لا يلزم السكوت فلم يجب أصلاً يؤخذ منه كقيل ثم سال جيرانه عسى به آفة في لسانه أو سمعه فان أخبروا انه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فان سكنت ولم يجب ينزله منكر اقال الامام السرخسي هذا قولهما ما أعند أبي يوسف فيجب الى أن يجيب اه وفي روضة الفقهاء لو سكنت عن الجواب لا يكون منكر ابلاخلاف اه والفتوى على قول أبي يوسف فيه ما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبراز يتفلذأفتيت بان يحبس الى أن يجيب وفي الجمع ولو قال لا أقرو ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر ولا يستحلف وفي البدائع الاشبه انه انكار اه وهو تصحيح لقولهما كما لا يخفى فان الاسم من الفاظ التصحيح كما في البرازية ثم اعلم ان الساكت لا تقام عليه اليمينه الا فيما اذا واكله بالخصوصه غير جائز الاقرار والانكار كما قدمناه في الوكالة بالخصوصه (قوله والا حلف بطلبه) أي وان لم يكن للمدعى يمينه حلف القاضي المدعى عليه بطلب المدعى لقوله عليه السلام للمدعى ألك يمينه فقال لا فقال لك يمينه سال ورتب اليمين على فقدان اليمين فلا بد من السؤال ليتمكن الاستحلاف ولا بد من طلبه اليمين لان اليمين حقه قيد بتحليف القاضي لان المدعى عليه لو حلف بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في الخلاصة ولو اوصطلمحا على أن يحلف عنه مدعي القاضي ويكون بريافه و باطل فلو برهن عليه يقبل والا يحلف ثانياً عند القاضي كذا في البرازية وأشار الى ان ابراء المدعى عن التحليف غير صحيح لكونه حق القاضي كما في البرازية أيضاً وفي منية المفتي حلفه في مجلس قاض ليس له أن يحلفه ثانياً ولو حلفه عنه مدعوم له أن يحلفه ثانياً عند القاضي ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضي تحليفه انه حلفني على هذا المال عند قاس آخر أو أبرأني عنه ان برهن قبل واندفع عنه الدعوى والا قال الامام البرزوي انقلب المدعى مدعى عليه وان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى البراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى البراء عن دعوى المال كذا في البرازية ثم اعلم انه لا تحليف الا بعد طلب المدعى عندهما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشفع بالله ما اظلمت شفعتك والمرأة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك الغائب شيأ ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعث وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من المدينون ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبضه لك قابض بامرك ولا أبرأته منه ولا شيأ منه ولا أحد اداه اليك عندك به ولا بشيأ منه رهن كذا في البرازية وظاهر كلام المؤلف انه لا يحلف مع وجود البرهان قلت الا في مسائل الاولى تحليف مدعى الدين على الميت اذا برهن فانه يحلف كما وصفنا وهي في الخلاصة ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبت به باليمينه فانه يحلف من غير خصم انه ما استوفى

ببناها قريباً عند قوله وقضى له ان نكل مرة (قوله وأثبت به باليمينه) قال الرملي قد بدله لانه لو اقر به الوارث أو نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسألة اقرار الورثة بالدين وكما يعلم مما قدمه في المقالة قبل هذه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف اليمينه تامل لكن ذكر في خزانه أي اللث خمسة نفر جائز للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي

والا حلف بطلبه

بأنه العظيم جل ذكره ما قبضته اه فهذا مطلق وما هنا مقيد بما اذا ثبت به باليمينه وتعليلهم بانه حق الميت ربما يعكر على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم خصوصاً عند عدم دين على الميت وقد صادف اقرارهم ملكهم فاقى برد بخلاف اليمينه فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيحاط فيها وأما الاقرار فهو حجة منهم على أنفسهم فلا يتوقف على شيء آخر أو قول ينبغي أن يحلفه القاضي مع الاقرار شيئاً اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة

اقرارهم فيها والحال هذه فيحلفه القاضي بطلب الغرماء اذا اقام يمينه وبغير طلبهم لكن اذا صدقوه شاركهم لانهم حقه أقروا بان هذا الشيء الذي هو بينهم خاص بهم لهذا فيه شركة معناه بدريه تامل (قوله فانه يحلفه من غير خصم) قال الرملي

ولا تردعين على مدع ولا  
بينه لدى الديق الملك  
المطلق وبينه الخارج  
أحق

بسل وان أبي الخصم كما  
صرح به في السبازية  
معلا بأنه حق الميت  
(قوله وينبغي أن يحلف  
احتياطاً) قال الرمسلي  
ينبغي أن لا يتردد في  
التحليف أخذاً من قولهم  
الديون تقضى بأمثالها  
لا بأعائها وإذا كان  
كذلك فهو قد ادعى  
حقاً للميت اه ذكره  
الغزى وأقول ينبغي أن  
يقال بدل اللام على كما  
هو ظاهر وأقول قد يقال  
انما يحلف في مسألة مدعى  
الدين على الميت احتياطاً  
لاحتمال انهم شهدوا  
باستصحاب الحال وقد  
استوفى في باطن الامر  
وأما في مسألة دفع الدين  
فقد شهدوا على حقيقة  
الدفع فانتفى الاحتمال  
المدكور فكيف يقال  
ينبغي أن لا يتردد في  
التحليف تأمل (قوله  
فكيف الشاهد) ظاهره  
ان التحليف للشاهد  
وظاهر ما قبله ان التحليف  
للمدعى على صدق  
الشاهد تأمل

حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية ولم أر حكم من ادعى انه دفع  
للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطاً الثانية المستحق للمبيع بالبينه للمستحق  
عليه تخليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه كما في  
جامع الفصولين من فصل الاستحقاق الثالثة يحلف مدعى الآبق مع البينة بالله انه باق على  
ملكه الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كما في آباق فتح القدير وفي منية المفتى الصبي العاقل  
الماذون له يستحلف ويقضى عليه بشكوله ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم  
والمتولي في مال الوقف وتحلف الاخرس أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشير بنعم  
ادعى على آخر ديناً مؤجلاً فانكر لا يحلف في أظهر القولين ادعى على عبد محجور حقاً يؤاخذ به  
بعد العتق وان أنكر يحلف اه وفي خزائن المفتين من عليه دين مؤجل وأراد أن يحلفه عند  
القاضي ينبغي للمدعى عليه أن يسأل القاضي ان المدعى يدعى نسبة أم حادثة فان قال حاله يحلف بالله  
ماله على هذه الدراهم التي يدعيها ويسعه ذلك اه وفي المحيط ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المغصوب  
منه كانت قيمة ثوبي سائة وقال الغاصب ما أدرى ما قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول  
قول الغاصب مع يمينه ويحسب على البيان لانه أقرب بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعى  
المغصوب منه في الزيادة فان حلف يحلف المغصوب منه أيضاً ان قيمة ثوبه مائة ويأخذ من الغاصب  
مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب والغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم القيمة للمغصوب منه وان شاء  
رد الثوب وأخذ القيمة وهذه من خواص هذا السكاب وغرائب مسائله فيجب حفظها اه  
بلغظه (قوله ولا تردعين على مدع) لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر قسم  
والقسمة تنافي الشر كزوج جعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء وفي السبازية  
برهن على دعواه فطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق في الدعوى أو على ان الشهود صادقون  
أو محقون في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزم الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد وان قول  
الشاهد اشهد عني لان لفظ اشهد عندنا وان لم يقل بالله عني فاذا طلب منه الشهادة في مجلس القضاء  
فقال أشهد فقد حلف ولا يكرر اليمين لانا أمرنا باكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق وان  
الشاهد اذا علم ان القاضي يحلفه بالمنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن  
أقسم على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف أيضاً غالباً لترويج الباطل واذا لم يحلف وردت شهادته  
فقد ظلم بخلاف اليمين في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية مجرى المحذوفات فالتغليظ اه  
وفي الواقعات الحسامية قمييل الزهرن وعن محمد بن قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال له الآخر  
ان حلفت انك لك على أديتها اليك تحلف فاذا هال اليه المدعى عليه ان كان أداها اليه على الشرط الذي  
شرطاه فهو باطل وللمؤدى أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع  
لان حكم الشرع ان اليمين على من أنكر دون المدعى اه وفي القنية لو أن ذا البسد طلب من  
القاضي استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي اه (قوله ولا بينة لدى  
اليدى في الملك المطلق وبينه الخارج أحق) وقال الشافعي يقضى بينة ذي البسد لا اعتضادها بالبد  
فتقوى الظهور فصار كالتحلف والنكاح وذي الملك مع الاعتاق والاستيلاء والتدبير ولنا ان بينة  
الخارج أكثر ائبانا واطهارا لان قدر ما أثبتته البسد لا يثبت بينة ذي البسد دليل مطلق الملك  
بخلاف النتائج لان البسد لا تدل عليه وكذا على الاعتاق وأخته وعلى الولاء الثابت بها قيد الملك



(قوله ولا وجه لرد اليمين) أى على المدعى وقوله لما قدمناه إشارة لقوله ولا ترد اليمين على المدعى لقوله عليه السلام البيعة على المدعى الخ كفاية (قوله ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل بالقضاء به) أما الاقرار فهو حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء ولفظ فيه مجاز كما تقدم نقله عن المعراج عند قوله فان أقرأ وأنكر الخ (قوله ولم يبين الفور بماذا يكون) قال بعض الفضلاء هو ظاهر وهو أن يقضى عقبه من غير تراخ قبل ٢٢٤ تكرر أو بعده على القولين (قوله وصرحوا بان منهاء لم القاضي الخ) قال الرملي

أى علمه الحادث بعد تقلبه القضاء فلا يقضى الا بعلمه المنقذ لم عليه (قوله لم أره الى الآن لغيره) صريح قول ابن الغرس فقد قالوا انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤية المؤلف له لا تقتضى عدم وجوده فى كلامهم والمثبت مقدم لكن فى وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت

حاشية الرملي على المخ ولا شك فى ان ما زاده ابن الغرس غير خارج عن المجادة فلا ينبغى التعويل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتمد فلا تغتر به والله تعالى أعلم (قوله ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة) عبارته فى الاشباه وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما فى الحائنة قال محسبها المحوى فى الحائنة

المطلق لماسياقى وأطلقه وهو مقيد بما دام يؤثر حالاً وأرخا وتاريخ الخارج مساو وأسبق أما اذا كان تاريخ ذى اليد أسبق وأنه يقضى له كما سياتى فى الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وأرخا وتاريخ ذى اليد أسبق وأنه يقضى للخارج كما فى الظهيرية (قوله وقضى له ان نكل مرة بلا أحلف أو سكت) لان النكول دل على كونه باذلاً أو مقرراً لذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب دفعا لضرر عن نفسه فترجح هذا الجانب ولا وجه لرد اليمين لما قدمناه واللام فى له بمعنى على أى قضى القاضي على المدعى عليه والسكوت لغيره آفة دلالة النكول وذكر الشارح من باب التحالف ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل القضاء به وبدونه لا يوجب شيئا أما على اعتبار البذل فظاهر وأما على اعتبار أنه اقرار فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانقراده اه و ذكر بعده ان المكاتب اذا نكل لا يلزمه شيء لتمكنه من الفسخ بالتجهيز اه أى اذا نكل عن دعوى السيد الكتابة و ذكر هنا ولا بد أن يكون النكول فى مجلس القاضي وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه خلاف اه ولم يبين الفور بماذا يكون ولو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء كذا فى الحائنة وفيها ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض عليه اليمين مرتين استعمله ثلاثة أيام ثم مضت وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى ينسكل ثلاثا ويستقبل عليه اليمين ثلاثا ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال اه ثم اعلم أنه قد ظهر من كلام المؤلف ان طرق القضاء ثلاثة بينه واقرار ونكول وصرحوا بان منهاء لم القاضي بشئ ينفعه القضاء فى غير الحدود وأما الفصا فله القضاء به بعلمه كما فى الخلاصة وتركه المصنف للاختلاف وظاهر ما فى جامع الفصول ان الفتوى على ان القاضي لا يقضى بعلمه لفساد قضاء الزمان وسيأتى أن القسامة من طرق القضاء بالدية فهى خمس وزاد ابن الغرس سادس لم أره الى الآن لغيره فقال والحجة اما البيعة أو الاقرار أو اليمين أو النكول عنه أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرائن الدالة على ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تصبره فى حين المقطوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دارومعه سكين فى يده وهو متلوث بالدماء سريعا الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار فى ذلك الوقت على الفور فوجدوا بها انسانا مذبوحا لذلك الحي وهو متضخم بدمائه ولم يكن فى الدار غير ذلك الرجل الذى وجدته تلك الصفة وهو خارج من الدار انه يؤخذ به اذ لا يمتري أحد فى أنه قاتله والقول بانه ذبح نفسه أو ان غير ذلك الرجل قتله ثم تسور الحائط فذهب الى غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل اه قيدنا السكوت لغير آفة لان سكوته تحرس أو طرش عذر كذا فى الاختيار ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله لما

فى باب ما يبطل دعوى المدعى ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبد فى يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فاستخلفه فذكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيعة الا أن يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر فى موضع آخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشترىته منه قبل الخصومة وأقام البيعة قبلت بيعة ويقضى له اه قلت وسيد كرم المؤلف فى فصل دفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه والا كتر صحيح فى المختار وسند كرمه

هناك لكن سيد كرم المؤلف في أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصه ولولم يبرهننا حلف صاحب اليد فان حلف لهما ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد البينة انه ملكه لا يقبل وكذا اذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه ٢٢٥ وأقام بينة انها ملكه لا تقبل

لكونه صار مقضيا عليه  
اهو له مبنى على القول  
الاخر المقابل للقول  
المختار نامل (قوله وفي  
جامع الفصولين والفتوى  
في مسألة الذين الخ) قال  
في نور العين حلف أن لا  
دين عليه ثم برهن عليه  
المدعى فعند محمد لا يظهر  
كذبه في عينه اذا البينة  
حجة من حيث الظاهر  
وعند أبي يوسف يظهر  
كذبه فيخت والفتوى  
في مسألة الذين انه لو ادعاه  
بلا سبب حلف ثم برهن  
عليه يظهر كذبه ولو ادعاه  
بسبب وحلف انه لا دين  
عليه ثم برهن على السبب  
لا يظهر كذبه لجواز ان  
وجد القرص ثم وجد  
الايفاء أو الابراء (فت)  
حلف بطلاق أو عتق  
ماله عليه شيء فشهدا عليه  
بدين له وأزمه القاضي  
وهو ينكر قال أبو يوسف  
يحنث وقال محمد لا يحنث  
لانه لا يدري لعله صادق  
والبينة حجة من حيث  
الظاهر فلا يظهر كذبه  
في عينه ذكر محمد في (ح)

في المخانية من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل اشترى من رجل عبد افوجده عيبا فخاصم البائع فانكر البائع أن يكون الغيب عنده واستخلف فنكل فقضى القاضي عليه وأزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تراءت اليه من هذا العيب وأقام البينة قبلت بيته اه وفي البرازية اذا شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احتراز عن الوقوع في الحرام وان أباح خصمه الا حلفه ان أكبر رايه ان المدعى حق لا يحلفه وان أنه مبطل ساغ له الحلف ادعى عليه عند القاضي ما لا فلم يقر ولم ينكر وقال أبرأني المدعى عن هذه الدعوى وعن حلفه ينظر ان كان المدعى برهن على دعواه حلف هو على عدم الابراء وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عند المتقدمين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين أحسن واذا قال المدعى عليه بعد الانكار أبرأني المدعى وطلب حلفه على عدم الابراء يحلف المدعى عليه أولا فان نكل يحلف المدعى ذكرهما الفضلي اه ثم اعلم ان حكم أداء اليمين انقطاع الخصومة للحال موقتا الى غاية احضار البينة عند العامة وقيل انقطاعها مطلقا فلو أقام المدعى البينة بعد يمين المدعى عليه قبلت عند العامة لا عند البعض والصحيح قول العامة لان البينة هي الحجة في الاصل فاما اليمين فكالحلف عن البينة لانها كلام الخصم صير اليها للضرورة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد أصلا ولو قال المدعى للمدعى عليه احلف وأنت برى ومن هذا الحق الذي ادعت أو أنت برى ومن هذا الحق ثم أقام البينة قبلت لان قوله أنت برى يحتمل البراءة للحال أي برى عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل ابراء بالشك كذا في السراج الوهاج وذكر الشارح وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحنث في عينه انه كان لفلان على ألف فادعى عليه وانكر حلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي المخانية من الطلاق والفتوى على انه يحنث وهو قول أبي يوسف واحدى الروايتين عن محمد اه وفي الولو الجمية من فصل الاقرار بالطلاق رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان له على ألف فقال المدعى امرأتي طالق ان لم يكن لي عليك ألف وأقام المدعى البينة على حق وقضى القاضي فرق بين المدعى عليه وبين امرأته عند أبي يوسف وعن محمد روايتان في رواية يفرق بينهما وفي رواية لا يفرق ويقتى بانه يفرق ولو أقام المدعى عليه البينة بانه قد أوفاه الفاقبل دعواه وكان تقرىق القاضي بينه وبين امرأته باطلا لانه تبين انه أخطأ فيه وتطلق امرأة المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا هذا الالف لانه تبين انه حانث هذا اذا أقام المدعى البينة على الالف أما اذا أقام البينة على اقرار المدعى عليه بالالف لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته لان شرط الحنث كون الالف عليه وهذا محتمل والقاضي يقضى بالاقرار بالالف والاقرار محتمل هكذا ذكر في بعض المواضع اه وفي جامع الفصولين والفتوى في مسألة الذين انه لو ادعاه بلا سبب حلف ثم برهن ظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر

٢٩٥ - بحر سابع قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهدا ان فلانا أقرضه كذا قبل عينه وحكم بالمال لم يحنث ولو شهدا ان لفلان عليه شيئا وحكم به حنث لانه جعل شرط حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه يقول الحقير قوله بخلاف ما شهدا محل نظر اذ كيف يظهر كون المال

عليه اذا شهد بان المال عليه بعد ان مرآة ان البينة حجة ظاهرة فلا يظهر كذبه في يمينه وايضا يرد عليه أن يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي أن يجنث في مسألة الخلف ٢٢٦ بطلاق أو عتق أيضا اذ لا شك ان الخلف عليهم الا يكون الابطريق الشرط أيضا والحاصل

كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابراء والايفاء اه فان قلت هل يقضى بالنكول عن اليمين لنفي التهمة كالأمين اذا ادعى الرد أو الهلاك خلف فشكل وعن اليمين التي للاحتياط في مال الميت كما قدمناه قلت أما الاول فنسم كما في القنية وأما الثانية فلم أره اه (قوله وعرض اليمين ثلاثا ندبا) أي وعرض القاضي على وجه الاستحباب بان يقول له القاضي اني أعرض عليك ثلاثا فان حلفت والاقضية عليك بما ادعاه وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفاء وتكرار العرض لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابداء العذر وأما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى (قوله ولا يستخلف في نكاح ورجعة وفي واستيلاد ورق ونسب وولاء وحد ولعان) وقال يستخلف في السكك الا في الحدود واللعان لان النكول اقرار لانه يدل على كونه كاذبا في الانكار على ما قدمناه فكان اقرارا أو بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات واللعان في معنى الحدود ولا يحنيفة أنه يدل لان معه لا تبقى اليمين واجبة لمحصل المقصود وانزاله باذلا أولى كيلا يصير كاذبا في الانكار والبذل لا يجري في هذه الاشياء وفائدة الاستخلاف القضاء بالنكول فلا يستخلف الا ان هذا بذل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد المأذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على زعم المدعي وهو يقبضه حق لنفسه والبذل معناه ههنا ترك المنع وأمر المال هين كذا في الهداية وفي القنية يستخلف في دعوى الاقرار بالنكاح اه وظاهره بانه اتفاق بين أبي حنيفة وصاحبه فليتامل وفي الظهيرة تفسير البذل عنده ترك المنازعة والاعراض عنها ثم الدعوى في هذه المسائل تتصور من احدي الخصمين أيهما كان الابا بالحد واللعان والاستيلاد فانه لا يتصور أن يكون المدعي فيها الا المقتدوف والمولى كذا في الشرح وهو سبق قلم والصواب والامة دون المولى وفي الهداية وصورة الاستيلاد أن تقول الجارية أنا أم ولد للمولى وهذا ابني منه وأنكر المولى لانه لو ادعى المولى ثبت الاستيلاد باقراره ولا يلتفت الى انكارها اه وفي جامع الفصولين وصورة النكاح أنكرها وأوى نكاحا والرجعة ادعى على امرأة رجعة ففي العدة ثبت بقوله وان كذبه لانه ادعى أمرا يملك استثنائه للحال وبعدها لو صدقته ثبت بتصادقهما ولو كذبه ولا يثبت فعلى قولهما ما يخلف لا على قوله وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها وصورة التي في الابل قال فثبت وأنكرت فلو ادعاه في مدة الابل يثبت بقوله ولو بعد مضى فان صدقته ثبت والاولا يثبت أو ادعت انه فاء الهاء في المدة أو بعد ها وأنكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجهول الحال انه قنسه أو ادعى مجهول الحال على رجل انه عبده وأنكر المولى وصورة النسب ادعى مجهول النسب انه أبوه أو ابنه وصورة أمية الولد أن تدعى أم الولد انها ولدت له من سيدها وصورة الولاء أن يدعى انه مولا له الاسفل أو الاعلى اه أطلق في الولاء فشمع ولواء العتاقة وولاء الموالاة كما في الكافي وفيه فالحاصل ان كل

انه ينبغي أن يتحد حكم المستثنين نفيًا أو اثباتًا والفرق تحكم فالجيب كل الجيب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى الادب والارب الا أن تكون احدي الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أواخر الخامس عشر (قوله وأما الثانية فلم أره) وعرض اليمين ثلاثا ندبا ولا يستخلف في نكاح ورجعة وفي واستيلاد ورق ونسب وولاء وحد ولعان

قال الرملي والوجه يقتضي القضاء بالنكول فيها أيضا اذ فائدة الاستخلاف القضاء بالنكول كما هو ظاهر تامل (قوله وأما المذهب فانه لو قضى الخ) ظاهره انه مقابل لما في المتن مع انه عينه قال الزيلعي وعن أبي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ

والعرض ثلاثا مستحب وهو نظير امهال المرتد ثلاثة أيام فانه مستحب فكذا هذا مبالغة في الانذار اه ومثله في محل الكفاية (قوله والصواب والامة دون المولى) بقي أن يقال ظاهر كلامه كغيره انها ادعت الاستيلاد بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة ادعت انها ولدت منه هذا الولد وادعاه أي ادعت انه ادعاه فهو من نعمة كلامها كما ذكره أخى جلي والذي يظهر ان التقييده ليس احترازيا بل يقتضى على ما هو المشهور من انه يشترط لثبوت نسب ولدا لامة وجود الدعوة من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم نفيه وكذا ظاهر قولهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويحالفه قول القهستاني

محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بشكوله وما لا فلا اه واذا لم يستخلف في النكاح عنده  
 فلا يخلو اما ان يكون المدعى له الزوج أو المرأة فان كان الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها أو  
 أربعا سواها فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه أقر ان هذه امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق  
 هذه ثم تزوج أختها أو أربعا سواها وان كانت الدعوى من المرأة فعنده لو قالت اني أريد أن أتزوج  
 وان القاضي لا يمكنهما من ذلك لانه قد أقرت ان لها زوجا فلا يمكنها التزوج بآخر فان قالت ما الخلاص  
 عن هذا وقد بقيت في عهدته الدهر ولا بينة لي وهذه تسمى عهدة أبي حنيفة فانه يقول القاضي للزوج  
 طلقها فان أبي أجبره القاضي عليه فان قال الزوج لو طلقتم الزنى المهر فلا أفعل ذلك يقول القاضي له  
 قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق فتطلق لو كانت امرأته والا فلا ولا يلزمه شيء فان أبي أجبره القاضي  
 فان فعل فخلص عن تلك العهدة كذا في البدائع ثم اذا لم يستخلف المذكور عنده في النسب هل  
 تقبل بينة المدعى ينظر وان كان نسباً يثبت بالاقراءات تقبل بينته مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره  
 لا تقبل بينته مثل الجد وولد الجد والاعمام والاخوة وأولادهم لان فيه جعل النسب على الغير بخلاف  
 دعوى المولى الاعلى أو الاسفل حيث يقبل وان ادعى انه معترف بجدته ونحو ذلك وتماهه في الشرح  
 وقوله قال القاضي الامام فخر الدين الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة المراد به مولانا  
 قاضيخان كما صرح به مسكين وعزاه المصنف له في شرح الجامع الصغير مع انه صرح به في فتاواه أيضاً  
 وصرح الشارح بان فخر الاسلام على البردوي اختار قوله ما للفتوى على ما ذكره في المختصر واختار  
 المتأخر من مشايخنا على ان القاضي ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتاً بحلفه أخذ باقولهما  
 وان رآه مظلوماً لا يحلفه أخذ باقول أبي حنيفة وفي الولو الجنية الفتوى على قولهما وهو اختيار الفقيه  
 أبي الليث وصورة الاستخلاف على قولهما ما ما هي بزوجة لي وان كانت زوجة لي فهي طالق بائن  
 لانها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بجموده فاذا حلف تبقى معطلة وقال بعضهم يستخلف على  
 النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كذا في الخاتمة وفي الاختيار ثم عنده ما كل نسب  
 يثبت من غير دعوى المال كالبنوة والزوجة والمال يستخلف عليه وكل نسب لو أقر به لا يثبت الا  
 بدعوى المال كالاخ والعلم لا يستخلف الا اذا ادعى بسببه مالا أو حقاً كدعوى الارث ودعوى عدم  
 الرجوع في الهبة ونحوه اه وظاهره صحة الدعوى بنسب الاخ ونحوه وان لم يدع المال لانه انما انفي  
 الاستخلاف فقط وظاهر ما في البرازية من الفصل العاشر في النسب والارث عدم صحة الدعوى بالاخوة  
 المجردة ولهذا البرهن لا يقبل لانه في الحقيقة اثبات البنوة على أب المدعى عليه والمخمس فيه هو الاب لا  
 الاخ اه وفي شرح مسكين فان قيل كيف تكون هذه المسائل ستة وهي سبعة قلنا أمومية الولد تابعة  
 لثبوت النسب اه وعبر عنها في جامع الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها فحيلة دفع  
 اليمين عنها على قولهما أن تزوج فلا تخلف لانها لو نكحت لا يحكم عليها لانها لو أقرت بعد ما تزوجت  
 لم يجز اقرارها وكذا لو أقرت بنكاح لغائب قيل صح اقرارها لكن يبطل بالتكذيب ويندفع  
 عنها اليمين وقيل لا يصح اقرارها فلا تندفع عنها اليمين اه وفي الولو الجنية رجل تزوج امرأة  
 بشهادة شاهدين ثم أنكرت وتزوجت بآخر ومات شهود الاول ليس للزوج الاول أن يخاصمها  
 لانها للتخليف والمقصود منه النكول ولو أقرت صريحاً لم يجز اقرارها لكن يخاصم الزوج الثاني  
 ويحلفه فان حلف برئ وان نكل فله أن يخاصمها ويحلفها فان نكلت يقضى بها المدعى وهذا الجواب  
 على قولهما المفتى به اه (قوله ويستخلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع) لان المنوط بفعله شيئاً

ويستخلف السارق فان  
 نكل ضمن ولم يقطع

بعد قول المتن واستملا  
 بان ادعى أحدهم الأمة  
 والمولى أو الزوجة والزوج  
 انها ولدت منه ولداً  
 أو ميتاً كما في قاضيخان  
 ولا تكن في المشاهير ان  
 دعوى الزوج والمولى لا  
 تتصور لان النسب يثبت  
 باقراره ولا عبرة لانكارها  
 بعده ويمكن أن يقال انه  
 بحسب الظاهر لم يدع  
 النسب كما يدل عليه  
 تصويرهم اه كذا في  
 حاشية السيد أبي السعود

(قوله وفي دعوى الدائن  
الايضاء) أى ان فلانا  
وصى عن الميت (قوله  
رضى الموكل) أى موكل  
المشتري (قوله الثانية  
لو ادعى على الآخر رضاه  
الخ) صورته اشترى شيئا  
بالوكالة فظهر به عيب  
فأراد الآخر أى الموكل  
رده بالعيب فادعى البائع  
على الآخر أنك رضيت  
بالعيب لا يحلف الآخر  
وتقام الكلام على هذه  
في شرح الوهبانية (قوله  
الثالثة الوكيل يقبض  
الدين الخ) قال في نور العين  
فيه نظر اذا المقر به هو  
الابراء الذى يدعيه  
المدينون فكيف يتصور  
لزومه على الوكيل اللهم  
الآن يقال المراد من  
لزوم الابراء لزوم حكمه  
وهو الفراغ عن مطالبة  
المدينون وأما احتمال براءة  
المدينون باقرار الوكيل  
وانتقال الدين الى ذمة  
الوكيل جزاء على اقراره  
فيعيد بل غير مسلم والله  
أعلم (قوله وزدت على  
الواحدة والثلاثين)

الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد علم ارجل وامرأتان قيد بحد  
السرقه لانه لا يستحلف في غيره من الحدود اجماعا ولو كان حد القذف الا اذا تضمن حقا بان علق  
عنتق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت حرف ادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت عليه يستحلف المولى حتى اذا  
نكحل ثبت العنتق دون الزنا كذا في الشرح وصححه المحلوانى خلافا للسرخسى وهى فى الخامسة  
والضهير فى زنيته للمتكلم ولهذا قال فى الخامسة وهل يصير العبد فاذ المولا بهذا الكلام ذكر  
المخالف فى أدب القضاء ما هو اشارة الى انه يصير فاذ فاته قال وقد أتى الذى حلف عليه ولم يقل انه  
زنى فحزران ذلك وذ كرى الحدود رجل قد زنى غيره فقال رجل آخر للقاذف هو كما قلته يصير الثانى  
فاذ فاته اذا حلف المولى ههنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنيته بعدما حلفت بعنتق عبدك  
هذا اه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عنده فى الاشياء السبعة وفى الخامسة انه  
لا استحلاف فى أحد وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فنذكرها سرد الاختصارا  
السبعة وفى تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندهما يستحلف الاب فى الصغيرة وفى تزويج المولى أخته  
خلافا لهما وفى دعوى الدائن الايضاء وانكره لا يحلف وفى دعوى الدين على الوصى وفى الدعوى على  
الوكيل فى المثلتين كالوصى وفيما اذا كان فى يد رجل شئ فادعاه رجلان كل الشراء منه فاقربه  
لاحدهما وانكر الآخر لا يحلف وكذا لو أنكرهما لحلف لا حدهما فنكحل له وقضى عليه لم يحلف  
للاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذى اليد فاقرب لا حدهما لا يحلف للاخر وكذا لو نكحل  
لاحدهما لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا حدهما أو حلف  
لا حدهما فنكحل لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقرب  
بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وفيما اذا ادعى أحد درجلين الاجارة والاخر الشراء فاقرب  
بها وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة وفك الرهن وان شئت فافسخ  
وفيما اذا ادعى أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقرب لا حدهما لا يستحلف للثانى وفيما  
اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقرب لا حدهما أو نكحل لا يحلف للاخر بخلاف ما اذا ادعى كل منهما  
على ذى اليد الغصب منه فاقرب لا حدهما أو حلف لا حدهما فنكحل يحلف للثانى كما لو ادعى كل منهما  
الايداع فاقرب لا حدهما يحلف للثانى وكذا الاجارة ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمته وهى كذا وكذا  
وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل بالعيب لم يحلف وكيهه وفيما اذا أنكره تو كيهه له فى النكاح وفيما  
اذا اختلف الصانع والمستصنع فى المأوربه لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل  
انه استصنعه فى كذا وانكره لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب يقبض دينه  
وبالنحو صوم فأنكره لا يستحلف المدينون على قوله خلافا لهما كذا ذكر بعضهم وقال المحلوانى يستحلف  
فى قولهم جميعا اه وبه علم أن ما فى الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو أقر لزمه فاذا  
أنكره يستحلف الا فى ثلاث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فإراد أن يرده بالعيب  
وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل  
حق الرد الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى  
المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر به لزمه اه وزدت على  
الواحدة والثلاثين السابقة البائع اذا أنكر قيام العيب للعالم لا يحلف عند الامام ولو أقر به لزمه كما  
قدمناه فى خيار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه لا يستحلف ولو أقر به ضمن ما تلف بها والسارق اذا



أنكرها لا يستخلف للقطع ولو أقر بها قطع وذكر الاستيجابي ولا يستخلف الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمسجد والأوقاف إلا إذا ادعى عليهم العقد يستخلفون حينئذ اه (قوله) والزواج ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر) لان الاستخلاف يجري في الطلاق عندهم لا سيما إذا كان المقصود هو المال أشار المؤلف الى أن الاستخلاف في المواضع السابقة يجري عند دعوى المال فيخلف في النكاح إذا ادعت هي الصداق لانه دعوى المال ثم يثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح به علم أنه لا فائدة في تقييد المؤلف المسئلة بالطلاق قبل الدخول إذا فرق بين أن يكون قبل الطلاق أو بعده قبل الدخول أو بعده في الاستخلاف كما في النهاية ولا فرق بين أن تدعى المهر أو نفقة العدة كما في الحانية وكذا في النسب إذا ادعى حقا كالارث والحجر في المقيط والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة لان المقصود في هذه المحقوق هو المال وبيان صور هذه الاربع في النهاية (قوله) واجحد القود فان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يخلف وفيما دونه يقتص) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لزمه الارش فيه - لان النكول اقرار فيه شبهة عندهم - فلا يثبت فيه القصاص ويحب به المال خصوصا إذا كان امتناع القصاص لمعنى من جهة من عليه كما إذا أقر بالخطا والولي يدعى العمد وله أن الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فيجرب فيها البذل بخلاف النفس فانه لو قال اقطع يدي فقطعه لا يجب الضمان وهذا اعمال البذل الا انه لا يباح لعدم الفائدة وهذا البذل مفيد لا ندفاع الخصومة به فصار كقطع البذل لكافة وقطع السن للوجع واد امتنع القصاص في النفس واليمين حق مستحق يحبس به كما في القسامة وفي الحانية ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولاله قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص وإذا ادعى قتل أبيه خطأ أو وليه أو قطع يده أو شجعه خطأ إذا ادعى شيافيه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا فيخلف على الحاصل كما في سائر الاموال وقال أبو يوسف كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في الخطا يخلف على السبب بالله ما قتلت ابن فلان هذا وفي الشجعة بالله ما شجعت هذا هذه الشجعة التي يدعى وكل جنابة يجب فيها الارش أو الدية على المدعى عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص اه (قوله) ولو قال المدعى لي بيعة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف) اي عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يستخلف لان اليمين حقه بالحد يثبت المعروف فإذا طالبه به يجيبه ولا يبيح حنيفة أن ثبوت الحق في اليمين مرتب على التجز عن اقامة البيعة بما روينا فلا يكون حقه دونه ومحمد مع أبي يوسف فيما ذكره الخصاف ومع أبي حنيفة فيما ذكره الطحاوي أطلق في حضورها فشمع حضورها في مجلس المحكم ولا خلاف انه لا يخلف وحضورها في المصر وهو محل الاختلاف وحضورها في المصر بصفة المرض وظاهر ما في خزانة المفتين خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة إذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لا شهود لي أو شهودى غيب أو مرضى اه وقيد بحضورها لانها لو كانت خارج المصر فانه بخلاف اتفاقا وفي المجتبى وقدرت الغيبة بمسيرة السفر اه وقيد بقوله المدعى لانه لو كان له بيعة عادلة حاضرة ولم يخبر

والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن نصف المهر واجحد القود فان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يخلف وفيما دونه يقتص

الاولى أن يقول على الاربع والثلاثين بضم ما في الخلاصة الى ما في الحانية لكن الاولى من مسائل الخلاصة تقدمت في كلام الحانية ففي منها ثمان (قوله) إذا ادعى عليهم العقد قال الرمي يريد غير عقد النكاح اذ قد علم انه لا تخلف في تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندهما يستخلف الأب في الصغيرة فامل

القاضي بهلفه وخبر بين الاستخلاف وبين اقامة البيعة كذافي القنية ثم رقم بعده لا تخران غلب على ظنه انه ينسكل فله ان يحلفه وان غلب على ظنه انه يحلف كاذباً لا يعذر في التحليف وفيها أيضاً ادعى المديون الايصال فانكر المدعى ولا بيعة له فطالب بعينه فقال المدعى اجعل حق في الختم ثم استخلفني فله ذلك في زماننا اه ولو قال لا بيعة لي وطالب عين خصمه فحلفه القاضي فقال لي بيعة فان القاضي يقبل ذلك منه وقيل لا يقبل كذافي خزانه المقتنين وقدمناه (قوله وقيل لخصمه اعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام) كيلا يغيب نفسه فيضيع حقه وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحساناً عندنا لأن فيه نظر المدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يعدى عليه ويحال بينه وبين أشغاله فصيح التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة أيام بروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح كذافي الكافي وصحيح في الحاشية انه الى جلوس القاضي مجلساً آخر وهو مروى عن الثاني وفاعله قيل القاضي بطلب المدعى كافي الحاشية والا فلا يطالب القاضي منه كفيلاً وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالماً بذلك أما اذا كان جاهلاً والقاضي يطالب رواده ابن سماعة عن محمد اه أطلق في التحميم فشمع ما اذا كان خاملاً أو وجهياً وما اذا كان ماعليه حقيراً أو خطيراً كذافي الهداية وفي المصباح جعل الرجل خولاً من باب قعد فهو خامل أى ساقط النباهة لا حظ له اه والوجه اذا كان له حظ ورتبة منه أيضاً وقيد بقوله لي بيعة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعى لا بيعة لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذافي الهداية وفي المجتبى لو قال المشتري لي بيعة على الايفاء لا يجبره على الايفاء بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود ولو قال شهودي غيب يقتضى عليه بغیر امهال ولو ادعى البراءة وقال لي بيعة حاضرة يمهله ثلاثة أيام وقال الطواويسي يؤجله الى آخر المجلس ادعى القاتل ان له بيعة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبيعة اوقال لي بيعة غائبة يقتضى بالتقصاص قياساً كالاموال وفي الاستحسان يؤجل استعظام الامر الدم اه وأطلق الكفيل وقيد به في البرازية وغيرها بالثقة وفسره في البرازية بان يكون له دار وحانوت ملكه اه وفسره في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكراء يتركه ويهرب وهذا شئ يحفظ جداً اه وينبغي أن يكون الفقيه ثقة بوظائفه بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها ويهرب وفسره في شرح المنظومة بان يكون معزوف الدار معزوف التجارة ولا يكون لمحوام معروف بالخصوصية وأن يكون من أهل المصر لا غريب اه وفي كفاية الفتاوى الصغرى القاضي اذا أخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى أو لا بامره والكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله يبرأ وان سلم الى المدعى لا يبرأ هذا اذا لم يضاف الكفالة الى المدعى بان قال القاضي أو رسوله اعط كفيلاً بنفسك ولم يقل للطالب فترجع الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذي أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه الكفيل يبرأ ولو سلم الى المدعى لا يبرأ وان أضاف الى المدعى بان قال اعط كفيلاً بالنفس للطالب كان الجواب على العكس اه وفي قضائها ثم تأقيت الكفالة بثلاثة أيام أو نحوها ليس لأجل ان يبرأ الكفيل عن الكفالة بعد ذلك الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعد مضي شهر لكن التكفيل الى شهر لتوسعة الامر على الكفيل حتى لا يطالب الكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو عجل الكفيل بضمح وهذا التوسعة المدعى حتى لا يسلم الكفيل المدعى عليه للحال فيبرأ الكفيل فيجوز المدعى عن اقامة

ولو قال المدعى لي بيعة حاضرة وطالب السمين لم يستخلف وقيل لخصمه اعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام

(قوله وفي المجتبى لو قال المشتري الخ) قال الرملي عبارة المجتبى ادعى المشتري ايفاء الثمن الى البائع فانكر لا يحلف الا بطلب المدعى فان حلف قبله فله ان يحلفه ثانياً فاذا حلف ثم قال المشتري الخ (قوله ادعى القاتل انه له بيعة الخ) قال الرملي ومقتضى الاطلاق ان دعوى الاموال وان احتاطوا في الفروج لا تبلغ استعظام أمر الدماء ولذلك ثبت برجل وامرأتين

البينة متى أحضر البينة فأنما يسلم الى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر المدعى بينة قبل وجود ذلك الوقت يجب أن يطالب الكفيل هذا هو الظاهر ينظر في باب كفالة القاضى من كفالة عصام اهـ ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى طلب المدعى وكيله من المدعى عليه وذكره في الكافي فقال وله أن يطلب وكيله بمخصومته حتى لو غاب الاصيل بقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وان أعطاه وكيله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وإذا أعطاه كفيل بنفس الوكيل له أن يطالبه كفيل بنفس الاصيل لو كان المدعى ديناً لا الدين يستوفى من ذمة الاصيل دون الوكيل فلو أخذ كفيلاً بالمال له أن يطلب كفيلاً بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قديم يكون أيسر وان كان المدعى منقولاً له أن يطلب منه مع ذلك كفيلاً بالعين ليحضرها ولا يغيبه المدعى عليه وان كان عقاراً لا يحتاج الى ذلك لانه لا يتحمل التغيب وصح أن يكون الواحد كفيلاً بالنفس ووكيلاً بالنحوصة لان الواحد يقوم بهما فلو أقر وغاب يقضى لانه قضاء اعانة ولو أقيمت البينة فلم ترك فغاب المشهود عليه فزكت لا يقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف أنه يقضى اهـ بلفظه ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى ما لو طلب المدعى الحيلولة بين العين والمدعى عليه وفي الصغرى طلب المدعى بنفس الدعوى من القاضى وضع المنقول على يد عدل ولم يكتف بكفيل النفس والمدعى فان كان المدعى عليه عدلاً لا يجيبه القاضى ولو كان فاسقاً لا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر ينقل اهـ وظاهره أن الشجر من العقار وقد منّا خلافه وفي خزنة المفتين فيما اذا أقام البينة ولم ترك في المجارية قال يضعها القاضى على يد امرأة ثقة مأونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد المدعى عليه سواء كان عدلاً أو لا وهذا اذا سال المدعى من القاضى أن يضعها اهـ وأشار المؤلف الى أن المدعى لو أقام البينة ولم ترك والحكم بالاولى كما لا يخفى ويشير اليه قوله فان أبى فالحاصل ان اخذ الكفيل والوكيل انما هو برضا الخصم (قوله فان أبى لازمه أى دارمه حيث دار) أى بمقدار مدة التكفيل المذكورة أشار الى تفسير الملازمة بالدوران الى أنه لا يلزمه في مكان معين وفي الصغرى المذهب عندنا أنه لا يلزمه في المذهب لان المذهبى لذكرا الله تعالى وبه يفتى ثم قال فيها وتفسير الملازمة ان يدور معه حيثما دارو بيعت معه أمينا حتى يدور معه ورأيت في زيادات بعض المشايخ أن الطالب لو أمر غيره بملازمة مديونه فلم يدون أن لا يرضى عند أبى حنيفة خلافاً لهما وجعله فرعاً لمسألة التوكيل بغير رضا الخصم لكنه لا يجلسه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلوب الى داره فان الطالب لا يمنع من الدخول الى أهله بل يدخل المطلوب الى أهله والملازم يجلس على باب داره هكذا ذكرهنا وفي الزيادات أن المطلوب اذا أراد أن يدخل بيته فاما ان ياذن للمدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فرما يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود منها وفي تعليق أسناننا لو كان المدعى عليه امرأة فان الطالب لا يلزمها بنفسه بل يستأجر امرأة فتلازمها وفي أول كراهية الوقعات رجل له على امرأة حق فله ان يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بجرام وان هربت ودخلت خربة فلا بأس بذلك اذا كان الرجل يامن على نفسه ويكون بعيداً منها يحفظها بعينه لان في هذه الخلووة ضرورة اهـ وأشار بملازمة المدعى الى ملازمة المدعى لمساقي خزنة المفتين اذا كان المدعى عليه متسلاً وأبى اعطاء الكفيل بالمدعى فلم يدعى أن يلزم

فان أبى لازمه أى دار  
معه حيث دار  
(قوله وقد منّا خلافه)  
أى عند قوله وان ادعى  
عقاراً ذكر حدوده

(قوله فلو حلفه بالرجن أو الرحيم لا يكون عينا ولم أره) رده العلامة المقدسي على ما نقل عنه المحوى بأنه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكره في كتاب ٢٣٢ الإيمان أنه لو قال والرجن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين ويدل عليه قولهم فيما إذا غلط

بذكر الصفة يجتزعه عن  
الاتيان بالواو مثل لا تنكروا  
اليمين ونصوا هنا في  
تحليف الآخرس أن يقال  
له عهد الله عليك ولا فرق  
بينه وبين الصحيح بل  
صرح به - ذاق الصحيح  
وصحح في روضة القضاة  
بان الرجن الرحيم وسائر  
أسماء الله تعالى تكون

ولو كان غير بما لا زمة مقدار  
مجلس القاضي واليمين  
بالله تعالى لا بطلاق  
وعتاق الا اذا ألح الخصم  
ويغلظ بذكر أوصافه

عينا اه كذا في حاشية  
أبي السعود (قوله نكوله)  
والظاهر من كلام الزبلي  
خلافه حيث قال وقال  
بعضهم يسوغ للقاضي  
أن يحلف به - ما اذا ألح  
الخصم لكن اذا نكل  
لا يقضى عليه بالنكول  
ولو قضى عليه بالنكول  
لا ينفذ اه وفي غرر  
الافكار مثله وعلاه  
بقوله لا تمتناعه عما هو  
منهى عنه فليتأمل في  
هذا التعليل وفي حاشية  
أبي السعود وفي الدرر

ذلك الشيء الى أن يعطيه كفيلا وان كان المدعى ضعيفا عن ملازمة يضع ذلك الشيء على يد عدل  
اه وظاهر ما في السراج الوهاج أنه لا يلزمه الا باذن القاضي وذ كرفيه ان منها أن يسكن حيث  
سكن وفي المصباح دار حول البيت يدور دورا ودورا ناطف به ودوران الفلك تواتر حركاته بعضها  
اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أي كلما تعلقت بمحل توقف ثبوت  
الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم يتوقف على الاول وهكذا اه (قوله ولو كان غير بما لا زمة  
مقدار مجلس القاضي) وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس فلو قال الا أن يكون غير بما فالي  
انتهاء مجلس القضاء - كان أولى ليرجع الى الملازمة والتكفيل وعلاه في الهداية بان في أخذ  
الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرا ربه بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا  
أطابق في مقدار مجلس القاضي فشم - ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوما مرة كذا في  
البرازية والمراد بالغريب المسافر لما في البرازية لو كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك منه  
لا يؤخذ منه كفيل وأجله الى آخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى سبيله ولو قال أنا أخرج  
عداؤي الى ثلاثة أيام يكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خروجه نظر الى زيه أو بعث من  
يثق به الى رفقائه فان قالوا وعد للخروج معنا يكفله الى وقت الخروج اه (قوله واليمين بالله  
تعالى لا بطلاق وعتاق الا اذا ألح الخصم) لقوله عليه السلام من كان حالفا منكم فليحلف بالله  
أوليدروني خزائن المقتين واليمين بالله تعالى ذكر اسمها تعالى وهذان يقول والله اه وظاهره أنه  
لا تحلف بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرجن أو الرحيم لا يكون عينا ولم أره صريحا فلا يحلف بغيره من  
طلاق وعتاق وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساع للقاضي أن يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله  
تعالى كذا في الهداية وظاهره أنه خارج عن ظاهر الرواية فما كان ينبغي للمؤلف ذكره في المتن  
لانه موضوع لظاهر الرواية مع أنه ضعيف أيضا لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعتاق  
والإيمان المغلظة لم يجزها أكثر مشايخنا اه وفي الخاتمة وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعتاق  
في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعتاق حرام ومنهم جوزه في  
زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية اه وفي كتاب الخطر والاباحة من التتارخانية والفتوى على  
عدم التحليف بالطلاق والعتاق اه وفي منية المفتي لم يجزها أكثر مشايخنا وان مست اليه الضرورة  
يفنى ان الرأي فيه للقاضي اتباعا لبعض اه وفي خزائن المفتي كافي منية المفتي وزاد فلو حلفه  
القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمسال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر اه وظاهره أنه مفرع على  
قول الاكثر من أنه لا تحلف به - ما فلا اعتبار بنكوله عنهما وأما من قال بالتحليف به - ما فيعتبر  
نكوله ويقضى به لان التحليف به - ما راجع بالنكول فيقضى به والا فلا فائدة وظاهر كلام الشارح  
خلافه قيد باليمين بالطلاق والعتاق لان الخصم لو طالب تحليف الشاهد أو المدعى ما يعلم ان الشهود  
كذبة لا يلتفت اليه كما قدمناه (قوله ويغلظ بذكر أوصافه) مثل قوله والله الذي لا اله الا هو  
عالم الغيب والشهادة الرجن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك

مصنف التنوير انه اعتمد ما في البحر لكن نقل السيد المحوى عن العلامة المقدسي ما محصله ان فائدة التحليف بهما ولا  
على القول بأنه يجوز وان كان لا يقضى عليه بالنكول اطمئنان خاطر المدعى اذا حلف فرجما كان مشتبهاعليه الامر بنسيان  
وتحويه فاذا حلف له بهما صدقه اه قلت بل في الغالب يمتنع عنه اذا كان كاذبا خوفا من طلاق زوجته وعتق عبده فله فائدة تأمل

ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله أن يزيد في التغليظ على هذا وينقص منه إلا أنه محتاط كماله لا تنكر عليه اليمين لأن المستحق عين واحدة وإن شاء القاضي لم يغلظ ويقتصر على بالله أو والله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصالح وقيل يغلظ في الخطير من المال دون المحقير وقد مننا أن التغليظ لم يجوزه أكثر مما نحنا وذكر الشارح أنه لو حلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه بالنكول لأن المقصود المحلف بالله تعالى وقد حصل وفي خزانة المفتين والاختيار في صفة التغليظ أن القضاة يزيدون فيه ما شاؤوا وينقصون ما شاؤوا اهـ (قوله لا بزمان ومكان) أي لا يغلظ القاضي بهما لأن المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي إيجاب ذلك خرج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع وظاهر ما في الهداية أن المنفي وجوب التغليظ بهما فبدل على مشروعيته وإن لم يجب وظاهر ما في الكتاب عدم المشروعية وظاهر قوله في السكافي لأن في التغليظ بالزمان تأخير حق المدعي في اليمين إلى ذلك الزمان أنه غير مشروع ولذا قال الشارح فلا يشرع وظاهر ما في المحيط أن التغليظ به ليس بحسن عندنا أصلاً فيفيد الإباحة ولا يمكن ذكر بعده أنه لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثنى بالله تعالى) لقوله عليه السلام لا بن صور يا الأعور أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى إن حكم الزنا في كتابكم هذا ولأن اليهودي يعتقد نبوة موسى عليه السلام والنصراني نبوة عيسى فيغلظ على كل واحد بذكر المنزل على نبيه وما ذكره من صورة تخلف المجوسي مذكور في الأصل ويروي عن الإمام الأعظم أنه لا يستحلف أحد إلا بالله تعالى خالصاً وذكر المحصاف أنه لا يستحلف غير اليهودي والنصراني إلا بالله وهو اختيار بعض المشايخ لأن ذكر النار مع اسمه تعالى تعظيم لها وما ينبغي أن تعظم بخلاف الكتابين لأن كتب الله تعالى معظمة والوثنى لا يحلف إلا بالله تعالى لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله وظاهر ما في المحيط أن ما في الكتاب قول محمد وما ذكره المحصاف قولهما فإن قلت إذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكفيه أم لا قلت لم أره صريحاً وظاهر قولهم أنه يغلظ به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليظ فيكتفي بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور وفي العناية ابن صور يا بالقصر اسم أعجمي وأنشدك أي أحلفك بالله اهـ وذكر ابن الكمال أن الكفرة بأسرهم لا يعتقدون الله تعالى فإن الدهرية منهم لا يعتقدونه ولا دالة في قوله تعالى ولئن سألتهم لآية على ذلك بل لأن الوثنى بعبد غير الله تعالى ويعتقد أن الله تعالى خالقه اهـ واليهودي نسبة إلى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع وبالمضارع من هاد إذا رجع ويقال هم يهود وهو غير منصرف للعلمة ووزن الفعل وجازتو بنه وقيل نسبة إلى يهودا بن يعقوب عليه السلام وتماه في المصباح وفيه رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية بفتح النون وبقيل نصران ونصرانة ويقال هو نسبة إلى قرية اسمها نصره قاله الواحدى ولهذا قيل في الواحدى نصرى على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين اهـ وفيه المجوس أمة من الناس وهي كلمة فارسية وتمجس دخل في دين المجوس كما يقال تهوداً وتنجساً إذا دخل في دين اليهود والنصارى اهـ وفيه الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسدوا وسدوا واثان وينسب إليه من يتدين بعبادته على لفظه فيقال رجل وثنى اهـ (قوله

لا بزمان ومكان ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثنى بالله

(قوله إلا أنه محتاط الخ) أي محتاط عن العطف قال الزيلعي ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لأن المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى بها (قول المصنف ويستحلف اليهودي الخ) قال في البدائع ولا يحلف على الإشارة إلى مصنف معين بأن يقول بالله الذي أنزل هذا التوراة أو هذا الانجيل لأنه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى المحرف المحرف فيكون التحليف به تعظيماً لما ليس كلام الله تعالى كذا في الشرنبلالية (قوله وذكر ابن الكمال أن الكفرة بأسرهم الخ) عبارة ابن الكمال لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى فإن الدهرية الخ



ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لان القاضي لا يحضرها بل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم لا يحضرها لكان أولى لما في التتارخانية بذكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول والظاهر انها تجريمة لانها المرادة عند اطلاقهم وقد اقيمت بتعزيرهم - لم لازم الكنيسة مع اليهود (قوله ويحلف على المحاصل أى بالله ما بينكمنا نكاح قائم ويسع قائم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك الآن في دعوى النكاح والبيع والغصب والطلاق) يعني ولا يحلف بالله ما بيعت لانه قد تباع العين ثم يقال فيها ولا يحلف في النكاح ما نكحت لانه يطرأ عليه الخلع ولا في الغصب ما غصبت لانه رجع بمارده وفي الطلاق ما طلقت لان النكاح قد يوجب دد بعد الابانة فيحلف على المحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السبب يتضرر المدعى عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأما على قول أبي يوسف يحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض بما ذكرنا فينبذ يحلف على المحاصل وله معنيان لغوى واصطلاحى هنا فالاول كافي القاموس المحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا اه والثاني تحليته على صورة انكار المنكر عنه - دهما وعند أبي يوسف يحلف على السبب وهو صورة دعوى المدعى وبيانه اذا ادعى عنده دية أو قرضا أو غصبا أو بيعا فهو ينكر ويقول ليس لك على شيء فعلى قولهما يحلف على صورة انكاره بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين وعنده بالله ما أودعه ولا باعه ولا اقضه ذكره الاسيحي في وقوله الآن متعلق بالجميع كما أفاده مسكين ومعنى قوله ويحلف على المحاصل ان الاصل هذا اذا كان سببا يرتفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعى فينبذ يحلف على السبب بالاجماع ولك مثل ان تدعى ميتة نفقة العدة والزواج بمن لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري لا يراها لانه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في معتقده فيقوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برفع التحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامه والعبد الكافر لانه يكرر الرق عليهم بالردة والحق بدار الحرب وعليه ينقض العهد والحق ولا يكرر على العبد المسلم كذا في الهداية وفي قول المؤلف بالغصب وما يجب عليك رده قصورا والصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله ما هي بائن منك الآن لانه خاص بالبائن وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما وأما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاسيحي ان يحلف بالله ما طلقتم اثلاثا في النكاح الذي بينكما اه كما ان ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على المحاصل عندهم ما غفله من صاحب الهداية والشارح لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف في النكاح ولذا قال الاسيحي ان يحلف في النكاح على قوله - جالا على قوله ثم اختلفا فقال محمد يحلف على صورة انكار المنكر وقال أبو يوسف على صورة دعوى المدعى اه الآن يقال ان الامام فرغ على قولهما وان كان لا يقول به كتفرعه في المزارعة على قولهما والمذهب في التحليف قولهما وهو ظاهر الرواية كما في خزائنة المفتين ولذا اختاره أصحاب المتون لكن قال نفع الاسلام انه مفوض الى رأى القاضي وعن أبي يوسف ان القاضي ينظر الى انكار المدعى عليه ان أنكر السبب كالبيع يحلف على السبب وان أنكر الحكم يحلف على المحاصل وعليه أكثر القضاة ذكره مسكين ولم يستوف المؤلف رحمه الله تعالى المسائل الفرعة على هذا الاصل فنها الامانة والدين وقد ذكرناهما وفي منية المفتي المدعى عليه الالف يحلف بالله ماله قبلك ما يدعى

ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لان القاضي لا يحضرها بل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم لا يحضرها لكان أولى لما في التتارخانية بذكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول والظاهر انها تجريمة لانها المرادة عند اطلاقهم وقد اقيمت بتعزيرهم - لم لازم الكنيسة مع اليهود (قوله ويحلف على المحاصل أى بالله ما بينكمنا نكاح قائم ويسع قائم وما يجب عليك رده وما هي بائن منك الآن في دعوى النكاح والبيع والغصب والطلاق) يعني ولا يحلف بالله ما بيعت لانه قد تباع العين ثم يقال فيها ولا يحلف في النكاح ما نكحت لانه يطرأ عليه الخلع ولا في الغصب ما غصبت لانه رجع بمارده وفي الطلاق ما طلقت لان النكاح قد يوجب دد بعد الابانة فيحلف على المحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السبب يتضرر المدعى عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأما على قول أبي يوسف يحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض بما ذكرنا فينبذ يحلف على المحاصل وله معنيان لغوى واصطلاحى هنا فالاول كافي القاموس المحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا اه والثاني تحليته على صورة انكار المنكر عنه - دهما وعند أبي يوسف يحلف على السبب وهو صورة دعوى المدعى وبيانه اذا ادعى عنده دية أو قرضا أو غصبا أو بيعا فهو ينكر ويقول ليس لك على شيء فعلى قولهما يحلف على صورة انكاره بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين وعنده بالله ما أودعه ولا باعه ولا اقضه ذكره الاسيحي في وقوله الآن متعلق بالجميع كما أفاده مسكين ومعنى قوله ويحلف على المحاصل ان الاصل هذا اذا كان سببا يرتفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعى فينبذ يحلف على السبب بالاجماع ولك مثل ان تدعى ميتة نفقة العدة والزواج بمن لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري لا يراها لانه لو حلف على المحاصل يصدق في عينه في معتقده فيقوت النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع برفع التحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامه والعبد الكافر لانه يكرر الرق عليهم بالردة والحق بدار الحرب وعليه ينقض العهد والحق ولا يكرر على العبد المسلم كذا في الهداية وفي قول المؤلف بالغصب وما يجب عليك رده قصورا والصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله ما هي بائن منك الآن لانه خاص بالبائن وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما وأما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاسيحي ان يحلف بالله ما طلقتم اثلاثا في النكاح الذي بينكما اه كما ان ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على المحاصل عندهم ما غفله من صاحب الهداية والشارح لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف في النكاح ولذا قال الاسيحي ان يحلف في النكاح على قوله - جالا على قوله ثم اختلفا فقال محمد يحلف على صورة انكار المنكر وقال أبو يوسف على صورة دعوى المدعى اه الآن يقال ان الامام فرغ على قولهما وان كان لا يقول به كتفرعه في المزارعة على قولهما والمذهب في التحليف قولهما وهو ظاهر الرواية كما في خزائنة المفتين ولذا اختاره أصحاب المتون لكن قال نفع الاسلام انه مفوض الى رأى القاضي وعن أبي يوسف ان القاضي ينظر الى انكار المدعى عليه ان أنكر السبب كالبيع يحلف على السبب وان أنكر الحكم يحلف على المحاصل وعليه أكثر القضاة ذكره مسكين ولم يستوف المؤلف رحمه الله تعالى المسائل الفرعة على هذا الاصل فنها الامانة والدين وقد ذكرناهما وفي منية المفتي المدعى عليه الالف يحلف بالله ماله قبلك ما يدعى

ولاشئ منه لانه قد يكون عليه الالف الادرهما فيكون صادقا له وفيما ذكره الاستيعابي في التحليف على الوديعة قصور والصواب ما في خزنة المفتين وفي دعوى الوديعة اذ لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال الذي ادعاه في يدك وديعة ولا شئ منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استملكها أو دل انسانا عليها لا تكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتب في بقوله في يدك بل يضم اليه ولا له قبلك حق منه احتياطا اهـ ومنها دعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضر في المجلس يحلف بالله ما هذا العين ملك المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شئ منه وان كان غائبا عن المجلس ان أقر المدعى عليه انه في يده وأنكر كونه ملك المدعى كاف احضاره ليشير اليه وان أنكر كونه في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله هذا في يدك كذا ولا شئ منه ولا شئ عليك ولا قبلك ولا قيمته وهي كذا ولا شئ منها كذا في خزنة المفتين ومنها دعوى اجارة الضيعة أو الدار أو المحنوت أو العبد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزنة ومنها ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل أمرها بيدها وانها اختارت نفسها وأنكر الزوج فالمدعى على ثلاثة أوجه اما أن يذكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على المحال بل بخلاف لانه لو حلف ما هي بائن منك الساعة ربما تناول قول بعض العلماء ان الواقع بالامر بالسدر جعي فيحلف على السبب ولكن محتاط فيه للزوج بالله ما قلت لها منذ آخر تزوج تزوجتها أمرك بيديك وما تعلم انها اختارت نفسها بحكم ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر اختيارها يحلف بالله ما تعلم انها اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله ما جعلت أمر امرأتك هذه بيدها قبل أن تختار لنفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان الزوج حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يفعل كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذا في خزنة المفتين ومنها ان ما ذكره في حلف البيع قاصر والمحق ما في الخزنة من التفصيل فان المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن فادعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شئ منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر استحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلف بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة والمحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى البيع مع تسليم المبيع دعوى الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن اهـ ومنها في دعوى الكفالة اذا كانت صحيحة بان ذكر انها منجزة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو أجازها في المجلس واذا خلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة يعرض بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في خزنة المفتين ومنها تحليف المستحق قال في خزنة المفتين رجل أعاد دابة أو أجزها أو ودعها فجاء مدع وأقام بينة انها لا يقضى له بشئ حتى يحلف بالله ما بعته ولا وهبته ولا أذنت فيها ولا هي خارجة عن ملكك الحال ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم انه قبضه ولا شيئا منه ولا برئ اليه منه كذا في خزنة المفتين وقد مننا كيفية تحليف مدعيه على الميت وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الى آخره لا حاجة اليه لانه يدعى الايفاء لا البراءة فلا وجه له لذكره

(قوله وفيما ذكره) أى  
في أول الصفحة السابقة

(قوله وأجبت عنه فيما كتبه عليه الخ) ٣٣٦ وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه محل نظر لان المدعى

هو بقاء مجموع الدين فلو  
أريد تسوية بالخلاف  
عليه لاكتفى في الخلاف  
بلفظ ما تعلمون ان أباكم  
قبضه فزيادة لفظ ولا شيء  
منه تدل قطعا على ان  
المراد انما هو دفع جميع  
لوجوه المحتملة في جانب  
المورث نظر للغريم وشفقة  
عليه ويجوز ان يكون  
وجه زيادة ولا يرى اليه

وان ادعى شفعة بالحوار  
أو نفقة المبتوتة والمشتري  
أو الزوج لا يراهما يحلف  
على السبب وعلى العلم  
لوورث عبد افادعاه آخر  
وعلى البنات لو وهب له  
أو اشتراه

احتمال ان الغريم تجوز  
فاراديا لبقاء البراء نظرا  
الى اتحادهما لها وهو  
خلاص الذمة اه  
(قوله لا يحلفه ما خرقت)  
أي لا احتمال انه خرقة  
وأداه ضمانه نامل (قوله  
وقد ظهر لي في الجمع) قال  
الرملي هكذا في النسخة  
التي كتبت منها وهنا  
كلام ساقط وأقول اذا  
نامل المتأمل وجد  
التكرار لتكرير المدعى  
فليتأمل اه يعني ان

في التحليف اه وأجبت عنه فيما كتبه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم يعلم المديون لانه لا يتوقف  
على قبوله ومنها في دعوى الاتلاف قال في الحزانة ادعى على آخر انه خرقة ثوبه وأحضر الثوب معه  
الى القاضي لا يحلفه ما خرقت ثم ينظر في الخرق ان كان يسيرا وضمن النقصان يحلف ماله عليك هذا  
القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كلفه القاضي بيان قيمته ومقدار  
النقصان ثم يترتب عليه اليمين وكذلك هذا في هدم الحائط أو فساد متاع أو ذبح شاة أو نحوه اه ثم  
اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لافي لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعى دين  
على الميت وانها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليمين تتكرر  
بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لأ كل طعاما ولا شربا ومع قولهم هنا في تغليظ اليمين يجب  
الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت أعيانا ولم أر عنه جوابا بل ولا من  
تعرض له وقد ظهر لي في الجمع (قوله وان ادعى شفعة بالحوار أو نفقة المبتوتة والمشتري أو الزوج  
لا يراهما يحلف على السبب) يعني بان كان كل منهما شافعيًا مثلاً لما قدمنا من انه لو حلف على  
الحاصل يصدق في عينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وقد استفيد منه انه لا اعتبار  
بمذهب المدعى عليه وأما مذهب المدعى ففيه اختلاف فقيل انه لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار  
لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الحوار عند حنفي سمعها وقيل لا وقيل يسأله القاضي هل  
يعتقد وجوبها أولا وفي شرح الصدر الشهيد ان الاخير أوجه الاقوال وأحسنها اه وهذا تصحيح  
فكان هو المعتمد وذكر الصدر حكاية عن القاضي أبي عاصم انه كان يدرس والحليفة يحكم فاتفق  
ان امرأة ادعت على زوجها نفقة العدة فأنكر الزوج فحلفه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي  
تدعى فلما تمها ليحلف نظرت المرأة اليه فعلم لماذا نظرت اليه فنأدى خليفته سل الرجل من أي المحلة  
هو حتى ان كان من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة  
وان كان من أصحابنا حلفه بالله ما عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظر الها اه فان قلت  
قدرا عيتم جانب المدعى وتركت النظر للمدعى عليه لجواز انه اشترى ولا شفعة له بان سلم أو سكت  
عن الطلب قلت أشار الصدر الى جوابه بان القاضي لا يجديد من الحاق الضرر باحدهما فكان  
مراعاة جانب المدعى أولى وأوجب لان السبب الموجب للحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له  
وسقوطه انما يكون باسباب عارضة فيصح التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض اه  
ولا خصوصية لمسئلي الكتاب فمسئلة الالباء كذلك كما ذكره الصدر فيحلف على نفس الالباء اذا  
قالت انه لا يرى الوقوع بغضى المدة ثم اعلم ان ظاهر ما ذكره المحقق وتبعه الصدر الشهيد ان  
معرفة كون المدعى شافعيًا ونحوه انما هي بقول المدعى ولم أر حكم ما اذا تنازعا في ذلك وظاهر  
كلامهما انه لا اعتبار بقول المدعى عليه (قوله وعلى العلم لوورث عبد افادعاه آخر) لانه لا علم له  
بما صنع المورث فلا يحلف على البنات أطلقه فشمّل ما اذا ادعاه ملكا مطلقا أو بسبب من المورث  
(قوله وعلى البنات لو وهب له أو اشتراه) لوجود المطلق لليمين اذ الشراء سبب لثبوت الملك وضعا  
وكذا الهبة ومراده وصوله اليه بسبب اختياري ولو كان غير الشراء والهبة ولو قال المؤلف لو ادعى  
على الوارث عينا أو ديننا السكان أولى ليشتمل دعوى الدين على الميت وحاصل ما ذكره الصدر في

دعوى

المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لهذه الاشياء ضمنا (قوله وأما مذهب المدعى

ففيه اختلاف الخ) الظاهر ان هذا الاختلاف في غير قضية زماننا المامورين بالحكم على مذهب مولاهم عز نصره

(قوله يستوفيه المدعى من حصته فقط) لانه لا يصح اقراره على الميت فيبقى اقرارا في حق نفسه وقوله استوفاه من التركة أى لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيمادعى على الميت وقوله والاوطلب يمينه ٢٣٧ أى والا يبرهن المدعى وطلب يمين

المدعى عليه استخلفه على العلم أى بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على أيمك هذا المال الذى ادعاه وهو ألف درهم ولاشئ منه وقوله ان أقر بوصوله اليه أى بوصول نصيبه من الميراث اليه وقوله والاى والا يقر بوصوله اليه وقوله أى على العلم وقوله لاحتساب أى ان فى اثبات الدين فائدة وان لم يصل المال اليه فانه متى استخلفه وأقر أو نكل وثبت الدين واذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الاثبات ففيه فائدة منتظرة وقوله فان نكل حلف على الدين أى على العلم أيضا (قوله ولا يقضى بشكوله عما ليس واجبا عليه) قال الرملى قال فى جامع الفصولين وكل موضع يجب اليمين بتأخلف القاضي على العلم لا يعتبر نكوله ولو وجب على العلم فحلفه بتأسقط عنه الحلف اذا ثبت أقوى

دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته سأل عن الدين فان أقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان أنكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة والاوطلب يمينه استخلفه القاضي على العلم وأن حلف انتهت والا قضى عليه فيستوفى من نصيبه ان أقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلانئى عليه والا استخلف على البتات ما يصل اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا لا هذا اذا حلف على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا حلف فله تخليفه على الدين ثانيا لا احتمال ظهور مال فكان فيه فائدة منتظرة ولو أراد المدعى استخلفه على الدين والوصول معا فقبل له ذلك وعامتهم انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم وان نكل حلفه على الدين اه مختصرا ودعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها واذا تنازعا فى كونها ميراثا فقال المدعى عليه وورثتها فاحلف على العلم وكذبه المدعى حلف على البتات لان سبب الاستحقاق قد تقرر وهو ظهور الدار فى يده وهو ير يد اسقاط يمين البتات فالقول للمدعى فاذا أراد المدعى عليه تخليفه انه ما يعلم انها وصلت اليه بالميراث فله ذلك فان نكل حلف على العلم والا فعلى البتات وتماه فى شرح الصدر ثم اعلم أن مدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة به وحلفه فله أن يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون فى العيب وورثها لا يعلم الاول به ويعلم به الثانى ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة كذا فى الحاشية وأشار المؤلف رحمه الله الى انه يحلف على نفي العلم فى فعل الغير وعلى البتات فى فعل نفسه ولهذا حلف عليه السلام اليه وبالله ما قتلتم ولا علمتم له فالتألف الامام الحلو انى هذا الاصل مستقيم فى المسائل كلها الا فى الرد بالعيب فان المشتري اذا ادعى الا باق ونحوه فان البائع يحلف على البتات مع انه فعل الغير لان البائع ضمن له المبيع سالم من العيوب والتخليف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيحلف على البتات ألا ترى أن المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالمبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات لادعائه العلم بذلك كذا ذكر الشارح وفى الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامرأته طالق ثم قال انه دخل يحلفه على البتات بالله انه دخل الدار اليوم اه مع انه فعل الغير لكونه ادعى علمه به وفى القنية باع الوصى عبدا فدعى المشتري به عيبا ولا يئنه له يحلف الوصى على البتات والوكيل على العلم لان العبد فى يد الوصى فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل اه ومما يحلف فيه على نفي العلم ما فى القنية ولو اشترى جارية من رجل فادعت امرأته انها اشترتها قبل هذا ولا يئنه فلها أن تحلف المشتري على العلم اه ومنه ما فيها أيضا قال فى حال مرضه ليس لى شئ من دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فللورثة أن يحلفوا وزوجته وابنته على انهما لا يعلمان شيئا من تركته المتوفى بطريقه اه وفى البرازية فى يده جارية يقول أودعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأنكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك فى يده عس دورته من أمه ادعى آخر انه كان أودعه من أبيه يحلف على العلم اه ثم فى كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم حلف على البتات كفى وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بشكوله عما ليس واجبا

ولو نكل يقضى عليه وقيل هذا الفرع مشكل اه أقول وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى البت فنكروا عنه لعدم لزومه له فلا يكون بذلا ولا اقرارا وبزوال الاشكال بانه مسقط لليمين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء بعد

عليه والبتات بمعنى البت بمعنى القطع وكان اليمين على نفى العلم لا قطع فيها بخلاف الاخرى وفي بعض كتب الفقه البت بدل البتات ولم أرفقها عندى من كتب اللغة أن البتات بمعنى القطع وإنما ذكر في القاموس أن البت بمعنى القطع وأن البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت والجمع ابتة ولم يذكره في المصباح والمغرب (قوله ولو افتدى المنكر بيمينه أو صالحه منها على شئ صحيح ولم يحلف بعده) أما الجواز فلما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه ادعى عليه أربعون درهما فاعطى شيئا وافتدى بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة أنه افتدى بيمينه بمال ولأنه لو حلف يقع في القيل والقال فإن الناس بين مصدق ومكذب فإذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم وذكر الصدر الشهيد أن الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب اه ومراده ثابت بدليل جواز الحلف صادقاً وإنما لا يحلف بعده لأنه أسقط خصوصته باخذ البديل عنه قيد بالفداء والصلح لأنه لو اشترى بيمينه لم يجوز وكان له أن يستحلفه لأن الشراء عقد تملك المال بالمال واليمين ليست بعل كذا في النهاية وظاهر ما قرره الشارح أن أخذ المال في الفداء والصلح عن اليمين إنما يحل إذا كان المدعى محققاً لكون المأخوذ في حقه بدلاً كما في الصلح عن الانكار ولو كان مبطلا لم يحل والضمير في منها عائداً إلى يمينه أي بدلها وفي شرح مسكين ثم الافتداء قد يكون بمال بمثل المدعى وقد يكون بأقل منه وأما الصلح فأنما يكون منه على مال هو أقل من المدعى غالباً كذا في النهاية اه قيد بالأسقاط ضمن الافتداء والصلح لأن أسقاطها قصد غير صحيح لما في دعوى البرازية آخر الرابع عشر قال المدعى برئت من الحلف أو تركت عليه الحلف أو وهبت لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لأن التحليف للحاكم اه والله أعلم

### باب التحالف

لما ذكر حكم يمين الواحد ذكر حكم يمين الاثنين إذا لائمتين بعد الواحد والتحالف قال في القاموس تحالفوا تعاقدوا اه وفي المصباح التحليف المعاقد يقال منه تحالفوا إذا تعاقدوا وتعاقدوا على أن يكون أمرهما واحداً في النصرة والحماية اه وليس بمراد هنا وإنما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف (قوله اختلفا في قدر الثمن أو المبيع قضى لمن برهن) أي اختلف البائع والمشتري في قدر أحدهما وأقام أحدهما بينة قضى له لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيينة أقوى منها وفي المصباح البرهان الحجة وإيضاحها قبل النون زائدة وقبل أصلية وحكى الأزهري القولين فقال في باب الشلالي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد الصواب أن يقال أبره إذا جاء بالبرهان كما قال ابن الأعرابي وقال في باب الرباعى برهن إذا أتى بجمعه اه اعلم أنه يدخل في الثمن رأس المال وفي المبيع المسلم فيه وقدمنا في بابهما تحالفان إذا اختلفا في جنسه أو نوعه أو صفته أو قدر رأس المال أو المسلم فيه ويتحالفان ويفسخ السلم ويدخل أيضاً في الكافي عند قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخيار بين أخذه بنصف الثمن أو تركه ولا بينة تحالفان حلفاً أخذه المشتري بكل ثمنه أو ترك وان برهننا فلم يشتر به وان اتفقا فاطعه بائعه أو مشتر به أو أجنبي وأدعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول والبيينة لم يشتر به اه ويدخل في الاختلاف في المبيع ما في الكافي ادعى أنه باعه هذا العبد بمائة دينار وقال المشتري ما اشتريت الا نصفه بمائة درهم

ولو افتدى المنكر بيمينه  
أو صالحه منها على شئ  
صحيح ولم يحلف بعده  
باب التحالف  
اختلفا في قدر الثمن أو  
المبيع قضى لمن برهن

نكول عن يمين مسقط  
للمحلف عنه بخلاف عكسه  
ولهذا يحلف ثانياً في  
صورة العدم لعدم  
سقوط الحلف عنه بها  
فتركوله عنه لعدم اعتباره  
والاجتزاء به فلا يقضى  
عليه بسببه تأمل  
باب التحالف



فالقول لمشتريه في النصف وتحالفاني النصف فيحلف المشتري في النصفين يميناً واحداً فان نكل  
 لزمه البيع بمائة دينار وان حلف لم يثبت البيع في أحد النصفين ويحلف بائعه فان نكل لزمه  
 البيع بخمسة مائة وان حلف فسبح البيع وتماه فيه (قوله وان برهنا فللمثبت الزيادة) لان  
 البينات للاثبات ولا تعارض في الزيادة أشار المؤلف الى انهما لو اختلفا في الثمن والمبيع فقيمة  
 البائع أولى في الثمن وبينه المشتري أولى في المبيع نظر الى زيادة الاثبات ولو حذف القدر لكان  
 أولى لان الاختلاف في وصف الثمن والمجنس كذلك كما في الهداية في بيان الاختلاف في الاجل  
 وسيأتي له مزيد اهـ اختلاف في جنس الثمن وأقاما البيعة والبيعة مينة من لا اتفاق على قوله فلو قال  
 البائع بعثك هذه الحجارية بعبءك هذا وقال المشتري اشترى بتهامتك بمائة دينار وأقاما البيعة  
 فقيمة البائع أولى كذا في النهاية (قوله وان عجزا ولم يرضيا بدعوى أحدهما تحالفا) أي  
 استخلف المحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه وان كان قبل القبض فهو قياسي لان كلا  
 منهما منكر وأما بعده فاستحسناني فقط لان المشتري لا يدعي شيلا ان المبيع سالم له بقي دعوى البائع  
 في زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفي بحلفه لئلا يعرفناه بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تها القاو تراد اقيدهم رضاهما للاشارة الى أن القاضى  
 يقول لكل منهما اما أن ترضى بدعوى صاحبك والا فسحنا له لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة  
 فيه لانه ربما لا يرضيان بالفسخ فاذا علمنا به بتراضيان ولو قال ولم يرضى واحد منهما بدعوى صاحبه  
 بذل قوله ولم يرضى السكأن أولى لان شرط التحالف عدم رضا واحد لا عدم رضا كل منهما كما لا يخفى  
 وأشار بعجزهما الى أن البيع ليس فيه خيار لا أحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار  
 الرؤية أو خيار عيب أو خيار شرط لا يتحالفان اهـ والبائع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار ممتنع  
 من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعي زيادة الثمن وأنكرها  
 المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع  
 والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع له كنه من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخريجا  
 لا نقلا وفي الخلاصة معزيا الى الفتاوى رجل اشترى عبدا ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فقال  
 البائع ان كنت بعتته الا بالف درهم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته الا بخمسة دراهم فهو  
 حر فالبيع لازم ولا يعتق العبد ويلزمه من الثمن ما أقر به المشتري لانه منكر للزيادة لان البائع  
 أقر ان العبد قد عتق فلا يمكن نقضه بعد العتق ولا يعتق لان المشتري منكر للعتق اهـ وقيد  
 بالاختلاف في القدر لانهما لو اختلفا فقال البائع بعتته بالمئة وقال المشتري اشتريته بالدرهم فالقول  
 قول البائع لانه انكار للبيع كما لو قال طلقت وأنا صبي كذا في الخلاصة ومن الاختلاف في القدر ما في  
 الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعتك  
 جزا فاعشرة وقال المشتري اشتريت مكايلة يتحالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن ولو كان هذا في  
 ثوب فقال بعت ولم اسم ذرعا وقال المشتري اشتريت مذراعة القول قول البائع ولو قال اشتريت على  
 أنه كذا وكذا ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اسم ذراعا فالقول قول المشتري ويتحالفان  
 ويترادان على قول أبي يوسف ومحمد اهـ وفي البرازية اشترى مزرعة بخمسة مائة ثم ادعى انه اشترى  
 الارض أيضا والبائع يدعي أنه باع الكناسة فقط بحكم الثمن ان صلح لهما قضى بهما وان مثله لا  
 يكون الا ثمن الكناسة قضى بها فقط لا الارض وكذا المحكم في الرواية مع الماء وعن محمد فيمن له أجرة

وان برهنا فثبت الزيادة  
 وان عجزا ولم يرضيا  
 بدعوى أحدهما تحالفا  
 (قوله وقيد بالاختلاف  
 في القدر لانهما لو اختلفا  
 الخ) في نور العين من  
 قاضيهما اختلاف  
 المتبايعان أحدهما  
 يدعى الهمة والاخر  
 الفساد فالقول لمدعى  
 الهمة والبيعة لمدعى  
 الفساد وقا في غير ظاهر  
 الرواية عن أبي حنيفة  
 من ادعى فسادا في صلب  
 العقد فالقول له ثم نقل عن  
 الاشياء اختلف المتبايعان  
 في الهمة والفساد فالقول  
 لمدعى الهمة كذا في  
 الحاشية ولو اختلفا في  
 الهمة والبطالان والقول  
 لمدعى البطلان كذا في  
 البرازية ثم قال يقول  
 المحقق ما في البرازية محل  
 نظر لما مران في غير ظاهر  
 الرواية لو ادعى فسادا في  
 صلب العقد فالقول له  
 اهـ ذكره هذا في بحث  
 اختلاف المتبايعين  
 من الفصل ٢٩





(قوله وأما إذا اختلفا بعد هلاك المبيع) قال في معراج الدابة قوله فإن هلك المبيع أي بعد قبض الثمن إذ قبل قبضه ينقضي العقد بهلاكه ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه (قوله أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب) قال في الكفاية بان زائد زيادة متصلة أو منفصلة وفي شرح درر البهار أو تغير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة كولو ارض وعقروا إذا اختلفا عند محمد يفسخ على القيمة إلا إذا اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تقسم من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره كانت قبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اه قال الرمي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تتولد من الأصل مانعة من الرد كالغرس والبناء وطحن الخنطة وشي اللحم وخبر الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لا تحالف عندهما خلافا للمحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر هذا الشارح ولا غالب الشروح والفناوي اختسلا فهما بعد الزيادة ولا بعد موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة إلى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في التتارخانية فأرجع إليه إن شئت ثم بحث في السكت فرايت ابن ملك ٢٤٢ قال في شرح المجموع اعلم أن مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد أهلها المصنف ثم

تغيره إلى زيادة أن كان من حيث الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة متولدة من عنها كالولد أو بدل العين كالأرض والعقر يتحالفان عند محمد خلافا لهما وإذا تحالفا يترادان القسمة عنده إلا أن شاء المشتري أن يرد العين مع الزيادة وقبل بسترادان رضي المشتري أو لا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لأنها لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيدنا بقولنا متولدة من

البائع ولو كان ثمن أحدهما دراهم وثمان الاخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد أحدهما ما بالعيب فقال المشتري ثمنه دراهم فرد لي الدينار وعكس البائع فالقول للمشتري مع عينه أن ما أتوا لا تحالف خلافا للمحمد وان كانا ثمنين تحالفا لجماعا وكذا إذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن والمشتري تعدده والقول للمشتري وفي القنية لو اختلفا في خيار الشرط وأقاما البينة فيبينة مدعي خيار الشرط أولى اه والاختلاف في قدره كالاختلاف في أصله كذا في المعراج والتقيد بقبض بعض الثمن اتفاقا إذا اختلفا في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى كذا في النهاية وأشار بالاجل والخيار إلى الاختلاف في شرط الرهن أو شرط الضمان أو العهدة بالمال فلا تحالف والقول للمتكبر كما في المعراج وبالاختلاف في قبض الثمن إلى الاختلاف في حط البعض أو إبراء الكل كما في المعراج أيضا وأما إذا اختلفا بعد هلاك المبيع فلا تحالف عندهما والقول قول المشتري إلا إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما سنذكره عند قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة وقال محمد يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وعلى هذا إذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب له أن كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفي بدفع زيادة الثمن فيتحالفان كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولهما أن التحالف بعد القبض على خلاف القياس لما نه سلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يفضي إلى الفسخ ولا كذلك بعده لا كما لا يرتفع العقد فلم يكن في معناه ولأنه لا يبالي بالاختلاف في السبب بعد حصول

عنها لأنها لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعا وفي التتارخانية وفي المقصود

التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحي فإن كان قبل قبض السلعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوي إلا أن اليمين على الورثة على العلم وإن كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتحالفان في شرح الطحاوي والقول قول المشتري أو قول ورثته بعد موته وفيها وفي الخلاصة رجل اشترى شيئا من البائع أو المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحي وورثة الميت إن مات البائع فإن كانت السلعة في يد الورثة يتحالفان وإن كانت السلعة في يد الحي لا يتحالفان عندهما وقال محمد يتحالفان هذا إذا مات البائع فإن مات المشتري والسلعة في يد البائع يتحالفان عند الكل وإن كانت السلعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهلاك العاقد بمنزلة المعقود عليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير بالعيب الدرر والغرر والله أعلم بواقعة حال اختلف المشتري مع الوكيل بقبض الثمن هل يجري التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجري إذا الوكيل بالقبض لا يتحلف وإن ملك الخصومة عند الإمام فبدفع الثمن الذي أقر به له وإذا حضر الموكل المباشر للعقد وطالبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اه

المقود وانما يراعى من الفائدة ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجباته وهذا اذا كان الثمن ديناً وان كان عيناً يتحالفان لان المبيع كل منهما فكان قائماً بقاء المعقود عليه فبرده ويرد الاخر مثل الهالك اذا كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن بان ادعى أحدهما انه دراهم والاخر انه دنانير لانهما لم يتفقا على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ وهنا تفقا عليه وهو كاف لا حصة وبهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي ما اذا كان المبيع هالكاً وفي الظهيرية ابراهيم عن محمد بن رجل اشترى ثبناً في موضعين بكذا احدهما وقبض ثبناً في أحد الموضعين ونهب الرمح بثنى الموضع الاخر واختلفا في مقدار ما قبض وما ذهب فان كان ما قبض قائماً تحالفاً او ترادوا وان كان مستهلكاً فالقول قول المشتري في قياس قول أبي حنيفة وقال محمد يتحالفان ويرد المشتري مثل ما أخذ من الثبني والقول فيه قوله اه وفي ايضاح السكرماني لو اختلفا بعد هلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد او ادعى المشتري ان الثمن عين وادعى البائع ان الثمن دين لم ينظر الى دعوى البائع وانما ينظر الى دعوى المشتري لان المبيع في جانب البائع هالك فكان القول في الثمن قول المشتري فان اقرب الدين فالقول قوله وان اقرب العين يتحالفان لان المبيع في جانبها قائم ولو تحالفاً وقدهلاك أحد العوضين في يد الاخر رد مثله ان كان مثلياً وقيمته ان لم يكن له مثل لان العقد قد انفسخ فبقى مقبوضاً من غير عقد فصار كالفاصل اه وفي كافي المصنف ادعى شراء أمة قبضها وماتت بالف وبهذا الوصف وقيمتها خمسمائة وقال البائع بعث بالفين حلف المشتري في ثلثي الأمة وتحالفاً في ثلثها وبعبكه حلف المشتري وفيه اختلاف في موت المبيع عند أحدهما فبرهن البائع انه مات عند المشتري بعد القبض وبرهن المشتري انه مات في يد البائع قبل القبض فالبينة اياه وان وقفا فلا سبق والقتل كالموت ولو برهن المشتري ان البائع قتله بعد البيع بيوم فبرهن البائع ان المشتري قتله بعد البيع بيومين فالبينة للمشتري للسبق اه وأما اذا اختلفا في أي المولى والمكاتب في بدل الكتابة أي في قدره فعدم التحالف في قول الامام الاعظم والقول للعبد مع يمينه وقال يتحالفان وتفسخ الكتابة كالبيع بجامع قبول الفسخ وله ان التحالف في المعاوضات اللازمة وبذل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقاً لم تكن في معنى البيع ولان فائدته النكول ليقضى عليه والمكاتب لا يقضى عليه به وان أقام أحدهما بينة قبلت وان أقامها فبينة المولى أولى لاثباتها الزيادة لكن يعتق باء قدر ما برهن عليه ولا يمنع وجوبه بدل الكتابة بعد عتقه كما لو كاتبه على ألف على انه ان أدى خمسمائة عتق وكما لو استحق البدل بعد الاداء وأما اذا اختلفا في أي رب السلم والمسلم اليه بعد اقالة عقد السلم في مقدار رأس المال لم يتحالفوا والقول للمسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سيأتي وينبغي أخذاً من تعليلهم انه سألوا باختلاف في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد هلاكها كما في ذلك ولم أره صريحاً واعلم ان حكم رأس المال بعد الاقالة كحكمه قبلها فلا يجوز الاستبدال به بعدها الا في مثلتي التحالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط لصحتها قبضه قبل الافتراق بخلاف ما قبلها وهذه قدمناها في باب يمينه وبالاختلاف بعدها لانهما لو اختلفا قبلها في قدره تحالفاً كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجوه الاربع على ما قدمناه وقد علم من تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وان البراء لا يقبلها وقد كتبناه في الفوائد

(قوله بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن) أي بعد هلاك المبيع وهذا مقابل لقوله وأما اذا اختلفا بعد هلاك المبيع الخ فان هناك الاختلاف في مقدار الثمن كما قدمناه عن المعراج فثبت المقابلة (قوله وبهذا علم) أي بقوله بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن (قوله وبعبكه حلف) أي لو ادعى البائع المبيع بالف وهذا الوصف والمشتري الشراء بالفين



وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا  
 الثمن بعد الاقالة تحالفا  
 وان اختلفا في المهر قضى  
 لمن برهن وان برهنا  
 فللمرأة وان عجزا تحالفا  
 ولم يفسخ النكاح بل يحكم  
 مهر المثل فيقضى بقوله  
 لو كان كالأول أو أقل  
 ويقولها لو كان كما قالت  
 أو أكثر وبه لو بينهما  
 ولو اختلفا في الاجارة قبل  
 الاستيفاء تحالفا وبعد  
 لا والقول قول المستاجر  
 (قوله ولم يذ كر المؤلف  
 البداة يمين من الخ) قال  
 الرملي قدم هذا الشارح  
 في باب المهر نقلا عن غاية  
 البيان انه يعر ع بينهما  
 يعني استحبابا لانه لا رجحان  
 لاحدهما على الآخر  
 واختار في الظهيرية  
 والولوية الجدية وشرح الطحاوي  
 وكثير انه يبدأ بيمين  
 الزوج لان اول التسليمين  
 عليه فيكون اول البنين  
 عليه كتقديم المشتري  
 على البائع والخلاف في  
 الاولوية اه (قوله لان  
 اول التسليمين عليه)  
 التسليمان هما تسليم  
 الزوج المهر وتسليم المرأة  
 نفسها (قوله ومع  
 القصار) قال الرملي  
 أي وشمل الاختلاف  
 مع القصار تأمل

(قوله وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا) أي اختلف البائع والمشتري في مقداره بان قال  
 المشتري كان الثمن ألفا وقال البائع خمسمائة ولا بينة لهما فانهما يتحالفاً ويعود البيع الاول  
 أطلقه وهو مقيد بما اذا كان كل من المبيع والتمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائعه فاما اذا  
 رد المشتري المبيع اليه بحكم الاقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً للمحمد لانه يرى  
 النص مع ما لا بعد القبض أيضاً وما قالوا كان ينبغي أن لا تحالف مطلقاً لانه انما ثبت في  
 البيع المطلق بالسنة والاقالة ففسخ في حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب  
 القياس عليه كما قسنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقبة والقيسة على العين  
 فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري (قوله وان اختلفا في المهر قضى لمن برهن) أي  
 الزوجان لو اختلفا في المهر قضى لمن برهن لانه فورد عوا به بالحجة (قوله وان برهنا فللمرأة)  
 فانها تثبت الزيادة أطلقه وهو مقيد بما اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعي  
 الزوج أو أقل لان بينتهما اثبت خلاف الظاهر واما اذا كان يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه  
 أو أكثر فينتهه أولى لاثباتها المحط وهو خلاف الظاهر وان كان لا يشهد لكل منهما بان كان  
 بينهما فالصحح التها وتروى يجب مهر المثل وأطلق الاختلاف في المهر فشمّل ما اذا اختلفا في قدره  
 كالف والقبس أو في جنسه كقوله هو هذا العبد وقالت هذه الجارية في فصل واحد وهو انه اذا  
 كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها كما في الظهيرية والهداية ولم  
 يذ كر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما في الظهيرية ان لها نصف ما ادعاه الزوج وفي  
 مسألة العبد والجارية لها المتعة لان يتراضيا على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله وان عجزا  
 تحالفا ولم يفسخ النكاح) لان أثر التحالف في انعدام التسمية وانه لا يخل بجهة النكاح لان المهر  
 تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ ولم يذ كر المؤلف البداة يمين  
 من وفي الظهيرية ويبدأ بيمين الزوج لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه اه (قوله  
 بل يحكم مهر المثل فقضى بقوله لو كان كما قال أو أقل ويقولها لو كان كما قالت أو أكثر وبه لهما)  
 وهذا عن التحالف اولاً ثم التحكيم قول الدرر في لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية  
 وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي والتحكيم قبل  
 التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف (قوله ولو اختلفا في  
 الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا) لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل  
 الاستيفاء نظيره أطلقه فشمّل الاختلاف في البدل أو المبدل كما في الهداية ومع القصار كما في منية  
 المفتى ولا يشمّل ما اذا ادعى المالك الاجر ونفاه الساكن والقول للمستاجر وكذا اذا نزل الحان واختلفا  
 والفتوى على وجوب الاجر الا اذا عرف بخلافه وتماه في البرازية وفي التهذيب الاختلاف في قدر  
 المسدة يوجب التحالف اه فان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بيمين المستاجر لكونه منه مكرراً  
 وجوبها وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل  
 فان برهنا فيمنه المؤجر أولى في الاجرة وبينه المستاجر أولى في المنافع وان كان الاختلاف فيهما  
 قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهر اربعة عشره والمستاجر شهرين بخمسة  
 فيقضى بشهرين بعشرة (قوله وبعده لا والقول قول المستاجر) أي ولو اختلفا بعد الاستيفاء فلا  
 تحالف وهذا عندهما ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف عندهما وكذا على أصل محمد لان

(قوله ومراهم من المتاع هنا ما كان في البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ايد كره في المقولة الا نسبة من عبده العقار والمنزل من المتاع الصالح لهما تامل (قوله والفرس والدرع الحديد) قال الرمي وكذا القوس وهنا ثلاثة ألقاظ القوس بالغاء والراء والسين المهملة وهو الحيوان المخصوص والقوس بالغاف والواو والسين المهملة والفرس بالغاء والراء والسين المهملة الاولان مما يصلح له والثالث مما يصلح لهما وربما تحذف بعضها فاضبطتم ذلك ٢٤٥ والله أعلم (قوله قالوا الا اذا كان الزوج

يبيع الخ) مثله في معراج الدراية عن التمرناشي ومثله في الكفاية وشرح الزبلي وعبارة النهاية كذلك اذا كانت المرأة تباع ثياب الرجل وما يصلح لهما كالا نسبة والذهب والفضة والامتعة والعقار فهو للرجل لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في

والبعض معتبر بالكل وان اختلف الزوجان في متاع البيت والقول اكل واحد منهما فيما يصلح له الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارض ظاهر الزوج باليد نظاهر أقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال فان ما هو صالح للرجل فهو مستعمل الرجال وما هو مستعمل للنساء فهو مستعمل النساء فاذا وقع الاشتباه يرجح بالاستعمال اه ومثله في العناية وفي الشربلية قوله الا اذا

الهلاك انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليها ولو جرى التحالف ههنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا تنقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذا امتنع بالقول للمستاجر معينه لانه هو المستحق عليه ونظيره هذه المسئلة في التفصيل اجارة الغصولي ان اجازها المالك قبل الاستيفاء فلا جرة له وان بعده للعاقدين في بعض المدة والماضي لما قد و الماستقبل للمالك كما في منية المفتي (قوله والبعض معتبر بالكل) يعني لو اختلفا بعد استيفاء البعض تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستاجر لان العقد ينقد ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر في الكل وفي اجارات البرازية المستاجر ان كان هو المدعي فهو يدعي العقد قبل مضي المدة وبعدها وان الآخر فهو مدعي قبل قبضها وبعدها المضي فهو مدعي العين اه ثم اعلم ان المراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعده عدمه لعدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجر ومن فروع التنازع في الاجارة ما في منية المفتي ادعى اثنان عينا أحدهما اجارة والاخر شراء فافر المدعي عليه للمستاجر فلم يدعي الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فافر لاحدهما ليس للاخر ان يحلفه اجمدا بانه بعينه من رجل ثم من آخر فاقام الاول بينة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان مقرا بما يدعي عليه هذا المدعي وان كان غائبا لا تقبل اه (قوله وان اختلف الزوجان في متاع البيت والقول اكل واحد منهما فيما يصلح له) لان الظاهر شاهد له والمتاع لغة كل ما ينتفع به كالطعام والبر واثاث البيت وأصله ما ينتفع به من الزاد وهو اسم من منعه بالتقيل اذا أعطيته ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح ومراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهب أوفضة كما ساقى في المشكل قالوا والصالح له العمامة والقباء والقلنسوة والطمسان والسلاح والمنطقة والكتب والفرس والدرع الحديد بالقول في ذلك له مع عينه وما يصلح لهما الخمار والدرع والاساورة وخواتم النساء والحلي والحلخال ونحوها والقول لهما فيها مع اليمين قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما يصلح لهما فالقول له لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت تباع ما يصلح له لا يقبل قوله لما ذكرنا وفي الحائنية ولو اختلفا في متاع النساء واقاما البينة يقضى للزوج أطلق الزوجين فشمّل المسلمين والمسلم مع الذميمة والحرين والمملوكين والمكاتبين كما في البسائع والزوجين الكبيرين والصغيرين اذا كان الصغير يجمع كما في خزائنه الا كل وما اذا كان أحدهما حرا والاخر مملوكا فساقى وشمّل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفرقة كما في الكافي وما اذا كان البيت ملكا لهما أو لاحدهما خاصة كما في خزائنه الا كل لان العبرة للملك كذا في البسائع وفي القنية من باب ما يتعلق تجهيز البنات افتراقا وفي بيتهما جارية تغتلمع نفسها واستخدمتها سنة

كان كل منهما يفصل أو يبيع ما يصلح للاخر ليس على ظاهره في عموم في قول أحدهما بفعل أو يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تباع ثياب الرجل أو ما يصلح لهما فهو للرجل لان المرأة وما في يدها للزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارض يد الزوج أقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سبذ كره المصنف اه واهل في المسئلة قولين تامل (قوله وشمّل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفرقة) قال الرمي في لسان المحكام ما يخالف

ذلك فارجع اليه ولكن الذي هنا هو الذي مشى عليه الشراح (قوله وفي البدائع هذا كله الخ) ظاهره ولو كان عما يحتضن بالنساء  
تأمل وينبغي تقييده بما لم يكن من ٢٤٦ ثياب السكسوة الواجبة على الزوج تأمل (قوله فلا يثبت الانتقال الا بالينة) نسخة

البدائع لا بدليل كذا الخ  
شبح مشايخنا من سلا على  
التركامي (قوله وان متاع  
النساء بينهن على السواء)  
أى أربابا كما في المخ  
عن السراج أى ان كن  
أربعا (قوله في بيت على  
حدة) أى في مسكن من  
الدار تأمل (قوله اذا  
كان الاب في عيال الابن  
وله فيما يصلح لهما

في بيته والمتاع كله للابن  
الخ) انظر هل باقى  
التفصيل هنا كما ذكره  
في الزوجين بان يكون  
أحدهما عالما مثلا  
والآخر جاهلا وفي البيت  
كتب ونحوها بما يصلح  
لاحدهما فقط وكذلك  
كانت البنت في عيال  
أيها فهل لها ثياب النساء  
ويقع كثير ان البنت  
يكون لها جهاز فيطلقها  
زوجها فتسكن في بيت  
أيها فهل يكون كمسئلة  
الزوجين أو كمسئلة  
الاسكاف والطار  
الآتية لم أره فليراجع  
(قوله وبه علم ان البيت  
للزوج) البيت المسكن

والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما والقول له لان يده قد كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم  
ان سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يبطل دعواه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة أن هذا  
المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت  
الانتقال الا بالينة اه وكذا اذا ادعت انها اشترته منه كما في الحانية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه  
كان كإقرارها بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهيمة أو نحو ذلك ولا يكون  
استمتاعها بعشره ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تقهه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك  
مرارا وقيد باختلاف الزوجين للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهن على  
السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة فما في بيت كل امرأة  
بينها وبين زوجها على ما وصفنا ولا يشترك بعضهن مع بعض كذا في خزنة الاكل والحانية  
وللاحتراز عن اختلاف الاب مع بنته في جهازها وقد بيناه في النكاح وحاصله أن الفتى به أن  
العرف ان كان مستمرا أن الاب يجهزها ملكا لا عارية فالقول لها ولو رثتها من بعدهما وان كان  
العرف مشترا كما يعرف مصر فالقول للاب ولو رثته من بعده ولا احتراز عن اختلاف الاب  
وابنه فيما في البيت قال في الخزنة قال أبو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته  
فالمتاع كله للابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله فمتاع البيت للاب اه ثم قال قال محمد رجل  
زوج بنته وهى وختنه في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم  
ما عليهم من الثياب اه وجزم في الحانية بما قاله أبو يوسف ولا احتراز أيضا عن اسكاف وعطار  
اختلفا في آلة الاسكفة أو آلة العطارين وهى في أيديهما فانه يقضى به بينهما ولا ينظر الى ما يصلح  
لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للبيع فلا يصلح مرجعا ولا احتراز عما اذا اختلف المؤجر  
والمستاجر في متاع البيت فان القول فيه للمستاجر لا يكون البيت مضافا اليه بالسكنى وهما في شرح  
الزيلعي وللاحتراز عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالأجنبيين يقسم  
بينهما (قوله وله فيما يصلح لهما) أى القول له في متاع يصلح للرجل وللرأة لان المرأة وما في يدها  
في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بهالانه يعارضه ظاهر اقوى منه  
ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف حال قيام النكاح أو بعده ما وقعت الفرقة وما يصلح لهما الفرش  
والامتعة والآوانى والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كما في السكاف وبه علم ان البيت للزوج  
الآن يكون لها بيته وعزاه في خزنة الاكل الى الامام الاعظم وفي الحانية ولو أقامها البيعة يقضى  
بينها لانها خارجة معنى وشمل كلام المؤلف ما اذا كانت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف  
في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزنة الاكل لومات المرأة في ليالتها التى زفت اليه في بيته  
لا يستحسن ان يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقماقم  
والاباريق والصناديق والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها الا أن يكون الرجل  
معروفا بتجارة جنس منها فهو له اه وبه علم ان أبا يوسف استثنى في حال موتها من كون ما يصلح

وبين الشعر معروف مصباح والبيت اسم لمتعة واحد مغرب ولم يذكروا ان كان داخلا  
في العقار فالظاهر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله الشارح في باب الدخول والخروج عن الكافي حيث قال وما في عرفنا فالدار  
والبيت واحد فيجوز ان يدخل من الداخل وعليه الفتوى اه الآن يفرق بين هذا وبين اليمين أقول والذي نقله الشارح

لهما له ما اذا كان موته ليلة الزفاف فكذا اذا اختلف حال الحماية فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان  
الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لهما في الفرش ونحوها الجريان العرف غالباً من ان الفرش وما ذكر  
من الصناديق والتخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماد الفتوى الا ان يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف  
عن الامام بخلافه فيتبع واعلم ان قاضيان في الفتاوى جعل الصندوق مما يصلح لهما فقط وينبغي  
ان يجعل مما يصلح لهما (قوله فان مات أحدهما قلبي) أي مات أحدهما الزوج وحسب واختلف وارثه  
مع النحى فيما يصلح لهما لان اليد للحي دون الميت قد يكونها زوجين للاحتراز عما اذا اطلقها  
في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لو ارث الزوج لانها صارت اجنبية لم يبق لهما  
يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة لانها ترث فلم تكن اجنبية فكان  
هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق كما في الخانية وفي خزانة الاكل ولو مات الزوج فقالت الورثة قد  
كان الزوج طلقك في حياته ثلاثاً لم يصدقوا في حق الامتعة والقول قولهما مع عيبتها بالله ما تعلم انه  
طلقها ثلاثاً في صحته أو مرضه وقدمات بعد انقضاء عدتها كما كان من متاع الرجال والنساء فهو  
لورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كانه لم يطلق اه (قوله ولو أحدهما مملوك فالمر  
في الحماية والحي في الموت) لان يد المحرأقوى ولا بد للميت نخلت يد المحر عن المعارض اطلق المملوك  
فشم الماذون والمكاتب وجعل لهما كالمحر لان لهما يدامعة متبرة وفي خزانة الاكل وان اعتقت  
الامة فاخترت نفسها في البيت قبل عتقها فهو للرجل وما بعد العتق قبل ان تختار نفسها فهو  
على ما وصفنا في الطلاق اه وفي مسألة اختلاف الزوجين تسعة اقوال مذكورة في الخانية اجمالاً  
الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في  
المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله لها ما عدا ما قطع الرابع قول ابن  
معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لها وله ما عدا السادس قول شريح  
البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشكل  
الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية  
والنكاح وعدمه فان وقع قال في الخانية ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البينة ان  
الدار لها وان الرجل عبد ما أقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع  
اليها ولم يقيم البينة انه حر يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما الا ان المرأة أقامت البينة على  
رق الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار  
والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل  
ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها ما قضت بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة  
خارجة فيقضى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قولهما  
ولو اختلفا في المتاع والنكاح فاقامت البينة ان المتاع لها وان عدها واقام ان المتاع له وان تزوجها  
بالف ونقد ما وان يقضى به عدها وبالمتاع أيضاً وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية  
وبالمرأة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان مشكلاً قضى بحريته وبالمرأة والمتاع لها اه وأما  
مسئلة اختلافهما في الغزل والقطن مذكورة في الخانية عقب ما ذكرناه عنها تركتها طلباً للاختصار  
ثم اعلم ان اصحابنا عملوا بالظاهر في مسائل منها مسألة اختلافهما في متاع البيت فرجوه فيما يصلح

فان مات أحدهما قلبي  
ولو أحدهما مملوك فالمر  
في الحياة والحي في الموت  
فيما يأتي انها للزوج على  
قولهما ويؤيد ما قدمناه  
فله الحمد لله على  
شيخ مشايخنا منسلاً على  
التر كما في رحمه الله تعالى  
(قوله الخامس قول  
الحسن البصري الخ) قال  
في الكفاية وعلى قول  
الحسن البصري ان كان  
البيت بيت المرأة فالمتاع  
كله لها الا ما على الزوج من  
نصاب بدنه وان كان  
البيت للزوج فالمتاع  
كله اه



له وهي فيما يصلح لها عملاً بالظاهر وفي خزانة الاكل من آخر الدعاوى قال ظاهر ثم قال في نوادر  
 هشام عن محمد بن رجل يعرف بالحاجة والفقر ليس بيته الابورية ملقاة صار بيده غلام عرف باليسار  
 وعلى عنق العبد بدرة قيمها عشرة آلاف دينار فداعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو  
 للذي عرف باليسار وكذا كاس في منزل رجل وعلى عنق الكاس قطيفة فقال هي لي وادعاه  
 صاحب المنزل أيضا فهي لصاحب المنزل وفي نوادر على عن أبي يوسف رجلان في سفينة فيها دقيق  
 وادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف يدعى الدقيق والاخر يعرف بأنه ملاح معروف  
 والدقيق للذي يعرف بيده والسفينة لمن يعرف أنه ملاح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف دخل  
 رجل في منزل يعرف الداحل أنه مناد يبيع الذهب أو الفضة أو المتاع ومعه شيء من ذلك فداعاه  
 فهو لمن يعرف بيده ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل وفي نوادر ابن  
 رستم عن محمد بن رجل خرج من دارا انسان على عنقه متاع رآه قوم وهو يعرف يبيع مثله من المتاع  
 فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعي والمحمل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف فهو لصاحب  
 الدار سفينة فيها ركب وآخر يتسكك وآخر يجذب وآخر يجدها وكلهم يدعيها فهي بين الركب  
 والممسك والجاذب اثلاثا ولا شيء للساد رجل يقود قطارا من الابل ورجل راكب بعير منها فدعياها  
 كلها ينظران كان على الكل جل الركب ومتاعه فكلها للراكب والقائد أجيره وان لم يكن على  
 الابل شيء فللراكب البعير الذي عليه وما بقي فهو للقائد املو كان بقرا أو غنما عليها رجلان أحدهما  
 قائد والاخر سائق فهي للسائق الا أن يقود شاة معه فيكون له تلك الشاة وحدها هكذا في نوادر  
 معلى اه وفي المتنقط من الدعوى مسائل منها وقد استنبط من فرع الغلام ان من شرط سماع  
 الدعوى ان لا يكذب المدعي ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلو ادعى فقير ظاهر الفقر  
 على رجل أموالا عظيمة قرضاً أو ثمن مبيع لا تسمع فلا جواب لها ثم رأيت ابن الغرس في الفوائد  
 الفقهية في أطراف القضايا المحكمية صرح به والله أعلم هل هو منقول أو قاله تفقها كما وقع لي فقال  
 ومن شروط صحة الدعوى أن يكون المدعي به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلاً أو عادة  
 وان الدعوى والحال ما ذكر ظاهرة الكذب لان المستحيل العادي كالاستحيل العقلي مثال المستحيل  
 عادة دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أقضه مائة  
 ألف دينار ذهباً نقداً دفعة واحدة وأنه تصرف فيها لنفسه وأنه يطالبه برديها فخل هذه الدعوى  
 لا يلتفت اليها القاضي لخروجها عن الزور والفجور ولا يسأل عن المدعي عليه عن جوابها اه قلت  
 اللهم الا اذا ادعى انه غضب له مالا عظيماً كان ورثته من مورثه المعروف بالغنى فحينئذ تسمع ثم قال  
 ابن الغرس وفي المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى  
 لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وقد منسأ عنهم ان من  
 القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بمعنى سنين لكن ما في المبسوط لا يحالغه فانه ليس فيه قضاء  
 بالسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد ذكرنا السؤال بالقاهرة عن ذلك مع ورود النهي من السلطان  
 أيده الله بعدم سماع حادثة لها خمسة عشر وقد اقيمت بعدم سماعها عملاً بنهيه اعتماداً على ما في  
 خزانة المفتين والله أعلم

﴿فصل في دفع المدعى﴾  
 عليه هذا الشيء أو دعيه  
 أو أجريه أو أعارنيه  
 فلان الغائب أو رهنه أو  
 غصبته منه وبرهن عليه  
 دفعت خصومة المدعى  
 ﴿فصل في دفع الدعوى﴾

﴿فصل في دفع الدعوى﴾ (قوله قال المدعي عليه هذا الشيء أو دعيه أو أجريه أو أعارنيه فلان  
 الغائب أو رهنه أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعى) لانه أثبتت بيينة أن يده ليست



يخصم موهبة خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمس وديعة واجارة واعارة ورهن وغصب أو لان فيها خمسة أقوال للعلماء الاول ما في الكتاب وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختار ان المدعى عليه ان كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالحيل لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد فيجئ لابطال حق غيره فاذا اتهم به القاضي لا يقبله الثالث قول محمد ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي البرازية وتعويل الاثمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكره محمد في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد أن يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه واتفقوا على انهم لو قالوا أودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول ابن شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك للغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو كالوكيل بنقل المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقلنا صار خصما بظاهر يده فهو ما قراره يريد أن يحول مستحقا على نفسه فلا يصدق الا بالحنة كالموادي تحول الدين من ذمته الى ذمة غيره ولم يذكر المؤلف رجه الله صورة دعوى المدعى وأراد بها ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع على ذي اليد فعلا بدليل ماسياقي من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه ادعى أن يده امانة أو مضمونة والملك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لما عرف ان الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى لما ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعى عليه أنكره فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره برهن على الدفع وبما قررناه علم أن الصور لا تخصر في الخمس فكذا المحكم لو قال وكنتى صاحبه بحفظه كما في الميسوط وكذا المحكم لو قال أسكنتني فيها فلان الغائب كما في الخلاصة وكذا المحكم لو قال سرقته منه أو أخذته منه أو ضل منه فوجدته كما في الخلاصة والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور دعوته علم ان الصور لم تخصر في الخمس فالاولى ان تفسر الخمسة بالثاني وفي البرازية ويلحق بها دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه أرضا فبرهن على انها في يده بالمزارعة من فلان بن فلان الغائب وتلحق المزارعة بالاجارة أو الوديعة فلا يرد ادعى الخمس نص على ذلك في كتاب الدعوى والبيانات اه وهو ذهل عما ذكرناه وأطلق في قوله هذا الشيء فسهل المنقول والعقار كما في البرازية وظاهر قوله هذا الشيء انه قائم لان الاشارة المحسوسة لا تكون الا الى موجود في الخارج ففهمه انه لا تندفع لو كان المدعى هالك او به صرح في العناية أخذنا من خزائنه الاكمل فقال عبده هلك في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أودعه فلان أو غصبه أو آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى ايداع الدين عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان غصب المبرجع وكذا في العارية والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان جارية في يده ذهبت عنها فاقام رجل البينة انها له وطلب ارش العين وأخذ الجارية وأقام ذواليسد البينة على الوديعة وغيره فلا خصومة بينهما ولو كانت ولدت ثم ماتت والمسئلة بحالها جعله القاضي خصما في حق القيمة ولا يقضى بالوليد يقف فيه ويجعله تبع الام بخلاف الارش أمة في يد رجل

(قوله لانه قد يدفع ماله الى مسافر يودعه اياه) أى لان الشخص يدفع ماله أى مال غيره الى مسافر يودعه أى يودع ذلك المسافر لذلك الشخص الدافع ذلك المال المدفوع تامل (قوله وبه علم ان الصور لم تخصر في الخمس) أى بحسب فروعها والا فعلى ما قررناه من رجوع الخمسة الزيدة الى الخمسة الاصول فهى منحصرة والمراد انحصار أصولها في الخمسة وبه يندفع ما أورده على البرازية (قوله فانه يدعى ايداع الدين عليه) عبارة معراج الدراية واذا كان العين هالك كالدعوى في الدين وجعل الدين الذمة والمدعى عليه يتصص خصما بذمته وبالبينة انه كان في يده وديعة لا يتبين ان ما في ذمته لغيره فلا تحول الخصومة عنه (قوله رجع عليه بما ضمن) أى ذواليد على الغائب

(قوله وصدق المقر  
فانه) أى ذا البد  
(قوله لو برهن على اقرار  
المدعى انه لفلان ولم  
يزيدوا فالتخصومة بينهما  
قائمة) يخالفه ما يأتى بعد  
صفحة عن البرازية انها  
تندفع في هذه الصورة  
وكذا يخالف لما قدمه  
قبل أسطر عن خزنة  
الاكمل لكن ما قدمه  
فيه الشهادة على اقرار  
المدعى ان رجلا دفعه اليه  
وما هنا على اقراره بانه  
لفلان بدون التصريح  
بالدفع (قوله وظاهر قوله  
دفع ان المدعى عليه  
لا يحلف للمدعى الخ) فيه  
نظر فانه بعد البرهان  
كف يتوهم وجوب  
الحلف أم قبله فسيذكر  
عن البرازية انه يحلف  
على البتات وعن الذخيرة  
انه لا يحلف الا لهم الآن  
يقال ان المؤلف لاحظ  
انه يمكن قياسه على  
مستدوين الميت تامل  
(قوله فشمى ما اذا صدق  
ذوالبدعى دعوى المالك)  
قال في جامع الفصولين  
(شم) قال ذوالبدان  
للمدعى الا انه أودعى  
فلان تندفع التخصومة  
لو برهن والا فلا (فش)  
لاتسدفع التخصومة اذا  
صدقه أقول فعلى إطلاقه

قتلها عبد خطا وذوالبدعى زعم انها وديعة لفلان عندي يقال لمولى العبد أوفده وان دفعه ثم جاء  
رجل وأقام البيعة أن الجارية كانت له وأقام ذوالبدعى البيعة على الأبداع وغيره على ما ذكرناه به يقال  
للمدعى ان طلبت العبد فلاحق لك وان طلبت القيمة قضينا بها عليه لك وان اختار القيمة وأخذها منه  
ثم حضر الغائب وصدق المقر فانه يرجع عليه بما ضمن لافى الغصب والعارية وان أنكر الغائب  
فله أن يحلفه أو يقيم عليه البيعة في فصل الوديعة والجارية والرهن فان حلف لم يرجع قطعا ومع القتل  
لا خصومة بينهما لافى الرقبة ولا فى الارش حتى يحضر المالك اه وظاهر قوله أودعني وما بعده  
يفيد انه لا بد من دعوى ابداع الكل وليس كذلك لما فى الاختيار انه لو قال النصف لى والنصف  
وديعة عندي لفلان وأقام بيعة على ذلك اندفعت فى الكل لتعذر التمييز اه وأما بقوله فلان انه عنه  
باسمه وقدمنا انه لو قال أودعني رجلا لأعرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة  
فلو ادعاه من مجهول وشهدا بمجيئ أو عكسه لم تندفع وقد سما ان معرفة الشهود الغائب بوجهه فقط  
كافية عند الامام خلافا لمحمد وفى البرازية لو قال الشهود أودعني من نعرفه بالطرق الثلاث لكن  
لا بقوله ولا نشهده لا تندفع ومقتضاه ان المدعى عليه لو أجاب بذلك لا يكفي وكذا لو قال أعرفه  
الا فى نسبه ومحل الاختلاف بينهما وبين محمد انما هو فيما اذا ادعاه المحصن من معين بالاسم والنسب  
فشهدا بمجهول لكن قالنا نعرفه بوجهه أما لو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجما وهو الصحيح كذا  
فى شرح أدب القضاء للخصاف وفى خزنة الاكل والحامية ولو أقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا  
على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وأطلق فى الغائب فشمى ما اذا كان بعيدا معروفا بتعذر الوصول  
اليه أو قريبا كما فى المحلاصة والبرازية وظاهر قوله وبرهن عليه اه لا بد من البرهان على ما ادعاه  
مطابقة وفى خزنة الاكل لو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندرى لمن هو فلا خصومة بينهما اه وبه علم  
انه لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاه وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قاله الى انه لو برهن على اقرار  
المدعى انه لفلان ولم يزيدوا فالتخصومة بينهما قائمة كما فى خزنة الاكل والفصول ومعنى قوله دفعته  
تخصومه المدعى دفعها للقاضى أى حكم بدفعها فاما دانه لو أعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر  
لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كما صرحوا به وأراد بالبرهان وجود  
حجة على ما قال سواء كانت بيعة أو علم القاضى أو اقرار المدعى كما فى الخلاصة ولو علم القاضى انها لرجل  
ثم وجدها فى يد آخر فقال الاول انها لى وأقام صاحب البيعة على الوديعة فلا خصومة بينهما وكذا  
اذا علم القاضى ابداع هذا الآخر كما علم ملك الاول أقره فى يده أما لو علم القاضى أن الغائب خصمها من  
هذا الذى كانت له ثم أودعها هذا أخذها وردها فان علمه بمنزلة البيعة اه ولو لم يبرهن المدعى  
عليه وطلب عين المدعى استخلفه القاضى فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كما  
فى خزنة الاكل وظاهر قوله دفعته أن المدعى عليه لا يحلف المدعى انه لا يلزمه تسليمه اليه ولم أره  
الا ن وأطلق فى انداعها فيما ذكر فشمى ما اذا صدق ذوالبدعى دعوى المالك ثم دفعه بما ذكر  
فانما تندفع كما فى البرازية وفى البرازية وان ادعى ذوالبدعى الوديعة ولم يبرهن عليها وأراد أن يحلف أن  
الغائب أودعه عنده يحلف المحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها اليه على البتات لا على العلم  
لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وان طلب المدعى عليه عين المدعى فعلى العلم بالله  
ما يعلم ابداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به وفى الذخيرة لا يحلف ذوالبدعى الا بداع لانه  
يدعى الا بداع ولا حلف على المدعى ولو حلف أيضا لا يندفع ولكن له أن يحلف المدعى على عدم العلم

يقتضى أن لا يندفع ولو برهن على الابداع وقبه نظر اه (قوله قال بغضهم المحرق دبرهن الخ) قال الرملي قالوا المحرق لا يجوز رهنه  
لانه غير مملوك واقول فلورهن رجل قرابته كابنه أو أخيه على ما جرت به عادة السلاطين فلا حكم له لقوله تعالى فراهن مقبوضه  
والمحر لا تثبت عليه اليد قال بعضهم ورايت في مصنف ابن أبي شيبة عن ابراهيم وهو الخفي قال اذا رهن الرجل المحرق فبذلك كان  
رهنه احتي يفكه الذي رهنه أو يفك نفسه وجه كلام الخفي المؤاخذة باقراره (قوله ومقتضى قولهم ان دعوى الوقف الخ) قال  
الرملي هذا محال لا يشك فيه اذ هو داخل تحت اطلاق المتون والشروح والفتاوى ٢٥١ فان أحد المقيدين بالملك وانظر

اه وقيدنا بكون المدعى ادعاءه ملكا مطلقا يعني فقط للاحتراز عما اذا ادعى عبد الله ملكه وأعتقه  
 فدفعه المدعى عليه بما ذكر وبرهنا فإنه لا تندفع ويقضى بالعق على ذى اليد فان جاء الغائب  
 وادعى انه عبده وأنه أعتقه يقضى به فلو ادعى آخر انه عبده لم يسمع وكذا في الاستيلاء والتسديد  
 ولو أقام العبدينة أن فلانا أعتقه وهو يملكه فبرهن ذواليد على ايداع فلان الغائب بعينه يقبل  
 وبطلت بينة العبد واذا حضر الغائب قبل للعبد أعد البينة عليه فان أقامها قضينا بعقته والارد  
 عليه ولو قال العبد أنا حر الاصل قبل قوله ولو برهن ذواليد على الايداع ولا ينافيه مدعوى حرية  
 الاصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما في الرهن قال بعضهم الحر قد يرهن وقال  
 بعضهم لا يرهن فتعتبر العادة كذا في خزنة الاكل ولم أر حكم ما اذا ادعى أن المدار وقف عليه فدفعه  
 ذواليد بما ذكر ومقتضى قولهم أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق أن تندفع اذا برهن  
 وقيدنا بكون القاضي لم يقض بينة المدعى لان القاضي لو قضى بينة المدعى ثم برهن ذواليد على  
 ما ذكر لم يسمع كذا في خزنة الاكل والفصول وسواء كان بعد دعوى الايداع قبل البرهان أو قبل  
 دعواه كما في البرازية وقيد بكون المدعى عليه اقتصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا ادعى  
 كانت دارى بعته من فلان وقبضها ثم أودعها ثم أودعها وقبضها ثم أودعها ثم أودعها ثم أودعها  
 أو يعلم القاضي ولو ادعى المدعى ثم قاما الى احضار البينة فقال المدعى عليه انى وهبتها من فلان  
 فسلمتها اليه ثم أودعها وغاب لم يسمع وكذا في البيع الا أن يقر المدعى أو يعلم القاضي فلو برهن  
 المدعى ثم صنع المدعى عليه بيعا أو هبة قبل القضاء لم تندفع سواء أقر به المدعى أو علم القاضي  
 أو قامت به بينة كذا في خزنة الاكل ثم اعلم أنه في المسائل الخمسة لو شهدوا أنها لفلان الغائب فقط  
 لم تقبل ولو شهدوا على اقرار المدعى انه لفلان الغائب اندفعت كما في البرازية وأما المؤلف بجواب  
 المدعى عليه انه لو أجاب بانها ليست لى أو هى لفلان ولم يزد لا يكون دفعا ولم يذ كر المؤلف دفع الدفع  
 فلو برهنا على ما ادعاه فدفعه المدعى بانه ملكه غصبه منه يسمع دعواه ولا تندفع الخصومة كما في  
 الخلاصة وفي الاختيار لو قال المدعى اودعنيها ثم وهبها منك أو باعها وأنكر يستخلفه القاضي انه  
 ما وهبها منه ولا باعها له فان نكل صار خصما لانه أقر أن يده يملك فكان خصما اه وفي  
 البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي انقضت الاثمة على فسادها صحيح في الاصح وقيل  
 الدفع أيضا فاسدا لانه مبني على فاسد البناء على الفاسد واسد وكما يصح الدفع قبل الرهان يصح  
 بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وقيل

بدن خصوصه فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح المحكم بها بعد اقامة البينة على الملك لانها قامت على خصم ثم اذا اراد المدعى عليه أن يثبت الابداع لا يمكنه لانه صار اجنبيا برديات الملك للغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان على ابطال القضاء كما سنبت كره قريبا ولمالم يقبل برهانه ولا دعواه لما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد المسئلة على القول المختار فليست امل (قوله ولو شهدوا انها فلان الغائب فقط) أى ولم يشهدوا بالابداع كما صرح به فى الخلاصة (قوله ودفع الدفع ودفعه وأن كثر صحيح فى المختار) قال فى نور العين خلاصة صورته ادعى ملكا مطلقا

فقال المدعى عليه اشترى به منك فقال المدعى قد اقلت البيع فلو قال الاخر انك اقررت اني ما اشترى به يسمع اذا ثبت  
العدالة (ذ) ويصح الدفع قبل اقامة البيعة وبعدها وقبل الحكم وبعده حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى  
اقر قبل الحكم انه ليس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بحدوثه  
بعد اقراره على ما سياتي قريبا في (فس) انه لم يبطل الحكم الجائز بشك يقول الحقير قوله ينبغي على نظر لان ما في (ذ) بناء  
على اختيار اشتراط التوفيق ٢٥٢ وعدم الاكتفاء بمجرد امكن التوفيق كما مرارا (فقط) متقدم ومناجنا

جوزوا دفع الدفع  
وبعض مناخر يسم على  
انه لا يصح وقبل يصح  
ما لم يظهر احتيال وتلبس  
(فس) حكم له بمال ثم  
وان قال ابتعته من  
الغائب او قال المدعى  
سرق مني وقال ذواليد  
اودعني فلان وبرهن  
عليه لا

رفعنا الى قاض آخر وجاء  
المدعى عليه بالدفع  
يسمع ويبطل بحكم الاول  
وفيه لو اتى بالدفع بعد  
الحكم في بعض المواضع  
لا يقبل فنحو ان يبرهن  
بعد الحكم ان المدعى  
اقر قبل الدعوى انه  
لاحق له في الدار لا يبطل  
الحكم لجواز التوفيق  
بانه شرأ بخيار فلم يملكه  
في ذلك الزمان ثم مضت  
مدة الخيار وقت الحكم  
فلكه فلما احتمل هذا

لا يسمع بعد ثلاث بان ادعى الملك المطلق فقال اشترى به منك فدفع فائلا بالاقالة قد دفع فائلا بانك  
اقررت ما اشترى به مني يسمع في المختار كما لو كان الشهود عدولا والدفع من غير المدعى عليه لا يسمع  
ودفع احد الورثة يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد  
الورثة دارا فبرهن الوارث الاخر ان المدعى اقر بكونه مطلقا في الدعوى يسمع اه فان قلت  
ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها قلت تغفها ولم ادره فائدة لو ادعاه على وجه  
العهدة كان الدفع الاول كافيا ثم اعلم ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قد علمنا من ان  
القاضي لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع بالا بداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان يخص من السكلى فافهم  
ولم يذ كر المؤلف حكم جواب الغائب اذا حضر وفي الخاتمة فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار  
اليه فاعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فاجاب انها اودعته عنده لفلان آخر تقبل بيته وتندفع  
عنه خصومة المدعى اه وفي البرازية لو لم يبرهن المدعى عليه وبرهن الطالب وحكم له به ثم حضر  
الغائب وادعى بانه ملكه ان اطلق الملك تقبل وان قال بالشرأ من المدعى عليه المقضى عليه لا لان  
القضاء على ذى اليد بالبيعة بعد دعوى الملك المطلق قضاء على كل من تلقى الملك اليه منه فكان  
المشتري مقضيا عليه وان حضر قبل الحكم وبرهن على مطلق الملك فهما كخارجين برهننا على الملك  
المطلق ثم اعلم ان مسألة الرهن من المسائل الخمسة تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كما في  
حبل الولوجية ثم اعلم ان القاضي في هذه المسائل لم يسمع دفع ذى اليد وقضى بينة المدعى كان  
قضاء على غائب وقد منأ ان في نفاذه روايتين فليكن هذا على ذ كر منك ولم ادر من نبه عليه وفي العباب  
للسافعية انه حكم على غائب ويحلف على بقاء ملكه اه (قوله وان قال ابتعته من الغائب او قال  
المدعى غصبته او سرق مني وقال ذواليد اودعني فلان وبرهن عليه لا) أى لا تندفع بيان للمستثنين  
حاصل الاولى ان المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا وانكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك  
فدفعه ذواليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعنى فقضى  
القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما فالضامير في قال عاتد على  
المدعى عليه وفي البرازية وذ كر الوارث قال في غير مجلس الحاكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعة  
عندي او رهن عندي من فلان فندفع اذا برهن على ما ذكره لو برهن عليه المدعى انه اقر بكونه  
ملكك في غير مجلس الحاكم يجعله خصما ويحكم عليه بسبق اقراره ويمنع من الدفع اه وبه علم

ان  
لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم لا يحكم اذا شك بدفع الحكم ولا يرفعه يقول  
الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي ان لا يقبل ويحكم على من ذهب من جعل امكن التوفيق  
كافيا اذا شك حيث نزل ان مكانه كتنصريحه عندهم والله تعالى اعلم اه ثم نقل عن البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعينه  
فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورث المدعى وادعى  
الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان او من المدعى قبله او يقضى عليه بالداية فبرهن على نتائجها عنده  
اه (قوله مخالف لما قد علمنا) أى قريبا وقد علمت جوابه



أن دعوى الشراء عن الغائب مثال والمراد أن ذاليد ادعى ملكا لنفسه سواء أطلقه أو قبضه بشراء  
وهبة مع قبض أو صدقة كذلك وأطلق في الشراء فعمل الفاسد مع القبض كما في أدب القضاء  
للخصاف ولهذا قال في البرازية أيضا لو قال انه ملكي ثم برهن على الوديعة لا يسمع اه وأشار المؤلف  
بهذه المسئلة الى ما في البرازية في يده دار زعم شراها من فلان الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة  
كذلك منذ شهر أو أمس وبرهن أولا وبرهن آخر أن هذا الغائب رهنها منه منذ شهر أو آخرها  
منه أو أعارها منه وقبضها وبرهن يحكم بها المستاجر والمستعير والمرتهن ولا تندفع الخصومة عن ذي  
اليدين ثم ذواليد بالخيار إن شاء سلم الى المدعى وترتب الى انقضاء المسئلة وفك الرهن وإن شاء نقص  
البيع وإن اختار عدم النقص وأدى البائع الدين وفك الرهن قبل قبضه تم البيع وإن كان المدعى  
برهن أن الدار له أعارها أو أجزاها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب منه ولم ينقد الثمن قبل أن  
يشتريها منه ذوالسيد قضى بها للمدعى في الوجوه كلها ما في الاعارة فله عدم اللزوم وأما في الاجارة  
فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ازالته عن ملكه وأما في الشراء فلان له حق الاسترداد لا استيفاء  
الثمن فان دفع الحاكم الدار الى المدعى فان كان أجزاها ولم يقبض الاجرة أخدمه كغيب لا بالنفس  
الى انقضاء المدة وإن كان قبض الاجرة أو كان ادعى رهنها لا يدفع الى المدعى ويضعها على يد عدل  
اه وبه علم ان دعوى الرهن أو الاجارة أو الاعارة من الغائب كدعوى الملك المطلق على ذي اليد  
وقيد بدعوى الشراء من الغائب من غير ان يدعى ان المدعى باعها من الغائب فلو ادعى ذواليد ان  
المسعى باع العين من الغائب ففيه اختلاف قال في القنية ادعى عليه عبدا وأثبتته بالبينة فاقام  
المدعى عليه البينة انك بعته من فلان الغائب فعلى ما عليه اشارات الجامع والزيادات لا تقبل وذكر  
الناطقي في أجناسه انها تقبل وتندفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلقى الملك من المشتري فاولى  
ان تقبل اذا ادعاه اه وفيها قبض له ادعى عليه دارا انها ملكه وأثبتته بالبينة ثم اقام المدعى عليه  
بينة ان المدعى باعها من زوجته وباعتهاهى منى تسمع اه واذا لم تندفع في المسئلة الاولى واقام  
الخارج البينة فقضى له ثم جاء المقر له الغائب وبرهن تقبل بيته لان الغائب لم يصرم مقضيا عليه  
واما قضى على ذي اليد خاصة ذكره الشارح وحاصل الثانية ان المدعى ادعى فعلا على ذي اليد  
فدفعه بدعوى الايداع من الغائب وبرهن فانها لا تندفع لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه  
الايداع بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتباره يده حتى لا تصح دعواه على غير ذي اليد  
وتصح دعوى الفعل وقديني فعل الغصب للفاعل وفعل السرقة للمفعول فخرج ما اذا بني الاول للمفعول  
بان قال غصب منى كما في البرازية وامام قيس في السرقة للمفعول ليعلم حكم ما اذا بناء للفاعل بالاولى  
وهو اتفاق وفي المبني للمفعول الاختلاف فقال محمد وهو كبناء فعل الغصب للفاعل وهو القياس  
واستحسنوا وجعلوا من دعوى الفعل عليه لان في ذكر الفاعل اشاعة الفاحشة بخلاف الغصب ولو  
ادعاه بالمصدر لم يذكره الشارحون وفي البرازية ادعى انه ملكه وفي يده غصب وبرهن ذواليد على  
الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انه لا تندفع اه وأراد بالبرهان اقامة البينة  
فخرج الاقرار لما في البرازية معزيا الى الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على  
اقرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة البينة على الايداع لثبوت اقرار المدعى  
أن يده ليست بخصومة اه وذكر الغصب والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى  
أودعتك اياه أو اشتريته منك وبرهن ذواليد كما ذكرنا على وجهه لا يفيده ملك الرقبة له لا تندفع كذا

(قوله لانه يريد ازالته  
عن ملكه) أى لان ذاليد  
يريد ازالة الدار عن ملك  
المدعى بدعواه شراءها  
من الغائب فلهذا كان  
للمدعى حق الفسخ وتسليم  
الدار من ذي اليد وهو  
صريح في ان ذلك من  
اعذار فسخ الاجارة



(قوله وهي عجيبة) أقول قد تمت المسئلة ٢٥٤ متنا في آخر كتاب الوكالة قبل باب عزل الوكيل ووجهها أنه اقرار على الغير

وهو رب الوديعة فلا  
يسلمها الى مدعي الوكالة  
بالقبض أو الشراء بخلاف  
ما لو كان مدينون الغائب  
وادعى عليه شخص  
الوكالة بالقبض وصدقه  
فانه يدفع اليه لان الدينون  
تقضي بامسألهما فكان  
اقرارا على نفسه لا على  
الغائب فانظر ما وجه  
الحجب (قوله فانه لا يندفع  
بزعم ذي اليد ايداع ذلك  
الغائب في الاستحسان)  
وان قال المدعي ابتعته  
من فلان وقال ذو اليد  
أودعته فلان ذلك  
سقطت الخصومة

قال في نور العين يقول  
المخبر لعل وجه الاستحسان  
هو ان الغصب ازالة اليد  
الحقة باثبات اليد المبطله  
كما ذكر في كتب الفقه  
فاليد للغاصب في مسئلة  
الغصب بخلاف مسئلة  
السرقة اذ اليد فيها الذي  
اليد اذ لا يدلسارق  
شرط ان عبارة لا يد  
للسارق نكتة لا يخفى  
حسنها على ذوي النهي  
اه (قوله وان ادعت  
السرقة لا) اي لا تندفع  
وظاهره انها ادعت سرقة  
أخيها وقد مر قرينان

في البرازية ولو قال المدعي ملكي وفي يده بغير حق لا يكون دعوى الغصب فتندفع لو برهن على  
الايداع بالطريق المذكور كذا في البرازية أيضا وقد يدعى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن  
دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواحد مما ذكرناه وبرهن وانها تندفع كدعوى الملك المطلق كما في  
البرازية وذكر الشارح لو ادعى انه اشتراها من ذي اليد وقبضها ونقد الثمن وأقام ذواليد البينة ان  
فلانا أودعها اياه اندفعت الخصومة وان ادعى على ذي اليد فعلا لان المدعي عقد استوفى أحكامه  
فصار كالعدم فكان كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبضه لم تندفع اه ولم يذكر في  
المحلاصة نقد الثمن وانما ذكر الشراء مع القبض وفي البرازية بقصد ما ذكرناه مع القبض كدعوى  
ملك مطلق قال وجماعة من مشايخنا قالوا لا تندفع أيضا لان دعوى الشراء بقي معتبرا ولهذا لا يحكم  
القاضي بالزوائد المنفصلة ولا يكون للباعة أن يرجع بعضهم على بعض ولو كان كدعوى الملك المطلق  
لكان الامر بخلافه اه والظاهر ما عليه هؤلاء لا إطلاق المتون الشراء وأما المؤلف رحمه الله بما  
ذكره من دعوى الفعل ودفعها ان المدعي عليه بعد دعوى الفعل عليه لا يقدر على التحويل الى غيره فلو  
دفع بانه ذنبه الصغير بعد دعوى الغصب عليه لم تندفع كما في البرازية أودع بانه ملك والده أودعه  
عنده كما في الخاتمة (قوله وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال ذواليد أودعته فلان ذلك سقطت  
الخصومة) أي بغير برهان وحاصلها أن المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد  
بان يده من الغائب فقدا تفقا على ان أصل الملك فيه للغائب فيكون وصولها الى يده من  
جهته فلم تكن يده بدخوصه الا أن يقيم المدعي بينة أن فلانا وكله بقبضه لانه أثبت بيئته كونه  
أحق بما سألها ولو صدقه ذواليد في شرائه منه لا يأمره القاضي بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء  
على الغائب باقراره وهي عجيبة قد يتلقى اليد من الغائب للاحتراز عما اذا قال ذواليد أودعته  
وكيل فلان ذلك لم تندفع الابينة لانه لم يثبت تلقي اليد من اشترى هو ومنه لا يكار ذي اليد ولا من  
جهة وكيله لا نكار المدعي وكذا لو ثبت بالبينة انه دفعها الى الوكيل ولم يشهدوا ان الموكل دفعها  
الى ذي اليد ذكره الشارح وظاهر قوله سقطت السقوط بلاينة ومين وفي البناية ولو طلب المدعي  
عينه على الايداع يحلف على البنات اه وتقييد المؤلف بدعوى الشراء من الغائب اتفاق في  
البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا  
الغائب أودعه عنده تندفع لا تفقا هم على وصول العين من غيره وان صاحب اليد ذلك الرجل  
بخلاف ما لو كان مكان دعوى الغصب دعوى السرقة فانه لا يندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب  
في الاستحسان اه وقد سئل بعد تأليف هذا المحل بيوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه  
وغاب فادعت الاخت به على ذي اليد واجابه بالرهن فاجبت ان ادعت المرأة غصب أخيها وبرهن  
ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا وفي البرازية قبله معزيا الى الذخيرة أيضا وبرهن  
على انه وديعة عنده من جهة الميت الذي يدعى الوصية منه أو من غصبه منه فلا خصومة بينهما  
لانهما تصادقا على وصول المال من جهة الميت اما غصب واما أمانة فلا تكون يده بدا الخصومة في  
حق من يدعى تلقي الملك منه وفرق بين الوصية والوراثة فلوبرهن في دعوى الوراثة انه وديعة عنده  
من قبل المورث الذي يدعى منه الوراثة لا يندفع وفي دعوى الوصية كما ذكرنا يندفع حتى يحضر

لو ادعى الفعل على غير ذي اليد فدفعه ذواليد بواحد مما ذكرناه وبرهن فانها تندفع كدعوى  
الملك المطلق فيحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مهنيا للجهول ليكون دعوى الفعل على ذي اليد وان بقي على ظاهره

الوارث أو الوصي اه وقد بنا باعقاد الغائب لانه لو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن  
ذو اليد على ايداع غائب آخر منه لا تندفع كالأدعى الايداع من غير الوصي أو النصب منه فانه  
خهم إلا أن يبرهن على مقاله وقال البلخي لا تندفع وان برهن كسئلة الشراء كذا في البرازية  
والله أعلم بالصواب

### باب دعوى الرجلين

باب دعوى الرجلين  
برهنا على مافي يد آخر  
قضى لهما

يكون جوا على مقابل  
الاستحسان المذكور آنفا  
باب دعوى الرجلين  
(قوله والاخر بوديعة  
فهو بينهما) أي لان  
المودع بالجود يصير  
تأصبا ثم ان ماذ كره عن  
النية سيد كره المصنف  
في هذا الباب (قوله ثم  
بعده اذا أقام صاحب  
اليدين انه ملكه  
لا يقبل) انظر ما كتبناه  
عند قوله وقضى له ان  
نكل مرة

لمافرغ من بيان دعوى الواحد ذكر دعوى مازاد عليه (قوله برهنا على مافي يد واحد آخر قضى  
لهما) لمحمد بن تميم بن طرفة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة أقام كل  
واحد منهما البينة فقضى بها بينهما نصفين وحديث القرعة كان في الابتداء ثم نسخ ولان المطلق  
للشهادة في حق كل واحد منهما يحتمل الوجه بان يعتمد أحدهما سبب الملك والاخر اليد فصحت  
الشهادتان فيجب العمل بهما ما أمكن وقد أمكن بالتنصيف اذا جهل يقبله وانما ينصف  
لاستوائهما في سبب الاستحقاق والضمير في قوله برهنا عائد على الرجلين أي الخارجين بقريضة  
على مافي يد آخر والمعنى على ملك مافي يد الآخر والكلام في دعوى الخارجين الملك المطلق فخرج  
ما اذا ادعى املك كسبب معين أو مقيد بتار يخ وسياقي ومن هذا القيل مافي منية المفتى أقاما بينة  
على عبد في يد رجل أحدهما بنصب والاخر بوديعة فهو بينهما اه وأطلقهما فتشمل ما اذا ادعى  
الوقف في يد ثالث فيقضى بالعرفان نصف لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق  
باعتبار ملك الواقف ولهذا قال في القنية دار في يد رجل أقام رجل عليه بينة انها وقف عليه وأقام  
قيم المسجد بينة انها وقف المسجد وان أرخافه للسابق منهما وان لم يؤثر خافه بينهما نصفان اه  
ولا فرق في ذلك بين أن يدعى ذو اليد الملك فيها أو الوقف على جهة أخرى والحاصل أن دعوى الوقف  
من قبيل دعوى الملك المطلق ولهذا الوادعي وقفية مافي يد آخر وبرهن فدفعه ذو اليد بانه مودع فلان  
ونحوه وبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كما في الاسعاف فدعى الوقف داخل في المسئلة الخمسة  
وكما يقسم الدارين الواقفين كذلك لو برهن كل على أن الواقف جعل له الغلة ولا مرجح فانها تكون  
بينهما نصفين لمافي الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يده انها وقف لوشهدا ثنان على اقرار  
رجل بان أرضه وقف على زيد ونسله وشهد آخر ان على اقراره بانها وقف على عمرو ونسله تكون وقفا  
على السابق وقتان علم وان لم يعلم أو ذكر أو وقتا واحدا تكون الغلة بين الفريقين انصافا ومن مات من  
ولدي بدفنصيبه لمن بقي منهم وكذلك حكم أولاد عمر و واذا انقرض أحد الفريقين رجعت الى  
الفريق الباقي لزوال المزاحم اه وقد بد البرهان منهما ادلو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل  
فلو برهن الخارج الاخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذايد بالقضاء له وان لم تكن العين في  
يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الاخر عليه كما سئل عن مافي يد رجلين النكاح ولولم  
برهنا حلف صاحب اليد فان حلف لهما ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام  
البينة بعد ذلك يقضى بها وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد  
البينة انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بينة انها ملكه لا تقبل  
لكونه صار مقضيا عليه كذا في النهاية ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد  
وفي جامع النصولين ادعى كل انه في يده فلو برهن أحدهما يقبل ويكون الاخر خارجا ولو لا بينة

لهما لا يحلف واحد منهما ولو برهن أحدهما على اليد وحكم بيده ثم برهن على الملك لا تقبل اذ بيده  
 ذى اليد على الملك لا تقبل اخذ عينا من يد آخر وقال اني اخذته من يده لانه كان ملكي وبرهن  
 على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد بحكم الحال لكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة  
 هو الخارج ولو غصب أرضا وزرعها فادعى رجل انها له وغصبها منه فلو برهن على غصبه واحداث  
 يده يكون هو ذا يد والزارع خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزارع ذويد والمدعى هو الخارج بيده  
 عقار أحدث الاخر عليه يده لا يصير به ذا يد فلو ادعى عليه انك أحدثت اليد وكان يسدي فانكر  
 يحلف اه وبه علم ان اليد الظاهرة لا اعتبار بها ثم اعلم أنه قال في العمادية اعلم أن الرجلين اذا  
 ادعيا عينا وبرهنا فلا يخجلوا ما أن يدعيهما ملكا مطلقا وأرثا أو شرا فكل قسم على ثلاثة اما أن يكون  
 المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما وكل وجهه على أربعة أقسام لانه اما أن لا يؤثر  
 أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد  
 وثلاثون فصلا اه أقول ان هذا التقسيم ليس بحاصر والصواب أن يقال اذا ادعيا عينا فاما أن  
 يدعيهما ملكا مطلقا أو ملكا بسبب متقد قابل للتكرار أو غير قابل له أو مختلف أحدهما أقوى من  
 الآخر أو مستويان من واحد أو من متعدد أو يدعي أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب  
 أو أحدهما ما يتكرر والآخر ما لا يتكرر فهي تسعة وكل منهما اما أن يبرهن أو يبرهن أحدهما  
 فقط أو لا يبرهان لواحد منهما ولا مرجح أو لا أحدهما مرجح فهي أربعة صارت اثنين وثلاثين وكل منها  
 اما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما فهي أربعة صارت مائة وثمانية وعشرين  
 وكل منها على أربعة اما الدلم يؤثر أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد  
 خمسة مائة واثني عشر (قوله وعلى نكاح امرأة سقطا) أي لو برهننا على نكاح امرأة تنهاتر التعتذر  
 العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك واذ تنهاتر افرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كافي القنية  
 واذ تنهاتر او كان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كذا في منية المفتي أطلقه وهو مقيد  
 بحياتهم أي المدعين والمرأة اما لو برهننا عليه بعدموتها ولم يؤثر أرخانا ربحا واحد أو أرخانا ربحا واحد  
 يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وهما يرثان ميراث زوج واحد فان جاءت  
 بولد يثبت النسب منهما أو يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث  
 أب واحد كافي الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار واليدان سبق تاريخ أحدهما يقضى  
 له ولو ادعيا نكاحها وبرهننا ولا مرجح ثم ماتا فان لها نصف المهر ونصف الميراث من كل واحد منهما  
 ولو ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو مات أحدهما فقالت المرأة هو الاول  
 لها المهر والميراث كذا في الظهيرية وأطلق في النكاح فشمع ما اذا برهن أحدهما على العقد والآخر  
 على اقرارها له به فلا ترجيح لكن بعد التنهاتر لو برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح يحكم له كالأول  
 اعترافها لأحدهما به بعد التنهاتر كذا في الظهيرية وفي العباب للشافعية وترجع بيده العقد على بيده  
 اقرارها كمنية غصب على بيده اقرار اه ولم أر الا أن حكم المشبه به عندنا وفي منية المفتي ادعيا  
 نكاح امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقاما البيضة لا يقضى لأحدهما كالأول تقر اه وفي الهداية  
 اذا أقرت لأحدهما قبل إقامة البيضة فهي امرأته لهما ذوقهما فان أقام الآخر البيضة قضى بها لان  
 البيضة أقوى من الاقرار اه وقيد ببرهانها مع لانه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن  
 الآخر على نكاحها لا تقبل كافي الشراء اذا ادعاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى الآخر شرا

وعلى نكاح امرأة سقطا

(قوله أقول ان هذا  
 التقسيم ليس بحاصر  
 والصواب أن يقال الخ)  
 قال الرملي تأمل في هذا  
 التقسيم يظهر لك ما فيه

(قوله وزاد الولوالجي) قال الرمي أي في كتاب القضاء في أواخر الفصل الرابع وقوله موضعاً الثانية يعني دعوى المرأة النكاح بها  
 نوبت القتل في يوم كذا (قوله فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ الخ) قال الرمي ٢٥٧ وجه الشبه بين المسئلة

ان تاريخ برهان المرأة على  
 نكاح المقتول مخالف  
 لتاريخ القتل اذ لا يتصور  
 بعد قتله أن ينكح كما اذا  
 نكاح الثانية له يوم  
 النحر بخراسان لا يتصور  
 مع نكاح الاولى له يوم  
 بمكة فهو مخالف من هذا  
 المحيطة فاشبهت هذه  
 المسئلة الاولى في المخالفة  
 وكل من النكاح والقتل  
 يدخل تحت الحكم فتأمل  
 (قوله وفي الظهيرية ادعى  
 ضبعة في بدرجل الخ)  
 قال الرمي اذا كان الموت  
 مستفيضاً علم به كل صغير  
 وكبير وكل عالم وجاهل  
 لا يقضى له ولا يكون  
 بطريق ان القاضي قبل  
 البينة على ذلك الموت  
 بل يكون بطريق التيقن  
 بكذب المدعي ارجع الى  
 التتارخانية من كتاب  
 الشهادة في الفصل  
 الثامن عشر يظهر لك  
 صحة ما قلته (قوله ولا  
 أبطل بينة الابن على  
 القتل) قال الرمي الظاهر  
 ان حرف النفي زائد ولم  
 يذكره في التتارخانية  
 وعبارته ولو أقام رجل  
 البينة ان هذا الرجل

من فلان أيضاً وبرهن لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقاً كذا هنا ولو برهن على نسب مولود  
 وحكم له به ثم ادعاه آخرو برهن على ذلك لا يقبل وفي الملك المطلق لو برهن عليه أحد وحكم له به ثم ادعاه  
 آخرو برهن على ذلك يقبل ويحكم للثاني كذا في البرازية وهذا ما وعدنا به في مسئلة الخارج اذا حكم  
 له ثم ادعاه آخر وهذا ما قدمناه عن الفتاوى الصغرى من ان القضاء لا يكون على الكافة الا في  
 القضاء بالحرية والنسب والولاء والنكاح ولكن في النكاح شرطه وان لا يؤثر خافان أرخ المحكوم  
 له ثم ادعاه آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول وسبق مناً أيضاً شرط ذلك في  
 الحرية الاصلية أيضاً في باب الاستحقاق فكان على ذكر منه ينفعك كثيراً وقيد بدعوى الرجلين  
 لا حترار عما اذا أقام رجل البينة على امرأة انه تزوجها وأقامت هي بينة على رجل انه تزوجها  
 فالبينة بينة الرجل كذا في الظهيرية واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة بتزويج الحاكم لم تسمع  
 الا بشروط أن يذكر اسم الحاكم ونسبه وان السلطان فوض اليه التزويج وانه لم يكن لها ولي كما  
 في البرازية ثم اعلم أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في العمادة  
 والظهيرية والولاء المحيطة والبرازية وغيرهما وفرعوا على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في  
 يوم ثم برهنت امرأة على أن مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن  
 الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهنت المرأة على ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى  
 هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعي  
 عليه أنه مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعي  
 عليه انه قتله فلان قبل هذا برهان يكون دفعاً لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وزاد  
 الولوالجي موضعاً الثانية بقوله ألا ترى ان امرأة لو أقامت البينة انه تزوجها يوم النحر بمكة فقضى  
 بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بينة المرأة الاخرى لان  
 النكاح يدخل تحت القضاء واعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ بتاريخ  
 لم يقبل اه وفي الظهيرية ادعى ضبعة في بدرجل انها كانت لفلان مات وتركهاميراثاً لفلانة  
 لا وارث له غيرها ثم ان فلانة ماتت وتركتها ميراثاً لى لا وارث لها غيرى وقضى القاضي له بالضبعة  
 فقال المقتضى عليه دفعا للدعوى ان فلانة التي تدعى أنت الارث عنها الفسك ماتت قبل فلان  
 التي تدعى الارث عنه لفلانة اختلغوا فيه بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على  
 أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه وفيها قبله بعدما ذكر الفرق بين يوم الموت ويوم القتل قال  
 غير ان مسئلة أخرى ترد اشكالاً على هذا وهي أن الرجل اذا ادعى على رجل أنه قتل أباه عمداً بالسيف  
 منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواه وأقام البينة على ذلك فجاءت امرأة ومعها ولد وأقامت  
 البينة ان والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هذا الولد منهها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة  
 استحسن في هذا ان أحيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا أبطل بينة الابن على القتل وكان هذا  
 الاستحسان للاحتياط في أمر النسب بدليل انها لو أقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد والبينة بينة  
 الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول أبي يوسف ومجاهد فقد علمت مما في الظهيرية استثناء مسئلة

٢٥٨ - بحر سابع قتل أباه منذ عشرين سنة وأقامت المرأة البينة انه تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هؤلاء أولاده  
 منها استحسن أبو حنيفة رحمه الله ان أجاز بينة المرأة وأثبت النسب وأبطل بينة الابن على القتل والقياس ان يقضى ببينة القتل اه



(قوله أما لو كان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل) قال الرملي يعني لو ادعى ان هذا قتل أبي زيد يوم النهر بمكة وادعى آخر انه قتل عمر يوم النهر بالكوفة ٢٥٨ لا يجوز ولا يحكم لواحد منهما (قوله الاخذ بالاحداث أولى ان كان شيئا مشهورا)

قال الرملي وهذا يقيد به ماضى أيضا وهذا قيد لازم لا بد منه حتى لو اشترى موت رجل عند الناس وادعى رجل انه اشترى منه داره منذ سنة وكان موته قد اشترى عند الناس منذ عشرين سنة فدفعه بذلك يجب قبوله لما ذكرنا من ثم بفضل الله تعالى ومنته رأيت ما يشهد به مريحا وهى لمن صدقته أو سبقت بينته

قال فى التتارخانية فى الفصل الثامن فى التهار نقلا عن الذخيرة فيما لو ادعى المشهود عليه ان الشهود محدودون فى قذف من قاضى بلد كذا فاقام الشهود انه أى القاضى مات فى سنة كذا الخ انه لا يقضى به اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستقيضا اه مع غاية الاختصار فراجع ان شئت والله تعالى الموفق (قول المصنف وهى لمن صدقته أو سبقت بينته) ظاهره ان الترجيح

من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول البعض واستثناء مسألة من قولهم يوم القتل يدخل فافهم وفى القنية من باب دفع الدعوى ادعى عليه شيئا انه اشتراه من أبيه منذ عشرين سنين والاب ميت الحال فاقام ذوال اليد البينة انه مات منذ عشرين سنة تسمع وقال عمر الحافظ لا تسمع قال أسستنا فإنا رضى الله عنه والصواب جواب الحافظ فينبغي أن يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء اه وهى ثانية تستثنى على قول البعض من قولهم يوم الموت لا يدخل ان زمان الموت لا يدخل وفى خزنة الاكل بعد ما ذكر ان يوم الموت لا يدخل ويوم القتل يدخل قال ولو أقام رجل البينة ان هذا قتل أبي يوم النهر بمكة وأقام أخوه هذا المدعى بينة على رجل آخر انه قتل أبي يوم النهر بالكوفة جازت ويحكم لكل واحد منهما ما بنصف الدية أمالو كان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل ذكره فى نوادر ابن رستم عن محمد اه ثم قال ولو أقام رجل البينة انه قتل أبي منذ سنة وأقام المشهود عليه بينة أن أباه صلى بالناس الجمعة الماضية قال أبو حنيفة الاخذ بالاحداث أولى ان كان شيئا مشهورا اه (قوله وهى لمن صدقته أو سبقت بينته) لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين والتعير بما يفيد ان التصديق معتبر مرجع عند عدم التاريخ منهما أو مع استواء تاريخهما أو مع تاريخ أحدهما وان السبق انما هو فيما اذا أرخا وسبق تاريخ أحدهما وأطلق فى اعتبار التصديق عند عدم السبق وهو مقيد بما اذا لم تكن فى يده من كذبه ولم يكن دخل بها اما اذا كانت فى يده الا آخر أو دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لانه دليل على سبق عقده ولا يعتبر ان مع سبق تاريخ الآخر لكونه صريحا وهو يغرق الدلالة وقد علم بما قررناه ان أحدهما لو أرخ فقط فانها لمن أقرت له وهو مصرح به فى الخلاصة والبرازية كما لو أرخ أحدهما وللا آخر يدفانها الذى اليد كما فى البرازية بخلاف ما اذا برهننا وأرخ أحدهما فقط ولا اقرار فهى لصاحب التاريخ كما فىهما أيضا فالحاصل كما فى الخلاصة أنه لا يرجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو باليد أو باقرارها له أو دخول أحدهما اه وكان ينبغى أن يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كما علمته والحاصل أن أحدهما اذا أرخ فقط قدم ان لم يكن اقرارا للآخر ولا يدفان وجد اقرارا لأحدهما ويدللا آخر قدم ذوال اليد وفى الظهيرة لو دخل بها أحدهما وهى فى بيت الاخر فصاحب البيت أولى والحاصل ان سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار ثم ذوال التاريخ وأطلق فى التصديق فشمى ما اذا سمعه القاضى أو برهن عليه مدعيه بعد انكاره له كما فى الخلاصة ولو قالت زوجت نفسى من زيد بعد ما زوجت نفسى من عمر وهما يدعيان فهى امرأة زيد عند أبى يوسف وعليه الفتوى كما هو فى الخلاصة وهو نظير ما لو قال لا ختين تزوجت فاطمة بعد خديجة فامرأته فاطمة عند أبى يوسف وخديجة عند محمد كما فى الظهيرة ثم اعلم ان بعضهم عبر باقرارها وبعضهم بتصديقها فالظاهر انها سواء هنا ولكن فرقوا بينهما فقال الشارح فى باب اللعان فان أبت حبست حتى تلعن أو تصدقه وفى بعض نسخ القدورى أو تصدقه فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يعتبر

بالتصديق فى رتبة الترجيح بسبق التاريخ وليس كذلك حتى لو صدقت من لم يسبق تاريخه لا يعتبر تصديقها فى ويقضى بالنكاح لمن سبق تاريخه لان سبق التاريخ أرجح ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار فلو قال المصنف وهى لمن صدقته ان لم يسبق تاريخ الآخر لكان أولى (قوله لان التصديق ليس باقرار قصدا) قال الرملي يفهم منه انه اقرار ضمنا فلا يستدرك به على



ما قالوه هنا وقوله فالظاهر انهما سواء صحيح في الحكم اما في اصل المفهوم فلا اختلافهما ٢٥٩ لغة تامل (قوله قلت نعم لما

في التخصيص الخ) قال  
الرملي قال في النزاهة قال  
لي عليك كذا فقال  
صدقت يلزمه اذ لم يقل  
على وجه الاستهزاء  
ويعرف ذلك بالنغمة اه  
فهو صريح فيما استنبطه  
وأقول لو اختلفا في كونه  
صدرا على وجه الاستهزاء  
أم لا فالقول لمنكر الاستهزاء  
بيمينه والظاهر انه على  
نفي العلم لا على فعل الغير  
تأمل (قوله فقال الحق أو  
الصدق الخ) قال الرملي  
وفي الخاتمة ولو قال الحق  
وعلى الشراء منه لكل  
نصفه يبطل ان شاء

حق واليقين يقين أو  
الصدق صدق لا يكون  
اقرارا (قوله ثم رأيتني في  
شرح أدب القضاء الخ)  
هذا مخالف لما يحسنه  
والظاهر ان النسخة رأيت  
بدون ضمير (قوله بخلاف  
ما لو قال الخ) قال الرملي  
أي قبل ما شهد به عليه  
قوله الذي يشهد به ولا  
شك انه لو قال بعد ما شهد  
الذي يشهد به بصيغة  
الماضي يكون اقرارا اه  
قلت وعبارة شرح أدب  
القضاء وان شهدا عليه  
فقال بعد ما شهدا عليه

في حق وجوب الحدو يعتبر في درته فيندفع به اللعان ولا يجب به الحداه وقد منافي باب حد الغذف  
انه لو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو  
قاذف أيضا اه وانما وجب في الثانية للعموم في كاف التشبيه لا للتصديق فعلم بهذا ان الحد لا يجب  
بالتصديق فان قلت لو قال لي عليك ألف فقال صدقت أي يكون اقرارا ملزما للمال قلت نعم لما في  
التخصيص لو قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين فهو اقرارا لانه للتصديق عرفا وكذا لو  
أنكر الى آخر ما فيه فان قلت اذا شهد عليه واحد فقال هو صادق أو شهدا اثنان فقال صدقتما أو فهما  
صادقان هل يكون اقرارا قلت لم أرها الا ن ويبنى أن لا يكون اقرارا اذا قال فيما يشهد به  
أو شهدا به للاحتمال أما لو قال ان شهد على اثنان فهو على صرحوا به لا يصح تعليق الاقرار وانه  
لو قال ان حلف فعلى ما ادعى به فخلف لا يلزمه شي فكذا هنا وفي الخاتمة ان شهد فلان فعلى لا يلزمه  
اه ثم رأيتني في شرح أدب القضاء لا يصدر الشهيد من باب المسئلة عن الشهود عند الكلام على  
تعديل المحصم لو قال المدعي عليه بعد ما شهد الشاهد هو عدل صادق كان اقرارا بخلاف ما لو قال  
الذي يشهد به على صدق لا يكون اقرارا وتما فيه (قوله وعلى الشراء منه لكل نصفه يبطل ان شاء  
أى لو برهن الخارجان على الشراء من ذي اليد خير كل منهما ان شاء أخذ النصف بنصف الثمن  
وان شاء ترك لان القاضي يقضى به بينهما نصفين لا استواءهما في السبب فصار كقضولين باع كل منهما  
من رجل وأجاز المسالك البيعين فان كلا منهما يخسر لانه لا يغير عليه شطر عقده فلعن رغبته في تلك  
الكل أشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان الخارجين لو برهن كل منهما على ذي اليد انه اودعه الذي في  
يده فانه يقضى به بينهما نصفين ثم اذا أقام أحدهما البيينة على صاحبه انه عبده لم تسمع ولو أقام  
أحدهما البيينة على دعواه ولم يقيم الآخر وأقام شاهدا واحدا أو شاهدين لم يتركه قاضي بالعبد  
لصاحب البيينة ثم أقام الآخر بيينة عادلة على انه عبده اودعه الذي في يده أو لم يتركه وادلك فانه  
يقضى به للثاني على المقضى له وتما فيه في خزائن الاكل ويستفاد منه أحكام مسئلة الكتاب فيما اذا  
أقام أحدهما بيينة على الشراء وقضى له ثم أقام الآخر فانه يقضى له على المقضى له بخلاف ما اذا برهننا  
وقضى بالتصنيف فبرهن أحدهما لم تسمع وقيد بكون كل منهما مدعي الشراء فقط للاحتراز عما  
اذا ادعى أحدهما شراءا وعتقا والا خر شراء فقط فان مدعى العتق أولى فان العتق بمنزلة القبض  
كذا في خزائن الاكل وقيد بقوله منه لانهما لو ادعىا الشراء من غير ذي اليد فسماني وقوله يبطل  
أي بنصف الثمن الذي عينه وان ادعى أحدهما انه اشتراه بمائة والا خر بمائتين أخذ الاول  
نصفه بخمسب والا خر نصفه بمائة ولم يذكر المؤلف رحمه الله أن الثمن منقود أو لا لانه لا فرق لكن  
ان برهن كل منهما على الشراء والنقد استرد نصف ما دفعه كافي خزائن الاكل وظاهر اطلاقه  
انه لا اعتبار بتصديق ذي اليد أحدهما وفي العمادية واقرار صاحب اليد أحدهما لا يعتبر  
لانه شهادة على قوله وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين اذا شهد البائع بالملك لمشتريه  
والعين في يد غيره بان قال هذه العين ملكه لاني بعته منه أو قال كان ملكي وبعته منه فان كان  
المدعي في دعواه ادعى الشراء منه لا تقبل لانه شهادة على قول نفسه اه وأما بياض كلامه مسئلة  
التنار ع في الميراث فلو ادعى كل من خارجين الميراث عن أبيه وبرهن قضي به بينهما ولذا قال

الذي يشهد به فلان على هو الحق ألزمه القاضي ولم يسأل عن الاخر لان هذا اقرار منه وان قال قبل أن يشهدا عليه الذي يشهد به  
فلان على حق أو هو الحق فلما شهدا قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا على بياض وما كنت أظنهما يشهدان لم يلزمه وسأل عنهما

لأنه أقرامعلق بالخطر فلا يصح (قوله قيد بدعوى الشراء من واحد الخ) قال في نور العين قاضيان خارجان ادعى أحدهما شراء من اثنين يقضى بينهما نصفين وان أرخا وأحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعند محمد لا يعتبر التاريخ يعني يقضى بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقضى بينهما نصفين ووافقا فلا ولا أحدهما يدعوا الحارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذى الهدية برهن خارجان على شراء شئ من اثنين وأرخا ٢٦٠ فهما سواء لانهما يشتان الملك لباثعهما فيصير كأنهما حضرا وادعى أحدهما ثم يخبر كل منهما كالم

يعنى في مسألة دعوى الحارجين شراء من ذى البد (كفا) لو برهن على شراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلف روايات الكتب في الهدية يشير الى انه لا عبرة لسبق التاريخ بل يقضى بينهما وبابا أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الا خركه وان أرخا فلا سابق والا فلذى القبض والشراء أحق من الهبة

وفي (بس) ما يدل صريحا ان السابق أولى يقول الحقير وبؤيده ما مر عن قاضيان انه ظاهر الرواية فما في الهدية اختيار قول محمد اه ثم نقل بعده من صاحب جامع الفصولين ترجيح ما في الهدية ورد بان دليل ما في المبسوط وقاضيان وهو ان السابق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره أقوى من دليل من ذهب

في خزانة الاكل دار في يد رجل ادعى ارجلان أحدهما ابن أخ الذي في يده وأقام كل بينة اناله ورثها عن أبيه فلان لا وارث له غيره فقبل أن يقضى القاضي مات العم ولم يترك وارثا غير ابن أخيه دفعت اليه ولم تبطل بينته فبقضى القاضي بالدار بينهما ثم ان أقال الاجنبى بينة بعده على انها داره ورثها عن أبيه لم يصح فان زكيت شهود الاجنبى ولم يترك شهود ابن الأخ فقضى بهما للاجنبى فان زكيت بينة ابن الأخ بعده لم يقض بشئ وتماه فيها (قوله وبابا أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الا خركه) لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ البيع فيه لظهور استحقاقه بالبينه لولا بينة صاحبه قيد بقوله بعد القضاء لانه قبل القضاء له أخذ الجميع لانه يدعى الكل ولم يفسخ سيده والعود الى النصف للزاجة ولم يوجد ونظيره تسليم أحد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه بعد القضاء (قوله وان أرخا فلا سابق) لانه أثبت الشراء في زمن لا ينازعه فيه أحد فاندفع الآخر به وان كان البائع قبض الثمن منه رده اليه كما في السراج الوهاج قيد بكونهما أرخا لانه لو أرخ أحدهما فقط فهو لصاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضى له بالشك وقيد بدعوى الشراء من واحد لانه لو اختلف بائعهما لم يترجأ أسبقهما تاريخا ولا المؤرخ فقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له ولانهم لو ادعى الملك المطلق ولم يدعى الشراء من ذى السد فلا ترجيح لصاحب التاريخ عند الامام كما سيأتى (قوله والا فلذى القبض) أى والا يسبق تاريخ أحدهما ومع أحدهما قبض قدم برهانه لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ولانهما استويا في الاثبات فلا تنقض البينة بالشك وظاهر الكتاب كما مرح به في المحيط تقديم صاحب القبض سواء أرخا واستوى تاريخهما أولم يؤثر أرخا وأرخت احدهما فقط وانما يتأخر صاحبه اذا سبق تاريخ غيره لان الصريح يفوق الدلالة واقتصار الشارح في قوله والا على ما ذالم يؤثر خاقصور ولى اشكال في عبارة الكتاب هو ان أصل المسئلة مفروضة في خارجين ينازعا فيما في يد ثالث فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة ثم رأيت في المعراج ما يزيله من جواز أن يراد انه أثبت بالبينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الا أن في يد البائع اه الا انه يشكل ما ذكره بعده عن الدخيرة بان ثبوت اليد لاحدهما بالمعينة اه والمحق انها مسئلة أخرى وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا وذايد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهن اقدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد (قوله والشراء أحق من الهبة) أى لو برهن خارجان على ذى يد أحدهما على الشراء منه والا خر على الهبة منه كان الشراء أولى من الهبة لان الشراء أقوى لكونه معاوضة من الجانيين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض قيد باتحاد الملك لهما اذ لو اختلفا استويا لان كلامهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما

الى انه لا يعتبر سبق التاريخ وهو قولهم لانهما يشتان الملك لباثعهما فكانهما حضرا وادعى الملك بلا تاريخ ووجه فيه قوة الاول غير خاف على من تأمل وبرجحه انه ظاهر الرواية ثم قال ولم أر ما لو ادعى ذوايدين شراء من اثنين في الكتب صريحا غير ان صاحب الوجيز قال بعد ذكر مسائل دعوى الرجلين ملكا ملقا وكذا الوادعى تلقى الملك من اثنين بأثر أو شراء (قوله لانه لو اختلف بائعهما لم يترجأ أسبقهما) قلت سيباني في شرح قول المتن وعلى الشراء من آخر نقل مثل ما ذكره هنا عن الزبلي تبعا

للكافي وأنه سهو بل يقدمه السابق وقد علمت أن فيه اختلاف الرواية نعم ظاهر الرواية تعظيم السابق كما ذكره قاضيان (قوله فسكانهم حضر وأوبرهنوا) الضمائر راجعة إلى المملكين أي من ادعى المدعون هذا الملك من جهتهم والظاهر أن قولهم من مملكتهم بياء الجمع قبل الضمير وسينقل المسئلة عن الهداية قبيل قوله بعد ورقتين ولو برهن الخارج ٢٦١ على ملك مؤرخ (قوله وفي

العمادية والصحيح أنهما سواء الخ) أقول ليس الاستحقاق من قبيل الشيوع الطارئ بل هو من قبيل المقارن قال في الكافي وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الأرض لأن الزرع مع الأرض يحكم اتصال كشيء واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما

والشراء والمهر سواء يحتسب من القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال صدر الشريعة المفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطارئ كما إذا وهب ثم رجع في البعض الشائع أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فإن الشيوع الطارئ يفسده وفي الفصولين أن الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو أن يرجع في بعض الهبة شائعا أما الاستحقاق فيفسد

فيه سواء بخلاف ما إذا اتحد لاحتياجهما إلى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى قال في البرازية ادعى الشراء من رجل وادعى آخر هبة وقبض من غيره والثالث أنهما من أبيه والرابع صدقة وقبض من آخر غيره فهو بينهما إرباعا عند استواء الحجّة اذ تلقوا الملك من مملكتهم فكانهم حضروا وبرهنوا على الملك المطلق اه وأطلقه وهو مقيّد بأن لا تاريخ لهما اذ لو أراخ مع اتحاد الملك كان للسابق بخلاف ما إذا اختلف المملك ولو أرخت أحدهما فقط فالمرخنة أولى وقيد بكونهما خارجين للاحتراز عما إذا كانت في يد أحدهما والمسئلة بحالها فإنه يقضى للخارج إلا في أسبق التاريخ فهو للسابق وإن أرخت أحدهما فقط فلا ترجح لهما كما في المحيط وإن كانت في أيديهما يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهي له كمدعى ملك مطلق وهذا إذا كان المدعى به مما لا يقسم كالعمد والداية وأما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى لمدعى الشراء لأن مدعى الهبة أثبت بالنسبة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة تبطل الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا بأقامة البينة كذا في المحيط وفي العمادية والصحيح أنهما سواء لأن الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم كما في المحيط ومقيدة بأن لا تكون بعوض اذ لو كانت بعوض كانت بيعا كما في المحيط فإنه قال الهبة بعوض أولى من الرهن لأن الشراء يفسد الملك بعوض للعالم والرهن لا يفسد الملك للعالم فكان الشراء أقوى اه ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فإن الملك في كل منهما متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن الشراء أحق من الصدقة وإلى استواء الصدقة المقبوضة بالهبة المقبوضة للاستواء في التبرع ولا ترجح للصدقة بالزوم لأن أثر الزوم يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجح يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بأن كانت محرمة والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغني وهذا فيما لا يحتمل القسمة اتفاقا وفيما يحتملها عند البعض لأن الشيوع طارئ وعند البعض لا يصح لانه تنفيس الهبة في الشائع فصار كاقامة البينتين على الارتهان وهذا أصح كذا في الهداية وحاصله أن الصدقة أولى من الهبة فيما يحتمل القسمة وهذا عند عدم التاريخ والقبض كما سنسبه وأما إذا أرخا قدم السابق وإن لم يؤثر خا مع أحدهما قبض كان أولى وكذا إذا أرخ أحدهما فقط كما قدمناه في الشراء من ذي اليد وفي الخلاصة ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والاخر صدقة فالمرخ لا يذكر الشهود والقبض لا يصح وإن ذكر والقبض ولم يؤثر خا أو أرخوا تاريخا واحدا فهو بينهما إذا كان لا يحتمل القسمة كالعمد ونحوه وإن كان يحتمل القسمة كالدار ونحوها فلا يقضى لهما بشئ عند أي حنيفة وعندهما يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد أحدهما يقضى له بالاجماع اه (قوله والشراء والمهر سواء) يعني لو ادعى أحدهما الشراء من ذي

الكل لانه مقارن لا طارئ كذا ذكر شيخ الاسلام أبو بكر في هبة المحيط هكذا قررته منسلا خسرو في شرحه ثم قال أقول عدة صورة الاستحقاق من أمثله الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فإن الاستحقاق إذا ظهر بالبينة كان مستندا إلى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اه كذا في منح الغفار (قوله وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة) قال بعض الفضلاء رده المقدسي بأن الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله فذرو بينهما إذا كان لا يحتمل القسمة) إلى آخر كلامه تأمله مع قوله

الصدقة أولى من الهبة  
والرهن أحق من الهبة

اليد وامرأة انه تزوجها عليه فهما سواء لاستواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يشبه  
الملك بنفسه وهذا عند أبي يوسف وقال محمد الشراء أولى ولها على الزوج القيمة لانه أمكن العمل  
بالبينتين بتقديم الشراء اذا تزوج على عين مملوك للغير صحيح فيجب قيمته عند تعذر تسليمه وأما إذا  
باستوائيهما أنها بينهما فيكون للمرأة نصفها ونصف فيمتاعا على الزوج لاستحقاق نصف المسمى  
وللمشتري نصفها ويرجع بنصف الثمن ان كان اداه وله فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وفي البناء  
هذا اذا لم يؤرخا وأرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أولى اه وفي العمدانية ولو  
اجتمع نكاح وهبة أو رهن أو صدقة فالنكاح أولى اه وفي جامع الفصولين اقول لو اجتمع نكاح  
وهبة يمكن ان يعمل بالبينتين لو استويا بان تكون منكوحة لذو هبة للاثمانيان يهب امته  
المنكوحة فينبغي ان لا تبطل بينة الهبة حذرا عن تكذيب المؤمن وجملا على الصلاح وكذا الصدقة  
مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا  
في امة أحدهما ادعى انها ملكة بالهبة وآخرانه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح  
المهر كما عبر به في الكتاب ولذا قال في المحيط والشراء أولى من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف  
هما سواء لمحمدان المهر صلة من وجه الى آخره فقد اطلق النكاح واراد المهر وما يدل على  
ما ذكرناه ان العمداني بعد ما ذكر ان النكاح أولى قال ثم ان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى  
الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج ولو كانت في أيديهما يقضى بهما بينهما  
نصفين الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له اه فكيف يتوهم طائل ان الكلام في  
المنكوحة بعد قوله تكون بينهما نصفين فيما اذا كانت في أيديهما فآخر الكلام ازال اللبس وأوضح  
كل شخص وحده وحكم بغلط الجامع عفا الله عنه وينبغي انهما لو تنازعا في الامة ادعى أحدهما ملكة  
والآخر انها منكوحته وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجح ان يثبتا لعدم المناوأة فيكون ملكا  
لمدعى الملك هبة أو شراء منكوحة للاثمانيان كجائزته الجامع ولم أره صريحاً والغصب والايديع سواء  
لما في الخلاصة عبد في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبده غصبه الذي في يديه واقام آخر البيعة انه  
عبده أودعه الذي في يديه يقضى به بينهما اه (قوله والرهن أحق من الهبة) يعني لو ادعى أحدهما  
رهنه ما قبضوا والاخر هبة وقبضوا وبرهنا فالرهن أولى وهذا استحسان والقياس ان الهبة  
أولى لانها ثبتت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم  
الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى اطلق الهبة وهي مقدمة بان لا عوض فيها وان كانت بشرط  
العوض فهي أولى من الرهن لانها يسع انتهاء البيع أولى من الرهن لانه ضمان يثبت الملك  
صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معنى لاصورة فكذا الهبة بشرط العوض قيد يكون  
العين في يد ثالث اذ لو كانت في يد أحدهما فانه أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فهو أولى  
ولو كانت في أيديهما يقضى بهما بينهما نصفين الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له  
قال العمداني هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة  
على ما عليه الفتوى اما في الرهن لا يستقيم لان الشروع الطارئ يفسد الرهن فينبغي ان يقضى بالكل  
المدعى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن اثبت رهنه فاسدا فلا تقبل بينته  
فصار كان مدعى الشراء انفرادا قامة البيعة ولهذا قال شيخ الاسلام خواهر زاده انه انما يقضى  
به بينهما فيما اذا اجتمع الشراء والهبة اذا كان المدعى مما لا يحقل القسمة كالعبد والداية أما اذا



(قوله غير ان الصحيح ما علمت لك) قال الرملي قال الغزالي هذا الكلام من العمادى يشير الى ان الاستحقاق من قبيل الشيوخ الطائري وليس كذلك بل هو من الشيوخ المقارن المفسد كما صرح به في جامع الفصولين وصححه في شرح الدرر والغرر وقد نقله المصنف في كتابه هذا من كتاب الهبة وأقره اه قلت وقد مناعبارة الغزالي في ٢٦٣ كتابه المنخ قبل ورقة (قوله قلت انما قيد

به الخ) يمكن أن يقال أنه كان الاولى حينئذ حذف تلك المسئلة والاستغناء عنها بهذه رومالاختصار بتعميم الواحد ليشمل ذاللبداوغيره ولذا قال في العناية قوله من واحد أى من غير ذى البديلين فيه زيادة فائدة وأنه لا تفاوت في سائر الاحكام

ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ أو على الشراء من واحد فلا سبق أحق وعلى الشراء من آخر وذ كر تاريخا استويا بين أن يكون ذلك الواحد ذاللبداوغيره اه فثبت كانت الاحكام متحدة فلا فائدة بالتطويريل تامل (قوله وهو سهو الخ) قال الرملي بل السهو منه لا من الشارح والكافي اذ المسئلة فيها اختلاف الرواية ثم نقل جامع الفصولين ما قدمناه محققا عن نور العين في شرح قول المتن وان أرخا فللسابق فراجعه والمحصل أن مامشى عليه الشارح

كانت شيئا يحتملها يقضى بالكل المدعى الشراء قال لان مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة بوجوب فساد الهبة فلا تقبل بينة مدعى الهبة غير ان الصحيح ما علمت لك من أن الشيوخ الطائري لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن والله أعلم اه (قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ أو على الشراء من واحد فلا سبق أحق) لانه أثبت انه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهة ولم يتلق الاخر منه وأطلق الواحد فشملى ذاللبدا وقيدته في الهداية بغير ذى البدو تعقبه الشارحون بانه لا فائدة فيه وان المحكم لا يتفاوت ان يكون دعواهما الشراء من صاحب البدو وغيره بعد ان يكون البائع واحدا ولا يعلم فيه خلاف اه ويتاقي التفرع فيها كالتى قبلها من ان احدهما اذا ادعى شراء والاخر هبة وقبضا الى آخره وحاصل المسئلة ان الخارجين ادعيا تلقى الملك من واحد سواء كان ذلك الواحد ذابدا او غيره قلت انما قيسه به لانهما لو ادعيا الشراء من ذى البدو فقد تقدمت فلا فائدة في التعميم مع تقدم تلك المسئلة وقيد بالبرهان على التاريخ بينهما في الاولى لانه لو اרכת احدهما دون الاخرى فهما سواء كما لو لم يؤرخا عنده وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد المصنف أولى بخلاف ما اذا اרכת احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ أولى والمحصل انهما اذا لم يؤرخا أو أرخا واستويا فهي بينهما في المسئلتين وان أرخا وسبق احدهما والسابق أولى فيهما وان اרכת احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا في الاولى وقد مناعنا ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخا وفي السراج الوهاج فان كان المدعى دابة أو أمة فوافق سنهنا أحد التاريخين كان أولى لان سن الدابة مكذب لاحد البيهقيين فكان من صدقه أولى (قوله وعلى الشراء من آخر وذ كر تاريخا استويا) أى برهن كل واحد منهما على الشراء من آخر وذ كر تاريخا فهما سواء لانهما يثبتان الملك لهما فيصير كأنهما حضرا أطلق في قوله وذ كر تاريخا فشملى ما اذا استوى تاريخهما أو سبق تاريخ أحدهما بخلاف ما اذا كان الملك لهما واحدا حيث يكون الاسبق أولى كذا ذكره الشارح تبعاً للكافي وهو سهو بل يقدم الاسبق هنا أيضا والمراد بقوله كافي الهداية وذ كر تاريخ التساوى فيه أى تاريخا واحدا ولذا قال في غاية البيان وان كان تاريخ أحدهما أسبق كان أولى على قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر وهو قول محمد في رواية أبي حفص وعلى قول أبي يوسف الاول يقضى به بينهما نصفين وذلك لانهما يثبتان الملك لهما فصار كان البائعين حضرا وادعيا ملكا مطلقا لانفسهما والمحكم في دعوى الملك المطلق ذلك فكذا هنا اه وفي خزائن الاكمل وذ كر في الكتاب لو وقتا وثنين فصاحب الوقت الاول أولى اه والجعب من الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله في الكتاب قريبا من قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ والاسبق أحق فقط ولو قال المؤلف وذ كر تاريخا أو أحدهما فقط لكان أولى فلا يترجح صاحب التاريخ على غيره لان

الزبلي موافق لما في الهداية وهو ما رجحه صاحب جامع الفصولين (قوله بل يقدم الاسبق هنا أيضا) أى فيما اذا كان المملك متعددا كما اذا كان متحدا (قوله والجعب من الشارح) قال الرملي لا يجعب منه بل الجعب منك اذ ملك البائعين ملكا بلا تاريخ كما علم من قوله فصار كأنهما حضرا وبرهننا على الملك المطلق بلا تاريخ ومسئلة الكتاب في برهان الخارجين على الملك المطلق والتاريخ وفيها الاسبق الاحق فبين المسئلتين بون فاعجب من الشارح وانما الجعب منك تامل



ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخ ذي البدأ سبق أو برهن على النتاج أو سبب ملك لا يتكرر والخارج على الملك وذو اليد على الشراء منه فذو اليد أحق

(قوله ثم اعلم ان البيئة على الشراء الخ) قال في نور العين في آخر الفصل السادس راجع الملصوط لا تقبل بيئة الشراء من الغائب الا بالشهادة باحد الثلاثة اما ملك بائعه بان يقولوا باع وهو يملكه واما ملك مشتريه بان يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بان يقولوا اشتراه منه وقبضه اه وفيه راجع الفتاوى القاضى ظهير ادعى انا ورثته من أبيه وادعى آخر شراؤه من الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أو المالك كانت فالشهادة بالبيع كالشهادة ببيع وملك اه (قوله قلت الخ) أقول

توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لانهما اتفقا على أن الملك لا يتلقى الامن جهته فاذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين أنه تقدمه شراؤه غيره ثم اعلم أن البيئة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراه من فلان وهو يملكها كما في خزنة الاكمل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا أنه باعها منه وهو يملكها أو يشهدوا أنها لهذا المدعى اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكلا أو متعديا فلا يستحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه اه قلت اذا كان البائع وكسلا فكيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليتأمل وفي البرازية ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده أن البائع يملكها أو قالوا سلمها اليه وقال سلمها الى أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ما لي اشتريتها منه وهي لي تقبل فان شهدوا على الشراء والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا اه واذا استويا في مسألة الكتاب يقضى به بينهما نصفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك وأشار المؤلف الى ان أحدهما لو ادعى الشراء من رجل وهو يملكه وادعى الآخر الهبة من آخر وقبضها منه وهو يملكها فانها تكون بينهما ولذا قال في الهداية ولو ادعى أحدهما الشراء من رجل والآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والاخر الصدقة والقبض من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون الملك من باعتهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاموا البيئة على الملك المطلق اه (قوله ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخ ذي البدأ سبق أو برهن على النتاج أو سبب ملك لا يتكرر أو الخارج على الملك وذو اليد على الشراء منه فذو اليد أحق) بيان لثلاث مسائل تقدم فيها بيئة ذي اليد على الخارج الاولي برهن على ملك مؤرخ وسبق تاريخ ذي اليد وهذا عندهما ورأيه عن محمود عنه عدم قبولها راجع اليه لان البيئة قامت على مطلق الملك ولم يتعرض جهة الملك فكان التقدم والناخر سواء ولهما أن البيئة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت قبضه لغيره بعده لا يكون الا بالتلقي من جهته وبيئة ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في أيديهما والمعنى ما ينأقيد بسبق تاريخ ذي اليد لانه لو لم يكن لهما تاريخ أو استوى تاريخهما أو أرخت احدهما فقط كان الخارج أولى وكذلك لو كانت في أيديهما فانها تقدم المؤقتة على غيرها بخلاف ما اذا كانت في يد ثالث فانها سواء عنده وعند الثاني تقدم المؤقتة وعند الثالث المطلقة وهو المراد بقوله ولا بيئة لذى اليد في الملك المطلق ومراده وتاريخ ملك ذي اليد أسبق وانما قرره للاحتراز عما في خزنة الاكمل أمة في يد رجل أقام آخر البيئة انها له منذ سنتين وأقام البيئة انها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انها له قضيت بها للمدعى اه لان بيئة ذي اليد انما شهدت باليد لا بالملك ولا بد من تحقق سبق تاريخ ذي اليد في الخزنة أيضا لو أقام المدعى البيئة انها له منذ سنة أو سنتين شك الشهود فيه وأقام ذو اليد انها له منذ سنتين قضى بها لذى اليد ولو وقت شهود المدعى سنة ووقت شهود ذي اليد سنة أو سنتين فهي للمدعى اه والشهادة بانها له عام أول مقدمة على انها له منذ العام كما فيها أيضا الثانية أقام كل من الخارج وذو اليد بيئة على النتاج فصاحب اليد أولى لان البيئة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا وترجع بيئة ذي اليد باليد

فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في  
يدرجل وأقام البينة أنها ناقته نتجت وأقام الذي في يديه البينة أنها ناقته نتجها فقضى بها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور فصارت مسألة النتاج  
مخصوصة كذا في المحيط وأشار إلى أن أحدهما لو برهن على الملك والاخر على النتاج فصاحب  
النتاج أولى أيهما كان لأن بينته على أولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتلقي من جهته وكذا اذا  
كان الدعوى بين خارج فبينة النتاج أولى لما ذكرنا وفي الهداية ولو قضى بالنتاج لصاحب اليد  
ثم أقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا أن يعيدها ذو اليد لان الثالث لم يكن مقضيا عليه بتلك  
القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطلق اذا أقام البينة على النتاج تقبل وينقض القضاء لانه بمنزلة  
النص اه وأطلق في قوله ولو برهننا فشمس ما اذا برهن الخارج فقط على النتاج وقضى له ثم برهن  
ذو اليد فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول كما في خزنة الاكل وفي جامع الفصولين معزيا إلى  
العدرة ادعى ذو اليد نتاجا أيضا ولم يبرهن حتى حكم بها للمدعى بالنتاج ثم برهن المدعى عليه على  
النتاج لا ينقض الحكم اه ثم اه لم ان المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذا برهن  
على ابطال القضاء أو على تلقي الملك من المقضى له أو على النتاج كما في العمادية والبرازية وأطلقه  
فشمس ما اذا أرخا واستوى تاريخهما أو سبق أحدهما أو لم يؤثر أصلا أو أرخت أحدهما  
فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مستحيلا بان لم يوافق سن المدعى لوقت ذي  
اليد ووافق وقت الخارج فيثبت حكم الخارج ولو خالف سنه للوقت لغت البينتان عند عامة  
الشافعية ويترك في يد ذي اليد على ما كان كذا في رواية وهو بينهما نصفان في رواية كذا في  
جامع الفصول والنتاج ولادة الحيوان ورضعه عنه من نتجت عنه بالبناء للفعل ولدت  
ووضعت كما في المغرب والمراد ولادته في ملكه أو في ملك بائعه أو مورثه ولد اقل في خزنة الاكل  
لو أقام بينة ان هذه الدابة نتجت عنه أو نسج هذا الثوب عنه أو ان هذا الولد ولدته أمه ولم  
يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له اه وكذا لو شهدوا انها بنت أمته لانهم انما شهدوا بالنسب كذا  
في الخزنة وانما قات أو ملك بائعه لما في جامع الفصولين برهن كل من الخارج وذو اليد على  
نتاج في ملك بائعه حكم لذى اليد اذ كل منهما خصم عن بائعه فكان بائعه ما حضر او ادعى ملكا  
بنتاج فانه يحكم لذى اليد ولو برهن انه له ولدى ملكه وبرهن ذو اليد انه له ولدى ملك بائعه  
حكم به لذى اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه ويده يد المتلقي منه فكانه حضر وبرهن على النتاج  
والمدعى في يده يحكم له به كذا هذا اه وبه ظهرا لانه لا يترجح نتاج في ملكه على نتاج في ملك بائعه  
ولا يشترط أن يشهدوا بان أمه في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى قدمت عليها لما في  
الخزنة عبد في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى ملكه وأقام آخر البينة انه عبده ولدى  
ملكه من أمته هذه قضى للذي أمه في يده فان أقام صاحب اليد البينة انه عبده ولدى ملكه من  
أمة أخرى فصاحب اليد أولى عبد في يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى من أمته هذه من  
عبده هذا وأقام رجل آخر البينة بمثل ذلك فهو بينهما نصفان فيكون ابن عبيدين وأمتين وقال  
صاحباه لا يثبت نسبه منهما اه وفي جامع الفصولين برهن الخارج ان هذه أمته ولدت هذا القن  
في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعى لانهم ادعيا في الامة ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعى  
ثم يستحق القن تبعا اه وبهذا ظهر ان ذا اليد اعيا يقدم في دعوى النتاج على الخارج ان ولم

اذا عرفت الشهود ان  
البائع وكيل فالظاهر  
انهم يقولون باعها  
بالوكالة عن يديها على  
انك علمت مما نقلناه آتفا  
ان خصوص وهو يملكها  
غير لازم قوله ثم اعلم ان  
المقضى عليه الخ تقدم  
الكلام على هذه المسئلة  
قبل هذا الباب وقال  
الرملي والظاهر ان ما في  
خزنة الاكل هو الراجح  
كما يشهد له الاقتصار عليه  
في العمادية والبرازية  
وغيرهما فازد ثقل في  
المسئلة ان شئت

(قوله اذ لو ادعى الخارج الفعل ٢٦٦ على ذي اليد الخ) قال في متن الدرر الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا في رواية ثم قال بعد

نقله عن الذخيرة وانما قال في رواية لما قال العمادى بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث في باب دعوى النتاج من الميسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل أقام آخر يئنه انها دابته أجرة ما من ذي اليد أو أجرة ما منه أو رهنها إياه وذو اليد أقام بينة انها دابته فتحت عنده فانه يقضى بها لذى اليد لانه يدعى ملك النتاج والاخر يدعى الاجارة أو الاجارة والنتاج أسبق منهما فيقضى لذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه اه وفي نور العين الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لان اليد دليل الملك والنتاج من خصائصه فيكون دعوى ذي اليد نتاجا موافقا للظاهر وأما دعوى الخارج فعلا على ذي اليد بخلاف الظاهر والبيّنات انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر فينبغي أن تكون بينة الخارج أولى في المسئلة المذكورة يؤيده ما قال صاحب الخلاصة ذكر الامام خواهر زاده في كتاب

يتنازعا في الاما لو تنازعا فيها في الملك المطلق وشهدوا به وبتناج ولدها فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها وانما قلت أو ملك مورثي في الغنية كما تقدم بينة ذي اليد اذا ادعى أولية الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعاه عند مورثه واذا أقام بينة على عمارة داران أباه بناها منذ ستين سنة وقال مات وتركها ميراثا لنا فينة ذي اليد أولى اه وقيد بكون كل منهما مدعي الملك والنتاج فقط اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والاجارة والعارية فيينة الخارج أولى وان ادعى ذو اليد النتاج لان بينة الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا لاثباتها الفعل على ذي اليد وهو غير ثابت أصلا كما ذكره الشارح وفي المحيط الخارج وذو اليد اذا أقام بينة على نتاج العبد والخارج يدعى الاعتاق أيضا فهو أولى وكذا اذا ادعيا وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعتاق فهو أولى لان بينة النتاج مع العتق أكثر اثباتا لاثبات أولية الملك على وجه لا يستحق عليه أصلا وبينه ذي اليد اثبت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذو اليد ادعى النتاج فيينة ذي اليد أولى لانهم ما لم يستويا في اثبات أولية الملك لان الخارج ما اثبت الملك فلم يعتبر العتق للترجيح وكذا لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتاج أيضا وذو اليد مع النتاج عتقا بافاهو أولى ولو ادعى ذو اليد التدبير والاستيلاء مع النتاج والخارج ادعى عتقا بافاهو النتاج فالخارج أولى اه وقيد بتنازع الخارج مع ذي اليد ادلو كانا خارجين ادعى كل دابة في يد آخر وبرهن على النتاج فانهما يستويا ويقضى بهما بينهما كما في كافى المحاكم وفي شهادات البرازية عاين الشاهد دابة تتبع دابة وترتفع له أن يشهد بالملك والنتاج اه وفي الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج لز يدوا خزان على النتاج لعمر وويتصور هذا بان رأى الشاهدان انه ارتضع من لبن أنثى كانت له في ملكه وآ خزان رأيا انه ارتضع من لبن أنثى في ملك آخر فتحل الشهادة للفريقين اه وألحقوا بالنتاج ما لا يتكرر سببه لكونه في معناه لانه دعوى أولية الملك كالنسخ في الثياب التي لا تنسخ الامرة كالثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الحبن واللبس والمرعى وجزر الصوف وان كان سببا يتكرر ولا يكون في معناه فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق مثل الحز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والمحجوب فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة فان أشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر النتاج فاذا برهن الخارج انه ثوبه نسجه وبرهن ذو اليد كذلك فان علم انه لا ينسج الامرة فهو لذى اليد وان علم تكرار نسجه فهو للخارج كالخز وكذا اذا أشكل وكذا اذا اختلفا في صوف وبرهن كل انه صوفه جزء من عنقه فانه يقضى به لذى اليد أو رد كيف يكون الحز في معناه وهو ليس بسبب لا أولية الملك لان الصوف كان مملوكا له قبله وأجاب عنه في الكافي بانه كوصف الشاة ولم يكن مالا لا بعد الحز ولذا لم يحز بيعة قبله ونصل السيف يسأل عنه فان أخبروا انه لا يضرب الامرة كان لذى اليد والا فللخارج والغزل في معنى النتاج لانه لا يتكرر وهو سبب لا أولية الملك في المغزول والحنطة مما يتكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يغربل التراب فيميز الحنطة منها ثم تزرع ثانية وكذا كل ما يكال أو يوزن والحبن لا يصنع الامرة وهو سبب لا أولية الملك وكذا اللبن اذا تنازعا في كونه حلب في ملكه والنخل يغرس غير مرة فاذا تنازعا في أرض وتخليل في يد رجل فانه

الولاء ان ذا اليد ادعى النتاج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذو اليد أو ادعاه له أو أجرة منه كانت بينة يقضى بالخارج أولى وانما ترجع بينة ذي اليد على النتاج اذ لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اما لو ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيينة

يقضى الخارج به ما وكذا في أرض مزروعة اما اذا كان الزرع مما يتكرر فظاهر والا كان تبعا  
للأرض كذا في الخلاصة وفيها واقام البيعة على شاة في يد غيره انها شاته وجز هذا الصوف منها  
واقام ذوالبيد ان الشاة التي يدهاها وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للدمى لانها ادعى في الشاة  
ملكها مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك اهـ والحاصل  
ان المنظور اليه من كونه يتكرر او لا انما هو الاصل لا التبع وفي خزانة المفتين شاتان في يد  
رجل احدهما بيضاء والاخرى سوداء فادعاها رجل واقام البيعة انهما له وان هذه البيضاء ولدت  
هذه السوداء في ملكه واقام ذوالبيد البيعة انهما له وان هذه السوداء ولدت هذه البيضاء في ملكه  
فانه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي ذكرت شهودها انها ولدت في ملكه وان كان في يد رجل  
حمام او دجاج او طير مما يفرخ اقام رجل البيعة انه له فرخ في ملكه واقام صاحب البيعة البيعة  
على مثل ذلك قضى به لصاحب البيد ولو ادعى لبناني في يد رجل ضربه في ملكه وبرهن ذوالبيد  
يقضى به للخارج ولو كان مكان اللبن آجر او حص أو نورة يقضى به لصاحب البيد وغزل القطن  
لا يتكرر فيقضى به لذى البيد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وثمرته مع النتائج بخلاف غصن  
الشجرة والمخنطة ولا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج  
على ان البيضة التي تعلق من هذه الدجاجة كانت له لم يقضى له بالدجاجة ويقضى على صاحب  
الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها لان ملك البيضة ليس بسبب ملك الدجاجة فان من غصب بيضة  
وحضنها تحت دجاجة له كان الفرخ للغاصب وعليه مثلها بخلاف الامة فان ولدها لصاحب الام  
وجلس الشاة يقضى به لصاحب البيد والمجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط  
والانماط والثوب المصبوغ بعصفرا وزعفران يقضى به للخارج اهـ الثالثة برهن الخارج على  
الملك المطلق وذوالبيد ادعى الشراء منه فذوالبيد اولى لان الاول وان كان يدعى اولى الملك فهذا تلقى  
منه وفي هذه لا تنافي كما اذا أقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه وأشار المؤلف رحمه الله الى ان الخارج  
لو برهن ان فلانا القاضي قضى له بهذه الامة بشهود انها له وبرهن ذوالبيد على النتائج فانه بعدم الخارج  
وهو قوله ما لان القضاء صح ظاهر افلا ينقض ما لم يظهر خطؤه بيقين ولم يظهر لاحتمال انه اشتراها  
من ذى البيد وعند محمد يقضى به للذى البيد كذا في الكافي وهذا اذا لم يبين واسبب القضاء فان  
يبينه فان شهدوا ان القاضي أقر عندهم انه قضى بشهادة شهود انها له او بالنتاج فانه ينقض القضاء  
اتفاقا وان شهدوا انه قضى له بالنتاج ببينة ولم يشهدوا على اقرار القاضي لا ينقض القضاء لاحتمال  
القضاء بالشراء من ذى البيد كذا في خزانة المفتين (قوله ولو برهن كل على الشراء من الآخر  
ولا تخرج سقطا وترك الدار في يد ذى البيد) وهذا عند محمد على قول محمد يقضى بالبينتين ويكون  
للخارج لان العمل بهما ممكن فيجعل كانه اشترى ذوالبيد من الآخر وقبض ثم باع لان القبض  
دلالة السبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يصح زوان كان في العقار عنده ولهما ان  
الاقدم على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصا كانهما فاما متاعا على الاقرارين وفيه التهاثر بالاجماع  
كذا هنا ولان السبب براد محكمه وهو الملك ولا يمكن القضاء لذى البيد الا بملك مستحق فبقى القضاء  
له بمجرد السبب وانه لا يغيده ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن فالالف بالالف قصاص عندهما  
اذا استويا لوجود قبض المضمون من كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد  
لوجوب عنده ولو شهد الفريقان بالبيع والقبض تهاثرا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد

ولو برهن كل على الشراء  
من الآخر ولا تخرج  
سقطا وترك الدار في يد  
ذى البيد

الخارج اولى لانها اكثر  
اثباتا لانها تثبت الفعل  
عليه اهـ (قوله وفيها لو  
اقام البيعة على شاة الخ)  
هذه المسئلة نظير المسئلة  
المتقدمة عن جامع  
الفصولين لو برهن  
الخارج ان هذه امته  
ولدت هذا القن في ملكي  
الخ (قوله فيقضى لكل  
واحد منهما ما الخ) أي  
فيقضى للاول بالسوداء  
وللثاني بالبيضاء قال في  
التارخانة عقب هذه  
المسئلة هكذا ذكر محمد  
وهذا اذا كان سن الشاتين  
مشكلا فان كان واحد  
منهما تصلى اما للآخرى  
والاخرى لا تصلى اما لهذه  
كانت علامة الصدق  
ظاهرة في شهادة شهود  
أحدهما فيقضى بشهادة



لمحواز كل واحد من البيعين بخلاف الاول وان وقتت البيعتان في العقار ولم يشترقا قبض وقت  
 الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كان الخارج اشترى أولا ثم باع قبل القبض من  
 صاحب اليد وهو عاثر في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض  
 فبقى على مذهبه وان يثبتا قبضا يقضى لصاحب اليد لان البيعين حائزان على القولين وان كان  
 وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كأنه اشتراها ذو اليد وقبض ثم باع ولم  
 يسلم أو سلم ووصل اليه بسبب آخر كذا في الهداية وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي وفيه  
 دار في يد زيد برهن عمرو على انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار  
 ومحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تعذر القضاء بالبيع  
 لمجهالة التاريخ ولم يتعذر القضاء بالملك وعند محمد يقضى بهما يدينهما ولكل واحد نصف الثمن على  
 صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الا نصف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمرو بالف وعمرو  
 ادعى انه اشتراها منها بالف وزيد وهو ذو اليد يدعى انها اشتراها من عمرو بالف واقاموا السنة  
 قضى لذى اليد لتعارض بنتي غير فبقيت بيته بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذى اليد بالف  
 عليه للخارج ويقضى لها على الخارج بالف لان ذا اليد والمرأة ادعيا التلق من الخارج فيجعل كأنها  
 في يده اه وقد بقوله ولا تاريخ لانهما لو ارخا يقضى به لصاحب الوقت الا آخر كذا في خزائن  
 الاكل وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى انه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشيء فأنهما  
 يتها تران ويبقى في يد ذي اليد كذا في الحزاة أيضا (قوله ولا يرجح زيادة عدد الشهود) فلو أقام  
 أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهما سواء وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان الترجيح لا يقع  
 بكثرة العلل حتى لا يرجح القياس بقياس آخر ولا الحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهدين  
 علة نامة فلا تصلح للترجيح والعدالة ليست بذى حد فلا يقع الترجيح بها (قوله دار في يد آخر ادعى  
 رجل نصفها وآخر كلها وبرهننا فللول ربها والباقي للاخر) عند أبي حنيفة اعتبار الطريق  
 المنازعة فان صاحب النصف لا ينازع الاخر في النصف فسلم له واستوت منازعتهم في النصف  
 الاخر فيتنصف بينهما وقالاهي بينهما اثلاثا واعتبر طريق العول والمضاربة فصاحب الجميع  
 يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاثا وذ كفي الهداية أن لهذه  
 المسئلة نظائر واضحة ادا لا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اه وذ كالمؤلف في  
 الكافي بعضها وقال وسيجي في كتاب الديات على الاستقصاء مع الاصول ان شاء الله تعالى اه  
 واختصر الشارح مسائلها وقال وبين طرق هذه المسائل وتخرجها على هذه الاصول وتقام  
 تعريضها مذكور في شرح الزيادات لقاضحان اه وقد يسر الله تعالى لي بشرح الزيادات  
 لقاضحان قبيل تأليف هذا المحل فاجبت ان أنقلها منه بالفاظه فاقول مستعينا بالله قال قاضحان  
 في هذا الشرح من كتاب الجنائيات من باب جنابة أم الولد على مولاها وعلى غيره وجنس مسائل القسمة  
 أربعة منها ما يقسم بطريق العول والمضاربة عند الكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهم  
 ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم  
 على عكس ذلك أما ما يقسم بطريق العول عندهم ثمانية احداها الميراث اذا اجتمعت سهام  
 الفرائض في التركة وضافت التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون على طريق العول  
 والثانية اذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضافت التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون

ولا يرجح بزيادة عدد  
 الشهود دار في يد آخر  
 ادعى رجل نصفها وآخر  
 كلها وبرهننا فللول ربها  
 والباقي للاخر

شهوده وعن أبي يوسف  
 فيما اذا كان سن الشاهدين  
 مشكلا في لا أقبل  
 بينهما وأقضى بالشاة  
 لكل واحد منهما بالشاة  
 التي في يده وهذا قضاء  
 ترك لأقضاء استحقاق  
 ولو أقام الذي في يده  
 البيضاء ان البيضاء شاتي  
 ولدت في ملكي والسوداء  
 التي في يد صاحبي شاتي  
 ولدت من هذه البيضاء  
 وأقام الذي السوداء في  
 يده ان السوداء ولدت  
 في ملكي والبيضاء التي  
 في يد صاحبي ملكي ولدت  
 من هذه السوداء فانه  
 يقضى لكل واحد منهما  
 بما في يده اه



بطريق العول والثالثة اذا اوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بربع ماله ولا آخر بسدس ماله ولم تجز الورثة حتى عادت الوصايا الى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول والرابعة الوصية بالمحاباة اذا اوصى أن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالقي درهم وأوصى لا آخر أن يباع منه العبد الذي يساوي ألفي درهم بالف درهم حتى حصلت المحاباة له ما بالقي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعتق اذا اوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية والسادسة الوصية بالف مرسلة اذا اوصى لرجل بالف ولا آخر بالفين كان الثلث بينهما بطريق العول والسابعة عتقاً عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم المجاني بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القتل وثلثه للآخر والثامنة مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى أولياء الحناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم مسألة واحدة ذكرها في جامع الفصولين فصولي باع عبداً من رجل بالف درهم وفصولي آخر باع نصفه من آخر بخمسمائة فأحاز المولى البيعين جميعاً بخير المشتريان فإن اختار الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعاً وأما ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول ثلاث مسائل احدها دار تنازع فيها رجلان أحدهما يدعي كلها والآخر يدعي نصفها وأما البيعة عند أبي حنيفة تقسم الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعها المدعي الكل والربع للمدعي النصف وعندهما اثلاثا ثلثها للمدعي الكل وثلثها للمدعي النصف والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر وأجازت الورثة عند أبي حنيفة المال بينهما ارباعاً وعندهما اثلاثا والثالثة اذا اوصى بعبدين لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه أولاً يخرج وأحازت الورثة كان العبدان بينهما ارباعاً عند أبي حنيفة وعندهما اثلاثا وأما ما يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة خمس مسائل منهما ما ذكره في المأدود عبداً ذون بين رجلين أدانه أحد الموليين مائة يعني باعه شيئا بنفسه وادائه أحني مائة فبيع العبد مائة عند أبي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى والمدين وبين الاجنبي اثلاثا ثلثاه للاجنبي وثلثه للمولى لأن ادائه تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه والثانية اذا أداه أجنبي مائة واجنبي آخر خمس وبيع العبد عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما ارباعاً والثالثة عتق رجل خطأ وآخر عداو للقتول عداو لبيان فعفاً أحدهما بخير مولى العبد بين الدفع والغداء فإن هذا المولى يفدي بخمسة عشر ألفاً لشريكه العافي وعشر آلاف لولي الخطأ فإن دفع يقسم العبد بينهما اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعاً والرابعة لو كان المجاني مدبراً والمسئلة بها لو دفع المولى القيمة والخامسة مسألة الكتاب أم ولد قتلت مولاه وأجنبي عداو لكل واحد منهما وليان فعفاً أحدهما لولي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمتها كان للساكت من ولي الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعاً بطريق المنازعة والاصل لا ييوسف ومحمدان المحققين متى ثبتا على الشيوع في وقت واحد كانت القسمة عولية وان ثبتا على وجه التمييز أو في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس يابى القسمة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما بجميع حقه أحدهما بنصف المال والآخر بالكل والمسال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر

ولهذا قال ابن عباس من شاء باهله ان الله لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا  
وانما تر كذا القياس في الميراث باجماع الصحابة فيلحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق الكل  
بنيت على وجه الشيوخ في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة اذا اجتمعت حقوق متفاوتة  
حق ارباب الديون وينت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك  
في الوصايا وفي العبد والمدير اذا افتاع ابن امان وقتل آخر خطأ حق أصحاب الجناية ثبت في وقت  
وهو وقت دفع العبد الجناية أو قيمة المدير لان موجب جناية الخطأ لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب  
فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح به الكفالة وانما يملك عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة  
دعوى الدار المحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة يسع  
الغضولي وقت ثبوت الحق بين مختلف لان الملك ثبت عند الاجازة مستند الى وقت العقد ووقت  
العقد مختل وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحق بين مختلف اما في مسألة الادانة فلان الحق ثبت  
بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا وآخر خطأ وللقول عمدا وليان فعفا  
أحدهما واختار المولى دفع العبد أو كان الجاني مدبرا والمسئلة بجالها فدفع المولى القيمة عندهما  
يقسم بطريق المنازعة لان وقت ثبوت الحق بين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في  
القصاص لانه مثل والمال بدل عن القصاص وجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل  
فكان وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لاقبله  
لانه صلة معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت الحق بين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت  
القسمة نزاعية وفي جناية أم الولد وجوب الدية للذي لم يعف مضاف الى القتل لما قلنا والقتلان وحدا  
في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصل لا يبي حنيفة أن قسمة العين متى كانت  
بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشيوخ في البعض دون الكل كانت  
القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز أو كان حق أحدهما في البعض  
الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن الحقوق متى وجبت في الذمة  
فقد استوت في القوة لان الذمة متسعة فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه في العين وكذا اذا كان  
حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق  
أحدهما الا وللاخر أن يزاحمه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث  
كما قالوا وثمة حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في  
معنى الميراث وكذا اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى  
الميراث لان صاحب الكل يزاحم صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض لا يزاحم صاحبه  
في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل  
واحد منهما بحكم القسمة غير مفرز وانه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لأصل حقه فيكون في معنى  
الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت في الذمة لان  
حق كل واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية تكون في الذمة فكانت القسمة فيها عولية  
فعلى هذا يخرج المسائل هذا اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من المولى برئته فلا قصاص  
عليها بدم المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والديه ولهذا الوقتات المرأة ولدها لا يجب عليها  
القصاص لان الوالد سبب لوجوده فلا يستحق قتلها ولهذا لا يباح له قتل واحد من ابويه وان كان

حريدا أو مرتدا أو زانيا معصنا أو اسقط حق ولده اسقط حق الباقي وانقلب الكل مالا لان القصاص  
تعتبر استيفاءه للمعني من جهة القاتل بل حكما من جهة الشرع وانقلب الكل مالا بخلاف ما تقدم  
لان ممة العاقب اسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذالم تكن هذه الجناية موجبة للقصاص  
عليها بدم المولى فينبغي أن تكون ههنا كما لو قتله خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه  
يجب للمقتول والمولى يستوجب القصاص على مملوكه وانما اسقط القصاص ضرورة الانتقال الى  
الوارث وهي حرة وقت الانتقال فتقلب مالا وتزعمها القيمة دون الدية اعتبارا لحالة القتل هذا يمكن  
قتل رجلا معمد وابن القاتل وارث المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا  
ولو ورثة الاجنبي القصاص كما كان لان حقهما يعتاز عن حق وورثة المولى فكان لهما القصاص ان شاء  
أخر احتى يؤدي القيمة الى وورثة المولى وان شاء عمل القتل لانهم مالا و آخر الى أن يؤدي السعاية  
ربما لا يؤدي مخافة القتل فيبطل حقهما فكان لهما التجهيل فان عفا أحد ولي الاجنبي وجب  
للساكت منهم نصف القيمة أيضا وجنابات أم الولد وان كثرت لا توجب الا قيمة واحدة فصارت  
القيمة مشتركة بين وورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تقسم قيمتها بينهما اثلاثا  
وعندهما أرباعا لما ذكرنا فان كانت سعت في قيمتها لورثة المولى ثم عفا أحد ولي الاجنبي ان دفعت  
القيمة الى وورثة المولى بقضاء القاضي لاسيلا لوارث الاجنبي عليها لان الواجب عليها قيمة واحدة  
وقد أدت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتها ويتبع وارث الاجنبي وورثة المولى و يشاركهم في تلك القيمة  
لانهم أخذوا قيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبي  
بالحيار ان شاء يرجع على وورثة المولى وان شاء يرجع على أم الولد لهما أنها فعلت عين ما يفعله  
القاضي لو رفع الامر اليه فيستوى فيه القضاء وعدمه كالرجوع في الهبة لما كان فسخا بقضاء  
لو حصل بتراضيهما يكون فسخا ولا يبي حنيفة ان موجب الجناية في الذمة واذا أدت فقد نقلت من  
الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له  
الحيار ان شاء رضى بدفعها ويتبع وورثة المولى وان شاء لم يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثلث القيمة  
عند أبي حنيفة وترجع هي على وورثة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى وورثة المولى ثم عفا ولي  
الاجنبي فان عفا أحد ولي الاجنبي ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء بتخير وارث  
الاجنبي عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة يتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا يتخير عند  
الكل سواء كان الدفع بقضاء أو بغير قضاء لان قضاء القاضي يدفع الكل الى وورثة المولى بعد تعلق  
حق الاجنبي وثبوته لا يصح بخلاف الوصي اذا قضى دين أحد الغريمين بامر القاضي حيث لا يضمن  
لان للقاضي أن يضع مال الميت حيث شاء اما هنا بخلافه واذا لم يصح قضاء القاضي هنا لان لا يصح فعلها  
بغير قضاء أولى (قوله ولو كانت في أيديهما فهي للثاني) أي فالله اركلها لصاحب الجميع نصفها على وجه  
القضاء ونصفها على وجه القضاء لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما في يده لتكون يده يدا  
محمقة في حقه لان جل أمور المسلمين على الهبة واجب فدعي النصف لا يدعي شيئا مما في يد صاحب  
الجميع فيسلم النصف لمدعي الجميع بلا منازعة فسبق ما في يده لادعي وجه القضاء اذ لا قضاء بدون  
الدعوى واجتمع بينة الحار ج وذى اليد فيماني يد صاحب النصف فتقدم بينة الحار ج ولو كانت  
في يد ثلاثة فادعي أحدهم كلها وآخر ثلثها وآخر نصفها وبرهنوا فهي مقسومة عنده بطريق  
المنازعة وعندهما بالقول وبيانه في الكافي والله أعلم

ولو كانت في أيديهما  
فهى للثاني ولو برهن  
على نتاج دابة وأراقض  
لمن وافق سنها تاريخه  
وان أشكل ذلك فلهما  
ولو برهن أحدا الحار جين  
على الغصب والآخر  
على الوديعة استويا  
والراكب والملابس أحق  
من أخذ البعير والكم  
وصاحب الحمل والجذوع  
والاتصال أحق من الغير  
(قوله وبيانه في الكافي)  
قال الرملى ينظر المجمع  
هنا والتفحص من  
البيع من باب اختلاف  
البيات فان هنا أيضا  
نحو أربعة أسطراه قلت  
قد سقط من هنا كلام  
كثير ليس بمقدار هذا  
البياض فان المؤلف قد  
أسقط الكلام على تمة  
هذا الباب وأسقط أيضا  
الكلام على الباب الذي  
يليه بتمامه وهو باب  
دعوى النسب

﴿ثوب في يده وطره في يد آخر نصف صبي يعبر عن نفعه فقال أنا حرف القول له وان قال أنا عبد لفلان أو لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده عشرة آيات من دار في يده ويد في يد آخر والساحة نصفان ادعى كل أرضا انها في يده ولين أحدهما فيها أو بنى أو حفر فهي في يده كالأوبر من انها في يده ﴿باب دعوى النسب﴾ ولدت مبيعة لأقل مدة تحمل مذيعت فادعاء البائع فهو ابنه وهي أم ولده ويغني ويرد الثمن وان ادعاء المشتري معه أو بعده وكذا ان ماتت الام بخلاف موت الولد وعقهما كوتهما وان ولدت لاكثر من ستة أشهر ردت دعوة البائع الا أن يصدقه المشتري ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه وان باع أحدهما وأعتقه المشتري بطل عتق المشتري صبي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان جده ان يكون ابنه ولو كان في يده مسلم ونصراني فقال النصراني ابني وقال المسلم عبدي فهو حبان النصراني وان كان صبي في يدي زوجين فزعم انه ابنه من غيرهما وزعمت انه ابنهما من غيره فهو ابنهما ولدت بمشترأة فاستحققت غرم الاب قيمة الولد وهو حرفان مات الولد لم يضمن الاب قيمته وان تركه مالا وان قتل الولد غرم ٢٧٢ الاب قيمته ويرجع المثلثن وقيمتها على بائعه لا بالعقر ﴿كتاب الاقرار﴾

### ﴿كتاب الاقرار﴾

(هو اخبار بحق عليه من وجه انشاء من وجه) فللأول يصح اقراره بمملوك للغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولو أقر بالطلاق والعناق مكرها لا يصح ولو أقر المريض بجميع ماله لا جنبي يصح ولا يتوقف على احازة الوارث وصح اقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخبر وصح الاقرار بنصف داره مشاعا واقرار المريض بالزوجة من غير شهود ولا تسمع دعواه عليه ماله أقر له بشي معين من غير ان يقول وهو ملكي ولو علم المقر له انه كاذب في اقراره لا يجوز له أخذه منه جبراديانة كاقارره لأمرائه بجميع ما في منزله وليس لها عليه شي واذا أقر بالمدعي ثم أنكر اقراره لا يخلط على اقراره بل على المال والثاني لو رد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا ضافه الى غيره متصلا بالرد كان له وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له بشرطه التكليف والطوع مطلقا والحريية للتنفيذ للعمال لا مطلقا فصح اقرار العبد للعمال فيما لا تهمته فيه كالحديد والقصاص ويؤخر ما فيه تهمته الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للعمال وتأخر بما ليس منها الى العتق كاقارره بجناية ومهر موطوءة بلاذن والصبي المأذون كالعبد فيما كان للتجارة لا فيما ليس منها كالكفالة واقرار السكران بطريق محطور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وان بطريق مباح لا وصح بالمجهول ولزمه البيان كشيء وحق والقول له مع عينه في تعيين المجهول وتعيين العبد المغصوب ان كان قائما وقتئذ ان كان هالكافان بين سبب تضره الجهالة كالبيع والاجارة لا يصح ولا يلزمه شي وان بين ما لا يضره صح ويبين ماله قيمة فلا يصح في حصة حنطة وصبي حر وزوجة وخدمته وقوله أردت حق الاسلام في له على حق لا يصدق لانه خلاف العرف وجهالة المقر له مانعة من صحته ان تفاحش كل واحد من الناس على كذا أولا كلا أحد هذين على كذا

هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حرك مكلف بحق صحيح ولو مجهولا كشيء وحق ويجب على يسانه ويبين ماله قيمة والقول للقرع عينه ان ادعى المقر له أكثر منه وحق مال لم يصدق في أقل من درهم

### ﴿كتاب الاقرار﴾

(قوله لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة) يفيد بظاهره انه يظهر في حق الزائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخاتمة رجل في يده جارية وولدها أقر ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام بينة على جارية انها له

يستحق أولادها اه والفرق انه بالمينة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف لا الاقرار حيث لا يتراجعون (قوله وصح بالمجهول ولزمه البيان الخ) قال الرمي قدم الشارح في البيع في شرح قوله وان اختلفت النقود فسد البيع لو أقر بعشرة دنانير حروفي البلد النقود مختلفة جبر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه ولا ريب ان معنى قوله لا يصح بلا بيان أي لا يثبت به شيء بلا بيان بخلاف البيع فانه يثبت الأروج بغير بيان اذ صحه الاقرار بالمجهول مقرر وعليه البيان نامل (قوله لا يصدق لانه خلاف العرف) قيسه في التنازع خاتمة بما اذا قال ذلك مفصلا قال وان قال موصولا يصح (قوله أولا) قال الرمي أي ان لم تتفاحش وذكر الزبلي قولا آخر فيما اذا لم تتفاحش ثم نقل عن الكافي ان الصحاح صح فراجع ان شئت اه وعبارته وبخلاف الجهالة في المقر له سواء تفاحش أو لا لان المجهول لا يصح منه تحقيقا فلا يمكن جبره على البيان من غير تعيين المدعى فلا يفسد فائدة هكذا ذكر شمس الأئمة وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناسطي في رواقاته



ان لم تتفاحش جازلان صاحب الحق لا يعدومن ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان المقر قد نسي صاحب الحق ولا يجبر على البيان  
لانه قديس يودى الى ابطال الحق عن المستحق والقاضى نصب لا يصل الحق الى مستحقه لا لابطاله اه ملخصا وفي غاية البيان عن  
الواقعات المحسامة انه يجوز ويخلف لكل واحد منهما اذا ادعى (قوله ولو قال لفلان على دارا وعبد لا يلزمه شيء) كذا في الاشياء  
ويخالفه ما في الحاشية له على ثوب أو عبد صحيح ويقضى بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد بن القاسم وفي حاشية المحمدي على  
الاشياء عن الملتقط اذا قال على دارا أو شاة قال أبو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر بن نجيب الشاة اه قال شيخ  
مشايخنا السامحاني يمكن أن يكون ما في الاشياء على قول الامام اه ثم رأيت في التارخانية حيث قال وفي المحامى قال لفلان على  
دارا أو شاة قال أبو حنيفة لا يصح اقراره وقال أبو يوسف يلزمه الضمان وقال بشر بن نجيب ان عند ٢٧٣ أبي حنيفة يلزمه الشاة دون

الدار لانها لا تصلح ديننا  
لزمه في الصداق والشاة

ومال عظيم نصاب وأموال  
عظام ثلاثة نصب ودرهم  
كثيرة عشرة ودرهم  
ثلاثة كذا درهم درهم  
كذا كذا أحد عشر كذا  
وكذا أحد وعشرون ولو  
ثلث بالواو بزاد مائة ولو  
ربع زيد ألف على أو  
قبلي اقرار بدين عندي  
معي في بيتي في صندوق  
في كيسي أمانة قال لي  
ملك ألف فقال اتزنه  
أو اتقده أو اجلني به أو  
قضيتكه أو حللتكه به

تصلح قال بشر ويقول  
أبي حنيفة نأخذ ولو قال  
على ثوب هروى قال القول  
قوله في الثوب الهروى

لا ولا يجبر على البيان ولا كل منهما أن يحلفه وكذا جهالة المقر عليه مائة نحو لك على أحدنا كذا  
فلو قيل بعده أهو هذا قال لا لا يجب المال على الآخر وصح بالعام كما في يدي من قليل أو  
كثير أو عبد أو متاع أو جميع ما يعرف لي أو جميع ما ينسب لي لفلان وإذا اختلفا في عينها كانت  
موجودة في يده وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر إلا أن يقيم المقر له البينة كانت موجودة  
في يده وقته ولو قال جميع مالي أو ما ملكه لفلان كان هبة لا يجوز الا بالتسليم ولو قال لفلان على  
دارا أو عبد لا يلزمه شيء أو مال قليل أو درهم عظيم أو درهم لزمه درهم (ومال عظيم نصاب  
وأموال عظام ثلاثة نصب) من أي مال فصر به (ودرهم) أو درهمات أو شيء من الدراهم أو من  
دراهم (ثلاثة ودرهم كثيرة) أو ثياب كثيرة أو وصائف كثيرة أو دنائير كثيرة أو كثر الدراهم (عشرة)  
ودراهم مضاعفة ستة وأضعاف مضاعفة أو عكسه ثمانية عشرة ومال نفيس أو خطير أو كريم أو جليل  
أو قليل ولا كبير مائتان) كذا درهم درهم كذا كذا أحد عشر كذا وكذا أحد وعشرون ولو  
ثلث بالواو بزاد مائة ولو ربع زيد ألف) ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس بزاد مائة ألف ولو سبع  
بزاد ألف ألف وكل ما زاد عددا معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى ولو ثلث  
بلاو لزمه أحد عشر ولو قال كذا كذا درهمين ارفع عليه أحد عشر بالسوية بخلاف ما إذا  
قال كذا كذا درهمين كذا كذا دينار لزمه من كل واحد أحد عشر والمعتبر الوزن المعتاد  
في كل زمان أو مكان والنيف مجهول بر جميع اليه فيه والبضعة للثلاثة (على وقلي اقرار بالدين)  
الاذا فسره بالامانة متصلا أو اقرضني كذا الزمة واستقرضت لا وليس لي قبله حق ابراء عن الدين  
والامانة (عندي معي في بيتي في صندوق في كيسي أمانة) وعندي عارية ألف درهم قرض له قبلي  
كذا دين وديعة أو وديعة دين فهو دين مطلق والاصل ان أحد اللغتين اذا كان للامانة والاخر  
للدين وجع بينهما برج الدين (لو قال لي عليك ألف فقال اتزنه أو اتقده أو اجلني به أو قضيتكه)  
أو أعدها أو أرسل غدا من يأخذها يعني يقبضها أو يتزنها أو لا تزنها لك اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو

٢٥٥ - بجر سبع) ولا يلزمه ثوب هروى وسط (قوله وأضعاف مضاعفة أو عكسه ثمانية عشر) أي لو قال درهم أضعاف  
مضاعفة لان درهم وأضعاف لفظه جمع وأقله ثلاثة فتصير تسعة وضعف التسعة ثمانية عشر وفي التارخانية ما نصه ذكر شمس  
الائمة السرخسي في شرح كتاب الاقرار اذا قال لفلان على درهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال مضاعفة أضعافا أو قال أضعافا  
مضاعفة فهي ثمانية عشر وفي السراجية لو قال له درهم أضعاف مضاعفة لزمته أربعة وعشرون لان بقوله درهم لزمه ثلاثة  
وبقوله أضعاف تسعة وبقوله مضاعفة اثني عشر فجملته ما قلنا (قوله ولو خمس زيد عشرة آلاف) قال بعض الفضلاء هذا حكمه  
العيني بلفظ ينفي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الالف بلاو وفيقال أحد عشر ألفا فيلزم أن تهدر الواو والني  
تعتبرهما أمكن وهنا يمكن فيقال أحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما نعم قوله ولو سدس الخ مستقيم أي فيقال فيه  
مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما لانه مستقيم زيادة على العشرة آلاف



(قوله ولو أقر بقر في قوصرة) قال الرمي في قال في النهاية القوصرة بالتخفيف والتشديد وطاء التمسر يتخذ من قصب اه  
(قوله وبجحلة) قال الرمي ٢٧٤ قال في الصحاح الجحلة بيت بزين بالثياب والاسرة قال في الجوهرة جحات

العروس اذا اتخذت لها  
جحلة اه من غاية البيان  
فهو اقرار وبلا كتابة لا  
وان أقر بدين مؤجل  
وادعى المقر له انه حال لزمه  
حالا وحلف المقر له على  
الاجل على مائة ودرهم  
فهى دراهم مائة وثوب  
يفسر المائة وكذا مائة  
وثوبان بخلاف مائة  
وثلاثة أثواب أقر بقر  
في قوصرة لزمه وبداية  
في اصطبل لزمته الدابة  
فقط وبخاتم له الحلقة  
والفص وبسيف له  
النصل والجفن والجمائل  
وبجحلة له العبدان  
والنكوة وبثوب في  
منديل أو في ثوب لزمه  
وبثوب في عشرة له ثوب  
وبخمس في خمسة وعنى  
الضرب بخمس وعشرة ان  
عنى مع له على من درهم  
الى عشرة أو مابين درهم  
الى عشرة وله من دارى  
بين هذا الحائط الى هذا  
الحائط له ما بينهما فقط  
وصح الاقرار بالجميل  
وللعمل ان بين سببا صالحا  
والالا

(قوله وله ان بين سببا  
صالحا) الضمير في له

حتى يدخل على مالى أو يقدم على غلامى أو أبرئى عنها أو تصدق على بها أو وهبها الى مدعيها ذلك أو  
أحلتها بها (فهو اقرار) الا اذا تصادقا انه على وجه السخرية (وبلا كتابة) كقوله ما قبضت بغير حق  
جوابا لدعواه انه قبض منه بغير حق وقوله أبرئى عن هذه الدعوى أو صا لمحقى عنها وقوله  
ما استقرضت من أحد سواك أو غيرك أو قبلك أو بعدك وقضيتك مائة بعد مائة بعد دعوى المائتين  
بخلاف دفعت الى أخيك بامرك وعليه اثبات ذلك وضمانه للآجر ما يجب له على المستاجر اقرار  
بملك العين للآجر بخلاف ضمانه للمستاجر مال الاجارة في الاجارة الطويلة لا يكون اقرارا بالملك  
للاجر بخلاف قوله فلان سا كن هذه الدار فاقرار له بها بخلاف كان يسكنها وفلان زرع هذه  
الارض أو غرس هذا الكرم أو بنى هذه الدار وهى في يد القائل مدعيه انه معين أو مستاجر فليس  
باقرار بالعين له وكذا هذا الدقيق من طحين فلان بخلاف هذا الطعام من زرع فلان أو هذا النمر  
من نخله أو أرضه أو بستانه أو هذا الصوف من غنمه فهو اقرار كقوله قبضت من أرضه عبد ثياب  
وشراؤه متعينة اقرار بالملك للبائع كشوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيداع والاستعارة  
والاستيهاج والاستئجار ولومن وكيل وكذا قبول الوديعة وقوله نعم بعد كلام اقرار مطلقا والاياء  
بالرأس بعد الاستفهام لا يكون اقرارا بمال وعنق وطلاق وبيع ونكاح واحارة وهبة بخلاف  
الكفر والاسلام والنسب والفتوى (وان أقر بدين مؤجل وادعى المقر له انه حال لزمه حالا)  
كاقراره بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه (ويستحلف المقر له فيهما) بخلاف ما لو أقر بالدرهم  
السود فكذبه في صفتها يلزمه ما أقر به فقط كاقرار الكفيل بدين مؤجل ولن عليه دين مؤجل اذا  
خاف لو اعترف به لا يصدقه انكار أصل الدين اذا لم يردتوى حقه ومن أقر بعد مدعهم وعطف  
موزونا أو مكبلا كان بيانه له (كأنة ودرهم) أو درهمان أو ثلاثة دراهم (فهى دراهم) وان  
عطف عليه قيميا واحدا (لا كأنة وثوب) أو وثوبان وان متعدد افيان (كأنة وثلاثة أثواب)  
ولو قال نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل منها وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية  
بخلاف نصف هذا الدينار ودرهم فدرهم تام وعشرة دراهم ودانق وقيراط فضة (ولو أقر بقر في  
قوصرة) أو طعام في الجواق أو سفينة أو ثوب في منديل أو ثوب (لزمه) الظرف كالمظروف ومن  
قوصرة لا كدابة في اصطبل وثوب في عشرة وطعام في بيت (وبخاتم له الحلقة والفص وبسيف له  
النصل والجفن والجمائل وبجحلة له العبدان والنكوة وبخمس في خمسة وعنى الضرب خمسة  
وعشرة ان عنى مع ومن درهم الى عشرة أو) مابين تسعة وكرخنة الى كرسعير لزمه الا فقير من  
شعير وعشرة دراهم الى عشرة دنانير لزمه الا دينار له من دارى مابين هذا الحائط الى هذا الحائط له  
ما بينهما فقط (وصح الاقرار بالجميل) المحتمل وجوده وقته ولو غير آدمى مطلقا بخلاف الاقرار  
للرضيع يصح وان بين سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض وله ان بين سببا صالحا والافلا كما اذا  
أهسم أو بين سببا غير صالح كالقرض وانما يصح له اذا علم وجوده وقته أو احتمل بان تضعه لاقبل من  
مدته ان كانت متزوجة ولا قبل من سنتين من وقت الفراق ان كانت معسدة ثم ان ولدته حيا  
كان له ما أقر به وان ولدته ميتا برد الى ورثة الموصى أو ورثة أبيه وان ولدت ولدين فان كانا ذكرين

للعمل والظاهر ان محل قوله بخلاف الاقرار للرضيع الخ بعد هذا فتدعيه عليه سهو (قوله وان ولدته ميتا الخ) او  
قال الرمي يعنى ان قال المقر أوصى له به فلان ثم ولد ميتا فانه لا يرثه الموصى الذي قال للمقرانه أوصى للجميل وقوله أو ورثة أبيه

يعني ان قال المقررات اياه فورته فانه يرد الى وورثة ابيه ان ولد ميتا عملا بقول المقر في المستثنى (قوله كاقرار بدين بسبب كفالة الخ) قال الرمي قال في التبيين هنا لان الكفالة عقد يصح اشتراط الخيار فيه لان الكفالة عقد يصح فيه خيار الشرط اهـ فليحفظ هذا باب الاستثناء وما في معناه (قوله كهذا العبد الاتلثة) لعلة الاتلثة (قوله كان حلفت فلك ما ادعيت) قال الرمي قالو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله ان يسترد المدفوع وسيصرح المصنف به قريبا في كتاب الصلح في فصل في صلح الورثة بقوله ولو قال المدعى عليه ان حلفت انها لك دفعتم اخلف المدعى ودفع المدعى عليه ٢٧٥ الدراهم ان كان دفع له بحكم الشرط فهو باطل وللدافع

الشرط فهو باطل وللدافع ان يسترد اهـ وقدمنا شيئا من مسائل تعليق الاقرار في باب دعوى

وان اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط

باب الاستثناء وما في معناه

صح استثناء بعض ما اقر

به متصلا وزمه الباقي

لا استثناء الكل وصح

استثناء الكلي والوزني

من الدراهم لا غيرهما ولو

وصل باقراره ان شاء الله

بطل اقراره ولو استثنى

البناء من الدار فهما

للمقر له

الرجلين اهـ (قوله والمحلية

في السيف الخ) هكذا في

النسخ وفي التتارخانية

عن المنتقى اذا قال لغيره

هذا الخاتم لي الا فسه

فانه لك وهذه المنطقة

الاحليتها فلك او هذا

السيف الاحليته او الا

أو اثنين فهو بينهما نصفان والاف كذا في الوصية وفي الارث لاذ كمثل خط الاثنين (ولو اقر بشي على انه بالخيار لزمه بالخيار) وان صدقه المقر له الا ان اقر بعقد بيع وقع بالخيار له الا ان يكذبه المقر له كاقرار بدين بسبب كفالة على انه بالخيار في مدة ولو طويلا اهـ والله اعلم

### باب الاستثناء وما في معناه

لا حكم فيما بعد الابل مسكوت عنه عدم القصد كسئلة الاقرار في قوله له على عشرة الاتلثة لفهم ان الغرض الاثبات فقط فنفي الاتلثة اشارة لا عبارة واثبات السبعة عكسه وعند القصد ثبت ما بعدها نقيض ما قبلها كلمة التوحيد نفى واثبات قصدا فالاستثناء تسكلم بالباقي بعد الشيا باعتبار المحاصل من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء ويشترط فيه الاتصال الانفس أو سعال أو أخذ فم والنداء بينهما لا ينشرك قوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه والمستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كالوصية ان كان بلفظ الصدر أو مساويه وان بغيرهما كعبيدي أحرار الأهولاء أو الأسالماء أو غامرا وأرشادهم الكل وكذا نسائي طوائق الا فلانة وقلانة وقلانة فلا ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر ولا بين ما يقسم وما لا يقسم كهذا العبد الاتلثة واذا استثنى عديدين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا فنحوه على ألف درهم الامة او خمسين لزمه تسعمائة وخمسون على الاصح (وصح استثناء الكلي والوزني) والمعدود الذي لا تتفاوت آحاده كالفلوس والمجوز (من الدراهم) والذنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما اقر به بخلاف دينار الامة درهم فان الاستثناء باطل لانه مستغرق بالمساوي واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه مائة درهم الاشيا قليلا أو بعضا لزمه أحد وخمسون (ولو وصل اقراره بان شاء الله بطل اقراره) وكذا بمسئلة فلان وان شاء وكذا كل اقرار علق بشرط على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان بشرط كائن فتخير كعلى ألف درهم ان مت لزمه قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل كاذاجاء رأس الشهر فلك على كذا لزمه للمحال ويستخلف المقر له في الاجل ومن التعليق المبطل له ألف الا أن يبدولى غير ذلك أو أرى غيره أو فيما أعلم وكذا اشهدوا ان له على كذا فيما أعلم والمحلية في السيف والظاهرة والبطانة في الجبة لا يلزمه شي واستثناء البيت من الدار صحيح (ولو استثنى البناء من الدار فهما للمقر له) والطوق في الجارية والفص في الخاتم والخلة في البستان نظير البناء والاقرار بالمحاطة والاسطوانة اقرار بما

جاء له فلك وهذه الجبة في الابطانتها فلك والمقر له يقول هذه الجبة على ما اقر به المقر ثم ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر بنزعه والدفع والا جبر المقر بقيمة ما اقر به وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف اهـ وفيها قبل ما مر لو قال هذا المستان فلان الا الخلة بغير أصولها فانها لا يصح الاستثناء بخلاف الاخلها بأصولها وكذلك هذه الجبة لفلان الا بطانتها لان البطانة تدخل في البيع تبعاف كانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبة بطانتها في النفاسة دون الظاهرة وكذلك لو قال هذا السيف لفلان الاحليته لا يضح الاستثناء

(قوله فان كان العبد مبيعاً الخ) قال المزني في هذه المسئلة على وجوه احدها ما ذكره المصنف وهو ان لصدة وسلمه اليه وحكمه ما ذكره لان ما ثبت تصادقهما يكون كالثابت عيانا والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته وكذا ما بعته عبداً آخر وسلمته اليك والحكم فيه كالاول لانهما اتفقا على ما اقر به من ان كل واحد منهما ما يستحق ما اقر به غير انهما اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يبالى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا اقر له بغصب الف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يؤثر بالدفع اليه ٢٧٦ لاتفاقهما على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد عبدى ما بعته وكحكمه ان لا يلزم المقر شي لما ذكرناه اقر

وان قال بناؤها الى والعرضه لك فكما قال ولو قال على ألف من ثمن عبد لم يقبضه فان عين العبد وسلمه اليه لزمه الألف والا لا وان لم يعين لزمه الألف كقوله من ثمن خرا وخنزير ولو قال من ثمن متاع أو اقرضني وهي زيوف أو نهر جرة لزمه الجباة بخلاف الغصب والوديعة ولو قال الا انه ينقص كذا متصلا صدق والا لا ومن اقر بغصب ثوب وجاء عيب صدق وان قال اخذت منك ألفا وديعة وهلك وقال اخذت غصبا فهو ضمان وان قال اعطيتني اوديعة وقال غصبتنيها لا وان قال هذا كان

له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والرابع ان يقول المقر له لم ابعت هذا العبد وانما

تحتم - جامن الارض اذا كانت من خشب (وبناؤها الى والعرضه لفلان فهو كما قال) وبناؤها الى وأرضها لفلان فهما الفلان وبناؤها لزيد وأرضها لعمرو فكل ما اقر له به وفي عكسه الكل للاول كقوله هذه الدار لفلان وهذا البيت لى وأرضها لى وبناؤها لفلان فعلى ما اقر ويؤثر المقر له بنقل البناء من أرضه والاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحتها غير صحيحة وان اقراره حجة عليه فقط (ولو قال على ألف من ثمن عبد لم يقبضه) وان كان العبد مبيعاً وأما ان يصدقه ويسلمه أو لا فان صدقه وسلمه مع ألف وكذا ان يصدقه على يبيع عبد غيره فان المعين ملك المقر سواء كان في يده أو في يد المقر له كاقراءه بالف غصبا فقال هي قرض وان لم يصدقه على يبيع العبد لا يلزمه شيء وان صدقه على ان المبيع غيره وان المعين ليس ملك المقر يتما الفلان ويسقط المال والعبد لمن هو في يده وان لم يكن العبد مبيعاً لزمه الألف مطلقا ولا يقبل قوله ان لم يقبضه (كقوله من ثمن خرا وخنزير) أو مال القمار أو حراً وميتة أو دم وان وصل الا اذا صدقه أو أقام بينة ولو قال انى اشتريت منه مبيعا الا انى لم يقبضه قبل قوله كاقبل قول البائع بعته هذا ولم يقبض الثمن والمبيع في يد البائع ولو قال له على ألف درهم حرام أو ربا فهي لازمة مطلقا ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا فلا والاقرار بالبائع تلجئة على هذا التفصيل ولو اقر بالشراء أو الاجارة أو الهبة أو الصدقة وقال لم يقبض صدق موصولا كان أو مفصلا ولو اقر بالسلم ثم قال لم يقبض رأس المال لا يصدق الا اذا كان موصولا كالوديعة والقرض بخلاف دفعت الى أو نقدتني وقال لم يقبض لا يصدق مطلقا بخلاف اعطيتني ان وصل (ولو اقر بثمن مبيع أو قرض) من النقود أو الفلوس ثم ادعى انها (زيوف أو نهر جرة) أو ستوفة أو رصاص أو كاسدة (لزمه الجباة) وان وصل ويتما الفلان في البيع حال قيام السلطة (بخلاف الغصب والوديعة) والمضاربة فانه يصدق في الزيوف والنهر جرة مطلقا وفي الستوفة ان وصل وكان حيا ولا يصدق وارثه بعد موته ويصدق في دعوى الرداء في المكيل والموزون الثمن أو القرض ولو قال له على ألف درهم زيوف فهي كما قال على الاصح كقوله له على كذا الا انها اوزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة (أو الا أن ينقص كذا متصلا) ولو قال له على عشرة جباة لاجسة زيوا لزمه خمسة جباة ويصير مستثيا من العشرة خمسة جباة (ومن اقر بغصب ثوب وجاء عيب صدق وان قال اخذت منك ألفا وديعة وهلك وقال اخذتها غصبا فهو ضمان) بخلاف اخذتها قرضا أو بيعا أو (قال اعطيتني اوديعة فقال غصبتنيها لا) بضمن المقر (ولو قال هذا كان

بعتك عبدا آخر فحكمه ان يتما لهما لانهما اختلفا في المبيع اه وتما فيه (قوله ولو قال انى اشتريت وديعة منه مبيعا الخ) الفرق بينه وبين ما قبله هو انه ليس فيه قوله له على قال في البرازية والفرق ابتداء ثمة بالاعتراف وهنا ابتداء بالمبيع (قوله أو قال اعطيتنيها) قال الرمي ومثله اعطيتنيها دفعتنيها وديعة ونحوه مما يكون من فعل المقر له نامل (قوله ولو قال اجرت أو اعرت بعيرى الخ) قال الرمي صورة المسئلة في يد انسان يعير أو ثوب فقال مخاطبا لى يدانك كنت اجرت أو اعرت بعيرى هذا هو ثوبى هذا لعمرو وفرد عمرو على وكذبه عمرو وأنى قال لم استأجره أو لم استعيره فالقول للقر الذي هو ذو اليسار ولا يكون قوله لى هذا هو ثوبى

وديعة لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذه ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا وكذا اقرضتك الفائم اخذتها منك (ولو قال اجرت) او اعرت (يعبري او ثوبي هذا فلانا فركبه اوليسه فرده) وكذبه فلان (فالقول للمقر) بخلاف اقتضيت من فلان ألفا كانت لي فكذبه (ولو قال هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة لفلان فالالف للاول وعلى المقر مثله للثاني) بخلاف ما اذا قال هي لفلان لابل لفلان بلاذ كرايداع لا يجب عليه للثاني شيء ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه أيضا بان قال لفلان على ألف لابل لفلان كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له واحدا يلزمه أكثرهما قدرا وأفضلهما وصفا فنحوه على ألف درهم لابل ألفان أو ألف درهم جيا دلا لابل زيوف أو عكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي لي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ اه والله أعلم

### باب اقرار المريض

اقراره بدين نافذ من كل ماله وأحوال ارض عنه (ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف قدم على ما أقربه في مرض موته) ولو وديعة والسبب المعروف كالنكاح المشاهد بغير المثل والبيع المشاهد والالتاف كذلك وغيرهما ليس من التبرعات وليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو اعطاه مهورا وابقاه أجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه أو نقد ثمن ما اشترى فيه وقد علم ذلك بالبيعة بخلاف ما اذا لم يؤد حتى مات وان البائع أسوة الغرماء اذ لم تكن العين في يده واد أقرب بدين ثم بدين تحاصواصل أو فصل ولو أقرب بدين ثم بديعة تحاصواصل على الغلب الوديعة أولى واقراره ببيع عيده في حقه وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن الا بقدر الثلث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو أقرب بقبض دينه ان كان دين الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح والانه قد من الثلث الا في اقراره باستيفاء بدل الكتابة فمافذ بخلاف اقراره باستيفاء ثمن ما باعه في حقه من وارثه فانه لا يصح وتبينه العتق المبهم في حقه في كثير القيمة ما فذ من جميع ماله كتبينه ما أقربه في حقه وهو مبهم ولو اشترى في حقه بغير فاحش بشرط الخيار ثم أجاز أو سكت وهو مريض حتى مضت المدة ثم مات كانت الحباية من الثلث وبراؤه مديونه وهو مدينون غير جائزان كان أجنبيا وان كان وارثا لا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقبل من ورثته بيعة على هذا المطلوب (ولو أقرب المريض لوارثه بطل الا ان يصدقه الورثة) ولو كان اقراره بقبض دين عليه ولو ادعى المقر له ان الاقرار كان في الصحة وكذبه ببيعة الورثة فالقول لهم ولو أقاما البيعة في بيعة المقر له أولى وان لم تكن له بيعة فله أن يحلف الورثة والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار اذا صار وارثا بسبب جديد كالزوج وعقد الموالاة فلو أقرب لها ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاختيه المحبوب اذا صار غير محبوب ولو وهب لأجنبية أو وصى لها ثم نكحها بطلت ولو أقرب لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المريض واقراره بعبد لأجنبي فقال الأجنبي هو لفلان وارث المقر واقراره لم يكتب وارثه اقرار لوارثه فلا يصح بخلاف اقراره لم يكتب نفسه بدين فانه صحيح واقراره لامرأته بدين المهر صحيح الى مهر المثل فلو أقامت الورثة بينة بعد

وديعة لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذه وان قال اجرت يعبري او ثوبي هذا فلانا فركبه اوليسه فرده والقول للمقر ولو قال هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة لفلان فالالف للاول وعلى المقر مثله للثاني

باب اقرار المريض  
دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف  
قدم على ما أقربه في مرضه وأحوال ارض عنه  
وان أقرب المريض لوارثه بطل الا أن يصدقه البقية  
وان أقرب لأجنبي صح  
وان أحاط بماله وان أقرب لأجنبي ثم أقرب بشبوة ثبت نسبه وبطل اقراره  
وان أقرب لأجنبية ثم نكحها صح بخلاف الهبة والوصية

أو أسرته اقرار الزيد بالملك لقوله يعبري أو ثوبي تامل

باب اقرار المريض  
(قوله اذ لم تكن العين في يده) أي في يد البائع فان كانت كان أولى



وان أقر لمن طلقها ثلاثا  
فيه فلها الاقل من الارث  
والدين وان أقر بغلام  
مجهول بولد مثله انه ابنه  
وصدقه الغلام ثبت  
نسبه ولو لم يضاو يشارك  
الورثة وصح اقراره بالولد  
والوالدين والزوجة والمولى  
واقرارها بالوالدين  
والزوج والمولى وبالوالد  
ان شهدت قابله أو صدقها  
زوجها ولا بد من  
تصديق هؤلاء وصح  
التصديق بعدموت المقر  
لاتصديق الزوج بعد  
موتها وان أقر بنسب  
نحو الاخ والعلم لم يثبت فان  
لم يكن له وارث غيره  
قريب أو بعيد ورثته  
وان كان لا ومن مات أبوه  
فاقر باخ شريكه في الارث  
ولم يثبت نسبه وان ترك  
ابنين وله على آخر مائة  
فاقر أحدهما بقبض أبيه  
خمس من مائة فلا شيء للمقر  
والآخر خمسون  
﴿ كتاب الصلح ﴾  
هو عقد برفع النزاع

﴿ كتاب الصلح ﴾

موته اهما وهديته له في حياته هبة صحيحة لا تقبل واقرارها الزوجها بان لامهر لي عليك في مرضها صحيح  
واقرارها لوارثه ولا جنسي بدين باطل تصادق على الشركة أو تكاذبا (ولو أقر لمن طلقها ثلاثا) وهي  
في العدة (فلها الاقل من الارث والدين) وان كان بسؤالها والافلها الميراث بالغام بالغ ولا يصح  
الاقرار والوصية على هذا التفصيل (وان أقر بغلام مجهول بولد مثله انه ابنه وصدقته الغلام) ان  
كان يعبر عن نفسه (ثبت نسبه ولو لم يضاو يشارك الورثة) وان كان له نسب معروف لا يصح اقراره  
وكذا اذا لم يولد مثله أو لم يصدق هو وهو يعبر والاصح وتشتري هذه الشروط الثلاثة في صحة الاقرار  
بالولد خلا أن لا يكون المقر ثابت النسب من الغير فكان المقر له بتلك الصفة هناك (وصح اقراره  
بالولد والوالدين) بالشروط المتقدمة (والزوجة) ان كانت خالية عن الزوج وعتده وليس تحت  
المقر أختها ولا أربع سواها (وبالمولى) من جهة العتاقة اذا لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة الغير (و) صح  
(اقرارها بماعدا الولد) انه ان شهدت قابله أو صدقها الزوج ان كان لها زوج أو كانت مععدة  
ومطلقا ان لم تكن كذلك أو كانت وادعت انه من غيره (ولا بد من تصديق المقر له) في الجميع  
الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه ولو كان المقر له عبد الغيرة يشترط تصديق المولى (وصح  
التصديق بعدموت المقر لاتصديق الزوج بعدموتها وان أقر بنسب على غيره كالاخ والعلم والمجد وابن  
الابن لا يصح) في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا  
تصادق عليه (فان لم يكن له وارث غيره) قريب أو بعيد (ورثته والا لا) والفرق بين الموضعين من  
وجهين الاول ان النسب يثبت في الاقرار بنحو الولد على العموم فيتعدى الاقرار الى غير المقر حتى  
اذا أقر بابن ورثته وشارك ورثته وان جحدوه ويرث من أب المقر وهو جحد المقر له وان كان الجحد مجرد  
بنوته لابنه ويفسد النكاح لو أقرت مجهولة النسب انها بنت أبي زوجها اذا صدقها الاب وفي الاقرار  
بنحو الاخ على الخصوص فلا مشاركة للاخ المقر له مع ورثته اذا جحدوا ولا يرث من أب المقر وامه الثاني  
عدم صحة رجوع المقر بنحو الولد وصحته بنحو الاخ حتى لو أقر باخ وصدقته ثم رجع عما أقر به ثم  
أوصى بماله كله لاسان كان كله للموصى له (ومن مات أبوه فاقر باخ شريكه في الارث ولم يثبت نسبه)  
فيستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا ولو أقر باخ تاذن ثلث ما في يده ولو أقر ابن وبنت باخ  
وكذبهما ابن وبنت يتقسم نصيب المقر بين اخيها ولو أقر بامرأة انها زوجة أبيه أخذت ثمن ما في يده  
(واقرار أحد الورثة باستيفاء المديته صحيح في حصته فقط) ويحلف المنسكرك على نفي العلم بخلاف  
اقراره باستيفاء البعض قدر ميراثه فانه لا يحلف المنسكرك والله أعلم

### ﴿ كتاب الصلح ﴾

(هو عقد برفع النزاع) وسببه سبب المعاملات تعلق المقدور بتعاطيه وورثته الايجاب والقبول  
الموضوعان له وشروطه كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه والمصالح عنه حقا يجوز  
الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص معلوما كان أو مجهولا لا مالا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة  
وحد القنفذ والكفالة بالنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به  
مما لا يتعين بالتعيين وان كان مما يتعين فلا بد من قبول المدعي عليه ويشترط شرائط ذلك العقد  
المحقق به من بيع وأجارة وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعي سواء كان المدعي  
عليه مقرا أو منسكرا وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعي عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال



وكان المدعى عليه مقرابه وان كان مما لا يحتمل التملك كالعصاص ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا والجهالة فيه ان كانت تغضي الى المذازمة كوقوعها فيما يحتاج الى التسليم منعت صحته والا لا فبطل ان كان المصالح عليه أو عنه مجهولا يحتاج الى التسليم كصلحه بعد دعواه مجهولا على ان يدفع له مالا ولم يعمه (وهو جائز باقرار وسكوت وانكار) فلو أنكر ثم صالح ثم اقر لا يلزمه ما اقر به وكذا لو اقام بينة بعد صلحه لا تقبل ولو اقام بينة على اقرار المدعى انه لا حق له قبله قبل الصلح او قبل القبض والصلح بعد الحلف لا يصح كالصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وصلح الاب عن مال الصبي حائز كيفما كان ان لم يكن له بينة والا لا (قوله فان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيعا) ان كان على خلاف الجنس الا في مسثلتي الاولى اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا ان لا دين فلو تصادقا على ان لا دين لا يبطل الشراء وان وقع على جنسه فان كان باقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر فهو ربا واذا اعتبر بيعا ثبتت أحكامه (فيثبت به الشفعة والردي العيب وحيار الرؤية ويفسده جهالة الاجل والبدل) ان كان مما يحتاج الى التسليم (وان استحق بعض المصالح عنه أو كله رجع المدعى عليه بمحصة ذلك من العوض أو كله ولو استحق المصالح عليه أو بعضه رجع بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع بمصلحة اعتبر اجارة) فثبتت أحكامها (فيشترط التوقيت) فيما يحتاج اليه كخدمة العبد وسكنى الدار بخلاف صبغ الثوب وركوب الدابة وحمل الطعام والشروط بيان تلك المصلحة (وتبطل بموت أحدهما) ان عقدها لنفسه وكذا بفوات المحل قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع بالمدعى بقدره ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن قيمته واشترى به عبد لم يخدمه ان شاء كالموصى بخدمة بخلاف المرهون حيث يضمن المولى بالتلف والعتق وانما يعتبر اجارة اذا وقع على خلاف المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على سكاها شهرا فهو استيفاء لبعض حقه لا احارة فتصح اجارته للمدعى عليه (والصلح عن سكوت وانكار فداء في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعى) فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض (فلا شفعة ان صالحا عن داريهما وبجب لوصالحا على داريهما) ولا يحل للمدعى ما اخذه ان كان كاذبا ولا يبرأ المدعى عليه كذلك مما عليه وان برئ قضاء الا اذا أبرأ المدعى عما بقي (ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعى بالتخصومة) مع المستحق (ورد البدل ولو بعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليه أو بعضه رجع الى الدعوى في كله أو بعضه) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاقصالحه على مائة وفي بعضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كالموحد لها ستوقفة أو بنهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدينار بينهما اذا استحققت بعد الاقتراق وان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس (وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فصل الاقرار وفصل الانكار والسكوت) وان ادعى حقا في دار مجهولا فصالح على شيء ثم استحق بعض الدار لم يزدها من العوض وان ادعى دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح حتى يزيد درهما في بدل الصلح أو يلحق به ذكر

وهو جائز باقرار وسكوت وانكار وان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيعا فيثبت فيه الشفعة والردي العيب وخيار الرؤية والشرط وتفسده جهالة البدل لاجهالة المصالح عنه وان استحق بعض المصالح عنه أو كله رجع المدعى عليه بمحصة ذلك من العوض أو بأكمله ولو استحق المصالح عليه أو بعضه رجع بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع من مال بمصلحة اعتبر اجارة فيشترط التوقيت ويبطل بموت أحدهما والصلح عن سكوت وانكار فداء للمدين في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعى فلا شفعة ان صالح عن داريهما وبجب لوصالحا على داريهما ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعى بالتخصومة ورد البدل ولو بعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليه أو بعضه رجع الى الدعوى في كله أو بعضه) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاقصالحه على مائة وفي بعضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كالموحد لها ستوقفة أو بنهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدينار بينهما اذا استحققت بعد الاقتراق وان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس (وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فصل الاقرار وفصل الانكار والسكوت) وان ادعى حقا في دار مجهولا فصالح على شيء ثم استحق بعض الدار لم يزدها من العوض وان ادعى دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح حتى يزيد درهما في بدل الصلح أو يلحق به ذكر

وحكى القولين في القنية قال المحمدي في حاشية الاشياء ما مشى عليه في الاشياء رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قولهما وهو الصحيح كما في معين المفتي

البراءة عن دعوى الباقي والله أعلم

**فصل في الصلح جائز عن دعوى المال (مطلقا) والمنفعة** كصلح المستاجر مع المؤجر عند انكاره الاجارة أو مقدار المدة المدعى بها أو الاجرة وكذا الورثة اذا صالحوا الموصى له بالخدمة على مال مطلقا أو المنافع ان اختلف جنسها فانه يجوز لان اتحدوا ن صالحوه على ثوب فوجده به عيبا كان له رده والرجوع بالموصى به وليس له بيع المصالح عليه قبل قبضه وله الاستبدال به قبل قبضه ان كان مما لا يتعين بالتعيين ولو اشترى الوارث منه الخدمة لم يجوز ولو قال اعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عنها أو بدلا أو على أن تتركها جاز صلحا كقوله أهب لك هذه الدراهم على أن تهبطي خدمتك بشرط قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجوز ولو باع الورثة العبد وأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق كدفعه بجناية بخلاف المرتين اذا أجاز بيع الراهن كان الثمن رهنا ولو قتل العبد وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا بهما عبد للخدمة وصلحهم معه على شيء قبل الشراء جائز كصلحهم بعد ما قطعت إحدى يديه وأخذوا رهنا ولو كان الموصى به غلة العبد فصالح على دراهم جاز وان كانت غلته أكثر وصلح أحدهم على أن الغلة له غير جائز وان كانت الوصية له بغلة مدة معينة وله هنا الاجارة بخلاف الموصى له بالسكنى أو الخدمة وصلحهم مع الموصى له بغلة نخلة بعد ما خرجت جائز بشرط القبض ان كان أحدي العتاني الر با موجودة ويجرم الفضل ان وجد العلتان وصلحهم هنا معه على غلة نخلة أخرى أو غلة عبده مدة معلومة غير جائز وصلحهم مع الموصى له بما في بطن أمته الحامل على دراهم معلومة جائز بخلاف بيعه وصلح أحدهم على أن يكون له خاصة واذا ولدت ميتا هنا بطل الصلح بخلاف ما لو ضرب انسان بطنها فالقت جدينا ميتا والارش لهم ومضى أكثر مدة الحمل قبل وضعها مبطل للصلح كصلح الاجنبي على أن يكون له والصلح في كل جنانية فيها قصاص على ما قل من المال أو كثر جائز ولو صالحه من الجراح أو الجراحة أو الضربة أو القطع أو الشجعة أو اليد على شيء ثم برئ فهو جائز وان مات بطل وعليه الدية في ماله وان كان الجرح خطأ فعلى عاقلة الا اذا صالحه عنه وما يحدث منه فهو ماض عاش أو مات وصلح المريض الجروح عن العمد نافع مطلقا وعن الخطا من الثلث ان كان فيه حط وصلحه عن أصابع قطعه عمد أو خطأ على شيء لا يوجب براءته عن أصابع أخرى شلت كصلحه عن موشحة فصارت منقولة فانه يجب ارشها وهو عشر ونصف من الدية وصلح أحد الورثة من حصته مع القاتل عمد على شيء صحيح ولا شيء للبقية منه وكل ما يصلح أن يكون صداقا في النكاح يصلح أن يكون عوضا في الصلح عن القصاص وله التصرف في بدله قبل قبضه وتجب قيمته لو هلك كما لو استحق ولا يبطل الصلح ويرده بالعيب الفاحش ويرجع بقيمته لا باليسير كالصداق ولو ظهر البطل حرا وجب على القاتل الدية في ماله كوجوب مهر المثل في الصداق ولو اختلفا في البطل فالقول للقاتل مع عيینه بخلاف الصداق يرجع فيه الى مهر المثل ونظير الاول الخلع وصلح أحد الورثة مع القاتل خطأ يوجب شركة البقية معه أن شاءوا الا أن يشاء المصالح أن يعطيهم ما خصهم من الارش كالدين المشترك ولو صالحه من الخطأ على عوض بغير عيینه لم يجوز وكذا المكمل والموزون وهلاك بدل الصلح هنا قبل قبضه أو استحقاقه موجب نسخته وله رده بالعيب ولو يسيرا وليس له التصرف فيه قبل قبضه كالبيع وصلحه عن دم العمد على منفعة كالسكنى والخدمة لمدة معلومة جائز

**فصل في الصلح جائز**

عن دعوى المال والمنفعة

**فصل في (قوله عن**

دعوى المال والمنفعة)

قال الرملي وفي السراج

الوهاج قال في المستصفي

صورة دعوى المنافع أن

يدعى على الورثة ان الميت

أوصى بخدمه هذا العبد

وأنكر الورثة لأن

الرواية محفوظة على أنه

لو ادعى استئجاره عن

والمالك ينكر ثم صالح لم

يجزاه وفي الاشباه

للشارح الصلح جائز عن

دعوى المنافع الادعوى

اجارة كما في المستصفي اه

كالمصدق بخلاف ما في بطن أمته أو غلة نخلة ولو لم يلد له ملوثة بخلاف الخلع عليه فإنه صحيح وقبح  
الدية إذا نكحت التسمية لا القود بخلافه على خمر أو خنزير لا يجب شيء والصالح عن القود على عفوه عن  
القود صحيح ولا يصلح العفو عنه أن يكون صدقا فالكلية المتقدمة غير منعقدة وللاب أن يصلح  
عن دم عمد واجب لأنه الصغير أو المعتوه على الدية ولا يجوز خطبه منها ولو يسير بخلاف البيع  
بالغيبين اليسير وكذلك الوصي فيما دون النفس له الصلح كالا ستيفاء وليس له الأمران في النفس  
والأمام كالأب لا الوصي وصلح المولى عن عبده القاتل عمدا مع أحد الورثة على دفع نفس العبد  
بوجوب شركة البقية أو الفداء وصلحه عن أمته القاتلة خطام مع أحدهم على دفع ولدها الحادث  
اختيار من المولى للفداء فترجع البقية عليه بمحضهم من الدية وصلحه مع القاطعة يده عمدا على أن  
يتزوجها صحيح إن لم يمت منها فإن مات بطل وعلم الدية في مالها ولها مهر المثل وإن خطا فعلى عاقبتها  
ولا ترث منه وصلحه مع زوجها المخرج لها عمدا على أن يخلعها صحيح إلا إذا ماتت فعليه الدية ولا شيء  
له من مهر المثل وعلى أن يطلقها كذلك والطلاق رجعي وصلح المكاتب القاتل عمدا على شيء صحيح  
إن لم يرد في الرق وإن رد بطل المال عنه إلا إذا اعتق ولو كان به كفيل أخذ للمال ولو كان للمقتول وليان  
فصلح المكاتب أحدهما ثم يخرجهما من نصيب المصالح إلى عتقه ولغيره مطالبة المولى بالدفع بمحضه  
أو بالفداء وصلح الماذون القاتل عمدا عن نفسه غير صحيح وعن عبده صحيح وسقط القود في الكل  
وتأخر في الأول إلى ما بعد العتق (والصلح عن الحدود لا يصح) ولو عن حد القذف ولو عن الإبراء عنه  
بخلاف صلحه بعد دعوى السرقة عليه على أن أبرأه عنها فانه صحيح وعلى أن يقر لها أو قران  
كانت العين قائمة تتعبد بالتعبد فالصلح جائز وإن كانت مستهلكة أو دراهم لا تتعبد فباطل إن  
كان المسروق دراهم وإن اختلف الجنس فهو صحيح ولو في حالة الاستهلاك وصلحه بعد دعواها إن هذا  
ولده لتمر كها باطل كصلح رجل مع من تعدى على طريق العامة كبناء ظلة إلا إذا كان إماما  
بخلاف الطريق الخاص ولا يسقط به حق الباقيين الإبراءهم (وجاز الصلح عن دعوى النكاح) سواء  
كان هو المدعي أو هي ولو صلحها على أن تقر به حاز ويجب المال ويكون ابتداء نكاح فيحتاج إلى  
الشهود (و) صحيح عن دعوى (الرق وكان) في حق المدعي (عتقا على مال) وفي حق الآخر دفعا  
للخصومة فصحيح على جوازه في الذمة إلى أجل كالكتابة ولا ولا للمدعي إلا أن يقيم بينة بعده فتقبل في  
ثبوت الولاء لا في كونه رقيقا وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعي به كما قدمناه  
ونصح الكفالة يبدل الصلح هنا بخلافها يبدل الكتابة ولو أقامت بينة بعده صلحها معه على أنه أعتقها  
قبل الصلح أو أنها حرة الأصل رجعت عليه بما أخذه ولو أقامتها فلا بأعتقها قبله لا تقبل ولا يصح  
الصلح عن دعوى العتق من العبد على المولى ويصح لو دفع العبد للمولى على أمضاء العتق كما تقدم  
وتقبل بينة العبد بعده على العتق والامة كالعبد وإذا ادعى المكاتب أن مولاه أعتقه قبل الأداء  
فصلحها على حظ النصف من بدل الكتابة ثم أقام بينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل والصلح  
عن المقصوب الهالك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز فلا تقبل بينة الغاصب بعبده على  
أن قيمته أقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب لو تصادقا بعده على أنها أقل (ولو أعتق موسر عبدا  
مسترا كافصالح الشريك على أكثر من نصف قيمته لا يجوز كالصلح في الأول بعد القضاء بالقيمة  
وصلح رب العين مع الغاصب بعد استهلاك آخر على أقل من القيمة صحيح وللغاصب الرجوع على  
المستهلك بجميع القيمة ويتصدق بالفضل والمالك صلح المستهلك على الأقل ولا يتصدق بشيء وصح

والجناية بخلاف المحدث  
ومن النكاح والرق وكان  
خلعا وعتقا على مال وإن  
قتل العبد الماذون رجلا  
عمدا لم يجز صلحه عن نفسه  
وإن قتل عبده رجلا  
عمدا فصالحه عنه جاز  
ولو صلح على المقصوب  
المتلف بما زاد على قيمته  
أو على عرض صحيح ولو أعتق  
موسر عبدا مشتركا  
فصلحه الشريك على  
أكثر من نصف قيمته لا  
(قوله وليس له الأمران  
في النفس) قال الرمي ذكر  
الزبلي في الجنايات إن له  
الصلح في رواية الجامع  
الصغير وبين وجه كل من  
القولين فراجعهما وتأمل

تاجيل بدل المصوب المصالح عليه بعد اباقة اذا كان محالا يتعين الا اذا كان مكبلا أو موزونا  
 موصوفا مؤجلا فهو فاسد كالمولم ~~يكن~~ مؤجلا ووارقه قبل التعيين وان كان بعينه لم يبطل  
 بالافتراق قبل القبض وان كان المصالح عنه المصوب قائما حاز تاجيل بدله مطلقا وكان يباع  
 ولو ادعى الغاصب عدم اباقة وانه في بيته والمولى اباقه ثم صالحه على طعام مؤجل جاز عملا بقول  
 الغاصب لكون العوض مستقفا عليه ولدعواه الصحة كشرائه عبدا أقر بحريته نظر الى زعم  
 البائس وقبول قوله في مقداره ولو كان المصوب مكبلا قائما والصالح على موزون مؤجل صحيح  
 وعلى مكبل نسبه لا وان كان مستهلكا لا يجوز نسبه مطلقا الا على طعام مثله فيجوز ولو مؤجلا  
 مطلقا الا على أكثر منه فلا ولو حلالا ولو غصب مكبلا أو موزونا ولو محالا يتعين فصالحه منه على نصفه  
 أو نصف مثله والمصوب قائم حاز ان كان المصوب غائبا كهلاكه ويجب على الغاصب رد الباقي  
 على المصوب منه وان كان حاضرا وهو مقر به فصالحه على نصفه بشرط البراءة من الباقي لا يجوز  
 ويلزم دفع الكل لان المصوب القائم بعد البراءة منه يكون أمانة ولا يكون ملكا للغاصب وان  
 كان عرضا كعبد وثوب فصالحه على نصفه وهو غائب لا يجوز مقرا كان الغاصب أو منكر أو أحد  
 الشر يكتفي في العرض اذا صالح الغاصب له من نصيبه على دراهم أو دنانير بعد استئلا كه شركه فسه  
 الا خر كالدين المشترك وعلى عرض خير القابض ان شاء أعطاه نصفه أو ربع قيمة العرض بخلاف  
 ما لو اشترى بنصيبه ثوبا فابخر بين دفع نصيبه أو دفع نصف القيمة لكونه مبنيا على الاستقصاء  
 والصالح على المالك وان كان قائما حاضرا أو غائبا لا يشاركه الا خر كالمولم باع أحدهما  
 حصته ولا يكون الغاصب مقرا بهذا الصلح للصالح معه فلا يكون مقرا للشر يك بالطريق الاولى  
 وان كان المصوب مكبلا أو موزونا فصالحه أحدهما على غير جنسه وهو غائب يشاركه الا خر  
 كالاستهلاك وان كان حاضرا مقرا به لا أو منكر الا ولو ادعى ان هذه الدار ميراث ابينها فصالح رب الدار  
 أحدهما لم يشاركه الا خر سواء كان المصالح منكر أو مقرا (ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح  
 لم يلزم الوكيل ما صالح عليه) والمال لازم للموكل اذا كان عن دم عمد أو على بعض ما يدعيه من الدين  
 ولو بعد الاقرار الا أن يضيقه الوكيل أو كان عن مال بمال على اقرار وعلى انكار لا يلزمه مطلقا  
 والأمر بالصالح أمر بالضمنان فله الرجوع عليه ان أدى بغير أمره كالتلعب بخلاف الأمر بالنكاح  
 لعنتهما من الاجنبي بلا أمر بخلافه وهو على وجهه ان صالح بمال وضمنه ثم وهو متبرع لاشئ له من  
 المصالح عنه بل هو للذي في يده مقرا كان أو منكر الا اذا كان عن عين والمدعى عليه مقرفه هي  
 للمصالح وكذا ان صالحه على مال نفسه كالنفي هذا وعبدى صح ولزمه التسليم وكذا لو قال صالح فلانا  
 على ألف وسلمها وان لم يسلمها فهو موقوف ان أجازه المدعى عليه جاز ولزمه الألف ولا بطل الا اذا قال  
 صالحني ففرق بينه وبين صالح فلانا والخامس أن يقول صالح فلانا على هذه الألف أو على هذا  
 العبد من غير نسبة له فهو كالأضافة الى نفسه وفي صالحته على ألف اختلاف المشايخ منهم من جعله  
 موقوفا ومنهم من جعله نافذا الاول أولى ولو استحق العوض في الوجوه كلها أو وجدته يوفى واستوفى  
 لم يرجع على المصالح ويرجع بالدعوى الا اذا ضمن المصالح اه والله أعلم

### باب الصلح في الدين

ومن وكل رجلا بالصالح  
 عنه فصالح لم يلزم الوكيل  
 ما صالح عليه ما لم يضمه  
 بل يلزم الموكل وان صالح  
 عنه بلا أمر صح ان ضمن  
 المال أو أضاف الى ماله  
 أو قال على ألف وسلم والا  
 توقف فان أجازه المدعى  
 عليه جاز ولا بطل  
 باب الصلح في الدين  
 الصلح عما استحق بعقد  
 المداينة

### باب الصلح في الدين

وكل شيء وقع عليه (الصلح) وهو من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه (بعقد المداينة) أي



وأخذ لبعض حقه واسقاط الباقي لا معاوضه فلو صالح فن ألف على نصفه أو على ألف مؤجل جازو على دنائير مؤجلة أو هن الضم  
مؤجل أو سود على نصف حال أو بيض لا ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصفه على انك ٢٨٣ برى من الفضل ففعل برى

والا لا ومن قال لا أترك  
بمالك حتى تؤخره عنى  
أو تحط ففعل صح عليه  
فصل في الدين المشترك  
دين بينهما صالح أحدهما  
عن نصيبه على ثوب  
لشريكه ان يتبع  
المدين بنصفه أو يأخذ  
نصف الثوب من شريكه  
الا ان يضمه ربع الدين  
ولو قبض نصيبه شريكه  
فيه ورجعا بالباقي على  
الغريم ولو اشترى بنصيبه  
شيئا ضمنه ربع الدين  
وبطل صلح أحدي سلم  
من نصيبه على ما دفع وان  
اخرجت الورثة أحدهم  
عن عرض أو عن عقار  
بمال أو عن ذهب بفضة  
أو بالعكس صح قل أو كثر  
وعن نقد وغيرهما باحد  
النقدين لا مالم يكن  
المعطى أكثر من حظه منه  
ولو في السترة دين على  
الناس واخرجوه ليكون  
الدين لهم بطل وان  
شرطوا أن يبرأ الغرماء  
منه صح ولو على الميت  
دين يحط بطل الصلح  
والقسمة

البيع بالدين لم يحمل على المعاوضة وانما هو (أخذ لبعض حقه واسقاط الباقي فلو صالح عن ألف على  
نصفه أو على ألف مؤجل) أو خمسمائة مؤجلة أو عن ألف جيا على خمسمائة زبوف حالة أو مؤجلة أو  
عن ألف مؤجلة على ألف حالة مقبوضة أو عن ألف سود على ألف بيض مقبوضة أو عن ألف درهم  
ومائة دينار على مائة درهم حالة أو مؤجلة أو عن ألف مؤجلة بديل الكتابة على خمسمائة حالة (جاز)  
وعن ألف مؤجلة على خمسمائة حالة في غير المكاتب أو عن ألف درهم على دنائير مؤجلة أو عن  
ألف سود على خمسمائة بيض أو عن ألف على طعام موصوف في الذمة مؤجل أو غير مؤجل غير  
مقبوض لم يجز والا صل أنه منى كان الذي وقع عليه الصلح أدون من حقه قدرا أو وصفا أو في  
أحدهما فهو اسقاط للبعض واستغناء للباقي وان كان أز يد منه بمعنى أنه دخل فيه ما لا يستحق  
من وصف أو ما هو بمعنى الوصف كتجهيل المؤجل وعن اختلاف الجنس فهو معاوضة ويجوز  
الصلح بدراهم عن دراهم مجهولة في الذمة (ومن له على آخر ألف فقال ادعنا نصفه على انك برى  
من الفضل ففعل برى والا لا) وكذا لو قال وأنت برى من الزيادة على انك ان لم تدفعها الى غدا  
فلا تبرأ عن الباقي ولو قال أبرأتك عن كذا على ان تعطيني كذا فإنه يبرأ وان لم يؤدغدا وكذا لو قال اذ  
الى كذا على انك برى من بافيه ولم يوقت ولو قال ان أدبت الى خمسمائة أو اذ أدبت أو منى أدبت  
فأنت برى من الباقي لم يصح مطلقا لعدم صحة تعليق البراءة بصريح الشرط بخلاف ما اذا كان  
بمعناه (ومن قال لا أترك بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط) بعضه (ففعل صح) ان قال ذلك سرا وان  
قال علانية يؤخذ به ولو ادعى ألفا فجعله فقال اقر رلى بها على ان أحط منها مائة أو على ان حطت  
منها مائة فأقر جاز بخلاف قوله على ان أعطيتك مائة لان الاقرار لا يستحق به البديل ولو قال ان  
أقررتلى حطت منها مائة فأقر صح الاقرار لا الحط كذا في المجتهى والله أعلم

فصل في الدين المشترك  
واحدة أو أعيانا بلا تفصيل ثمن أو قيمة عين مشتركة مستهلكة أو بديل قرض أو دين موروث صالحه  
أحدهما عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خير الشريك ان شاء اتبع المدينون بحصته  
أو شريكه فان اختار اتباع شريكه خير المصالح ان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن  
له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو سكوت أو انكار والحيلة في احتصاصه به دون  
رجوع الشريك عليه أن يهبه الغريم قدر دينه وهو يبرئه عن دينه أو يبيعه الطالب شيئا يسيرا  
بقدر نصيبه ثم يبرئه عن الدين ويأخذ ثمن المبيع وان صالحه على جنسه خير الشريك ان شاء اتبع  
المدينون أو شاركه ثم يرجعان بالباقي على الغريم كالمقبض فلو اختار متابعه الغريم ثم توى نصيبه  
بان مات الغريم مفلسا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره ولو اشترى بنصيبه شيئا ضمنه  
ربع الدين ان شاء كالا ستمار بنصيبه وحديث دين للطالب على أحدهما حتى التقيا قصاصا  
كالقبض كزوج المديونة بدراهم مطلقه وكغصب أحدهما منه عينا وهلكت عنده أو شراها فاسدا  
كذلك بخلاف الدين المتقدم على أحدهما قبل وجوب المشترك اذا صار قصاصا لا يكون قبضا

فصل في الدين المشترك  
(قوله وان صالحه على جنسه خير الشريك الخ) ولا خيار للمصالح لانه كقبض بعض الدين كافي  
(قوله ولو من غيره) قال الرملى أى غير ما قبض اه قلت وعبارة الزبلى رجوع عليه كافي الحوالة لكن ليس له أن يرجع في عين  
تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها ههنا يباح بالاهل



فصل في صلح الورثة (قوله ولهذا قال في الذخيرة الخ) وفي المحامسة الابرأه عن العين المقصودة ابرأه عن ضمانها وتصير امانة  
في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الابرأه وبرئ من ضمان قيمتها اه وفي الخلاصة أقام البيضة على ابرأته عن المقصوب لا يكون ابرأه  
عن قيمة المقصوب وانما هو ابرأه عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه لا قيمته فكان ابرأه لما ليس  
بواجب اه يعني ليس بواجب ٢٨٤ الا ن حال قيام العين حتى اذا منعها بعد الطلب واستهلكها بعد الابرأه ضمن وفي

الاشياء قولهم الابرأه عن  
الاعيان باطل معناه  
لا تكون ملكا له بالابرأه  
والا فلا ابرأه عنها لسقوط  
الضمان صحيح أو يصلح  
على الامانة اه (قوله  
حتى لو ادعى ذلك نسمع)  
أي لو ادعاه على غير  
المخاطب بقرينة التعليل  
الاتي والمحصل انه  
اذا كانت البراءة على  
طريق الخصوص أي عن  
دعوى عين مخصوصة وان  
أضاف البراءة عن العين  
الى المخاطب لا تسمع دعواه  
بها عليه ونسمع على غيره  
وان أضافها الى نفسه  
لا تسمع الدعوى على أحد  
(قوله وان كان بطريق  
التميم) عطف على قوله  
فان كان بطريق الخصوص  
يعني ان انشاء الابرأه عن  
دعوى الاعيان ان كانت  
بطريق التميم لا تصح مثل  
أن يقول أبرأك عن كل  
دعوى فهذا شامل للعين  
وغيره اه

كزوجته المديونة على نصيبه وكان لاف احدهما متاع المطلوب وصلحه عليه عن جنابة عمه وكا ابرأه  
احدهما عن نصيبه أو عن بعضه واقتمعا ما بقي بالمحصة فليس يقبض فلا يضمن أشريكة شيئا  
ولو اجله احدهما فان لم يكن واجبا بعد كل واحد منهما بان وزنا دينامو حلا والتاجيل باطل وان  
كان واجبا بادانة احدهما وان كانا شريكين شريكة عنان فان آخر الذي وفي الادانة صح تاجيله  
في جميع الدين وان آخر الذي لم يباشره لم يصح في حصته أيضا وان كانا متفاوضين وأجل احدهما  
أيهما أجل صح تاجيله كاجيل الوكيل بالبيع الثمن وان حظ احدهما ان كان عاقدا جاز حظه  
بعضا وكلا ويضمن نصيب شريكه ان حظ الكل وان صالح احدهما عن عين اختص به وان  
لم يكن عاقدا يجوز في نصيبه لا في نصيب شريكه كذا في فتاوى فاضلحان واذا صالح أحد في السلم  
عن المشترك بينهما شريكة خاصة عن نصيبه على ما دفع من رأس المال توقف على اجازه شريكه فان  
رد بطل أصلا وبقي المسلم فيه على حاله وان أجاز نفذه لهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي  
الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا وألا وان كانا شريكين متفاوضين جاز ولو في التجميع وعنا  
توقف أيضا ان لم يكن من تجارتها والله أعلم

فصل في صلح الورثة (قوله وأخرج الورثة أحدهم عن عرض أو عقار بمال أو عن ذهب  
بفضة أو على العكس صح قل أو كثر) على المبادلة لا ابرأه اذ هو عن الاعيان باطل كذا أطلق  
الشارحون هنا والذي تعطيه عبارات الكتب المشهورة التفصيل فان كان الابرأه عنها على وجه  
الانشاء فاما ان يكون عن العين أو عن الدعوى بها وان كان عن العين فهو باطل من جهة ان له  
الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الابرأه عن وصف الضمان ولهذا قال في الذخيرة  
قالوا ان عبدا في يد رجل لو قال له رجل برئت منه كان بريئا منه ولو قال له أبرأك منه كان له أن  
يدعيه وانما ابرأه من ضمانه اه وان كان عن الدعوى فان كان بطريق الخصوص كما اذا ابرأه  
عن دعوى هذه العين وأنه لا تسمع دعواه بالنسبة الى المخاطب وتسمع بالنسبة الى غيره ولهذا قال  
الولولجي في فتاواه قبيل كتاب الاقرار رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعي للادعي  
عليه أبرأك عن هذه الدار أو عن خصومتي في هذه الدار وفي دعوى في هذه الدار فهذا كله باطل  
حتى لو ادعى ذلك نسمع ولو اقام البيضة تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بينته بعده وكذلك  
اذا قال ان أبرئ من هذا العبد أو خرجت فليس له ان يدعي بعده لان قوله أبرأك عن خصومتي  
في هذه الدار خاطب الواحد فله ان يخاصم غيره بخلاف قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه مطلقا  
فيكون هو بريئا اه وان كان بطريق التميم فله الدعوى على المخاطب وغيره ولهذا قال في

المخاطب وغيره بالعين بخلاف ما اذا ابرأه عن دعوى عين مخصوصة فلا يدعي بها على المخاطب ولا يخفى عليك انه  
حيث صح ابرأه المخاطب عن دعوى العين مخصوصة ينبغي ان يصح أيضا ابرأه عنها في صيغة التميم اذا فرق بظهر بل قل ينبغي  
الاولوية في التميم كيف وهو مخالف لقولهم الابرأه عن دعوى الاعيان صحيح بخلاف الابرأه عن الاعيان نفسها وفي القسبة لو ابرأه  
بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته مع وان لم يحكم بجهة الصلح اه ونحوه في حاوي المحصرى وأما ما نقله المؤلف عن القسبة  
منه شهدا به على مدعى فيمكن تأويله لان عبارة القسبة في المداينات هكذا انفرق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه من جميع

الدعوى وكان الزوج بذروا أرضها وأعيان قائمة بالمحصاد والأعيان القائمة لا تدخل في الإبراء عن جميع الدعاوى اه وتأويله ان هذا مبني على أحد قولين والمرح خلافه أو على ان الزوجة مقررة بالمحصاد والأعيان فانها للزوج فلها اقل لا تدخل في الإبراء يعني انها لا تصير ملكا للزوجة وتؤثر بدفعها للزوج يؤيد ذلك ما في البرازية والحلاصة أبرأ المستأجر لا تجر عن كل الدعاوى ثم أدرك الزرع بغلاء المستأجر بعد ما رفع الأجر الغلة وادعى الغلة قبل تسمع والاشبه انه لا تسمع ولورفع الأجر الغلة أولا ثم أبرأه المستأجر عن الدعاوى لا تسمع دعواه وهذا إذا جحد الأجر أن يكون الزرع للمستأجر وإن مقر انه للمستأجر يؤمر بالدفع اليه اه فان كانت الزوجة منكورة فهو مبني على خلاف الاشبه وان كانت مقررة فلا اشكال ويؤيد انهما مقررة بذلك قواه وكان للزوج بذروا أعيان الخ فانه يدل على انها مسئلة لذلك والا كان مقتضى التعبير ان يقال وادعى الزوج بذروا أعيانا الخ فتدبر ذلك (قواه فعلم ان قوله لا أستحق قبله حقا مطلقا الخ) يشير الى ان هذا من الإبراء على وجه الاخبار المتناول للدين والعين لكن برده عليه ما نقله الامام الاسقروشي في آخر كتاب أحكام الصغار عن المنتقى حيث قال رحل أو صى الى رجل ومات فدفع الوصى الى الوارث مراثيه وكل شيء كان له في يديه من تركه أبيه وأشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع تركه والده فلم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك دارا في يده هذا الوصى وقال هذه من تركه والدي تركها ميراثا ولم أقبضها قال فهو على حجة واقبل بينته واقضى بهاله اه ومثله في فصل الدعوى من أدب الاوصياء معزى الى المنتقى والحانية والعناية وقد استشكل هذا الفرع العلامة الطرسوسى بان قوله ولم يبق لى شيء تكررة في سياق النقي فتعم فيكون بالدعوى متناقصا وأجاب عنه ابن وهبان بان اعترافه بانه لم يبق له حق يمكن حله على ما قبضه يعني لم يبق لى حق مما قبضته اه وهو بعيد كما لا يخفى ٢٨٥ وأجاب عنه ابن الشحنة بحجوب آخر بانه انما تسمع دعواه استحسانا لا قياسا لقوة الشبهة لعدم معرفته بما يستحقه من جهة والده لجهله بمعرفة مال والده على جهة التفصيل واستحسنوا سماع دعواه هنا بخلاف ما اذا كان مثل هذا

القنية افترق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان الإبراء انما ينصرف الى الديون لا الأعيان اه وان كان الإبراء على وجه الاخبار كقوله هو برىء مما لى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لى في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا أستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار بعينا كان أو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لى قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنابة أو اجارة أو حدة وان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لان بهذا اللفظ استفاد على العموم اه

الاشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور اه فهذه المسئلة خارجة عن قولهم لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام ولذا استثنىها المؤلف في الاشبه والنظائر من هذه القاعدة لكن ينبى على ما قاله ابن الشحنة انه لو اعترف باطلاعه على مفردات تركه والده وأصولها واحاطته بها علما كما يكتب الاثنى وثيقه الاقرار ان لا تسمع دعواه هذا وأما ما قاله العلامة الشرنبلالى بان هذا اقرار لغريمين لا أبرأ لمعين فلا يمنع صحة الدعوى حيث لم يحاطب معينين والاقرار للجهول باطل وبان الإبراء عن الأعيان باطل فصيح دعواه القدر ونحوها اه ملخصا فيه نظرا ما أولا فلان قوله انه اقرار لغريمين وانما برده على ما في الاشبه اما على ما نقله عن أحكام الصغار وأدب الاوصياء فلا لان مخاطب فيه الوصى فهو معين وأما نيا فلان الإبراء عن الأعيان باطل اذا لم يكن في ضمن الإبراء العام أو للاقرار العام على ما ذكره المؤلف هنا وما في مسئلتنا ان لم يكن أبرأ عاما يمكن اقرارا عما فيمنع الدعوى للتناقض في تعيين الحجاب بما قاله ابن وهبان أو بما قاله ابن الشحنة والله أعلم لكن ذكر في جامع الفصولين أبرأ عن جميع الدعاوى فادعى عليه مالا بالارث فلو مات مورثه قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو وموت مورثه عند ابرائه اه ومثله في الحلاصة والبرازية وكذا في القواكه البدرية لابن الغرس حيث قال لو أبرأه مطلقا أو أقرانه لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الإبراء أو الاقرار مشغول الذمة بشيء من متروكات أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا جوت أبيه الا بعد الاقرار والإبراء لا يكون له المطالبة بذلك ويعمل الاقرار والإبراء عمله ولا يعذر المقر اه فهذا كما ترى مخالف لما تقدم الا أن يحمل على ان هذا هو القياس والاستحسان فافهم اه على ان في المسئلة قولين أو على ان ما مر في أبرأ بعض الورثة لا وصى أوليا في الورثة وهذا في أبرأ بعض الورثة لا جنبي (قوله يعني يشهدوا انه بعد البراءة) هذا دليل على ان قوله لاحق لى يسمى أبرأ عاما

ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن أن وقع الصلح عن أحد  
 التقدين بالأخر يعتبر التقابض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة أن كان جاحدا يكتفي  
 بذلك القبض لأنه قبض ضمان فينبوب عن قبض الصلح وإن كان مقر غير مانع يشترط تحديد  
 القبض ولو صالحوه عن التقدين وغيرهما بأحد التقدين لا يصح الصلح بالم يعلم أن ما أعطوه أكثر من  
 نصيبه من ذلك الجنس أن كانوا متصادقين وإن أنكر وأوراثته جازم لقا شرط التقابض فيما  
 يقابل التقدمه وإن لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس والصحيح أن الشك أن كان في وجود ذلك في  
 التركة جاز الصلح وإن لم يوجد ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصتها أقل أو  
 أكثر ومثله فسد كذا في فتاوى قاضخان ولو كان يبدل الصلح عرضا جازم مطلقا ولو كان تقدين جاز  
 مطلقا بشرط التقابض في المجلس ولو كان في التركة دين على الناس فأخرجوه ليكون الدين لهم بطل  
 وإن شرطوا أن يبرأ الغرماء منه صح ولو كان على الميت دين يحيط بطل الصلح والقسمة إلا أن يضم  
 الوارث الدين بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضم من أجنبي بشرط براءة الميت أو يؤدوا  
 دينه من مال آخر وإن لم يكن مستغرا صح الصلح والقسمة ويرفعون منها قدر الدين حتى لا يحتاجون  
 إلى نقض القسمة والأولى أن لا يفعلوا ذلك حتى يتضوا الدين فإذا أخرجوا واحدا فخصته تقسم بين  
 البقية على السواء إن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وإن كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم وقيدته  
 الخصاص بان يكون عن إنكار ما إذا كان عن إقرار فهو بينهم على السواء مطلقا وصلح أحدهم عن  
 بعض الأعيان صح وصلح أحدهم عن دعوى أجنبي حقا في التركة مع غيبة البقية جائز ويكون  
 متبرعا في حصته شركائه كالأجنبي وإن كان صالحا على أن يكون حق المدعى له دون غيره فهو جائز  
 وإن أثبتته سلم له والباطل الصلح في حصته الشركاء ويرجع على المدعى بحصة ذلك من البذل والموصى  
 له بمنزلة الوارث فيما قدمناه وإذا صالحوا أحدهم ثم ظهر للميت دين أو عين لم يعلموها هل يكون  
 داخلا في الصلح فيه قولان مذكوران في فتاوى قاضخان قدم أنه لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين  
 والعين بين جميع الورثة وقد ذكر في أول الفتاوى أنه يقدم ما هو الأشهر فـ كان هو المعتمد وعلى قول  
 من يقول بالدخول فإن كان الظاهر ديناً فالصلح كانه وجد في الابتداء وإن كان عينا لا ولو ادعت  
 الزوجة ميراثها صح الصلح على أقل من نصيبها أو مهرها ولا يطيب لهم أن علموا ذلك وأن أقامت بيينة  
 بطل الصلح (فروع) ادعى أرضا عنها وقف ولا بيينة له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز  
 ويطيب له إذا كان صادقا وفي الأجناس لا يصح لأن فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح وكل  
 صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشراء والشراء بعد الشراء جائز ولو أقام بيينة بعد الصلح  
 عن إنكار أن المدعى قال قبله ليس لي قبل فلان حق والصلح ماض ولو قال بعده ما كان لي قبله حق  
 بطل ادعى مالا أو غيره فجاء رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق المدعى ويقوم مقامه  
 في الدعوى فإن استحق شيئا من ذلك كان له والأفلا فأن يجد المطلوب ولم يكن له بيينة فله أن يرجع على  
 المدعى والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها والصلح عن  
 دعوى حق الشرب أو حق الشفعة أو حق وضع الجسور ونحوه يجوز على الأصح لأن الأصل متى  
 توجهت اليمين نحو الشخص في أي حق كان فاقتدى اليمين بدراهم يجوز وكـ الوادعى قبله تغزير  
 بأن قال كفرني أو أضلاني أو رماني بسوء ونحوه حتى توجهت اليمين ونحوه فاقتداها بدراهم يجوز على  
 الأصح وكذا الوصالح من يمينه على عشرة أدمن دعواه الكل في المجتبى ولو قال المدعى عليه إن حلفت

انها لا تدفعها خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم ان كان دفع اليه بحكم الشرط فهو باطل ولله دفع ان يسترد ولو استقرض من رجل دراهم بخارية بخاري أو اشترى سلعة بدراهم بخارية بخاري فالتقيا ببلدة لا يوجد فيها البخارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل والصلح مع المودع على أقسام أحدها أن ينكر الاستيداع ثم تصالحا على معلوم جازا الصلح نائهما أن يقربه فطالب به باو ادعى انه استهلكها فسكت المدعى عليه ثم تصالحا جازا أيضا نائهما أن يدعى عليه الاستهلاك والآخر يدعى الرد أو الهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى كصلحه بعد حلقه ورابعها اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال ساكت لا يصدقه ولا يكذبه فيه فلو أن لا يجوز في قول أبي يوسف ويجوز في قول محمد كذا في فتاوى قاضيان وفي الخلاصة من آخر الدعوى لو استعار من آخر دابة فهلكت وانكر رب الدابة الامارة فصالحه المستعير على مال جاز فلو أقام المستعير بينة بعد ذلك على العارية وقال انها هلكت قبلت بينته وبطل الصلح وفيها من آخر الصلح اذا أقر الوصي ان عنده ألف درهم لليت وليت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربعمائة لم يجز وان كان استهلكها ثم صالح جاز وفي مجموع النوازل امرأة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة فتوسط المتوسطون بينهما للمصالحة فقالت المرأة لأولئكم حتى يعطيني خمسين درهما يحمل لهادلك لان لها عليه حق من المهر وغيره والله أعلم

### كتاب المصاربة

(هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب) فلو شرط كل الربح لأحدهما لا يكون مضاربة ويجوز التفاوت في الربح واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الربح حتى لو شرط لأحدهما الثلثان ولا آخر الثلث فيما فضل فهو بينهما نصفين لاستوائهما في رأس المال وركنهما اللفظ الدال عليهما كقوله دفعت اليك هذا المال مضاربة أو مقاضاة أو معاملة أو أخذ هذا المال وأعمل به على ان لك من الربح نصفه أو ثلثه أو قال ابتع به متاعا فان كان من فضل فلك كذا أو أخذ ذلك بالنصف بخلاف خذه هذه الألف واشتر بها هر ويا بالنصف ولم يزد عليه فليس بمضاربة بل اجارة فاسدة له أجرمته ان اشترى وليس له البيع الا بامر وشرطها أن يكون رأس المال من الاثمان وهو معلوم ويكفي الاعلام بالاشارة فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة الربح فالقول للمضارب مع عينه والبينة لرب المال وأما المضاربة بدبن فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه والد بن في ذمته وان كان على غيره بان قال قبض مالي على فلان ثم عمل به مضاربة فهو جائز وان كان مكرها لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد كما في المبسوط ولو قال قبض ديني على فلان ثم عمل به مضاربة فعمل قبل أن يقبض كله ضمن ولو قال فاعمل به لا ضمن وكذا بالاولان ثم لا ترتيب فلا يكون ما ذونا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الغاء والوفائه يكفي قبل القبض ولو قال قبض ديني لتعمل به مضاربة لا يكون ما ذونا مالم يقبض الكل ولو قال اشترى عبدا بنسيئة ثم بعه وأعمل بثمنه مضاربة فاشترائه ثم باعه وعمل فيه جاز ولو قال رب المال للغاصب أو المستودع أو المبيع عمل بما في يده مضاربة بالنصف جاز الثالث أن يكون رأس المال مسلما الى المضارب بخلاف الشركة الرابع أن يكون الربح بينهما شائعا كالنصف والثلث لاسهامهما معا بقطع الشركة كقائمة درهم أو مع النصف عشرة الخامس أن يكون نصيب كل منهما معلوما فكل شرط يؤدي الى جهالة

### كتاب المضاربة

هي شركة بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين وبالتصرف وكيل وبالربح شريك وبالفقد أجير وبالنحلاف غاصب وباشتراط كل الربح له مستقرض وباشتراطه لرب المال مستبضع وانما تصح بما تصح به الشركة ويكون الربح بينهما مشاعا وان شرط لأحدهما زيادة عشرة فله أجرمته ولا يجاوز عن المشرط وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسده والا لا يبطل الشرط كشرط الوضعة على المضارب ويدفع المال الى المضارب



و يبيع بنقد ونسيئة  
ويشتري ويوكل ويسافر  
ويبيع ويودع ولا يزوج  
عبد اولامة ولا يضارب  
الاباذن أو باعمل برأيك  
ولم يتعد عما عينه من بلد  
وساعة ووقت ومعامل كما  
في الشركة ولم يشتر من  
يعتق على المالك وعليه  
أن ظهر ربح وضمن أن  
فعل فإن لم يظهر ربح صح  
فإن ظهر عتق حظه ولم  
يضمن لرب المال وسعى  
المعتق في قيمة نصيب رب  
المال معه ألف بالنصف  
فاشتري به أمة قيمتها ألف  
فولدت ولدا يساوي ألفا  
فادماه فلغت قيمته ألفا  
وخمسائة سعى رب المال  
في ألف وربعه أو أعتقه  
فان قبض ألف ضمن  
المدعى نصف قيمتها

(قوله بالنقد والنسيئة)  
سياق قريب أنه ليس له  
أن يبيع إلى أجل لا يبيعه  
التجار (قوله واستثمار  
المنازل لحفظ الاموال)  
عبارة الذخيرة من الفصل  
التاسع وكذلك يستأجر  
المضارب البيوت لحفظ  
الاموال

الربح فهي فلسفة وما لا فلا مثل أن يشترط أن تكون الواقعة على المضارب أو عليها فهي صحيحة  
وهو باطل السادس أن يكون المشرط للمضارب مشروطا من الربح حتى لو شرط له شي من ربح  
المال أو ماله ومن الربح فسدت وحكمها أنه أمين بعد دفع المال اليه وكيلا عند العمل وشريك  
عند الربح وأجبر عند الفساد فله أجر مشروحه والربح كله لرب المال إلا في الوصي إذا أخذ مال الصغير  
مضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم فإنه لا أجر له إذا عمل كذا في أحكام الصغار ولا ضمان عليه إذا  
فسدت بالهلاك بغير صنعه وغاصب إذا اختلف ومستقرض عند اشتراط كل الربح ومستبضع  
عند اشتراطه لرب المال فلا ربح له ولا أجر ولا ضمان عليه بالهلاك وإنما تصح بما تصح به الشركة  
وهي الدراهم والدنانير والألف والوس النافقة وأما التبر فان كان في موضع يروج به كالأثمان فيجوز به  
والأفلا كالمكيل والموزون ولو دفع إليه عرضا وقال بعه وعمل بمنه مضاربة جاز وشرط العمل على  
رب المال لا يصح سواء كان المالك عاقدا أو غير عاقدا كالصغير والمعتوه وكذا أحسد الشر يكين إذا  
دفع المال مضاربة بشرط أن يعمل شريكه مع المضارب إن كان المال من شركتهما والأفهي  
جائزة إن كانت شركة عنان وإن كانت مفاوضة لا تصح مطلقا وإذا شرط أن يتصرف في المال مع  
المضارب فإن كان العاقد ليس أهلا للمضاربة في ذلك المال تفسد كلما ذون إذا دفع ماله مضاربة  
وشرط عمله مع المضارب وإن كان العاقد ممن يجوز أن يأخذ ماله مضاربة لم تفسد كالأب والوصي إذا  
دفع مال الصغير مضاربة وشرط ما عملهما معه يجز من الربح وإن شرط الماذون عمل مولاه فسدت إن لم  
يكن عليه دين والاصح كالمكاتب إذا شرط عمل مولاه فإنه يصح مطلقا (ويبيع) المضارب في  
المضاربة الصحيحة (بالنقد والنسيئة ويشتري ويوكل ويسافر) براو مجرأ ولو دفع إليه في بلدته على  
الظاهر وبإذن لعبد المضاربة في التجارة ولا يزوج عبدا ولا أمة كالشريك عانا ومفاوضة بخلاف  
الأب والوصي على مكان تزويج الأمة (وله الأضاع والايديع) واستثمار العمال للأعمال واستثمار  
المنازل لحفظ الاموال واستثمار السفن والدواب وله ان يرهن ويرهن لها وله ان يتأجر أرضا يرضاه  
ويشتري ببعض المال طعاما ليزرعها أو ليغرس فيها نخلا أو شجرا ولو أخذ نخلا أو شجرا معاملة على  
أن ينفق في تلقيحها أو تأجيرها من المال لم يجز عليها وإن قال له اعمل برأيك ولا يملك الاستدانة فإن  
رهن شيئا من المضاربة ضمن ولو أذنه رب المال في ذلك كان الدين عليها نصفين ولو أقر المضارب  
الثلث جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حط بعض الثمن إن كان لعيب  
طعن فيه المشتري وكان ما حط حصته أو أكثر يسيرا جاز وإن كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح  
ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابق على المشتري ويحرم على المضارب وطء  
جارية المضاربة والدراعي ولو أذن له رب المال في ذلك ولو تزوج المضارب جارية بتزويج صاحب  
المال أباه إن لم يكن في المال ربح جاز وإن كان فيه ربح لا يجوز ومنه جاز خرجت الجارية عن  
المضاربة وليس له ان يشارك إلا ان يقول له اعمل برأيك ولو عقد مضاربة وكذا ليس له ان يخط  
مال المضاربة بماله ولا يعمل غيره إلا ان يقول له اعمل برأيك وليس له ان يعمل ما فيه ضرر ولا مالا  
يعمله التجار ولا ان يبيع إلى أجل لا يبيعه التجار وليس لأحد المضاربين ان يبيع أو يشتري  
غير اذن صاحبه ولو اشتري بعه فاسدا مما يملك بالقبض فليس بمضارب وما لا يملك من المضاربة ولو  
اشتري بما لا يتغابن الناس في مثله يكون مخالفا سواء قيل له اعمل برأيك أولا ولو ما عهده الصفة  
فهو جائز في قول أبي حنيفة خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق وليس له ان يقرض ولا ان يأخذ



مفتحة كذا في الفتاوى الظهيرية وله ان يحتال وان كان الثاني أعمر من الاول كذا في فتاوى  
فاضل خان فالقرض والاستدانة لا يملكهما الا بصرح الاذن ولا يكفي قوله اعمل برأيك واذا صرح  
بالاستدانة كانت شركة وجوه واذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط  
المحكمي ولو كان المال دراهم واشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذات المضاربة لانهما جنس هنا  
ولو كان في يده عرض لها فاشترى شيئا لها لبيع العرض وينقصد الثمن لم يجز حالا كان الثمن  
أومؤجلا لانه استدانة ولا بد ان يشتري متاعا في يده مثله من جنسه وصفته وقدره ولا يملك المضارب  
في الفاسدة شيئا من ذلك الا الايداع كذا في الفوائد الناجية ولم يتعد عما عساه ان كان التعيين  
مقيداً من بلد وسلعة ووقت ومعامل كما في الشركة فان تعدى صار ضمانا واذا اشترى بعده كان له  
ولو لم يشتر حتى عاد الى الوفاق برئ من الضمان وعاد المال مضاربة ولو عاد اليه في البعض كان  
مضاربة فيه اعتبارا للجزء بالكل ولو كان التقيد غير مفيد كسوق من مصر لا يتقيد به الا اذا  
صرح بالنهي وكان مفيداً في الجملة كالسوق بخلاف ما اذا لم يكن مقيداً أصلاً كنهيه عن بيع الخال فلا  
يعتبر وقوله خدم مضاربة تعمل به في مصر أو لتعمل به أو فاعمل به أو بالنصف بمصر أو في مصر أو على ان  
تعمل بمصر تقيد فلا يتجاوز كقوله على ان تشتري به الطعام أو واشتر به الطعام أو تشتري به  
الطعام أو اخذه بالنصف مضاربة في الطعام أو على ان تشتري من فلان وتبيع منه بخلاف واعمل به  
في مصر أو على ان تشتري به من أهل الكوفة أو من الصبارفة وتبيع منهم ليس بتقيد بالنسبة الى  
أهل الكوفة فله البيع من غير أهلها ومن غير الصبارفة بتقيد بالنسبة الى المكان والصرف  
فليس له ان يخرج من الكوفة ولا ان يعمل في غير الصرف وليس له ان يشتري من يعتق على رب  
المال بقراءة أو عين فلو اشتراه كان لنفسه بخلاف الوكيل بالشرائه ان يشتريه الا اذا قامت قرينة  
على خلافه كقوله اشترى عبد أبيه أو استخدمه أو جارية أطوها ولا من يعتق عليه اذا كان في  
مجال ربح وضمن ان فعل والمراد من الربح هنا ان يكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال  
سواء كان في جملة مال المضارب بربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألفاً واشترى بها المضارب عبدين  
قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقهما المضارب لا يضح عتقه وأما بالنسبة الى استحقاق المضارب فان  
يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو  
خمسائة مؤسراً كان أو معسراً كذا في الفتاوى الظهيرية وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه  
لعدم ملكه فان ازدادت قيمته عن رأس المال عتق نصيب المضارب ولم يضمن لرب المال وسعى المعتق  
في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الاب أو الوصي من يعتق على  
الصغير نفذ على العاقد والمأذون ان يشتري من يعتق على المولى فانه يضح ويعتق عليه ان لم يكن  
مستغفر بالدين والا لان كان مع المضارب ألفاً بالنصف واشترى بها جارية قيمتها ألف فوطئها  
فجاءت بولديساوي ألفاً فاداه ثم بلغت قيمة الغلام ألفاً وخمسائة نفذت دعوة المضارب فيه لظهور  
الربح فيه وقبله لعدم ظهوره اذ قيمة كل لا تزيد على رأس المال ولزمه عقرها لا قراره بوطئها  
ويكون في مال المضاربة كذا في المحيط بخلاف ما اذا عتق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا ينفذ عتاقه  
السابق لانه انشاء فبشرط وجود الملك وقته كمالو أعتق عبد الغير ثم ملكه لا ينفذ عتقه أما الدعوة  
فأخبار لا يشترط وجوده وقته كمالو أقرب بحرية عبد الغير ثم ملكه يعني اشتراه فانه ينفذ واذا نفذت لضماني  
على المضارب في حصته من المال من الولد سواء كان مؤسراً أو معسراً لان النفوذ بالملك ولا يصنع له فيه

(قوله ولو عاد اليه في البعض)  
البعض أي الى الوفاق  
في بعض المال كان  
مضاربة فيه أي في ذلك  
البعض قال في غاية  
البيان فان اشترى ببعضه  
في غير الكوفة ثم اشترى  
بما بقي منه في الكوفة  
فهو مخالف فيما اشترى  
بغير الكوفة وما اشترى  
بالكوفة فهو على المضاربة  
لان دليل الخلاف وجد  
في بعضه دون بعضه كذا  
في شرح الكافي

﴿باب المضارب يضارب﴾  
فان ضارب المضارب بلا  
اذن لم يضمن ما لم يعمل  
الثاني فان دفع باذن  
بالثلث وقيل مازق  
الله بيننا نصفان فللمالك  
النصف وللآخر السدس  
وللثاني الثلث ولو قيل له

(قوله ولو زادت قيمتها الخ)  
عبارة الزيلعي هذا ولو زادت  
قيمتها عتق الولد وصارت  
الجارية أم ولد له لان  
الربح يظهر في كل واحد  
منهما وياخذ رأس المال  
من المضارب لان ما وجب  
عليه أيسر المالين لانه

مجهول وهو موسر والسعاية  
موجلة والعبد معسر  
وياخذ منه ايضا ما بقي  
من نصيبه من الربح  
ويضمن أيضا نصف  
عقرها لانه لما استوفى  
رأس المال ظهر انه ربح  
لان عقر مال المضاربة  
يكون للمضاربة ويسمى  
الغلام في نصيب رب  
المال ويسقط عنه نصيب  
المضارب اهـ ورأيت في  
هامشه ما نصه قوله

ويضمن الخ تقدم انه يحصل  
على الاستيلاء بالنكاح  
فكيف يجب العقر كذا  
بخط المحلى نقله عن  
قارئ الهداية

﴿باب المضارب يضارب﴾

وعتق من الولد حصه المضارب عند أي حصة فقط وولاه الولدين المضارب ورب المال بالحصصه وخبر  
رب المال ان شاء استسمى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه ثم اذا قبض رب المال الالف  
له ان يضمن المضارب نصف قيمة الام لظهور ان الجارية ربح ففقدت دعوة المضارب فيها ايضا  
وصارت أم ولده ولا فرق بين كونه موسرا او معسرا لانه ضمان تملك وهو لا يختلف بهما ولا يتوقف  
على التعدي لانه ضمان تملك بخلاف ضمان الولد فانه ضمان عتق وهو يعتمد التعدي ولم يوجد  
ولو لم تزد قيمة الولد على الف وزادت قيمة الام حتى صارت الفا وخمسمائة صارت الجارية أم ولد  
للمضارب ويضمن لرب المال الفا ومائتين وخمسين ان كان موسرا وان كان معسرا فلا سعاية عليه  
لان ام الولد لا تسمى وما لم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ثم ياخذ منه مائتين وخمسين على انه  
نصيبه من الربح ولو زادت قيمته ما بان صارت قيمة كل واحد الف في درهم عتق الولد وصارت أم ولد  
له ويؤخذ رأس المال منه وهو ألف وما بقي من قيمة الجارية وهو ألف درهم ويضمن له عقر مائة  
درهم واذا استوفى ذلك من المضارب فلم يضارب ان يستوفى من ربح الولد مقدار ألف ومائة فعتق  
الولد منه بذلك المقدار وبقي من الولد مقدار تسعمائة ربح بينهما الكل واحد اربعمائة  
وخمسون فما اصاب المضارب عتق وما اصاب رب المال سعى فيه الولد كذا في البدائع ولو ادعى  
رب المال انه ابنه لا المضارب فهو ابنه والجارية أم ولده ولا يضمن للمضارب شي من عقر وقيمة  
والله سبحانه وتعالى اعلم

### ﴿باب المضارب يضارب﴾

(قوله فان ضارب المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني) يعني ربح او لا حتى لو ضاع في يد  
قبل العمل لا ضمان على أحد وكذا لو عصب من الثاني والضمان على الغاصب فقط ولو استهلك  
الثاني المال او هب به كان الضمان عليه دون الاول واذا عمل الثاني خبر رب المال ان شاء ضمن الاول  
رأس ماله وان شاء ضمن الثاني وان اختار رب المال أن ياخذ الربح ولا يضمن له ذلك كذا  
في المبسوط فان ضمن الاول صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ما شرطوا وضمن الثاني  
رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما ما كان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الاول وان  
كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما ولا لعامل أجر المثل على المضارب  
الاول ورجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على  
الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلا لمضارب الاول أجر مثله  
ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك فرب  
المال ان يضمن أي الثلاثة شامو بربح الثالث على الثاني والثاني على الاول ولا يرجع على  
أحد اذا ضمنه رب المال والا لا ضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله فان  
دفع باذن بالثلث وقيل مازق الله بيننا نصفان فللمالك النصف وللآخر السدس وللثاني الثلث)  
يعني ضارب باذن رب المال وانما كان له النصف بشرطه فبقي النصف وقد شرط المضارب  
لثاني الثلث فكان له السدس وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كالا جبر  
المشترك اذا استاجر آخر باقل مما استأجر وتظهر ما في الكتاب لو قال ما كان في ذلك من رزق  
فهو بيننا نصفان أو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف كذا في الهداية والنهاية (قوله ولو قيل

ما رزقك الله تعالى بيننا نصفان فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) أى لو قال رب المال ذلك والمسئلة بحالها لان المشرط ما رزق الله المضارب وهو هنا الثلثان فيقسم بينهما وللثاني الثلث الباقي بالشرط ونظيره ما ربحت في هذه من شيء أو ما كان لك فيه من فضل الربح أو ما كسبت فيه من كسب أو ما رزقت فيه من شيء أو ما صار لك فيه من ربح وكذا الوشرط للمضارب الثاني أكثر من الثلث أو أقل منه فبأبى بعده منه فهو بين رب المال والاول والفرق بينهما ان في الاول شرط نصف الربح جميعه لانه أضاف الرزق الى المال وفي الثاني أضافه الى المضارب (قوله ولو قال له ما ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف للثاني النصف واستويا فيما بقي) ولا فرق بين هذه الصورة وما قبلها الا من حيث اشتراط المضارب للثاني وان في الاولى شرط له الثلث فكان ما بقي بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما (قوله ولو قيل ما رزق الله في نصفه أو ما كان من فضل فيبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني النصف ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثيه) والمسئلة بحالها (ضمن الاول للثاني سدسا) ظاهر حكما وتعليل (قوله وان شرط للمالك ثلثه ولعبد له ثلثه على ان يعمل منه ولنفسه ثلثه صح) أى لعبد المالك على ان يعمل مع المضارب واشتراط الثلث للعبد اشتراط لمولاه وكان العبد ماذوناً له فتكون حصته من الربح للمولى ان لم يكن على العبد دين والا فهو لغرمائه ان شرط عمله والا فهو للمولى وقوله على أن يعمل معه عادى وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله وقيد برب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له لرب المال ان كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيد بكون العاقد عاقل لا لان الماذون لو عقدها مع أجنبي وشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والا صح وشمل عمله العبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط عمله فيها وكان المشرط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويبطل الشرط والولد والمرأة كالا جانب هنا كذا في النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسدها وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه أو عمل رب المال مع الثاني كذا في المحيط بخلاف المكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه معه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت ولو دفع المكاتب ماله مضاربة الى مولاه يصح كذا في المحيط واذا كان الاشتراط للعبد اشتراط لمولاه واشتراط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جائز بالاولى ويكون المشرط للمشرط له قضاء دينه كذا في النهاية ولا يجرى على دفعه لغرمائه ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للجمع أو في الرقاب لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء المضارب لنفسه أو لرب المال صح الشرط وان شاء لأجنبي لم يصح كذا في المحيط واشتراط أن يكون للعبد ربح في مقابلة عمله اتفاقى لانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب ولم يذكر له شيء من الربح فانه صحيح سواء كان على العبد دين أولا يكون العبد مضارباً في حق المولى فان كان العبد مديونا فخصته من الربح لغرمائه وان لم يكن فخصته لمولاه وكذلك مكاتبه ومن لم تقبل شهادته (قوله وتبطل بموت أحدهما) لكونها وكالة وهي تبطل بالموت (قوله وبالحقوق المالك مرتدا) لانه بمنزلة الموت وانما يجعل المضارب بمنزلة الوكيل فيمالودفع اليه الثمن قبل الشراء وهلك في يده بعد الشراء فان الوكيل يرجع به على الموكل

ما رزقك الله بيننا نصفان  
فللثاني ثلثه والباقي بين  
الاول والمالك نصفان  
ولو قيل له ما ربحت بيننا  
نصفان ودفع بالنصف  
للثاني النصف واستويا  
فيما بقي ولو قيل له ما رزق  
الله في نصفه أو ما كان  
من فضل فيبيننا نصفان  
فدفع بالنصف فللمالك  
النصف وللثاني النصف  
ولا شيء للاول ولو شرط  
للثاني ثلثيه ضمن الاول  
للثاني سدسا وان شرط  
للمالك ثلثه ولعبد له ثلثه  
على أن يعمل معه ولنفسه  
ثلثه صح ويبطل بموت  
أحدهما وبالحقوق  
المالك مرتدا

ثم لو هلك ما أخذ منه ثانيا لا يرجع به مرة أخرى بخلاف المضارب يرجع به على رب المال مرة بعد أخرى إلى أن يصل الثمن إلى البائع لأن شراء الوكيل يوجب الثمن عليه للبائع وله على الموكل فإذا رجع على الموكل بعد الشراء صار مقتضيا ما استوجبه دين عليه وصار مضموفا عليه بالقبض فملك من ضمانه وأما المضارب إذا رجع على رب المال فما يقبضه يكون أمانة فإذا هلك كان على رب المال فيرجع مرة بعد أخرى وفيما إذا اشترى بمال المضاربة عروضا ثم عزل لا ينزل وإن علم والوكيل ينزل وضائق الفرق بينهما وفيما إذا عاد رب المال بعد اللغو مسلما فالمضارب على مضاربته بخلاف الوكيل والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب قبل بلوغ المالك لأن المالك لو ارتد ولم يلحق فتصرفه موقوف وأشار إلى أن المضارب لو ارتد فالمضاربة على حالها اتفاقا حتى لو اشترى وباع ورجع أو خسر ثم قتل على رده أو مات أو لحق بدار الحرب فإن التصرف جائز والرجع بينهما على ما شرط والعهد في جميع تصرفه على رب المال في قول أبي حنيفة (قوله وينزل بعزله ان علم) أي ينزل المضارب بعزل رب المال ان علم به لانه وكيل وان لم يعلم لا والمراد بالعلم ما يستفاد من خبر جابن مطلقا أو واحدا عدل ان كان فضوليا ولا نظير ميمر (قوله وان علم والمال عروض ماعها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة) لأن المضارب حق في الرجوع قبل المضاربة لأن أحد الشرطين إذا فسخ الشركة وماله أمانة قالوا يصح فسخه بخلاف المضاربة كذا في فتاوى فاضل خان من الشركة والمراد من العرض هنا أن يكون خلاف جنس رأس المال والدرهم والدنانير جنسان هنا فإذا كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير لم يبيعها بالدرهم استحسانا وله بيع العرض بعد العزل بالنقد والنسيئة وان نهار رب المال عن النسيئة كما لا يصح نهيه عن المسافرة في الروايات المشهورة وكلاهما لا يملك عزله لا يملك تخصيص الأذن لانه عزل من وجه كذا في النهاية وشمل كلامه العزل المحكمى حتى لو كان له بيع العروض بعد موت رب المال حقيقة أو حكما ولا ينزل في المحكمى إلا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينزل في المحكمى وان لم يعلم لانه حق له بخلاف المضارب (قوله ولو اقترقا وفي المال ديون ورجع أحبر على اقتضاء الديون) لانه كالأحبر والرجع كالاجرة وطلب الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عليه (قوله والا لا يلزمه الاقتضاء) أي وان لم يكن في المال رجح لكونه وكيلا متبرعا ولا جبر عليه (قوله ويوكل المالك عليه) أي على الاقتضاء لانه لا يتمكن من المطالبة بالبتوكيله لكونه غير طاقد والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يجبر ان على التوكيل (قوله والسهمار يجبر على التقاضى) وهو بكسر الاول المتوسط بين البائع والمشتري وجعه بمسيرة ببيع ويشترى الناس باجر من غير أن يستأجروا أو استأجروا على البيع والشراء لا يجوز له دم قدرته عليه والمحيلة في جوازها أن يستأجره يوما للخدمة فيستعمله في البيع والشراء إلى آخر المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيئا لا بأس به وبه جرت العادة وإنما جبر على طلب الثمن من المشتري واستيفائه لانه من جملة عمله (قوله وما هلك من مال المضاربة فغن الرجح فان زاد المالك على الرجح لم يضمن المضارب) لكونه أمينا سواء كان من عمله أولا (قوله وان قسم الرجح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه ترا إذا الرجح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وأن نقص لم يضمن) لان قيمة الرجح قبل قبض رأس المال موقوفة فإذا قبض رب المال رأس ماله نفذت القسمة وان هلك ما لم يرض المال كانت القسمة باطلة وتبين أن المقسوم كان رأس المال (قوله وان قسم الرجح وفقدت ثم

وينزل بعزله ان علم وان علم والمال عروض ماعها ثم لا يتصرف في ثمنها ولو اقترقا وفي المال ديون ورجع أحبر على اقتضاء الديون والا لا يلزمه الاقتضاء عليه والسهمار يجبر على التقاضى وما هلك من مال المضاربة فغن الرجح فان زاد المالك على الرجح لم يضمن المضارب وان قسم الرجح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه ترد الرجح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن وأن قسم الرجح وفقدت ثم



عقد اها فذلك المال لم يتراد ( وهذه مفهومة قوله وبقيت المضاربة لان الاولى قد انتهت بالفسخ وهي الحميلة النافعة للمضارب والله اعلم )

(فصل) قوله ولا تغسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة لان رب المال معين للمضارب في اقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة وأطلق المال فشمّل الكل والبعض وبه صرح في الذخيرة والمبسوط وما وقع في الهداية من التقييد بالبعض فاتفق صريحه في النهاية وأشار بالدفع الى أن المضارب لا بد أن يسلم المال أولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيها كالمشروط عمل رب المال ابتداء وقيده بدفعه لان رب المال لو أخذ مال المضاربة بغير أمر المضارب وباع واشترى فان المضاربة تبطل ان كان رأس المال نقدا وان صار عرضا لانه في الاول عامل لنفسه لا معين فانتقضت وفي الثاني لا يملك النقص صريحاً كذا دلالة فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لم يبيع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله أو بمكيل أو موزون ورجح كان يبتغيها على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً والحاصل ان كل تصرف صار حقاً للمضارب على وجهه لا يملك رب المال منه قرب المال في ذلك يكون معيناً له سواء باشره بامر أو بغير أمره وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه قرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فينبغي أن يكون معيناً له كذا في المبسوط وتقييده بالبضاعة اتفقا لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل المضاربة الاولى لكن تبطل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذ لم تصح بقي عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل به المضاربة الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية لا يتأق هنا وهو ان يكون المال للبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع مع الاجنبي بالاولى وحاصل ما يملكه المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما كان معتاداً بين التجار ونوع لا يملكه الا اذا قال له اعمل برأيك كالمضاربة والشركة والمخلط ونوع لا يملكه الا بالصرح كالاستدانة والعق مطلقاً والكتابة والاقرض والهبة والصدقة وقد قدمنا تفصيلاً لها اول الكتاب ( قوله فان سافر قطعاً وشراً وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل في المصروفته في ماله ) أي ان سافر المضارب والركوب بفتح الراء ما يركب سواء كان بشراً أو كراه والفرق أن النفقة تجب جزاء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة والمضارب في المصروفته ساكن بالسكنى الاصلى واذ اسافر صار محبوساً بالمضاربة فيستحق النفقة فبذلك المضارب لان الاجير والوكيل والمستبضع لا نفقة لهم مطلقاً لان الاجير يستحق البدل لا محالة والوكيل والمستبضع متبرعان وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجر التعارف به ذكره المصنف في السكنى وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة وأطلق المضاربة فانصرفت الى الصحيحة لان المضارب في الفاسدة أجبر لا نفقة له ولما كانت المدة في وجوب النفقة خبيس نفسه لاجلها علم ان ليس المراد بالسفر السفر الشرعي المقدر بثلاثة أيام بل المراد ان لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصروفته وأمكنه أن يعود اليه في ليلته فهو كالمصروف لا نفقة له وأطلق المصروفته فشمّل مصروفته الذي ولد فيه والمصروفته الذي اتخذه داراً له ولو نوى

عقد اها فذلك المال  
لم يتراد الربح الاول  
(فصل) ولا تغسد  
المضاربة بدفع المال الى  
المالك بضاعة فان سافر  
قطعاً وشراً وكسوته  
وركوبه في مال المضاربة  
وان عمل في المصروفته  
في ماله كالدواء

(فصل)



الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة كذا في شرح المجمع فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من أهل  
 البصرة وكان قد قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله  
 النفقة حتى ياتي بالبصرة لان تروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن  
 أصلي له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينفق من المال  
 الى أن ياتي الكوفة لان تروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضا ما أقام بالكوفة حتى  
 يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسفر وان عاد اليها وليس له بها  
 وطن فكان اقامته فيها لاجل المال كذا في البسائط والمخيط والفتاوى الظهيرية وأشار بالطعام  
 وما بعده الى انه ينفق على نفسه في السفر مالا يدمنه في عادة التجار بالمعروف قد دخل فيه عمل ثيابه  
 وأجرة من يخدمه من المحبز والطبخ وعلف دابة الركب والمحل ونفقة غلمان الذين يعملون معه  
 والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحمام والمخلاق وقص الشارب وما أسرف فيه ضمنه  
 لا تنفاه الاذن وما فضل من النفقة بعد رجوعه الى بلده رده الى مال المضاربة كالحاج عن الصغير برد  
 الفاضل عن المحجوج عنه ان كان حيا وان كان ميتا الى ورثته والغاري اذا خرج من دار الحرب  
 رد ما معه من النفقة وكالامة اذا رجع المولى في تبوئها ترد ما معها من النفقة على الزوج وأشار بنفي  
 وجوب الدواء من مالها مطلقا الى أن أجرة النجاشي والفصا لا تجب من مالها لانها من الدواء كافي المحيط  
 ولغلام يجب الدواء لانه من العوارض كدواء المرأة فانه لا يجب على الزوج وأطلق في وجوب النفقة  
 في السفر فعمل ما اذا تنفق له شراء شيء أولا كما صرح به في الخلاصة ولما كان المعتبر عادة التجار كان  
 له أكل الفاكهة وان لم تكن من النفقة وله الحساب كذا في الخلاصة وأشار بقوله فطعامه الى انه  
 يأكل ما كان يعتاده كما هو مصرح به في الخلاصة وأشار بالنفقة الى انه ليس له أن يشتري جارية  
 للوطاء ولا للخدمة فان اشترى كان من ماله خاصة كذا في الفتاوى الظهيرية وعلاه في المحيط بان  
 الوطء قد ياتي بدون الجارية والحاجة الى الخدمة ترتفع بالاستئجار وقيد بنفقة المضارب لان نفقة  
 عبيد رب المال ودوابه اذا سافر بهم ليست من مال المضاربة بل على رب المال فان نفق المضارب  
 من مال المضاربة عليهم فهو ضمان لما أنفق تؤخذ مما خصه من الرجوع ان وفي الابرج علية  
 بالزيادة وان أنفق بامر رب المال حسب ذلك من مال رب المال كذا في الذخيرة والفتاوى الظهيرية  
 واذا رد شيئا من مال المضاربة على عبيد رب المال لا يضم من فهو كالمودع كذا في المحيط وأجاب ذكر  
 السكوة وجوب الغراس الذي ينام عليه كما صرح به في المحيط وأشار بقوله في مال المضاربة الى انه  
 لا يشترط الاتفاق من عينه حتى لو أنفق من مال نفسه أو استدان على المضاربة لنفقة يرجع في مال  
 المضاربة لان التدبير في الاتفاق اليه كالوصي اذا أنفق على الصغير من مال نفسه وان لم يرجع فيه  
 حتى توي مال المضاربة لا يرجع على رب المال لغوات محل النفقة بخلاف ما اذا اشترى شيئا  
 للمضاربة أو استأجر دابة ليحمل عليها مال المضاربة فضايع المال قبل ان يقدم منه يرجع بذلك على  
 رب المال لانه عامل لرب المال بخلاف نفقته لانه عامل لنفسه كذا في المحيط وأطلق السفر فعمل  
 السفر للتجارة ولطلب الدينون فيرجع بما أنفق لطلبه الا اذا زاع على الدين فلا يرجع بالزيادة  
 كما صرح به في المحيط وأطلق عمله في المصرف فعمل عمله للتجارة ولا قضاء الدين ولا رجوع له فيما  
 أنفق في المحصومة لتقاضى الدين كما في المحيط وأطلق المضارب ليعسد أنه لا فرق بين المضارب  
 ومضاربه اذا كان اذنه في المضاربة والا فلا نفقة للثاني كما في المحيط (قوله فان يرجع اخذ المالك ما

أنفق من رأس المال) أى ما أنفقه المضارب فإذا استوفى رأس ماله وفضل شيء اقتسماه لانهما  
 أنفقه يجعل كالهالك وأشار المصنف الى أن للمضارب أن ينفق على نفسه من مال المضاربة في  
 السفر قبل الرجوع والى أنه لو لم يظهر ربح لاشئ على المضارب قيسد بالنفقة لانه لو كان في المال  
 دين غيرها قدم يغاؤه على رأس المال ولو أنفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على  
 رب المال بشئ كما قدمناه (قوله فلو باع المتاع مراجعة حسب ما أنفق على المتاع) من الحملان وأجرة  
 السمسار والقصار والصباغ ونحوه ويقول قام على يكذا والاصل أن ما يوجب زيادة في رأس  
 المال حقيقة أو حكما يضمنه الى رأس المال وكذا ما اعتاده التجار كاجرة السمسار كذا في النهاية  
 (قوله لا على نفسه) أى لا يحسب نفقة نفسه إذا باع مراجعة والفرق أن الاول يوجب زيادة في  
 المالية بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها (قوله ولو قصره أوجه له بماله وقيل له اعمل برأيك فهو  
 متطوع) يعنى إذا قال له رب المال اعمل برأيك واشترى بمال المضاربة كله متاعا ثم قصره أوجه  
 بماله يكون متطوعا لرجوعه له على رب المال لانه استدانه على رب المال وهو لا يجوز وعلم منه أنه  
 لو زاد على الثمن بأن اشترى أكثر من رأس المال يكون متطوعا قيدا بقوله وقيل له اعمل برأيك انه  
 لو أذن له صريحا بذلك لا يكون تطوعا ولو لم يقل اعمل برأيك وسكت يكون متطوعا بالاولى وإذا كان  
 متطوعا يكون له حصة من الربح فلو اشترى بكل رأس المال وهو ألف ثيابا واستقرض مائة للعميل  
 عليها ثم باعها بالغبى قيمت ألف الربح على احد عشر سهما ف عشرة منها للمضاربة على شرطهما وسهم  
 للمضارب خاصة في مقابلة ما تبرع به من الكراه ويراجع في هذه الصورة على ألف ومائة عند أبي  
 حنيفة لأنها قامت عليه بذلك وعندهما على ألف لا غير والثلث من كل على المضاربة (قوله وان صبغه  
 أحر فهو شريك بما زاد الصبغ فيه ولا يضمن) لانه عين مال قائم حتى إذا بيع كان له حصة الصبغ  
 وحصة الثوب الأبيض على المضاربة بخلاف القصار والمحل لانه ليس بعين مال قائم به وله إذا  
 فعله الغاصب ضاع ولا يضيع إذا صبغ المغصوب وانما لا يضمن لان رب المال قال له اعمل برأيك  
 فذلك الخط بخلاف ما إذا لم يقل له اعمل برأيك فانه لا يكون شريكا بل يضمن كالغاصب والقصار  
 يفتح القاف مصدر من قصر الثوب فعل القصار وبكسر هاء حرفه وخص المصنف الحمرة لان السواد  
 نقصان عند أبي حنيفة أما سائر الألوان فتشمل الحمرة كذا في النهاية (قوله معه ألف بالنصف  
 واشترى به برا وباعه بالغبى واشترى بهما عبدا فضاعا غرما ألفا والمالك ألفا) أى عزم المضارب ورب  
 المال ألفا ثم غرم رب المال وحده ألفا أخرى فيغرم المضارب خمسمائة والمالك ألفا وخمسمائة البر  
 الشاب وقال محمد بن السير البر عند أهل الكوفة ثياب الكتان أو القطن لا ثياب الصوف والحز  
 كذا في المغرب (قوله وربيع العبد للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة  
 ويراجع على الغبن) لانه لما نض المال ظهر الربح وله منه خمسمائة فإذا اشترى بالغبى عبدا صار مشتريا  
 ربعة لنفسه وثلاثة أرباعه للمضاربة على حسب انقسام الغبن فإذا ضاعت الألفان وجب عليه الثمن  
 وله الرجوع بثلاثة أرباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهةه ويخرج نصيب المضارب وهو الربع  
 من المضاربة لانه مضمون عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما منافاة ويكون رأس المال ألفين  
 وخمسمائة لانه دفع مرة ألفا ومرة ألفا وخمسمائة ولا يبعه مراجعة الا على الغبن لانه اشتراه بهما ويظهر  
 ذلك فيما إذا بيع العبد باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف برفع رأس المال ويبقى خمسمائة  
 ربح بينهما والالف مختص بها المضارب (قوله وان اشترى من المالك عبدا بالف اشتراه بنصفه راجع

أنفق من رأس المال فان  
 باع المتاع مراجعة حسب  
 ما أنفق على المتاع لا على  
 نفسه ولو قصره أوجه بما  
 له وقيل له اعمل برأيك  
 فهو متطوع فيما أنفق  
 وان صبغه أحر فهو  
 شريك بما زاد الصبغ  
 فيه ولا يضمن معه ألف  
 بالنصف فاشترى به برا  
 وباعه بالغبى واشترى  
 بهما عبدا فضاعا غرما  
 ألفا والمالك ألفا وربيع  
 العبد للمضارب وباقيه على  
 المضاربة ورأس المال  
 ألفان وخمسمائة ويراجع  
 على الغبن وان اشترى من  
 المالك بالف عبدا  
 اشتراه بنصفه راجع  
 (قوله لانه لما نض)  
 بالضاة المبهمة

بنصفه) أى لو اشترى المضارب من رب المال بالف المضاربة عبداً قيمته ألف وقد كان اشترى من رب المال بنصف الألف يبيعه المضارب مراحمة بما اشترى من رب المال ولا يجوز أن يبيعه مراحمة على الألف لأن يبيعه من المضارب كبيعته من نفسه وكذا لو اشترى من رب المال بالف وقيمتها ألف وباعه من المضارب بخمسمائة ومال المضاربة ألف فانه يبيعه مراحمة على خمسمائة قيداً بكونه لا فضل في قيمة المبيع والثلث على رأس مال المضاربة لانه لو كان فيه ما فضل بان اشترى من رب المال عبداً بالف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج فيها ألفا فانه يبيعه مراحمة على ألف وخمسمائة وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثلث بان كان العبد يساوى ألفاً وخمسمائة واشترى من رب المال بالف فباعه من المضارب بالف يبيعه مراحمة على ألف ومائتين وأما اذا كان في الثلث فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى من رب المال عبداً بالف قيمته ألف فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مراحمة على ألف فهو كمسألة الكتاب والحاصل ان هذه المسألة على أربعة أقسام قسمان لا يراجع فيهما الا على ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لا فضل فيهما أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان يراجع على ما اشترى به رب المال وحصصة المضارب وهما اذا كان فيهما ما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال وأما اذا كان البائع المضارب فهو على أربعة أقسام أيضاً الأول ان لا يكون فضل فيهما بان كان رأس المال ألفاً فاشترى منها المضارب عبداً بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بالف فان رب المال يراجع على ما اشترى به المضارب الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثلث فانه كالاول الثالث ان يكون فيهما فضل فانه يراجع على ما اشترى به المضارب والرابع ان يكون الفضل في الثلث فقط وهو كالثالث كذا في المحيط مختصراً وقال الشارح الزيلعي ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبداً بخمسمائة فباعه من رب المال بالف يبيعه مراحمة على خمسمائة ولا شك ان هذه الصورة هو القسم الاول في كلام المحيط فليس كلامه محالاً لما ذكره هو بنفسه في باب المراحمة انه يضم حصصة المضارب وقد انتهت هذه المسألة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول في كلام المحيط وهو انه لا فضل في الثلث وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره في باب المراحمة هو القسم الثالث والرابع في كلام المحيط كما لا يخفى ولهذا صوروا المسألة هناك بان معه عشرة بالنصف فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر قالوا يبيعه مراحمة باثني عشر ونصف ولو ملكه رب المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه مراحمة حتى يبين انه اشترى من رب المال كذا في المحيط (قوله معه ألف بالنصف فاشترى به عبداً قيمته ألفان فقتل رجلاً خطأ فثلاثة ارباع الغداء على المالك وربعه على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوماً) لان الغداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهما ارباعاً لانه لما صار المال عينا واحداً ظهر الرجوع وهو ألف بينهما والف لرب المال فاذا قد ياه خرج العبد عن المضاربة لان نصيب المضارب صار مضموناً عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضى بالغداء عليهما واذا خرج عنها بالدفع او بالغداء بخمسمائة على قدر ملكهما قد بدى بقوله قيمته ألفان لانه لو كان قيمته ألفاً فقد يراعى الجناية الى رب المال لان الرقصة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب الغداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالغداء مال المضاربة قوله ذلك لان الرجوع يتوهم كذا في الايضاح ثم اعلم ان العبد المشتري في المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثلاً

بنصفه معه ألف بالنصف  
فاشترى به عبداً قيمته  
ألفان فقتل رجلاً خطأ  
فثلاثة ارباع الغداء على  
المالك وربعه على  
المضارب والعبد يخدم  
المالك ثلاثة ايام والمضارب  
يوماً

(قوله على ألف ومائتين)  
لعنه ومائتين وخمسين  
تأمل (قوله وقد انتهت  
هذه المسألة على كثير)  
من ذلك الكثير المؤلف  
بنفسه حتى وفق بين  
كلامه في باب المراحمة  
بغير ما هنا

قيمة العبد أو أقل أو أكثر وكذا إذا كانت قيمته الغالا غير لا يدفع إلا بحضرتها إلا أن المضارب له فيه حق ملك حتى ليس لرب المال أن يأخذه ويمنعه عن بيعه كالمرهون إذا جنى خطأ لا يدفع إلا بحضرة الراهن والمرتهن والمحاصل أنه يشترط حضرة رب المال والمضارب للسدفع دون الفداء إلا إذا أتي المضارب الدفع والفداء وقيمتيه مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته وإن كان أحدهما غائبا وقيمة العبد الفادهم ففداء المحاضر كان متطوعا لأنه أدى دين غيره بغير أمره وهو غير مضطرب فيه فإنه لو أقام البيئته على الشركة لا يطالب بمحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء ككفائي النهاية وذکر قاضيان أن المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لأنه ليس من أحكام المضاربة فلهذا كان اليها (قوله معه ألف واشترى به عبدا وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك ألفا آخر ثم وثم ورأس المال جميع ما دفع) لأن المال أمانة في يده والاستيفاء إنما يكون بقبض مضمون وحكم الأمانة تنافسه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل إذا كان الثمن مدفوعا إليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الأمرة لأنه أمكن جعله مستوفيا لأن الوكالة تتجارع انضماما كالغاصب إذا وكل ببيع المغصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما إذا اشترى ثم دفع الموكل إليه المال فهلك بعده لا يرجع لأنه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده أما المدفوع إليه قبل الشراء أمانة في يده وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفيا فإذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء (قوله معه ألفان فقال دفعته إلى ألفا ورجعت ألفا وقال المالك دفعته ألفين والقول للمضارب) لأنهما اختلفا في المقبوض والقول في مقداره للقابض ولو ضمينا اعتبارا بما لو أنكره أصلا فإن القول له ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الرجوع والقول لرب المال في مقدار الرجوع فقط وأيهما أقام البيئته تقبل بينته وإن أقامها فقبل بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه والزيادة في الرجوع قبل الاختلاف بكونه في المقدار لأن الاختلاف إذا وقع في صفة المقبوض فالقول قول رب المال كما ساقى (قوله معه ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح ألفا وقال المالك هو بضاعة والقول للمالك) لأن المضارب يدعى عليه تقويم عمله أو شرطاً من جهته أو يدعى الشركة وهو ينسكروا التقييد بالمضاربة والبضاعة ليس احترازا لمقابل لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة والقول لرب المال والبيئته بينة المضارب لأن المضارب يدعى عليه التملك وهو ينسكروا بل احترازا عما لو ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لأن رب المال يدعى عليه ضمنا وهو ينسكروا أيهما أقامها قبلت وإن أقامها فبينة رب المال أولى قيد الاختلاف بكونه في الصفة لأنه لو كان في النوع بان ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها والقول للمضارب مع عينه لأن الأصل فيه العموم والإطلاق والتخصيص يعارض وتقبل بينة من أقامها فإن أقامها فإن وقتا وقتا قبل صاحبها يعرضي بالتأخرة وإن لم يوقت وقتا على السواء أو وقت أحدهما دون الأخرى قضى بسنة رب المال كذا في الذخيرة ولو ادعى كل واحد منهما نوعا والقول لرب المال لأنهما اتفعا على التخصيص والأذن يستفاد من جهته والبيئته بينة المضارب لم حاجته إلى نفي الضمان وعدم حاجة الآخر إلى البيئته ولو وقت البيئتان وقتا فصاحب الوقت الأخير أولى لأن آخر الشرطين ينقض الأول كذا في الهداية وإن كان رب المال يدعى العموم والقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

معه ألف فاشترى به عبدا وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك ألفا آخر ثم وثم رأس المال جميع ما دفع معه ألفان فقال دفعته إلى ألفا ورجعت ألفا المالك دفعته ألفين والقول للمضارب معه ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح ألفا وقال المالك بضاعة والقول للمالك

### كتاب الوديعة

لا خفاء في اشتراكهما مع ما قبلها في الحكم وهو الأمانة وهي في اللغة مشتقة من الودع وهو الترك وفي الشريعة ما ذكره المصنف (قوله الأيداع) هو تسلط الغير على حفظ ماله يعني صريحا أو دالة وانما قلنا أو دالة لأن المنقول في المحيط أنه لو انفتق زرق رجل فآخذه رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن لانه لما آخذه فقد التزم حفظه دالة وان لم يأخذه ولم يذق منه لا يضمن وان كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين (قوله والوديعة ما يترك عند الأمين) وركنها الإيجاب قولاً صريحا أو كناية أو فعلاً والقبول من المودع صريحا أو دالة في حق وجوب الحفظ وانما قلنا صريحا أو كناية يشمل ما لو قال الرجل أعطني ألف درهم أو قال لرجل في يده ثوب أعطنيه فقال أعطيتك فهذا على الوديعة نص عليه في المحيط لأن الاعطاء يحتمل الهبة والوديعة والوديعة أدنى وهو متيقن فصار كناية وانما قلنا في الإيجاب أو فعلاً يشمل ما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو أيداع وانما قلنا في القبول أو دالة ليشمل سكوته عند وضعه بين يديه فإنه قبول دالة حتى لو قال لا أقبل لا يكون مودعا لأن الدلالة لم توجد ولهذا قال في الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذ ضاع وان قاموا واحدا بعدوا واحد ضمن الأخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمان أهـ ولهذا اذا وضع ثيابه في الحمام يمر آى من الثيابي كان أيداعا وان لم يتكلم ولا يكون المحامي مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالمحامي مودع وكذلك اذا قال لصاحب الخان أين أربطها فقال هناك كان أيداعا كذا في فتاوى قاضيان وقال في الخلاصة في الاجارات في الجنس الرابع في المحامي لبس ثوبا يمر آى عين الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الأصح وانما قلنا في حق وجوب الحفظ لانها تتم بالإيجاب وحده في حق الأمانة حتى لو قال للغاصب أو دعيتك المغصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل كذا في الاختصار وشرطها كون المالك قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو أودع الأبق أو الطير الذي في الهواء والمسال التساقط في البحر لا يصح وكون المودع مكافيا لشرط وجوب الحفظ عليه حتى لو أودع صبيفا استهلكه لم يضمن ولو كان عبدا محجورا ضمن بعد العتق كذا في المحيط ولو كانت الوديعة عبدا فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وخير مولى العبد بين دفعه وفتدائه وحكمها كون المالك أمانة عنده مع وجوب الحفظ عليه والاداء عند الطلب واستحباب قبولها (قوله وهي أمانة فلا يضمن بالهلاك) سواء أمكن التحرر عنه أولا هلك معها للمودع شي أو لا والفرق بين الوديعة والأمانة من وجهين أحدهما أن الوديعة خاصة بما ذكرناه والأمانة خاصة بما لو وقع في يده شيء من غير قصده بان هبت الريح بثوب انسان وألقته في حجر غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لأن في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاذا إلى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف الثاني أن الأمانة علم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمته في يد الموصى له بها والوديعة ما وضع للأمانة بالإيجاب والقبول فكأنما متغيرين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الأول عن الامام بدر الدين الكردي وعلم من كلامه ان اشتراط الضمان على الأمين باطل ولهذا الشرط على المحامي الضمان لن ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار الفقيه أبي الليث قال في الخلاصة وبه يفتي (قوله والودع أن يحفظها بنفسه وبعباله) لانه يحفظها بما يحفظ به ماله والمراد بالعبال من يسكن معه حقيقة أو حكلا من ماله فدخل فيهم الزوجة فان لها أن تدفعها إلى زوجها وتخرج الابن الذي لا يسكن معه وانما قلنا أو حكلا لانه لو دفعها إلى ولده الصغير وزوجته وهما في محلة والزوج يسكن في محلة

### كتاب الوديعة

الأيداع تسلط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الأمين وهي أمانة فلا يضمن بالهلاك وللودع أن يحفظها بنفسه وبعباله

### كتاب الوديعة

(قوله ولم يدين منه) قال الرمي في أصله ولم يذق منه فتأمل (قوله وخير مولى العبد بين دفعه أو فتدائه) قال الرمي صورة المسئلة ان العبد هو المقتول فكيف يتأق قوله وخير المولى المخ ولعل هنا كلاما سقط من السكتبة فتأمل وقد تقدم ان العبد المحجور يضمن بعد العتق ولعل التخصير في صورة ما لو أذن له بالاستبداع فالتف الوديعة أو يكون المعنى وخير مولى العبد لو كان المودع عبدا فقتل العبد الوديعة اذ ضمناه في الجناية على النفس وتوابعها يكون حالا مطلقا



أخرى لا يضمن ولو كان لا يجبيء الهما ولا ينفق عليهما لكن يشترط في الصغير أن يكون قادرا على  
الحفظ كذا في الخلاصة ويشترط أن يكون من في عياله أمينا لأنه لو دفع إلى زوجته وهي غير أمينة  
وهو عالم بذلك أو تركها في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ضمن كذا في الخلاصة  
والنهاية ونظائر المتون أن كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالأجنبي حتى  
يشترط كونهما في عياله واختار صاحب النهاية تبع الغير عدم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى يجوز  
الدفع إلى وكيله أو أمين من أمانته وليس في عياله أو شره بكمه مغاوضة أو عتانا وفي الخلاصة لمن في  
عياله أن يدفع إلى من في عياله ولو نهاه عن الدفع إلى بعض من في عياله فدفعت لم يجز بدامان الدفع  
لا يضمن والا ضمن ولو قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لا يضمن إلا  
إذا كان ظهر البيت المنهي عنه إلى السكة فيثبت ضمن كما لو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها  
في دار أخرى فإنه يضمن إلا إذا كانت الدار الأخرى مثل الدار الأولى أو أحرز منها فإنه لا يضمن  
وساقى تمامه (قوله وإن حفظها بغيرهم ضمن) أي إن حفظها بغيرهم من في عياله ضمن فإذا كان  
المودع لا يودع فإن أودع فهلكت عند الثاني لم يفارق الأول لا ضمان على واحد منهما وما وان  
فارق ضمن الأول عند أي حنيفة ولا يضمن للثاني وإن أودع بلا إذن ثم أجاز المالك خرج الأول  
من البين كذا في الخلاصة والرد إلى عيال المالك كالرد إلى المالك فلا يكون ايداعا بخلاف  
الغاصب إذا رد إلى من في عيال المالك فإنه لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان وفي الخلاصة المودع إذا رد  
الوديعة إلى منزل المودع أو إلى أحد من في عياله فضاقت لا يضمن كذا في العارية وفي رواية  
القدوري يضمن بخلاف العارية والفتوى على الأول وهذا إذا دفع إلى المرأة للحفظ أما إذا أخذت  
لتنفق على نفسها وهو دفع يضمن اهـ والوضع في حوز غيره من غير استئجاره ايداع حتى ضمن به  
وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت إلى غيره فلما رجع إلى بيته لم يجد الوديعة  
لا يضمن ويدفع المفتاح إلى غيره لم يجعل البيت في يد غيره ولو أجز بيتا من داره ودفعها إلى المستاجر  
أن كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير  
حشمة لا يضمن ولو استاجر رجلا يحمل له شيئا له حمل وموثنة إلى بغداد ليوصله إلى رجل فوجد  
الرجل غائبا فترك الأجير المحمول على يدرجل ليوصلها إلى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن فلو وجد  
الرجل لكنه لم يقبل يدفع إلى القاضي ولو طلب منه القاضي وهو لم يدفع لم يجبر اهـ وفي فتاوى  
قاضيان عشرة أشياء إذا ملكها إنسان ليس له أن يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده المرتحن لا يملك  
أن يرهن والمودع لا يملك الأيداع والوكيل بالبيع لا يملك أن يوكل غيره ومستاجر الدابة أو الثوب  
لا يؤجر غيره والمستعير لا يعبر غيره ما يختلف بالمستعمل والمزارع لا يدفع الأرض مزارعة إلى غيره  
والمضارب لا يضارب والمستضع لا يملك البضاع والمستضع لا يملك الأيداع ولم يذكر العاشر وفي  
الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وأن فعل شيئا منها ضمن والمستاجر يؤجر  
ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي أن يرهن وفي النجريد وليس للمرتحن أن يتصرف بشيء في  
الرهن غير الأمساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعبر ولا يلبس ولا يستخدم فإن فعل كان متعديا ولا يبطل  
الرهن (قوله إلا أن يخاف المحرق أو الغرق فيسلمها إلى جاره أو فلك آخر) لأن هذا تعين حفظا  
فلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصة امرأة حضرتها الوفاة وعندها وديعة فدفعته إلى جارة لها  
فهلكت عندها أن لم يكن وقت وفاتها يحضرتها أحد من عيالها لا يضمن اهـ لأنه تعين طريقا

وإن حفظها بغيرهم ضمن  
إلا أن يخاف المحرق أو  
الغرق فيسلمها إلى جاره  
أو فلك آخر

(قوله حتى يضمن به)  
قال الرمي إذ ليس للمودع  
أن يودع (قوله وفي فتاوى  
قاضيان عشرة أشياء  
الخ) قال الرمي العاشر  
المساقى لا يساقى غيره  
بغير إذن كما في السراجية  
وشرح الوهبانية (قوله  
ولم يذكر حكم الرهن)  
وينبغي أن يرهن هذا  
من عبارة الخلاصة وفي  
نور العين يقول المحقق فيه  
نظرا لأنه قد مر أن في  
مختارات النوازل لصاحب  
الهداية أن المستاجر لا  
يرهن اللهم إلا أن يكون  
في المسئلة روايتان أو  
سقطت كلمة لا من عبارة  
أن يرهن في الخلاصة  
سها من قلم الناصح لا  
يقال لعل مراد صاحب  
الخلاصة من قوله ينبغي  
أن يرهن هو الرهن لا  
المستاجر لا نقول لا يحال  
لذلك الاحتمال لأنه ذكر  
في الخلاصة أيضا في كتاب  
الرهن أن الرهن لا يرهن

(قوله وفي الخلاصة اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله الخ) قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل ٣٠٠ التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر اه (قوله وينبغي أن يكون محل هذا التفصيل

الخ) فيه نظر لما في التخييس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن فتأمل وانظر الى ما ذكره بعينه من قوله من جاءك وبين علامة كذا الخ كذا رأيت بخط بعضهم وفيه نظر اذ فرع التخييس وفرع من جاءك بعلامة كذا يحتاج منه انما منعه

وان طلبها رجا فحبسها قادر على تسليمها فنعها

ليوصلها الى الاصيل بنفسه لتكذيبه آياه وفرع الخلاصة فيه المنع للجزع عن التسليم والترك والذهب عن رضا الى وقت آخر وفيه انشاء ايداع بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي تفقه فيه مع ذلك والمسئلة

بمالها لا يضمن فتأمل كذا في حاشية الرمي (قوله ولو كان الذي طلبها وكيل يضمن) قال الرمي قال في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها من رضا فهلكت لا يضمن لانه

للحفظ ولهذا قالوا أيضا لو أمكنه ان يحفظها في وقت الحرق والغرق بعينه فدفعا لا يجني ضمن وفي قوله وسلمها الى فلان آخر اشارة الى انه لو ألقاها في سفينة أخرى وهلكت قبل ان تستقر فيها بان وقعت في البحر ابتداء أو بالتدرج يضمن لان الائلاف حصل بعينه وأشار بقوله الآن يخاف الحرق الى ان الحريق لا بد ان يكون غالباً بحيث يمتثل المودع واما اذا لم يكن محيطاً يضمن بالدفع الى الاجنبي كذا في الخلاصة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة وفي الهداية ولا يصدق على ذلك الا بينة لانه يدعي ضرورة مسقط للضمان بعد تحقق السبب فصار كما اذا ادعى الاذن في الايداع اه وفي الخلاصة اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا اه وفي الفوائد التاجية فلو أودعها وهلكت فقال المالك هلكت عند الثاني وقال بل رده الى وهلكت عندي لا يصدق لان ايداع الغير موجب للضمان بخلاف ما لو عصب من المودع وهلكت فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قدرده الى فهلكت عندي وقال لا بل هلكت عنده والقول قول المودع لانه أمس اه (قوله وان طلبها رجا فادرا على تسليمها فنعها) يعني لو منع صاحب الوديعة بعد طلبه وهو قادر على تسليمها يكون ضامناً لانه ظالم بالمنع حتى لو لم يكن ظالماً بالبيع لا يضمن ولهذا قال قاضيان في فتاواه لو كانت الوديعة سبيغاً فاراد صاحبه ان يأخذ من المودع ليضرب به رجلاً لطلبه اياه لا يدفعه اليه لما فيه من الاعانة على الظلم ولو أودعت كتاباً فيه اقرار من الزوج بمال أو بقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب حق الزوج اه ومن المنع ظلماً موته مجهلاً ولهذا قال قاضيان الامانات تنقلب مضمومة عن تجهيل الا في ثلاث أحدها متولى المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامناً والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عندهم من أودع لا ضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودع غيره ثم مات ولم يبين عندهم من أودع لا ضمان عليه ولو ان قاضياً قبل مال اليتيم ووضع في بيته ثم مات القاضي ولم يبين ذكراً هشام عن محمد بن يونس اه وذكر الوالو الجي في فتاواه ان الامانات تنقلب مضمومة بالتجهيل الا في ثلاثة ولم يذكر مسألة القاضي وذكر بدلها ما ذكره محمد في كتاب الشركة أحد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده لم يضمن نصيب شريكه اه فحصل ان المسائل المستثناة اربعة وفيه خلاصة ضمان المودع بموته مجهلاً بان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف مات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا أعلمتها وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمتها وقد هلكت صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده فقال هلكت سواء الا في خصلته وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن وقيد بقوله قادر على تسليمها لانه لو منعها للجزع عن التسليم لا يضمن فلو طلبها منه فقال لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان ترك عن رضا وذهب لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن كذا في الخلاصة وينبغي ان يكون محل هذا التفصيل ما اذا كان المودع يملكه وكان كاذباً في قوله اما اذا كان صادقا فلا يضمن مطلقاً لما قلنا ولو كان الذي طلبها وكيل لا يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك ولو قال له بعد

لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن طلبه لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا امر صحيح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الهداية

معزي إلى الظهيرية ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا أدفع إلا للذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكري  
فتاوى قاضي ظهير هذه المسئلة وأجاب نجم الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض  
الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولأن لقائل أن يفرق ٣٠١ بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق

على لسان المرسل ولا  
كذلك الوكيل ألا ترى  
أنه لو عزل الوكيل قبل  
علم الوكيل بالعزل لا يبيع  
ولو رجع عن الرسالة قبل  
علم الرسول بالرجوع صح  
كذافي فتاواه أه أقول  
ظاهر ما نقله في الفصول  
العمادية معزي إلى قاضي

أو خلطها بماله حتى لا  
تتميز ضمنها وان اختلط  
بلا فعله اشتركا ولو انفق  
بعضها فرد مثله فخلطه  
بالباقى ضمن الكل

ظهير أنه لا يضمن في مسئلة  
الوكيل كما هو منقول عن  
التجنيس فهو مخالف  
لما في الخلاصة كما هو  
ظاهر ويقرأ في التوفيق  
بين القولين بأن يحمل  
ما في الخلاصة على ما إذا  
قصده الوكيل إنشاء  
الوديعة عند المودع بعد  
منعه ليدفع له في وقت  
آخر وما في فتاوى قاضي  
ظهير والتجنيس على ما  
إذا منع ليؤدي إلى المودع  
بنفسه ولذلك قال في  
جوابه إلا للذي جاء بها

طلبه اطلبها غدا ثم ادعى ضياعها وان قال ضاعت بعد الاقرار لا ضمان والا ضمن ولو قال له اعملها  
إلى اليوم فحضى ولم يحملها لا يضمن لأن مؤنة الرد على المالك ولو منعها من رسول المالك وقال  
لا أدفعها إلا إلى الذي جاء بها لا يضمن على ظاهر الرواية كمنعه بعد قوله من جاءك وبين علامة كذا  
فادفعها إليه فبين رجل تلك العلامة ولم يدفع إليه حتى هلك لا يضمن ومنعه منه ووديعة عبده  
لا يكون ظمنا لأن المولى ليس له قبض ووديعة عبده ما ذونا كان أو محجورا لم يحضر ويظهر أنه من  
كسبه لاحتمال أنه مال الغير ووديعة فإذا ظهر أنه للعبد باليمنة فحينئذ يأخذ كذا في الخلاصة (قوله  
أو خلطها بماله بغير الإذن حتى لا تتميز ضمنها) لأنه صار ممتلكا لها وإذا ضمنها لمسكها ولا تباع له  
قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك علمها عند أي حبيفة ولو أبرأه سقط حقه من العين والدين أطلق  
المصنف فشمخل خلط التجنس بنفسه أو بغير جنسه كخلط الزيت بالشيرج والحنطة بالشعير وبالحنطة  
والفضة بالفضة بعد الإذابة قيد يكون المودع هو الحالم لأن الحالم لو كان أجنبيا أو من في عياله  
لا يضمن المودع والضمان على الحالم صغيرا كان أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله كذا في الخلاصة  
وقيد بكونها لا تتميز لأنه لو كان يمكن الوصول إليه على وجه التيسير كخلط الجوز بالوز والبراهم  
السود بالبيض فإنه لا ينقطع حق المالك أجماعا واستفيد منه أن المراد بعدم التميز عدمه على  
وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا كما لا يخفى وإن خلطها بأذنه كان شريكاً له (قوله وأن اختلط بغير  
فعاله اشتركا) يعني وكانت شركة ملك ولا ضمان عليه لعدم الصنع منه وإن هلك بعضها هلك  
من مالها جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك (قوله  
ولو انفق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقى ضمن الكل) أي البعض بالانفاق والبعض بالخلط  
لأنه متعدي بالانفاق منها ورد مثله باق على ملكه وقد خلطه بمباقي من الوديعة فضمن الجميع والمراد  
بالخلط هنا خلط لا يتميز به أمال وجهه على ماله علامة حين خلطها بحيث يتأخر التميز لا يضمن  
إلا ما انفق كذا في الخلاصة وقيد بالانفاق ورد المثل لأنه إذا أخذ بعض الوديعة لينفق في  
 حاجته فرده إلى موضعه ثم ضاعت الوديعة فلا ضمان عليه لوجهين الأول أن رفعه حفظ فلا  
يضمن به ولا بمجرد الياسة الثاني أنه وإن صار ضامنا بالدفع فقد عاد إلى الوفاق برد العيب إلى  
مكانها فبرئ عن الضمان بخلاف ما إذا رد مثله لأنه انما جاء بملك نفسه فلا يكون عودا إلى  
الوفاق وهو أولى من الأول فانهم قالوا بأنه لو باعها وضمن قيمتها فنقد البيع من جهته واستند ملكه  
بالضمان إلى وقت وجوب الضمان فلم يكن الرفع للبيع موجبا للضمان عليه قبل البيع  
والتسليم لم يستند ملكه إلى تلك الحالة كذا في النهاية وقيد بقوله فرد مثله لأنه لو لم يكن ضامنا  
لما انفق خاصة لأنه حافظ للباقي ولم يتعيب لأنه مالا يضره التبعض لأن الكلام فيما إذا كانت  
الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكيل والموزون فهو كالأودعة وديعتين وانفق أحدهما

وفي الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بقول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وإذا دفعها لك في غير  
هذه الساعة فادأرقه فقد أنشأ الأيداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها إلا للذي جاء بها فإنه استثناء للأيداع الأول لا إنشاء  
أيداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق اه (قوله فإن قال ضاعت بعد الاقرار) أي الاقرار ضمننا في  
قوله اطلبها غدا وقوله بعد الاقرار طرف لضاقت لا لقال وفي جامع الفصولين طلبها ربه اطلبها غدا فقال في الغد تلفت قبيل

قولي اطلبها غدا ضمن لتناقضه لا بعده اه والمسئلة في الخانية أيضا (قوله وقيدنا بكونه نقلها الخ) (فش) جدها فلو نقلها من مكان كانت فيه حال الجحود ٣٠٢ ضمن والا فلا فلو نقلها بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه خلاصه لو جدها غدا ضمن

اذا نقلها عن موضعها التي كانت فيه حال الجحود وهلكت وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها نور العين (قوله) وان أقام البينة انه ردها قبل الجحود الخ) رأيت ملحقا في نسختي الخلاصة بعد لفظه الجحود قبلت وان تعدى فيها ثم ازال التعدي زال الضمان بخلاف المستعير والمستاجر واقاره بعد جحوده

بينته وبعده كلمة محذوفة أعرفها وفي الخانية ود كر في المنتقى اذ جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحود وقال انما غلطت الخ فظهر ان فيما نقله المؤلف سقطا وفي الخانية أيضا ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بينته ويراعى الضمان ولو قال سببت في الجحود أو قال

لا يكون ضامنا لاخرى كذا في النهاية (قول وان تعدى فيها ثم ازال التعدي زال الضمان) أي تعدى في الوديعة بان كانت دابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو عبدا فاستخدمه أو أودعها غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده برئ عن الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع أنى بالمأمور به كما اذا استأجره للحفظ شهر اقرت الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الآخر بقدره وقد قدمنا في باب الجنابات على الاحرام عن الظهيرة انه يزول الضمان عنه بشرط انه لا يعزم على العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن عزم ان يلبسه نهارا ثم سرق ليلا لا يبرأ عن الضمان فراجع (قوله بخلاف المستعير والمستاجر اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان) لان البراءة عنه انما تكون بالاعادة الى يد المالك حقيقة أو تقدير اريد ههنا لانها عاملان لانفسهما بخلاف المودع وان يده كيد المالك ويستثنى من اطلاق المصنف تبعا لغيره من استعار شيئا ليرهنه فتعدى فيه كما اذا استعار عبد اليرهنه أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال بمثل قيمتها ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت غصب المرتن لا ضمان على الراهن لانه فد برئ عن الضمان حين رهنها فان كان أمينا خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمه الى المرتن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينه مقضيا فيستوجب المعير الرجوع على الراهن بمثله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكاه هذا برئ من الضمان كذا في المبسوط من باب الاعارة في الرهن (قوله واقاره بعد جحوده) يعني ان المودع اذا جحد الوديعة بان قال لم يودعني عند المالكها بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت منقولا ولم يكن هناك من يخاف منه علمها ولم يحضرها بعد الجحود لما لكها ثم أقربها لا يزول الضمان لان الجحود رفع للعقد فيفسخ به العقد فلا يعود الا بعقد جديد كعود الوكيل الو كالة وجودا وحجودا المتبايعين البيع قيدنا بكونه أنكر الابداع لان المودع لو ادعى أن المالك وهبها منه أو باعها له وأنكر صاحبها ثم هلكت لا ضمان على المودع كذا في الخلاصة وقيدنا بكون الانكار عند المالك لان جحودها عند غيره لا يوجب الضمان وقيدنا بكونه بعد الطلب لانه لو قال له ما حال وديعتي عنك ليشكر على حفظها فجدد لها لا ضمان عليه وقيدنا بكونه نقلها لانه لو لم ينقلها من مكانها حال جحودها هلكت لا ضمان عليه كذا في الخلاصة عن الاجناس وقيدنا بكونه منقولا لانها لو كانت عقارا لا يضمن بالجحود عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد في الأصح ذكره الشارح في الغصب وقيدنا بكونه لو لم يكن من يخاف علمها منه لانه لو جدها في وجهه عدو يخاف علمها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمنها لانه انما أراد حفظها وقيدنا بكونه لم يحضرها لانه لو جدها ثم أحضرها فقال له صاحبها دعيها وديعة عندك فهلكت فان أمكنه أخذها فلم يأخذها لم يضمن لان ايداع جديده وان لم يكن أخذها ضمن لانه لم يتم الرد كذا في الاختيار ولو جدها ثم ادعى ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت وان أقام البينة انه ردها قبل جحودها وقال غلطت في الجحود أو سببت أو ظننت اني دفعته فاما صادق في قولي لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق كذا في الخلاصة وقيدنا بالوديعة لان المضارب لو قال

غلطت ثم أقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل الجحود برئ (قوله ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق) لرب عبارة الخلاصة بعد قوله لم تستودعني هكذا وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ففي عبارته سقط



لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بالمال كان على المضاربة وبرئ عن  
الضمان وان جمده ثم اشترى ثم أقر فهو ضمان والمتاع له وكذلك لو كيل بشرأى بغير عينه بالف  
ودفع المال الى الوكيل وان كان العبد معينا فاشترى في حال الجحود أو بعد ما أقر فهو لآل ثم ولو دفع  
رجل الى رجل عبد اليه فبعده المأمور ثم أقر به فباعه قال محمد بن سلة جازو ببرأ عن الضمان وقال  
غيره من المشايخ في قياس قوله لو باع بعد الجحود ثم أقر جازا أيضا كذا في فتاوى قاضيان من كتاب  
المضاربة واذا ضمنها المودع بالجحود تعتبر قيمتها يوم الايداع لا يوم الجحود ويدل عليه ما ذكره في  
الخلاصة رجل أودع رجلا عبدا فبعده المودع فأتى يده ثم أقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود  
ولكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بقيمته يوم الايداع اهـ (قوله وله ان يسافر بها عند  
عدم النهي والخوف) أى للمودع ان يسافر بالوديعة اذ لم ينهه المودع ولم يخف عليها بالخراج لان  
الامر مطلق فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان قيد بعدم النهي لانه لو نهاه عن السفر ليس له  
ذلك وقيد بعدم الخوف لان الطريق لو كان مخيفا وله بد من السفر كان ضامنا وكذا الاب والوصى  
وان لم يكن له بد منه ان يسافر ماله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان  
ومن الخوف السفر في البحر لان الغالب فيه العطب كذا في الاختيار وأطلق المصنف فشمّل ماله  
جل ومؤنة طال الخروج أو قصر وهو قول الامام كذا في النهاية واستثنى منه الشيخ أبو نصر في شرح  
القدوري الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر به استحسانا وفي فتاوى قاضيان وللمودع ان يسافر بمال  
الوديعة عنده اذ لم يكن لها جل ومؤنة وقيد بالوديعة لان الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل ببيعه ان  
قيد الوكيل كالة بمكان بان قال بعه بالسكوفة فآخر جهام السكوفة يصير ضامنا عنده وان أطلق الوكيل  
فسافر به ان كان شيئا له جل ومؤنة يكون ضامنا وان لم يكن له جل ومؤنة لا يصير ضامنا عنده اذ لم  
يكن له بد من السفر وان كان له بد من السفر لا يكون ضامنا عنده اى خيفة طال الخروج أم قصر  
وقال محمد بن يكون ضامنا طال الخروج أم قصر وقال أبو يوسف ان طال الخروج يكون ضامنا  
وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان (قوله ولو أودعها لم يدفع المودع الى أحدهما  
حظه) يعنى في غيبة صاحبه أطلقه فشمّل ذوات الامثال والقيم وخلافه ما في الاول قياسا على  
الدين المشترك وقرق أبو حنيفة بينهما بان المودع لا يملك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك  
الغير وفى الدين يطالب به بتسليم حقه اذ الديون تقضى بامثالها فكان تصرفا في مال نفسه وأشار  
بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز ذلك حتى لو خاصمه الى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة  
والى أنه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى لو هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى  
ان لاحدهما ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها والى أنه لو دفع وارنكب الممنوع لا يضمن وفي فتاوى  
قاضيان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودع وارجل مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى نجتمع فدفع  
نصيب أحدهم قال محمد بن القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو  
قول أبي يوسف اهـ فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان فكان هو المختار (قوله فان أودع  
رجل عند رجلين مما يقسم اقتسماه وحفظ كل نصفه ولو دفعه الى الآخر ضمن بخلاف ما لا يقسم)  
وهذا عند أبي حنيفة وقال لا لاحدهما أن يحفظ باذن الآخر مطلقا لانه رضى باماتهما وله انما رضى  
بمفطه مالا يحفظ أحدهما قيد بضمان الدافع لان القابض لا ضمان عليه لانه مودع المودع وقيد  
بقوله اقتسماه لان فيما يقسم لؤيا القسمة وأودعها فملك ضمناه لتر كهما ما التزمناه وكذلك الجواب

وله ان يسافر بها عند  
عدم النهي والخوف ولو  
أودعها لم يدفع المودع  
الى أحدهما حظه حتى  
يحضر الآخر وان أودع  
رجل عند رجلين مما  
يقسم اقتسماه وحفظ  
كل نصفه ولو دفع الى  
الآخر ضمن بخلاف  
ما لا يقسم  
(قوله ويدل عليه ما ذكره  
في الخلاصة الخ) قال في  
المخ لكن ذكر في العمادية  
انه لو جحد الوديعة  
وهلكت ثم أقام المودع  
بينة على قيمتها يوم الجحود  
يقضى بقيمتها يوم الجحود  
وان لم يعلم قيمتها يوم الجحود  
يقضى بقيمتها يوم الايداع  
يعنى اذا أثبت الوديعة  
كذا ذكر في العدة وتقام  
هذا ينظر في وديعة  
الذخيرة اهـ وكتبه  
بعض الفضلاء على هامش  
المخ ان فيما نقل من  
عبارة الخلاصة سقطا وان  
أصل العبارة موافق لما  
في العمادية لان أصل  
العبارة قضى عليه بقيمته  
يوم الجحود فان قال الشهور  
لان لم يعلم قيمتها يوم الجحود  
لسكن قيمتها يوم الايداع  
كذا قضى عليه بقيمته  
يوم الايداع



ولو قال له لا تدفع الى  
عمالك او احفظ في هذا  
البيت فدفعها الى من  
لا بدله منه او حفظ في بيت  
آخر من الدار لم يضمن  
وان كان له منه بد او  
حفظها في دار اخرى ضمن  
ومودع الغاصب ضامن  
لامودع المودع معه ألف  
ادعى رجلان كل انه له  
أودعه اياه فانكر فشكل  
لهما فالألف لهما وعليه  
ألف آخر بينهما  
﴿ كتاب العارية ﴾

(قوله فكان هو المختار)  
تعبه المقدسي فقال  
كيف يكون هو المختار  
مع ان سائر المتون على قول  
الامام وقال الشيخ قاسم  
اختار السني قول الامام  
والصوري وصدر الشريعة  
وقال المتدسي وقول  
بعضهم عدم الضمان  
هو المختار مستدلا بكونه  
الاستحسان مخالف لما  
عليه الاثمة الاعيان بل  
قال المتون عليه متفقون  
جموي كذا في حاشية أبي  
السعود  
﴿ كتاب العارية ﴾

في المرتدين والمستضعفين والوصيين والعبدلين في الرهن والوكيلين بالشراء اذا سلم أحدهما الى  
الآخر واذا لم يكن لهما القسمة فيما لا يقسم كان لهما التهايب في الحفظ كذا في الخلاصة (قوله ولو قال  
لا تدفع الى عمالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بدله منه او حفظها في بيت آخر من  
الدار لم يضمن) لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه فلم يكن مفيدا وأشار الى أنه لا بد أن تكون  
الوديعة مما تحفظ في يده من منع حتى لو كانت فرسا فغنمه من دفعها الى امرأته أو عقد جوهر فغنمه من  
دفعه الى علامة فدفع ضمن والى أن يموت الدار لا بد أن تكون مستوية في الحفظ حتى لو منع من  
وضعها في بيت فيه خلل فوضعها فيه ضمن وكذا اذا كان ظهر البيت على السكة (قوله ولو كان  
له بدو حفظها في دار أخرى ضمن) فالأولى صادقة بصورتين الأولى أن تكون الوديعة شيئا خفيفا  
يمكن المودع استصحابه بنفسه كالحاتم فدفعها الى عياله ضمن الثانية أن يكون له عيال سوى من  
منعه من الدفع اليه والثانية محمولة على ما إذا لم تكن الدار الاخرى مثلها في الحرز أما لو كانت مثلها  
أو أحرز منها لا يضمن كذا في الخلاصة (قوله ضمن مودع الغاصب لا مودع المودع) والفرق بينهما  
على قول أبي حنيفة ان مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء وفي الثاني ليس  
بغاصب لانه لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه واذا ضمن مودع الغاصب رجوع على الغاصب  
مطلقا علم أنه غاصب أولا واذا ضمن مودع الغاصب ضمن غاصب الغاصب والمشتري منه بالأولى وقد  
تقدم في المضاربة ان المضارب لو دفع المال مضاربة بلا اذن لا يضمن واحدا منهما قبل عمل الثاني  
(قوله معه ألف فادعى رجلان كل انه له أودعه اياه فشكل لهما) ما والا ألف لهما وغرم آخر بينهما  
أشار بقوله نكل الى أن المودع يحلف اذا أنكر الايداع كما يحلف اذا ادعى ردها أو هلاكها  
امال النفي التهمة أولا ونكارة الضمان ولو حلف لا يثبت الرد بعينه حتى لا يضمن الوصي لو ادعى الرد  
عليه وحلف كذا في المسوط والى انه لو حلف لاشي لهما عليه والى انه لو حلف لاحدهما ونكل  
للآخر قضى به لمن نكل له فقط والى ان للقاضي أن يبدأ لايهما شاء بالتخليف والأولى القرعة والى  
انه لو نكل للاول يحلف الثاني ولا يقضى بالنكول بخلاف ما اذا أقر لاحدهما لان الاقرار حجة  
بنفسه فيقضى به أما النكول فانما يصير حجة عند القضاء بخلاف ما اذا أقر لاحدهما ليجل للثاني فيكشف  
وجه القضاء فان حلف للثاني فالكل للاول وان نكل فهي بينهما وان قضى للاول حين نكل قبل  
ان يحلف للثاني لا ينفذ قضاؤه خلافا للخصاف وذكروا ألف في الكتاب ليس احتراز بآكام العبد  
في كلام الخصاف ليس احتراز بآكام في التخليف للثاني يقول بالله ما هذه العير له ولا قيمتها لانه لما أقر  
بها للاول ثبت الحق فيها فلا يفيد اقراره بها للثاني فلو اقتصر على الاول كان صادقا قصد المصنف  
بهذه الصورة لانه لو أقر بها لآسان ثم قال بل هي لهذا اختص بها الاول وضمن الاخر قيمتها ان  
دفعها بغير قضاء وان كان بقضاء لا يكون ضامنا عند أبي يوسف خلافا للحميد ولو قال أودعنيما أحدهما  
ولا أدري أيكما فان اصطالحا على أخذها بينهما فلها ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من  
التسليم بعد الصلح والاودعها كل وأراد أخذها ليس له ذلك لان المقر له مجهول ولكل أن يستحلفه  
فان حلف قطع دعواهما وان نكل فكمسئلة الكتاب وكذا لو قال على ألف لهذا أو لهذا

﴿ كتاب العارية ﴾

(قوله فلو قال لا يخرج عبدى الخ) الظاهر انه مفرع على اشتراط الايجاب وان قوله خذ عبدى هذا ليس بايجاب كقوله اشترى ثوبى هذا ولا يصح كونه مفرعا على اشتراط القبول لان اخذ العبد قبول فعلا فيكون ودية تأمل (قوله وهو صريح أيضا فيفيد العارية من غير توقف على نية الخ) في الكفاية للعلامة النسفي وقواه في الهداية ومنحك هذا الثوب وجلتك على هذه الدابة اذالم يرد به الهبة لانهم التملك العين وعند ارادته الهبة يحصل على تملك المنافع تجوزا مشكلا من وجوه أحدها قوله اذالم يرد به الهبة وكان ينبغي أن يقول اذالم يرد به ما بدليل التعليل ويمكن أن يجاب عنه بان الضمير يرجع ٣٠٥ الى المذكور كقوله تعالى عوان

بين ذلك وثانها ما نه جعل هذين اللغطين حقيقة لملك العين ومجازا لملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان

هي تملك المنفعة بلا عوض وتصح باع رتك وأطعتك أرضي ومنحك ثوبى وجلتك على دابتي وأخدمتك عبدى ودارى لك لك سكنى وعمرى سكنى

أخرها عن الودية لان فيها تملك كإوان اشتراط كافي الأمانة ومحاسنها النية عن الله تعالى في إجابة المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر وهى بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب كذا في المصباح وفي المغرب انها منسوبة الى العارة اسم من الإطارة وأخذها من العار العيب خطأ وفي النهاية أن ما في المغرب هو الموعول عليه لانه صلى الله عليه وسلم بإشرا الاستعارة فلو كان أعار في طلبها لمباشرها اه وفي المبسوط انها مشتقة من التعاور وهو التناوب (قوله هي تملك المنافع بغير عوض) وهذا تعريفها شرطا وأشار به الى الرد على السكرخي القائل بانها إباحة وليست بتمليك ويشهد لما في المتن الاحكام من انعقادها بلفظ التملك وجواز أن يعبر ما لا يختلف بالمستعمل ولو كان إباحة لما جاز لان المباح له ليس له أن يبيع لغيره وإنما لا يفسد هذا التملك الجاهالة لكونها لا تقضى الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ أحدهما واذهب فاخذ أحدهما وذهب به يضمن اذا هلك ولو قال له خذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن اه وانعقادها بلفظ الإباحة لانه استعير للتمليك وقد قالوا علف الدابة على المستعير مطلقة كانت أم مؤقتة وكذا نفقة العبد ما كسوته فعلى المعبر كذا في الخلاصة وحكمها كونها أمانة وأشار بقوله تملك المنافع الى انه لا بد من الايجاب والقبول ولو فعلا فلو قال لا يخرج عبدى واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه لا يكون عارية حتى تكون نفقته على مولاه كذا في الخلاصة ولو استعار من رجل شيا فسكت لا يكون إعارة كذا في فتاوى قاضيان وشرطها كون المستعار قابلا لانتفاع وخلوها عن شرط العوض في الإعارة حتى لو شرط العوض في الإعارة تصير إجارة كذا في المحيط (قوله وتصح باع رتك وأطعتك أرضي) لان الاول صريح حقيقة والثاني صريح مجاز لان الإطعام اذا أضيف الى ما لا يؤكل عينه يراد به ما يستغل منه مجازا لانه محله (قوله ومنحك ثوبى وجلتك على دابتي) وهو صريح أيضا فيفيد العارية أيضا من غير توقف على نية لكن اذ انوى به الهبة كان هبة ومنحك بمعنى أعطيتك (قوله وأخدمتك عبدى) لانه اذن له في الاستخدام (قوله ودارى لك سكنى) أى من جهة السكنى لان دارى مبتدأ أول وخبره وسكنى تمييز عن النسبة الى المخاطب (قوله دارى لك عمرى) يقال عمره الدارى قال له هى لك مدة عمرك والعمرى اسم منه فيصير معناه جعلت سكاها سكنى يقال عمره الدارى قال له هى لك مدة عمرك والعمرى اسم منه فيصير معناه جعلت سكاها

(٢٩ - بحر سابع)

العين حقيقة وملك المنفعة مجازا والى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية ويكون التقدير اذالم يرد به الهبة وأراد به العارية أى لانه اذالم ترد الحقيقة لا يصار الى المجاز الا عند ارادته ويحتمل أن يكونا بالعكس واليه أشار غير الاسلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذالم يرد به الهبة للتاكيد أى لان مطلق الكلام محمول على العارية فليس المراد به التقييد ويحتمل أن يكون المعنيان حقيقة لهما وإنما ترجح أحدهما لانه أدنى للاخرين فيصل عليه للثبوت اه كذا في الكفاية موضحا

لك مدة عمره ولو قال لغيره أجر تلك هذه الدار شهر بغير عوض كانت اجارة ولو لم يقل شهرا لا تكون  
 اجارة كذا في فتاوى قاضيه خان (قوله ويرجع المعير متى شاء لعدم لزومها) أطلق المصنف رحمه  
 الله تعالى فشمع ما اذا كان في رجوعه ضرر بين المستعير فان الاجارة تبطل وتبقى العين باجرة المثل  
 ولهذا قال قاضيه خان في فتاواه رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فارضعته فلما صار الصبي  
 لا يأخذ الا منها قال المعير أردد على خادمي قال أبو يوسف ليس له ذلك وله مثل أجر خادمه الى أن تغطم  
 الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاجاره الفرس أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهر رين في  
 بلاد المسلمين فاردأخذ الفرس كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء  
 والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع  
 الذي طلب صاحبه الى أدنى المواضع الذي يجده فيه شراء أو كراء اه (قوله ولو هلكت بلا تعدل  
 يضمن) أطلقه فشمع ما اذا هلكت في حال الاستعمال وما اذا شرط عليه الضمان فانه شرط باطل  
 كشرط عدم الضمان في الرهن اهلك كذا في المحيط وهذا اذا لم يتبين أنها مستحقة للغير فان ظهر  
 استحقاتها انها للغير ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه متبرع وللمستحق أن يضمن المعير واذا ضمنه  
 لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه للمستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له ولا  
 عليك والد الصغير اجارة مال ولده والعبد الماذون عليك أن يعبر والمرأة اذا أعارت شيئا من ملك الزوج  
 فهلك ان كان شيئا داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة فلا ضمان على أحد اما في الفرس  
 أو الثور فيضمن المستعير والمرأة كذا في النهاية قيد بقوله بلا تعدل لانه لو تعدى ضمنها كما لو كبها  
 بالجم أو فقا عينها بالضرب أو جملها ما يعلم ان مثلها لا يجمله أو استعملها الى انهارا بما لا يستعمل  
 مثلها في الدواب وكذا لو نزل عن الدابة ودخل المسجد ونزكها في السكة فهلكت يضمن على المص  
 وكذا اذا استعار دابة لركبها في حاجته الى ناحية مسجدة فخرجها الى النهر ليسقيها وهي غير تلك  
 الناحية ضمن اذا هلكت وكان اذا استعار ثورا ليكرب به أرضه فكرب أرضا أخرى يضمن  
 اذا عطب وكذا اذا قرنه بشورا على منعه ولم تجر العادة به فهلك وكذا اذا نام في المغارة ومقود الدابة في  
 يده فسرقته ان كان مضطجعا وان كان جالسا لا يضمن في غير السفر وان كان في السفر لا يضمن  
 سواء نام قاعدا أو مضطجعا اذا كان المستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواله بحيث يعد  
 حافظا عادة ولو تركه في المرح برعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة  
 مشتركة يضمن ولو جعله في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام مضطجعا أو قاعدا وفي  
 فتاوى قاضيه خان لو استعار دابة للذهاب فامسكها في بيته فهلكت كان ضامنا لانه أعارها للذهاب  
 لا للمساك في البيت (قوله ولا يوجب) لان الاجارة أقوى لانها لازمة فلو ملكها لم يلزم ما لا يلزم  
 وهو العارية أو عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة (قوله ولا يبرهن كالوديعة) لان الرهن ابقاء وليس  
 له أن يوفي دينه بمال غيره بغير اذنه وله أن يودع على المفتي به وهو المختار وجميع بعضهم عدمه ويتفرع  
 عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا الاول وسباني قريبا (قوله فان أجر  
 فمطب يضمن) لانه متعديا بالتسليم فصار فاصبا وله أن يضمن المستاجر كالمستاجر من الغاصب  
 واذا ضمنه رجوع على المستعير اذا لم يعلم انه كان عارية في يده بخلاف ما اذا علم وبخلاف المستعير اذا  
 ضمن ليس له الرجوع على المستاجر لانه بالضممان تبين انه أجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة  
 عندهما خلافا لابي يوسف كذا في الخلاصة (قوله ويعبر ما لا يختلف بالمستعمل) لكونه ملك

ويرجع المعير متى شاء  
 ولو هلكت بلا تعدل  
 يضمن ولا يوجب ولا  
 ترهن كالوديعة فان أجر  
 فمطب يضمن ويعبر ما لا  
 يختلف بالمستعمل  
 (قوله ولو قال لغيره أجر تلك  
 هذه الدار شهر الخ) قال  
 الرمي وفي البزاية من  
 كتاب الاجازة في الثاني  
 في صفتها قال لا تنعقد  
 الاجارة بالاجارة حتى لو  
 قال أجر تلك منافعه سنة  
 بلا عوض تكون اجارة  
 فاسدة لا عارية اه  
 فتامله مع هذا وسأني في  
 أول الاجارة (قوله فكرب  
 أرضا أخرى) قال في  
 جامع الفصولين أقول  
 ينبغي أن لا يضمن لو كرب  
 مثل المعينة أو أخرج منها  
 كما لو استعار دابة للعمل  
 وسعى نوحا فخالف لا  
 يضمن لو جعل مثل المسمى  
 أو أخف منه كما سيجيء  
 (قوله وكذا اذا قرنه  
 بشورا على منعه) في جامع  
 الفصولين ما يفيد ان  
 أغل بالعين المهمة حيث  
 قال استعار ثورا قيمته  
 خمسون ليستعمله فقرنه  
 مبيع ثور قيمته مائة يبرأ  
 لو كان الناس يفعلون  
 مثل ذلك والا ضمن

المنفعة قلت أن يعللها قديما لا يختلف وهو الحمل والاستخدام والسكنى لأن ما يختلف ليس له فيه أن يعبر كاللبس والر كوب لكن بشرط أن تكون مقيدة امالو كانت مطلقة كما لو استعار دابة للركوب أو ثوبا لللبس له أن يعبرهما ويكون ذلك تمييزا للركاب واللباس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على الزدوى ~~يكون~~ ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان وصحح الاول في الكافي (قوله فلو قيدها بوقت أو منفعة أو بهما لا يتجاوز عما سواه وان أطلق له أن ينتفع أي نوع شاء في أي وقت شاء) يعني انها على أربعة أوجه لان الإطلاق والتقييد دائرين شيئين الوقت والانتفاع وأشار بقوله لا يتجاوز الى انه لا يتعدى المسمى فاذا دانه لا بد أن تكون المحالفة الى شرفلونها الى مثل المسمى بان استعارة دابة ليحمل عليها عشرة اقفر من حنطة معينة فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره أو خالف الى خبر من المسمى بان حمل هذا القدر من الشعر لا يكون ضامنا لانه انما يعتبر من تقييده ما يكون مقيدا حتى لو سمي مقدار من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعر يضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما ناخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الوالوجي عدم الضمان وفي المحيط اذا استعارة دابة ليركبها فركبها واركب غيره فغطبت ضمن نصف قيمتها اه واذا قيدها بوقت فهي مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد ما بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالفه ضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون كذا في الخلاصة وان قيدها بالمستعير بان قال لا تدفع الى غيرك فدفع فهلك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت والتفصيل عند عدم النهي كذا في الخلاصة وفي فتاوى قاضيان اذا استعارة دابة الى موضع كذا كان له أن أن يذهب عليها ويحیی وان لم يسم له موضع ليس له أن يخرج بها من المصر اه (قوله وعارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود قرض) ومراعاة ان اعاره لا يمكن الانتفاع به مع بقاء العين قرض ولو كان قيميا حتى لو قال أعزتك هذه القصعة من الثريد فاخذها وكلها فله مثله أو قيمته وكان قرضا الا اذا كان بينهما مباسطة فيكون ذلك دالة الاباحة كذا في الخلاصة وفي المحيط لو استعارة رقعة ليحملها على قيصة أو خشبة يدخلها في بنائه فهو ضامن لانه قرض هذا اذا لم يقبل لاردها عليك فان قال فهو عارية لان القرض لا يكون عينه واجب الرد فصار اعاره قيدنا بكونه لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لانه لو أمكن بان استعارة درهما ليعاير به ميزانه كان عارية فليس له الانتفاع بعينه كعارية الحلي واذا كان عارية ما ذكرنا قرضا كان قرض الحيوان للاستعمال عارية لا قرضا فاسد الان القرض الفاسد ان ياخذ الحيوان ليستهلكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله وهذا فاسد وهو مضمون بالقيمة كذا في فتاوى قاضيان (قوله وان اعار أرضا للبناء أو الغراس صح) لان المنفعة معلومة اه (قوله وله أن يرجع) لأنها غير لازمة (قوله ويكلف قلعهما) أي قلاع البناء والغرس وهو يفتح الغبن وكسرها كذا في المغرب ويجبر المستعير على القلع الا اذا كان فيه مضرة بالارض فان كان يترك بقيمته مقلوبا كذا في النهاية (قوله ولا يضمن ان لم يوقت) أي لا ضمان على المعير اذا رجح ان لم يوقت لها وقتا لأنها غير لازمة ولم يغره (قوله وان وقت فرجع قبله ضمن ما نقص بالقلع) بان يقوم قائما غير مقلوع يعني بكم يشترى بشرط قيامه الى للدة المضروبة كذا في النهاية وتعتبر القيمة يوم الاسترداد كذا في فتاوى قاضيان لانه صار مغرورا من جهة فان قلت قد

فلوقيدها بوقت أو منفعة  
أو بهما لا يتجاوزهما  
سواء وان أطلق له أن  
ينتفع أي نوع في أي  
وقت شاء وعارية الثمنين  
والمكيل والموزون  
والمعدود قرض وان اعار  
أرضا للبناء أو الغراس صح  
وله أن يرجع ويكلف  
قلعهما ولا يضمن ما نقص  
ان لم يوقت فان وقت ورجع  
قبله ضمن ما نقص بالقلع  
(قوله ضمن نصف قيمتها)  
معناه انهار كما هاما لان  
سبب العطب ركو بهما  
معا وأحدهما ماذون  
فيه فلهذا ضمن النصف  
حتى لو اركب غيره فقط  
ضمن الكل هذا ما ظهر  
لي ولم أر من نيه عليه أبو  
السعود يعني اركب غيره  
بعد ما ركب هو لان له أن  
يعبر ما اختلف استعماله  
ان لم يعبر منتفعا



ذكر وأنه لا رجوع على الغار الا اذا كان العرو في ضمن عقد المعاوضة حتى لو قال أسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاحسده للصوص لا يرجع على الغار بما هلك من ماله فكيف يرجع في العارية ولا يرجع الموهوب له بما لحقه من ضمان الاستحقاق على الواهب قلت انه من باب الالتزام لان تقدير كلامه ابن في هذه الارض لنفسك على ان أتركها في يدك الي كذا من المدة فان لم أتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا بدله انراجه ضمن قيمته وكان كانه بني بامر فليس من باب الغرور كذا حقه صاحب النهاية وذكر الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الارض للمستعير قيمة عرسه وبنائه ويكون له الا أن يشاء المستعير أن يرفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لأنه مله قالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فالحيار الى رب الارض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل كذا في الهداية وفي المحيط يضمن الميعر قيمة البناء والاشجار قائمة على الارض غير مقفوعة منقوضة وان شاء المستعير قلع غراسه وبنائه ولم يضمنه اذ لم يضر بالارض وان كان القلع يضر بالارض لا يقطع الا برضا صاحبه او يضمن له قيمته مقلوبا اه وظاهره مع ما قبله ان القلع اذ لم يضر بالارض كان الحيار للمستعير بين قلعه وبين تضمين جميع القيمة وهو مخالف لما في الكتاب حيث جعل له تضمين ما نقصه القلع لا تضمين جميع القيمة (قوله ولو استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع وقت أول يوق) لان له نهاية معلومة فيتترك باجر المثل الى وقت الادراك اذ راجع لان فيه مراعاة المحققين كما في الاحادة اذ انقضت المدة والزرع لم يدرك بعد فانه يتترك باجر المثل مراعاة للعانيين فان قال رب الارض أعطيك البذر ونفقتك واخرجك ويكون ما زرعته لي ورضي به المزارع فان كان لم يطلع من الزرع حتى لا يحوز لان المزارع يصير بائعا للزرع ويسع الزرع قبل النبات لا يحوز وبعد ما خرج فيه كلام وأشار المؤلف في المغني الى الجواز كذا في النهاية ولو بني حائط في الدار المستعارة استرد الميعر الدار اذا أراد المستعير ان يرجع عليه بما أنفق ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض كذا في الخلاصة وفي المحيط واستعار أرضا ليبنى ويسكن واذا خرج والبناء لرب الارض فرب الارض اجبر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان هذه احارة معني لان الاعادة تملك المافع بغير عوض ولما شرط البناء له كانت احارة فاسدة لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب أجر المثل (قوله ومؤنة الرد على المستعير) لان الرد واجب عليه لما انه قبضه لمنفعة نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليه واثمة كونها على المستعير تظهرا ايضا فيما لو كانت العارية مؤقتة هضي الوقت فامسكها المستعير فهلكت ضمنها لان مؤنة الرد عليه كذا في النهاية ويستثنى من اطلاقهم ما ذكره قاضيان في فتاواه في فصل من يرهن مال الغير رجل أعار شيئا له حل ومؤنة ليرهنه فله ان رد العارية يكون على الميعر وفرق بينهما وبين غيرها من العوارى في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبه فانها تصير مضمونة في يد المرتهن وللمعير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة الاجارة اه فقد حصل الفرق بين العارية للمرهن وغيرها من وجهين الاول ما ذكرناه ان المستعير للمرهن لو خالف ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان بخلاف غيره الثاني ما ذكرناه هنا ويدخل في المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤنة رد العبد عليه كما في المستعير كذا في النهاية (قوله والمودع) أي مؤنة الرد على مالك الوديعة لان منفعة القبض حاصلة له لانه يحفظ الدين ومنفعة عائدة اليه (قوله والمؤجر) أي مؤنة الرد على المؤجر لا المستأجر لانها مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر سلم له به

ولو استعارها ليزرعها لا تؤخذ منه حتى يحصد الزرع وقت أول مؤنة الرد على المستعير والمودع والمؤجر

(قوله الاول ما ذكرناه) أي في قوله في كتاب الوديعة بخلاف المستعير والمستأجر



فإذا أمسكها المستأجر بعد مضي المدة لا يضمها مال يطلبه صاحبها بالرد وفي الفصل السادس من اجارة الفتاوى الزاوية قال صاحب المحيط قال مشايخنا هذا اذا كان الاخراج باذن صاحب المال ولو بلاذنه مؤنة الرد مستأجرا أو مستعيرا على الذي اخرج اه وفي الخلاصة الاجير المشترك كالتحيط ونحوه مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب (قوله والغاصب) أى مؤنة الرد على الغاصب لان الواجب عليه الرد والاعادة الى يد المالك دفعا للضرر عنه (قوله والمرتهن) أى مؤنة الرد على المرتهن لا الراهن لان الفهم حصل له ولهذا اختص به من يسائر الغرماء حتى يستوفى دينه منه أولا فكان الغرم عليه قال في الخلاصة ان مؤنة الرد على الراهن وفيه كلام لا يخفى وقد قدمنا حكم نفقة العين المستأجرة وكسوتها (قوله وان رد المستعير الدابة الى اصطلح مالئها أو العبد الى دار المالك برئ) عن الضمان استحسانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتادا كالتأليف قيد بالدابة والعبد لانها لو كانت عقد جوهر لا يرد بها الا الى المالك لعدم ما ذكرنا من العرف كذا في الهداية وقيدنا بالاصطبل لانه لو ردها الى أرض مالكها لا يبرأ كذا في المحيط (قوله بخلاف المغصوب والوديعة) حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك لان الواجب على الغاصب نسخ فعله وذلك بالرد الى المالك دون غيره والوديعة ليس فيها عرف لعدم رضاه بالرد الى الدار أو من في عياله لانه لو ارتضاء لما أودعها اياه والمستأجر كالوديعة كذا في المحيط (قوله وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مع عبده أو أجيره برئ بخلاف الاجنبى) للعرف قيد بالمستعير لان المودع لو رد مع عبد رب الدابة أو أجيره لا يبرأ لعدم العرف ولو رد مع عبده لا يضمن لان له أن يستحفظ به وقيد بالدابة لانه لو كان شيئا نفيسا فردها الى يد علام صاحبها ضمن لعدم العرف به واطلق في عبده رب الدابة فشمع عبدا يقوم عليها اولا وهو الاصح وفي قوله بخلاف الاجنبى اشارة الى ان المستعير ليس له الايداع من الاجنبى وقد تقدم ان المختار المفعى به جوازه فتعين ان تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة فخصت مدتها ثم بعثنا مع الاجنبى لانه بالامساك بعد المدة يصير متعديا (قوله ويكتب المهر اطعمتني أرضك) أى اذا استعار أرضا يبيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني أرضك لا زرعها ما أشاء من علة الشتاء والصيف عند أى حنيغته وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظ الاعارة موضوعة له وله ان لفظ الاطعام ادل على المراد لانها تخص الزراعة والاعارة تنظمها وغيرها كالبناء ونحوه فكانت الكتابة بها اولى قيد بالارض لان في اعارة الثوب والدار يكتب اعترتني ولا يكتب البستني ولا اسكنتني اه والله أعلم

### كتاب الهبة

هى لغة التفضل على الغير بما ينفعه ولو غير مال واصطلاحا ما اشار اليه المصنف (قوله هى تملك العين بلا عوض) فخرجت الاباحة والعارية والاجارة والبيع وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وأن كان بلفظ الهبة وفي الاختيار ان الهبة نوعان تملك واسقاط وعلم ما الاجماع واما هبة الدين من غير من هو عليه فهي مشروطة ان يامر بقبضه كذا في المنتقى وغيره وظاهره انه ليس بوكيل عنه في قبضه فيملكه ويكون هبة وقد صرح به في المحيط فقال ولو وهب ديناله على رجل وامره ان يقبضه فقبضه جائز الهبة استحسانا فيصير قابضا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم ياذن في القبض لم يجز وسببها ارادة الخیر للواهب دينوى كالعوض وحسن الثناء والهبة من الموهوب

والغاصب والمرتهن وان  
رد المستعير الدابة الى  
اصطلح مالئها أو العبد  
الى دار المالك برئ  
بخلاف المغصوب والوديعة  
وان رد المستعير الدابة مع  
عبدا أو أجيره مشاهرة أو  
مع عبده رب الدابة أو أجيره  
برئ بخلاف الاجنبى  
ويكتب المستعير انك  
اطعمتني أرضك

### كتاب الهبة

هى تملك العين بلا عوض

(قوله وقد تقدم ان المختار

الح) أى عند قول المتن

ولا يبرهن

### كتاب الهبة

(قوله وقد صرح به في

المحيط) أى بكونه وكبلا

عنه في قبضه نامل

(قوله فتعمل ما اذا كان على وجه المزاح الخ) رده المفسر بانّه ليس في الخلاصة ما يغيد دعواه والذي فيها انه طلب الهبة مزاحا لاجدافوه به جدا وسلم تحت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً صحيحاً كذا في حاشية أبي السعود عن الحموي قلت وليس في كلام المؤلف ما يقتضي أن المزاح وقع في الايجاب لان قواه اطلقها اي طلق الهبة وقواه فتعمل ما اذا كان أي طلبه لها تامل وعن عبد الله بن المبارك انه ٣١٠ مرقوم يضربون الطنبور فوق عليم وقال هبوه مني حتى تروا كيف أضرب

فدفعوا اليه فضربه على الارض وكسره فقال رأيتم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ عنتنا وانما قال لهم ذلك احترازا عن قول أبي حنيفة فان عنده

وتصح بايجاب وقبول كوهبت وقلت وأطعمتك هذا الطعام وجعلته لك وأعمرتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة ناويا به الهبة وكسوتك هذا الثوب

كسر السلاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما مر من أن هبة المازح حائزة كذا في فتاوى قاضيجان والذي مرهـ قوله رجل قال لا تهب لي هذا الشيء مزاحا فقال وهبت وسلم قال أبو نصر انه يجوز ذلك اهـ (قوله ولهذا قال في الخلاصة لا غرس الخ) قال في المنع وفي الخائسة قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان العمل عبارة عن التملك وان

له وأخروي وشراائطهما في الواهب العقل والبسوغ والملك فلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو لمكانا أو أم ولداً أو مدبراً أو مبعوضاً وغير المالك وفي الموهوب أن يكون مقبوضاً غير مشاع متميزاً غير مشغول على ما سياتي تفصيله وركنهما هو الايجاب والقبول وحكمها تبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة حيار الشرط فيها فلو وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام تحت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا ولو أبرأه على انه بالخيار ثلاثة أيام صح الأبراء وبطل الخيار كذا في الخلاصة وانها لا تنطّل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب لرجل عبده على أن يعتقه تحت الهبة وبطل الشرط ومحاسنها كثيرة حتى قال الامام أبو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد ولا يمان اذا حب الدنيا رأس كل خطيئة كذا في النهاية (قوله وتصح بايجاب كقوله وهبت وقلت وأطعمتك هذا الطعام) لانها صريحة فيها اطلقها فتعمل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة صحيحة كذا في الخلاصة وشمل ما اذا أضاف الهبة الى جزء يعبر به عن الكل كما اذا قال وهبت لك فرجها كان هبة كذا في الخلاصة أيضاً وشمل ما لو قال لقوم قد وهبت جاريتي هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فاخذها رجل منهم ملكها وكذا بقوله اذنت الناس جميعاً في عمر نخلي من اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس من اخذ شيئا ملكه كذا في المنتقى وظاهره ان من اخذه ولم يبلغه مقالة الواهب لا يكون له كلاً لا يخفى وقيد بالطعام لانه لو قال أطعمتك ارضى كان عارية لرقبتها وأطعما ما غلتها كذا في المحيط (قوله وجعلته لك) لان اللام للتملك ولهذا لو قال هذه الامة لك كان هبة ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة كذا في الخلاصة قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرم ان قال جعلته لابني تكون هبة وان قال باسم ابني لا تكون هبة ولو قال أغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى الصحة أقرب اهـ (قوله وأعمرتك هذا الشيء) لان العمرى تملك للمحال فتثبت الهبة ويبطل ما اقتضاه من شرط الرجوع وكذلك لو شرط الرجوع صريحاً يبطل شرطه أيضاً كما لو قال وهبتك هذا العبد حيانك وحياته أو أعمرتك داري هذه حياتك أو أعطيتها حياتك أو وهبت هذا العبد حياتك وادامت فهو لي او اذامت فهو لورثتي فهذا تملك صحيح وشرط باطل لما تقدم انها لا تنطّل بالشرط الفاسدة (قوله وجعلتك على هذه الدابة ناويا الهبة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعتها لا في عينها فتكون عارية الا ان يقول صاحبها اردت الهبة لانه نوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله اخذت منك هذه الحمارية (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى أو كسوتهم ويقال كسا الامير فلان ثوبا اذا ملكه لا اذا طارده وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال البس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه دراهم وقال انفقها

قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة اهـ وفيه مخالفة لما في الخلاصة كلاً لا يخفى اهـ قال الرمي في حاشية الخ في الخائسة أقرب لعرف الناس اهـ ورأيت في اللؤلؤ الحية ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرماله فهذا على ثلاثة أوجه ان قال أغرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان العمل اثبات فيكون تملكاً وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو أقرب الى الوجه الاول اهـ ولتراجع

نسخة أخرى (قوله وما في المحيط من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة القبول ٣١١ مشكل) الضمير في انها للمسئلة السابقة

تكون قرضا اه ولو قال متعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في المحيط (قوله وداري لك هبة تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة بضم السين وليس بتفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام لك تاكله او هذا الثوب لك تلبسه وقد تقدم ان العمري كالهبة فقوله هنا هبة ليس بغير بدل لو قال داري لك عمري تسكنها كان كذلك نص عليه في النهاية (قوله لاهبة سكنى او سكنى هبة) بنصب هبة فيه ما على الحال ويحتمل انتصابه ما على التمييز لما في قوله داري لك من الابهام يعني انها عارية فيها لان السكنى محكم في تعليق المنفعة فكان عارية تقدم لفظ الهبة واخره ولو ذكر بدل سكنى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة فيملك كل فسحها بعد القبض ولو سكن وجب الاجر كذا في المحيط (قوله وقبول) اي صحت الهبة بالايجاب والقبول في حق الموهوب له لانه عقد فدين عقدهما كسائر العقود فسدنا بكونهما في حق الموهوب له لانها تصبح بالايجاب وحده في حق الواهب لما ذكر وفي الايمان انه لو حان ان يهب عبده لفلان فوهب فلم يقبل برقي يمينه بخلاف البيع والقبول تارة يكون بالقول وتارة بالفعل ومن الثاني ما قدمناه من قوله لو قال قد وهبت جاريتي هذه لاحدكم فلما اخذها من شاء فاخذها رجل منهم تكون اه وكان اخذه قبولا وما في المحيط من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل وفيه رجل دفع ثوبين الى رجل فقال ايماسدت لك والاخر لابنك فلان فان بين الذي له قبل ان يتفرقا جازوا ان لم يبيع لم يجز لان الجهالة لم ترتفع (قوله وقبض في المجلس وبعده) يعني وبعده المجلس لا بد من الاذن صريحا فاذا اذنه لا بد من القبض فيها الثبوت المالك لا للصفة والتمكن من القبض كالقبض ولهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته صار قابضا عندي خفيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض كالتخيلة في البيع وقال ابو يوسف لا بد من القبض في يده اه وأشار المصنف الى انه لو نها عن القبض لا يصح قبضه لافي المجلس ولا بعده لان صحة قبضه في المجلس لاجل انه اذن به دلالة لتسليطه عليه بها فاذا نهاه كان صريحا وهو يفوقها ولو وهب لرجل ثوبا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا لانه يمكنه القبض كذا في المحيط (قوله في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم) اي تجوز الهبة فيما ذكره قديما بالهوز لان المتصل كالثمرة على الشجر لا تجوز هبته وقيد المشاع بما لم يقسم لان هبة المشاع الذي يمكن قسمته لا يصح واطلقها فعمل الهبة من الشريك مشاعا يقسم قديما بالهبة لان بيع الشائع جائز فيما يقسم وما لا يقسم واما اجارته فان كان من الشريك فهو جائز وان من اجنبي لا يجوز مطلقا عندي خفيفة وهي فاسدة على قوله فيجب اجر المثل على الامح خلافا لمن قال يبطلان فلم يوجب شيئا واما الشيوع الطارئ ففي ظاهر الرواية لا يفسد الاجارة واما اعارته فحائزة ان كانت من شريكه والا فان سلم الكل فهي امانة مستأنفة للكل والا يجبر واما رهنه فهو فاسد فيما يقسم واولا من شريكه او من اجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز واما وقعه فهو جائز عند ابي يوسف خلافا لمحمد فيما يحتلها وان كان مما يحتلها فحائزا اتفاقا وافي الكثير بقول محمد واختار مشايخ بلخ قول ابي يوسف واما وديعته فحائزة وتكون مع الشريك واما قرضه فحائز كما اذا

ويظهر سر لي انه لابد بالقبول القبول صريحا وان القبول فعلا يكفي وعليه يحمل الخلاف في اشتراط القبول وعدمه وبالله التوفيق قال في التارخانية وفي الذخيرة قال ابو بكر حينئذ اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبالت جائز الهبة وكذلك لو كان العبد غائبا فذهب وقبضه ولم وداري لك هبة تسكنها لاهبة سكنى او سكنى هبة وقبول وقبض في المجلس بلاذنه وبعده به في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم

يقبل قبالت جائز الهبة قال الفقيه ابو الليث ويقول ابي بكرناخذ وفي التهذيب ولو قال قبضته قال ابو بكر حازت الهبة من غير قوله قبالت ويصير قابضا في قول محمد وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض اه (قوله والتمكن من القبض) قال في التارخانية قد ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوان حقيقي

وانه ظاهر وحكمي وذلك بالتخيلة وقد اشار في هذه المسئلة الى القبض المحكمي وهو القبض بطريق التخيلة وهذا قول محمد خاصة وعند ابي يوسف التخيلة ليست بقبض وهذا الخلاف في الهبة العقيمة فاما الهبة الفاسدة فالتخيلة ليست بقبض اتفاقا

(قوله وأما المهايأة فلا تجب الخ) قال بعض الفضلاء الذي يفيد الزيلعي أنه يصير على المهايأة لأنها قسمة المنافع والتبرع وقع في العين فيكون إيجابا في غير ما تبرع به ٢١٢ فلا يبالى به وإنما المخطور الإيجاب في عين ما تبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل

أن المهايأة لا تجب مع علته عن صاحب غايه البيان لعل هذا الجواب غير صحيح لأن التهايط يجب ويجري فيه جبر القاضي إذا طلبه أحد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في عامة الكتب لا فيما يقسم فان قسمه وسيله صحيح وان وهب دقيقا في بر لا وان طعن وسلم

(قوله ويشترط في صحة هبة المشاع الخ) في الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز وان علمه للموهوب له ينبغي أن يجوز عند الامام دونهما وفيما قبل ذلك جمع ما أملكه لفسلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية المفتي قال وهبت نصيب من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت اه ولعل المتفاحش جهالته لا تصح هبته كقوله وهبتك شيئا من مالي أو من كذا كذا تحط السائحاني قلت وفي التتارخانية مثل ما في المنية (قوله) وأفاد انه لو وهب نصف

دفع اليه ألفا وقال خمسة مائة قرصا وخمسة مائة شربة كذا في النهاية هنا وأما غصبه فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكر له في الفصول صورا وأما صدقته فكهنه الا اذا صدق بالكل على اثنين فإنه يجوز على الاصح واذا عرف هذا فهبة المشاع فيما لا ينقسم تفيد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لأنها لا تمكن وأما المهايأة فلا تجب في ظاهر الرواية لأنها اعارة فان كل واحد منهما يصير معبر انصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة غير مشروع وفي رواية تجب ثم الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب احدهما القسمة والى الآخر فان كان للقاضي ان يجبر الا في على القسمة فهو مما يحتملها كالدار والبيت الكبير وان كان مما لا يجبره فهو مما لا يحتملها كالعبد والحمام والبيت الصغير والحائط ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتملها ان يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لأنها جهالة توجب المنازعة ومما لا يحتملها الدرهم الصحيح حتى لو وهب درهما صحيحا لرجل صحيح ولو كان معه درهمان فقال لرجل وهبت لك درهما من هاتين كانا مستويين لم تجز الهبة الا ان يفرض احدهما وان كانا مختلفين يجوز لعدم احتمالهما فاما في المقطعة فلا تجوز الا بالافراز ولو كان عبد بين رجلين فوهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان يحتمل القسمة لا تدع اصلا وان كان لا يحتملها صحت في نصيب صاحبه ولو وهب احدا الشريكين حصته من الرمح لا تخبر ان كان المال قائما لم يصح لاحتماله القسم وان كان مستهلكا صح لان الدين لا يحتملها كذا في المحيط وفي الصحاح يقال سهم شائع اي غير مقسوم واراد المصنف بالشيوع المانع الشيوع المقارن للعقد لا الطارئ كأن يرجع الواهب في بعض الهبة شائعا فانه لا يفسدها اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طارئ قيدنا بالهبة لان الرهن يبطله الشيوع الطارئ كالمقارن كذا في النهاية (قوله وان قسمه وسيله صحيح) اي لو وهب مشاعا يقسم ثم قسمه وسيله صحيح وملكه لان التمام بالقبض وعندده لاشيوع وافاد انه لو قبضه مشاعا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه لأنها هبة فاسدة ما لا وهي مضمونة بالقبض ولا تفيد الملك للموهوب له وهو المختار فلو باعه الموهوب له لا يصح كذا في البتني بالمجعة وأفاد انه لو دفع درهمين الى رجل وقال احدهما هبة لك والاخر امانة عندك فهذا كاجبة ما يضمن درهم الهبة وهو في الاخر امان كذا في فتاوى قاضيان وأفاد انه لو وهب نصف الدار من رجل ولم يسلم ثم وهب النصف الباقي لذلك الرجل فسلم جميع الدار منه جلة يجوز وأفاد انه لو وهب نصف الدار لرجل فسلم ثم وهب النصف الباقي لذلك الرجل فسلم فكلا العقدان فاسدان كما صرح به الاستيعابي وبما ذكره هنا علم ان قوله نصيح في محوز مقسوم معناه انها تلك بهذه الشروط لان الهبة متوقفة على القسمة لانه لو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقضه مقسوما ملكه ولو كان شرطا للهبة لا حثيج الى تجديد العقد كما لا يخفى (قوله وان وهب دقيقا في بر لا وان طعن وسلم) اي لا تصح الهبة وأشار به الى ان هبة المعلوم تقع باطلا فلا تعود صحيحة بالتسليم فدخل فيه ما لو وهب دهناني مميم أو سمناني ابن أو رجل جارية ونخرج عنه اللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع والفحل في الارض والثمر في الفحل والدار

الدار الخ) قال في جامع الفصولين برمر فتاوى القاضي ظهري ويشترط كون الموهوب مقسوما مفرزا وقت التي القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل جاز اه ثم رمر نحو اهر زاده الشروع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع والتحلية في الهبة العصبية قبض لا في الفاسدة اه



(قوله بخلاف مال ووهب المتاع الخ) (فقط) أي فتاوى القاضى يظهر جازية الشاغل لا المشغول والاصل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذ القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع (ت) أي الزيادات وهبه دابة مسرحة بدون سرجهما ونجمها وسلمها كذلك لم يجز لا اشتغالها بهما وحاز عكسه لعدم اشتغالها بهما وعلى هذا الرهن قال صاحب جامع الفصولين أقول فيه نظر اذ الدابة شاغلة للسرج واللبام لا مشغولة (صل) أي الاصل عكس في هاتين الصورتين يقول المحقق الظاهر ان هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب نور العين (قوله وقيدنا بكون ٣١٣ الدال الموهوبة مشغولة الخ)

(ت) رمرالزيادات جازية  
هبة المشغول بملك غير  
الواهب فلا آثار بيتنا  
فوضع فيه المعير أو المستعير  
متاعا غصبه ثم وهب  
البيت من المستعير جاز  
وكذا الوهب يتأجبا  
فيه أوجوالقيام فيه  
من المتاع وسلم ثم استحق  
وكذا الدهن في السهم  
والسمن في اللبن وملك  
بلاقبض جديد لوفى يد  
الموهوب له وهبة الاب  
لطفله تم بالعقد

التي فيها متاع الواهب والجوالى الذى فيه الدقيق أو السرج أو اللجام دون الدابة أو حلى الجارية دونها أو دابة وله عليها حمل أو قسمة فيها ماء دونه فانه كالمشاع يصح وملك اذا فصله وسلمه ويعتبر الاذن بالقبض بعد الفراغ ولا يعتمد بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله بخلاف مال ووهب المتاع الذى فى الدار وسلمها معه أو الدقيق فى الجوالى وسلمها أو دابة مسرحة لمجتمعة دونها أو جارية عليها حلى دونه أو حلا على دابة دونها وسلمها أو ماء فى قسمة دونها أو دارها أو لها فيها أمتعة وهو ساكن فيها حيث يجوز وان وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا جازت فى المتاع خاصة وان بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار جازت الهبة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها شئ وحين هبة المتاع فى الاول زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل فى الدار ليم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها كذا فى المحيط وقيدنا بكون الدار الموهوبة مشغولة بمتاع الواهب لانه لو تبين ان المتاع مستحق للغیر صححت الهبة لان يد غيره قاصرة عنها فلم يظهر انها مشغولة بمتاع الواهب كما لو كان فيها متاع غصبه الواهب أو الموهوب له فلو ملك المتاع ثم ظهر الاستحقاق ان شاء المستحق ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له عوضه عنها أولا فى قولهم جميعا وهو الصحيح كذا فى المحيط (قوله وملك بلاقبض جديد لوفى يد الموهوب له) يعنى بملك الموهوب له العين من غير اشتراط تحديد القبض اذا كانت فى يده لحصول الشرط أطلقه فشم ما اذا كانت فى يده أمانة أو مضمونة ولو ودعته لانه بعد الهبة لم يكن عاملا للمالك فاعتبرت يده الحقيقة والاصل انه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر واذا تغايراباب الاعلى عن الأدنى لا عكسه فتاب قبض المغصوب والمبيع وأسدا عن قبض البيع الصحيح ولا ينوب قبض الامانة عنه وفى الكافى من باب المتفرقات تقايضا فتقايلا واشترى أحدهما ما قال صار قابضا بنفسه للعقد لان العرضين قائمان فكان كل واحد مضمونا بقيمة نفسه كالمغصوب ولو ملك أحدهما فتقايلا ثم جدد العقد فى القائم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه يصير مضمونا بقيمة العرض الآخر فتشابه الموهون اه وذكروا متعلق بالقبضين فراجعها (قوله وهبة الاب لطفله تم بالعقد) لان قبض الاب ينوب عنه وشمل كلامه ما اذا كانت فى يده مودع الاب لان يده كيده بخلاف ما اذا كانت فى يد الغاصب أو المرتن أو المستاجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لا نفهم وشمل ما اذا لم يشهد وان الاشهاد ليس بشرط لصحتها وما فى الكافى للحاكم من اشهاد الاب عليها فلا احتياط للتحرز عن مجوده أو مجود ورثته وشمل ما اذا لم يقبل الاب لان الاب يتولاها كتنفى فيه

(٤٠ - ص ١١١) المسائل على جواز هبة المشغول بملك غير الواهب وقد صرح فى زيادات قاضيان ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمتنع اذا كان الاشتغال بمتاع فى يد الواهب أو فى يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع فى يد الموهوب له بغصب أو طارية أو غير ذلك فلا تمتنع واستدل عليه بما مر من مسائل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمتنع الهبة اذ لم يكن فى يد الموهوب له وقت قرينه فى شرح لطائف الاشارات كذا فى جامع الفصولين واقره فى نور العين



وان وهب له أجنبي يتم  
بقبض وليه وأمه وأجنبي  
لوفي جرمها

(قوله وشمل ما اذا كانت  
دارا مشغولة بمتاع الاب  
الخ) قال الرملي وكذا اذا  
وهبت المرأة دارها  
لزوجها وهي ساكنة فيها  
ولها امتعة فيها والزوج  
ساكن معها حيث يصح  
كمافي التحنيس اه وفي  
فتاوى أبي الليث رجل  
وهب لابنه الصغير دارا  
والدار مشغولة بمتاع  
الواهب جاز وفي العناية  
وهو المأخوذة وعليه  
الفتوى (م) وسياق بعد  
هذا عن أبي حنيفة وأبي  
يوسف ما يخالف هذا وفي  
المنتقى عند محمد رجل وهب  
دارا لابنه الصغير وفيها  
ساكن باجر قال لا يجوز ولو  
كان بغرا جاز وكان فيها  
يعني الواهب والهبة جائزة  
كذا في التتارخانية (قوله  
ولو اتخذ لولده ثيابا الخ)

بلايجاب كبيع ماله من ابنه الصغير وشمل ما اذا كان عبدا آبقا أو أرسله في حاجته فهو هبة له قبل  
عوده فانها صحيحة وشمل ما اذا كانت دارا مشغولة بمتاع الاب فانه لا يمنع كما اذا كان ساكنا فيها أو أراد  
بالاب من له ولاية عليه في الجملة فتشمل الام اذا وهبت ولاولى له ولا وصى وكل من يعوله لوجود الولاية  
في التأديب والتسليم في الصناعة فدخل الاخ والعلم عند غيبة الاب غيبة منقطة اذا كان في عيالههم  
واذا علم الحكم في الهبة علم في الصدقة بالاولى وقيد بالطفل لان الهبة للولد الكبير لا تتم الا بقبضه ولو  
كان في عياله كذا في المحيط وأطلق الهبة فاصرفت الى الاعيان واستفيد منه أن الام لو وهبت مهرها  
لولدها قبل ان تقبضه لا يتم الا بقبض الولد بعد ان تساطع عليه كذا في فتاوى قاضيان (وفر وع) يكره  
تفضيل بعض الاولاد على البعض في الهبة حاله الصلة الا لزادة فضل له في الدين وان وهب ماله  
كله لواحد جاز قضاء وهو آثم كذا في المحيط وفي فتاوى قاضيان رجل أمر شريكه بان يدفع الى ولده  
مالا يمنع الشريك عن الاداء كان للابن أن يخاصمه ان لم يكن على وجه الهبة وان كان على وجهها  
لانه في الاول وكيل عن الاب وفي الثاني لا وهي غير نامة لعدم الملك لعدم القبض وفي الخلاصة  
المختار التسوية بين الذكر والانثى في الهبة ولو كان ولده فاسقا فاراد ان يصرف ماله الى وجوه  
الخبر ويحرمه عن الميراث هذا خبر من تركه لان فيه اعانة على المعصية ولو كان ولده واسقا لا يعطى  
له أكثر من قوته ولو اتخذ لولده ثيابا ثم أراد ان يدفع الى آخر ليس له ذلك الا أن يبين وقت الاتخاذ  
انه عارية وكذا لو اتخذ لتلميذه ثيابا فاراد ان يدفع الى غيره وان أراد الاحتياط يبين انها عارية حتى  
يمكنه ان يدفع الى غيره اه وفي المبني بالنسب المجعلة من آخره من صنع لولده ثيابا قبل ان  
يولد ليوضع عليها نحو المحففة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثم مات الولد لا تسكون الثياب  
ميراثا لم يقران الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه يملكها اذا لبسها بمن قال ان فلانا كان  
لابسا فهو اقرار له بخلاف ما اذا قال كان قاعدا على هذا البساطه أو فلانما عليه لا يكون مقراله بذلك  
اه (قوله وان وهب له أجنبي يتم بقبض وليه) لان للولى ولاية التصرف في ماله وقبضها منه  
أراد بالولى هنا واحد من أربعة وهو الاب ووصيه والمجد ووصيه على هذا الترتيب وأطلقه فتشمل  
ما اذا كان في جبره أو لا ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في  
عيال القابض أو لم يكن وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبي والمرا دبالوجود الحضور فلا حظا بغيبة  
منقطة حاز قبض الذي يتلوه الى الولاية كذا في الخلاصة ويباح للوالدين ان ياكلوا من المأكول  
لموهوب للصغير كذا في الخلاصة أيضا فاذا أن غير المأكول لا يباح لهما الا عند الاحتياج كما لا يخفى  
وأشار المؤلف الى أن ما علم انه وهب للصغير يكون ملكا له اما لو اتخذ الاب وليمة للختان فاهدى  
الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فان كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله  
الصبيان فالهدية للصبي وان كانت غير تلك كالدرهم والنائير والحجوان ومتاع البيت ينظر الى  
المهدي ان كان من أقرباء الاب أو معارفه فهو للاب وان كان من أقرباء الام أو معارفها فهو للام  
وسواء كان المهدي يقول عند الهدية هذا للصبي أو لم يقل وكذا لو اتخذ الوليعة لزفاف بنته الى بيت  
زوجها فاهدى أقرباء الزوج أو المرأة وهذا الم يقل المهدي اهديت للاب أو للام وتعد الرجوع  
الى قوله اما اذا قال شيئا والقول قوله كذا في الخلاصة اه (قوله وأمه وأجنبي لوفي جرمها) أي وتم  
الهبة بقبض الام أو الأجنبي بشرط أن يكون في جرم القابض لان للام الولاية فيما يرجع الى حفظه  
وحفظ ماله وللأجنبي يد معتبرة لا ترى انه لا يمكن أجنبي أن يؤمن ينزع من يده فيملك ما تمسك به فاعفى

قال الرملي وفي المحاوي الزاهدي برز (بم) دفع لولده الصغير قرصا ما كل نصفه ثم أخذه ٣١٥ منه ودفعه لآخر بضمينه

إذا كان دفعه لولده على وجه التملك وإذا دفعه على وجه الأباحة لا يضمن قال عرف به أن مجرد الدفع من الأب إلى الصغير لا يكون تملكًا وإن كان حسن اه (قوله وقيد بأن يكون الموهوب لهما كبيرين الخ) قال الرملي التقيد لا يفيد إلا الإشارة إلى خلافهما فكان الأولى أن لا يذكره ويقول أطلق

وبقبضه ان عقل ولو وهب اثنان دارا الواحد صح لآعكسه

الاثنين فافادانه لافرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والآخر صغيرا وفي الأولى خلافهما تأمل لانه (قوله لو وهب دارا من اثنين الخ) قال الرملي ظاهر هذا انهما لو كانا صغيرين في عياله جاز وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهما لا على قولهما صرح به في الثانية فراجع ان شئت وأصل الوهم أن صاحب المنتقى ذكر المحكم في مسألة الاثنين الصغير والكبير

حقه وليس مراد المصنف رحمه الله صرح المحكم على الأم والأجنبي بل كل غريب غير الأب والجد ووصيهما كالأم يتم بقبضه ان كان الصغير في عياله والأفلا ودخل المنتقى في الأجنبي فان له أن يقبض هبة للقبض ان كان في عياله وليس له أحد سواه كذا في فتاوى قاضيان وأشار المصنف إلى أن للأجنبي أن يسلم الولد الذي في حجره في صناعة كقبضه ما وهب له وان لم يكن وصيا كذا في الخلاصة وقيد بقبض الهبة لانه اذا قبضها الأجنبي أو غيره غير الأب أربعة المتقدمة ليس له الانفاق منها كذا في الخلاصة من الاحارات (قوله وبقبضه ان عقل) أي تتم هبة الأجنبي للصغير بقبض الصغير ان كان عاقلا لانه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل هنا ان يكون مميزا يعقل التحصيل أطلق المصنف رحمه الله تعالى فشمع ما اذا كان الأب حيا أو ميتا كما صرح به في الخلاصة وأشار إلى انه كما يتم بقبضه يصح رده ولهذا قال في المبتي بالمجته من وهب لصغير يعبر عن نفسه شيئا فرد به يصح كما يصح قبوله وفي المبسوط من وهب للصغير شيئا له أن يرجع فيه وليس للأب التعويض من مال الصغير اه وفي فتاوى قاضيان وببيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوهاب في هبته اه وقيد بالهبة لان المدين لو دفع ما عليه للصبي ومستاجر له لو دفع الاجرة اليه لا يصح وأفادانه تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ويقبضه وليه وأشار باطلاقه إلى أن الموهوب لو كان مديونا للصغير تصح الهبة ويسقط الدين كما صرح به قاضيان في فتاواه (قوله ويجوز قبض زوج الصغيرة ما وهب بعد الراف) لتعويض الأب أموره الهية دلالة قيد بالصغيرة لانه لا يملك قبض ما وهب لزوجته البالغة كما لا يملكه الأب وقيد بكونه بعد الزفاف لانه لا يملكه قبله وعلى الشارح له بانه لا يعولها قبله واستنفيد منه انها لو كانت ممن تقدر على الجماع وكان المانع من الدخول من قبله جاز قبضه وبه لانه حينئذ يعولها لكن ذكر صاحب النهاية علة مركبة من شيئين وهو انه بعد الراف يعولها وله عليها يد مستحقة في المسئلة المفروضة وان كان يعولها ليس له عليها يد مستحقة فأنفي المحكم مطلقا كما لا يخفى وأطلق المصنف فافادانه يملك القبض بعد الزفاف حال حياة الأب أيضا بخلاف الأم ومن بمعناها كما تقدم وأشار إلى انه لافرق بين كونهما ممن تجامع أولا وهو الصحيح وأشار بقوله يجوز إلى أن الأب لو قبضها حاز وإلى انه لو قبضتها جازا يصالح كانت عاقلة وقيد بقوله ما وهب لانه لا يملك قبض ديونها مطلقا وقيد بالصغير والصغيرة لان ما وهب للعبد المحجور لا يملك المولى قبضه وانما يملكه العبد واذا قبضه ملكه المولى لانه كسب عبده وكذا المكاتب لكن لا يملكه المولى لانه أحق باكسابه كذا في المحيط (قوله ولو وهب اثنان دارا الواحد صح) لانهما سلبا هاجلة وهو قد قبضها هاجلة فلا شيوخ (قوله لآعكسه) وهو أن يهب واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد عند أبي خنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهم ما بدليل انه لو قبل أحدهما قيم لا يقسم محض في حصته دون الآخر فرفع علم انها عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا إلى انه عقد واحد فلا شيوخ قيد بالهبة لان الرهن من رجلين والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد بكون الوهاب واحدا لان الوهاب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لأحدهما بغيره ونصيب الآخر للآخر لا يجوز اتفاقا كذا في النهاية وقيد بأن يكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب دارا من

غير مضاف إلى أحد فتوهم انه قول الكل ولو كان كذلك لبطل اطلاق المتون في قوله لآعكسه تأمل اه أقول نص هبة الثانية هكذا ولو وهب دارا لابن له أحدهما ما في غير عياله كانت الهبة فاستدع عند الكل بخلاف ما لو وهب من

كبير بن وسلم اليهما جلة فان الهبة جائرة عند أي يوسف ومحمد لان في الكبير بن لم يوجد الشيوخ لا وقت العقد ولا وقت القبض  
وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب يصير الأب قابضا حصه الصغير فيتمكن الشيوخ وقت القبض اه وأنت خير بان اظهار  
الفرق بين المستثنين مبنى على قول الصاحبين القائلين بجوازها الكبير بن مع موافقتها الامام بعدم جوازها الكبير وصغير بدليل  
قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل فليست مسئلة الكبير والصغير مبنية على قولهما فقط فافهمه المؤلف من عبارة صاحب  
المنتقى انها قول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتون لا تنافيه كما لا يخفى على نبيه نعم اذا قلنا اذا كان الولدان صغيرين تجوز الهبة  
يكون مخالفا لاطلاق المتون عدم جواز هبة ٣١٦ واحد من اثنين ولكن اذا تأمل النقيض في علة عدم الجواز على قول الامام

وهي تحقق الشيوخ يحزم  
بتقيد كلام المتون بغير  
ما اذا كانا صغيرين لان  
الأب اذا وهب منهما  
تحقق القبض منه لهما  
بغير العقد بخلاف ما اذا  
وصح تصدق عشرة وهبتها  
لفقرين لا لغنيين  
باب الرجوع في الهبة  
صح الرجوع فيها

كان أحدهما كبيرا  
فان قبض الكبير يتاخر  
عن العقد فيتحقق الشيوخ  
عند قبضه كما مر عن  
الحانية وعبارة البرازية  
أوضح في إعادة المراد  
حيث قال لان هبة الصغير  
منعقدة حال مباشرة  
الهبة لقيام قبض الأب  
مقام قبضه وهبة الكبير  
محتاجا الى قبول فسبقت  
هبة للصغير فيتمكن

اثنين أحدهما صغير والا حرك كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا  
حصه الصغير فبقى النصف الآخر شائعا كذا في المحيط وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا  
ثلثها ولهذا ثلثها ولهذا انصفها ولهذا انصفها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وان قبضه وقال  
محمد يجوز ان قبضه وقيدنا بالدار ومراده منها ما يحتمل القسم لان ما لا يحتملها كاليتم يجوز اتفاقا  
وقد يكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحد فوكل اثنين بقبضها فقبضاها جاز كذا في فتاوى  
فاضلحان (قوله وصح تصدق عشرة وهبتها الفقير بن لا لغنيين) أي لا يجوز التصديق بها على  
غنيين ولا هبتها لهما والفرق ان الصدقة برادها وجه الله وهو واحد فلا شيوخ والهبة برادها  
وجه الغني وهما اثنان والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان  
نهما اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما مأمولك بغير بدل فيجوز استعارة أحدهما للآخر  
والهبة للفقير لا توجب الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع وصح في الهداية ما ذكره المصنف  
من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علم بما قدمناه ان المراد من نفي العدة هنا نفي الملك فلو  
قسمها وسلمها لهما صححت ولم كاهما كما لا يخفى والله اعلم

### باب الرجوع في الهبة

لاخفاه في حسن تأخير (قوله صح الرجوع فيها) يعني صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذ لم يمنع  
مانع من الموانع الا تيمم والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق  
الاقوال وأشار بذكر الهبة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها وظاهر كلام المسووم وتبعه في  
النهاية انها كراهة تنزيه فانه قال انه غير مستحب ومقتضى دليل الشافعي القائل بعدم الرجوع  
الا فيما يبطل بالولد لولده انها كراهة تحريم وهو ما رواه أصحاب السنن الاربعة مرفوعا لا يحمل لرجل  
أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية  
ثم يرجع فيها كمثل الكلب يرجع في قيئه فانه ياكل حتى يشبع فاذا شبع فانه عادى في قيئه ونقل  
تبعه الحافظ الزياهي وان بهذا يحصل الجمع بين هذا وبين ما استدل به أئمتنا الصحة وهو ما رواه

الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها لهما اه أي فاداسلها الى الكبير وألاثم وهبها  
منهما تحقق القبضان معا وقت العقد فلم يتمكن الشيوخ ومقتضاه أنه لو سلمها للكبير بن ثم وهبها منه ما تصح فراجع (قوله  
فلا شيوخ) أشار بن في الشيوخ في هذه الصورة الى أن الشيوخ اذا تحقق في الصدقة فبطلت الهبة في ذلك كما ساقى  
آخر الباب فاذا تصدق ببعض ما يحتمل القسمة على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوخ بخلاف التصديق بأكمله على فقيرين لما  
علمته من عدم الشيوخ

### باب الرجوع في الهبة

(قوله فانه قال انه غير مستحب) قد يقال ان ما كان غير  
محبوب شرطا كان مكرها ومعنى غير مستحب كونه مكرها ومطلق الكراهة لا تحريم ويدل له تعبير الزياهي بأنه فيجب كماله  
ولا سيما وقد وجد دليل خاص من السنة على التحريم وهو الحديث الاتي

(قوله فلا رجوع في هبة الدين للدين بعد القبول بخلافه قبله) لا يخفى أن الكلام في رجوع الواهب وهذا في رد الموهوب له ولا رجوع للواهب هنا مطلقا قال في المنظومة الوهبانية \* وواهب دين ليس يرجع مطلقا (قوله لان النقصان كالحبل الخ) قال الرمي وفي السراج الوهاج ولو وهب له جارية غلبت في يد الموهوب ٣١٧ له فاراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم

يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع فيما وهب الا بالرجوع فيما لم يهب كالزيادة المتصلة اه وقد ذكر الرمي أن الحبل لو لم يزد به فلا واهب الرجوع فيها لانه نقصان فتامس ما بينهما اه قلت وذكري

النهر في باب خيار العيب أن الحبل عيب في نبات آدم لا في البهائم (قوله) ومنع الرجوع دمع خزقة فالدال الزيادة كالغرس والبناء والسمن

وقد ذكر قاضيان في فتاواه ما يخالف بعضه ومنه قوله ولو وهب عبد صغير فشب وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة (قوله ولو علم القرآن الخ) قال في التارخانية وفي واقعات الناطقي رجل وهب لرجل جارية ففعلها

الحاكم ومعه مرفوعا من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثبت منها أي لم يعرض ويدل على أنها كراهة تحريم قول الشارح ان الرجوع قبيح ولا يقال للكره تنزيها قبيح لانه من قبيل المباح أو قريب منه وقد يقال ان الحديث المفيد لعدم المحل محمول على ما اذا كان بغير قضاء ولا رضا كما أشار إليه في المحيط وشمل كلامه ما اذا قال الواهب أسقط حق من الرجوع فانه لا يسقط حقه واه الرجوع كذا في فتاوى قاضيان وشمل ما اذا قال لا حرج لفساد عني البدرهم فوهب الموركا مرات الهبة من الاثم ولا يرجع المور على الاثم ولا على القابض وللاثر من رجوع في الهبة والدمع يكون متطوعا ولو قال هب لعل الف درهم على أي صامن ففعل حاز الهبة ويضمن الاثم ولو ولا اثر أن يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع كذا في فتاوى قاضيان من باب الكفالة بالمال وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للدين بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا كما قدمناه وشمل كلامه ما اذا وهب عبدا فلاحدهم الرجوع في نصيبه مع غيبة صاحبه لان الشبوع لا يمنع فسخها بدليل أن للواهب أن يرجع في بعضها كذا في المحيط وفي فتاوى قاضيان الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له أن يشتري لان الموهوب له يستحق من المالك فيصير مشتركا باقل من قيمته الا لو الداد وهب لولده شيئا لان شفقتة على ولده تمنعه من الشراء باقل من قيمته (قوله ومنع الرجوع دمع خزقه) أي ومنع الرجوع في الموهوب الموانع السبعة الا في تفصيلها (قوله والدال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمن) أي حرف الدال اشارة الى أن الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع كما اذا شب الصغير ثم شاخ لانه لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قيد بالزيادة لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب له أولا غير مانع وقيد بالمتصلة لانه المتصلة كالولد والارض والعقر غير مانع من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف الردي العيب حيث يمنع بزيادة الولد ومراعاة الزيادة في العين الموجبة لزيادة القيمة فدخل الجمال والحياطة والصبغ وزيادة القيمة بالنقل من مكان الى مكان واسلام العبد وعفو ولي الجنابة عنه وسماع الاصم وابصار الاحمى وخرج الزيادة من حيث السعر فله الرجوع والزيادة في العيب فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لو كان الموهوب جنى خطأ وتعلمه القرآن أو الكتابة أو الصنعة والبناء والغرس اذا كان لا يوجب زيادة في الارض كبناء تنورا الخبز في غير محله وان كان يوجب في قطعة منها امتنع فيها فقط هذا حاصل ما ذكره الشارح هنا وقد ذكر قاضيان في فتاواه ما يخالف بعضه فذكر أن الزيادة لو ذهبت كان للواهب أن يرجع في هبته ولو علمه القرآن أو الكتابة أو القراءة أو كانت اعجمية فعلمها الكلام أو شيئا من الحروف لا يرجع الواهب في هبته محدث الزيادة في العين وذكري المحيط الاولى بلا خلاف والثانية على خلاف والمسئلة الاولى مذكورة في الكافي للعالم الشهيد ثم قال ولو وهب جارية

القرآن والكتابة أو المشط ليس له أن يرجع هو المختار (قوله والمسئلة الاولى مذكورة في الكافي) قال في غاية البيان وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا فبنى فيها الموهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع فخاصمه الى القاضي فقال له القاضي ليس لك ان ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيماي يريده ان قول القاضي لم يقع قضاء حتى لا ينقض وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم اه ومثله في التارخانية عن المحيط



في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع وقصاره الثوب زيادة بخلاف غسله وقتله ان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارضه كان للواهب ان يرجع ولا ياخذ الارش ولو مرض عنده فداواه لا يمنع الرجوع بخلاف ما لو كان مريضاً فداواه فانه يتمتع كذا في المحيط وذكر الشارح أنهم مالوا باختلاف في الزيادة كان القول للواهب لانه ينكر لزوم العقد وذكر في فتاوى قاضيان تفصيلاً أحسنهما هو أن الزيادة المتولدة ككبر الجارية الصغيرة إذا أنكر الواهب وجودها عند الموهوب له كان القول قوله وأما في البناء والخياطة ونحوها كان القول قول الموهوب له وهكذا في المحيط إلا أنه استثنى ما إذا كان لا يبنى في مثل تلك المدة قال وكذلك في الصبيغ ولت السويق يسمى لأنها ما يقبل الانفكاك والمدعى يدعى أنه وهب له هذه الزيادة والموهوب له منكر فيكون القول قوله ونقط المصحف بأعرابه زيادة مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع لجعلها حطباً بخلاف جعلها أبواباً وجذوعاً وذبحها عن أخمصية أو هدى أو غيرها لا يمنع وفي المحيط وهب ثوباً فشق نصفين وخاط نصفه قبالة أن يرجع في النصف الباقي لانه لا مانع في النصف الباقي ولو وهب حلقة فركب فيها فداها ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان كان يمكن بغير ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه لا يزيد في ثمنه وان قطعه مصحفاً وكتب لا يرجع لانه يزيد في الثمن وان كانت دواتر ثم كتب فيها فقهاً أو حديثاً أو شيئاً من الميم ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع (قوله والميم موت أحد المتعاقدين) يعني حرف الميم إشارة الى أن موت أحدهما مانع اذا كان بعد التسليم لان بموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب فوارثه أخبى عن العقد اذ هو مالاً وجبه وهو مجرد خيار فلا يورث كخيار الشرط بخلاف خيار العيب كما عرف قيسنا بكونه بعد التسليم لانه لو مات أحدهما قبله بطلت لعدم الملك ورجوع المستامن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت فان كان المحربي أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استحساناً بخلاف قبضه بعد موت الواهب كذا في المبسوط وفي المحيط ولو قال رجل وهب لك وارثي هذا العبد فلم يقبضه في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في يد الوارث والقول قول الوارث لان القابض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض (قوله والعين العوض) فان قال خذه عوض هبتك أو بدلها أو بمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع لما تقدم في الحديث من قوله ما لم يشب عنها وأشار بقوله خذه الى آخره الى أن الشرط في كونه عوضاً ان يذ كرلفظاً يعلم الواهب أنه عوض فاذا داه له وهب له شيئاً أو تصدق عليه ولم يذ كر أنه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما أن يرجع في هبته وأشار بقوله فقبضه الى أنه يشترط في العوض شرائط الهبة من القبض والافراز فاذا أنه تملك حديد وان سمي عوضاً فدل على أنه يجوز باقل من الموهوب من جنسه في المقدرات ولا يجوز للاب أن يعرض عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فليس كل منهما الرجوع كذا في المحيط ولا يصح تعويض المسلم للنصراني من هبة خمر أو خنزير المأنة لا يصح تسليمهما من المسلم كذا في المبسوط ودل ذكر العوض على أنه يشترط أن لا يكون بعض الموهوب قبله عوضه البعض عن الباقي فله ان يرجع في الباقي ولو كان الموهوب شيئاً فعوضه أحدهما عن الجميع ان كانا في عقد واحد لم يكن ذلك عوضاً وان كانا في عقدين مختلفين في مجلس أو مجلسين فعوضه أحدهما عن الآخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين

والميم موت أحد المتعاقدين والعين العوض فان قال خذه عوض هبتك أو بدلها أو بمقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع (قوله وذبحها عن أخمصية الخ) وفي الحائنية أو بقرة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف وكذا لو ضعى بها أو ذبحها في هدى المتعة فليس له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف وقال محمد يرجع وتجزئه الاخصية والمتعة ولم ينص على قول أبي حنيفة واختلف المشايخ فيه قال بعضهم انه كقول محمد وهو الصحيح كذا في التتارخانية



ودقيق الخطبة يصلح عوضا عنها لكونه حادثا بالظن وكذا لو صبغ ثوبا من الثياب الموهوبة  
أو غاطه أو لبس بعض السويق ثم عوضه لأن حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع كذا في المبسوط  
والمشهور وعليه بالهبة إذا ضمن شهوده بعد رجوعهم لا رجوع له على الموهوب له للحصول العوض  
وان لم يضمنهم فله الرجوع ذكره في فتح القدير من الشهادات ولو وهبه حاريتين فولدت أحدهما  
فعوضه الولد امتنع الرجوع لأنه ليس له الرجوع في الولد فصلاح عوضا (قوله وصح من أجنبي)  
أي جاز العوض من أجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه لأن العوض لا يستقطب  
الحق فيه صح من الأجنبي كبدل الخلع والصلح عن انكار أطلقه فشمع ما إذا كان بامر الموهوب  
له أو بغير أمره ولا رجوع للعوض على الموهوب له ولو كان شر يكره سواء كان باذنه أو لآلان  
التعويض ليس بواجب عليه فصار كالوأمرة بان يتبرع لآلان إذا قال على أني ضامن بخلاف  
المدين إذا أمر رجلا بان يقضي دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لأن الدين واجب عليه فهو  
كقوله انفق من مالك على عيالي أو انفق في بناء دارى أو أمر الأسير رجلا ليشترى به ويخلصه أو ليدفع  
الفداء ويأخذ منه فإنه يرجع وان لم يشترط الرجوع ذكره قاضيان من الكفالة بالمال وتماه  
في كتاب الزكاة وقد ذكر في الفتاوى الظهيرية هنا أصلا حسننا هذه المسائل وهو الأصل في جنس  
هذه المسائل ان كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من  
غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة لا يكون الامر بادائه سببا  
للرجوع الا بشرط الضمان اهـ لكن ربما يخرج عنه الامر بالانفاق على البناء والامر بشراء  
الاسير فليتامل (قوله وان استحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض) لأنه لم يسلم له ما يقابل  
نصفه (قوله وعكسه لا حتى يرد ما بقى) أي اذا استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا أن يرد  
ما بقى ثم يرجع لأنه صلح عوضا للكل من الابتداء وبالاستحقاق ظهر انه لا عوض الا هو الا انه  
يتخير لأنه ما سقط حقه في الرجوع الا ليسلم له كل العوض ولم يسلم له فله أن يردده و مراده العوض  
الذي ليس بمشروط فاما المشروط فهو مبادلة كما سيأتي فتوزع البديل على المبدل كذا في النهاية  
ودل كلامه على أنه لو استحق جميع العوض فللواهب أن يرجع في هبته كأنه لم يعوضه أصلا ان  
كانت قائمة ولا يضمن ان كانت هلكة ويشترط أن لا تزداد العين الموهوبة فلو استحق العوض  
وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة وان استحق جميع الهبة كان للموهوب له أن يرجع في  
جميع العوض ان كان قائما وبثله ان هلك ان كان مثليا وبقيته ان كان فيميا كذا في غاية  
البيان (قوله ولو عوض النصف رجوع بمالم يعوض) لان المانع قد خص النصف غاية ما فيه  
انه يلزم منه الشروع في الهبة لكنه طارئ فلا يضره كما قدمناه (قوله والخاء خروج الهبة عن ملك  
الموهوب له) أي حرف الخاء اشارة الى ذلك لأنه حصل بتسليم الواهب فلا ينعضه ولا به يتحدد  
الملك بتحدد سببه وهو كتحدد العين بدليل قصة بريرة رضي الله عنها وأطلق في الخروج فشمع  
ما اذا وهب لآلان درهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها كذا في فتاوى قاضيان  
وشمل أيضا ما اذا وهب الموهوب له فانه لا رجوع للواهب الاول الا اذا رجع الثاني فللواهب الاول  
حينئذ الرجوع سواء كان بقض أو تراض كذا في المبسوط وشمل أيضا ما لو وهب لآلان كتاب انسان  
ثم عجز المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عند محمد لانتهالها من ملك المكاتب الى ملك مولاه  
خلافا لابي يوسف وفي المحيط ولو تصدق به الثالث على الثاني أو باعها منه لم يكن للاول ان يرجع

وصح من أجنبي وان  
استحق نصف الهبة رجوع  
بنصف العوض وبعبكه  
لا حتى يرد ما بقى ولو عوض  
النصف رجوع بمالم  
يعوض والخاء خروج  
الهبة من ملك الموهوب له

لان هذا ملك جديد لانه عاد اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع  
 اه فافاد ان العين اذا عادت الى ملك الموهوب له بفتح كان للرجوع وان كان بسبب جديد  
 فلا واطلق في الخروج عن الملك فانصرف الى الخروج من كل وجه فلو ضحى الموهوب له بالشاة  
 الموهوبة ونذر التصديق بها وصارت محمالة لا يمنع الرجوع في الهبة عند أي خيفة ومحمد لعلم  
 الخروج عن الملك وقال أبو يوسف بامتناعه لانها خرجت عن ملكه الى الله تعالى كذا في شرح  
 الجمع ولو ذهبها من غير أفضحية يبقى حق الرجوع اتفاقا (قوله وبيع نصفها رجع بالنصف  
 كعدم بيع شيء) لان المانع وجد في البعض فيمتنع بقدره كما كان له أن يرجع في النصف والعين  
 كلها لم تخرج عن ملك الموهوب له لان له حق الرجوع في الكل فله أن يستوفيه أو بعضه (قوله  
 والراي الزوجية) أي الزوجية مانعة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة أي الاحسان كما في  
 القرابة وفي فتاوى قاضيان من المهر بعث الى امرأته مناشا وبعث أيضا ثم اقترقا بعد الزفاف  
 وادعى انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لان المرأة زعمت ان  
 الاعطاء كان عوضا عن الهبة لم تثبت الهبة فلا يثبت العوض اه وفي فتاوى قاضيان ولو وهبت  
 المرأة شيئا زوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تجمع دعواها (قوله فلو وهب ثم نكح رجع  
 وبالعكس لا) أي لو نكح ثم وهب لا يرجع لان المعتبر حالة الهبة وفي الاول لم تكن منكوحه  
 بخلاف الثاني ولهذا لو أبانها بعد الهبة لم يكن له أن يرجع فيها وقد مناهى باب الصرف من الزكاة  
 ما يخالف الهبة من المسائل المتعلقة بالزوجية كاشهادة والوصية (قوله والقاف القرابة فلو وهب  
 لذي رحم محرم منه لا يرجع) لمحدث الحاكم مرفوعا اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها  
 ومعه وقال على شرط الشيخين ومفهوم شرطه انها اذا كانت لغیر محرم فله الرجوع فهو جهة على  
 الشافعي لانه قائل بالفاهيم وأتممتا وان لم يعتبروه لكن صرح به في اثراين عمر على ما رواه عبيد  
 الرزاق في مصنفه من وهب هبة لغیر ذي رحم فله أن يرجع فيها الآن يثبت منها خبر جسه المحافظ  
 الزبلي ولانه قد حصل مقصوده وهو صلة الرحم أطلقه فتشمل المحرم المسلم والدعي والمستامن كذا في  
 المبسوط وقيد بالرحم لان المحرم بلا محرم كاخيه من الرضاع وأمها والنساء والربائب وأزواج البنين  
 والبنات لا يمنع الرجوع وقيد بالمحرم لان الرحم بلا محرم كبن عمه لا يمنع الرجوع وفي ذكر القرابة ثم  
 تفسيرها بالرحم المحرم اشارة الى انه لو وهب لرحم محرم لام جهة القرابة كان له الرجوع كالمو وهب  
 لابن عمه وهو أخوه رضاعا وخارج ما لو وهب لعبد أخيه أو لأخيه وهو عبد لأجنبي فانه يرجع فيها  
 عند أبي حنيفة لان الملك لم يقع فيها للقریب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب اليه اذا  
 احتاج اليه وقال لا يرجع في الاولى ويرجع في الثانية ولو كان ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع  
 فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لا يها وقعت تمنع الرجوع كذا في المبسوط ولو عجز قر يبه المكاتب  
 فعند محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع وان كان مولاه قر يبا للواهب رجع عجز  
 المكاتب أو عتق عند الامام وفي فتاوى قاضيان ولو وهب لأخيه ولاجنبي شيئا فقبضه كان له أن  
 يرجع في نصيب الاجنبي (قوله والهاء الهلاك) يعني هلاك العين الموهوبة مانع وأما هلاك  
 أحد العاقلين فقد قدمه لتعذر الرجوع بعد الهلاك (قوله فلو ادعاه صدق) أي لو ادعى الموهوب  
 له هلاك الموهوب يصدق لانه منكر لو جوب الرد عليه قيد بدعوى الهلاك لان الموهوب له لو ادعى  
 انه أخوه وأنكره الواهب يستحق الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب بالالا لازم فكان

و يبيع نصفها رجع  
 بالنصف كعدم بيع  
 شيء والراي الزوجية فلو  
 وهب ثم نكح رجع  
 وبالعكس لا والقاف  
 القرابة فلو وهب لذي  
 رحم محرم منه لا يرجع  
 فيها والهاء الهلاك فلو  
 ادعاه صدق

(قوله ولو كان ذارحم  
 محرم من الواهب) كان  
 يكون أخوه من أبيه  
 مملو كالأخيه من أمه

للمقصود إثباته دون النسب ذكره قاضيان في فتاواه من باب الاستحلاف وأشار بقوله صدق إلى أن القول بقوله بغير عين ولهذا قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلكك والقول قوله ولا عين عليه فإن قال الواهب هي هذه حلف المنكر أنها ليست هذه اه (قوله وإنما يصح الرجوع بتراضيهما أو بحكم المحاكم) لأنه مختلف بين العناء وفي أصله وهي وفي حصول المقصود وعدمه خفاء فلا بد من الفصل بالرضا أو بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدا فاعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فذلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا إذا هلك في يده بعد القضاء لأن أول القبض غير مضمون وهذا دام عليه الآن فإنه بعد طلبه لأنه تعدي وإذا رجع بالقضاء أو بالتراضي يكون فسخا من الأصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع وللواهب أن يرد على بائعه سواء كان بقضاء أو رضا لأن العقد وقع جائزا موجبا حق الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فيظهر على الإطلاق بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء فإنه لا يرد على بائعه الأول لأن الحق هنالك في وصف السلامة لا في الفسخ وأفتى وأما رد المريض الهبة في مرض موته فاعتبر من الثلث وإن كان بقضاء فلا شيء لورثة المريض على الواهب كذا في فتاوى قاضيان وأشار المصنف إلى أن الواهب بعد التسليم لو استهلكها ضمنها ولو كان عبدا فاعتقه الواهب لم يصح عتقه كذا في فتاوى قاضيان وأعلم أن مرادهم بالفسخ من الأصل هو أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لأن يبطل أثره من كل وجه فيما مضى والألعداد الزوائد المنفصلة المتولدة إلى ملك الواهب برجوعه ويحرم قبل الرد انتفاع المشتري بالمبيع قبل الرد إذا رد بعيب بقضاء وليس كذلك كذا ذكره في جامع الفصولين وفي فتاوى قاضيان لو كان على العبد جنابة خطا فوهبه لولى الجنابة بطلت الجنابة ويكون للواهب أن يرجع في هبته استخسايا وإذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجنابة في قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وفي لقياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة ولو كان المولى وهب الامة من زوجها بطل لنكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة وفي رواية يعود النكاح اه مختصرا (قوله فإن تلفت الموهوبة واستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لأنها عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت به الغرور قيد الهبة لأن عقود المعاوضات يثبت بها الغرور فلمشتري الرجوع على بائعه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالوديعة والاجارة إذا هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر أن المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معناهما فالحاصل أن الغرور يرجع باحد الأمرين أما بعقد المعاوضة أو بعقد يكون للدافع والاعارة كالهبة هنالان قبض المستعير كان لنفسه كذا في فتاوى قاضيان من فصل الغرور من الشروع (قوله والهبة بشرط العوض هبة ابتداء) فيشترط فيها التقابض في العوضين و يبطل في الشروع ببيع انتهاء فريد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة لا شتما لها على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين وقد أمكن لأن الهبة من حكمها تاتر الملك إلى القبض وقد تراتخي عن البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد تنقلب الهبة لازمة بالتعويض فجمعنا بينهما وقال زفر هو يبيع ابتداء وانتهاء وفي الحقائق وصورته أن يقول وهبتك ذاعلى أن تعوضني كذا اذ لو قال وهبتك بكذا فهو يبيع اجماعا اه وكذا في غاية البيان وظاهره أنه يبيع ابتداء وانتهاء وفي فتاوى قاضيان المكره على الهبة بشرط العوض إذا باع يكون مكرها والمكره بالبيع إذا

وأنما يصح الرجوع بتراضيهما أو بحكم المحاكم وإن تلفت الموهوبة واستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فيشترط فيها التقابض في العوضين وتبطل بالشروع ببيع انتهاء فريد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة

(قوله لا يعود الدين والجنابة في قول محمد) قال في الجنابة وعلى قول أبي يوسف يعود الدين والجنابة وأبو يوسف استغنى عن قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين لصغير فوهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بأنه لا يعود الدين كان قبول الوصي الهبة تصرفا راعى الصغير وأنه لا يملك ذلك

وهب بشرط العوض كان مكرها فيه والا كراه باحدهما يكون اكرها بالآخر اه فالظاهر ان في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء وقد صرح به في الفتاوى الظهيرية وقال الناصبي في الجمع بين وقتي هلال والخصاص في باب ما يجوز من الوقف وما لا يجوز ولو هب الواقف الارض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجوز ولو شرط عوضا فهو كالبيع اه وفي الجمع وأجاز محمد بن هبة الاب مال انه الصغير بشرط عوض مساو قيمته يعني وقال لا يجوز فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير وأراد بالعوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض المجهول تكون هبة ابتداء وانتهاء لبطان اشتراطه كما سيأتي والله أعلم

**فصل** في هذا الفصل بمغزلة مسائل شتى تذكر في آخر الكتاب (قوله ومن هب أمه الا حملها أو على أن يرد لها عليه أو يعتقها أو يستولدها أو دارا على أن يرد عليه شيئا منها أو يعوضه منها شيئا صححت الهبة وبطل الاستثناء والشرط) لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا فان قلب شرط فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد فدخل فيه كل عقد لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح والخلع والصدقة والصلح عن دم العمد والعتيق فيصح ويبطل الاستثناء ونخرج كل ما يبطله كالببيع والاجارة والرهن والكتابة وما يصح مع الاستثناء كالوصية والخلع فهذه اظهر ان استثناء المحل في العقود على ثلاثة مراتب وأما ايراد العقد عليه بانفراده فلا يصح كالبيع والكتابة وان قبلت الام والهبة والصدقة وان سلم الام الى الموهوب له أو المتصدق عليه والنكاح ويجب مهر ائمه ولو صالح عن القصاص على ما في البطن فهو صحيح مبطل للقصاص ونحب الذية وعقده منفردا صحيح اذا علم وجوده وقته كالوصية والخلع وان لم يكن موجودا وقته فلا يرجع عليها بما ساق لها من المهر ان قالت اخلعني على ما في بطن جاري بنى من ولد وان لم تقل من ولد فلا كذا في غاية البيان مختصرا وأشار المصنف الى انه لو عتيق ما في بطنها ثم وهبها جاز لان لم يبق الجنين على ملكه فاشبه الاستثناء ولود بر ما في بطنها ثم وهبها لم يجوز لان المحل بقي على ملكه فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في حق هبة المتاع أو هبة شيء هو مشغول بملك المالك بخلاف البيع حيث لا يجوز في الفصول كلها للتمسك عن بيع وشرط وقد تقدم ان العوض لا يصح أن يكون بعض الموهوب فلماذا بطل قوله على أن يرد عليه شيئا منها سواء كان الشرط بهذه العبارة أو كان الشيء معينا كالثلث والرابع وأما قوله أو يعوضه عنها شيئا فلا يصح أيضا لان اشتراط التعويض في الهبة لا بد أن يكون العوض معلوما لما تقدم انه تعليق مبتدأ وهذا مجهول وبهذا دفع اشكال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لصاحب النهاية وهو انه اذا اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به أن يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئا منها اه فان كلامه لا يتم الا اذا كان العوض معينا ولين مراد المصنف هذا ما ظهر لي قبل الاطلاع على كلام صدر الشريعة ثم رأيت به صرح به فقال أقول ان مرادهم ما اذا كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما اه (قوله ومن قال لمدبونه اذا جاء غده فذلك أو أنت منه بريء أو أنت أدبت الى نصفه فذلك نصفه أو أنت بريء من النصف الباقي فهو باطل) لان هبة الدين بمن عليه ابراء وهو تعليق من وجه فيرتد بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي النهاية واسقاط من وجهه فلا يتوقف على القبول والتعليق بالشرط مختص بالاستسقاطات المحضة الى خلاف بها كالطلاق والعتاق فلا يصح تعليق

**فصل** ومن هب أمه الا حملها أو على أن يرد لها عليه أو يعتقها أو يستولدها أو دارا على أن يرد عليه شيئا منها أو يعوضه منها شيئا صححت الهبة وبطل الاستثناء والشرط من قال لمدبونه اذا جاء غده فذلك أو أنت منه بريء أو أنت أدبت الى نصفه فذلك نصفه أو أنت بريء من النصف الباقي فهو باطل

**فصل**

التعليكات ولا الاسقاطات من وجهه دون وجهه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا يحلف بها كالعفو عن القصاص وقيد بقوله ان أدبت لانه لو قال أنت بريء من النصف على أن تؤدي الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقيد ولما قدمناه من باب التعليق ان المعلق بعلى هو ما بعدها لا ما قبلها وأشار المصنف بقوله لمدنيونه ان هبة الدين للكفيل تملك من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الا بقبوله وبراء الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم ان البراء لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما اذا أبرأ بالدين بدل الصرف والسلم أو وهبه له يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لغوات القبض المستحق بعقد الصرف والسلم ولا ينفرد أحدهما بفسخه فلا بد من قبوله وفرع قاضيان على كون البراءة لا يصح تعليقها ما لو قال لمدنيونه ان مت بفتح التاء فانت بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة بخلاف ما لو قال ان مت بضم التاء فانت بريء من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية ولو قال لمدنيونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذا مت فانت في حل كان وصية (قوله وضع العمرى للعمرى حال حياته ولورثته بعده) وهي أن يجعل داره له عمره واذا مات يرد عليه لمحدث الشيخين مرفوعا العمرى لمن وهبته له (قوله لا الرقي) أي ان مت قبلك فهي لك لمحدث أحمد وأبي داود والسنائي مرفوعا من أعمر عمرى فهي لمعمره ومحباة وعماته لا ترقبوا من أقرب شيئا فهو سبيل الميراث فهي باطلة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وأجازها أبو يوسف وأبطل الشرط قياسا على العمرى (قوله والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة) لانها تبرع كالهبة فان قلت قد تقدم ان الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقيرين قلت المراد ههنا من المشاع أن يهب بعضهم لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا شوبع كما تقدم (قوله ولا رجوع فيها) أي في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل ولو اختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة والقول للواهب كذا في فتاوى قاضيان وأطلقه فشم ما اذا تصدق على غنى واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله وكذلك اذا وهب لفقير لان المقصود الثواب وقد حصل وفي المحيط رجل تصدق بصدقة وسلمها اليه ثم تعابى بالصدقة لم يحز حتى يقبض لانها هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذلك الهبة اذا كانت لدى محرم قال أبو يوسف لو تناقضا الصدقة فانت المصدق عليه قبل أن يقبضها المصدق والمنساقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة لان له الرجوع فيها فاذا فعل شيئا لو تقدم الى القاضي فعليه أجره وان لم يقبض اه

### كتاب الاجارة

لما اشتركت الهبة والاجارة في معنى التملك وكانت الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة قدم تلك وآخر هذه لكون العين أقوى وهي في اللغة اسم للاجرة وهي ما يستحق على عمل الخير وتسامه في المغرب وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف وركبتها الايجاب والقبول سواء كان بلفظ الاجارة أو بما يدل عليها فتعقب بلفظ العارية حتى لو قال لغيره أعرتك هذه الدار شهر ابكذا أو قال كل شهر بكذا وقبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة لانها ما خذوة من التعاور والتداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض اجارة بخلاف العارية حيث لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك

وصح العمرى للعمرى له حال حياته ولورثته بعده وهي أن يجعل داره له عمره واذا مات يرد عليه لا الرقي أي ان مت قبلك فهو لك والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا في مشاع يحتمل القسمة ولا رجوع فيها  
 ﴿ كتاب الاجارة ﴾

(قوله وهو مخاطرة) كانه لاحتمال موت الدائن قبله تأمل  
 ﴿ كتاب الاجارة ﴾



هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية لانها عقد خاص لتملك المنفعة كما لو قال بعثك هذا العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا تكون هبة كذا في فتاوى قاضيهان ولو قال وهبتك منافع هذه الدار شهر ابكذا يجوز وتسكون اجارة وفي الفتاوى لو قال لا آخذ اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ابكذا فهي اجارة فاسدة وعن محمد لو قال اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز وتسكون اجارة وفي المحيط ولو قال بعث منك منافع الدار شهر ابكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة لان المنافع معدومة وهي ليست بمجمل للبيع وذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال المحر اذا قال لغيره بعثتك بنفسى شهر ابكذا العمل كذا فهو اجارة وعن السكرخي ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنعقد ولا تنعقد الا حارة الطويلة بالتعاطى لان الاجرة غير معلومة قد يجعلون لكل سنة دانق او قد يجعلون طسوحا وفي غير الطويلة الاجارة تنعقد بالتعاطى الكل من الخلاصة من الفصل الثاني في صحة الاجارة وفسادها وشرطها ان تسكون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تقضى الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهي مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى وان ارضعن لكم فآتهن اجورهن وغيره والسنة حديث البخارى ورجل استاجر اجيرا واستوفى منه ولم يعطه أجره والاجماع (قوله هي بيع منفعة معلومة باجر معلوم) يعنى الاجارة شرعا تملكك منفعة بعوض فخرج البيع والهبة والعارية والنكاح فانه استباحة المنافع بعوض لا تملكها وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان عقد الاجارة ينعقد باقامة العين مقام المنفعة في حق الانعقاد لا في حق الملك لان العقد لا بدله من محل لانه شرط للصحة لقول الفقهاء المحال شروط ومحل العقد هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح محلا فجعلت الدار محلا باقامتها مقام المنافع ولهذا أضاف العقد الى المنافع لا يجوز ان قال أجرتك منافع هذه الدار شهر ابكذا وانما يصح ما ضافته الى العين والمراد من انعقاد العلة ساعة فساعة في كلام مشايخنا على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباطا باليجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام مشايخنا يوجب ذلك والمحكم تاجر من زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان المحكم قابل للتراخي كما في البيع بشرط الخيار ثم عقد الاجارة على ما عرف في أصول الفقه علة اسمها لاضافة المحكم اليه ومعنى لكونه مؤثرا لا حكما للتراخي المحكم عنه كذا في غاية البيان وبهذا تبين ان تعريف المصنف أولى من تعريف القدورى بقوله عقد على المنافع بعوض لما علمت انها عقد على العين وانما المملوك المنافع والمراد من المنفعة المنفعة المقصودة من العين حتى لو استاجر ثوبا بالبيع طاهرا ولا يقصد عليها ولا ينال اوداية ليربطها في فناءه ويظن الناس انها له اولي جعلها جندية بين يديه أو آنية يضعها في بيته يتجمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس انها ملكا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها والاجارة في جميع ذلك فاسدة ولا آجرة له كذا في الخلاصة من الجنس الثالث في الدواب وعلى البرازي في فتاواه بانها منفعة غير مقصودة من العين وذكر في الخلاصة في كتاب العارية انه لو استعار دراهم ليتجمل بها كانت عارية لا قرضاءه فاذا دان العارية تخالف الاجارة في اشتراط كون المنفعة مقصودة وأشار بقوله بيع منفعة الى انه لو استاجر خياط الخيط له هذا القميص والكم منه أو بناء على ان لا تجرم منه فهي فاسدة لانها ليست ببيع عين كذا في المحيط واحترز بقوله باجر معلوم عما اذا كان مجهولا كما اذا استاجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لا يجوز وكذا لو استاجر دابة

هي بيع منفعة معلومة  
باجر معلوم

(قوله ولو قال وهبتك منافع هذه الدار شهر ابكذا يجوز وتسكون اجارة) قال الرملى سياتى قريبا انه لو أضيف العقد الى المنافع لا يجوز اه قتاله اه قلت وسياتى عن المشى نقل قولين في المسئلة فلعل ما هنا على أحدهما (قوله ولهذا لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز) قال الرملى ذكر في البرازية وكثير من الكتب قولين في المسئلة (قوله فهي فاسدة) قال الرملى انما كانت فاسدة لانه شرط فيها بيع عين حتى لو وقعت على نفس العين كانت باطلة لا فاسدة بما صرحوا به من انها لو وقعت على اطلاق الاعيان قصدا لا تنعقد فتأمل وقوله لانها ليست أى الاجارة

بعلها لا يجوز للجهالة بخلاف الغنم كما ساقى كذا في الخلاصة وفيها أيضا رجل استاجر من آخر غلاما  
فقال صاحب الغلام بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافترقوا على ذلك قال هو بعشرين إلا أن برضى  
الذى أجره بعشرة (قوله وما صح ثمننا صح أجرة) أى ما جاز أن يكون ثمننا فى البيع جاز أن يكون أجرة فى  
الاجارة لأن الاجرة ثمن المنفعة فتمتسب بثمان المبيع و مراده من الثمن ما كان بدلا عن شئ فدخل فيه  
الاعيان فان العين تصلح بدلا فى المقايضة فتصلح أجرة وأشار المصنف الى انها لو كانت الاجرة دراهم  
أو دنانير انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقدا من امان  
بين جاز فانها لو كانت كيليا أو وزنيا أو عدديا متقاربا فالشرط فيه بيان القدر والصفة ويحتاج فيه الى  
بيان مكان الايقاع اذا كان له محل ومؤنة عند أى خيفة وان لم يكن له محل ومؤنة فلا يحتاج الى  
بيان مكان الايقاع وعندهما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وثبت وانها لو كانت  
ثيابا أو مرقرا والشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دين فى الذمة الا من جهة  
السلم فكان لثبوته أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرائط السلم بخلاف السككي والوزنى لان  
لثبوتها أصليين القرض والسلم والاجل فى القرض ليس بشرط فان بين جاز كالسلم وان لم يبين جاز  
كالقرض وهذا كله اذا لم يشترطها فان أشار فهو كافى ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل  
وانها لو كانت حيوانا فلا يجوز الا أن يكون معين كذا ذكر الاستيعابى فى شرح مختصر الطحاوى  
وأشار أيضا الى أن هذا الضابط لا ينعكس كذا فلا يقال لا يجوز ثمننا لا يجوز أجرة لان المنفعة  
يجوز أن تكون أجرة للمنفعة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار سككى الدار بزراعة الارض وان  
اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار للسككى بالسككى وكاستئجار الارض للزراعة بزراعة أرض  
أخرى لان الجنس بانفراده يحرم للنساء (قوله والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسككى والزراعة فتصح على  
مدة معلومة أى مدة كانت) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما واذا انها تجوز  
ولو كانت المدة لا يعيدش الى مثله عادة واختاره المحصاف ومنعه بعضهم واذا انها تجوز مضافا كما لو قال  
أجرتك هذه الدار عدو والمؤجر بيعها اليوم وتنقض الاجارة كفى الخلاصة وفى فتاوى قاضى خان الوصى  
اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر لليتيم أرضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك  
وكذلك أبو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فى الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة  
مقابلة السنين الاول ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف  
لا تصح الاجارة فى السنين الاول لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح فان استأجر أرضا لليتيم  
أو الوقف بمال الوقف فى السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا يصح فاذا فسدت  
الاجارة فى البعض فى الوجهين هل يصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة  
الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما كان خير اليتيم ولا يصح  
فيما كان شراله والظاهر هو الفساد فى السكلى اهـ (قوله ولا تترادى الاوقاف على ثلاث سنين)  
كيلا يدعى المستاجر ماله قال فى الهداية وهو المختار اطلاقه فشمع الضياع وغيره وقد أفتى الصدر  
الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث سنين فى الضياع وعلى سنة فى غيرها الا اذا كانت المصلحة فى غيره  
قال فى المحيط وهو المختار للفتوى اهـ ومراد المصنف عند عدم شرط الواقف فان نص على شئ  
فأجره الناظر أكثر منه لا يجوز الا اذا كانت اجارتها أكثر نفع الفقراء والناس لا يرغبون  
فى استئجارها فللقسم أن يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها أكثر لان للقاضى ولاية النظر

وما صح ثمننا صح أجرة  
والمنفعة تعلم ببيان المدة  
كالسككى والزراعة فتصح  
على مدة معلومة أى مدة  
كانت ولم تزد فى الاوقاف  
على ثلاث سنين

(قوله وعندهما ليس  
بشرط) قال الرملى وقسم  
فى السلم انه يتعين عندهما  
مكان الدار ومكان  
تسليم الدابة وفى الجوهرة  
وعندهما لا يشترط  
ويسلمه عند الارض  
المستأجرة (قوله ولا  
يحتاج الى بيان الاجل  
فان بين جاز وثبت) قال  
الرملى قال فى الجوهرة  
ولا يحتاج الى بيان الاجل  
فان الاجر صار مؤجلا  
كالثمن فى البيع اهـ  
بغنى ببيان المدة كما لو قال  
بعثك بكذا الى شهر مثلا  
نامل (قول المصنف ولا  
ترادى الاوقاف على ثلاث  
سنين) قال الرملى وفى  
الجوهرة وعلى هذا  
أرض اليتيم وقد أفتى

على الفقراء وعلى الميت أيضا وليس للقيم أن يواجرها بنفسه كذا في فتاوى قاضيهان والمراد بعدم الجواز عدم التسمية يعني لو أجر الناظر الوقف أكثر من ثلاث سنين لا تصح الأجرة كما صرح به صدر الشريعة وقبل تصح وتنفسخ ذكره الشئني وأعلم أن أجرة الوقف لا تجوز إلا بأجرة المثل أو أكثر فلو أجر الناظر بدون أجر المثل لا تصح الأجرة ويلزم المستاجر تمام أجر المثل وقد وقع في الخلاصة عبارة أو همت أن الناظر يضمن تمام أجر المثل فقال متولى الوقف أجرة بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع إلى المستاجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته ومتولى الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستاجرها تمام أجر المثل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة وإذا أجر القيم دارا بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الأجرة لو تسلمها المستاجر كان عليه أجر المثل بالعام ما بلغ على ما أجازته المتأخرون من المشايخ اه وكذا لا ينبغي في المزارعة إذا كانت الأرض أرض وقف استاجرها من المتولى إلى طویل المدة ينظر أن كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز وإن غلا أجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج إلى تجديد ذلك العقد ثانيا وكذلك إذا استاجرها بأجرة معلومة إلى سنة فلما مضى نصف السنة غلا سعرها وازداد أجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويعقد ثانيا على أجرة معلومة ولو كانت الأرض بحال لم يمكن فسخها ونحو ما إذا كان فيها زرع لم يحصد بعد ولم يدرك بعد فلا يمكن فسخها ولكن إلى وقت زيادته يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة إلى تمام السنة يجب أجر مثلها وأما إذا كان ينقص من أجرتها يعني رخص أجرتها وسعرها قبل مضي المدة فإن الأجرة لا تبطل ولا تنفسخ لأن المستاجر قد رضی بذلك حيث عقد عليها وزيادة الأجرة إنما تعتبر إذا زادت عند الكل فاما إذا زاد في أجزائها تغتفر على المستاجر الأول فلا يعتبر بذلك ولا يبطل العقد ولا يفسخ ما لم تمض المدة وكذلك حكم المحابوت والطاحونة وجميع ما يكون وقفا يستؤجر من المتولى اه وكذا ذكر قاضيهان في فتاواه ورجحه العلامة قاسم في فتاواه بأنه أنفع للوقف (قوله أو بالتسمية كالاستثمار على صبح الثوب وخياطته) يعني تعرف المنفعة بالتسمية كالصبغ ونحوه ومنه استثمار الدابة للعمل أو للركوب والأجرة على العمل كاستثمار القصار ونحوه ولا بد أن يكون العمل معلوما وذلك في الأجير المشترك وأما الأجير الواحد فمن النوع الأول ولا بد فيه من بيان الوقت كذا في الهداية وصرح في تحفة الفقهاء بأنه من نوع الاستثمار على العمل لكن لا بد فيه من بيان الوقت واختاره في غاية البيان وأشار بقوله على صبح الثوب إلى أنه لا بد أن يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه أجرة أو نحوه وقد رخص الصبغ إذا كان مما يختلف وأشار بقوله وخياطته إلى أنه لا بد أن يكون الثوب معلوما ولهذا قال في المحيط لو استاجر له قصر عشرة أثواب ولم يرها فلا جارة فاسدة وإن سمي جنسها لانه يختلف بخلطه ورقته وأعلم أن استثمار الدابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت والموضع حتى لو خلا عنهما فهي فاسدة ذكره البرازي في فتاواه وبه يعلم فساد أجرة دواب العلافين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت والموضع (قوله أو بالإشارة كالاستثمار على نقل هذا الطعام إلى كذا) يعني تعرف المنفعة بالإشارة لانه إذا أراه ما ينقله والموضع الذي يحمل إليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد (قوله والأجرة لا تملك بالعقد) لأن العقد يقع شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة على ما بينا والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في جانب البذل الآخر فلا يعتق قريب المؤجر لو كان

أو بالتسمية كالاستثمار على صبغ الثوب وخياطته أو بالإشارة كالاستثمار على نقل هذا الطعام إلى كذا والأجرة لا تملك بالعقد

صاحب البحر بالحاق هقار اليتيم بالوقف وكذا تلمذه الشيخ العلامة الغزالي وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المفتى به وعلمته أنه كما يصان الوقف يصان مال اليتيم عن دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجبة له المصلحة بالنهي عن قربانه فلم يكن عليه المعول وأقول أيضا ومثل هقار اليتيم عفار بيت المال فتأمل

أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها الحال ولا يلزم علينا صحة الإبراء عن الأجرة والكفالة والرهن بها إلا أننا نقول ذلك بناء على وجود السبب فصار كالعفو عن القصاص بعد وجود المخرج كذا في غاية البيان لكن في المحيط أن جواز الإبراء قول محمد خلافاً لابي يوسف وأشار المصنف إلى أنهم ما لو تصارفاً بالأجرة فأخذ بالدرهم ذنانير لا يجوز وهو قول أبي يوسف خلافاً للمحدثين كان الأجرة نفقة بعينها لا تجوز المصارفة بها بالاجماع والبراء عن بعض الأجرة صحيح اتفاقاً لأنه بمنزلة الخط كذا ذكره الولوالجي (قوله بل بالتجهيل أو بشرطه أو بالاستيفاء أو بالتسليم) يعني لا يملك الأجرة إلا بالواحد من هذه الأربعة والمراد أنه لا يستحقها المؤجر إلا بذلك كما أشار إليه القدوري في مختصره لأنها لو كانت ديناً لا يقال أنه ملكه المؤجر قبل قبضه وإذا استحقها المؤجر قبل قبضها فله المطالبة بها وحسب المستاجر عليها وحسب العين عنه وله حق الفسخ إن لم يجعل له المستاجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن المستاجر لو باع المؤجر بالأجر شيئا وسلم جاز لتضمنه اشتراط التجهيل فتقع المقاصدة بينهما فإن تعذر إيفاء العمل رجوع بالدرهم دون المتاع والمراد من التمكن تسليم المحل إلى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه بعد مضي المدة فلا يس لأحدهما الامتناع من التسليم والتسلم في الباقي إذا لم يكن في مدة الأجرة وقت يرغب في الأجرة لأجله فإن كان في المدة وقت كذلك كحانوت يستاجر سنة لواج السوق في بعضها أودار بمكة تستاجر سنة لأجل الموسم فلم يسلم في الوقت الذي يرغب لأجله فإنه يتخير في قبض الباقي كما في البيع وفي الذخيرة من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف لو اختلف المستاجر والأجر بعد شهر والمفتاح مع المستاجر وقال لم أقدر على فتحه وقال المؤجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا يمين لهما يحكم المحال وإن أقامها فاليمين أقرب المنزل لأنه لا عبرة لتحكيم المحال متى جاءت اليمين بخلافه وفي القنية تسليم المفتاح في المصير مع التخليص بينه وبين الدار تسليم للدار حتى يجب الأجر بمضي المدة وإن لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وإن حضر المصير والمفتاح في يده اه وفي فتاوى الولوالجية ولو استأجر داراً على عبد بعينه ثم وهب العبد من المستاجر قبل القبض وإذا قال المستاجر قبلت كان هذا قاله كالمشتري إذا قال للبائع وهبت منك العبد قبل القبض انقضت البيع كذا هنا اه ومراد المصنف رحمه الله تعالى الأجرة المنجزة إذا الأجرة المضافة لا تملك فيها الأجرة بشرط التجهيل (قوله فإن غصب منه سقط الأجر) لأن تسليم المحل إنما أقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فإذا اتى التمكن فإن التسليم وأشار بقوله سقط الأجر إلى أن العقد يفسخ بالغصب كما صرح به في الهداية خلافاً للقاضيان وأطلقه فشمل ما إذا غصب في جميع المدة فليسقط جميع الأجر وما إذا غصب في بعضها فبحسابه وشمل العقار وغيره ومراده من الغصب هنا التحويل بين المستاجر والعين لا حقيقة إذا غصب لا يجري في العقار عندنا وشمل ما إذا حال بينه وبين الساكن الأول فلو ادعى ذلك المستاجر وأنكره المؤجر ولا يمين يحكم المحال فإن كان المستاجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للمؤجر وإن كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر ولا أجر عليه كمسئلة الطاحونة وهي لو وقع الاختلاف بين مستاجر الطاحونة والأجر بعد انقضاء المدة في جر بان المساء وانقطاعه فإنه يحكم المحال فإن كان جارياً حال المنازعة فالقول من يدعي دوام التسليم والأقول لم يدعي زواله ولا يقبل قول الساكن في المسئلة الأولى على غيره لأنه فرد كذا في الذخيرة وشمل ما إذا حال بينه وبين العين المؤجر أيضاً وكذا الوسيلة لا يمين فانه يسقط عنه بحسابه

بل بالتجهيل أو بشرطه  
أو بالاستيفاء أو بالتسليم  
فإن غصب منه سقط  
الأجر

ولرب الدار والارض طلب  
الاجر كل يوم والجمال  
كل مرحلة وللقصار  
والخياط بعد الفراغ من  
عمله وللخباز بعد اخراج  
الخبز من التنور فان  
أخرجه فاحترق له الاجر  
ولا ضمان عليه ولا طباخ  
بعد الغرف

(قوله فافادانه لو كان  
الخبز في غير بيت المستاجر  
فاحترق الخ) أقول في  
الجامع الصغير وشروحه  
أطلقوا الجواب بعدم  
الضمان ولم يذكروا  
الخلاف فعن هذا قالوا  
الجواب مجرى على عمومه  
فعنده لا ضمان من  
صنعه واما عندهما فلانه  
هلك بعد التسليم وانما  
ذكر الخلاف القدوري  
برواية ابن سماعة عن  
محمد قال واذا أخرجه من  
التنور فوضعه وهو يخبز  
في بيت المستاجر وقد  
فرغ فان احترق من غير  
جناية فله الاجر ولا  
ضمان عليه في قول أبي  
حنيفة كذا في غاية البيان  
فالكلام في الخبز في  
بيت المستاجر لا في غير  
بيته تامل

كذا في المحيط وكذا لو سكن معه في الدار كذا في الخلاصة (قوله ولرب الدار والارض طلب الاجر كل  
يوم) لانه منفعة مقصودة ومادون اليوم لاحد له فصار كالنفقة لها طلبها عند المساء في كل ساعة  
أراد به ما اذا أطلقه أما اذا بس وقت الاستحقاق في العقد تعين لانه بمنزلة التبجيل كما اذا قال أجزتك  
هذه الدار سنة على أن تهبط الاجرة بعد شهرين (قوله والجمال كل مرحلة) لان سير كل مرحلة  
مقصود (قوله وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله) لان العمل في البعض غير منتفع به فلا  
يستوجب به الاجر وأراد به ما اذا سلمه وأفادانه لو هلك في يده قبل التسليم فلا أجر له وكذا كل من  
لعمله أثر وان لم يكن لعمله أثر فكما فرغ منه استحق الاجر وان لم يسلمها كالجبال والملاح فلا يسقط  
الاجر في الهلاك بعده وأطلقه فشمهل ما اذا كان الخياط في بيت المستاجر فانه لا يستحق ببعض  
العمل شيئا لما قدمناه واختاره في الهداية ويتفرع عليه أيضا ما اذا استأجره لبناء داره فبني البعض  
ثم انه دمه فلا أجر له ولا يستحق الاجر على البعض الا في سكنى الدار وقطع المسافة واختار جماعة من  
مشايخنا خلافه ومسئلة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعض لكونه مسلما الى  
المستاجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجزم به في غاية البيان رداعلى الهداية فكان هو المذهب  
ولهذا اختاره المصنف في المستصفى وان كانت عبارته هنا مطلقة وفي الفتاوى الظهيرية الخياط  
والخياط على الخياط وهذا في عرفهم أم ما في عرفنا والخياط على صاحب الثوب وفي المحيط الخياط اذا  
خاطه باجر ففتقه رجل قبل أن يقبضه رب الثوب فلا أجر للخياط ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط  
هو الذي فتقه فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلاف ما اذا فتقه الاجنبي ألا ترى انه يلزمه الضمان وفي  
الخياط لا يلزمه اه ولا يخفى ان ما ضمنه الاجنبي يكون للخياط لكونه بدل ما ألتفه عليه حتى سقطت  
أجرته وفي الخلاصة رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه ومات لا يجب شيء من الاجرة لان الاجر  
في العادة للخياطة لا للقطع وهو الاصح اه وفي الفتاوى الصغرى اذا دفع ثوبا للقصار ليقصه ولم  
يسم له أجرا قال أبو حنيفة لا أجر له وقال محمد ان تصب القصار لقبول ذلك من الناس بالاجر كما هو  
المعتاد يجب والا فلا قال في الخلاصة عزى الى الصدر الشهيد والفتوى على قول محمد (قوله وللخباز  
بعد اخراج الخبز من التنور) لان تمام العمل بالاخراج أطلقه فافادانه يستحق باخراج البعض بقدره  
لان العمل في ذلك القدر صار مسلما الى صاحب الدقيق كذا في غاية البيان والجوهرة ومراعاة اذا كان  
الخبز في بيت المستاجر لانه صار مسلما اليه بمجرد الانواع كما صرح به في مستصفاه أما اذا كان خارجا  
عن بيت المستاجر سواء كان في بيت الخباز أو لا فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة وفي الجوهرة  
وان سرق الخبز بعدما أخرجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز  
بيت الخباز فلا أجر له لعدم التسليم ولا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة لانه في يده أمانة  
خلافهما وهي مسئلة الاجير المشترك (قوله فان أخرجه فاحترق فله الاجر ولا ضمان عليه) لانه  
صار مسلما بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجد منه جناية فلا ضمان عليه اجماعا فافادانه لو كان  
الخبز في غير بيت المستاجر فاحترق فلا أجر له ولا ضمان عند أبي حنيفة وعندهما ان شاء ضمنه  
دقيقا مثل دقيقه ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمة الخبز وأعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب والمخ  
وقيد بكونه احترق عقيب الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول أصحابنا  
جميعا لانه مما جنته يدها بتقصيره في القلع من التنور فان ضمنه قيمته مخبوزا أعطاه الاجر وان ضمنه  
دقيقا لم يكن له أجر كذا في غاية البيان (قوله وللطباخ بعد الغرف) أي بعد وضع الطعام في القصاص



اعتبار الم عرف أطلقه فتعمل كل طعام كما أطلقه في الفتاوى الظهيرية وقيده القدوري بان يكون طعام الوليمة قال في المجوهرة اذ لو كلنا لاهل بيته فلا عرف عليه اه وانما لم يقيده المصنف به لانه يرد عليه بقية أنواع الاطعمة فان الوليمة طعام العرس والوكيرة طعام البناء والمحرس طعام الولادة وما تعلم النساء نفسها خرسه وطعام المختار اعذار وطعام القادم من سفرة نقيعة وكل طعام صنع لدعوة مأدبة ومأدبة جميعا ويقال فلان يدعو والنقري اذا خص وفلان يدعو والجفلي والاجفلي اذا عم كذا في غاية البيان معز بالي القتي ولا يرد على المصنف طعام اهل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طباطخ وان افسد الطباخ الطعام أو أحرقه أو لم ينجه فهو ضامن واذا دخل الحجاز أو الطباخ بنار الخبز بها أو يطبخ بها فوقت منه شرارة فاحترق بها البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصل الى اهل الابادخال النار وهو ما ذون له في ذلك ولا ضمان على صاحب الدار اذا احترق شيء من السكان في الدار لانه لم يكن متعديا في هذا السبب كن حفر بئر في ملكه كذا في المجوهرة (قوله وللبيان بعد الاقامة) يعني من استاجر انسانا لضرب له لبنا استحق الاجر اذا اقامه عند أبي حنيفة وقال لا يستحقها حتى يشرجه لان التشريع من تمام عمله اذ لا يؤمن من الفساد قبله فصار كالخراج من التنوير وله ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع عمل زائد كالنقل ألا ترى انه ينتفع به قبل التشريع بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر وبخلاف الحيز لانه غير منتفع به قبل الاخراج وفائدة الخلاف فيما اذا تلف اللبن قبل التشريع فعند أبي حنيفة نافع من مال المستاجر وعندهما من مال الاجير وأما اذا تلف قبل الاقامة فلا أجره اجماعا ومراده ما اذا كان ضرب اللبن في بيت المستاجر أما اذا كان في أرض الاجير فلا يستحقها الا بتسليمه وهو بالعد بعد الاقامة عنده وبالعد بعد التشريع عندهما كذا ذكر الشارح وعبارة المصنف في المستصفي فاما اذ لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوبا عنده ومشرعا عندهما كذا في الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط العد وهو الاول لانه لو سلمه بغير عد كان له الاجر كما لا يخفى والاقامة النصب بعد الجفاف والتشريع ان يركب بعضه على بعض بعد الجفاف كذا في المجوهرة وفي فتاوى قاضخان والظهيرية الملبس على اللبان والتراب على المستاجر وادخال الحمل المنزل على الحمل ولا يكون عليه أن يصعده على السطح أو الغرفة الا أن يشترط ذلك عليه وكذلك صب الطعام في الجفيف لا يكون عليه الا بشرط ولو تكارى دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المتكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استبصار الدابة الحمل والا كاف يكون على المتكاري وكذلك الحمل والجوالي والحبر على الكاتب واشترط الورق عليه فاسد اه (قوله ومن لعمله أثر في العين كالصباغ والقصار يحبسهما للاجر) لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما في المبيع أطلقه فتعمل ما لم يكن لعمله الازالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله فكانه أحدته فيه كذا ذكر قاضخان في شرحه وصح المصنف في مستصفاه معز بالي الذخيرة ان ليس له حق الحبس فاختلف التصحيح وينبغي ترجيح المنع وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحمل ومراده اذا كان الاجر حالا أما اذا كان مؤجلا فليس له الحبس عليها لان التسليم ليس بواجب عليه للمال فلا يملك الحبس كالو باع شيئا بضمن مؤجل ليس له الحبس وأشار بقوله يحبسها الى انه عمله في بيته أو دكانه فافاد ان اذا خطه أو صبغه في بيت المستاجر فليس له حق الحبس لان المتاع وقع مسلما الى المالك لكون

وللبان بعد الاقامة ومن لعمله أثر في العين كالصباغ والقصار يحبسهما للاجر (قوله وينبغي ترجيح المنع) قال الرمي قدم هذا الشارح في القضاء أن الحبس في اللغة المنع فله وينبغي ترجيح عدم المنع أي عدم الحبس للعين فسقط من خط الكاتب ذلك أو معناه ترجيح منع الحبس لها شرطا والالف واللام بدل عن الاضافة تأمل اه قلت لا يخفى بعد المعنى الاول هنا بل المراد المتبادر المنع المفهوم من قوله ليس له حق الحبس

المحل في يده كذا في الخلاصة وهو ضامن لما جنت يده عند الامام وان كان في يده المستاجر بخلاف الملاح اذا غرقت السفينة بمسده وصاحب المتاع فيها حيث لا يضمن المتاع لانه في يدهما السكة حقيقة والمد تصرف في السفينة دون المتاع فحق كان ما ذوقا فيسه من قبل المالك لم يكن متعديا في السبب فلا يؤخذ بالضمان كذا في غاية البيان (قوله فان حبس فضاغ فلا اجر ولا ضمان) وهذا عند الامام لانه غير متعد في الحبس فبقى امانة كما كان عنده ولا اجر له لهلاك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان شاء ضمنه غير معمول ولا اجر له وان شاء معمول ولا اجر (قوله ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح لا يحبس للاجر) لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس فاذا دانه لوجوبها ضمنها ضمان الغاصب وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وله اجر وان شاء غير محمولة فلا اجر له كذا في الجوهرية واختلفوا في المراد من الاثر فقبيل ان تكون الاثر متصلة بعمل العمل كالنشار والصبح وقيل ان يرى ويعاين في محل العمل ونثرته تظهر في كسر المحطاب وطحن الخنطة وحلق رأس العبد فليس له الحبس على الاول وله الحبس على الثاني وظاهر ما في القنية ترجيح الثاني والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما لا يوافق في حق الحبس من ان المعقود عليه وصفي في الثوب ومنهم من ضبط الحمال بالحذاء المهمله ومنهم من ضبطها بالجيم والاولى لان المحل يجوز ان يقع على الظهر وعلى الدابة فيكون اعم من لفظ الحمال بالجيم ولا ترد الا بقى حيث يكون للراحم حبه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه منه فله حق الحبس كذا في الهداية (قوله ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه) لان المعقود عليه العمل في محل بعينه كالمنفعة في محل بعينه واستثنى في الخلاصة الفلثان لهما ان تستعمل غيره او المراد من اشتراط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك او بيدك ولا تفعل بيد غيره كما في الخلاصة اما اذا قال على ان تعمل فهو من قبيل ما اذا اطلق كذا في المستصفي وغاية البيان وفي الخلاصة رجل استاجر رجلين ليجملاله خشبة الى منزله بدينار فعمل احدهما دون الآخر فله نصف درهم وان لم يكونا شريكين في العمل قبل ذلك وكذا لو استاجر احدهما لبناء حائط او حفر بئر ولو كانا شريكين يجب كل الاجر بينهما وقيدهما بشرط العمل لانه لو اشترط عليه ان يعمل اليوم او غدا فلم يفعل فطالبه صاحبه مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الاسلام بالضمان كذا في الخلاصة (قوله وان اطلق كان له ان يستاجر غيره) لان المستحق عمل في ذمته ويمكن استيفاؤه بنفسه وبالاستعانة بغيره بمغزلة ايفاء الدين وأشار بكونه له الاستئجار الى انه ليس له الدفع الى غيره ولهذا قال في الخلاصة رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كمر باسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجيرا للاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني اجنيا ضمن الاول دون الآخر عند أبي حنيفة وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر (قوله وان استاجر له ليجي به عياله فمات بعضهم فجاء بمافي فله اجره بحسابه) لانه اوفى بعض العقود عليه فيستحق الاجر بقدره و مراده اذا كانوا معلومين ليكون الاجر مقابلا ليجملانه وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله اليه أشار في الهداية والله أعلم

فان حبس فضاغ فلا ضمان ولا اجر ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح لا يحبس للاجر ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه وان اطلق فله ان يستاجر غيره وان استاجر له ليجي به عياله فمات بعضهم فجاء بمافي فله اجره بحسابه والحامل الطعام ان رد للوث

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله مع اجارة الدور والحوائط بلا بيان ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف فيه السكنى فينصرف اليه وان لا يتفاوت فصح العقد والحوائط الدكاكين كذا في الجوهره وأشار الى انه لا يشترط ايضا بيان من يسكنها فله أن يسكنها بنفسه ويسكنها غيره باجارة وغيرها وكذا من استاجر عبد الخدمة له أن يؤثره لغيره بخلاف الدابة والثوب كذا في القنية وقيد بالدور والحوائط لان الثوب لا بد من بيان لاسبه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغسل والثياب وكسر الخطب المعتاد والاستنجاء بها طه والدق المعتاد السير وان يتدو وتداول بط الدواب في موضع معتاد له لان لم يكن معتادا وله بطها على باب الدار وليس للآخر أن يدخل دابته الدار المستاجرة كذا في الخلاصة وفي القنية لمستاجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كدس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتدفيه وتداوي يستنجي بجداره ويتخذه بالوعة الا اذا كان فيه ضررين ولو استاجر حائطا مسبلا لدق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستاجر الدار المسئلة أن يجعلها اصطبلا اه وفي الخلاصة ولو كان فيها ماء توضع فيها وشرب ولو فسدت البئر لا يجبر أحدهما على اصلاحها ولو بني المستاجر التنور في الدار المستاجرة فاحترق شيء من الدار لم يضمن المستاجر (قوله الا انه لا يسكن حدادا أو قصارا أو طحانا) فيه وجهان الاول أن يكون بفتح الباء من الثلاثي المجرى فيكون انتصاب حدادا وما بعده على الحال ويفهم منه عدم اسكانه غيره دلالة بالاولى الثاني أن يكون بضم الباء وكسر الكاف وانتصاب ما بعده على المفعولية ويفهم منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة لانه انما لم يجز أن يسكن غيره لان ذلك يوهن البناء وفي سكنى نفسه ملتبس بهذه الاشياء هذا المعنى حاصل كذا في غاية البيان وهذا اذا لم يرض به المالك أو لم يشترطه في الاجارة فان استاجره لذلك كان له ذلك ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للأجير كما لو أنكر أصل العقد وان أقاما البيئته فالبيئته بينة المستاجر كذا في الخلاصة وفي القنية استاجر حائطا مسبلا لدق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء اه وفي الخلاصة واذا استاجر ليقعد قصارا فله ان يقعد حدادا اذا كان مضرتهم واحدة والمراد من الرجى غير رجي اليد امارجى اليد فلا يمنع من الطحن عليها وان كان يضر وعليه الفتوى كذا في الخلاصة ولو فعل ما لا يجوز له وجب عليه الاجر وان انهدم البناء بعمله وجب عليه الضمان ولا أجر لما علم انهما لا يجتمعان قيد بالدور والحوائط لان استئجار البناء وحده لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينتفع بالبناء وحده وفي القنية يفتى برواية جواز استئجار البناء اذا كان منتفعا به كالجدران مع السقف اه وفي الجوهره المستاجر اذا أجر باكثر مما استاجر تصدق بالفضل الا اذا أصح فيها شيئا أو أجرها بخلاف جنس ما استاجر والسكنى ليس باصلاح وفي الجوهره وان أجرها من المؤجر لم يجز سواء كان قبل القبض أو بعده وهل هو نقض للعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والاصح أن العقد ينفسخ (قوله والاراضى للزراعة) ان بين ما يزرع فيها أو قال على ان يزرع فيها ماشاء) أي صح ذلك للإجماع العملي عليه ولا بد من البيان لانها تستاجر للزراعة وغيرها وما يزرع فيها متفاوت فلا بد من التعيين كيلا تقع المنازعة وترتفع بتفويض الخبرة اليه أيضا والافهى فاسدة للجهالة وتنقلب محبة بزرعها ويجب المسمى لارتفاعها كاستئجار ثوب لم يبين لاسبه اذا لبس شخصا انقلبت محبة وكذا الدابة والقدر للطبخ وللمستاجر الشرب والطريق لانها تنعقد للانتفاع ولا انتفاع الا بهما فيدخلان تنعقا بخلاف البيع لان المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع المحش والارض السبعة دون اجارتهما الا بد كالحقوق والمرافق كما عرف في البيوع وفي القنية استاجر أرضا سنة على أن يزرع

مع اجارة الدور  
والحوائط بلا بيان ما  
يعمل فيها الا انه لا يسكن  
حدادا أو قصارا أو  
طحانا والاراضى للزراعة  
ان بين ما يزرع فيها أو  
قال على ان يزرع فيها  
ماشاء

(قوله امارح البدائخ)  
فيه سقط والفتوى في  
الخلاصة لا يجمع من رضى  
البدان كان لا يضر وان  
كان يضر يمنع وعليه  
الفتوى

(قوله لم يكن فيها) قال الرمي صوابه منها كما في الحاشية فالتالو وقوع الأجرة على العين (قوله ولا يجوز لاستاجر السبيل) قال الرمي تقدم في كتاب الوقف أن السبيل ٣٤٢ هو الوقف على العامة (قوله وفي القنية استاجر أرضا وقفا وغرس فيها زيتون)

(الخ) قال الرمل ذكرها بعد  
ان رمز (سم) (قع)  
لا سماعيل المتكلم اوهو  
بالمجتمعة لشرف الاثمة  
المكي والقاضي عبد  
الجبار وقال فيها قيل  
لهم افلوا بي الموقوف  
عليهم الا القلع هل لهم  
ذلك قال لا وقد قالوا  
تعويل ولا التفات الى  
كل ما قاله صاحب القنية  
وللبناء والغرس فان  
مضت المدة قلعها واسلمها  
فارغة

مخالفاً للقواعد ما لم يعضده  
نقل من غيره وقد عضد  
بما في أوقاف الخصاف  
ووجهه امكان رعاية  
الجانبيين من غير ضرر  
فعلبه اذ امات احدهما  
فالمستاجر او ورثته  
الاستبقاء فيكون مخصصاً  
لكلام للتون ووجهه  
ايضاً عدم الفائدة في  
القلع اذ لو قلع لا تؤجر  
باكثر منه حتى لو حصل  
ضرر ما من انواع الضرر  
بان كان المستاجر او  
وارثه مفلساً اوسى المعاملة  
او متغلباً يخشى على  
الوقف منه او غير ذلك

فيما ما شاء فله أن يزرع فيها زرعين ربيعاً وخرقياً وفي الجوهرة ولا بأس باستئجار الأرض للزراعة قبل ربيعها إذا كانت معتادة للزراعة في مثل هذه المدة التي عقدت الاجارة عليها وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها فالاستئجار بالخيار ان شاء نقض الاجارة كلها وان شاء لم ينقضها وكان عليهم من الاجر بحسب ما روي منها اه وفي القنية ولو استأجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لاحتياجها الى السقي أو كرى الانهار أو بحبي الماء فان كان بحال تمكن الزراعة في مدة العقد جاز ولا فلا كما لو استأجرها في الشتاء تسعة أشهر ولا يمكن زراعتها في الشتاء جاز لما أمكن في المدة اما اذا لم يمكن الانتفاع بها أصلاً بان كانت سبخة ولا جارة فاسدة وفي مسألة الاستئجار في الشتاء يكون الاجر مقابلاً بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع به اه واعلم أن الأرض لا ينحصر استئجارها للزراعة للبناء والغرس كما يوهمه المتوهم فقد صرح في الهداية بأن الأرض تستأجر للزراعة وغيرها وقال في غاية البيان أراد بغير الزراعة البناء والغرس وطبخ الآجر والخزف ونحو ذلك من سائر الانتفاعات بالأرض اه فاذا عرفت ذلك ظهر لك صحة الاجارات الواقعة في زماننا من انه تستأجر الأرض مقبلاً ومراحاً فاصدين بذلك الزام الاجرة بالتمكّن منها مطلقاً سواء شملها الماء وأمكن زراعتها أولاً ولا شك في صحته لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخاً لها وفي الولوية استأجر أرضاً للبن في حياها فالاجارة فاسدة ثم هي على وجهين ان كان للتراب قيمة ضمن قيمته وبكون اللبن له وان لم يكن له قيمة فلا شيء عليه واللبن له وضمن نقصان الأرض ان نقصت وفي فتاوى قارئ الهداية ان اجارة الأرض المشغولة بزرع الغيران كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز ان يؤثر ما لم يستحصل الزرع الا أن يؤثرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صحت الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لصاحبه في ابقائه اه والدار المشغولة بمتاع الساكن الذي ليس بمستأجر تصح اجارتها وابتداء المدة من حين تسليمها فارغة كذا في القنية وفي الخلاصة ولو أجز الأرض المزروعة ثم سلمها بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائز ولو قال المستأجر استأجرت منك الأرض وهي فارغة وقال المؤجر لا بل هي مشغولة بزرعي بحكم الحال كذا في المنتقى وفي فتاوى الفضلى القول قول الاستأجر اه (قوله وللبناء والغرس) أي وصح استئجار الأرض للبناء والغرس وهو بفتح الغين بمعنى المغروس وقد جاء فيه السكر كذا في المغرب لانها منفعلة تقصد بالاراضي وفي القنية ولا يجوز لمستأجر السيل أن يبنى فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلاً غالباً ولا يرغب المستأجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أدنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنو رفلاً ما لم يشترط الرجوع ذكره في الوقف (قوله فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة) لانه لا نهاية لهما ففي ابقائهما ضرر بصاحب الأرض فوجب القلع وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة الاجارة فلا مستأجر أن يستبقها بأجر مثل اذا لم يكن في

من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليهم تأمل اه كلام الرمي والحاصل أن المتبادر من عبارة  
المن كغيره من المتون أنه يلزم المستأجر بهذا انتهاء مدة الاجارة ثم يلزم الاوص للوجوب فلو غرق سواء كانت الارض ملكا او قفلا



جلس المستاجر أن يجبر المؤجر على أن يؤجرها منه مدة مائة بدون رضا واستثنى في القنية أرض الوقف إذا بنى فيها أو غرس فيه  
استبقاؤها بيده مدة أخرى باجر المثل بما فيه من حصول المقصود من أرض الوقف وهو إيجارها باجر المثل لأن أرض الوقف  
لا يمكن المتولي تعطيلها فثبت كان لا بد له من إيجارها باجر المثل ورخص الباني والغارس بذلك كان أحق من غيره لمحصل المقصود  
مع دفع الضرر عنه وقد اضطرب كلام المخير الرملي في قنائه وقنائه أفنى بهذا وقال بعدما نقل ما ذكره المؤلف عن القنية والمخاصف  
مائمه وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار  
لا ضرر ولا ضرار اه وتارة أفنى بما هو إطلاق المتون من لزوم القلع وقال في موضع آخر يكاف قلع الأشجار أن لم يضر بأرض  
الوقف فإذا ضرر يقلك الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف هذا والمختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحاب المتون وقد  
صرح في القنية بأن له أن يستقيم بأجرة المثل وأن أي الموقوف عليهم وبجمله صرح الخصاف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم اه  
وقد تكرر منه الاقتناء بذلك في مواضع من كتاب الأجرة ومبناه على أن ما في القنية والخصاف لا يعارض إطلاق المتون أقول  
وبهذا تعلم قطعاً أنه لو لم يكن له فيها بناء ولا غراس ولا غير ذلك وأراد استئجارها مدة أخرى لم يس له ذلك بدون رضا المؤجر وأنه  
لا وجه لما أشتبه في زماننا من أن المستاجر الأول أحق ويسمونه ذا اليد حتى إذا فرغت مدة إيجاره وأراد المتسكلم على الأرض  
إيجارها لغيره لكون المستاجر الأول مفلساً أو سقي المعاملة أو متغلباً أو نحو ذلك يفتونه بأنه ليس له ذلك ويقولون إن ذا اليد أحق  
حتى تبقى الأرض بيده سنين عديدة ويحكم بالمؤجر بما أراد ودور بما امتنع عن دفع أجرة المثل بسبب ذلك بل ربما استولى على  
الأرض وادعى ملكيتها بسبب طول استيلائه عليها وقد صرحوا بأنه لو كان يخشى ٣٣٣ على الأرض من المستاجر فلم يتولى فسخ  
الاجارة ونزعها من يده

فكيف إذا مضت المدة ثم

الى ان يغرم المؤجر قيمته

مقلوعاً وبملكه

قالوا إذا زادت أجرة المثل

في أثناء المدة ففي رواية

ليس له فسخها لأن العبرة

ذلك ضرر ولو أي الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الأرض المحتكرة  
وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاف (قوله إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعاً وبملكه) يعني  
بأن تقوم الأرض بدون البناء والشجر ويقوم بها بناء أو شجر لصاحب الأرض أن يأمه بقلعه فيضمن  
فصل ما بينهما كذا في الاختيار وهذا الاستثناء راجع إلى لزوم القلع على المستاجر فإدائه إذا رضى  
المؤجر بدفع القيمة لا يلزم المستاجر القلع وهذا صحيح مطلقاً سواء كانت الأرض تنقص بالقلع أولاً  
فلا حاجة إلى حمل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص بالقلع كما فعل الشارح تبعاً لغيره

لأول العقد وقد كان ابتداءه باجر المثل فلا يفسخ وفي رواية شرح الطحاوي تفسخ لأن الاجارة تنعقد شافسياً وعلى هذه الرواية  
قرهوا أن المستاجر إذا رضى بدفع الزيادة فهو أحق ولا يخفى ظهور وجهه وهو أن مدته باقية وان علة الفسخ هي زيادة الاجرة فإذا  
رضى بدفع الزيادة زالت علة الفسخ فيكون أحق بابقائها بيده أتماماً للمدة عقده أما بعد تمام مدة عقده فلم يبق له حق فواجه كونه  
أولى وأحق بإيجارها ثانياً من جبر على المؤجر وإن رضى بدفع الزيادة فقياس هذا على ما إذا كانت المدة باقية بقياس مع الفارق  
والقياس لا يصح إلا بعد كونه من أهله مع استيفاء شرائطه وليس في أهل هذا الزمان أحد من أهل القياس إذا استوفى شرائطه  
فكيف مع كونه غير مستوفى لشرائطه (قوله وبهذا يعلم) قال الرملي أي بقوله استاجر أرضاً وقفاً وخ وقوله وهي منقولة أي  
مسئلة الاستبقاء فامل (قول المصنف إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعاً وبملكه) إلى قوله أبو برزى (قال الرملي قال في شرح  
القصوري المسمى بجمع الرواية قال الزاهدي لأن الحق له فله أن لا يستوفيه لأن الأرض تصبح عارية في يده بهذا قلت وفي هذا  
إشارة إلى أنه يبقى بغير أجر بخلاف الزرع ولهما أن يؤجراهما من أجنبي وذكراً من قبله عن الاقطع وأقول الذي يتضح أن الجواب  
مقتضى في حق البناء والغرس في الغصب والعارية والاجارة وهو جوب القلع وتسليم الأرض فارغة حيث لا يضر بالأرض وإن  
أضر بها بملكه صاحب الأرض بأقل القيمة من مزرعاً وغير مزرع ولا فرق بين أرض الوقف والملك فقوله في جامع الفصولين في  
الوقف ولو أوصطط لهما على أن يحصل ذلك للوقف بشمن لا يجاوز أقل القيمتين مزرعاً أو مبني فيه صح ما بيان للافضل فلا ينافي  
المخبر عند عدم الاصطلاح وهي رواية ضعيفة (قوله وهذا الاستثناء راجع إلى لزوم القلع الخ) قال الرملي لا يخفى أن ظاهر قوله  
وبملكه الإطلاق قد دخل فيه الجبر والرضا طائفتا حالي الضرر وعدمه وليس كذلك فلذلك قيده الشارح بقوله وهذا إذا  
كانت الأرض تنقص بالقلع ففي قوله لا حاجة إلى حمل كلام المصنف على ما إذا كانت الأرض تنقص نظراً فامل



أو برضى يتركه فيكون  
البناء والشجر لهذا  
والأرض لهذا والرطبة  
كالشجر والزرع يترك  
باجر المثل الى أن يدرك  
والدابة للركوب والحمل  
والثوب للباس

لا يمكن لا يملكها المؤجر جبراً على المستأجر الا اذا كانت الأرض تنقص بالغلق وأما اذا كانت  
لا تنقص فلا بد من رضاه (قوله أو برضى يتركه فيكون البناء والغرس لهذا والأرض لهذا) يعني  
اذا رضى المؤجر بترك البناء أو الغرس لا يلزم المستأجر الغلق فلا حاجة الى جعل الضمير في برضى  
عائد الى كل منهما ولا الى التصريح برضاهما كما وقع في الجمع كما لا يخفى وهذا الترك من المؤجر  
يكون عارية لا رضىه ان كان بغير أجر واجارة وان كان باجر فقصره في غاية البيان على الاول مما  
لا ينبغي وعلى الاول لهما أن يؤجرهما من أحبى وان فعلا فلهما ان يقسما الاجر على قيمة الأرض من  
غير بناء وعلى قيمة البناء من غير أرض فيأخذ كل واحد منهما حصته كذا في شرح الاقطع وفي القنية  
من الوقف بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف بغير القيم على دفع قيمته للباقي  
ويجوز للمستأجر ان غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن  
من المتولى دون حفر الحياض وانما يحمل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيراً وهذا اذا لم يكن لهم  
حق قرار العارية فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها الوجود الاذن في مثلها دلالة  
اه (قوله والرطبة كالشجر) ولهذا قال في الجامع الصغير واذا انقضت مدة الاجارة وفي الأرض  
رطبة فانها تقلع لان الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر (قوله والزرع يترك باجر المثل الى أن يدرك)  
لان له نهاية معلومة فامكن رعاية المجانبين اذا انقضت مدة الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل  
ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى التحصاوان انقضت الاجارة لان ابقائه على ما كان أولى  
مادامت المدة ماقسة ويلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه باجرة المثل وخرج الغاصب فانه  
يؤمر بالغلق مطلقاً لان ابتداء الفعل ظلم وهو واجب الهدم لا التقرب بروفي التقرب المراد يقول الفقهاء  
اذا انتمت الاجارة والزرع لم يستحصد يترك باجره بقضاء أو بعقد هـ ما حتى لا يجب الاجر الا  
بأحدهما اه وهو مما يجب حفظه (قوله والدابة للركوب والحمل والثوب للباس) أى صح استئجار  
الدابة والثوب لان المنفعة مقصودة معهودة معلومة قيد بالركوب والحمل لانه لو استأجر دابة ليحلبها  
ولا يركبها أو ليربطها على باب داره ليرى الناس ان له فرساً فالاجارة واسدة ولا أجر له وقيد باللبس في  
الثوب لانه لو استأجر ثوباً ليرى بيته به أو حانوته فالاجارة فاسدة ومن هذا النوع ما اذا استأجر آنية  
يصفها في بيته يتجمل بها ولا يستعملها أو دارها لا يسكنها لكن ليظن الناس ان له داراً أو عبداً على  
أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها كذا في الخلاصة ووجه ان هذه المنفعة ليست مقصودة من العين كما  
قدمناه اول الكتاب وخرج أيضاً ما اذا استأجر حلاً ليس فيه على أنفى فانه لا يجوز وفي الخلاصة  
معاوضة الثيران في الكراب لا خير فيها أما اذا أعطى البقر لياخذ الحمار جاز ويكفي في استئجار  
الثوب للباس التمكن منه وان لم يلبس لم يبق في الخلاصة رجس استأجر ثوباً ليلبس كل يوم بدائق  
فوضعه في بيته سنين ولم يلبسه رد لكل يوم دائق الى الوقت الذي يلبسه الى ذلك الوقت لغيره  
فحينئذ سقط الاجر بعد ذلك اه وهو كالسكنى قال في الجمع ويجب بنفس القبض وان لم يسكنها  
وفي الدابة لا يكفي التمكن لمساقي فصول العمادى من الفصل الثاني والثلاثين ولو استأجر دابة ليركبها  
الى مكان معلوم فامسكها في منزله في المسر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه وفي الخلاصة ولو  
حبس الدابة ليلبس حتى أصبح فردها ولم يركب عليها لا أجر عليه اه وفيها أيضاً رجل استأجر دابة  
ليحمل عليها له أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يحمل عليها ولو حمل عليها فلا أجر عليه  
لان الركوب يعنى جلاباً لركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوباً أصلاً اه وفي فصول

العمادى معز بالى الذخيرة استاجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوما الى الليل وكان  
 يحمل الحنطة الى منزله وتكلم راجع كان يركبها فعطبت الدابة قال أبو بكر الرازى ضمن لانه  
 استاجرها للحمل دون الركوب فكان غاصبا للركوب وقال الفقيه أبو الليث فى الاستحسان لا يضمن  
 لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار ما ذوقا فيه دلالة وان لم ياذن بالا فصاح اه فالحاصل  
 انهم اتفقوا على ان من استاجرها للحمل له أن يركبها السكن الرازى قيده بان لا يجمع بينهما والفقيه  
 عجمه (قوله وان أطلق اركب والبس من شاء) أراد بالاطلاق التعميم بان ياتى بلفظ دال على  
 العموم من غير تقييد براكب ولا لبس معين لا الاطلاق المصطلح عليه عند الاصوليين فلوقال على  
 أن يركب من شئت أو لبس من شئت صح العقد ولو استاجرها للركوب ولم يسم من يركبه لا يصح  
 الاجارة والفرق ان فى الثانية صار الركوبان مثلامن شخصين كالجنتين فيكون المعقود عليه  
 مجهولا فلا يصح وفى الاولى رضى المالك بالقدر الذى يحصل فى ضمن الركوب فصار المعقود عليه  
 معلوما واذا فسدت فلواركها أو ركب بنفسه وجب المسمى استحسانا وتنقلب صححة ولا ضمان عليه  
 عند الهلاك واذا صحت عند التعميم تعين أول ركب أو لبس لتعينه مراد من الاصل فصار كالنص  
 عليه ابتداء وفى الخلاصة واذا تكارى قوم مشاة بلا على ان المسكارى يحمل من مرض منهم أو من  
 عي منهم فهذا فاسد (قوله وان قيد براكب أو لبس يخالف ضمن) يعنى اذا عطبت لان الناس  
 يتفاوتون فى العلم بالركوب والبس ولا أجر عليه لانه مع الضمان ممتنع وكذا لا أجر عليه ان سلم  
 لانه لم يسم تبيين انه لم يخالف وانه مما لا يوهن الدار كذا فى غاية البيان واستفيد من كلامه انه  
 اذا قيد لبس له الاجارة والاعارة كما انه اذا عمم له ذلك وليس له الا بداع فى الاول ولو لضرورة دون  
 الثانى ذكره فى فصول العمادى فى مسألة ما اذا عي المحارف الطريق فارسله الى صاحبه مع آخر  
 (قوله ومثله ما يختلف) باحتلاف المستعمل فى كونه يضمن اذا عطبت مع المخالفة والتقييد لما  
 قد مناه (قوله وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كالوشرط سكنى واحده ان يسكن غيره) لان  
 التقييد غير مفيد لعدم التفاوت والذى يضر بالبناء كالحداثة والقسارة خارج على  
 ما قد مناه فلا يملكه الا بالتخصيص (قوله وان سمي نوعا وقدرا كسكر بره جل مثله وأخف لاخر  
 كالمخ) لان الاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى تلك المنفعة أو مثلها أو أقل منها جاز  
 وان استوفى أكثر منها لم يجز فله ان يحمل كحنطة لغيره لو استاجرها لمحمل كحنطة لانه مثله ولو حمل  
 كشريرة لانه دونه وغلط من مثل بالشعر للثل لانه يلزم عليه انه لو استاجرها لمحمل كشريرة أن يحمل  
 كحنطة وليس كذلك لانه فوقه وعلى هذا زراعة الاراضى لوعين نوعا للزراعة له أن يزرع مثله  
 وأخف منه لأخضر ومنه ما لو استاجرها لمحمل قطن معلوم فحمل مثل وزنه حديدا أو مثل وزن الحنطة  
 قطننا أو قطننا أو حطبنا وأشار بالكاف فى قوله كسكر بره لوسمى مقدار من الحنطة فحمل علم من  
 الشعر مثل ذلك بالوزن لا يضمن وهو الاصح وبه كان يقضى الصدر الشهيد لانه أخف من ضرر الحنطة  
 (قوله وان عطبت الدابة بالارداف ضمن النصف) ولا اعتبار بالثقل لان الدابة يعقرها جهل  
 الرأكب الخفيف ويخف عليها ركوب الثقل لعله بالفر وشية ولان الادعى غير موزون فلا يمكن  
 معرفته بالوزن فاعتبر عدد الرأكب كعدد الجناية فى الجنايات وقيد المصنف فى الكاف بكون  
 الدابة تطبق جل الاثنين اما اذا كانت لا تطبق ضمن جميع قيمتها وقيد الشارح بما اذا كان الرديف  
 يستعمل بنفسه وان كان صغيرا لا يستعمل يضمن بقدر ثقله وقيد بكون العطب بالارداف لانه

وان أطلق اركب والبس  
 من شاء وان قيد براكب  
 أو لبس يخالف ضمن  
 ومثله ما يختلف وفيما  
 لا يختلف به بطل تقييده  
 كالوشرط سكنى واحده  
 ان يسكن غيره فان سمي  
 نوعا وقدرا كسكر بره  
 جل مثله وأخف لاخر  
 كالمخ وان عطبت الدابة  
 بالارداف ضمن النصف

وبالزيادة على الحمل المسمى  
ما زاد وما ضرب والكعب  
(قوله وان جملة ما  
وجب النصف على  
المستاجر) نقل بعده في  
المخ عن الحلاصة انه  
يضمن ربع القيمة لان  
النصف ماذون فيه  
والنصف الآخر بغير  
اذن وبجملة يضمن  
نصف هذا النصف ونقله  
الشربلالي عن تمة  
الفتاوى قال بعض  
الفضلاء ونقله في حاشية  
الشلي على الزيلعي عنهما  
أيضا وفي حاشية سري  
الدين عن الخلاصة  
والمبسوط اه فلت ومثله  
في التتارخانية عن  
الدخيرة فليراجع المحيط  
فلعل ما هنا محرف أو  
المراد نصف الزائد  
يؤيده ما في السبازية  
وأن يحمل عشرة فجعل  
عشرين وجلا معاضن  
ربع القيمة لان النصف  
ماذون والنصف لا  
فيتم نصف هذا النصف  
ومثله ما مر عن الخلاصة  
(قوله وقيدته) أي كلام  
المتن (قوله اذا هلك) أي  
اذا هلك الحيوان  
المستاجر

لوجه على عاتقه ضمن جميع قيمتها لكونه مجتمع في مكان واحد فيشقى على الدابة وان كانت تطبق  
جلها ذكروه في النهاية واطلاق الاردا في شمل ما اذا اردف خلفه ولد الناقة الذي ولدته بعد الاجارة  
وان كان ملك صاحبها لعدم الاذن كالوجه على دابته شيئا آخر من ملك صاحبها ذكروه في المحيط  
ولم يضمن المصنف الضامن لان المالك بالخيار ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن الراكب  
فالراكب لا يرجع بما ضمن والرديف يرجع ان كان مستاجرا من المستاجر والا فلا ولم يتعرض  
المصنف لوجوب الاجر والنقل في النهاية والمحيط انه يجب جميع الاجر اذا هلكت بعد بلوغ  
المقصود مع تصمين النصف ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لركوب  
غيره والاجر لركوبه بنفسه وقيد بكونها عطبت لانها لو سلمت فلا شيء عليه غير الاجر المسمى كذا في  
غاية البيان وقيد بكونه اردفه حتى صدر الاجني كالتابع له اما اذا أقعده في السرج صار غاصبا  
ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الدابة وأوقعها في يد متعدية فصار ضامنا والاجر  
لا يجمع الضمان كذا في غاية البيان وقيد بالاردا في لانه لو ركبها وحمل عليها شيئا يضمن قدر الزيادة  
ان عطبت الدابة وليس المراد ان الرجل يوزن ويوزن الحمل لتعرف الزيادة لان الرجال لا يوزنون  
بالقنابل المراد ان يرجع الى أهل البصرة فيسأل منهم ان هذا الحمل كم يزد على ركوبه في الثقل  
وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع  
الحمل ضمن جميع القيمة ذكره خواهر زاده (قوله وبالزيادة على الحمل المسمى ما زاد) أي اذا  
استاجرها ليحمل عليها مقسدا راحل عليها أكثر منه فعطبت يضمن ما زاد الثقل حتى لو كان  
الماذون مائة من وزاده عليه عشرين منيا يضمن سدس الدابة ذكروه المصنف في المستصفي قيد بكون  
المستاجر هو الذي جملها اما اذا جملها صاحبها يسيده وحده فلا ضمان على المستاجر اساق في فصول  
العهدى استكرى ابلا على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين رطلا الى ذلك الموضع ثم  
أتى الجمال بابل وأخبره المستكرى انه ليس كل حمل الامانة رطل فحمل الجمال الى ذلك الموضع وقد  
عطبت بعض الابل لا ضمان على المستكرى لان صاحب الحمل هو الذي حمل فيقال له كان ينبغي لك  
ان تزن أولا اه وان جملة ما وجب النصف على المستاجر ذكروه في المحيط ولو حمل كل واحد  
جولا وحده لا ضمان على المستاجر ويجعل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد ذكروه في غاية  
البيان وقيدته الشارح بان تطبيق الدابة مثله اما اذا كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة وأشار بالزيادة  
الى انها من جنس المسمى فلو حمل جنسا آخر غير المسمى وجب جميع القيمة وأشار بها الى انه يحمل  
الزيادة مع المسمى معا ولو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها فهل كتب ضمن جميع القيمة ولم  
يتعرض المصنف للاجر اذا هلك وفي غاية البيان ان عليه الكراء كاملا اه ولا يقال كيف اجتمع  
الاجر والضمان لانا نقول الاجر في مقابلة الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزائد كما تقدم نظيره  
وكذا لم يتعرض للاجر اذا سلمت ولم أره صريحا والقواعد تقتضي أن يجب المسمى فقط واما ان جملة  
الجمال بنفسه وحده فلا كلام واما اذا جمل المستاجر زائدا على المسمى فمنافع النصف لا تضمن عندها  
ومن هنا يعلم حكم المسكاري في طريق مكة وان كان لا يعمل للمستاجر الزيادة على المسمى الا برضا  
صاحب الدابة ولهذا قالوا ينبغي ان يرى المسكاري جميع ما يجمعه (قوله وبالضرب والكعب)  
أي يضمن بهما اذا هلك وفي المغرب كعب الدابة بالتمام اذا ردها وهو أن يجذبها الى نفسه ملتفت  
ولا يجبري وقال لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقول كان

حاصلا ياذنه فلا يضمنه ولا يبي حنيفة أن الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق بدونه وانما هما للمبالغة في تعذيب وصف السلامة كالمرور في الطريق قيد بالضرب والسكج لانه لا يضمن بالسوق اتقاها وظاهر ما في الهداية أن المستاجر بالضرب ولا اثم عليه للاذن العرفي فيه وان كان مقيدا بشرط السلامة وفي غاية البيان ان ضربه للداية يكون تعديما وجبا للضمان بخلاف العبد المستاجر وانه ليس له ضربه ويضمن به اتقا لانه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة الى الضرب والسيد ضرب عبده تاديبا وللاب والوصى ضرب الصغير للتاديب لكن مقيد عند أبي حنيفة بشرط السلامة حتى يضمنان لو هلك بضربهما لان التاديب قد يقع بالزجر والتعريث وفي غاية البيان عن التهمة الاصح ان ابا حنيفة رجع الى قولهما والمعلم والاستاذ ليس لهما ضرب الصغير الا باذن الاب أو الوصي وان مات لا ضمان عليهما اذا كان باذن والا ضمانا وما ضربه دابة نفسه فقال في القنية وعند أبي حنيفة لا يضربها أصلا ولو كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتاديب ويخاصم فيما زاد عليه ولا يجوز ضرب أختها الصغيرة الى ليس لها ولي بترك الصلاة اذا بلغت عشرين ثم قال له أن يضرب اليتيم فيما يضرب ولده به وردت الاخبار والآن في الروضة له أن يكره ولده الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين ولو امر غيره بضرب عبده حل للمامور بضرب عبده بخلاف الحر قال رضي الله عنه فهذا تخصيص على عدم جواز ضرب ولد الابن بامر به بخلاف المعلم لان المامور بضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بملك أبيه لمصلحة العلم واما ضرب الزوجة فجائز في مواضع أربعة وما في معناها على ترك الرينتز وجهها وهو يريد ها وترك الاجابة الى الفراش وترك الغسل والخروج من المنزل وفي ضرب امرأته ولده على ترك الصلاة روايتان كذا قالوا ومما في معناها ما اذا ضربت جارية زوجها غير ولا تتعظ بوعظه فله ضربها كذا في القنية ويلحق به ما اذا ضربت الولد الذي لا يعقل عند بكائه لان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا أولى ومنه ما اذا شتمته أو تزقت ثيابه أو أخذت ثيابه أو قالت له يا حمار يا بله أو لعنته سواء شتمها أو لعن على قول العامة ومنه ما اذا شتمت أجنبيا ومنه ما اذا كشفت وجهها لغير محرم أو كلمت أجنبيا أو تكلمت عامدا مع الزوج أو شغبت معه ليسمع صوتها الاجنبي ومنه ما اذا اعطت من بيته شيئا من الطعام بلاذنه ان كانت العادة لم تجر به وان كانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج فليس له ضربها ومنه ما اذا ادعت عليه وليس منه ما اذا طلبت نفقتها أو كسوتها والحث لان لصاحب الحق بدلا ملازمة ولسان التقاضي كذا في البرازية من النوع الثالث في الضرب من الاختيار (قوله ونزع السرج والا يكاف والاسراج بما لا يسرج بمثله) يعني لو اكترى حمارا بسرج فنزع السرج فاسرجه سرج لا يسرج بمثله الحمار أو وكفه مطلقا ونزع الا كاف واسرجه بسرج لا يسرج بمثله فخطب ضمن جميع قيمته لان الا كاف يستعمل لغير ما يستعمل له السرج وهو الحمل وأثره يخالف أيضا لانه لا ينسب انبساط المرح فكان في حق الدابة خلافا الى جنس غير المسمى فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل كالأبدل المحذوب مكان الحنطة قيد بكونه لا يسرج بمثله لانه اذا استاجرها با كاف فاوكفها با كاف مثله أو اسرجها مكان الا كاف لا يضمن كذا في الخلاصة وانما قلنا في الا كاف مطلقا لان المنقول في الخلاصة أيضا انه لو استاجرها بسرج فاوكفها با كاف يوكف مثلها فهل كنت ضمن كل القيمة عند أبي حنيفة وفيها أيضا لو استاجرها عريانة فاسرجها

ونزع السرج والا يكاف  
او الاسراج بما لا يسرج  
مثله

(قوله أو نزع الا كاف  
فاسرجه بما لا يسرج  
مثله) قال الرمي قال  
في السراج الوهاج ولو  
ا كترى حمارا با كاف  
فاسرجه ونزع الا كاف  
فلا ضمان عليه لان ضرر  
السرج أقل من ضرر  
الا كاف وينبغي حمله  
على ما اذا اسرجه بسرج  
يسرج بمثله الحمار ما اذا  
كان لا يسرج بمثله الحمار  
فانه يضمن كما هنا فلا  
مخالفة بينهما فاقام



(قوله وكذا إذا أبدله لان الجمار الخ) أي وكذا لا يضمن وغبارة فغاية البيان وقال الكرخي في مختصره ان لم يكن عليه الجاهم فلهما فلا ضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك الجاهم وكذلك ان أبدله وذلك لان الجمار لا يختلف بالجاهم وغيره ولا يتلف به فلم يضمن بالجاهم والله سبحانه وتعالى أعلم وهو الموفق والمعين قال استاذنا مؤلف هذه الحواشي رحمه الله تعالى وأما دعائنا وعلى المسلمين من صالح دعواته وحشرنا في زمرة تحت لواء سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين الحمد لله تعالى قد انتهى هذا السفر المبارك والسفران اللذان قبله قراءة ٣٣٨ ومقابلة وتصحيحا وكأية على الهامش بحسب الطاقة مع قراءة الدر المختار للشيخ

علاء الدين الحصني وحاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي المداري وكأية على هامشهما وضبطهما وتصحيحهما على جناب

وسلوك طريق غير ماعينه وتفاوتا وجهه في البحر الكل وان بلغ فله الاجر ويزرع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر بخياطة قباء وامر بقميص قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله

شيخنا فقيه عصره السيد محمد سعيد الحلبي أطال الله بقاءه وأقاله ما أمله وتمناه وقلت شعرا

ركبنا جواد الفكر في مهمة البر

وخضنا بفلك العرفي لمج البحر

وغصنا بصافي اللب تيار حقته

الى ان تهلينا من الكثر بالدر

وركبها ضمن قال مشايخنا ان استاجرهما من بلد الى بلد لا يضمن وان استاجرهما ليركبها في المصرا كان المستأجر من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون عربا يضمن ولو تسكروا دابة ولم يذكروا السرج والا كاف وسلمها عربا فركبها بهذا أو بهذا ان كان مثله يركب بسرج يضمن اذا ركبها با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها بهذا أو بهذا قال ناويله اذا ركب من بلد الى بلد اه واعلم أن المتقول في الكافي للماكم الشهيد الضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ فكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى وصح فاضلنا في شرح الجامع الصغير انه يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فيصرف الى الكل لانه خلافه صورة ومعنى وقال في غاية البيان قلت ينبغي أن يكون الاصح ضمان قدر الزيادة وفي الخلاصة ولو استاجرهما بغير الجاهم والجاهم لا يضمن الا اذا الجمجم بالجم مثلها اه وكذا اذا أبدله لان الجمار لا يختلف بالجاهم وغيره كذا في غاية البيان (قوله وسلوك طريق غير ماعينه وتفاوتا) أي يجب الضمان اذا عين للسكاري طريقا أو مستاجر الدابة طريقا وسلك غيره وكان بينهما تفاوت بان كان المسالك أبعد أو أوعر أو أخوف بحيث لا يسلك لخدمة التقييد لكونه مقيدا وأما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا وأشار الى انه ما لو تساوى الا ضمان وقيد بالتعيين لانه لو لم يعين الا ضمان وفي الخلاصة الجمال اذا نزل في مفازة وتعياله الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بمطر أو سرقته فهو ضمان اذا كانت السرقة والمطر غالبا (قوله وجهه في البحر الكل) أي يضمن بحمله في البحر اذا قصد بالبر لان التقييد مقيد بمخاطر البحر وبندرة السلامة فيه أطلقه فشم ما اذا كان مما يسلكه الناس أو لا وقيد بان يكونه قيد بالبر لانه لو لم يقيد به لان ضمان (قوله وان بلغ فله الاجر) قال الاتقاني السماع بالتشديد أي وان بلغ الجمال المتاع ذلك الموضع الذي اشترطه ويجوز بالتخفيف على اسنادا للفعل الى المتاع أي اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانما وجب الاجر لارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهما في حالتين (قوله ويزرع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر) أي ضمن ما نقص من الارض اذا زرع رطبة وقد اذن له بزرع الحنطة لان الرطاب أكثر ضررا بالارض من الحنطة ولا يجب الاجر المسمى ولا غيره لانه غاصب قيد يكون مازعه أشد ضررا لانه لو كان أنقص ضررا الا ضمان ويجب الاجر (قوله وبخياطة قباء) وأمر بقميص قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله لانه لما كان يشبه القميص من وجهه لان الاتراك يستعملونه استعمال القميص كان موافقا من وجهه مخالفان وجهه فان شاء مال الى جانب

الوفاق

وعندنا وقد أوفى لنا الدهر وعده \* وزاحت مصاب الهم من أفق الصدر

الى أن يدي البر المنبر لنا وقد \* ملانا وحي البر بالرفد والبر فشكر الرب قد تعظم فضله \* علينا وجدافائق العدو المحصر وسبقا لرب الدين رائد فلسكه \* ختام ذوى التحقيق منثنى ذا السفر فله ما أبدى ولله دره \* ولله ما أهدى جزى أعظم الاجر

ورعيا الشيخ العصر سيدنا الذي \*

يقر جميع المحاسن على القصر

وفاق على أهل الفضائل كلهم \* بخفض جناح النفس مع رفعة القدر

رفي ذروة التحقيق أو حيد ذالدهصر



الوفاق وأخذ الثوب وإن شاء مال إلى جانب الخلاف وضمنه القيمة وإنما وجب أجر المثل دون المسمى لأن صاحبه انما رضى بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل أطلقه فمثل ما إذا كان يستعمل استعمال القميص وما اذا شقه وجعله قباء خالفا لالاسميجاني في الثاني حيث اوجب فيه الضمان من غير خيار وسياقي انهما لو اختلفا في المأمور به والقول لرب الثوب والتقيد بالقباء اتفاقا اذ لو حاطه سراويل وقد أمره بالقباء كان المحكم كذلك على الاصح وفي الخلاصة والصباغ اذا خالف فصبغ الاصفر مكان الاحمر ان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض وإن شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو صبغ رديما لم يكن فاحشا لا يضمن وإن كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوب أبيض وفيها أيضا رجل دفع إلى خياط ثوبا وقال له اقطعه حتى يصيب القدم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فباعه به ناقصا ان كان قد رآه صبغ ونحوه فليس بشئ وإن كان أكثر يضمنه وفيها أيضا ولو قال للخياط انظر إلى هذا الثوب ان كفا في قصا فاقطعه بدرهم وخيطه ثم قال انه لا يكفيك يضمن الثوب ولو قال انظر أيكفي في قصا فقال نعم فقال اقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الاجارة الفاسدة

وهي كل عقد كان مشروعا باصالة دون وصفه وبين الفاسد والباطل هنا فرق أيضا وإن الباطل ما ليس بمشروع أصلا وحكمه أنه لا يجب فيه بالاستعمال أجر بخلاف الفاسد فإنه يجب فيه به أجر المثل صرح به في الحقائق شرح المنظومة في مسألة اجارة المشاع وهكذا في جامع الفصولين لكن بين الاجارة والبيع فرق فإن الفاسد من البيع يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك المنافع بالقبض حتى لو قبضها المستاجر ليس له أن يؤجرها ولو أجرها وجب أجر المثل ولا يكون خاصا بالاول أن ينقض هذه الاجارة كذا في الخلاصة (قوله يفسد الاجارة الشرط) أي الشروط المعهودة المتقدمة في باب البيع الفاسد التي ليست من مقتضى العقد لا كل شرط لأن الاجارة عقد معاوضة محضة نقلا وتفسير فكانت كالبيع فكل ما أفسد البيع أفسدها وقد ضبطه الشيخ أبو الحسن السكري في مختصره فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه أو في اجرة أو في مدة الاجارة أو في العمل المستاجر عليه والاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع فتفسده من جهة الجهالة فكذلك هي في الاجارة اهـ والشروط التي تفسدها تفصيلا كاشتراط تطبيق الدار وجرمتها وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستاجر وكذا اشتراط كرى نهر في الأرض أو ضرب مسنة عليها أو حفر ثقبها أو أن يسرقنها على المستاجر وكذلك اشتراط رد الأرض مكررة وكذا لو شرط أن انقطع الماء عن الرعي فالأجر عليه وكذلك ان تترك دابة إلى بغداد أو على أنه ان رزق شيئا أعطاه وان بلغت بغداد فله كذا والافلاشي له فهي فاسدة وعليه أجر مثل ما سار عليها وكذا لو استاجر عبد أشهر على أنه ان مرض فيه عمل في الشهر الذي بعده بقدر الايام التي مرض فيها كذا في غاية البيان فخرج ما يقتضيه العقد كاشتراط أن يدفع له الاجر اذا رجع من السفر واشتراط أن يفرغ له اليوم وفي الخلاصة معزى إلى الاصل لو استاجر دارا على أن يهرها وبه على نواتها تفسد لانه شرط مخالف لقتضى العقد اهـ فعلم بهذا ان ما يقع في زماننا من اجارة أرض عن الوقف باجرة معلومة على أن المغارم وكلفة الكاشف على المستاجر أو على أن الجحرف على

### باب الاجارة الفاسدة

يفسد الاجارة الشرط

وحل بفكر ثاقب كل

مشكل

وحل بعذب اللفظ ما مر

في الدهر

وحل بدر الفضل طائل

نحزنا

ففقنا على الحسناء في

حلية النهر

فلا زال فينا مشرق الوجه

ذا سنا

يلوح على الاكوان

أشرق من بدر

مدى الدهر ما غنى الهزار

مرميا

وما جددت أفراننا ختمه

البهر

وذلك في أوائل ربيع

الثاني سنة ألف ومائتين

وثلاثين وأنا الفقير إليه

تعالى أقبل عبيده

وأوجههم إلى تاييده

وتسديده محمد أمين بن

عمر بن عبد العزيز بن

أحمد الشهير بابن طابدين

عنى عنه أمين

وله أجر مثله لا يجوز به  
المسمى

المستاجر فاسد كما لا يخفى (قوله وله أجر مثله لا يجوز به المسمى) لأن الفاسد ملحق بالصحيح فوجد في قدر المسمى شبهة العقد وفيما زاد عليه لم يوجد فيه عقد ولا شبهة فبقي على الأصل وأشار بعدم مجاوزته للمسمى إلى أن الكلام فيما إذا كان المسمى معلوماً غير محرم لأنه لو كان الفساد بمجهالة المسمى كله أو بعضه أو لعدمه ليس فيه مسمى حتى يصح أن تنفي المجاوزة عنه فلهذا وجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو كان الأجر خراً أو خنزيراً فإنه يجب أجر المثل بالغاما بلغ واستثنى الشارح أيضاً ما إذا استاجر داراً على أن لا يسكنها ولا اجارة فاسدة ويجب أجر المثل بالغاما بلغ إن سكنها وفيه نظر لأن الاجرة إن لم تكن مسمية فهي المسئلة المتقدمة وإن كانت مسمية ينبغي أن لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للاجرة ثم قال وإن شرط أن يسكنها المستاجر وحده يجوز والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهذا آخر ما نظمته بنان التحقيق في سبط الدراري وتحلى به عقود البيان ففاق اللالي في جسد الجواري ونهاية ما يسر الله ناليفه للعلامة الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم رحمه الله تعالى وغفر الله لنسأله ولكل المسلمين أجمعين آمين والمحمد لله رب العالمين

وقد بين حال كيفية تلك الحاشية وما بيضه منها المؤلف وما جمعه هو حتى ظهرت للعيان غايته حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل من هو لدرر الآداب عقد فريد ولحسن الصفات قامة وجيد حضرة مبيض حاشية البحر العلامة السيد أحمد بن السيد عبد الغني بن السيد عمر طاب دين أدام الله عليه رضاه ونفع به الأنام وبلغه من الخيرات مناه فقال ﴿

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿

الحمد لله الذي جعلنا من أشرف الأمم ووفقنا للسلوك في الطريق الأم نحمده حمداً شاكراً لنعمه ذا كرمه وفضلته وكرمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الرسل الهادي إلى أقوم السبل وعلى آله الأئمة الأعلام النشرين لواء الإسلام وعلى أصحابه الأبرار وتابعيهم الأخيار وبعد فيقول الفقير أحمد بن عبد الغني بن عمر عابدين أن شيخنا سيدي المرحوم المولى مؤلف هذه الحاشية السمتة منحة الخالق على البحر الرائق شرح كثر الدقائق قد كان علقها على هامش نسخته البحر حين قراءته له على شيخه العلامة فقيه العصر وبتيمة الدهر السيد سعيد الحلبي وكتب على عبارات هذا الشرح ما يحل عقلاها ويدفع اشكالها من كلام أخى الشارح في شرحه المسمى بالنهر ومن كلام الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على هذا الكتاب ومن كلام غيرهما مما رآه مسطوراً في الكتب أو استخرجه بذكره المضاهي لثواب الشهب وقد ذكر ذلك على ظهر نسخته البحر المذكورة ثم قال وإذا تم ذلك بمعونة الله تعالى أجمعه في سفر ليكون كحاشية مستقلة له يكون به النفع لي ولغيري من المتعلمين بفضل أكرم الأكابر وإن اخترمتني المنية قبل جمع ماسطرته في الهوامش فقد أدنت لمن أطلع على حقيقة هذا الأمر أن يجمع ذلك ويكون شريكاً في إيصال هذا الخير فقد أجدت نفسي في جمع ذلك مع التأمل والمراجعة لنسختنا أطل الله بقائه ومراجعة كثير من كتب المذهب اجتمعت عندي ولله الحمد والمنة أسأله سبحانه وتعالى أن يتم فضله وإحسانه بحرمته نبيه النبيه وأصحابه وتابعيه آمين اه ثم إنه بعد أن أتمها جعل لها خطبة وجردها منها كراسين بخطه ثم أتمه دعوة ربه لنيل المحسن بلقائه وقربه فأجاب داعيه ولبى مناديه في سنة ١٢٥٢

فقصده هذا الفقير تجريد ما أوجعها في سفر خوفه فاعلم من الضياع وحرصا على حصول النفع بها في  
سائر البقاع وخدمة لشيوخنا المخصوصا ولسائر المسلمين عموما وجاءت في اثنين وتسعين كراسا  
وأصبحت في دجنات المشكلات نبراسا وكانت ولادته سنة ١١٩٨ هجرية

﴿ يقول راجي غفران المساوي رحمه الله محمد الزهري الغمراوي ﴾  
جد الله في البدايه يستعقب استقامة الحال وحسن النهايه وشكره على توارده منه ينتج تذليل  
السييل لموارد فقحه ففساله الاعانة على مرضاته ونسجديه الهداية لاستدرا وافر هباته ونصلي  
ونسلم على سيدنا محمد واسطة عقد النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ما تعاقب الملوان وجرى بالبراع  
بنان ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد الله تعالى طبع شرح البحر الرائق لكثرة الدقائق للعلامة المحقق  
والفهام المدقق من أنار حوائك المدله مات بيانه وأبان من آيات التحقيق ما يستوقف الفكر  
واضح تبيان علامته عصره ومن اليه المرجع في سالف دهره العلامة الشيخ زين الدين المشهور  
بابن نجيم رحمه الله وأتابه رضاه وهو له مري كتاب نظم درر اللالي في عقد التاليف وبهر  
العقول بما صاغه ففاق كل جوهر منيف جمع من مسائل المذهب كل شاردة فاضحى مورد الكل  
مغترف وأزاح غياهب المشكلات فغدار ووض علم هبت ثمراته لكل مقتطف خصوصا وقد جلا  
عرائس تحقيقاته على منصة البيان وأزاح عن مخدرات خفاياه لثمائم العزة حتى بدت للعيان أبو  
عذرتها وابن يجدها حائز قصص السبق في ميادين التحقيق وصائع آيات العرفان على صفحات الأحكام  
قزينا بكل معنى رقيق خاتمة المحققين بلا دفاع ونهاية مطلب المحصلين بلا نزاع العلامة السيد  
محمد أمين بن عابدين شكر الله سعيه الجميل وأتابه من فضله الجزيل وقد حليت طرره هذا الشرح  
بتلك التحاشيه فجاءت صفحاته أحسن من برود موشيه واستكمال النفع وضع متن الكفر مع  
الحاشيه على طرره فتم عقده واستنارت به فرائد درره على ذمة من طبع على أحسن  
مجايا وحاز من مكارم الاخلاق وعلو الهمة أحسن المزايا السيد عمر هاشم  
الكتبي المحوى وأخيه السيد محمد هاشم نفع الله مسعاهما وجعل الخير  
وحب النفع يلازمهما وذلك بالمطبعة العلية بالقاهرة العزيزة  
ادارة الشيخ حسن احمد الرشيدى وشريكه جل الله  
مسعاهم وأبالهم فوق متمناهم في شهر  
شعبان سنة ١٣١١ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة  
وأزكى التحية  
آمين

﴿ ويليه تكملة العلامة الفاضل والهام الكامل الشيخ محمد الشهير بالطوري  
رحمه الله تعالى وهي الجزء الثامن وأولها كتاب الاجارة حيث انه رحمه الله  
ابتدا التاليف من أول الاجارة لامن محل ما وقف عليه العلامة  
ابن نجيم وهو الاجارة الفاسدة رحمه الله تعالى آمين









